آثار الشيخ زيد الفياض رحمه الله (١٣)

الروضة الندية

شرح العقيدة الواسطية

تأليف فضيلة الشيخ

زيد بن عبد العزيز الفياض

رحمه الله

(١٣٥٠-١٤١٦هـ)



دار الألوكة للنشر

الرَّوْضَةُ النَّدِيَّةُ

شَرْحُ العَقِيدَةِ الوَاسِطِيَّةِ

الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ
الطبعة الثانية ١٣٨١هـ
الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ
الطبعة الرابعة ١٤٢٣هـ
الطبعة الخامسة خاصة بدار الألوكة ١٤٣٧هـ





دار الألوكة للنشر
المملكة العربية السعودية - الرياض
هاتف: ٠٠٩٦٦١١٤٥٦٦٦٦٠ تحويلة ٣٣٣
ناسوخ: ٤٥٥٠٦٦٦ - ص . ب ٣٠٥٦٦٠ الرياض ١١٣٦١
dar@alukah.net

الرَّوضَةُ النَّدِيَّةُ

شَرحُ العَقِيدَةِ الوَاسِطِيَّة

تأليفُ فَضِيلَةِ الشَّيخ

زيد بن عبد العزيز الفيّاض

رَحِمَهُ اللهُ

(١٣٥٠-١٤١٦هـ)




بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٠

ترجمة الشارح

مولدُه ونسَبُه:

هو الشيخ زيد بن عبد العزيز بن زيد بن عبد العزيز بن عبد الوهَّاب بن محمَّد بن ناصر بن فيَّاض بن فارس بن محمد بن سُليمان بن عليٍّ بن محمَّد بن أحمد بن راشد بن بريد بن محمَّد بن مشرَّف بن عمر بن مِعْضَاد بن ريس بن زاخر بن محمَّد بن علوي بن وُهَيب؛ فهو تَميميٌّ وُهَيبيٌّ من المعاضيد من المشارفة.

والمُترجَم له يجتمع بالشَّيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب رحمهما الله تعالى في الشيخ سُليمان بن علي، فجدُّ المُترجَم له أحمد بن سُليمان هو عمُّ الشيخ محمَّد ابن عبد الوهَّاب رحمهم الله جميعًا، ونسبته (الفيَّاض) إلى جدِّه السَّادس[1].

وقال الشيخ العلَّامة بكر بن عبد الله أبو زيد في كتابه "المدخل المُفصَّل، إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل، وتخريجات الأصحاب": «**المبحث الثالث:** في معرفة بيوت الحنابلة من بني تميم:

لا أعرف قبيلةً حاضرةً من قبائل العرب في قلب نَجْد، كثُر منها العُلماء، مثل قبيلة بني تميم... وذلك خلال القرون بعد القرن العاشر الهجري، وجُلُّهم من "الوَهَبَة"، وهم فخِذان: آل محمَّد، وآل زاخر...

من آل مشرَّف من المعاضيد من الوَهَبَة من تميم... ومن آل مشرَّف: آل الشيخ: الحنابلة، المشرّفيّون، الوُهَيبيُّون، التميميُّون، النجديُّون... جدُّهم:

---

(١) "علماء نجد خلال ثمانية قرون"، الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام (٢/ ٢٠٣)، طبعة دار العاصمة، ط٢، ١٤١٧هـ.

سُليمان بن علي المشرَّفي، الوُهَيبي التميمي. . . له ثلاثةُ أبناء؛ هم: إبراهيم وأحمد وعبد الوهَّاب، وأمُّهم: فاطمة بنت أحمد بن محمَّد بن بسَّام، تزوَّجها بعد سنة (١٠١٥هـ).

فإبراهيم قاضي أُشَيقر (ت ١١٤١هـ)، وخلَّف ابنه عبد الرحمن بن إبراهيم (ت ١٢٠٦هـ) بالدِّرعيَّة، ثم دَرَجَ ولم يُعقِب. وأما أحمد فلم أجد له خبرًا.

وأما عبد الوهَّاب (ت ١١٥٣هـ) فوُلد له: محمَّد وسليمان، وأمُّهما بنت الشيخ محمَّد بن عزَّاز المشرَّفي المِعْضاديِّ الوُهَيبيِّ التَّميميِّ الأُشَيْقِريِّ، والد الشيخ سيف بن محمَّد بن عزَّاز الأُشَيْقِريِّ (ت ١١٢٩هـ).

أما سُليمان فوُلِدَ له: عبد الله وعبد العزيز، وخلَّفَ عبد العزيز ابنه محمَّدًا، ثم درَجَ عقبُه ولم يُعقِب، هكذا قال بعض مُترجميه، ولكنَّ الصَّحيح أنَّه عقَّب أُسرًا مشهورةً في نجد، منهم: آل عبد الوهَّاب في حُرَيملاء والوَشْم، **والفيَّاض**؛ ومنهم: الفقيه الشيخ زيد بن عبد العزيز بن فيَّاض، المتوفَّى بالرياض في يوم الثلاثاء ٢١/ ١١/ ١٤١٦هـ، وصُلِّيَ عليه من الغد رحمه الله تعالى»(١).

مولدُه:

ولد في روضة سُدَير عام (١٣٥٠هـ)(٢).

تعليمُه ودراستُه:

قرأ القرآن في سنٍّ مبكرة عند خاله عبد الله بن فوزان بن هُدَيب

(١) "المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل" (٢/ ٥٥٢ - ٥٥٤).
(٢) "علماء نجد خلال ثمانية قرون" (٢/ ٢٠٣)، و"الاتجاه الإسلامي في الشعر السعودي الحديث - شعراء سعوديون من ١٣١٩هـ وحتى ١٤٠٩هـ - دراسة أدبيَّة وتاريخيَّة"، خليف بن سعد الخليف (ص١٠٦).

القديري، حتى حفِظَ القرآن وهو ابنُ عشر سنين، ثم أرسله والدُه إلى الرياض لطلب العلم في عام (١٣٦٢هـ)، فالتحق بمدرسة تحفيظ القرآن الكريم لدى عليِّ بن عبد الله بن شاكر، ومحمَّد بن أحمد بن سِنان، فقرأ القرآن بطريقة مجوَّدة.

ودرس على عددٍ من العلماء والمشايخ، منهم: سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وأخوه الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم آل الشيخ، والشيخ سعود بن رشود، والشيخ إبراهيم بن سُليمان، والشيخ عبد الرحمن بن قاسم.

فقرأ على الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم: "ثلاثة الأصول" في التوحيد، و"الآجرُّوميَّة" في النحو، و"الرَّحَبيَّة" في الفرائض.

وقرأ على الشيخ محمد بن إبراهيم: في "كتاب التوحيد"، و"العقيدة الواسطيَّة"، وأصول الأحكام.

وقرأ على الشيخ إبراهيم بن سليمان: "قطر النَّدى"، وبعض "ألفيَّة ابن مالك"، و"شرح ابن عقيل".

وكانت دراسته قبل افتتاح المعهد العلمي.

وقد أُجري امتحانٌ لراغبي الالتحاق بالمعهد العلميِّ الذي افتُتح عام (١٣٧١هـ) فتفوَّق فيه.

وفي عام (١٣٧٢هـ) تخرَّج في القسم الثانويِّ بالمعهد وكان ترتيبُه الأوَّل[١].

وفي عام (١٣٧٦هـ) تخرَّج في كليَّة العلوم الشرعيَّة (الشريعة حاليًّا)

---

(١) تم إلحاقه رَحِمَهُ اللَّهُ بالسنة الثالثة بالمعهد العلميِّ بناء على المستوى العلمي، وَفْقًا للامتحان، ولملازمة العلماء المذكورين قبل فتح المعهد.

بالرياض، وكان ترتيبُه الأوَّل أيضًا، وكان متقدِّمًا في دراسته دومًا[١].

وفي المعهد والكليَّة درس على عددٍ من العلماء منهم: الشيخ محمَّد الأمين الشِّنقيطي (صاحب "أضواء البيان") في علوم التفسير واللغة، وسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ عبد العزيز بن ناصر الرشيد، والأساتذة: يوسف عمر، وعبد اللطيف سرحان، ويوسف الضبع، وعبد الرزَّاق عفيفي، ومحمد عبد الرحيم، والخمسة من مصر، وغير هؤلاء.

وكان يكتب في بعض الصُّحف في مواضيعَ متعدِّدة قبل أن يتخرَّج في الكليَّة، كما كان مشتغلًا بتأليف وتنقيح كتابه "الروضة النديَّه، شرح العقيدة الواسطيَّه" الذي طُبع بعد تخرُّجه[٢].

---

(١) جاء في شهادة التخرُّج في الكليَّة (شهادة إتمام الدراسة العالية - كلية العلوم الشرعية):
«الحمد لله الذي رفع شأن علماء الشريعة العاملين، والصلاة والسلام على سيِّد الأنبياء والمرسلين، وبعد؛ فإن الشيخ زيد بن عبد العزيز الفيَّاض المولود في روضة سدير سنة **١٣٥٠**هـ قد أتمَّ الدراسة العالية في (كليَّة العلوم الشرعيَّة) عام **١٣٧٦**هـ، وكان ترتيبه الأول في الطلاب الناجحين البالغ عددهم **٢٢**، وإنَّ رئاسة المعاهد التي تتوسَّم فيه الخير وترجو أن يحقِّق الله فيه الأمل بنشر العلم النافع مقرونًا بالعمل الصالح، تمنحه هذه الشهادة وتوصيه بتقوى الله تعالى والإخلاص له في السِّرِّ والعلانية، وأن يقوم بأداء ما وجبَ عليه للعلم من حقوق، متخلقًا بالأخلاق الحميدة، قدوةً في الخير، أسوةً حسنةً في الأعمال الصالحة.
التوقيع: رئيس المعاهد الدينية والكليات محمد بن إبراهيم آل الشيخ».

(٢) عندما وصل - يرحمه الله - إلى الرياض سكن في بيوت الإخوان، ودرس على أيدي علماء نجد ولازمهم، وتلقَّى عنهم أنواع العلوم الشرعيَّة واللغويَّة والحساب، لا سيَّما سماحة الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ، حيث لازمه في الحلقات ودار الإفتاء مدةً طويلة تصل إلى عشرين سنة، وتأثَّر به تأثُّرًا كبيرًا، وكان كثيرًا ما يثني عليه، وقد كان من أبرز تلاميذه، وقد حدَّثني معالي الشيخ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ - أمدَّ الله في عمره في طاعة الله - بأنَّ والده سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم كان يقرِّب الشيخ زيدًا ويحبُّه ويقدِّره، وكان يثقُ في بحوثه وكتاباته، ويعتمد عليه كثيرًا في بحث بعض المسائل الشرعيَّة الصعبة.

محفوظاته:

كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحفظ (القرآن الكريم) عن ظهر قلب، كما يحفظ عددًا من الكتب والرسائل والمنظومات، منها: "ثلاثة الأصول"، و"شروط الصلاة"، و"كتاب التوحيد"، و"العقيدة الواسطيَّة"، و"زاد المستقنع"، و"ألفيَّة ابن مالك"، و"قطر النَّدى"، و"الرَّحَبِيَّة"، والآجرُّوميَّة"، و"نواقض الإسلام"، و"الورقات"، عدا المحفوظات من الشِّعر لشعراء جاهليِّين وإسلاميِّين(١).

كليَّة دار العلوم الشرعيَّة والدُّفعة الأولى:

كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضمن أوَّل دُفعة تخرَّجت في كليَّة دار العلوم الشرعيَّة سابقًا - كليَّة الشَّريعة حاليًّا - وذلك عام (١٣٧٦هـ)، وكان ترتيبه الأوَّل.

وكان عدد طلَّاب تلك الدُّفعة (٢٢) طالبًا، منهم: معالي الشيخ إبراهيم ابن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وزير العدل سابقًا، ومعالي الشيخ راشد بن خُنَين المستشار بالديوان الملكي، والشيخ محمد بن سليمان الأشقر، والشيخ عبد الله بن غُدَيَّان عضو هيئة كبار العلماء وعضو دار الإفتاء، والشيخ حمود بن عُقَلاء الشُّعَيبي، والشيخ سعد بن إسحاق بن عَتيق، والشيخ عبد الرحمن بن عبد العزيز بن سَحْمان، والشيخ عبد العزيز العبد المنعم، والأستاذ عبد الله بن إدريس، والشيخ علي بن سليمان الرومي، والشيخ عبد الملك بن عمر آل الشيخ، والشيخ محمد بن سعود الدغيثر، والشيخ محمد صالح الشاوي، والشيخ صالح بن محمد بن رشود، والشيخ إبراهيم بن محمد بن عثمان، والشيخ عبد الرحمن الحزيمي،

---

(١) معلومات كتبها رَحِمَهُ ٱللَّهُ بخطِّ يده.

والشيخ علي بن سليمان الضالع، والشيخ محمد بن عبد الرحمن بن دخيل، والشيخ منصور بن عثمان بن دخيل.

وقد كانت بينهم صلات طيِّبة، حيث كانوا يعقدون - آنذاك - لقاء دوريًّا بعد عصر كلِّ يوم في حديقة البلديَّة على شكل لقاء علميٍّ ونقاشات نافعة، وقد أشار إليها الأستاذ خالد خليفة في كتابه القصصيِّ "الأستاذ حميد".

وقد كان للشيخ زيد ﷺ نشاطات متنوِّعة وكثيرة؛ فقد كان منذ زمن دراسته في المعهد متميِّزًا بذلك، حيث كان يرأس نادي الطلبة في المعهد، ويشرف على نشر المقالات ويصحِّحها، واستمرَّ ذلك، وقد بدأ بالكتابة في الصُّحف منذ أن كان طالبًا في المعهد العلميِّ، فكتب مقالات جريئةً متميِّزة بالصدق والصَّراحة، وكان سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم يقف معه دائمًا، ويشجِّعه ويدافع عنه.

الشَّيخ والصِّحافة:

كانت بداية اهتمامه ﷺ بالصِّحافة منذ التحاقه بالمعهد العلميِّ، حيث كتب في الصُّحف مقالات متنوِّعةً تحمل طابع الغَيرة الدينيَّة، والإصلاح للمجتمع، والردِّ على أهل الضلال من أصحاب العقائد المنحرفة.

وكان يكتب باسم (أبو مقبل) في بداية حياته الصحفيَّة، ثم كتب باسمه الصريح سنوات طويلة، ثم رجع في مدَّة محدودة ولأسباب معيَّنة - سيأتي ذكرُها - للكتابة بالكنية (أبو خالد).

صحيفة اليمامة:

وقد تولَّى ﵀ رياسةَ تحرير صحيفة (اليمامة)، بترشيح من سماحة الشيخ العلَّامة محمَّد بن إبراهيم ﵀، حيث طلب الملك سعود ﵀ من سماحته أن يختارَ من يراه مناسبًا لرياسة تحريرها، فاختيرَ الشيخُ زيد ﵀ لرياسة تحريرها، وانتقل إليه امتيازُها.

وقد كان يكتب فيها مقالات تتميَّز بالقدرة والجرأة، وكان يكتب افتتاحيَّاتها طَوالَ مدَّة رياسته لتحريرها، وتميَّزت (اليمامة) في تلك المدَّة بالاهتمام بقضايا المسلمين في كلِّ مكان.

وكتب سماحة الشيخ العلَّامة عبد العزيز بن باز رسالةً نُشرت في إحدى الصُّحف، جاء فيها:

«**من عبد العزيز بن باز إلى حضرة الأخ المكرَّم الشيخ زيد بن عبد العزيز ابن فيَّاض، وفَّقه الله وتولاه، آمين.**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد، يا محبُّ:

قرأنا في الصُّحف المحليَّة خبرَ نقل امتياز جريدة (اليمامة) إلى فضيلتكم؛ فسرَّنا ذلك، وإنَّنا لنهنِّئكم بذلك، ونسأل الله أن يُوفِّقكم ويُعينكم، ويأخذَ بيدكم إلى الحقِّ، كما نسأله سبحانه أن تكونَ هذه الصحيفة منبرَ حقٍّ، وأداة إصلاح، وداعية خيرٍ ونُصحٍ وإرشاد، إنه سميع قريب.

والله يحفظكم، والسلام».

يقول الشيخ ﵀: «تولَّيت رئاسةَ تحرير صحيفة (اليمامة) بعد انتقالها إليَّ، وبعد سنة من انتقالها إليَّ حوَّلتها إلى صحيفة نصف أسبوعية، وقد حرَصتُ على توجيهها توجيهًا إسلاميًّا يهتمُّ بقضايا المسلمين وأحوالهم،

وكنت أكتب الافتتاحيَّة، وأُعالج في كلِّ عددٍ الموضوعَ الذي أرى منه خدمة الإسلام والمسلمين، وقد أدَّت الصَّراحة التي كنت أكتب الموضوعات بها إلى بعض المواقف الطَّريفة والمشكلات معًا.

وبقيتُ رئيسًا للتحرير إلى أن صدر نظام المؤسَّسات الصحفيَّة، فتحوَّلت الصحيفة إلى (مؤسَّسة اليمامة الصحفيَّة)».

وبعد أن تمَّ نقل امتياز جريدة (اليمامة) إليه، تغيَّر طابعها وكتَّابها، وعاشت حتى تحويل الصُّحف إلى مؤسَّسات في ١/ ١١/ ١٣٨٣هـ[١].

وقد أثار عدد من المقالات التي كتبها آنذاك ضجَّة، ومنها المقالة الشهيرة "أحْرَقوا المسجدَ الأقصى" وتطرَّق فيها إلى كمال أتاتورك، وذكر أنَّه من يهود الدونمة، وفضح فيها مؤامرات اليهود على المسلمين، وتسبَّبت هذه المقالة في فصله عن العمل، ومنعه من الكتابة في الصُّحف؛ بسبب وشاية المُغرضين.
ومن المقالات - أيضًا - مقالات عن الدروز، ونقده لكتاب "أصول العالم الحديث" المقرَّر في المدارس (المرحلة الثانويَّة)؛ حيث كان لهذه المقالة أصداء واسعة، ترتَّب عليها منعُ الكتاب من التدريس في وزارة المعارف.

وبعد استقالته في ٣٠/ ٤/ ١٣٨٣هـ - وذلك للتفرُّغ للصِّحافة - تقدَّم إلى الملك فيصل بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ لطلب منح امتياز مؤسَّسة صحفيَّة إسلاميَّة باسم "المنار"، ولكنه لم يتحصَّل على ما أراد.

(١) "معجم المطبوعات العربية"، د. علي جواد الطاهر، (١/ ٤٢١).

إنشاء صحيفة الدعوة:

وجَّه سماحة العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ﵀ خطابًا في ١٥/ ٢/ ١٣٨٢هـ إلى الشيخ زيد ﵀ جاء فيه:

«**من محمد بن إبراهيم إلى المكرَّم فضيلة الشيخ زيد بن عبد العزيز بن فيَّاض، سلَّمه الله.**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد، غيرُ خاف عليكم أنَّ النيَّة قد اتَّجهت إلى تأسيس مؤسَّسة صحفيَّة تصدُر عنها صحيفة أو أكثر؛ تكون لسانًا لطلبة العلم في بيان أسرار التشريع وحِكَمِه، والردِّ على من يتجاوز به لسانه أو قلمه، فيقول في الدِّين برأيه أو بهواه ممَّا يتنافى مع المُقتضِيات الشرعيَّة، وحيثُ إنكم تعرفون ما نحن فيه من الشُّغل الشاغل المُستغرق لجميع أوقاتنا، وحيث إنَّ هذه المؤسسةَ يتطلَّب الشروع في تأسيسها وقتًا كافيًا لدراستها واستقصاء كافَّة ما يتعلَّق بتأسيسها من جميع جوانبها الكيفيَّة والفنيَّة والإداريَّة والماليَّة، وحيث إنَّ أوقاتنا ليس فيها متَّسعٌ كافٍ لذلك، ولثقتنا فيكم وفي مجهودكم الشخصي، فإنَّنا نبلغكم أنَّنا قد شكلنا لجنةً مكوَّنة منكم ومن الشيخ عبد العزيز بن عبد المنعم، والشيخ عبد الله بن منيع، والشيخ صالح اللحيدان؛ لدراسة هذه المؤسَّسة وتقصِّي كافة مستلزماتها من جميع جوانبها الكيفيَّة والفنيَّة والإداريَّة والماليَّة.

فاعتمدوا بارك الله فيكم تنفيذَ رغبتنا وموافاتنا بقرارٍ وافٍ عمَّا ذكرنا، ونحن على استعداد لاتِّصالكم بنا وبحث أيِّ نقطة تعرض لكم وترغبون رأينا فيها، وأسأل الله لنا ولكم التوفيق والسَّداد، وأن يجعلَ العمل خالصًا لوجهه الكريم.

والسلام عليكم».

المنع من الكتابة:

أولًا: مقال بعنوان "أَحْرَقوا المسجد الأقصى":

كتب الشيخ زيد ﵀ مقالًا في مجلَّة "الدعوة" رقم (٢١٦) في ١٢/ ٦/ ١٣٨٩هـ، بعنوان "أَحْرَقوا المسجد الأقصى" وتطرَّق فيه إلى اليهود ومؤامراتهم على المسلمين، وإلى مصطفى كمال أتاتورك وأنه من يهود الدونمة؛ حيث أشار أنه جرَت في عصره مجازرُ للمسلمين، وسُلِّمت البُلدان الإسلاميَّة التي كانت تابعةً للدولة العثمانية إلى المستعمِرين الصليبيِّين بتحريض من اليهود ومؤامراتهم.

فاستغلَّ بعض المُغرضين هذا المقال؛ لإسكات قلمه عن إظهار الحقِّ ومحاربة الباطل.

وتسبَّب هذا المقالُ في فصل الشيخ عن عمله ومنعه من مزاولة الكتابة في الصُّحف والمجلَّات، وصدر بذلك أمر الملك فيصل بن عبد العزيز، وذلك في ١٥/ ٨/ ١٣٨٩هـ.

مع العلم أنَّه كتب مقالًا عنوانه "أخطاء في كتاب أصول العالم الحديث" في ١٢/ ٦/ ١٣٨٩هـ، قبل "أحْرَقوا المسجد الأقصى"، والذي يظهر أن المقال الأوَّل هو السببُ في فصله؛ بسبب وشاية بعض المُغرضين من أصحاب الأهواء، ورغبةً في الانتقام، فاستُغلَّ المقال الثاني عن مصطفى كمال أتاتورك في تحقيق ما يريدون، فكان لهم ذلك وتمَّ فصلُ الشيخ عن عمله ومنعه من الكتابة.

وقد كان لقرار فصله أصداءٌ واسعة لدى العلماء والمثقَّفين؛ فكتب

سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ خطابًا في ١٣٨٩/٨/٢٧هـ جاء فيه:

«**من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرَّم فضيلة الشيخ زيد بن عبد الله بن فيَّاض، وفَّقه الله وبارك في جهوده، آمين.**

سلامٌ عليكم ورحمة الله وبركاته، أمَّا بعد:

فأرجو أنكم والوالدين والأولاد والأهل بتمام الصحَّة والعافية، كما أنَّا ومن لدينا بذلك ولله الحمد، وأسأله سبحانه أن يرزقَنا وإيَّاكم شكر النِّعم والثبات على دينه؛ إنه خير مسؤول.

ثم يا محبُّ أخبرني الابن عبد الرحمن بن عقيل بأمرٍ كدَّرني، وهو أنه صدر أمرٌ بفصلكم من العمل ومنعكم من الكتابة في الصُّحف وتغريمكم بعض المال لأسباب كتابيَّة، ولا شك أنَّ هذا الأمر يكدِّر كلَّ غَيور على الإسلام ومحبٍّ لنشر الدعوة الإسلاميَّة والتنبيه على غلط الغالطين الذي يُخشى شرُّه على المسلمين، كما أنَّه لا شك أنَّ الداعيَ إلى الله يُبتلى ويُمتحن لأسباب كثيرة، ثم تكون العاقبة الحميدة للمخلصين الصادقين؛ كما قال الله سبحانه: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ ٱلْعَـٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [هُود: ٤٩].

فأرجو الإفادةَ بالتفصيل عن الواقع، أحسن الله لنا ولكم العاقبة، ووفَّق ولاة الأمر لكلِّ خير، وأصلح لهم البِطانة، ونفع بهم عباده إنه خير مسؤول، وأرجو إبلاغ سلامي للوالدين والإخوة والأولاد وخواصِّ المشايخ والإخوان، كما منَّا الأولاد والمشايخ والإخوان كلُّهم بخير وعافية.

والله يتولَّاكم إليه والسلام».

وكتب سماحته خطابًا في ١٨/ ١١/ ١٣٨٩هـ موجَّهًا إلى الملك فيصل ابن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، جاء فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظَّم فيصل بن عبد العزيز، نصر الله به دينه وثبَّت إيمانه ويقينه، آمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد علمتُ - حفظكم الله - بأمر جلالتكم بفصل الشيخ زيد بن فيَّاض مدير عام المكتبات بوزارة المعارف، ومنعه من الكتابة؛ على إثر المقال الذي نشره بصحيفة (الدعوة) في عددها الصادر ١٣٨٦/٦/١٢هـ عن اليهود على إثر قيامهم بحرق المسجد الأقصى الذي ضمَّنه بيانَ حال اليهود منذ القِدَم، وإهانتهم للمقدَّسات، وقتلهم لأنبيائهم، وإفسادهم في الأرض، وأكلهم أموالَ الناس بالباطل، وإباحتهم للأعراض، وغير ذلك من الجرائم والأخلاق الذميمة التي اتَّصف بها اليهودُ عبر التاريخ، ممَّا ذكره الكتاب والسنَّة النبويَّة المطهَّرة، وتعرُّضه في أثناء المقال لعدوِّ الإسلام مصطفى كمال أتاتورك؛ ممَّا دعا السِّفارة التركيَّة بجُدَّة للسعاية ضدَّه وطلب محاكمته.

وأفيد جلالتكم أنِّي قد قرأت المقالَ المذكور وهو مقالٌ عظيمٌ مفيدٌ قد استوعب فيه أعمالَ اليهود ومؤامراتهم ومخازيهم، واعتنى فيه بذكر ما كتبه أصحاب الفكر، لا سيَّما ما ذكره رئيس الولايات المتَّحدة الأسبق بنيامين فرانكلين، ورئيس الدولة الألمانية هتلر في شأنهم، والمقالُ في مجموعه يتكلَّم عن اليهود وأعمالهم، ويشرح أهدافهم ونواياهم الخبيثة، وهو بحقٍّ يستحقُّ عليه جائزةً كريمة، ولم يأتِ ذكرُ مصطفى كمال فيه إلا عرَضًا.

ومصطفى كمال معروف بعداوته للإسلام والمسلمين، ومحاربته للدِّين، ومنعه تدريس اللغة العربيَّة، واستبدالها بالحروف اللاتينيَّة، وتحويله الدولة

التركيَّة إلى دولة عَلمانيَّة؛ ممَّا يشهد على كفره وإلحاده.

والشيخ زيد بن فيَّاض حين تعرَّض لمصطفى كمال لم يأتِ بجديد، وإنَّما نقل هذه المعلومات من المصادر العلميَّة التي تعرَّضت لحياة المذكور وسيرته وأعماله، ممَّا هو مشهورٌ ومعروف.

ولا يخفى على جلالتكم أنَّ الشيخ زيد بن فيَّاض من خيرة الكتَّاب الإسلاميِّين في المملكة، وله نشاط مشكور في حقلَي الصِّحافة والتأليف، ونشر الوعي والثقافة الإسلاميَّة، ومحاربة المذاهب والعقائد الإلحاديَّة، وله كتبٌ كثيرة في هذه المواضيع، ومثله يستحقُّ التشجيع والتأييد، لا الفصل والإهانة؛ ممَّا يُفرح أعداء الدِّين من القوميين والمنحرفين في بلاد تُحكِّم الإسلام، وتدين بالقرآن، ويرعى شؤونها ملكٌ مسلم يدعو إلى دين الله، ويخاف غضب الله، ويوالي في الله ويعادي فيه.

أمَّا السِّفارة التركيَّة فيمكن أن تُجامَل بإجراء آخرَ حسب ما يراه جلالتكم، كما أنَّه في إمكان جلالتكم الإيعاز إلى الشيخ زيد بتجنُّب الأشياء التي يُخشى تأثيرها على العلاقات الدوليَّة.

أمَّا فصله من العمل ومنعه من الكتابة بصفة دائمة فغير جائز فيما أرى من الوجهة الشرعيَّة، وغير لائق بمقام جلالتكم؛ لما في ذلك من السُّمعة السيِّئة بين المواطنين عند التحدُّث عن سبب الفصل ودواعيه.

فأرجو من جلالتكم ملاحظةَ الاعتبارات المذكورة، والتفضُّلَ بإعادته إلى عمله؛ براءةً للذمَّة، وتشجيعًا لدُعاة الحقِّ، ودحرًا لأهل الباطل.

سدَّد الله خطاكم، وبارك في مساعيكم، وجعل التوفيق للحقِّ حليفكم في القول والعمل؛ إنَّه سميع قريب.

والله يحفظكم، والسلام عليكم ورحمة وبركاته...

نائب رئيس الجامعة الإسلاميَّة».

ثانيًا: مقال "أخطاء في كتاب أصول العالم الحديث":

وكان الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ قد كتب مقالًا بعنوان "أخطاء في كتاب أصول العالم الحديث"، وذلك في صحيفة (البلاد)، حيث نُشرت الحَلْقة الأولى في ١٤/ ٢/ ١٣٨٩هـ يقول فيه: «وتوقَّف نشر باقي الحَلَقات على إثر بعض التدخُّلات، وكان هذا الكتاب يُدَرَّس في المدارس الثانوية بالمملكة حوالي عشر سنوات، وطُبع ثلاثَ طبعات، وفيه أخطاءٌ شنيعة منافية لعقيدة المسلمين، وفيه إثارة للفتن، فاستاء بعض الأشخاص من نقدي لهذا الكتاب، وحيكت الدسائس فانتهزوا الفرصةَ بعد نشر مقالي عن حريق المسجد الأقصى، فكان ما كان».

وقد لقي مقال "أخطاء في كتاب أُصول العالم الحديث" قَبولاً طيبًا من أهل العلم والفكر والغَيرة، وعلى رأس هؤلاء سماحةُ الشيخ العلَّامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ، الذي كتب خطابًا إلى الملك فيصل رَحِمَهُ اللَّهُ، وكتب إلى الشيخ زيد رَحِمَهُ اللَّهُ خطابًا جاء فيه:

«**من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرَّم: فضيلة الشيخ زيد بن عبد العزيز بن فيَّاض وفقه الله، آمين.**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

يا محبُّ، اطَّلعت على مقالكم القيِّم المنشور في صحيفة (البلاد) بتاريخ ١٤/ ٢/ ١٣٨٩هـ ضدَّ كتاب "أصول العالم الحديث"، وإنِّي إذ أشكركم على ذلك أرجو الله سبحانه أن يثيبَكم على هذا العمل الجليل، وأن يمنحَكم القوة والنشاط لمواصلة الجهود في مكافحة الكتب الهدَّامة، والتنبيه على

ما فيها من سموم وأضرار وعوامل الهدم، وأن يجعلنا وإيَّاكم وسائر إخواننا من حُماة شريعته، والدعاة إليه على بصيرة حتى نلقاه سبحانه.

وقد اطَّلع أعضاءُ المجلس الاستشاريِّ على كلمتكم فتأثَّروا بها، وكتبوا لمعالي وزير المعارف في الكتاب المذكور، وفي "التاريخ الإسلامي" الذي هو من مؤلَّفات مؤلِّفي "أصول العالم الحديث"، وقد وجدوا فيه ما لا يُرتَضى من الفِكَر المسمومة التي تصفُ غزَوات أصحاب الرسول ﷺ بأنَّها لعوامل اقتصاديَّة، وشغل المسلمين عن السياسة الداخليَّة للخليفتين الراشدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وحقًّا إنَّ ذلك لمُنكر عظيم وانحراف شديد وسوء ظنٍّ بأفضل هذه الأمَّة، والله المستعان، ونسأله سبحانه أن يكبتَ أعداء الإسلام وأنصارهم، وأن ينصرَ حزب الحقِّ وأولياءهم، وأن يهديَنا وسائر المسلمين إلى صراطه المستقيم؛ إنه على كلِّ شيء قدير.

والسلام».

وكتب الشيخ عبد العزيز بن ناصر الرشيد رحمه الله رئيس هيئة التمييز آنذاك خطابًا إلى الملك فيصل رحمه الله جاء فيه:

«صاحب الجلالة إمام المسلمين الموفَّق، أيَّده الله بنصره، آمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فبكلِّ أدب واحترام، أتقدَّم إلى جلالتكم شافعًا، ومتوسلًا إلى جلالتكم بما عرفته عنك من حِلم وصَفح وأناة.. لشخص عرفته تلميذًا نجيبًا، وأستاذًا ناجحًا، وعضوًا في الإفتاء، ثم في رئاسة القضاء، ثم كاتبًا لم نعرف عنه إلا الخير والنوايا الطيِّبة.. ذلك الشخص هو "زيد بن فيَّاض".

ولا يخفاكم ما في العفو عند المقدرة، ثم هو ابنكم الذي يترسَّم ما تشيرون إليه، إنَّه لم يأتِ الموضوع الذي طرقه عن قصد، وإنَّما استطرادًا،

على أنَّ مصطفى كمال هو من تعرفونه، ابتُليت به أمَّته، كما ابتُلي بعض العرب ببعض زعمائها، غير أنَّ الشيء الذي يسيء إلى العلم لا ينبغي للإنسان أن يطرقَه في هفوة غير متعمَّدة.. فأرجوكم العفوَ عنه وإعادته إلى عمله، أطال الله في عمركم وسدَّد خطاكم، ووفقكم إلى ما فيه صلاح الإسلام والمسلمين.

رئيس هيئة التمييز
عبد العزيز بن ناصر الرشيد».

وفي خطاب من الجامعة الإسلاميَّة في المدينة المنوَّرة جاء فيه:

«**إلى صاحب المعالي الشيخ حسن بن عبد الله آل الشيخ وزير المعارف في المملكة العربيَّة السعوديَّة الموقَّر.**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إنَّنا أعضاء المجلس الاستشاريِّ للجامعة الإسلامية في المدينة المنوَّرة، المجتمعين في دورته الخامسة في شهر صفر الخير ١٣٨٩هـ، نرى من واجبنا في الأمانة والتبليغ أن نرفعَ إلى معاليكم أنَّنا في خلال اجتماعنا في هذه الدورة، اطَّلعنا في جريدة (البلاد) على ما كتبه الشيخ زيد الفيَّاض نقدًا لما جاء في كتاب "أصول العالم الحديث"، الذي وُضِع بأيدٍ وأقلام سعوديَّة هنا في المملكة العزيزة؛ لتدريسه لطلَّاب السنة الأولى من التعليم الثانوي.

واطَّلع عدد منَّا شخصيًّا على ما جاء فيه من الأمور المنافية للإسلام، ولا سيَّما في الصفحات (٢٥ - ١٤٤)، وسواها منه؛ حيث يقرِّر الكتاب للطلَّاب أنَّ أكبر الملاحدة الهدَّامين في العالم الحديث الأجنبي، مثل: كارل ماركس وأمثاله من قادة الشيوعيَّة والإلحاد، هم الذين حملوا رسالةَ الرحمة والإنسانيَّة لإنقاذ العمَّال والمظلومين والبؤساء، ونحو ذلك ممَّا يضلِّل الناشئة الإسلاميَّة، ويحبِّب إليها أشخاصَ قادة الشيوعيَّة والإلحاد؛

عن طريق مدح آرائهم، ووصفهم بأنَّهم رجال الإنسانيَّة والرحمة لإنقاذ البشريَّة، وأنَّهم هم المصلحون.

وكذلك رأينا في كتاب "التاريخ الإسلامي" للمؤلِّفين أنفسهم، وهو من مقرَّرات السنة الثانية الثانوية تضليلات خطيرة؛ مثل تفسير الجهاد الإسلاميِّ والفتح في عهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بأنَّه كان لعواملَ اقتصادية، ورغبةً منهما في إلهاء المسلمين عن السياسة الداخليَّة، وأمور الخلافة الإسلاميَّة (كما يُرى في الصفحة (٦٥) وسواها منه)، وقد استغربنا جدًّا أن يوجدَ في المملكة أمثالُ هذه الكتب التدريسيَّة للطلَّاب الناشئين الأغرار في غَضاضة حداثتهم، هدَّامين لتراثهم وتاريخهم؛ اتِّباعًا للمفتونين بالمذاهب الهدَّامة، فإنَّ نشوء جيل من هذا القَبيل هو المعاول الفعَّالة لتقويض الممالك والدول والأديان من الداخل بأيدي أبنائها.

فأداءً لواجب أمانتنا نسترعي نظركم الحالي إلى هذا الخطر الرهيب؛ لتتداركوه بما ترَونه من حزم وجزم وصيانة للقيم الإسلاميَّة في معقل الإسلام ومَوئِلِه، ومنعًا للسُّوس أن ينخرَ في الجذور، هذا مع الرجاء بألَّا يسمحَ بتدريس أيِّ كتاب في جميع مدارس المملكة قبل أن يُعرضَ على لجنة من علماء موثوق بسلامة عقيدتهم الإسلاميَّة.

وفقكم الله تعالى إلى ما فيه الخير، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

وفي خطاب كتبه الأستاذ الأديب أحمد عبد الغفور عطَّار رحمه الله، جاء فيه:

«**إلى المجاهد الكاتب الإسلاميِّ القويِّ الأستاذ زيد بن فيَّاض، أيَّده الله ومدَّ في عمره، سلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وبعد:**

فقد قرأت اليوم الحلقةَ الأولى من مقالك العظيم بجريدة (البلاد) تحت عنوان "أخطاء في كتاب" وسعدتُّ بغَيرتك وإخلاصك لدين الله حقَّ الإخلاص.

كان كلٌّ منَّا يحرس بلده ويحمي دينه وكلَّ ذخائره وآدابه وسلوكه وأخلاقه تطوُّعًا واحتسابًا لله، وخُضنا المعركة بأرواحنا وأموالنا، وبكلِّ نعمة أنعم الله بها علينا، ومن أعظمها نعمة العلم النافع والبيان الواضح.

إنَّ هذه الحال الكاذبة تقضُّ مضاجعنا، ولكن، ماذا نصنع؟

أهذه الصَّرخات التي نرسلها تصل إلى الأسماع؟! لا والله.

إنَّنا مخلصون لديننا، وإخلاصنا لديننا يفرض علينا أن نُجِلَّ حكَّامنا ولو كانوا غائبين عنَّا أو كنَّا بعيدين عنهم.

فلو أنَّ سماحته ورجال العلم أوصلوا إلى الملك فيصل هذه الأباطيلَ لوثب الملك فيصل وقضى عليها.

على أيِّ حال، الله يجزيك عن جهادك - يا أخي زيد - الخير كلَّه، وأبتهل إلى الله أن يؤيِّدك برُوحٍ منه، ويعزَّ دينه بجهادك الصادق، ويعليَ كلمته بإصرارك على محاربة الباطل والفساد، وينصرك نصرًا عزيزًا.

أخي زيد، أرجو أن تحسنَ إليَّ ببعث نسخة إليَّ من الكتاب الذي نهضتَ لمحاربة فساده وأباطيله وأكاذيبه، وما أكثرَ ما تفضَّلت عليَّ، وإنِّي لك من الشاكرين.

ويعلم الله، أنَّ شوقي إليك لعظيم، وأودُّ أن أسعدَ بك، وأدعو الله أن يجعل لقاءنا قريبًا. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مكة المكرمة

أخوك أحمد عبد الغفور عطار

الخميس ١٤/ ٢/ ١٣٨٩هـ».

الأعمال التي تولَّاها:

وقد تولَّى رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض الوظائف، حيث عمل بُعيدَ تخرُّجه في كليَّة الشريعة عضوًا بدار الإفتاء، وذلك في ١٣/ ١١/ ١٣٧٦هـ، بترشيح من سماحة الشيخ محمَّد بن إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان سماحته يعتمد في الفُتيا على خمسةٍ من أبرز طلَّابه، وكان الشيخ زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ من ضمنهم(١).

ثم رغب في التدريس، حيث انتقل إلى التدريس بالمعهد العلميِّ، وذلك في ٢٠/ ٤/ ١٣٧٧هـ.

وفي ١/ ٤/ ١٣٨٠هـ نُقل إلى التدريس بكليَّة العلوم الشرعيَّة بالرياض.

وفي ١٥/ ٥/ ١٣٨٠هـ استقال من المعاهد والكليَّات.

وفي ٩/ ٧/ ١٣٨١هـ صدر قرار مجلس الوزراء بناء على ترشيح رئيس القضاة، ورئيس المعاهد العلميَّة والكليَّات بتعيينه عضوًا في رئاسة القضاة، مع استمراره في التدريس حتى نهاية السنة الدراسيَّة، وتمَّ ترشيحه مساعدًا لرئيس المحكمة الشرعيَّة الكبرى بالرياض، وذلك عام ١٣٨٣هـ، واعتذر عن ذلك.

وفي ١٤/ ١٠/ ١٣٨١هـ انتقل إليه امتيازُ صحيفة (اليمامة)، واضطلع برياسة تحريرها أيضًا، حتى تحوَّلت إلى مؤسسة صحفيَّة مع الصُّحف التي حوِّلت إلى مؤسَّسات صحفيَّة، اعتبارًا من ١/ ١١/ ١٣٨٣هـ.

---

(١) حدثني الشيخ عبد الله بن غُدَيَّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم عَيَّن الشيخ زيدًا والشيخ ابن غُدَيَّان قاضيين، وأنَّ الشيخ زيدًا اعتذر؛ لرغبته في البحث والتعليم، فأعفاه من القضاء، واعتذر الشيخ عبد الله فلم يسمح، وعيَّنه قاضيًا إلى أن أصرَّ الشيخ عبد الله على رفض القضاء، فتركه سماحة الشيخ مدَّة سنة ولم يسمح له خلالها بالعمل حتى عيَّنه بدار الإفتاء.

وفي ٣٠/ ٤/ ١٣٨٣هـ استقال من عضويَّة رئاسة القضاة للتفرُّغ للصِّحافة، وحوَّل صحيفة (اليمامة) من أسبوعيَّة إلى نصف أسبوعيَّة، وكان ينوي تحويلها إلى يوميَّة، وصدرت موافقة وزارة الإعلام على ذلك في ٢٢/ ١٠/ ١٣٨٢هـ، إلا أنَّ تحويل الصُّحف إلى مؤسَّسات صحفيَّة حال دون ذلك.

وفي ٢١/ ٩/ ١٣٨٥هـ أعيدت خِدماته، فعمل مساعدًا لمدير عام المكتبات بوزارة المعارف، ومسمَّى الوظيفة "كبير المفتِّشين"، ثم صدر قرار وزير المعارف في ١٤/ ١٢/ ١٣٨٥هـ بتعيينه مديرًا عامًّا للمكتبات.

وفي ٩/ ٥/ ١٤٠١هـ انتقل من وزارة المعارف إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة بطلب من مديرها - آنذاك - معالي الدكتور عبد الله التركي[١].

وكان يدرِّس في (كليَّة أصول الدين) و(الشريعة) و(مركز الطالبات)، إضافة إلى الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه، ومناقشة رسائل الدراسات العليا. ومن أبرز تلك الرسائل التي أشرف عليها رسالةٌ عن الدُّروز، ورسالة عن الباطنيَّة للشيخ محمد الخطيب.

تقاعد من الجامعة في ١/ ٣/ ١٤٠٩هـ بناء على طلبه، وتفرَّغ للبحث والتأليف، حيث أكمل بعض مؤلَّفاته التي كان قد بدأ في تأليفها إضافةً إلى تأليف عدد من المؤلَّفات الجديدة، وكان خلال تلك المدَّة متعاونًا مع الجامعة، وذلك بالإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه، وهو عضو في مؤسسة الدعوة الصحفية التي تَصدُر عنها مجلَّة (الدعوة).

وقد رشَّحه سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله لرئاسة تحرير مجلَّة (البحوث الإسلاميَّة)، وأخبره برغبته في الانتقال من الجامعة إلى دار

(١) معلومات كتبها رحمه الله بخطِّ يده.

الإفتاء، وطلب سماحته من معالي مدير الجامعة الدكتور عبد الله التركي الموافقةَ على نقل خِدماته، وذلك سنة (١٤٠١هـ)، إلا أنَّه فضَّل الاستمرار في الجامعة؛ حبًّا في التدريس ورغبةً فيه.

اهتماماته الأدبيَّة:

وقال عنه مؤلِّف "الاتِّجاه الإسلامي في الشِّعر السعودي الحديث": «وهو شاعرٌ بارع في العلم والشعر معًا، وصاحب اتجاه إسلاميٍّ في شعره القويِّ الرصين، ويُعدُّ من علماء السعوديَّة من حيثُ العلم، ومن أعلام الشعر السعوديِّ الحديث، وله إنتاجٌ غزير لا يمكن حصرُه من حيثُ الشعر والأدب»[١].

وللشيخ رحمه الله مقالة نثرية تدرَّس في مقرَّر الأدب والبلاغة للصف الثالث الثانوي منذ سنوات عن فنِّ النثر والمقالة. وقد شرح "ديوان سعد بن حمد بن حريول".

مؤلَّفاته:

قال الشيخ عبد الله البسَّام في كتابه "علماء نجد خلال ثمانية قرون" بعدما ذكر مشايخ المُترجَم له: «وكلُّ هؤلاء العلماء من سعوديِّين ومصريِّين من كبار العلماء وأعيانهم، وصادف ذلك من المُترجَم له جِدًّا واجتهادًا في الطَّلب، ومحافظةً على الوقت؛ فأدرك إدراكًا جيدًا في كلِّ العلوم الشرعيَّة والعربيَّة والاجتماعيَّة التي درسها، كما ساعده عنايته بحفظ المتون العلميَّة، وللمُترجَم له نشاطٌ طيِّب في التأليف والبحث العلمي»[٢].

---

(١) (٢/١٠٦).
(٢) (٢/٢٠٤ - ٢٠٥).

فكان من مؤلَّفاته:

١- "الروضة النديَّه، شرح العقيدة الواسِطيَّه"، وهو من أحسن شروحها، وقد طبعه، وحصلت الفائدة الكبيرة منه، وهو أوَّل شرح مطبوع، طبع في (١٣٧٧هـ)، ولاقى استحسانَ سماحة الشيخ محمَّد بن إبراهيم، وسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، وطبع ثلاث مرَّات في حياته رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢- "نظرات في الشريعة"، طبع عام ١٣٨١هـ.

٣- "واجب المسلمين في نشر الإسلام"، طبع عام ١٣٨٥هـ.

٤- "من كلِّ صَوْب"، يحوي مقالات وبحوثًا قيِّمة، طبع عام ١٣٨٧هـ.

٥- "الوَحدة الإسلاميَّة"، وفيه بيان أهميَّة التضامن الإسلامي، وفيه تفنيدٌ للشعارات الباطلة من (الوحدة العربيَّة) و(الوحدة الوطنيَّة)، وغير ذلك ممَّا لا يُربط بعضُه ببعض برباط وثيق كريم.

٦- "قضيَّة فلسطين"، وفيه ربط لهذه القضيَّة بالإسلام.

٧- "حُكم الله أولى"[1].

٨- "صور من الجهاد".

٩- "في سبيل الإسلام".

١٠- "الدين والعلم".

١١- "بحوث ومناقشات".

١٢- "فصول في الدين والأدب والاجتماع".

وللشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ كتبٌ لم تُطبع في حياته، وقد وفَّق الله تعالى لطبعها،

---

(١) هو مقالٌ حول حُكم تحكيم القوانين الوضعيَّة.

وبعضها تحت الطبع، إضافةً على إعادة طبع ما سبق طبعه، ومنها:

١- "تاريخ الوليد بن عبد الملك"، تحت الطبع.

٢- "حقيقة الدُّروز"، تحت الطبع.

٣- "دفاع عن معاوية"، تحت الطبع.

٤- "إقليم سدير في التاريخ"، تحت الطبع.

٥- "قاهر الصليبيِّين صلاح الدين الأيوبي"، تحت الطبع.

٦- "العلم والعلماء"، تحت الطبع.

٧- "نصائح العلماء، للسلاطين والأمراء"، تحت الطبع.

٨- "رسالة في أصول الفقه"، مفقود.

٩- "أعلام بني تميم"[١].

١٠- "اليهود وفلسطين"، مفقود.

١١- "المنتخَب من المقالات"، مطبوع مع كتاب: "نظرات في الشريعة".

١٢- "اليهود والحركات السريَّة"، تحت الطبع.

١٣- "الرَّافضة"، تحت الطبع.

١٤- "الخُمَيني"، تحت الطبع.

تلاميذه[٢]:

وله تلاميذُ كثيرون، وبخاصَّة حيث درَّس في الجامعة، ومن أبرز

---

(١) "وانثلَّ الطَّود" (المجلَّة العربيَّة) (ص ٦٩ - ٧٠).

(٢) انظر "علماء نجد خلال ثمانية قرون" (٢/ ٢٠٧).

تلاميذه:

١- سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، مفتي عام المملكة.

٢- معالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التُّركي، الرئيس العامُّ لرابطة العالم الإسلامي.

٣- الدكتور محمد العَجْلان، عضو مجلس الشُّورى ومدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقًا.

٤- الشيخ الدكتور عمر بن سليمان الأشقر.

٥- الشيخ الدكتور صالح السَّدلان، الأستاذ بكلية الشريعة وعضو هيئة كبار العلماء.

٦- الشيخ فالح بن مهدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، صاحب كتاب "التحفة المهديَّه، شرح العقيدة التدمريَّه" وكان الشيخ زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتب مقدِّمة الشرح.

٧- الشيخ سليمان الرشودي، المحامي المعروف.

٨- معالي الشيخ محمد المهوس، رئيس هيئة التحقيق والادِّعاء العام.

٩- الشيخ الدكتور سعود الشُّريم، إمام الحرم المكي.

وكان للشيخ زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ مواقفُ كثيرة مع سماحة الشيخ محمَّد بن إبراهيم، ومع الملك سعود، والملك فيصل رحمهم الله جميعًا، ومع المشايخ أمثال: العلَّامة عبد الرحمن بن سِعدي، والشيخ الصوَّاف، وسماحة العلَّامة عبد العزيز ابن باز، ومعالي وزير التعليم العالي سابقًا الشيخ حسن بن عبد الله آل الشيخ رحمهم الله وغيرهم، وكلُّها مواقف تدلُّ على الصدق والحرص على نشر هذا الدين، والغَيرة عليه والقوَّة في قول الحق.

صفاته:

كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ زاهدًا في الدنيا فلم تشغله، وكان متواضعًا جمَّ الأدب، رحيمًا مع الآخرين يتعامل معهم بعطف ومحبَّة.

وكان حريصًا على الدعوة إلى الله وهداية الناس إلى دين الله القويم، وله مناقشاتٌ مع كثير من المسلمين أصحاب الانحرافات في العقيدة، ومع غير المسلمين من نصارى عرب وأجانب، وقد أسلم نصرانيٌّ أمريكيٌّ بعد مناقشة في منزل الشيخ، وقد أسلم الأمريكيُّ بعد سفره من المملكة وأرسل رسالةً يشكره فيها.

وقد ناقش رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحدَ الأدباء من نصارى العرب حول الإسلام والنصرانيَّة، وأهداه بعضَ كتبه عن الإسلام، وبعد مدَّة قصيرة، أعلن ذلك المفكِّر والكاتب إسلامه، وسخَّر قلمه للدعوة إلى الله تعالى.

وصلَّى مرَّة في مسجد السيدة زينب في القاهرة في أثناء طباعة بعض كتبه، وقام بعد الصلاة وألقى كلمةً عن التوحيد والشِّرك وحُرمة الصلاة إلى القبور والطواف بها وسؤال الأموات.

اهتمامه بالكتب والبحوث:

للشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مكتبةٌ ضخمة تحوي آلافَ الكتب في مُختلِف المجالات الشرعيَّة والأدبيَّة والاجتماعيَّة والتاريخيَّة والسياسيَّة وغيرها، ولديه أرشيفٌ ضخم يصل إلى حوالي (١٠٠٠) ملف في مختلِف الموضوعات الشرعيَّة والأدبيَّة والسياسيَّة والتراجم وغيرها، وكان جمعَها خلال مدَّة تصل إلى أربعين سنة.

وفاته:

استمرَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاطِّلاع والقراءة والتدريس في آخر عمره، وقد أصابته رَحِمَهُ ٱللَّهُ

جُلطة دماغيَّة في المحرَّم ١٤١٤هـ سبَّبت له شللًا نصفيًّا، فأقعده المرض عن المشي ولم يُقعده عن الاطِّلاع والكتابة، وكان في أثناء مرضه يُتابع الصُّحف والمجلَّات والكتب حيث تُقرأ عليه يوميًّا، إضافة إلى قراءة بعض طلَّاب العلم عليه في مجال العقيدة كـ"الواسطيَّة"، و"الطحاويَّة"، و"الصواعق المرسلة"، و"التدمريَّة".. وغيرها. وكان في أثناء مرضه يكتب مقالات متنوِّعة نُشر بعضها في (مجلَّة الدعوة) في أثناء حياته، ونُشر الباقي بعد وفاته، وكان آخر مقال كتبه قبيل وفاته بعنوان "انتشار الإسلام".

وفي ١٥/ ١١/ ١٤١٦هـ أصابته جُلطة أخرى تسبَّبت في فقده الوعي، ودخل في غيبوبة لمدَّة ستَّة أيام، وكان قد انتهى لتوِّه من قراءة مجلَّة (البيان) و(الدعوة) و(المجتمع)، وهي مجلَّات إسلامية تُعنى بشؤون المسلمين.

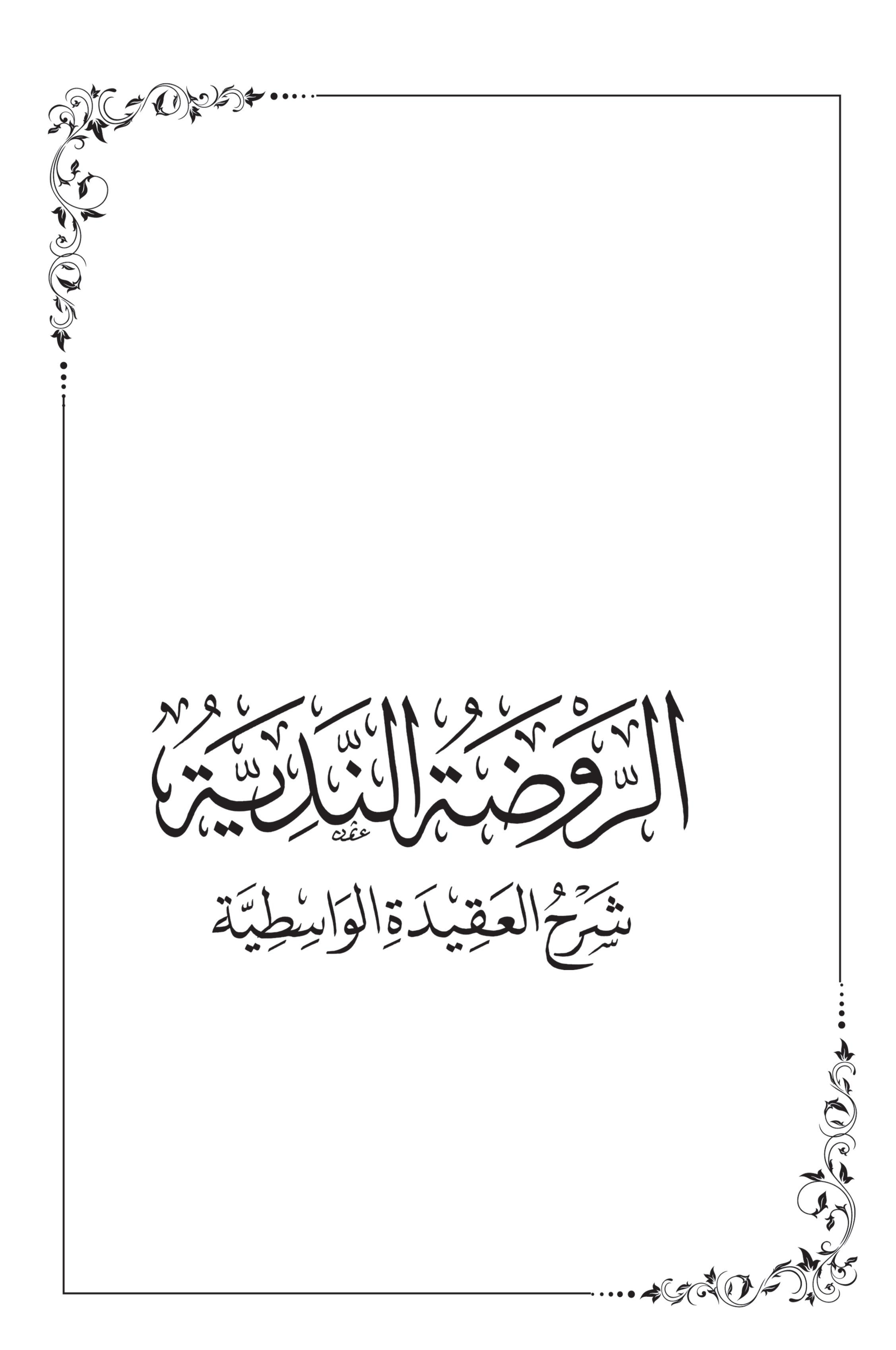
وقد تُوفِّي رَحِمَهُ اللهُ ليلةَ الثلاثاء ٢١/ ١١/ ١٤١٦هـ وصُلِّي عليه من الغد، وصلَّى عليه جمعٌ غفير وشيَّعوا جنازته، حيث اكتظَّت أرجاء المسجد، وكان الزحام شديدًا، وقد صلَّى عليه جماعةٌ من العلماء وطلبة العلم، وأمَّهم في الصلاة الشيخ العلَّامة عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين.

وكان يردِّد قبل وفاته: «الحمد لله».

نسأل الله أن يتغمَّده برحمته، وأن يغفر له ويرحمه، وأن يوسِّع مُدخله، وأن يتقبَّله في الصالحين إنَّه سميع مُجيب.

كتبه
طارق بن زيد الفيَّاض
جُمادى الآخرة ١٤٢٣هـ





الرَّوْضَةُ النَّدِيَّةُ

شَرْحُ العَقِيدَةِ الوَاسِطِيَّةِ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

خُطبة الكتاب

الحمد لله الذي هو كما وصفَ به نفسَه، وفوقَ ما يصفُه به خلقُه[١]، وأشهد أن لا إله إلا الله وحدَه، لا شريكَ له في ربوبيَّته، ولا في إلٰهيَّته، ولا في أسمائه وصفاته، تعالى عن مُماثلة المخلوقات، وتقدَّس عن النقائص والعيوب.

وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، بعثَه الله على حينِ فَتْرةٍ من الرُّسل، ففتح به أعينًا عُميًا، وآذانًا صُمًّا، وقلوبًا غُلفًا، فبلَّغَ الرسالة وأدَّى الأمانة ونصحَ الأمَّة، وجاهدَ في الله حقَّ جهاده، حتى أتمَّ الله به الدينَ وأكمل به النِّعمة: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وحتى وقفَ في حجَّة الوداع يُخاطب الحاضرين قائلًا: «**هل بلَّغت؟**» فيقولون: نعم، فيرفع إصبَعه الكريمة إلى السَّماء قائلًا: «**اللهمَّ فاشهَد**»[٢]، صلَّى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين حملوا مِشعَل الهداية وأناروا الطريق للسالكين، ومَن تبِعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

أما بعد: فإنَّ رسالة "**العقيدة الواسطيَّة**" لشيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ كانت على صغر حجمها وإيجازها، عظيمةَ النفع جليلةَ الفائدة؛ فقد ذكر فيها مذهب السَّلَف الصالح في العقيدة، سليمةً من شوائب البدع وآراء أهل الكلام المُضلَّة.

ولقد لقِيَت هذه الرسالة قَبولًا حسنًا وذُيوعًا من حين ألَّفها مؤلِّفها، تغمَّده الله برحمته، إلى يومنا هذا، وكانت بحاجة إلى شرح يوضِّح مقاصدها، ويبسُط موجزها، من غير إسهاب مُمِل، أو اختصار مُخِل،

---

(١) من خطبة للإمام الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (١٢١٨).

وحيث لم أرَ من قام بذلك، استعنت بالله، وسعيت لتأليف شرح؛ جمعتُ فيه طائفةً من النُّقول عن علماء السنة الأعلام، وأفاضل العلماء، ولا سيَّما شيخ الإسلام (المؤلِّف) وتلميذه العلَّامة ابن القيِّم، وشارح "الطحاويَّة" رحمهم الله، وها أنذا أقدِّمه لك، سائلًا المولى جلَّ وعلا أن ينفع به، وأن يوفِّقنا جميعًا، ويهدينا سواءَ السَّبيل.



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

«الحمدُ للهِ الذي أرسلَ رسُولَهُ بالهُدَى ودِينِ الحَقِّ؛ ليُظهرَهُ على الدِّينِ كلِّه، وكفَى باللهِ شَهِيدًا».

الشَّرح

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: ٣٣].

معنى الحمد

والحمد: إخبارٌ عن محاسنِ المحمودِ، مع حبِّهِ وتعظيمِهِ وإجلالِهِ[(١)]. وقال العلَّامة ابن القيِّم رحمه الله[(٢)]: «وإثباتُ الحمدِ الكاملِ له يقتضي ثبوتَ كلِّ ما يُحمدُ عليه من صفاتِ كمالِهِ ونُعوتِ جلالِهِ؛ إذ مَن عَدِم صفاتِ الكمال فليس بمحمودٍ على الإطلاق، وغايتُهُ أنَّه محمودٌ من وجهٍ دونَ وجهٍ، ولا يكون محمودًا من كلِّ وجه وبكلِّ اعتبارٍ بجميع أنواع الحمد إلا مَنِ استولى على صفات الكمال جميعِها، فلو عَدِمَ منها صفةً واحدةً لنقص من حمدِهِ بحسَبِها».

وقال الشيخ[(٣)]: «**والحمدُ نوعان: حمدٌ على إحسانه إلى عباده وهو الشُّكر، وحمدٌ لما يستحقُّه هو بنفسِهِ من نعوتِ كماله**، وهذا الحمدُ لا يكون إلَّا على ما هو في نفسِهِ مُستحِقٌّ للحمد، وإنَّما يستحقُّ ذلك مَن هو متَّصفٌ بصفات الكمال، وهي أمور وجوديَّة؛ فإنَّ الأمور العدميَّة المَحْضَة لا حمدَ فيها ولا خيرَ ولا كمالَ، ومعلومٌ أنَّ كلَّ ما يُحمدُ فإنَّما يُحمدُ على ما له من صفات الكمال، فكلُّ ما يُحمدُ به الخلقُ فهو من الخالق، والذي منه

---

(١) انظر: "بدائع الفوائد" (٢/ ٩٣).
(٢) "مدارج السالكين" (١/ ٦٤).
(٣) في رسالته "تفصيل الإجمال، فيما يجب لله من صفات الكمال" (٥/ ٤٩). "مجموعة الرسائل والمسائل".

ما يُحمدُ عليه هو أحقُّ بالحمد، فثبت أنَّه المُستحقُّ للمحامد الكاملة وهو أحقُّ من كل محمود» اهـ.

قوله: «**الذي أرسلَ رسولَهُ**»؛ يعني: محمَّدًا ﷺ، والرسول هو: إنسان ذَكَر أُوحي إليه بشرع وأُمر بتبليغه، فإن أُوحي إليه ولم يُؤمر بالتبليغ فهو نبيٌّ.

والهُدى: هو ما جاء به النبيُّ ﷺ من الشرع القويم، والدين الكامل، وما أُنزل عليه من القرآن الذي به حياةُ القلوب، وهدايةُ الخلق.

قال ابن كثير[1]: «الهُدى هو ما جاء به النبيُّ ﷺ من الإخبارات الصادقة، والإيمان الصحيح، والعلم النافع، والعمل الصالح؛ فإنَّ الشريعة تشتمل على شيئين: علم وعمل؛ فالعلم الشرعيُّ صحيح، والعمل الشرعيُّ مقبول، فإخباراتها حقٌّ وإنشاءاتها عدل.

﴿لِيُظْهِرَهُۥ﴾ ليُعلِيَه.

﴿عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾؛ أي: على أهل جميع الأديان من أهل الأرض، من عربٍ وعجمٍ، ومِلِّيِّين ومشركين.

﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾؛ أي أنَّه ناصره».

حفظ الله لدينه

وقال ابن القيِّم[2]: «فقد تكفَّل الله لهذا الأمر بالتَّمام، والإظهار على جميع أديانِ أهلِ الأرض؛ ففي هذا تقويةٌ لقلوبهم، وبشارةٌ لهم وتثبيتٌ، وأن يكونوا على ثقةٍ من هذا الوعدِ الذي لا بدَّ أن يُنجَزوه، فلا تظنُّوا أنَّ ما وقع من الإغماضِ والقهرِ يومَ الحُديبِيَةِ نُصرةً لعدوِّه، ولا تخلِّيًا عن رسوله ودينه، كيف وقد أرسلَهُ بدينِهِ الحقِّ، ووعده أن يُظهِرَهُ على كلِّ دينٍ سواه؟!» اهـ.

---

(١) من مجموع كلامه على الآيتين في "التفسير" (٤/ ١٥٠)، و (٧/ ٥٦٤).
(٢) "زاد المعاد" في معرض كلامه عن قصَّة الحديبيَة (٢/ ١٢٩).

«وأشهدُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، إقرارًا بهِ وتَوحِيدًا».

الشَّرح

أي: أشهدُ شهادةً عن علم ويقينٍ وعملٍ بمدلولِ هذه الكلمة العظيمة، ومُقتضاها من إثبات الوَحدانيَّة لله؛ فكما أنَّه واحدٌ في ربوبيَّته، وتدبيره للكون، فكذلك هو واحدٌ في إلهيَّته، وهو المستحقُّ لأن يُعبد وحدَهُ لا شريك له، وأن يُفرد بصفاتِ الكمال، ونعوتِ الجلال، وأن يُنزَّه عن كلِّ نقص وعيب.

وفي قوله: «**وحدَهُ**» تأكيدٌ للإثبات، وقوله: «**لا شريكَ له**» تأكيدٌ للنَّفي؛ قاله الحافظ، وقال أيضًا: «وحدَهُ لا شريكَ له؛ تأكيدًا بعد تأكيد؛ اهتمامًا بمقامِ التوحيد»[1].

وقد شَهِدَ الله لنفسهِ بالوَحدانيَّة في قوله:

﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١٨﴾ [آل عمران: ١٨].

فقد تضمَّنت هذه الآية الكريمة إثباتَ حقيقة التوحيد، والردَّ على جميع طوائف الضلال، فتضمَّنت أجلَّ شهادةٍ وأعظمَها وأعدلَها وأصدقَها، من أجلِّ شاهدٍ، بأجلِّ مشهودٍ به.

عبارات السَّلف في (شَهِدَ)

وعباراتُ السَّلف في (شَهِدَ) تدور على الحُكمِ، والقضاءِ، والإعلام، والبيانِ، والإخبارِ، وهذه الأقوال كلُّها حقٌّ لا تنافي بينها؛ فإنَّ الشهادة تتضمَّن كلامَ الشاهد وخبرَه، وتتضمَّن إعلامَه وإخبارَه وبيانَه، فلها أربعُ مراتب:

---

(١) قاله الحافظ ابن حجر في "فتح الباري".

فأوَّل مراتبها: علمٌ ومعرفةٌ، واعتقادٌ لصحَّة المشهود به وثبوتِه.

وثانيها: تكلُّمه بذلك وإن لم يُعلِم به غيرَه؛ بل يتكلَّم بها مع نفسه ويتذكَّرها، وينطقُ بها أو يكتبُها.

وثالثها: أن يُعلِمَ غيرَه بما يشهد به ويُخبره به، ويبيِّنه له.

ورابعها: أن يُلزمه بمضمونها ويأمُره به.

فشهادة الله سبحانه لنفسه بالوَحدانيَّة والقيام بالقسطِ تضمَّنت هذه المراتب الأربع: علمُه بذلك سبحانه، وتكلُّمه به، وإخباره لخَلْقِه به، وأمرُهم وإلزامهم به.

أمَّا مرتبة العلم: فإنَّ الشهادة تتضمَّنها ضرورةً، وإلَّا كان الشاهدُ شاهدًا بما لا علم له؛ قال تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾﴾ [الزخرف: ٨٦]، وقال ﷺ: «**على مِثْلِها فاشهَدْ**» وأشار إلى الشَّمس[(١)].

وأما مرتبة التكلُّم والخبر: فقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴿١٩﴾﴾ [الزخرف: ١٩]. **فجعل ذلك منهم شهادةً وإن لم يتلفَّظوا بلفظِ الشهادةِ ولم يؤدُّوها عند غيرِهم.**

وأمَّا مرتبة الإعلام والإخبار فنوعان: إعلامٌ بالقول وإعلامٌ بالفعل؛ وهذا شأن كلِّ مُعلِم لغيره بأمر، تارةً يُعلمه بقول، وتارةً بفعل، ولهذا كان مَن جعلَ داره مسجدًا وأبرزَها وفتحَ طريقها، وأذِنَ للناس بالدخول والصلاة فيها مُعلمًا أنَّها وَقْفٌ وإن لم يتلفَّظ به، وكذلك من وُجد مُتقرِّبًا إلى غيره

---

(١) أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (١٠٤٦٩)، وأبو سعيد النقاش في "القضاة"؛ كما في "كنز العمَّال" (٧/ ٢٣/ رقم ١٧٧٨٢).

بأنواع المسارِّ يكون مُعلِمًا له ولغيره أنَّه يحبُّه وإن لم يتلفَّظ بقوله، وكذلك بالعكس.

وكذلك شهادة الربِّ ﷻ وبيانه وإعلامه، يكون بقوله تارةً، وبفعله أخرى، **فالقول**: ما أرسل به رُسلَهُ وأنزل به كُتبَهُ.

وأمَّا بيانه وإعلامه بفعله فكما قاله ابن كَيْسان: «شهِدَ الله بتدبيرِهِ العجيب، وأمورِهِ المُحكَمة عند خلقِهِ أنَّه لا إله إلا هو»، وقال آخر:

وَفِي كُلِّ شَيءٍ لَهُ آيَةٌ   تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدُ

وممَّا يدلُّ على أنَّ الشهادة تكون بالفعل قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهِم بِالْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٧]؛ فهذه شهادةٌ منهم على أنفسهم بما يفعلونه، والمقصودُ أنَّه سبحانه يشهد بما جعل [من] آياتِ المخلوقات دالَّة عليه، ودلالتها إنَّما هي بخَلْقِه وجَعْلِه.

وأمَّا مرتبة الأمر بذلك والإلزام به وأنَّ مجرَّد الشَّهادة لا يستلزمه، لكنَّ الشَّهادة في هذا الموضع تدلُّ عليه وتتضمَّنه - فإنَّه سبحانه شَهِدَ به شهادةَ مَن حكمَ به وقضى، وأمرَ وألزمَ عبادَه؛ كما قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٥١]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ [التوبة: ٣١]، ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ﴾ [الإسراء: ٢٢]، ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ﴾ [القصص: ٨٨].

والقرآن كلُّه شاهد بذلك، ووجهُ استلزامِ شهادتِهِ سبحانه لذلك: أنَّه إذا شَهِدَ أنَّه لا إله إلا هو فقد أخبرَ ونبَّأَ وأعلمَ وحكمَ وقضى أنَّ ما سواه ليس بإله، وأنَّ إلٰهيَّة ما سواه باطلةٌ فلا يستحقُّ العبادةَ سواه، كما لا تصلح

الإلٰهيَّة لغيره، وذلك يستلزمُ الأمرَ باتِّخاذه وحدَه إلٰهًا، والنهيَ عن اتِّخاذ غيره معه إلٰهًا، وهذا يفهمُهُ المُخاطَب من هذا النفي والإثبات[1]، فالله لا شريكَ له في أيِّ نوعٍ من أنواع التوحيد.

أقسام التوحيد

و«**التوحيد نوعان: نوعٌ في العلم والاعتقاد، ونوعٌ في الإرادة والقصد، ويُسمَّى الأوَّل**: التوحيد العلمي، **والثاني**: التوحيد القصدي الإرادي؛ لتعلُّق الأوَّل بالأخبار والمعرفة، والثاني بالقصد والإرادة، وهذا الثاني أيضًا نوعان: **توحيد** في الربوبيَّة و**توحيد** في الإلٰهية، فهذه ثلاثة أنواع»[2].

قال ابن القيِّم[3]: «**وأمَّا التوحيد الذي دعت إليه الرُّسل ونزلت به الكُتب فهو نوعان: توحيدٌ في المعرفة والإثبات، وتوحيدٌ في الطلب والقصد.**

فالأوَّل: هو إثبات حقيقة ذات الربِّ تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله وعلوِّه فوق سماواته على عرشه وتكلُّمه بكتبه، وتكليمه لمَن شاء من عبادِه، وإثباتُ عموم قضائه وقدره وحُكمه، وقد أفصح القرآن عن هذا النوع جدَّ الإفصاح، كما في أول (سورة الحديد)، و(سورة طه)، وآخر (سورة الحشر)، وأول (سورة تنزيل السَّجدة)، وأول (آل عمران)، و(سورة الإخلاص) بكمالها وغير ذلك.

النوع الثاني: ما تتضمَّنه سورة ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، وقوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [آل عمران: ٦٤]، وأوَّل سورة ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الزُّمَر: ١]،

---

(١) انظر: "شرح الطحاويَّة" (ص٢٣ - ٢٥)، و"مدارج السالكين" (٣/ ٤٥٠ - ٤٥١).
(٢) "مدارج السالكين" (١/ ٢٤ - ٢٥).
(٣) في "مدارج السالكين" (٣/ ٤٤٩ - ٤٥٠).

وآخرها، وأوَّل (سورة يونس)، ووسطها وآخرها، وأول (سورة الأعراف) وآخرها، وجُملة (سورة الأنعام)، وغالب سور القرآن، بل كلُّ سورة في القرآن فهي متضمِّنة لنوعي التَّوحيد.

بل نقول قولًا كليًّا: إنَّ كلَّ آيةٍ في القرآن فهي متضمِّنة للتوحيد شاهدةٌ به داعيةٌ إليه، فإنَّ القرآن إمَّا خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله وأقواله؛ **فهو التوحيد العلميُّ الخبريُّ**، وإمَّا دعوة إلى عبادته وحدَه لا شريك له، وخلع كلِّ ما يُعبد من دونه؛ فهو **التوحيد الإراديُّ الطلبيُّ**، وإمَّا أمرٌ ونهيٌ وإلزامٌ بطاعته في نهيه وأمره؛ فهي **حقوقُ التوحيد ومُكمِّلاته**، وإمَّا خبرٌ عن كرامة الله لأهل توحيده وطاعته، وما فعل بهم في الدنيا، وما يُكرمهم به في الآخرة؛ فهو **جزاء توحيده**، وإمَّا خبرٌ عن أهل الشرك وما فعل بهم في الدنيا من النَّكال، وما يحُلُّ بهم في العُقبى من العذاب؛ فهو خبرٌ عن **من خرج عن حكم التوحيد**؛ فالقرآن كلُّه في التوحيد وحقوقه وجزائه، وفي شأن الشرك وأهله وجزائهم» اهـ.



«وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ، صلَّى الله عليهِ وعلى آلهِ وصحبِهِ، وسلَّمَ تَسليمًا مَزِيدًا».

الشَّرح

رُوي عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**كلُّ أمرٍ ذي بال لا يُبدأ فيه بحمدِ الله والصلاةِ عليَّ فهو أقطعُ أبترُ ممحوقٌ من كلِّ بَرَكَة**»(١)؛ «ومن مواطن الصلاة عليه ﷺ الصلاةُ عليه عند كلِّ كلامٍ خَيِّرٍ ذي بال؛ فإنَّه يَبتدئ بحمد الله والثناء عليه، ثم بالصلاة على رسول الله ﷺ، ثم يذكر كلامه بعد ذلك»(٢).

مرتبة العبوديَّة

وأعلى ما يُوصف به العبدُ مرتبةُ العبوديَّة والرِّسالة، وهو ﷺ أكمل الخلق في ذلك، فكمال المخلوق في تحقيق عبوديَّته لله تعالى، وكلَّما ازداد العبد تحقيقًا للعبوديَّة ازداد كمالُه وعَلَتْ درجتُه.

ومن توهَّم أنَّ المخلوق يخرج عن العبوديَّة بوجه من الوجوه، وأنَّ الخروج عنها أكمل - فهو من أجهل الخلق وأضلِّهم؛ قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦]، إلى غير ذلك من الآيات، وذكر الله نبيَّه ﷺ باسم العبد في أشرف المقامات؛ فقال في ذكر الإسراء: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩]، وقال تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [النجم: ١٠]، وقال: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، وبذلك استحقَّ التقديم على النَّاس في الدنيا والآخرة، ولذلك يقول المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ يومَ القيامة إذا طلبوا منه

---

(١) "الجامع الصغير" برقم (٦٢٨٥)، (٢/ ١٥٩/ باب الكاف).
(٢) "جلاء الأفهام" (ص ٣٠٠).

الشفاعةَ بعد الأنبياء ﷺ: «**اذهبوا إلى محمَّد؛ عبدٌ غُفِر له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخَّر**»(١) فحصلت له تلك المرتبة بتكميل عبوديَّته لله تعالى»(١) اهـ.

قوله: «**صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ**»: صلاةُ الله على نبيِّه أن يُثني عليه في الملأ الأعلى عند الملائكة.

هذا هو الذي عليه المحقِّقون، ونصره الشيخ وتلميذه ابن القيِّم؛ وصوَّبه الشيخ المجدِّد محمد بن عبدالوهاب رحمهم الله. وقد يُراد بهذا: الدعاء؛ كما في "المسند" عن عليٍّ مرفوعًا: «**الملائكة تصلِّي على أحدكم ما دامَ في مُصلَّاه: اللهمَّ اغفر له، اللهمَّ ارحمه**»(٢)، والمشهور عند كثير من المتأخِّرين أنَّ الصلاة من الله بمعنى الرحمة، وقيل: بمعنى المغفرة. قال ابن القيِّم(٣): «وهذا القولُ من جنسِ الذي قبلَه، وهما ضعيفان» اهـ.

والمشهور أنَّ الصلاة من الملائكة معناها: الاستغفار، ومن الآدميين: الدُّعاء.

وقال ابن القيِّم(٤): «وهو مُشكِلٌ من وجوه:

أحدها: أنَّ الدُّعاء يكون بالخير والشرِّ، والصلاة لا تكون إلا بالخير.

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٦) و (٦٥٦٥) و (٧٤١٠) و (٧٥١٠) و (٧٥١٦)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس بن مالك مطولًا.
(١) "شرح الطحاويَّة" (ص٨٧).
(٢) أخرجه أحمد (١/ ١٤٤و ١٤٧) من حديث عليٍّ مرفوعًا، وفي سنده عطاء بن السائب؛ صدوق اختلط، كما في "التقريب"، وفي الباب عن أبي هريرة، أخرجه البخاري (٤٧٧) و (٦٤٧) و (٦٥٩) و (٢١١٩) و (٣٢٢٩)، ومسلم (٦٤٩) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦).
(٣) في كتاب "جلاء الأفهام"، وقد أوضح الحُجج هناك، وبحث بحثًا نفيسًا. وانظر: (ص٩٦) منه.
(٤) "بدائع الفوائد" (١/ ٢٦ - ٢٧).

والثاني: أنَّ (دعوت) يتعدَّى باللام و(صلَّيت) لا يتعدَّى إلا بـ(على)، و(دعا) المُعدَّى بـ(على) ليس بمعنى (صلَّى)، وهذا يدلُّ على أنَّ الصلاة ليست بمعنى الدُّعاء.

والثالث: أنَّ فعل الدعاء يقتضي مدعوًّا ومدعوًّا له، تقول: دعوت الله لك بخير. وفعل الصلاة لا يقتضي ذلك، لا تقول: صلَّيت الله عليك ولا لك؛ فدلَّ على أنَّه ليس بمعناه؛ فأيُّ تبايُن أظهر من هذا؟

معنى الآل

«**وعلى آلِهِ وصحبِهِ**»: (آل الشخص) هم القوم المُنتمون إليه الذين تجمعهم به صلة وثيقة من قرابة ونحوها، وأحسنُ الأقوال في آل النبيِّ ﷺ أنَّهم أتباعُه على دينه. قال في "القاموس": «آله... أهل الرجل وأتباعه وأولياؤه، ولا يُستعمل إلَّا فيما فيه شرفٌ غالبًا؛ فلا يُقال: آل الإسكاف كما يُقال: أهله» قال: «وأصله: أهل؛ أُبدلت الهاءُ همزةً فصارت أَأْل، توالت همزتان، فأُبدلت الثانية ألفًا، تصغيره: أُوَيل وأُهَيل» اهـ.

وعطف الصَّحب على الآل من عطف الخاصِّ على العامِّ، والصحابيُّ: هو من لَقِي النبيَّ ﷺ مؤمنًا به ومات على ذلك.

«**وسلَّمَ تسليمًا مزيدًا**»:

هاتان جملتان خبريَّتان لفظًا، إنشائيَّتان معنى، أعني: قول المؤلِّف: «**صلَّى الله عليه... وسلَّم...**».

وجمع بين الصَّلاة والسَّلام اقتداءً بالآية الكريمة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ [الأحزاب: ٥٦].

و(السلام): هو طلب السَّلامة من كلِّ مكروه، والسلام اسمٌ من أسماء الله، و«حقيقة هذه اللفظة: البراءة والخلاص والنَّجاة من الشرِّ

والعيوب، وعلى هذا المعنى تدور جميع تصاريفها» اهـ[١].



(١) قاله ابن القيِّم في كتابه "بدائع الفوائد" (٢/ ١٤٣).

«أمَّا بعدُ؛ فهذا اعتقادُ الفِرْقةِ النَّاجيةِ المَنصورةِ إلى قيامِ السَّاعهْ، أهل السنَّة والجماعهْ، وهو: الإيمانُ باللهِ، وملائكتِهِ، وكُتبهِ، ورُسُلهِ، والبَعْثِ بعدَ المَوتِ، والإيمانُ بالقَدَرِ خيرِه وشرِّه».

الشَّرح

«**أمَّا بعد**»: كلمة يُؤتى بها للانتقال من أسلوبٍ إلى غيره.

وقد كان النبيُّ ﷺ يأتي بها كثيرًا في خُطبه ومُكاتباته.

ومعناها: مهما يكن من شيء.

و(**العقيدة**): هي ما يعقِدُ عليه المرءُ ويدينُ به.

قال في "المِصباح المُنير": «اعتقدتُّ كذا: عقدتُّ عليه الضمير والقلب»، حتى قيل: (العقيدة) ما يدين الإنسانُ به ربَّه، وله (عقيدةٌ) حسنةٌ سالمةٌ من الشكِّ، وأصلُه في (عَقْدِ) البيع ونحوه، ثم استُعمل في التصميم والاعتقاد الجازم، فهو يُطلق على التَّصديق مطلقًا وعلى ما يُعتقد من أمور الدِّين.

الفرقة الناجية

و«**الفِرقة**» - بالكسر - :الطَّائفة من الناس، و «**النَّاجية المنصورة**»: هذا من أوصاف أهل السُّنَّة والجماعة، كما قال النبيُّ ﷺ: «**لا تزال طائفةٌ من أُمَّتي على الحقِّ منصورة لا يضرُّهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمرُ الله**»[1].

و«**أهلِ**» - بالكسر -: بدلٌ من الفِرقة، ويجوز فيه الرفع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم، وبالنَّصب على إضمار فعلٍ تقديرُه: أعني أهلَ السُّنَّة.

وسيأتي لهذا مزيدُ بحثٍ في آخر العقيدة إن شاء الله.

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٢).

قال الشَّيخ في مُناظرته لمن اعترض نعتَه لأهل السُّنَّة بأنَّهم الفِرقة النَّاجية، وزعم أنَّه إذا كان هذا قولَ الفرقة النَّاجية خرجَ عن ذلك من لم يقُل ذلك من المتكلِّمين.

قال الشَّيخ: «قلتُ لهم:

وليس كلُّ من خالفني في شيء من هذا يكون هالكًا؛ فإنَّ المُنازِع قد يكون مجتهدًا مُخطئًا يغفر الله خطاياه، وقد لا يكون بلغَهُ في ذلك من العلم ما تقوم عليه الحجَّة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيِّئاته، وإذا كانت ألفاظ الوعيد المتناولة لا يجب أن يدخل فيها المتأوِّل، والقانت، وذو الحسنات الماحية، والمغفور له وغير ذلك، فهذا أولى، بل موجَب الكلام أنَّ منِ اعتقد ذلك نجا في هذا الاعتقاد، ومن اعتقدَ ضدَّه فقد يكون ناجيًا وقد لا يكون ناجيًا؛ كما يقال: «من صمتَ نجا»»[(١)].

«**وهو الإيمانُ بالله... إلخ**»:

أصول الإيمان الستَّة

هذه الأصول الستَّة هي أركان الإيمان.

قال تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقال: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقال: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]، وفي حديث جبريل المشهور حين سأل النبيَّ ﷺ عن الإيمان: «**الإيمانُ: أن تُؤمن بالله، وملائكتِهِ، وكتبِهِ، ورُسلِهِ،**

---

(١) من "المناظرة" التي وقعت بين شيخ الإسلام وبين خصومه بسبب العقيدة، وناقشوه في مواضع منها، وقد طُبعت.

واليومِ الآخر، وتؤمنَ بالقدرِ خيرِهِ وشرِّه»[١].

وهذه الأركان العظيمة قد اتَّفقت عليها الرُّسل والشَّرائع، ونزلت بها الكتب، وآمن بها جميعُ المسلمين، ولم يجحد شيئًا منها إلا من خرج عن دائرة الإيمان وصار من الكافرين.

والإيمان بالله معناه: الاعتقاد الجازم أنَّ الله ربُّ كلِّ شيء ومليكُه، وأنَّه الخالق وحدَه، وأنَّه الذي يستحقُّ أن يُفرَد بالعبادة والذلِّ والخضوع، وجميع أنواع العبادة، وأنَّه المتَّصف بصفات العظمة والكمال، المنزَّه عن كلِّ سوء ونقص.

والإيمان بالملائكة: الاعتقاد الجازم بأنَّهم موجودون، قائمون بوظائفهم التي كلَّفهم الله بها، لا يعصون الله ما أمرَهُم، ويفعلون ما يُؤمرون؛ كما تواترت بذلك النصوصُ من القرآن والسنَّة؛ «فكلُّ حركة في السَّماوات والأرض، من حركات الأفلاك والنجوم، والشَّمس والقمر، والرِّياح والسَّحاب، والنَّبات والحيوان، فهي ناشئةٌ عن الملائكة الموكَّلين بالسَّماوات والأرض كما قال تعالى: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا ۝٥﴾ [النازعات: ٥]، وقال: ﴿فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا ۝٤﴾ [الذاريات: ٤]، وهي الملائكة عند أهل الإيمان وأتباع الرُّسل عليهم السلام، وأمَّا المكذِّبون للرُّسل المُنكرون للصانع فيقولون: هي النُّجوم.

وقد دلَّ الكتاب والسُّنَّة على أصناف الملائكة، وأنَّها موكَّلة بأصناف المخلوقات، وأنَّه سبحانه وكَّل بالجبال ملائكة، ووكَّل بالسَّحاب والمطر ملائكة، ووكَّل بالرَّحِم ملائكةً تدبِّر أمرَ النُّطفة حتى يتمَّ خلقُها، ثم وكَّل بالعبد ملائكةً لحفظه، وملائكةً لحفظ ما يعملُه وإحصائِهِ وكتابتِه، ووكَّل

(١) أخرجه مسلم (٨).

بالموت ملائكة، ووكَّل بالسُّؤال في القبر ملائكة، ووكَّل بالأفلاك ملائكةً يحرِّكونها، ووكَّل بالشَّمس والقمر ملائكة، ووكَّل بالنَّار وإيقادِها وتعذيبِ أهلها وعمارتها ملائكة، ووكَّل بالجنَّة وعمارتها وغِراسها وعملِ الأنهار فيها ملائكة؛ فالملائكة أعظم جنود الله... ولفظ (المَلَك) يُشعر بأنَّه رسولٌ منفِّذٌ لأمر غيره، فليس لهم من الأمر شيء؛ بل الأمر كلُّه لله الواحد القهار؛ ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۩ ﴿٥٠﴾﴾ [النحل: ٥٠]»(١) اهـ.

«**وكتبه**»: فيجب الإيمان بكُتب الله المنزَّلة من السَّماء على الأنبياء، ما علمنا من ذلك؛ كالتَّوراة والإنجيل والزَّبور والقرآن، وما لم نعلم.

قال الحافظ(٢): «والإيمانُ بكتبِ الله: التَّصديقُ بأنَّها كلام الله وأنَّ ما تضمَّنته حقٌّ». اهـ.

ويجب مع الإيمان بالقرآن، وأنَّه منزَّل من عند الله، تكلَّم الله به كما تكلَّم بالكتب المُنزَّلة على الأنبياء - يجب مع هذا كلِّه اتِّباعُ ما فيه من أوامر، واجتنابُ ما فيه من زواجر.

«**ورُسُلِه**»: فيجب التَّصديق بهم، والإيمان بأنبياء الله ورُسُلِهِ من أوَّلهم إلى آخرهم.

قال في "شرح الطحاويَّة"(٣): «وأمَّا الأنبياء والمُرسلون فعلينا الإيمان بمن سمَّى الله في كتابه من رُسُلِه، والإيمان بأنَّ الله أرسلَ رسلًا سواهم وأنبياء، لا يعلم أسماءَهم وعددَهُم إلَّا الله تعالى الذي أرسلهم؛ فعلينا الإيمان بهم جُملة؛ لأنَّه لم يأت في عددهم نصٌّ، وقد قال تعالى: ﴿وَرُسُلًا

---

(١) قاله ابن القيِّم في "إغاثة اللهفان" (٢/ ١٢٥).
(٢) (١/ ٩٦) من "فتح الباري".
(٣) "شرح الطحاويَّة" (ص٢٤٠ - ٢٤١).

قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٨٧].

وعلينا الإيمانُ بأنَّهم بلَّغوا جميعَ ما أُرسلوا به على ما أمرهم الله به، وأنهم بيَّنوه بيانًا لا يسعُ أحدًا ممَّن أُرسلوا إليه جهلُه، ولا يحلُّ خلافُه؛ قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٨٢]، ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤]، ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢].

وأمَّا (أولو العزم) من الرُّسل فقد قيل فيهم أقوالٌ؛ أحسنُها ما نقلَه البغويُّ وغيره عن ابن عبَّاس وقتادة، أنَّهم: (نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد) صلوات الله وسلامه عليهم، وهم المذكورون في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]، وفي قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

وأمَّا الإيمان بمحمَّد ﷺ: فتصديقُه واتِّباع ما جاء به من الشَّرائع إجمالًا وتفصيلًا» اهـ.

«**والبَعثِ بعدَ المَوتِ**»: هو الإيمانُ بأنَّ هناك دارًا آخرة يُجازى فيها المُحسن بإحسانه والمُسيء بإساءته، ويغفر الله ما دونَ الشِّرك لمن يشاء.

وقد كان المشركون الأوَّلون ينكرون البعث، ويقولون: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [المؤمنون: ٣٧]، وقد ردَّ الله عليهم وأكذبهم في زعمهم الباطل، وبيَّن أنَّ من كان قادرًا على إيجادهم من

العدم، إذ أخرجهم لهذه الدنيا ولم يكونوا شيئًا، هو كذلك قادر على إعادتهم مرَّة أخرى بطريق الأولى، قال تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقًا جَدِيدًا ۝٤٩ قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا ۝٥٠ أَوۡ خَلۡقًا مِّمَّا يَكۡبُرُ فِي صُدُورِكُمۡۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَاۖ قُلِ ٱلَّذِي فَطَرَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖۚ﴾ [الإسراء: ٤٩-٥٠]. وقال: ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقۡنَٰهُ مِن نُّطۡفَةٖ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ ۝٧٧ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلٗا وَنَسِيَ خَلۡقَهُۥۖ قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ ۝٧٨ قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلۡقٍ عَلِيمٌ ۝٧٩﴾ [يس: ٧٧-٧٩].

والإيمانُ بالبعث أحدُ أركانِ الإيمان، والصَّحيحُ أنَّه ممَّا دلَّ عليه العقل مع الشَّرع.

قال الحافظ[١]: «ومناسبة الترتيب المذكور - وإن كانت الواو لا تُرتِّب - بل المراد من التقديم أنَّ الخير والرحمة من الله، ومن أعظم رحمته أن أنزل كُتبه إلى عباده، والمتلقِّي لذلك منهم الأنبياء، والواسطةُ بين الله وبينهم الملائكة» اهـ.

وقال أيضًا: «وقدَّم الملائكة على الكتب والرُّسل نظرًا للترتيب الواقع؛ لأنَّه سبحانه أرسل المَلَكَ بالكتابِ إلى الرَّسول»، قال: «وليس فيه متمسَّكٌ لمن فضَّل المَلَكَ على الرَّسول»، قلت: ومسألة تفضيل المَلَكِ على الرَّسول أو بالعكس مسألةٌ لا طائلَ تحتَها.

«وأصل البعث: إثارةُ الشيء عن خفاء وتحريكُه عن سكون، والمراد به هنا: إحياء الأموات، وخروجهم من قبورهم ونحوها إلى حُكم يوم القيامة»[٢].

«**والإيمان بالقَدَرِ خيرِهِ وشرِّه**»؛ وقد دلَّ على إثبات القدر: الكتاب والسنَّة

---

(١) في "الفتح" (١/ ٩٦ - ٩٧).

(٢) قاله الحافظ في "الفتح" (١١/ ٣٩٣).

وإجماع السَّلف الصَّالح، وخالف في ذلك القدريَّة النُّفاة، وقد أنكر السَّلف عليهم أشدَّ الإنكار لمَّا أظهروا بدعتهم، وسمَّوهم (مجوسَ هذه الأُمَّة).

قال ابن عمر - وقد قيل له: إنَّ قومًا يقولون: لا قدر - : «إنِّي منهم بريء، وإنَّهم مني بُرآء، والذي يحلف به عبد الله بن عمر، لو كان لأحدهم مثلُ أُحُد ذهبًا ثم أنفقَهُ في سبيل الله ما قبِلَهُ الله منه حتى يؤمن بالقَدَر»، ثم ذكر حديث سؤال جبريل للنبيِّ ﷺ، وفيه: «**وتؤمنَ بالقَدَرِ خيرِهِ وشرِّه**»[1].

وقال ابن عبَّاس: «الإيمان بالقَدَرِ نظام التَّوحيد، فمن كذَّب بالقَدَرِ نقض تكذيبُه توحيدَه»[2].

«والقَدَرُ مصدر، تقول: قَدَرت الشيء - بتخفيف الدال وفتحها - أقدِره - بالكسر والفتح[3]- قَدْرًا وقَدَرًا إذا أحطتَّ بمقداره، والمراد أنَّ الله تعالى علم مقاديرَ الأشياء وأزمانَها قبل إيجادها، ثم أوجدَ ما سبقَ في علمه أنَّه يوجد، فكلُّ مُحدَث صادرٌ عن علمه وقدرته وإرادته؛ هذا هو المعلوم من الدِّين بالبراهين القطعيَّة؛ وعليه كان السَّلف من الصَّحابة وخيار التَّابعين إلى أن حدثت بدعةُ القدر في أواخر زمن الصَّحابة»[4].

فهذه أركان الإيمان السِّتَّة؛ آمنَ بها حقيقةَ الإيمان **أتباعُ الرُّسل**.

إنكار الفلاسفة لها

«**وأمَّا أعداؤهم** - ومن سلك سبيلهم من الفلاسفة وأهل البدع - فهم مُتفاوتون في جحدها وإنكارها، وأعظمُ النَّاس لها إنكارًا هم **الفلاسفة**

---

(١) أخرجه مسلم (٩) وتقدم قبله.

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في "السنَّة" (٩٢٨)، والفريابي في "القدر" (٢٠٥).

(٣) كذا في المطبوع من "فتح الباري"، والصواب «بالكسر والضمِّ».

(٤) قال الحافظ في "الفتح" (١/ ٩٧). وسيأتي الكلام على معنى خير القَدَرِ وشرِّه عند قول المؤلف: «وتؤمنُ الفرقةُ الناجيةُ أهلُ السنَّةِ والجماعةِ بالقَدَرِ خيرِهِ وشرِّه».

المُسمَّون عند من يُعظِّمهم بالحكماء؛ فإنَّ من علمَ حقيقةَ قولهم علمَ أنَّهم لا يؤمنون بالله ولا رُسُلهِ ولا كتبهِ ولا ملائكتهِ ولا باليومِ الآخر، فإنَّ مذهبهم **أنَّ الله سبحانه** موجودٌ مجرَّدٌ لا ماهيَّة له ولا حقيقة، فلا يعلم الجزئيَّات بأعيانها، وكلُّ موجودٍ في الخارج فهو جزئيٌّ، ولا يفعل عندهم بقدرته ومشيئته، وإنَّما العالَمُ عندهم لازم له أزلًا وأبدًا، وإن سمَّوه مفعولًا له فمُصانعةً ومُصالحةً للمسلمين في اللفظ، وليس عندهم بمفعولٍ ولا مخلوقٍ ولا مقدورٍ عليه، وينفون عنه سمعَهُ وبصرَهُ وسائرَ صفاته، فهذا إيمانهم بالله.

وأمَّا كتبه عندهم، فإنَّهم لا يصفونه بالكلام، فلا يُكلِّم ولا يتكلَّم، ولا قال ولا يقول، والقرآنُ عندهم فَيضٌ فاضَ من العقل الفعَّال على قلب بشرٍ زاكي النَّفس طاهر، متميِّز من النوع الإنسانيِّ **بثلاث خصائص**: **قوَّة الإدراك وسرعته**؛ لينال من العلم أعظمَ ممَّا ينالُه غيره، **وقوَّة النفس**؛ ليؤثِّر بها في هَيُولَى العالم بقَلْبِ صورةٍ إلى صورة، **وقوَّة التخييل**؛ ليُخَيِّل بها القُوى العقليَّة في أشكالٍ محسوسة، وهي الملائكةُ عندَهم، وليس في الخارج ذاتٌ مُنفصلة تصعَد وتنزل وتذهب وتجيء وتُرى وتُخاطِب الرَّسول، وإنَّما ذلك عندَهم أمورٌ ذهنيَّةٌ لا وجودَ لها في الأعيان.

وأمَّا اليوم الآخر فهم أشدُّ الناس تكذيبًا وإنكارًا له في الأعيان، وعندَهم أنَّ هذا العالم لا يخرَب، ولا تنشقُّ السَّماوات، ولا تنفطر ولا تنكدر النُّجوم، ولا تُكوَّر الشَّمس والقمر، ولا يقوم النَّاس من قبورهم ويُبعثون إلى جنَّة ونار، كلُّ هذا عندَهم أمثالٌ مضروبةٌ لتفهيم العوامِّ، لا حقيقةَ لها في الخارج كما يفهم منها أتباع الرُّسل، فلا مبدأ عندهم ولا معاد، ولا صانع، ولا نبوَّة، ولا كتب نزلت من السَّماء تكلَّم الله بها، ولا ملائكة تنزَّلت بالوحي من الله تعالى»[١].

---

(١) انظر: "شرح الطحاويَّة" (ص ٢٢٨ - ٢٢٩)، و"إغاثة اللهفان" (٢/ ٢٦١ - ٢٦٢).

مذهب المعتزلة والرافضة

«**وقد أبدلتها المعتزلةُ بأصولهم الخمسة** التي هدموا بها كثيرًا من الدِّين؛ فإنَّهم بنوا أصلَ دينهم على الجِسم والعَرَضِ، الذي هو الموصوف والصِّفة عندَهم، واحتجُّوا بالصِّفات التي هي الأعراض على حدوث الموصوف الذي هو الجِسم، وتكلَّموا في **التَّوحيد** على هذا الأصل، فنفَوا عن الله كلَّ صفةٍ؛ تشبيهًا بالصِّفات الموجودة في الموصوفات التي هي الأجسام.

ثم تكلَّموا بعد ذلك في أفعاله التي هي القَدَر، وسمَّوا ذلك: **العَدل**، ثمَّ تكلَّموا في النُّبوَّة والشَّرائع، والأمر والنَّهي، والوعد والوعيد، وهي مسائل الأسماء والأحكام التي هي: **المنزلة بين المنزلتين** ومسألة **إنفاذ الوعيد**، ثم تكلَّموا في مسألة إلزام الغير بذلك الذي هو: **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**، وضمَّنوه جوازَ الخروج على الأئمَّة بالقتال؛ فهذه **أصولهم الخمسة** التي وضعوها بإزاء أصول الدِّين الخمسة التي بُعث بها الرسول ﷺ.

والرافضة المتأخِّرون جعلوا الأصول أربعة:

التَّوحيد، والعدل، والنُّبوَّة، والإمامة.

وأصولُ أهل السُّنَّة والجماعة تابعةٌ لما جاء به الرَّسول ﷺ، وقال أبو طالب المكِّي: أركان الإيمان سبعة؛ يعني هذه الخمسة، والإيمان بالقدر والإيمان بالجنَّة والنَّار، وهذا حقٌّ والأدلَّة عليه ثابتةٌ محكمةٌ قطعيَّة»[١] اهـ.



(١) "شرح الطحاويَّة" (ص٢٢٩ - ٢٣٠).

«ومنَ الإيمانِ باللهِ: الإيمانُ بما وصفَ الله بهِ نفسَه في كِتابِهِ وبمَا وصفَهُ رسولُه محمَّد ﷺ، من غيرِ تحريفٍ ولا تعطيل، ومن غيرِ تكييفٍ ولا تَمثِيل».

الشَّرح

مذهب السَّلف في الصِّفات

ومن هنا إلى آخر العقيدة كالتفصيل لما سبق.

وذكر في هذه الجملة قاعدةَ أهل السُّنَّة والجماعة في الصِّفات؛ وهي أنَّهم يصفون الله بما وصفَ به نفسَه وبما وصفَه به رسولُه ﷺ، إثباتًا بلا تمثيل وتنزيهًا بلا تعطيل؛ كما قال الإمام أحمد رحمه الله: «لا يُوصف إلَّا بما وصف به نفسَه، أو وصفَه به رسولُه؛ لا يُتجاوز القرآن والحديث»، وقال نُعيم ابن حمَّاد شيخ البخاريِّ رحمهما الله: «ومَن شبَّه الله بخلقه كفر، ومَن جحدَ ما وصفَ الله به نفسَه كفر، وليس فيما وصفَ الله به نفسَه أو وصفَه به رسولُه تشبيهٌ ولا تمثيل»، وقال الإمام الشَّافعي رحمه الله: «لله أسماء وصفات لا يسعُ أحدًا جهلُها، فمَن خالفَ بعد ثبوت الحجَّة عليه كفر، وأمَّا قبل قيام الحجَّة فيُعذر بالجهل»، وقال الشَّيخ: «ومَن شكَّ في صفةٍ من صفات الله ومثلُه لا يجهلها فمرتدٌّ، وإن كان مثلُه يجهلُها ليس بمرتدٍّ».

ولا يوصف الله إلَّا بما وصفَ به نفسَه أو وصفَه به رسولُه؛ لأنَّ باب الأسماء والصِّفات توقيفيٌّ؛ فلا يُتجاوز القرآن والحديث؛ كما قال الإمام أحمد وغيره من السَّلَف.

وقوله: «**من غير تَحرِيفٍ ولا تَعطِيل... إلخ**»؛ **فأهل السُّنَّة** وَسَطٌ بين فِرَق الضَّلال؛ **فالجهميَّة والمعتزلة ومَن تبِعَهم** نفَوا الصِّفات وعطَّلوها، **وكذلك الأشعريَّة** نفَوا بعضًا وأثبتوا بعضًا.

والمشبِّهة كداود الجواربي، وهشام بن الحكم الرافضي غلَوا في

الإثبات فضلُّوا، وهدى الله أهلَ السُّنَّة للطَّريق الأمثل.

وما أحسنَ المثلَ المضروبَ للمُثبت للصِّفات من غير تشبيهٍ ولا تعطيل، باللَّبن الخالص السَّائغ للشَّاربين يخرُج من بين فَرْثِ التَّعطيل ودَمِ التَّشبيه!

قال بعض العلماء: «المُعطِّل يعبد عَدَمًا، والمُمثِّل يعبد صَنَمًا، والموحِّد يعبدُ إلهًا واحدًا فردًا صمدًا».

وقال الخطَّابي رضي الله عنه[1]: «مذهب السَّلف إجراء آيات الصِّفات وأحاديثها على ظاهرها مع نفي الكيفيَّة والتَّشبيه عنها؛ إذِ الكلامُ في الصِّفات فرعٌ على الكلام في الذَّات، يُحتذَى فيه حذوُه ويُتَّبَع فيه مثالُه؛ فإذا كان إثباتُ الذَّات إثباتَ وجودٍ لا إثبات تكييف، فكذلك إثباتُ الصِّفات إثباتُ وجودٍ لا إثبات تكييف».

إبطال قول المفوِّضين

وقد يعبِّرون عن ذلك بقولهم: «تُمَرُّ كما جاءت ولا يُتعرَّض لها بتأويل»؛ ومُرادُهم أنَّه يجب إثباتُ حقيقة الصِّفات، دون التَّكييف، وقد يظنُّ من ينسُب لهم أنَّهم أرادوا التَّفويض أو أنَّها من المتشابه؛ وهذا ظنٌّ خاطئ.

قال الشيخ[2]: «وأمَّا إدخال أسماء الله وصفاته أو بعضِ ذلك من المتشابهِ الذي لا يعلم تأويلَه إلَّا الله، أو اعتقاد أنَّ ذلك هو المتشابهُ الذي استأثر الله بعلم تأويله - كما يقول كلَّ واحدٍ من القولين طوائفُ من أصحابنا وغيرهم - فإنَّهم وإن أصابوا في كثير ممَّا يقولون، ونجَوا من بدعٍ وقع فيها غيرُهم، **فالكلام على هذا من وجهين**:

الأول: أنِّي لا أعلم عن أحدٍ من سلف الأمَّة ولا من الأئمَّة - لا

---

(١) "كتاب الغُنية".

(٢) في رسالة "الإكليل، في المتشابه والتأويل" ضمن "مجموعة الرسائل الكبرى" (٢/ ١٩ - ٢٠).

أحمد بن حنبل ولا غيره - أنَّه جعل ذلك من المتشابهِ الداخلِ في هذه الآية، ونفَى أن يعلم معناه أحد، وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجميِّ الذي لا يُفهم، ولا قالوا: إنَّ الله يُنزِل كلامًا لا يفهم معناه أحد، وإنَّما قالوا كلماتٍ لها معانٍ صحيحة؛ قالوا في أحاديث الصفات: «تُمَرُّ كما جاءت»، ونهَوا عن تأويلات الجهميَّة وردُّوها وأبطلوها.. ويقرُّون النُّصوص على ما دلَّت عليه من معناها، ويفهمون منها بعضَ ما دلَّت عليه، كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعدِ والوعيدِ والفضائلِ وغير ذلك.

وأحمدُ قد قال في غير أحاديث الصفات: «تُمَرُّ كما جاءت»؛ في أحاديث الوعيد مثل: «**من غشَّنا فليس منَّا**»[1]، وأحاديث الفضائل؛ ومقصوده: أنَّ الحديث لا تُحرَّف كَلِمُهُ عن مواضعها كما يفعل مَن يحرِّفه، ويسمِّي تحريفَه تأويلًا بالعُرف المتأخِّر، فتأويل هؤلاء المتأخِّرين عند الأئمَّة تحريفٌ باطل، وكذلك نصَّ أحمد في كتاب "الرَّدِّ على الجهميَّة والزَّنادقة" أنَّهم تمسَّكوا بمتشابه القرآن؛ وتكلَّم أحمد على ذلك المُتشابه وبيَّن معناه وتفسيره بما يُخالف تأويل الجهميَّة، وجرى في ذلك على سَنَن الأئمَّة قبلَه».

وقال الشَّيخ أيضًا[2]: «وأمَّا التفويض، فمعلومٌ أنَّ الله أمرنا أن نتدبَّر القرآن، وحضَّنا على عقله وفهمه، فكيف يجوزُ مع ذلك أن يُراد منَّا الإعراضُ عن فهمه ومعرفته وعقله؟! وحقيقةُ قولِ هؤلاء (أهل التفويض) في المُخاطِب لنا أنَّه لم يبيِّن الحقَّ ولا أوضحه مع أمره لنا أن نعتقده، وأنَّ ما خاطَبَنا به وأمَرنا باتِّباعهِ والردِّ إليه، لم يبيِّن به الحقَّ ولا كشفَه، بل دلَّ ظاهرُه على الكفرِ والباطل، وأراد منَّا ألَّا نفهم منه شيئًا، أو أن نفهم منه ما لا دليل عليه

---

(١) أخرجه مسلم (١٠١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) "العقل والنقل" (ص١١٦) المطبوع بهامش "المنهاج"، وهو بحثٌ ممتعٌ أفاض فيه الشيخ وشفى؛ فراجعه إن شئت هناك.

فيه؛ وهذا كلُّه ممَّا يُعلم بالاضطرار تنزيهُ الله ورسوله عنه، وأنَّه من جنس أقوال أهل التَّحريف والإلحاد» اهـ.

بيان التحريف والتعطيل والتأويل

قوله: «**من غيرِ تَحريفٍ ولا تَعطِيل**»؛ التَّحرِيف: صرفُ الكلام عن ظاهره.

قال في "القاموس": «والتَّحريف: التَّغيير، وقطُّ القَلَمِ مُحرَّفًا. واحْرَوْرَفَ: مالَ وعدلَ، كانحرف وتحرَّف»، وقال الراغب في "مفرداته": «تحريف الشيء: إمالته؛ كتحريف القَلَم، وتحريفُ الكلام: أن تجعلَه على حرفٍ من الاحتمال يُمكن حملُه على الوجهين؛ قال الله ﷻ: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦]».

وقال ابن القيِّم[(١)]: «فالتَّحريف: تحريف المعاني بالتَّأويلات التي لم يُرِدها المتكلِّم بها.

والتَّبديل: تبديل لفظٍ بلفظٍ آخر، والكتمان: جحدُه، وهذه الأدواء الثلاثة منها غُيِّرت الأديانُ والمِلَل» اهـ.

وقال في موضع آخر[(٢)]: «والتَّحريف نوعان: تحريف اللَّفظ، وتحريف المعنى؛ فتحريف اللَّفظ: العدول عن جهته إلى غيرها إمَّا بزيادة وإمَّا بنقصان، وإمَّا بتغيير حركة إعرابيَّة، وإمَّا غير إعرابيَّة، فهذه أربعةُ أنواع، وقد سلك فيها الجهميَّة، والرَّافضة؛ فإنَّهم حرَّفوا نصوص الحديث ولم يتمكَّنوا من ذلك في ألفاظ القرآن، وإن كان الرَّافضة حرَّفوا كثيرًا من لفظه، وادَّعوا أنَّ أهل السنَّة غيَّروه عن وجهه، وأمَّا تحريف المعنى فهذا الذي جالوا فيه وصالوا وتوسَّعوا وسمَّوه تأويلًا، وهو اصطلاحٌ فاسدٌ حادثٌ لم يُعهد به استعمالٌ في اللُّغة، وهو العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته، وإعطاءُ اللَّفظ

---

(١) في "إعلام الموقعين" (٤/ ٢١٦).

(٢) في "الصواعق" (٢/ ١٤٧).

معنى لفظٍ آخرَ بقدرٍ ما مُشتركٍ بينهما.

وأصحابُ تحريف الألفاظ شرٌّ من هؤلاء من وجه؛ فإنَّ أولئك عدلوا باللَّفظ والمعنى عمَّا هما عليه فأفسدوا اللَّفظ والمعنى، وهؤلاء تركوا اللَّفظ على حاله فكانوا خيرًا من أولئك من هذا الوجه، ولكنَّ أولئك لـمَّا أرادوا المعنى الباطلَ صرفوا له لفظًا يصلُح له؛ لئلَّا يتنافر اللَّفظُ والمعنى بحيث إذا أُطلق ذلك اللَّفظُ المحرَّف، فُهِم منه المعنى المحرَّف، فإنَّهم رأوا أنَّ العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته مع بقاءِ اللَّفظ على حاله ممَّا لا سبيل إليه؛ فبدؤوا بتحريف اللَّفظ؛ ليستقيم لهم حُكمُهُم على المعنى الذي قصدوا» اهـ.

قوله: «**ولا تَعطِيل**»: (العَطَلُ) في اللغة الخُلُوُّ، والفراغ، والتَّرك، ومنه: ﴿وَبِئۡرٖ مُّعَطَّلَةٖ﴾ [الحج: ٤٥]، قال الرَّاغب: «العَطَل فِقدان الزِّينة والشُّغل. يقال: (عَطَلَتِ) المرأةُ، فهي (عُطُلٌ) و(عَاطِلٌ)؛ ومنه: قوس (عُطُلٌ) لا وَتَرَ عليه، و(عطَّلته) من الحُلِيِّ ومن العمل (فتعطَّل)، قال: ﴿وَبِئۡرٖ مُّعَطَّلَةٖ﴾ [الحج: ٤٥]. ويُقال لمن يجعل العالم بزعمه فارغًا عن صانع أتقنه وزيَّنه: (مُعطِّل)، و(عطَّل) الدَّار عن ساكنها والإبل عن راعيها» اهـ.

وسُمِّيَ جاحدو الصِّفات مُعطِّلين لنفيهم عن الله صفاتِ كماله وإخلائهم له منها.

قال ابن القيِّم[(١)]: «**أصل الشِّرك وقاعدته التي يرجع إليها هو التَّعطيل؛ وهو ثلاثة أقسام: تعطيلُ المصنوع عن صانعه وخالقه، وتعطيلُ الصَّانع سبحانه عن كماله المقدَّس؛ بتعطيل أسمائه وصفاته وأفعاله، وتعطيلُ معاملته عن ما يجب على العباد من حقيقة التَّوحيد**» اهـ.

وقد سأل أحدُ المُناظرين للشَّيخ في العقيدة: ما المُراد بالتَّحريف والتَّعطيل؟

(١) في "الجواب الكافي" (ص١٧٤).

ومقصودُهُ أنَّ هذا ينفي التَّأويل الذي أثبتهُ أهلُ التَّأويل؛ وهو صرفُ اللَّفظ عن ظاهره، إمَّا وجوبًا، وإما جوازًا، قال الشَّيخ:

«فقلتُ: تحريفُ الكلامِ هو تحريفُ الكلامِ عن مواضعهِ كما ذمَّهُ الله تعالى في كتابه، وهو إزالتهُ عمَّا دلَّ عليه من المعنى؛ مثل تأويل بعض الجهميَّة لقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، أي: جرَّحَهُ بأظافيرِ الحكمةِ تجريحًا.

ومثل تأويلاتِ القرامطة والباطنيَّة وغيرهم من الجهميَّة والرَّافضة والقدريَّة وغيرهم، فسكتَ وفي نفسهِ ما فيها.

وقد ذكرتُ في غير هذا المجلس أنِّي عدلتُ عن لفظ (التَّأويل) إلى لفظ (التَّحريف)؛ لأنَّ التَّحريفَ اسمٌ جاء القرآن بذمِّه، وأنا تحرَّيت في هذه العقيدة اتِّباع الكتابِ والسُّنَّة، فبيَّنت ما ذمَّ الله من التَّحريف ولم أذكر فيها لفظَ التأويلِ بنفي ولا إثبات؛ لأنَّه لفظٌ له عدَّة معانٍ، كما بيَّنتُه في موضعهِ من القواعد، فإنَّ معنى لفظ (التَّأويل) في كتاب الله غيرُ لفظ (التَّأويل) في اصطلاح كثيرٍ من أهل التَّفسير والسَّلف؛ لأنَّ من المعاني التي قد سمِّيت تأويلًا ما هو صحيحٌ منقولٌ عن السَّلف، ممَّا تقوم الحجَّة على صحَّته؛ إذ ما قامت الحجَّةُ على صحَّته، وهو منقولٌ عن السَّلف؛ فليس فيه من التحريف» اهـ.

«والتَّأويل تفعيل من: آلَ يَؤول إلى كذا؛ إذا صار إليه، قال الجوهري: «التأويل: تفسيرُ ما يؤولُ إليه الشَّيء»، ثم تُسمَّى العاقبةُ تأويلًا؛ لأنَّ الأمر يصير إليها؛ كقوله: ﴿ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وتُسمَّى حقيقةُ الشَّيء المُخبر به تأويلًا؛ لأنَّ الأمر ينتهي إليه، ومنه قوله: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]، فمجيءُ تأويلِهِ: نفسُ ما أخبرت به الرُّسل من اليوم الآخر والمعاد وتفاصيله

والجنَّة والنَّار.

وأمَّا التَّأويل في اصطلاح أهل التَّفسير والسَّلف، فمرادهم به معنى التَّفسير والبيان؛ كقول محمد بن جرير الطَّبري: «القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا»؛ فهذا التَّأويل يرجع إلى فهم المؤمن ويحصل في الذِّهن، والأوَّل يعود إلى وقوع حقيقته في الخارج.

وأمَّا المعتزلة والجهميَّة وغيرهم من المتكلِّمين فمُرادهم بالتَّأويل: صرفُ اللَّفظ عن ظاهره، وهذا هو الشَّائع في عُرف المتأخِّرين من أهل الأصول والفقه، ولهذا يقولون: «التَّأويل على خلاف الأصل»، «والتَّأويل يحتاج إلى دليل»، وهذا التَّأويل هو الذي صنِّف في تسويغه وإبطاله من الجانبين»[1].

التكييف والتمثيل

قوله: «**ومن غير تكييف ولا تمثيل**»؛ كيفيَّة الشَّيء حاله وكُنْهه، أو السؤال عنه بصيغة كيف؛ فالتَّكييف: البحث عن كُنْه الصِّفات، والتَّمثيل أن يُقال فيها: مثلُ صفات المخلوقين.

وإنَّما نفى السَّلف عن صفات الله التَّكييف؛ لأنَّ العلم بكيفيَّة الصِّفة يستلزم العلمَ بكيفيَّة الموصوف.

والمكيِّفون يُثبتون كيفيَّةً؛ يقولون: إنَّهم علموا كيفيَّة ما أُخبروا به من صفات الرَّبِّ[2]، وكما نفى السَّلف التَّحريفَ والتَّعطيلَ في مقام النَّفي والسَّلب، كذلك رفضوا التَّكييف والتَّمثيل في مقام الإيجاب والثُّبوت؛ فلا إفراط ولا تفريط، ولا غلوَّ ولا تقصير.

والتَّعبير بالتَّكييف والتَّمثيل، أولى من التَّعبير بالتَّشبيه.

---

(١) من كلام ابن القيِّم في "الصَّواعق" (١/ ١٠) مع تلخيص، وانظر: "العقل والنَّقل" (١/ ١١٦).

(٢) "تفسير سورة الإخلاص" للمؤلِّف (ص١٠٢).

قال الشَّيخ في "المُناظرة":

«وقلت لهم أيضًا: ذكرتُ في النَّفي التَّمثيل ولم أذكر التَّشبيه؛ لأنَّ التَّمثيل نفاه الله بنصِّ كتابه حيث قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وكان أحبَّ إليَّ من لفظٍ ليس في كتاب الله ولا في سنَّة رسوله، وإن كان قد يُعنى بنفيه معنًى صحيحٌ كما قد يُعنى به معنًى فاسد، وقلت: قولي: «من غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ» ينفي كلَّ باطل؛ وإنَّما اخترت هذين الاسمين لأنَّ التَّكييف مأثور عن السَّلف؛ كما قال مالك وربيعة وابن عُيينة، وغيرُهم المقالةَ التي تلقَّاها العلماء بالقَبول: «الاستواءُ معلوم، والكيفُ مجهول، والإيمانُ به واجب، والسُّؤالُ عنه بدعة»؛ فاتَّفق هؤلاء السَّلف على أنَّ الكيف غير معلوم لنا؛ فنفيتُ ذلك اتِّباعًا لسلف الأمَّة، وهو أيضًا منفيٌّ بالنَّصِّ؛ فإنَّ تأويل آيات الصِّفات يدخل فيها حقيقة الموصوف وحقيقة صفاته، وهذا من التَّأويل الذي لا يعلمه إلا الله، كما قرَّرت ذلك في قاعدة مُفردة ذكرتُها في "التَّأويل، والفرق بين علمنا بالكلام وعلمنا بتأويله".

وكذلك التَّمثيل منفيٌّ بالنَّصِّ والإجماع القديم، مع دلالة العقل على نفيهِ وكذلك نفي التَّكييف؛ إذ كُنهُ الباري غير معلومٍ للبشر.

وذكرت في ضمن ذلك كلامَ الخطَّابي الذي نقل أنَّه مذهب السَّلف؛ وهو إجراء آيات الصِّفات وأحاديثها على ظاهرها مع نفي الكيفيَّة والتَّشبيه عنها؛ إذ الكلام في الصِّفات فرعٌ على الكلام في الذَّات»[١] اهـ.

قال[٢]: «والمقصود أنَّ أهل السُّنَّة متَّفقون على أنَّ الله ليس كمثله شيء،

---

(١) ذكرنا كلام الخطَّابي فيما سبق.

(٢) في "المنهاج" (١/ ١٧٤) نقلناه باختصار.

لا في ذاته ولا صفاته ولا في أفعاله؛ ولكنَّ لفظ التَّشبيهِ في كلام النَّاس لفظٌ مُجمل، فإن أراد بنفي التَّشبيهِ ما نفاه القرآن ودلَّ عليه العقل فهذا حقٌّ؛ فإنَّ خصائص الرَّبِّ لا يوصَف بها شيء من المخلوقات، ولا يُماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته، ومَن جعل صفاتِ الله مثلَ صفات المخلوق فهو المُشبِّهُ المُبطِلُ المذموم، وإن أراد بالتَّشبيه أنَّه لا يَثبُت لله شيء من الصِّفات، فلا يُقال: له علم ولا قدرة ولا حياة؛ لأنَّ العبد موصوف بهذه الصِّفات، وكذلك في كلامه وسمعه وبصره ورؤيته وغير ذلك. . .

وهم يُوافقون أهلَ السُّنَّة على أنَّ الله موجود حيٌّ عليم قدير، ولا يُقال: هذا التشبيهُ يجب نفيُه، وهذا ممَّا يدلُّ عليه الكتاب والسُّنَّة وصريح العقل، ولا يمكن أن يُخالف فيه عاقل؛ فإنَّ الله تعالى سمَّى نفسَه بأسماء، وسمَّى بعضَ عبادِهِ بأسماء، وكذلك سمَّى صفاتِهِ بأسماء، وسمَّى بعضَ صفاتِ خلقه، وليس المُسمَّى كالمسمَّى؛ فسمَّى نفسَه حيًّا عليمًا قديرًا رؤوفًا حليمًا عزيزًا حكيمًا سميعًا بصيرًا ملكًا مؤمنًا جبَّارًا متكبِّرًا، وقد سمَّى بعضَ عباده بذلك، فإنَّهما وإن اتَّفقا في مُسمَّى ما اتَّفقا فيه، فإنَّ الله تعالى مُختصٌّ بوجوده وعلمه وقدرته وسائر صفاته.

والعبدُ لا يَشرَكُه في شيء من ذلك، والعبدُ أيضًا مختصٌّ بوجوده وعلمه وقدرته، والله تعالى مُنزَّهٌ عن مشاركةِ العبدِ في خصائصه، وإنِ اتَّفقا في مسمَّى الوجود والعلم والقدرة، فهذا المُشتَرَك مُطلقٌ كُلِّيٌّ يوجد في الأذهان لا في الأعيان، والموجودُ في الأعيان مختصٌّ لا اشتراك فيه، وهذا موضعٌ اضطربَ فيه كثيرٌ من النُّظَّار؛ حيث توهَّموا أنَّ الاتِّفاق في مُسمَّى هذه الأشياء يوجب أن يكون الوجودُ الذي للرَّبِّ هو الوجودَ الذي للعبد».



«بَل يُؤمنونَ بأنَّ الله ﷻ ليسَ كمثلهِ شيءٌ وهو السَّميعُ البصيرُ؛ فَلا ينفُون عنهُ ما وصفَ به نفسَه، ولا يحرِّفون الكلمَ عن مَواضعِه».

الشَّرح

ففي قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ردٌّ على المُشبِّهة المُمثِّلة، وفي قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ردٌّ على المُعطِّلة... وما أحسنَ قولَ صاحب "الكافية الشَّافية"[(١)]:

لَسْنَا نُشَبِّهُ وَصْفَهُ بِصِفَاتِنَا ... إِنَّ المُشَبِّهَ عَابِدُ الأَوْثَانِ
كَلَّا وَلَا نُخْلِيهِ مِنْ أَوْصَافِهِ ... إِنَّ المُعَطِّلَ عَابِدُ البُهْتَانِ
مَنْ شَبَّهَ اللهَ العَظِيمَ بِخَلْقِهِ ... فَهُوَ النَّسِيبُ لِمُشْرِكٍ نَصْرَانِي
أَوْ عَطَّلَ الرَّحْمَنَ مِنْ أَوْصَافِهِ ... فَهُوَ الكَفُورُ وَلَيْسَ ذَا إِيمَانِ



(١) هو العلَّامة ابن القيِّم؛ قاله في "الكافية الشَّافية" المعروفة بالنُّونيَّة (ص١٥٤).

بيان الإلحاد وأنواعه

قوله: «وَلا يُلحِدونَ في أسماءِ اللهِ وآياتِه».

الشَّرح

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ۝١٨٠﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وأصل الإلحاد في اللُّغة: المَيْل؛ قال ابن الأثير في "النِّهاية": الإلحاد: المَيلُ والعُدولُ عن الحقِّ، والظُّلم: العُدوان، واللَّحد: الشَّقُّ الذي يُعمَل في جانب القبر لموضع المَيِّت؛ لأنَّه أميلُ عن القبرِ إلى جانبه. اهـ.

وقال ابن القيِّم[1]:

«والإلحاد في أسمائه هو العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحقِّ الثَّابت لها، وهو مأخوذٌ من المَيل كما يدلُّ عليه مادة (ل ح د)؛ فمنه: (اللَّحد) وهو الشَّقُّ في جانب القبر الذي قد مال عن الوَسَطِ، ومنه: (المُلحِد) في الدِّين المائل عن الحقِّ المُدخل فيه ما ليس منه، ومنه: (المُلْتَحَد) وهو مُفْتَعَل من ذلك وقوله: ﴿وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلۡتَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٧]؛ أي: مَن تَعدِلُ إليه وتهرُب إليه وتلتجئ إليه من غيرِه، تقول العرب: التَحَدَ فلانٌ إلى فلان؛ إذا عَدَلَ إليه».

إذا عُرِفَ هذا، فالإلحادُ في أسمائه تعالى أنواع:

«**أحدها**: أن يُسمَّى الأصنامُ بها؛ كتسميتهم باللَّات من الإلهيَّة، والعُزَّى من العزيز، وتسميتهم الصَّنمَ إلهًا، وهذا إلحادٌ حقيقة؛ فإنَّهم عدلوا بأسمائه إلى أوثانهم وآلهتهم الباطلة.

(١) (١/ ١٦٩) من "بدائع الفوائد".

الثاني: تسميته بما لا يليق بجلاله؛ كتسمية النَّصارى له أبًا، وتسمية الفلاسفة له موجبًا بذاته، أو علَّةً فاعلةً بالطَّبع، ونحو ذلك.

وثالثها: وصفه بما يتعالى عنه ويتقدَّس من النَّقائص؛ كقول أخبث اليهود: إنَّه فقير؛ وقولهم: إنَّه استراح بعد أن خلقَ خلقَه، وقولهم: يدُ الله مغلولة. . . وأمثال ذلك ممَّا هو إلحادٌ في أسمائه وصفاته.

ورابعها: تعطيل الأسماء عن معانيها، وجَحْد حقائقها؛ كقول مَن يقول من الجهميَّة وأتباعهم: إنَّها ألفاظٌ مجرَّدة لا تتضمَّن صفاتٍ ولا معاني، فيطلقون عليه اسمَ السَّميع والبصير والحيِّ والرَّحيم والمُتكلِّم والمُريد، ويقولون: لا حياةَ له ولا سمعَ ولا بصرَ ولا كلامَ ولا إرادةَ تقومُ به؛ وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلًا وشرعًا ولغةً وفطرةً، وهو مقابل إلحاد المشركين؛ أولئك أعطوا أسماءَهُ وصفاتِهِ آلهتَهم، وهؤلاء سلبُوه صفاتِ كماله وجحدوها وعطَّلوها؛ فكلاهما مُلحدٌ في أسمائه، ثم الجهميَّة وفروخُهم مُتفاوتون في هذا الإلحاد؛ فمنهم الغالي والمتوسِّط والمنكوب، وكلُّ من جحد شيئًا ممَّا وصفَ الله به نفسَه أو وصفَه به رسولُه فقد ألحدَ في ذلك، فليستقلَّ أو ليستكثِر.

وخامسها: تشبيهُ صفاته بصفات خلقه، تعالى الله عمَّا يقول المُشبِّهون علوًّا كبيرًا[١].

---

(١) قال ابن القيِّم في "الصَّواعق" (٢/ ١١١): «**الثالث**: تشبيههُ فيها بصفاتِ المخلوقين ومعاني أسمائه، وأنَّ الثَّابت له منها مُماثلٌ للثَّابت لخلقه؛ وهذا يذكره المتكلِّمون في كتبهم ويجعلونها مقالةً لبعض النَّاس، وهذه كتب المقالات بين أظهرنا لا نعلم ذلك مقالةً لطائفة من الطَّوائف البتَّة، وإنَّما المعطِّلة الجهميَّة يسمُّون كلَّ من أثبت صفات الكمال لله مُشبِّهًا ومُمثِّلًا، ويجعلون التشبيه لازمَ قولهم؛ ويجعلون لازم المذهب مذهبًا، ويُسرعون في الرَّدِّ عليهم وتكفيرهم.
والمقصود: أنَّ هؤلاء المُعطِّلة المُلحدين في أسماء الرَّبِّ تعالى هم المُشبِّهون =

فهذا الإلحادُ في مُقابلةِ إلحادِ المُعطِّلة؛ فإنَّ أولئك نفَوا صفة كماله وجحدوها، وهؤلاء شبَّهوها بصفات خلقه؛ فجمعهم الإلحاد، وتفرَّقت بهم طرقُه، وبرَّأ الله أتباعَ رسولِهِ وورثته القائمين بسنَّته عن ذلك كلِّه، فلم يصفوه إلَّا بما وصفَ به نفسَه، ولم يجحدوا صفاتِه، ولم يشبِّهوها بصفاتِ خلقه، ولم يعدلوا بها عمَّا أُنزلت عليه لفظًا ولا معنًى؛ بل أثبتوا له الأسماء والصِّفات، ونفَوا عنه مشابهة المخلوقات، فكان إثباتُهم بريًّا من التَّشبيه، وتنزيهُهُم خليًّا من التَّعطيل، ولا كمن شبَّه حتى كأنَّه يعبدُ صَنَمًا، أو عطَّل حتى كأنَّه لا يعبدُ إلَّا عَدَمًا.

وأهل السُّنَّة وسطٌ في النِّحَل، كما أنَّ أهل الإسلام وسطٌ في المِلَل». اهـ.



= في الحقيقة لا من أثبتَ ألفاظها وحقائقها من غير تمثيل ولا تشبيه؛ ولهذا لا يأتي الرَّدُّ في القرآن على هذه الفرقة التي انتصب لها هؤلاء؛ فإنَّها فرقة مقدَّرة في الأذهان لا وجود لها في الأعيان، وإنَّما القرآن مملوءٌ من الرَّدِّ على من شبَّه المخلوق بالخالق في صفات الإلهيَّة حتى عبدوه من دونه؛ لأنَّه هو الواقع من بني آدم؛ يُشبِّهون أوثانهم ومعبودهم بالخالق في الإلهيَّة، قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]؛ أي: من يُساميه ويُماثله، وقال: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤]؛ فنفى عن المخلوق مماثلتَه ومكافأتَه ومشابهتَه ومساماتَه الذي هو أصلُ شرك بني آدم، فضرب المتكلِّمون عن ذلك صفحًا، وأخذوا في المبالغة والرَّدِّ على من شبَّه الله بخلقه.
ولا تُعلَم فرقةٌ من بني آدم استقلَّت بهذه النِّحلة، وجعلتها مذهبًا تذهب إليه، حتى ولا المُجسِّمة المَحْضَة الذين حكى أرباب المقالات مذاهبهم؛ كالهاشميَّة والكرَّاميَّة الذين قالوا: إنَّ الله جسم؛ لم يقولوا: إنَّه مُماثل للأجسام؛ بل صرَّحوا أنَّ معنى كونه جسمًا أنَّه قائم بنفسه موصوف بالصِّفات. ومثبتو الصِّفات لا يُنازعونهم في المعنى وإن نازعوهم في بعض المواضع» اهـ.

«وَلا يُكيِّفون ولا يُمثِّلون صفاتِهِ بصفاتِ خَلقِه».

الشَّرح

كما قال الإمام مالك وربيعةُ وغيرهُما من السَّلف: «الاستواءُ معلوم، والكيفُ مجهول»، وهكذا يُقال في سائر الصِّفات.

فإذا قال قائل - مثلًا -: كيف ينزل ربُّنا إلى السَّماء الدُّنيا؟

قيل له: كيف هو؟ فإذا قال: لا أعلم كيفيَّته، قيل له: ونحن لا نعلم كيفيَّة نزوله؛ إذ العلمُ بكيفيَّة الصِّفة يستلزم العلمَ بكيفيَّة الموصوف، وهو فرعٌ له تابعٌ له؛ فكيف تُطالبني بالعلم بكيفيَّة سمعه وبصره وتكليمه، واستوائه ونزوله، وأنت لا تعلم كيفيَّة ذاته؟!

وإذا كنت تُقرُّ بأنَّ له حقيقةً ثابتةً في نفس الأمر مُستوجبةً لصفات الكمال لا يماثلها شيء، فسمعُهُ وبصرُهُ وكلامُهُ ونزولُهُ واستواؤُه ثابتٌ في نفس الأمر، وهو متَّصفٌ بصفات الكمال التي لا يُشابهه فيها سمعُ المخلوقين وبصرُهُم وكلامُهُم ونزولُهُم واستواؤهُم.

وهذا الكلام لازمٌ لهم في العقليَّات وفي تأويل السَّمعيَّات؛ فإنَّ مَن أثبت شيئًا ونفى شيئًا بالعقلِ أُلزم إذًا فيما نفاه من الصِّفات التي جاء بها الكتابُ والسُّنَّةُ نظيرَ ما يلزمُه فيما أثبتَه، ولو طُولب بالفرق بين المحذور في هذا وهذا لم يجد بينهما فرقًا، ولهذا لا يوجد لنُفاة بعض الصِّفات - الذين يوجبون فيما نفَوه إمَّا التَّفويضَ وإمَّا التَّأويلَ المُخالِفَ لمُقتضى اللَّفظ - قانونٌ مستقيم.

فإذا قيل لهم: لم تأوَّلتُم هذا وأقررتُم هذا؟ والسُّؤال فيهما واحد؟ لم يكن لهم جوابٌ صحيح؛ فإنَّ من تأوَّل النُّصوص على معنًى من المعاني آخَر لزِمَهم

في المعنى المَصروفِ إليه ما كان يلزمُهم في المعنى المَصروفِ عنه»[١] اهـ.

وقال ابن القيِّم في معنى قول بعض السَّلف: «نُثبت الصِّفات لله بلا كيف»[٢]:

«ومُراد السَّلف بقولهم: «بلا كيف» هو نفيٌ للتَّأويل؛ فإنَّه التكييف الذي يزعمُه أهلُ التَّأويل، فإنَّهم هم الذين يثبتون كيفيَّةً تُخالف الحقيقة؛ فيقعون في ثلاثة محاذير: نفي الحقيقة، وإثبات التَّكييف بالتَّأويل، وتعطيل الرَّبِّ عن صفته التي أثبتها لنفسه، وأمَّا أهل الإثبات فليس أحدٌ منهم يكيِّف ما أثبته الله تعالى لنفسه ويقول: كيفيَّته كذا وكذا؛ حتى يكون قولُ السَّلف ردًّا عليه، وإنَّما ردُّوا على أهل التَّأويل الذي يتضمَّن التَّحريف والتَّعطيل؛ تحريف اللَّفظ وتعطيل معناه» اهـ.

«**ولا يُمثِّلون**»؛ والتَّمثيل كما تقدَّم، أن يُشبِّه صفات الله بصفات خلقه؛ كأن يقول: له يدٌ كيدِي، أو سمعٌ كسمعي، ونحو ذلك، تعالى الله وتقدَّس.



(١) من كلام الشيخ في "التدمريَّة" (ص١٨/ النفائس).
(٢) في "اجتماع الجيوش الإسلاميَّة" (ص٧٧).

«وَلأَنَّه سبحانَهُ لا سَمِيَّ له، ولا كُفُؤَ له، ولا نِدَّ لهُ، ولا يُقاسُ بخلقِهِ ﷻ، فإنَّه ﷻ أعلمُ بنفسهِ وبغيرهِ وأصدقُ قيلًا، وأحسنُ حديثًا من خلقِهِ، ثمَّ رسلُهُ صادقونَ مُصدَّقون، بخِلافِ الذينَ يقولونَ عليهِ ما لا يعلمون».

الشَّرح

وإذا كان كذلك فيجب أن يُثبت له من الصِّفات ما أثبتَهُ لنفسِهِ وأثبتَهُ له رسولُهُ محمَّد ﷺ.

وأن يُقتصر في هذا الباب - باب الأسماء والصِّفات - على ما ورد به النَّصُّ، وما لم يأت به النَّصُّ - كلفظ الجسم، والجَوْهَر، والعَرَضِ ونحو ذلك - لا يُطلقونه على الله نفيًا ولا إثباتًا.

وما جاء في الكتاب والسُّنَّة من الصِّفات، يصفون الله به، ويُثبتون له حقيقتها مع نفي مُماثلة المخلوقات؛ لأنَّ الله خاطبَنا بلسانٍ عربيٍّ مُبين، وأمرنا أن نتدبَّر القرآن، والأصل في الكلام الحقيقة.

متى تتمُّ دعوى المجاز؟

«ومن ادَّعى صرفَ اللَّفظ عن ظاهره إلى مجازه، لم يتمَّ له ذلك إلَّا بأربع مقامات:

أحدها: بيانُ امتناعِ إرادة الحقيقة.

الثَّاني: بيانُ صلاحيةِ اللَّفظ لذلك المعنى الذي عيَّنه، وإلَّا كان مفتريًا على اللُّغة.

الثَّالث: بيانُ تعيين ذلك المُجْمَل إن كان له عدَّةُ مجازات.

الرَّابع: الجوابُ عن الدَّليل المُوجب لإرادةِ الحقيقة.

فما لم يقُم بهذه الأربعة كانت دعواه صرفَ اللَّفظ عن ظاهره دعوى

باطلة، وإنِ ادَّعى مجرَّد صرف اللَّفظ عن ظاهره ولم يعيِّن مُجملًا لزِمَه أمران:

أحدهما: بيانُ الدليل الدالِّ على امتناع إرادة الظاهر.

والثاني: جوابه عن المُعارِض»[(١)].

ونُفاة الصِّفات أو بعضها ليس معهم دليلٌ على نفيها إلَّا مجرَّد الظَّنِّ والدَّعوى.

الأصل في الكلام الحقيقة

قال ابن القيِّم[(٢)]: «**فصلٌ في بيان أنَّه مع كمال علم المتكلِّم وفصاحته وبيانِهِ ونُصحِهِ يمتنعُ عليه أنَّه يُريد بكلامه خلافَ ظاهره وحقيقته**:

ونكتفي من هذا الفصل بذكر مناظرةٍ جرت بين سُنِّي وجهمي، حدَّثني بمضمونها شيخنا عبد الله بن تيميَّة؛ أنَّه جمعه وبعضَ الجهميَّة مجلس؛ **فقال الشَّيخ**: قد تطابقت نصوص الكتاب والسنَّة والآثار على إثبات الصِّفات لله تعالى، وتنوَّعت دلالتُها عليها أنواعًا تُوجب العلمَ الضَّروريَّ بثبوتها وإرادةِ المتكلِّم اعتقادَ ما دلَّت عليه، والقرآن مملوءٌ من ذكر الصِّفات، والسُّنَّة ناطقة بمثل ما نطق به القرآن، مقرِّرةٌ له، مصدِّقةٌ له، مُشتملةٌ على زيادة في الإثبات؛ فتارةً بذكر الاسم المُشتمل على الصِّفة؛ كالسَّميع والبصير، وتارةً بذكر المصدر وهو الوصف الذي اشتُقَّت منه تلك الصِّفة؛ كقوله: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، وتارةً بذكر حُكم تلك الصِّفة؛ كقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ [المجادلة: ١]، ونظائر ذلك كثيرة، إلى أضعاف ذلك ممَّا لو جُمعت

---

(١) من كلام ابن القيِّم في "البدائع" (٤/ ٢٠٥).

(٢) في "الصواعق" (١/ ٥٥)، وعبد الله بن تيميَّة هو أخو الإمام شيخ الإسلام ابن تيميَّة شيخ ابن القيِّم وصاحب هذه "العقيدة". فكلاهما شيخ لابن القيِّم، غير أنَّ أبا العبَّاس أحمد بن تيميَّة أخصُّ به؛ ولذا كان ابن القيِّم حينما يذكر في مؤلفاته «شيخنا» فهو يعني به تقيَّ الدين أبا العبَّاس رحمهم الله.

النُّصوص والآثار فيه لم تنقُص عن نصوص الأحكام وآثارها، ومن أبيَنِ المُحال وأوضح الضَّلال حملُ ذلك كلِّه على خلاف حقيقته وظاهره، ودعوى المجاز فيه والاستعارة، وأنَّ الحقَّ في أقوال النُّفاة المُعطِّلين، وأنَّ تأويلاتِهم هي المُرادة من هذه النُّصوص؛ **إذ يلزم من ذلك محاذيرُ ثلاثةٌ لا بدَّ منها، وهي: القدح في علم المتكلِّم بها، أو في بيانه، أو في نُصحه.**

وتقرير ذلك أن يُقال: إمَّا أن يكون المتكلِّم بهذه النُّصوص عالمًا أنَّ الحقَّ في تأويلات النُّفاة المُعطِّلين، أو لا يعلم ذلك؛ فإن لم يعلم ذلك كان قدحًا في علمه، وإن كان عالمًا أنَّ الحقَّ فيها فلا يخلو: إمَّا أن يكون قادرًا على التَّعبير بعباراتهم التي هي تنزيهُ الله بزعمهم من التَّشبيه والتَّمثيل والتَّجسيم، وأنَّه لا يعرفُ اللهَ مَن لم يُنزِّه الله بها، أو لا يكون قادرًا على تلك العبارة؛ فإن لم يكن قادرًا على التَّعبير بذلك لَزِمَ القدحُ في فصاحته، وكان ورثةُ الصَّابئة وأفراخُ الفلاسفة وأوقاحُ المُعتزلة والجهميَّة وتلامذةُ الملاحدة، أفصحَ منه وأحسنَ بيانًا وتعبيرًا عن الحقِّ.

وهذا ممَّا يعلمُ بطلانَه بالضَّرورة أولياؤه وأعداؤه ومُوافقوه ومُخالفوه؛ فإنَّ مُخالفيه لم يشكُّوا أنَّه أفصحُ الخلق وأقدرُهُم على حُسن التَّعبير بما يُطابق المعنى، ويخلِّصه من اللَّبسِ والإشكال، وإن كان قادرًا على ذلك ولم يتكلَّم به، وتكلَّم دائمًا بخلافه كان ذلك قدحًا في نُصحه، وقد وصف الله رُسله بأنَّهم أنصحُ الخلق لأُممهم، فمع النُّصح والبيان والمعرفة التَّامَّة، كيف يكون مذهبُ النُّفاة المُعطِّلة أصحابِ التَّحريف هو الصَّواب، وقولُ أهل الإثبات أتباع القرآن والسُّنَّة باطلًا؟!» اهـ.

«**بخلاف الذين يقولون عليه ما لا يعملون**» ممَّن يدَّعي المجاز في الأسماء والصِّفات وينفيها بشتَّى وسائل النَّفي، مُعرضين عمَّا دلَّت عليه

النُّصوص القرآنيَّة والأحاديث النَّبويَّة التي لا تُحصى كثرة.

انقسام الناس في الصِّفات

قال الشَّيخ[(١)]: «**وجِماع الأمر أنَّ الأقسام المُمكنة في آيات الصِّفات وأحاديثها: ستَّة أقسام**؛ كلُّ قسم عليه طائفةٌ من أهل القِبلة، **فقسمان يقولون**: تُجرى على ظواهرها، **وقسمان يقولون**: على خلاف ظواهرها، **وقسمان يسكتون**.

أمَّا الأوَّلون فقسمان:

أحدهما: مَن يُجريها على ظاهرها، ويجعل ظاهرَها من جنس صفات المخلوقين؛ فهؤلاء المُشبِّهة، ومذهبهم باطلٌ أنكره السَّلف، وإليه توجَّه الرَّدُّ بالحقِّ.

والثاني: من يُجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله تعالى؛ كما يُجري اسمَ العليم والقدير والرَّبِّ والإله والموجود ونحو ذلك على ظاهرِها اللائقِ بجلال الله، فإنَّ ظواهر هذه الصِّفات في حقِّ المخلوق: إمَّا جوهرٌ مُحدَث، وإمَّا عَرَضٌ قائمٌ به، فالعلم والقدرة والكلام والمشيئة والرَّحمة والرِّضى والغضب ونحو ذلك في حقِّ العبد أعراض، والوجه واليدُ والعين في حقِّه أجسام، فإذا كان الله موصوفًا عند عامَّة أهل الإثبات بأنَّ له علمًا وقدرةً وكلامًا ومشيئة، وإن لم يكن ذلك عَرَضًا يجوزُ عليه ما يجوزُ على صفات المخلوقين - جاز أن يكون وجهُ الله ويداهُ صفاتٍ ليست أجسامًا يجوز عليها ما يجوز على صفات المخلوقين.

وهذا هو المذهبُ الذي حكاه الخطَّابي وغيره عن السَّلف، وعليه يدلُّ كلامُ جمهورهم، وكلامُ الباقين لا يُخالفه، وهو أمرٌ واضح؛ فإنَّ الصِّفات

---

(١) "الحمويَّة" (ص ١٥٩ - ١٦٢/ النفائس).

كالذَّات؛ فكما أنَّ ذات الله ثابتةٌ حقيقةً من غير أن تكون من جنسِ ذواتِ المخلوقين، فكذلك صفاته ثابتةٌ حقيقةً من غير أن تكون من جنسِ صفاتِ المخلوقين.

ومعلومٌ أنَّ صفاتِ كلِّ موصوف تُناسب ذاته، وتُلائم حقيقته، فمَن يفهم من صفات الرَّبِّ الذي ليس كمثله شيء إلَّا ما يُناسب المخلوق، فقد ضلَّ في عقله ودينه، وما أحسنَ ما قاله بعضُهم: **إذا قال لك الجهميُّ**: كيف استوى؟ وكيف ينزل إلى السَّماء الدُّنيا؟ وكيف يداه؟ ونحو ذلك، **فقل له**: كيف هو في نفسه؟ **فإذا قال لك**: لا يَعلَمُ ما هو إلَّا هو، وكُنْهُ الباري غيرُ معلومٍ للبشر، **فقل له**: والعلم بكيفيَّة الصِّفة مستلزمٌ للعلم بكيفيَّة الموصوف.

فكيف يمكن أن تعلم كيفيَّة صفة موصوفٍ لم تعلم كيفيَّته، وإنَّما تَعلم الذَّاتَ والصِّفاتِ من حيثُ الجملة على الوجه الذي ينبغي لك؟!

بل هذه المخلوقات في الجنَّة؛ قد ثبت عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما أنَّه قال: «ليس في الدُّنيا ممَّا في الجنَّة إلَّا الأسماء»، وقد أخبر الله تعالى: أنَّه ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السَّجدَة: ١٧]، وأخبر النبيُّ ﷺ: «**أنَّ في الجنَّة ما لا عينٌ رأت، ولا أُذُنٌ سمعت، ولا خطرَ على قلبِ بشر**»[١]؛ فإذا كان نعيمُ الجنَّة وهو خلقٌ من خلقِ الله كذلك، فما الظَّنُّ بالخالق سبحانه؟!

وهذه الرُّوح قد علم العاقل اضطرابَ النَّاس فيها، وإمساكَ النُّصوص عن بيان كيفيَّتها؛ أفلا يعتبر العاقلُ بها عن الكلام في كيفيَّة الله تعالى؟ مع أنَّا نقطعُ أنَّ الرُّوح في البدن، وأنَّها تخرج منه، وتعرُجُ إلى السَّماء، وأنَّها تُسَلُّ منه وقت النَّزع، كما نطقت بذلك النصوص الصَّحيحة، فعدم مماثلتها

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٤٤) و (٤٧٧٩) و(٤٧٨٠) و (٧٤٩٨). ومسلم (٢٨٢٤) (٢) (٣) من حديث أبي هريرة.

للبدن لا ينفي أن تكون هذه الصفات ثابتة لها بحسَبِها.

وأمَّا القسمان اللذان ينفيان ظاهرَها ويقولون: هي على خلافِ ظاهرها - أعني الذين يقولون: ليس لها في الباطن مدلولٌ هو صفةٌ لله تعالى قطُّ، وأنَّ الله لا صفةَ له ثبوتيَّة، أو يُثبتون بعض الصِّفات، أو يُثبتون الأحوال دونَ الصِّفات على ما قد عُرِف من مذاهب المتكلِّمين - **فهؤلاء قسمان**:

قسمٌ يتأوَّلونها ويُعيِّنون المُراد؛ مثل قولهم: «استوى بمعنى: استولى»، أو بمعنى: علوِّ المكانة والقَدر، أو بمعنى: ظهور نُوره للعرش، أو بمعنى: انتهاءِ الخَلقِ إليه... إلى غير ذلك من معاني المتكلِّمين.

وقسمٌ يقولون: الله أعلم بما أراد بها، لكنَّا نعلم أنه لم يُرِد إثبات صفةٍ خارجةٍ عما علمناه.

وأمَّا **القسمان الواقفان**، **فقسمٌ** يقولون: يجوز أن يكون المرادُ بظاهرها المرادَ اللَّائق بالله تعالى، ويجوز أن يكون المرادُ صفةً لله، وهذه طريقة كثير من الفُقهاء وغيرهم.

وقسمٌ يُمسكون عن ذلك كلِّه، ولا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة الحديث، مُعرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التَّقديرات.

فهذه الأقسام السِّتَّة التي لا يُمكن أن يخرج الرَّجل عن قسم منها.

والصَّواب في كثير من آيات الصِّفات وأحاديثها القطعُ بالطَّريقة الثَّانية». اهـ.



«**ولهذا قالَ:** ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٨١ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٨٢﴾ [الصافات: ١٨٠- ١٨٢]؛ **فسبَّحَ نفسَه عمَّا وَصَفهُ به المُخالفونَ للرُّسلِ، وسَلَّم على المُرسلِينَ؛ لسَلامةِ ما قالوهُ من النَّقْصِ والعَيبِ**».

الشَّرح

التَّسبيح: هو التَّنزيهُ والتَّبرِئَةُ من العيوب؛ أي: ولأنَّه سبحانه أعلمُ بنفسه وبغيره، وأصدق قيلًا وأحسن حديثًا من غيره، ولأنَّ رُسله صادقون مصدَّقون وقد أخبروا عن الله أنَّه متَّصفٌ بصفات الكمال، وهم لا يقولون إلَّا الحقَّ والصِّدق، وقد بلَّغوا ما أُرسلوا به على الوجه الأكمل، فمَن نَهجَ نَهْجَ الرُّسل وسار على طريقهم صدَّقهم فيما أخبروا به، ومَن حادَ عن سبيلهم كذَّبهم، وردَّ ما جاؤوا به بالتَّكذيب الصَّريح أو بالتَّأويل الفاسد.

ونزَّه الله نفسه عمَّا نسبه إليه المُشركون من اتِّخاذ الصَّاحبة والولد، وعن كلِّ نقص وعيب.

وفي اقتران السَّلام على المُرسلين بتسبيحه لنفسه ما يتضمَّن الردَّ على كلِّ مُبطل ومُبتدع.

فسلامهُ عليهم يقتضي سلامَتَهُم من كلِّ ما يقول المُكذِّبون المُخالفون لهم، ويتضمَّن سلامةَ كلِّ ما جاؤوا به من الكذب والشِّرك والنَّقص والعَيب، وأعظمُ ما جاؤوا به هو التَّوحيد، ومعرفة الله بصفات كماله ممَّا وصفَ به نفسه على ألسنةِ رُسُلِه.

وهذه الآية كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [النمل: ٥٩]؛ فإنَّه يتضمَّن حمدَه بما له من نُعوت الكمال، وأوصاف الجلال، والأفعال الحميدة والأسماء الحُسنى، وسلامةَ رُسُلِهِ من كلِّ نقصٍ وعَيب،

فالرَّبُّ سبحانه «حَمِد نفسه، وسلَّم على عباده، وأمرَ رسولَه بتبليغ ذلك. فإذا قال الرَّسول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾، كان قد حَمِدَ الله بما حَمِدَ به نفسَه، وسلَّم به هو على عباده؛ فهو سلامٌ من الله ابتداء، ومن المُبلِّغ بلاغًا، ومن العباد اقتداءً وطاعة؛ فنحن نقول كما أُمرنا: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾»[١].

وقال الحافظ ابن كثير[٢]: «ولمَّا كان التَّسبيحُ يتضمَّن التَّنزيهَ والتَّبرِئَةَ من النَّقصِ بدلالة المُطابقة، ويستلزم إثباتَ الكمال، كما أنَّ الحمد يدلُّ على إثبات صفات الكمال مُطابقةً ويستلزمُ التَّنزيهَ من النَّقص - فرَّق بينهما في هذا الموضع وفي مواضعَ كثيرة» اهـ.



(١) قاله ابن القيِّم في "بدائع الفوائد" (٢/ ١٧٠ - ١٧٢).
(٢) في "تفسيره" (٧/ ١٧٥).

«وهُو سُبحانَه قد جمعَ فيما وصفَ وسمَّى به نفسَه بينَ النَّفْي والإثباتِ، فلا عُدولَ لأهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ عمَّا جاء به المُرسلونَ؛ فإنَّه الصِّراطُ المُستقيم، صراطُ الذينَ أنعمَ الله عليهِمْ منَ النَّبيِّينَ والصِّدِّيقينَ والشُّهداءِ والصَّالحينَ، وحَسُن أولئكَ رفيقًا».

الشَّرح

فالنَّفي: كما في السِّنَة والنَّوم والتَّعَب واللُّغُوب، وكذلك السَّميِّ والنِّدِّ والكُفُوِ.

والإثبات: كما في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج: ١٤-١٦]، ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.. ﴿ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾.. ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]، إلى غير ذلك من أسمائه سبحانه وصفاته.

والقرآن جاء بنفيٍ مُجملٍ وإثباتٍ مُفصَّل.

الكلام في باب التَّوحيد والصِّفات من باب الخبر المَحض

قال الشَّيخ[(١)]: «فالكلام في باب التَّوحيد والصِّفات هو من باب الخبر الدَّائر بين النَّفي والإثبات.

والله سبحانه بعث رُسُلَه بنفيٍ مُجملٍ وإثباتٍ مُفصَّل؛ فأثبتوا لله الصِّفات على وجه التَّفصيل، ونفَوا عنه ما لا يصلح له منَ التَّشبيهِ والتَّمثيل.

وأمَّا الإثبات المفصَّل فإنَّه ذكر من أسمائه وصفاته ما أنزله في مُحكَم آياته، فإنَّ في ذلك من إثبات ذاته وصفاته على وجه التَّفصيل، وإثبات وحدانيَّته بنفي التَّمثيل، ما هدى الله به عباده إلى سواء السَّبيل؛ فهذه طريقة الرُّسُل.

وأمَّا مَن زاغَ وحادَ عن سبيلهم من **الكفَّار المُشركين والذين أوتوا الكتاب**، ومن دخل في هؤلاء **منَ الصَّابئة والمُتفلسفة والجهميَّة والقرامطة**

---

(١) في مقدمة "التَّدمريَّة" (ص٣/ النَّفائس).

الباطنيَّة ونحوهم - فإنَّهم على ضِدِّ ذلك؛ يصفونه بالصِّفات السَّلبيَّة على وجه التَّفصيل، ولا يُثبتون إلَّا وجودًا مُطلقًا لا حقيقةَ له عند التَّحصيل؛ وإنَّما يرجع إلى وجودٍ في الأذهان، يمتنعُ تحقيقهُ في الأعيان؛ فقولهم يستلزمُ غايةَ التَّعطيل، وغايةَ التَّمثيل؛ فإنَّهم يُمثِّلونه بالمُمتنعات والمَعدومات والجمادات، ويعطِّلون الأسماء والصِّفات تعطيلًا يستلزم نفي الذات.

فغُلاتهم يسلُبون عنه النَّقيضين فيقولون: لا موجودٌ ولا معدوم، ولا حيٌّ ولا ميِّت، ولا عالمٌ ولا جاهل؛ لأنَّهم يزعمون أنَّهم إذا وصفوه بالإثبات شبَّهوه بالموجودات، وإذا وصفوه بالنَّفي شبَّهوه بالمعدومات فوصفوه بالنَّقيضين، وهذا مُمتنعٌ في بدائهِ العقول.

وحرَّفوا ما أنزل الله من الكتاب وما جاء به الرَّسول، فوقعوا في شرٍّ ممَّا فرُّوا منه؛ فإنَّهم شبَّهوه بالمُمتنِعات؛ إذْ سَلبُ النَّقيضَين كجمعهما كلاهُما من المُمتَنِعات، وقد عُلم أنَّه لا بدَّ من موجودٍ قديمٍ واجبٍ بذاته، غنيٍّ عمَّا سواه، قديم أزليٍّ، لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم، فوصفوه بما يَمتنِع وجوده، فضلًا عن الوجوب أو الوجود أو القِدَم.

وقاربهم **طائفةٌ من الفلاسفة وأتباعهم** فوصفوه بالسُّلوب والإضافات دون صفات الإثبات، وجعلوه هو الوجودَ المُطلقَ بشرط الإطلاق، وقد عُلم بصريح العقل أنَّ هذا لا يكون إلَّا في الذِّهن، لا فيما خرج عنه من الموجودات، وجعلوا الصِّفات هي الموصوف؛ فجعلوا العِلمَ عينَ العَالِم؛ مُكابرةً للقضايا البديهيَّات، وجعلوا هذه الصِّفة هي الأخرى، فلم يُميِّزوا بين العلم والقدرة والمشيئة؛ جحدًا للعلوم الضَّروريَّات.

وقاربهم **طائفةٌ ثالثة من أهل الكلام من المُعتزِلَة ومنِ اتَّبعهم**، فأثبتوا لله الأسماءَ دونَ ما تضمَّنته من الصِّفات؛ فمنهم مَن جعل العليم والقدير

والسَّميع والبصير كالأعلام المَحْضَة المُترادفات، ومنهم مَن قال: عليمٌ بلا علم، قديرٌ بلا قُدرة، سميعٌ بلا سمع، بصيرٌ بلا بصر؛ فأثبتوا لله الاسمَ دونَ ما تضمَّنه منَ الصِّفات، والكلامُ على فساد مقالةِ هؤلاءِ وتناقُضِها بصريحِ المعقول المُطابق لصحيح المنقول - مذكورٌ في غير هؤلاء الكلمات، وهؤلاء يفرُّون من شيءٍ فيقعون في نظيره، بل في شرٍّ منه، مع ما يلزمهم من التَّحريف والتَّعطيل.

وذلك أنَّه قد عُلِم بالضَّرورة أنَّه لا بدَّ من موجودٍ قديم غنيٍّ عمَّا سواه؛ إذ نحن نُشاهد حدوثَ المُحدَثات، كالحيوان والمَعْدِن والنَّبات، والحادثُ مُمكنٌ ليس بواجب ولا ممتنع، وقد عُلم بالاضطرار أنَّ المُحدَث لا بدَّ له من مُحدِث، والمُمكِنَ لابدَّ له من مُوجِد، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور: ٣٥]؛ فإذا لم يكونوا خُلِقوا من غير خالق، ولا هم الخالقون لأنفسهم - تعيَّن أنَّ لهم خالقًا خلقَهُم.

وإذا كان من المعلوم بالضَّرورة أنَّ في الوجود ما هو قديمٌ واجبٌ بنفسه، وما هو مُحدَثٌ مُمكنٌ يقبل الوجود والعدم - فمعلومٌ أنَّ هذا موجودٌ وهذا موجود، ولا يلزم من اتِّفاقهما في مسمَّى (الوجود) أن يكون وجودُ هذا مثلَ وجود هذا، بل (وجودُ) هذا يخصُّه و(وجودُ) هذا يخصُّه، واتِّفاقهما في اسمٍ عامٍّ لا يقتضي تماثُلَهُما في مُسمَّى ذلك الاسم عند الإضافة والتَّخصيص والتَّقييد، ولا في شيءٍ غيره، فلا يقولُ عاقلٌ إذا قيل: (إنَّ العرش شيءٌ موجود، والبعوض شيء موجود): إنَّ هذا مثلُ هذا؛ لاتِّفاقهما في مسمَّى الشَّيء والوجود؛ لأنَّه ليس في الخارج شيءٌ موجودٌ غيرهما يشتركان فيه، بلِ الذِّهن يأخذُ معنًى مشترَكًا كليًّا هو مُسمَّى الاسم المُطلق، وإذا قيل: هذا موجودٌ وهذا موجود، فوجودُ كلٍّ منهما يخصُّه ولا يشرَكُه فيه غيرُه، مع أنَّ الاسم حقيقةٌ في كلٍّ منهما» اهـ.

«**فَلا عُدولَ لأهلِ السُّنَّةِ والجَماعةِ عمَّا جاءَ به المُرسَلون**».

الشَّرح

بطلان دعوى المجاز في الصِّفات

ومن ذلك إثباتُ صفات الكمال لله؛ وتنزيهُه عمَّا لا يليقُ به سبحانه؛ فإنَّ الرُّسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قد أثبتوا لله صفاتِ الكمال، وقرَّروا ذلك الأصل العظيم، وأبدوا فيه وأعادوا، ولم يقولوا لأُمَمِهِم: إنَّ هذه الصِّفات على خلاف ظاهرها، وإنَّها واجبة التَّأويل، كما يقوله ذوو الزَّيغ، وآخر الرُّسل محمَّد ﷺ، الذي أكمل الله به الدِّين، ولم يألُ جهدًا في النُّصح والتَّبليغ، حتى قال: «**تركتكم على المَحَجَّة البيضاء؛ ليلُها كنهارها، لا يَزيغُ عنها بعدي إلَّا هالك**»[1]، وكان يعلِّم أصحابَه آدابَ الغائط والوَطء، وآدابَ الطَّعام والشَّراب، وقال: «**ما بعث الله من نبيٍّ إلَّا كان حقًّا عليه أن يدلَّ أُمَّته على خير ما يعلمُه لهم، وينهاهُم عن شرِّ ما يعلمُه لهم**». وقال أبو ذرٍّ: «توفِّي رسولُ الله ﷺ وما طائرٌ يقلِّبُ جناحيه إلَّا ذكرَ لنا منه علمًا».

فمن المُحال مع هذا أن يدعَ ما خُلق له الخلق، وأُرسلت له الرُّسل، وأُنزلت به الكتب، وأُسِّست عليه الملَّة - وهو: باب الإيمان بالله، ومعرفته، ومعرفة أسمائه وصفاته وأفعاله - مُلتبِسًا حقُّه بباطله، مع شدَّة حاجة النُّفوس إلى معرفته، وهو أفضلُ ما اكتسبته النُّفوس، وأجلُّ ما حصَّلته القلوب، فكيف يتوهَّم مَن لله ورسوله في قلبه وَقارٌ أن يعتقد أنَّ رسول الله ﷺ قد أمسك عن بيان هذا الأمر العظيم؟! ولم يتكلَّم فيه بالصَّواب؟!

معاذَ الله! بل لا يتمُّ الإيمان إلَّا بأن يعتقد أنَّ رسول الله ﷺ قد بيَّن ذلك

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٦) من حديث العِرباض بن سارية، ولفظه: «تركتكم على البيضاء».

أتمَّ البيان، وأوضحه غايةَ الإيضاح، ولم يدع لقائلٍ مقالًا ولا لمتأوِّل تأويلًا.

طريقة الخَلَف

ثم من المُحال أن يكون خيرُ الأُمَّة وأفضلُها وأسبقُها إلى كلِّ خير قصَّروا في هذا الباب؛ فجفَوا عنه، وتجاوزوا؛ فضلُّوا فيه، وإنَّما ابتُلِيَ مَن خرج عن منهاجهم بهذين الدَّاءَين، والحال في هؤلاء المبتدعة الذين فضَّلوا طريقة الخلف على طريقة السَّلف، حيث ظنُّوا أنَّ طريقة السَّلف هي مجرَّد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث، من غير فقهٍ لذلك، بمنزلة الأُميِّين الذين قال الله فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، وأنَّ طريقة الخلف هي استخراجُ معاني النُّصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللُّغات.

فهذا الظَّنُّ الفاسدُ أوجبَ تلك المقالاتِ - التي مضمونها نبذُ الإسلام وراء الظَّهر - فجمعوا بين الجهل بطريقة السَّلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضَّلال بتصويب طريقة الخلف، وسببُ ذلك اعتقادُهُم أنَّه ليس في نفس الأمر صفةٌ دلَّت عليها هذه النُّصوص.

فلمَّا اعتقدوا التَّعطيلَ وانتفاءَ الصِّفات في نفس الأمر، وكان لا بدَّ مع ذلك للنُّصوص من معنى، بقُوا متردِّدين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى - وهي التي يسمُّونها طريقةَ السَّلف - وبين صرف اللفظ إلى معانٍ بنوع تكلُّف - وهي التي يسمُّونها طريقةَ الخلف - فصار هذا الباطل مركَّبًا من فساد العقل، والكُفر بالسَّمع؛ فإنَّ النَّفي إنَّما اعتمدوا فيه على أمور عقليَّة، ظنُّوها بيِّنات وهي شبهات، والسَّمع حرَّفوا فيه الكلامَ عن مواضعه.

فلمَّا انبنى أمرُهُم على هاتين المقدِّمتين الكاذبتين، كانت النَّتيجةُ استجهالَ السَّابقين الأوَّلين، الذين هم أعلمُ الأُمَّة بالله وصفاته، واعتقادَ أنَّهم كانوا أُمِّيين بمنزلة الصَّالحين من العامَّة، لم يتبحَّروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطَّنوا

لدقائق العلم الإلهي، وأنَّ الخلف الفُضلاء حازوا قَصَب السَّبق في هذا كلِّه، وهذا القول إذا تدبَّره الإنسان وجده في غاية الجهالة، بل في غاية الضَّلالة، كيف يكون هؤلاء المتأخِّرون، لا سيَّما والإشارة إلى ضربٍ منَ المتكلِّمين كَثُر في باب الدِّين اضطرابُهُم، وغلُظ عن معرفة الله حِجابُهُم، وأخبرَ الواقفُ على نهايةِ أمرِهِم بما انتهى إليه أمرُهُم منَ الشَّكِّ والحَيرةِ[١].

كيف يكون هؤلاء الحَيَارى أعلمَ بالله وأسمائه وصفاته، وأحكمَ في باب ذاته وآياته من السَّابقين الأوَّلين من المُهاجرين والأنصار والذين اتَّبعوهم بإحسان، من ورثةِ الأنبياءِ وخُلفاءِ الرُّسل، الذين وهبَهُم الله منَ الحكمة ما برَّزوا به على سائر أتباع الأنبياء، فضلًا عن سائر الأُمَم الذين لا كتاب لهم، وأحاطوا من حقائق المعارف وبواطن الحقائق، بما لو جُمعت حكمةُ غيرهم إليها لاستحى مَن يطلبُ المُقابلة؟![٢].

وأصل (العُدول) في اللُّغة: المَيلُ والانحراف.

و(الصِّراط المُستقيم) هو المذكور في دُعاء المؤمنين في (سورة الفاتحة)، وهو الصِّراط المذكور في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

قال ابن مسعود رضي الله عنه: خطَّ رسولُ الله ﷺ خطًّا بيده، ثم قال: «**هذا سبيل الله مستقيمًا**»، وخطَّ عن يمينه وعن شماله ثم قال: «**هذه السُّبل، ليس منها سبيلٌ إلَّا عليه شيطانٌ يدعو إليه**»، ثم قرأ: **﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ**

---

(١) وقد أورد بعض أشعارٍ وكلمات لبعض المتكلِّمين؛ كالرازي والجُويني وغيرهما، تركناها اختصارًا.

(٢) لُخِّص هذا البحث من "الصواعق" (١/ ٥ - ١٠) ومن "الحموية" (ص٨٤-٨٩/ النفائس).

تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣] (١).

متى يكون الطريق صراطًا؟

ولا تكونُ الطَّريقُ صراطًا حتى تتضمَّن خمسةَ أمور: الاستقامة، والإيصالَ إلى المقصود، والقُرب، وسَعَتَه للمارِّين عليه، وتعيُّنَه طريقًا للمقصود. ولا يخفى تضمُّن (الصِّراط المُستقيم) لهذه الأمور الخمسة.

فوصفُه بالاستقامة يتضمَّن قُربه؛ لأنَّ الخطَّ المُستقيمَ هو أقربُ خطٍّ فاصلٍ بين نُقطتين، وكلَّما تعوَّج طال وبعُد، واستقامته تتضمَّن إيصالَه إلى المقصود، ونصبُه لجميع المارِّين عليه يستلزمُ سَعَتَه، وإضافتُه إلى المُنعَم عليهم، ووصفُه بمخالفة صراط أهلِ الغضب والضَّلال - يستلزمُ تعيُّنه طريقًا.

إضافة الصِّراط إلى الله وإلى العباد

والصِّراط يُضاف إلى الله، إذ هو الذي شرعَه ونصبَه؛ كقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]، وتارةً يُضاف إلى العباد كما في (الفاتحة)؛ لكونهم أهلَ سلوكه، وهو المنسوب لهم، وهم المارُّون عليه.

وفي تخصيصه لأهل (الصِّراط المُستقيم) بالنِّعمة ما دلَّ على أنَّ النِّعمة المُطلقة هي المُوجبة للفلاح الدائم، وأمَّا مُطلق النِّعمة فعلى المؤمن والكافر؛ فكلُّ الخلق في نعمة.

هل لله على الكافر نعمة؟

«**وهذا فصلُ النِّزاع في مسألة: هل لله على الكافرين من نعمةٍ أم لا؟** فالنِّعمة المُطلقة لأهل الإيمان، ومُطلق النِّعمة يكون للمؤمن والكافر، كما قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، والنِّعمة من جنس الإحسان؛ بل هي الإحسان، والرَّبُّ تعالى إحسانه على البرِّ والفاجر، والمؤمن والكافر، وأمَّا الإحسان المُطلق فللذين اتَّقوا، والذين هم مُحسنون.

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٤٣٥، ٤٦٥)، والدَّارمي (١/ ٦٧ - ٦٨)، والحاكم (٢/ ٣١٨)، وابن حبان (٧)، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذهبي.

وذكر الصِّراطَ المُستقيمَ مفردًا، مُعرَّفًا تعريفين: تعريفًا باللام، وتعريفًا بالإضافة؛ وذلك يفيد تعيُّنه واختصاصَه وأنَّه صراطٌ واحد؛ وأمَّا طرق أهل الغضب والضَّلال فإنَّه سبحانه يجمعها، ويُفردها، كقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ وهذا لأنَّ الطَّريق المُوصل إلى الله واحد، وهو ما بعثَ به رُسلَه، وأنزلَ به كتبَه، لا يصلُ إليه أحدٌ إلَّا من هذا الطريق، ولو أتى النَّاسُ من كلِّ طريق، واستفتحوا من كلِّ باب، فالطُّرقُ عليهم مسدودة، والأبوابُ عليهم مُغلقة، إلَّا من هذا الطَّريق الواحد؛ فإنَّه متَّصلٌ بالله مُوصلٌ إلى الله.

إفراد طريق الحقِّ وجَمْع طُرق الضلال

ولمَّا كان طالبُ الصِّراط المُستقيم طالبَ أمرٍ أكثرُ النَّاس ناكبون عنه، مُريدًا لسُلوك طريقٍ مُرافِقُه فيها في غاية القِلَّة والعزَّة، والنُّفوسُ مجبولةٌ على وَحشَةِ التَّفرُّد، وعلى الأُنس بالرَّفيق - نبَّه الله سبحانه على الرَّفيق في هذا الطَّريق وأنهَّم هم ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]؛ فأضاف الصِّراط إلى الرَّفيق السَّالكين له، وهم الذين أنعم الله عليهم؛ ليزول عن الطَّالب للهداية، وسلوك الصِّراط وحشةُ تفرُّده عن أهل زمانه وبني جنسه، وليعلم أنَّ رفيقه في هذا الصِّراط هم الذين أنعم الله عليهم؛ فلا يكترث بمُخالفة النَّاكبين عنه، فإنَّهم هم الأقلُّون قدرًا وإن كانوا الأكثرين عددًا»(١).

«فالصِّراط المُستقيم هو طاعة الله ورسوله، وهو دينُ الإسلام التَّامُّ، وهو اتِّباع القرآن، وهو لزوم السُّنَّة والجماعة، وهو طريقُ العبوديَّة، وهو طريقُ الخوف والرَّجاء»(٢).

---

(١) "المدارج" (١/ ١٠ - ٢٣).
(٢) "مختصر الفتاوى" (ص١١٠).

«وقَد دخَلَ في هذه الجُملةِ ما وصفَ به نفسَه في (سُورةِ الإخلاصِ) التي تَعدِلُ ثُلُثَ القُرآنِ، حيثُ يقولُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ [الإخلاص]».

الشَّرح

الإشارة في قوله: «هذه الجملة» يعني التي تقدَّمت من قوله: «وهو سبحانه قد جمعَ فيما وصفَ وسمَّى به نفسَه بينَ النَّفي والإثبات».

سبب نزول (سورة الإخلاص)

وقد روى أحمد في "مسنده" عن أُبيِّ بن كعب في سبب نزول هذه السُّورة: «أنَّ المشركين قالوا للنبيِّ ﷺ: يا محمَّدُ، انسُب لنا ربَّك؟ فأنزل الله هذه السُّورة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ [الإخلاص]»[(١)]، وزاد الطَّبريُّ في روايته قال: «الصَّمد الذي ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣]؛ لأنَّه ليس شيء يولدُ إلَّا سيموت، وليس شيء يموتُ إلَّا سيورث، وإنَّ الله ﷻ لا يموت ولا يورث ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤]؛ ولم يكن له شبيهٌ ولا عِدل، و ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]».

وقال قتادة والضَّحَّاك ومُقاتل: «جاء ناسٌ من أحبار اليهود إلى النَّبيِّ ﷺ فقالوا: يا محمَّد، صِفْ لنا ربَّك؛ لعلَّنا نُؤمن بك، فإنَّ الله أنزلَ نعتَه في التَّوراة فأخبِرنا به؛ من أيِّ شيء هو؟ ومن أيِّ جنس؟ أمن ذَهَب؟ أم من

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٣٣). والتِّرمذي (٣٣٦٤)، وفي الإسناد أبو جعفر الرَّازي واسمه: عيسى ابن أبي عيسى وهو ابن ماهان، صدوق سيِّئ الحفظ، كما في "التَّقريب".
والزِّيادة للطبري في "التَّفسير" (١٢/ ٧٤٣) من طريق أبي جعفر، عن الرَّبيع، عن أبي العالية موقوفًا عليه. ووصله التِّرمذي (٣٣٦٤) من طريق أبي جعفر الرَّازي، عن الرَّبيع، عن أبي العالية، عن أبيِّ بن كعب به. وأعلَّ التِّرمذيُّ الحديثَ بالإرسال.

نُحاس هو؟ أم من صُفْر؟ أم من حديد؟ أم من فضَّة؟ وهل يأكل ويشرب؟ ومَن وَرِثَ الدُّنيا ومَن سيُورَثُها؟ فأنزل الله هذه السُّورة، وهي نسبةُ الله خاصَّة»[١].

بيان فضلها

وقيل في سبب نزولها غير هذا، وسورة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١] تعدل ثلثَ القرآن، والأحاديثُ بذلك تكاد تبلغُ مبلغَ التَّواتر[٢].

فقد روى البخاريُّ في "صحيحه" عن أبي سعيد؛ أنَّ رجلًا سمعَ رجلًا يقرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١] يردِّدها، فلمَّا أصبح جاء إلى رسول الله ﷺ فذكرَ ذلك له، وكأنَّ الرَّجل يتقالُّها، فقال رسول الله ﷺ: «**والذي نفسي بيده، إنَّها لتعدِل ثُلُثَ القرآن**»[٣].

وفي "البخاريِّ" عن أبي سعيد أيضًا أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**أيعجِز أحدُكم أن يقرأ القرآن في ليلة**»، فشقَّ ذلك عليهم وقالوا: أيُّنا يُطيق ذلك يا رسول الله؟! فقال: «**الله الواحدُ الصَّمد ثُلثُ القرآن**»[٤].

وعن عائشةَ في شأن الرَّجل الذي بعثه النَّبيُّ ﷺ في سريَّة، فكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم فيختِمُهُم بـ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]؛ فأخبروا النبيَّ ﷺ فقال: «**سلُوه: لأيِّ شيء صنعَ ذلك؟**» فسألوه، فقال: لأنَّها صفةُ الرحمن، وأنا أحبُّ أن أقرأ بها، فقال النَّبيُّ ﷺ: «**أخبروه أنَّ الله يحبُّه**»[٥].

والأحاديث في فضلها كثيرة جدًّا، قال الدَّارَقُطْني[٦]: «لم يصحَّ في

---

(١) ذكره الواحدي في "أسباب النزول" (ص٣٨) بغير إسناد.
(٢) "زاد المعاد" (١/ ٨٢).
(٣) أخرجه البخاري (٥٠١٣) و (٦٦٤٣) و (٧٣٧٤) من حديث أبي سعيد.
(٤) أخرجه البخاري (٥٠١٥) من حديث أبي سعيد.
(٥) أخرجه البخاري (٧٣٧٥)، ومسلم (٨١٣) في صلاة المسافرين، من حديث عائشة.
(٦) نقله ابن القيِّم في "زاد المعاد، في هدي خير العباد" (١/ ٨٢).

فضل سورةٍ أكثرُ ممَّا صحَّ في فضلها» اهـ.

معنى كونها تعدِلُ ثلث القرآن

والثناء أفضلُ من الدُّعاء؛ ولهذا كانت (سورة الإخلاص) تعدِل ثُلُثَ القرآن؛ لأنها أُخلِصت لوصف الرَّحمن[1]، وفي كونها تعدِل ثلث القرآن وجوه، أحسنها:

«**أنَّ معاني القرآن ثلاثة أنواع: توحيد، وقصص، وأحكام.** وهذه السُّورة صفةُ الرَّحمن، فيها التوحيد وحدَه؛ وذلك لأنَّ القرآن كلام الله، والكلام نوعان: إمَّا إنشاء، وإمَّا إخبار؛ والإخبار إمَّا خبرٌ عن الخالق، وإمَّا خبرٌ عن المخلوق؛ فالإنشاءُ هو الأحكام كالأمر والنهي، والخبرُ عن المخلوق هو القصص، والخبرُ عن الخالق هو ذكر أسمائه وصفاته.

وليس في القرآن سورةٌ هي وصفُ الرَّحمن محضًا إلَّا هذه السُّورة»[2].

«**والتوحيد نوعان: علميٌّ قوليٌّ، وعمليٌّ قصديٌّ**؛ فـ ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] اشتملت على التوحيد العمليِّ القوليِّ نصًّا، وهي دالَّة على التوحيد العلميِّ لزومًا، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١] اشتملت على التوحيد العلميِّ القوليِّ نصًّا، وهي دالَّة على التوحيد العمليِّ لزومًا؛ ولهذا كان النَّبيُّ ﷺ يقرأ بها في ركعتي الطواف، وركعتي الفجر[3]، وغير ذلك»[4].

وقال ابن القيِّم[5]: «فسورة الإخلاص مُتضمِّنة لتوحيد الاعتقاد والمعرفة، وما يجب إثباته للربِّ تعالى من الأَحَدِيَّة المُنافية لمُطلق

---

(١) انظر: (١/ ٥٢) من "زاد المعاد".
(٢) في "جواب أهل العلم والإيمان" (١٣٣ - ١٣٤).
(٣) أخرجه مسلم (٧٢٦)، مقتصرًا على ركعتي الفجر. وأخرجه مسلم أيضًا (١٢١٨) مطولًا، مقتصرًا على ركعتي الطواف.
(٤) "جواب أهل العلم والإيمان" (ص١٠٦).
(٥) "زاد المعاد" (١/ ١٦٨).

المُشاركة بوجهٍ من الوجوه، والصَّمَديَّة المُثبتة له جميعَ صفات الكمال، الذي لا يلحقه نقصٌ بوجهٍ من الوجوه، ونفي الولد والوالد الذي هو من لوازم الصَّمديَّة وغناه وأحديَّته، ونفي الكُفء المتضمِّن لنفي التشبيه والتمثيل والتنظير، فتضمَّنت هذه السُّورة إثباتَ كلِّ كمالٍ له ونفيَ كلِّ نقصٍ عنه، ونفيَ إثبات شبيهٍ أو مَثيلٍ له في كماله، ونفيَ مُطلق الشَّريك عنه.

وهذه الأصول هي مجامع التوحيد العلميِّ الاعتقاديِّ، الذي يُباين صاحبُه جميعَ فرق الضَّلال والشِّرك.

ولذلك كانت تعدل ثلثَ القرآن، فأخلصت (سورة الإخلاص) الخبرَ عن الله وأسمائه وصفاته؛ فعدلت ثلثَ القرآن، وخلَّصت قارئها المؤمنَ من الشِّرك العلميِّ، كما خلَّصت سورة ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١﴾﴾ [الكافرون: ١]، من الشِّرك العمليِّ الإراديِّ القصدي». اهـ.

«وتفضيل أحد الكلامين بأحكامٍ تُوجب تشريفَه، يدلُّ على أنَّه أفضلُ في نفسه، وإلَّا كان ذلك ترجيحًا لأحد المُتماثِلَين بلا مُرجِّح؛ وهذا خلافُ ما عُرف من سنَّة الربِّ تعالى في شرعه، بل وفي خلقه، وخلافُ ما تدلُّ عليه الدلائلُ العقليَّةُ مع الشرعيَّة، وأيضًا فقد قال تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [الزمر: ٥٥]، وقال: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [الزمر: ١٨]، وقال: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا﴾ [الأعراف: ١٤٥]؛ فدلَّ على أنَّ فيما أُنزل حَسَنًا وأحسن.

تفاضُل الكلام

والقول بأنَّ كلام الله بعضَه أفضلُ من بعض هو القولُ المأثورُ عن السَّلف، وهو الذي عليه أئمَّة الفقهاء من الطوائف الأربعة وغيرهم، وكلامُ القائلين بذلك كثيرٌ مُنتشرٌ في كتب كثيرة»[1].

(١) "جواب أهل العلم والإيمان" (ص٩).

«والمقصود أن نبيِّن أنَّ مثل هذا من العلم المُستقرِّ في نفوس الأمَّة السَّابقين والتَّابعين، ولم يُعرف قطُّ أحدٌ من السَّلف ردَّ مثل هذا، ولا قال: لا يكون كلامُ الله بعضُه أشرفَ من بعض، فإنَّه كلَّه صفات الله ونحو ذلك. إنَّما حدث هذا الإنكار لمَّا ظهرت بدع الجهميَّة الذين اختلفوا في الكتاب وجعلوه عِضِين»(١).

ومعلومٌ أنَّ الكلام له نسبتان: نسبةٌ إلى المتكلِّم به، ونسبةٌ إلى المتكلَّم فيه، فهو يتفاضل باعتبار النِّسبتين، وباعتبار نفسه أيضًا، مثل **الكلام الخبريِّ له نسبتان: نسبةٌ إلى المتكلِّم المُخبِر، ونسبةٌ إلى المُخبَر عنه المُتكلَّم فيه**؛ فـ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، و ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ١﴾ [المسد: ١]، كلاهما كلامُ الله، وهما مُشترِكان من هذه الجهة، لكنَّهما مُتفاضلان من جهة المتكلَّم فيه المُخبَر عنه؛ فهذه كلامُ الله وخبرُه الذي يُخبر به عن نفسه، وصفته التي يصفُ بها نفسَه، وكلامُه الذي يتكلَّم به عن نفسه، وهذه كلامُ الله الذي يتكلَّم به عن بعض خلقِه، ويخبرُ به عنه، ويصفُ به حالَه، وهما في هذه الجهة مُتفاضلان بحسَب المعنى المقصودِ بالكلامين؛ ألا ترى أنَّ المخلوق يتكلَّم بكلامٍ هو كلامه، لكنَّ كلامَه الذي يذكر به ربَّه أعظمُ من كلامه الذي يذكر به بعضَ المخلوقات، والجميعُ كلامُه!»(٢).

وقد عُلم أنَّ تفاضُل القرآن وغيره من كلام الله ليس باعتبار نسبته إلى المتكلِّم؛ فإنَّه سبحانه واحد، ولكن باعتبار معانيه التي يتكلَّم بها، وباعتبار ألفاظه المُبيِّنة لمعانيه، فإذا كانت ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] تعدل ثلثَ القرآن لم يلزَم من ذلك أنَّها أفضلُ من الفاتحة، ولا أنَّها يُكتفى بتلاوتها ثلاثَ مرَّاتٍ عن تلاوة القرآن، بل قد كره السَّلف أن تُقرأ إذا قُرئ القرآن كلُّه إلَّا مرَّة واحدة كما ثبتت في المُصحف، فإنَّ القرآن يُقرأ كما كُتب

(١) "جواب أهل العلم والإيمان" (ص٤٣).
(٢) "جواب أهل العلم والإيمان" (ص٥٥).

في المُصحف، لا يُزاد على ذلك ولا يُنقص منه، ولكن إذا قُرئت ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ مفردةً تُقرأ ثلاثَ مرَّاتٍ وأكثرَ من ذلك، ومَن قرأها فله من الأجر ما يعدلُ ثلثَ أجرِ القرآن؛ لكنَّ (عَدْل) الشيء - بالفتح - قد يكون من غير جنسه، والثوابُ أجناسٌ مُختلفة كما أنَّ الأموالَ أجناسٌ مختلفة؛ من مطعومٍ ومشروب، وملبوسٍ ومسكون، ونقدٍ وغير ذلك.

وإذا ملكَ الرَّجلُ من أجناس المال ما يعدِلُ ألف دينار مثلًا، لم يلزم من ذلك أن يستغني عن سائر أجناسِ المال، بل إذا كان عندَه مالٌ وهو طعامٌ فهو مُحتاجٌ إلى لباسٍ ومسكنٍ وغير ذلك، وكذلك إذا كان من جنس غير النقد فهو مُحتاجٌ إلى غيره، وإن لم يكن معه إلَّا النقدُ فهو مُحتاجٌ إلى جميع الأنواع التي يُحتاج إلى أنواعها ومنافعها[1].

«فالقرآنُ يحتاجُ النَّاسُ إلى ما فيه من الأمر والنَّهي والقصص، وإن كان التوحيدُ أعظمَ من ذلك، وإذا احتاج الإنسان إلى معرفة ما أُمر به وما نُهي عنه من الأفعال، أو احتاج إلى ما يؤمر به ويعتبر به من القصص والوعد والوعيد لم يسدَّ غيرُه مَسدَّه، فلا يسدُّ التوحيدُ مسدَّ هذا، ولا يسدُّ القصصُ مسدَّ الأمر والنَّهي، ولا الأمرُ مسدَّ القصص، بل كلُّ ما أنزل الله ينتفع به الناس ويحتاجون إليه.

فإذا قرأ الإنسان ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ حصل له ثوابٌ بقدر ثلث القرآن، لكن لا يجبُ أن يكون الثوابُ من جنس الثواب الحاصل ببقيَّة القرآن؛ بل قد يحتاج إلى جنس الثواب الحاصل بالأمر والنَّهي والقصص، فلا تسدُّ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ مَسدَّ ذلك، ولا تقومُ مقامَه؛ فلهذا لو لم يقرأ إلَّا ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]؛ فإنَّه وإن حصلَ له أجرٌ عظيم، لكنَّ جنسَ الأجر الذي يحصلُ بقراءة غيرها لا يحصلُ له بقراءتها،

---

(١) "جواب أهل العلم والإيمان" (ص ١٢٩ - ١٣٠).

بل يبقى فقيرًا مُحتاجًا إلى ما يتمُّ به إيمانُه، من معرفة الأمر والنَّهي، والوعد والوعيد.

ولو قام بالواجب عليه، فالمعارفُ التي تحصلُ بقراءة سائر القرآن لا تحصُل بمجرَّد قراءة هذه السُّورة، فيكون مَن قرأ القرآن كلَّه أفضلَ ممَّن قرأها ثلاث مرَّات من هذه الجهة؛ لتنوُّع الثواب وإن كان قارئ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ ثلاثًا يحصلُ له ثوابٌ بقدر ذلك الثواب، لكنَّه جنسٌ واحدٌ ليس فيه الأنواع التي يحتاج إليها العبد»[1].

معنى (الأحد) و(الصمد)

قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]؛ يعني: هو الواحدُ الأحدُ الذي لا نظيرَ له ولا وزير، ولا نديدَ ولا شبيهَ ولا عديل، ولا يُطلق هذا اللفظُ على أحدٍ في الإثبات إلَّا على الله ﷻ؛ لأنَّه الكاملُ في جميع صفاته وأفعاله[2].

وقال ابن القيِّم[3]: «قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ توحيدٌ منه لنفسه، وأمرٌ للمُخاطَب بتوحيده، فإذا قال العبد: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، كان قد وصفَ الله بما وصفَ به نفسَه، وأتى بلفظ ﴿قُلْ﴾ تحقيقًا لهذا المعنى وأنَّه مُبلِّغ محض، قائلٌ لما أُمر بقوله» اهـ.

﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾؛ تنوَّعت عبارات السَّلف في معنى ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ وتقاربت في المعنى، فقيل: هو السَّيِّدُ الذي كمَلَ في سُؤْدُدِه، والشَّريفُ الذي كمَلَ في شرفِه، والعظيمُ الذي كمَلَ في عظمتِه، والحليمُ الذي كمَل في حِلْمِه، والعليمُ الذي كمَلَ في علمِه، والحكيمُ الذي كمَلَ في حكمتِه، وهو

---

(١) "جواب أهل العلم والإيمان" (ص١٣٧ - ١٣٨).
(٢) "تفسير ابن كثير" (٩/ ٣٤٤).
(٣) في "بدائع الفوائد" (٢/ ١٧٢).

الذي قد كمَل في كلِّ أنواع الشَّرف والسُّؤْدُد، وهو الله سبحانه هذه صفته لا تنبغي إلَّا له، ليس كمثله شيء، وليس له كفء، سبحانه الله الواحد القهار.

وقيل: ﴿ٱلصَّمَدُ﴾: الذي قد انتهى سُؤْدُدُه.

و﴿ٱلصَّمَدُ﴾: الحيُّ القيُّومُ الذي لا زوالَ له.

و﴿ٱلصَّمَدُ﴾: الذي لم يخرج منه شيءٌ ولا يَطعَم.

و﴿ٱلصَّمَدُ﴾: الذي لا جوفَ له.

و﴿ٱلصَّمَدُ﴾: نورٌ يتلألأ.

قال الشَّيخ[1]: «والاسمُ ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ فيه للسَّلف أقوالٌ متعدِّدة، قد يُظنُّ أنَّها مختلفة وليس كذلك، بل كلُّها صواب، **والمشهورُ منها قولان**:

أحدهما: أنَّ ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ هو: الذي لا جوفَ له.

والثاني: أنه السَّيِّد الذي يُصمَدُ إليه في الحوائج.

والأوَّل هو قول أكثر السَّلف من الصَّحابة والتَّابعين وطائفةٍ من أهل اللُّغة، والثاني قولُ طائفةٍ من السَّلف والخلف وجمهور اللُّغويين».

«والاشتقاقُ يشهدُ للقولين جميعًا، قول مَن قال: إنَّ ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ الذي لا جوف له، وقول مَن قال: إنَّه السَّيِّد، وهو على الأوَّل أدلُّ؛ فإنَّ الأوَّل أصلٌ للثاني، ولفظ ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ يُقال على ما لا جوفَ له في اللُّغة»[2].

«والمقصود أنَّ لفظ الأحد لم يُوصف به شيءٌ من الأعيان إلَّا الله وحده، وإنَّما يُستعمل في غير الله في النَّفي؛ قال أهل اللغة: تقول: لا أحدَ

(١) في "تفسير سورة الإخلاص" (ص٢).
(٢) "تفسير سورة الإخلاص" لابن تيميَّة (ص٩).

في الدَّار، ولا تقُل: فيها أحد؛ ولهذا لم يجئ في القرآن إلَّا في غير المُوجَب؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحاقة: ٤٧]، وكقوله: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]، وفي الإضافة: ﴿فَٱبْعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ﴾ [الكهف: ١٩]، و ﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٢].

وأمَّا ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ فقد استعمله أهل اللُّغة في حقِّ المخلوقين كما تقدَّم؛ فلم يقُل: الله صمد؛ بل قال: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾﴾ .

فبيَّن أنَّه المستحقُّ لأن يكون هو (الصَّمدَ) دونَ ما سواه؛ فإنَّه المُستوجب لغايته على الكمال، والمخلوقُ وإن كان صمدًا من بعض الوجوه، فإنَّ حقيقةَ الصمديَّة مُنتفيةٌ عنه؛ فإنَّه يقبل التفرُّقَ والتجزِئَة.

وهو أيضًا مُحتاجٌ إلى غيره؛ فإنَّ كلَّ ما سوى الله مُحتاجٌ إليه من كلِّ وجه، فليس أحدٌ يصمِدُ إليه كلُّ شيء، ولا يصمِدُ هو إلى شيء - إلَّا الله، وليس في المخلوقات إلَّا ما يقبل أن يتجزَّأ ويتفرَّق، وينقسمَ وينفصلَ بعضُه من بعض، والله سبحانه هو ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ الذي لا يجوز عليه شيءٌ من ذلك، بل حقيقة الصمديَّة وكمالها له وحدَه واجبةٌ لازمةٌ، لا يمكن عدم صمديَّته بوجهٍ من الوجوه، كما لا يمكن تثنية أحديَّته بوجهٍ من الوجوه، فهو أحدٌ لا يُماثله شيء من الأشياء بوجهٍ من الوجوه، كما قال في آخر السُّورة: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤]، استعملها هنا في النفي - أي: ليس شيءٌ من الأشياء كُفُوًا له في شيءٍ من الأشياء؛ لأنَّه أحد، وقال رجلٌ للنبيِّ ﷺ: أنتَ سيِّدُنا، فقال: «**السيِّدُ الله**»[1].

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٤) من حديث شُعبة قال: سمعت قتادة قال: سمعت مطرِّف بن عبدالله بن الشِّخِّير يحدِّث عن أبيه؛ قال: جاء رجل إلى النبيِّ ﷺ فقال: أنت سيِّدٌ =

ودلَّ قوله: «الأحد»، «الصَّمد» على أنه لم يلد ولم يُولد ولم يكن له كُفُوًا أحد؛ فإنَّ (الصَّمد) هو الذي لا جوفَ له ولا أحشاء؛ فلا يدخلُ فيه شيء، فلا يأكلُ ولا يشربُ سبحانه؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤]، وفي قراءة الأعمش وغيره: (ولا يَطْعَم) بالفتح، وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات: ٥٦ - ٥٨]، ومن مخلوقاته الملائكة؛ وهم صَمَدٌ لا يأكلون ولا يشربون.

فالخالق لهم جلَّ وعلا أحقُّ بكلِّ غنًى وكمالٍ جعله لبعض مخلوقاته؛ فلهذا فسَّر بعضُ السَّلف (الصَّمَد) بأنَّه الذي لا يأكل ولا يشرب.

﴿ٱلصَّمَدُ﴾: المُصمَد الذي لا جوفَ له؛ فلا يخرج منه عينٌ منَ الأعيان، فلا يلد؛ ولذلك قال مَن قال من السَّلف: هو الذي لا يخرجُ منه شيء، ليس مُرادهم أنَّه لا يتكلَّم، وإن كان يُقال في الكلام: إنَّه خرج منه؛ فخروج كلِّ شيء بحسَبه، ومن شأن العلم والكلام إذا استُفيد من العالم والمتكلِّم أنَّه لا ينقصُ من محلِّه؛ ولهذا شُبِّه بالنور الذي يقتبسُ منه كلُّ أحدٍ الضوءَ وهو باقٍ على حاله لم ينقُص؛ فقول من قال من السَّلف: ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ هو الذي لا يخرجُ منه شيء - كلامٌ صحيح؛ بمعنى أنَّه لا يُفارقه شيءٌ منه.

ولهذا امتنعَ عليه أن يلدَ وأن يُولد؛ وذلك أنَّ الولادة والمتولِّد وكلَّ

= في قريش، فقال النبي ﷺ: «**السيِّد الله...**» الحديث، وإسناده صحيح؛ رجاله رجال الصحيح.
وله طريق أخرى عن مطرِّف عند البخاري "في الأدب المفرد" (**٢١١**) من حديث أبي مسلمة، عن أبي نضرة عن مطرِّف به. وإسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح، أبو مسلمة هو سعيد بن يزيد الأزدي، وأبو نضرة هو المنذر بن مالك بن قُطعة.

ما يكون من هذه الألفاظ لا يكون إلَّا من أصلين، وما كان المتولِّد عينًا قائمةً بنفسها فلا بدَّ لها من مادَّة تخرج منها، وما كان عرضًا قائمًا بغيره فلا بدَّ له من محَلٍّ يقوم به.

فالأوَّل: نفاه بقوله: ﴿أَحَدٌ﴾ ؛ فإنَّ (الأحد) هو الذي لا كُفء له ولا نظير، فيمتنعُ أن تكون له صاحبة، والتولُّد إنَّما يكون بين شيئين، قال تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]؛ فنفى سبحانه الولدَ بامتناعِ لازمِهِ عليه، فإنَّ انتفاء اللازمِ يدلُّ على انتفاء الملزوم؛ وبأنَّه خالق كلِّ شيء، وكلُّ ما سواه مخلوقٌ ليس فيه شيءٌ مولودٌ له.

والثاني: نفاه بكونه سبحانه (الصَّمد)، وهذا المُتولِّد من أصلين يكون بجزئين ينفصلان من الأصلين؛ كتولُّد الحَيَوان من أبيه وأمِّه بالمنيِّ الذي ينفصل من أبيه وأمِّه، فهذا التولُّد يفتقرُ إلى أصلٍ آخر، وإلى أن يخرج منهما شيء، وكلُّ ذلك ممتنعٌ في حقِّ الله تعالى، فإنَّه (أحدٌ) فليس له كُفءٌ يكون صاحبةً ونظيرًا، وهو (صمد) لا يخرجُ منه شيء؛ فكلٌّ واحدٍ من كونه (أحدًا) ومن كونه (صمدًا) يمنعُ أن يكون والدًا، ويمنعُ أن يكون مولودًا بطريق الأولى والأحرى[1]؛ «فاسمه (الأحد) دلَّ على نفي المشاركة والمماثلة، واسمه (الصَّمد) دلَّ على أنَّه المستحقُّ لجميع صفات الكمال، وصفاتُ التنزيه كلُّها، بل وصفاتُ الإثبات يجمعها هذان المعنيان».

جمعت السورة صفات التنزيه كلَّها

والمقصود هنا: أنَّ صفات التنزيه يجمعها هذان المعنيان المذكوران في هذه السُّورة:

أحدهما: نفيُ النَّقائص عنه، وذلك من لوازم إثبات صفات الكمال، فمَن ثبتَ له الكمالُ التامُّ انتفى عنه النُّقصانُ المُضادُّ له، وهذا مدلولُ اسمه (الصَّمد).

(١) "تفسير سورة الإخلاص" (ص١٧ - ١٩).

الثاني: **أنَّه ليس كمثله شيء في صفات الكمال الثابتة له**، وهذا من مدلولِ اسمه (الأحد)، فهذان الاسمان العظيمان (الأحد، الصمد) يتضمَّنان تنزيهه عن كلِّ نقص وعيب.

وتنزيههُ في صفاتِ الكمال: ألَّا يكون له مُماثلٌ في شيءٍ منها، واسمه (الصَّمد) يتضمَّن إثباتَ جميع صفات الكمال، فتضمَّن ذلك إثباتَ جميع صفات الكمال، ونفيَ جميع صفات النَّقص، فالسُّورة تضمَّنت كلَّ ما يجبُ نفيُه عن الله، وتضمَّنت أيضًا كلَّ ما يجبُ إثباتُه من وجهين: من اسمه (الصَّمد)، ومن جهة أنَّ ما نُفِيَ عنه من الأصول والفروع والنُّظراء مُستلزمٌ ثبوتَ صفاتِ الكمال أيضًا.

فإن كلَّ ما يُمدح به الربُّ من النفي فلا بدَّ أن يتضمَّن ثبوتًا، بل وكذلك كلُّ ما يُمدح به شيءٌ من الموجودات من النفي فلا بدَّ أن يتضمَّن ثبوتًا؛ وإلَّا فالنفي المحضُ معناه عدمٌ محض، والعدمُ المحضُ ليس بشيء، فضلًا عن أن يكون صفةَ كمال[1].

وفي "الصحيح" عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**قال الله ﷻ: كذَّبني ابنُ آدم ولم يكن له ذلك، وشتمني ولم يكن له ذلك؛ فأمَّا تكذيبهُ إيَّاي فقوله: لن يُعيدني كما بدأني، وليس أولُ الخلقِ بأهونَ عليَّ من إعادته، وأمَّا شتمهُ إيَّاي فقوله: اتَّخذَ الله ولدًا، وأنا الأحدُ الصَّمدُ لم ألد ولم أولد، ولم يكن لي كُفوًا أحد**»[2].



(١) "جواب أهل العلم والإيمان" (ص ١٠٦ - ١٠٧).
(٢) أخرجه البخاري (١٣٩٣) و (٤٩٧٤) و (٤٩٧٥).

«ومَا وصفَ بهِ نفسَهُ في أعظمِ آيةٍ في كتابِ اللهِ؛ حيثُ يقولُ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ٢٥٥﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ولهذا كانَ مَن قرأَ هذهِ الآيةَ في ليلةٍ لم يزَلْ عليهِ من الله حافظٌ، ولا يقربُه شَيطانٌ حتى يُصبحَ».

الشَّرْح

فضل (آية الكرسي)

روى مسلم في "صحيحه" عن أُبَيِّ بن كعب؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**يا أبا المُنذرِ، أتدرِي أيُّ آيةٍ من كتاب الله معكَ أعظمُ؟**».

قال: قلتُ اللهُ ورسولهُ أعلمُ. قال «**يا أبا المُنذرِ، أتدرِي أيُّ آيةٍ من كتابِ اللهِ معكَ أعظمُ؟**».

قال: قُلتُ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ قال: فضربَ فِي صَدرِي، وقال: «**واللهِ لِيَهْنِكَ العلمُ أبا المُنذرِ**»[١]. ورواه أحمد وغيره وفيه: «**والذي نفسي بيده، إنَّ لها لسانًا وشَفَتَين، تقدِّس المَلِكَ عند ساقِ العَرش**»[٢].

وقد صحَّ الحديث عن رسول الله ﷺ أنَّها أعظم آيةٍ في كتاب الله[٣]، وعن أسماء بنت يزيد، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول في هاتين الآيتين:

(١) أخرجه مسلم (١٩٢١).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ١٤١) من حديث سعيد الجُرَيري عن أبي السَّلِيل عن عبد الله بن رباح عن أُبيٍّ، فذكره، وإسناده على شرط مسلم، وقد أخرجه (١٩٢١) من طريق الجريري دون الزيادة.

(٣) مرَّ قبله من حديث أُبيٍّ بن كعب. وقد قاله ابن كثير في "تفسيره" (٢/ ٤).

﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢﴾: «**إنَّ فيهما اسمَ الله الأعظم**»[١].

و(الحيُّ القيُّوم): اسمان من أسماء الله ﷻ، والحياة والقيوميَّة صفتان من صفات الرَّبِّ سبحانه، لا يُماثله فيهما حياةُ أحدٍ وقيوميَّته. وكان عمر رضي الله عنه يقرؤها «القيَّام»، قال ابن الأثير في "النهاية": «في حديث الدعاء: «لك الحمدُ أنتَ قيَّام السَّماوات والأرض»[٢]، وفي رواية: «قيِّم»[٣]، وفي أخرى: «قيُّوم»[٤] وهي من أبنية المُبالغة، وهي من صفات الله تعالى، ومعناها: القائم بأمور الخلق ومُدبِّر العالم في جميع أحواله.

وأصلها من الواو: (قَيْوام)، و(قَيْوِم)، و(قَيْوُوم) بوزن: فَيْعال، وفَيْعِل وفَيْعُول» اهـ.

التعبير بالقيُّوم أبلغ من القيَّام

«و(القيُّوم) أبلغ من (القيَّام)؛ لأنَّ الواو أقوى من الألف، ويُفيد قيامَه بنفسه باتِّفاق المفسِّرين وأهل اللغة، وهو معلوم بالضرورة، وهل يُفيد إقامتَه لغيره وقيامَه عليه؟ فيه قولان؛ أصحُّهما: أنَّهُ يُفيد ذلك، وهو يُفيد دوامَ قيامه، وكمالَ قيامه؛ لما فيه من المبالغة، فهو سبحانه لا يزول، ولا يأفُل؛ فإنَّ الآفل قد زال قطعًا، أي: لا يغيب، ولا ينقُص، ولا يفنى، ولا يُعدم، بل هو الدَّائم الباقي، الذي لم يزل ولا يزال موصوفًا بصفات الكمال، واقترانه بالحيِّ يستلزم سائرَ صفاتِ الكمال، ويدلُّ على بقائها ودوامها،

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٤٦١)، والدارمي (٢/ ٤٥٠)، وأبو داود (١٤٩٦)، والترمذي (٣٤٧٨)، وابن ماجه (٣٨٥٥) وقال الترمذي: «حسن صحيح».

(٢) أخرجه البخاري (١١٢٠) و (٦٣١٧) و (٧٣٨٥) و (٧٤٤٢)، ومسلم (٧٦٩) من حديث ابن عبَّاس.

(٣) أخرجه البخاري (١١٢٠) و (٦٣١٧) و (٧٣٨٥) و (٧٤٤٢) و (٧٤٩٩)، ومسلم (٧٦٩).

(٤) أخرجه الدارمي (١/ ٣٤٨ - ٣٤٩) وسنده على شرطهما، وقد أخرجاه بغير هذا اللفظ، وانظر ما قبله.

وانتفاء النقص والعدم عنها، أزلًا وأبدًا؛ ولهذا كان قولُه: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥] أعظمَ آية في القرآن؛ كما ثبت ذلك في الصحيح عن النبيِّ ﷺ.

تضمُّن الآية جميع صفات الكمال

فعلى هذين الاسمين مدار الأسماء الحسنى كلِّها، وإليها مرجع معانيها؛ فإنَّ الحياة مستلزمةٌ لجميع صفات الكمال، ولا يتخلَّف عنها صفةٌ منها إلَّا لضعف الحياة، فإذا كانت حياته تعالى أكملَ حياة وأتمَّها استلزم إثباتُها إثباتَ كلِّ كمال يضادُّ نفيُه كمالَ الحياة.

وأمَّا (القيُّوم) فهو متضمِّنٌ كمالَ غناه، وكمالَ قدرته؛ فإنَّه القائم بنفسه فلا يحتاج إلى مَن يُقيمه بوجهٍ من الوجوه، وهذا من كمال غناه بنفسه عمَّا سواه، وهو المُقيم لغيره، فلا قيام لغيره إلَّا بإقامته، وهذا من كمال قدرته وعزَّته.

فانتظم هذان الاسمان صفات الكمال، والغنى التامَّ، والقدرة التامَّة، فكأنَّ المُستغيث بهما مُستغيثٌ بكلِّ اسمٍ من أسماء الربِّ تعالى، وبكلِّ صفةٍ من صفاته، فما أولى الاستغاثة بهذين الاسمين أن يكونا في مَظِنَّة تفريج الكُرُبات، وإغاثة اللَّهَفات، وإنالة الطَّلِبات»[1].

«فإنَّ صفة الحياة مُتضمِّنةٌ لجميع صفات الكمال مُستلزمةٌ لها، وصفة القيوميَّة مُتضمِّنةٌ لجميع صفات الأفعال، ولهذا كان اسمُ الله الأعظم الذي إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئل به أعطى هو اسمَ: (الحيِّ القيُّوم).

والحياة التامَّة تُضادُّ جميع الأسقام والآلام؛ ولهذا لمَّا كمَلت حياة أهل الجنَّة لم يلحقهم همٌّ، ولا غمٌّ، ولا حزن، ولا شيءٌ من الآفات، ونقصان

---

(١) "شرح الطحاويَّة" (ص٥٤ - ٥٥)، و"بدائع الفوائد" (٢/ ١٨٤).

الحياة يضرُّ بالأفعال، ويُنافي القيوميَّة، فكمال القيوميَّة لكمال الحياة، فالحيُّ المُطلق التامُّ الحياة لا يفوته صفةُ كمال البتَّة، والقيُّوم لا يتعذَّر عليه فعلٌ مُمكنٌ البتَّة... والمقصود أنَّ لاسم (الحيِّ القيوم) تأثيرًا خاصًّا في إجابة الدعوات وكشف الكُرُبات.

وفي "السُّنن"، و"صحيح أبي حاتم بن حبَّان" مرفوعًا: «**اسمُ الله الأعظم في هاتين الآيتين: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [البقرة: ١٦٣]، وفاتحة آل عمران: ﴿الم ﴿١﴾ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴿٢﴾﴾ [آل عمران: ٢]**»[(١)]، قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وفي "السُّنن" و"صحيح ابن حبَّان" أيضًا من حديث أنس: أنَّ رجلًا دعا فقال: اللهمَّ إنِّي أسألك بأنَّ لك الحمدَ لا إله إلَّا أنت المنَّان، بديع السَّماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حيُّ يا قيوم.

فقال النبيُّ ﷺ: «**لقد دعا الله باسمه الأعظم، الذي إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئل به أعطى**»[(٢)]، ولهذا كان النبيُّ ﷺ إذا اجتهد في الدعاء قال: «**يا حيُّ يا قيُّوم**»[(٣)][(٤)].

---

(١) تقدَّم تخريجه (ص٦٥) من حديث أسماء بنت يزيد.

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ١٢٠، ١٥٨، ٢٤٥)، وأبو داود (١٤٩٥)، والترمذي (٣٥٤٤)، والنسائي (٣/ ٥٢)، وابن ماجه (٣٨٥٨)، (٣/ ١٧٦ - ١٧٧). كلهم من طرق عن أنس. وصححه الحاكم (١/ ٥٠٣ - ٥٠٤)، ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه النسائي في "الكبرى" (٧٦٨٢) عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ يدعو: «**يا حي يا قيوم**». وفي سنده: حجاج بن حجاج بن مالك؛ مقبول؛ كما في "التقريب".

(٤) "زاد المعاد" (٣/ ١٣١ - ١٣٢). وفي "توضيح الكافية الشافية" (ص٢١): «**فصفات الذات** ترجع إلى (الحيِّ)، **ومعاني الأفعال** ترجع إلى (القيُّوم)».

﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌۚ﴾؛ السِّنَة: الوَسَن والنُّعاس، ولهذا قال: ﴿وَلَا نَوْمٌۚ﴾؛ لأنَّه أقوى من السِّنَة، وفي "الصَّحيح" عن أبي موسى قال: قام فينا رسول الله ﷺ بأربع كلمات فقال: «**إنَّ الله لا ينام، ولا ينبغي أن ينام، يخفض القِسْط ويرفعه، يُرفع إليه عملُ الليل قبلَ النَّهار، وعملُ النَّهار قبل الليل، حجابه النُّور، لو كشفه لأحرقَت سُبُحاتُ وجهه ما انتهى إليه بصرُه من خلقِه**»[(١)(٢)]، ونفيُ أخذ السِّنة والنَّوم مُستلزمٌ لكمال حياته وقيوميَّته؛ فإنَّ النَّوم يُنافي القيوميَّة والنَّوم أخو الموت؛ ولهذا كان أهلُ الجنَّة لا ينامون.

﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ﴾؛ فنفيُ الشَّفاعةِ بدون إذنه مُستلزمٌ لكمال مُلكه؛ إذ كلُّ مَن شُفع إليه بدون إذنه فقَبِلَ شفاعته، كان مُنفعِلًا عن ذاك الشافعِ، فقد أثَّرت شفاعته فيه، فصيَّرته فاعلًا بعد أن لم يكن، وكان ذلك الشافعُ شريكًا للمشفوع إليه في ذلك الأمر المطلوب بالشَّفاعة، إذ كانت بدون إذنه، لا سيَّما والمخلوق إذا شُفع إليه بغير إذنه فقَبِلَ الشفاعة فإنَّما يقبلها لرغبةٍ أو لرهبة، إمَّا من الشَّافع، أو من غيره، وإلَّا فلو كانت داعيته من تِلقاء نفسه تامَّةً مع القدرة لم يحتَجْ إلى شفاعة، والله تعالى مُنزَّهٌ عن ذلك كلِّه، كما قال في الحديث الإلهي: «**يا عبادي، إنَّكم لن تبلُغوا ضُرِّي فتضرُّوني، ولن تبلُغوا نفعي فتنفعوني**»[(٣)]؛ ولهذا كان النبيُّ ﷺ يأمر أصحابه بالشَّفاعة إليه، فكان إذا أتاه طالبُ حاجةٍ يقول: «**اشفعوا تُؤجروا، ويقضي الله على لسانِ نبيِّه بما شاء**»؛ أخرجاه في "الصحيحين"[(٤)].

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٩).

(٢) وفي "القاموس": «السُّبُحات، بضمَّتين: مواضع السُّجود، و(سُبُحات) وجه الله: أنواره».

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

(٤) أخرجه البخاري (١٤٣١) و (٦٠٢٧) و (٧٤٧٦). ومسلم (٢٦٢٧).

إحاطة الله بالمخلوقات

وقـولـه: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾؛ فيه: إحاطةُ علم الله وشمولُه، وإحاطته بالماضي والحاضر والمستقبل.

وبيَّن أنَّ العباد لا يعلمون من علمه إلَّا ما علَّمهم إيَّاه، كما قالت الملائكة: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢]، وكان في هذا النَّفي إثباتُ أنَّ العباد لا يعلمون إلَّا ما علَّمهم إيَّاه، فأثبت أنَّه الذي علَّمهم، لا ينالون العلم إلَّا منه، فإنَّه الذي: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢﴾ [العلق: ٢]، و﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق: ٤ - ٥].

فالمعنى: أنَّه لا يطَّلع أحدٌ من علم الله على شيء إلَّا بما أعلمه الله ﷻ، وأطلعه عليه، ويحتمل أن يكون المُراد: لا يطَّلعون على شيءٍ من علم ذاته وصفاته إلَّا بما أطلعهم الله عليه؛ كقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾؛ الكرسيُّ موضع قَدَمَي الرَّحمن ﷻ، والعرش لا يقدُر قدرَه إلَّا الله، هذا هو المعروف عن السَّلف.

قال الدارِمي(١): «هذا الذي عرفناه عن ابن عبَّاس صحيحًا مشهورًا»، وأنكر هو وغيرُه قولَ من قال: كرسيُّه علمُه.

وقوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾؛ لكمال قدرته وتمامها، بخلاف المخلوق القادر إذ كان يقدر على الشيء بنوع كُلْفة ومشقَّة، فإنَّ هذا نقصٌ في قدرته، وعيبٌ في قوَّته.

﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾؛ قرن الله بين هذين الاسمين الدالَّين على علوِّه وعظمته في آخر آية (الكرسي)، وفي (سورة الشورى)، وفي (سورة الرعد)، وفي (سورة سبأ) في قوله: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣].

---

(١) الإمام عثمان بن سعيد الدارمي؛ قاله في "ردِّه على بِشر المَرِيسِي» (ص٩٧).

ففي (آية الكرسي) ذكرَ الحياة التي هي أصلُ جميع الصِّفات، وذكرَ معها قيوميَّته المُقتضية لدوامه وبقائه، وانتفاءِ الآفاتِ جميعِها عنه، من النَّوم والسِّنَة والعجز وغيرها، ثم ذكر كمال مُلكه، ثم عَقَّبه بذكر وحدانيَّته في مُلكه، وأنَّه لا يشفع عنده أحدٌ إلَّا بإذنه، ثم ذكر سَعَةَ كرسيِّه مُنبِّهًا به على سَعَته سبحانه وعظمته وعلوِّه؛ وذلك توطئةٌ بين يدي علوِّه وعظمته، ثم أخبر عن كمال اقتداره، وحفظِه للعالمِ العلويِّ والسُّفليِّ من غير اكتراثٍ ولا مشقَّةٍ ولا تعب، ثم ختم الآية بهذين الاسمين الجليلين الدالَّين على ذاته وعظمته في نفسه[1]؛ فقد تضمَّنت إثباتَ صفاتِ الكمال، ونفيَ النَّقص عن الله تقدَّس وتنزَّه عن كلِّ عيبٍ ونقص.

وورَدَ في فضلها أحاديث، منها:

ما رواه البخاري في "صحيحه" عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: وكَّلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان، فأتاني آتٍ فجعل يحثو من الطعام فأخذتُه، وقلت: لأرفعنَّك إلى رسول الله ﷺ. قال: دعني فإنِّي مُحتاج، وعليَّ عيال، ولي حاجةٌ شديدة. قال: فخلَّيت عنه فأصبحت. فقال رسول الله ﷺ: «**يا أبا هريرة، ما فعل أسيرك البارحة؟**»، قال: قلت: يا رسول الله، شكا حاجةً شديدةً وعيالًا، فرحِمتُه فخلَّيت سبيلَه، قال: «**أما إنَّه قد كذبك وسيعود**»؛ فرصدتُّه فجاء يحثو من الطعام، فعل ذلك ثلاثَ ليال، كلُّ ذلك والرسول ﷺ يقول: «**أما إنَّه قد كذبك وسيعود**»، فلمَّا كان في الثالثة قلت: لأرفعنَّك إلى رسول الله ﷺ، وهذا آخر ثلاث مرَّات تزعم أنَّك لا تعود ثم تعود. فقال: دعني أعلِّمك كلماتٍ ينفعُكَ الله بها؟ فقلت: وما هي؟ قال:

(١) انظر: "الصواعق" (١/ ٢٨٨ - ٢٨٩)، و"تفسير ابن كثير" (٢/ ١٠ - ١٤)، و"جواب أهل العلم" (ص١٠٨ - ١٠٩)، و"التدمريَّة" (ص٢٢ - ٢٣/ النفائس).

إذا أويتَ إلى فراشك فاقرأ (آية الكرسي): ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾، حتى ختم الآية؛ فإنه لن يزال عليكَ من الله حافظ، ولا يقربكَ شيطانٌ حتى تصبح. وقال النبي ﷺ: «**أما إنه صدقك وهو كذوب، تعلم مَن تُخاطب منذ ثلاثِ ليالٍ يا أبا هريرة؟**» قلت: لا. قال: «**ذاك شيطان**»(١).

وتقدَّم أنَّها أفضل آية في كتاب الله، كما أنَّ (سورة الفاتحة) أفضل سور القرآن، والذي قد صحَّ عن النبيِّ ﷺ أنَّه فضَّل من السُّور (سورة الفاتحة)، وقال: «**إنَّه لم ينزل في التَّوراة، ولا في الإنجيل، ولا في القرآن سورةٌ مثلُها**»(٢)، والأحكام الشرعيَّة تدلُّ على ذلك. وفضَّل من الآيات (آيةَ الكرسي)، وليس في القرآن آيةٌ واحدةٌ تضمَّنت ما تضمَّنته (آيةُ الكرسي)، وإنَّما ذكر الله في أول (سورة الحديد) وآخر (سورة الحشر) عدَّة آيات لا آية واحدة(٣).



(١) أخرجه البخاري (٢٣١١) و (٣٢٧٥) و (٥٠١٠).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات "المسند" (٥/ ١١٤)، والترمذي (٣١٢٥): باب (سورة الحجر)، والنسائي (٢/ ١٣٩)، والحاكم (١/ ٥٥٧) وصحَّحه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. وصحَّحه أيضًا ابنُ خزيمة (٥٠٠).

(٣) "جواب أهل العلم والإيمان" (ص١٢٩).

إحاطة الله بالمخلوقات

«**وقَولُه سُبحانَه**: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٣﴾ [الحديد: ٣]».

الشَّرح

معنى (الأوَّل) و(الآخر) و(الظاهر) و(الباطن)

في هذه الآية إثباتُ هذه الأسماء الأربعة لله، وإثبات معانيها حقيقةً على ما يليق بجلال الله وعظمته، وكذلك إثباتُ العلم له سبحانه.

سرُّ العطف بينها بواو

وعطف بالواو، مع أنَّها دالَّة على مسمًّى واحدٍ وموصوفٍ واحد؛ **قيل**: لأنَّه «لمَّا كانت هذه الألفاظ دالَّةً على معانٍ متباينة، وأنَّ الكمال في الاتِّصاف بها على تباينها - أتى بحرف العطف الدالِّ على التغاير بين المعطوفات؛ إيذانًا بأنَّ هذه المعاني مع تبايُنها، فهي ثابتةٌ للموصوف بها، **ووجهٌ آخرُ أحسنُ منه**: أنَّ الواو تقتضي تحقيقَ الوصفِ المتقدِّم وتقريرَه، فيكون الكلام متضمِّنًا لنوعٍ من التأكيد، ومزيدٍ من التقرير؛ فمثلًا إذا كان لرجل صفات أربع: عالم، وجواد، وشجاع، وغنيٌّ، وكان المُخاطَب لا يعلم ذلك، ولا يُقرُّ به، ويعجبُ من اجتماعِ هذه الصِّفات في رجل، فإذا قلت: زيدٌ عالم، وكأنَّ ذهنَه استبعد ذلك، فتقول: وجواد؛ أي: وهو مع ذلك جواد، فإذا قدَّرت استبعادَه لذلك قلت: وشجاع؛ أي: وهو مع ذلك شجاع، وغنيٌّ، فيكون في العطف مزيدُ تقرير، وتوكيد، لا يحصل بدونه ما تدرأ به توهُّمَ الإنكار.

إذا عرفت هذا فالوهمُ قد يعتريه إنكارٌ؛ لاجتماع هذه المقابلات في موصوف واحد؛ فإذا قيل: (هو الأوَّل)، ربَّما سرى الوهمُ إلى أنَّ كونه (أوَّلًا) يقتضي أن يكون (الآخِرُ) غيرَه؛ لأنَّ الأوَّليَّة والآخريَّة من المُتضايفات،

وكذلك (الظاهر والباطن) إذا قيل: هو (ظاهر)؛ ربَّما سرى الوهمُ إلى (الباطن) مقابله؛ فقطع هذا الوهمَ بحرف العطف، الدالِّ على أنَّ الموصوف بالأوَّليَّة هو الموصوف بالآخريَّة، فكأنَّه قيل: هو الأوَّل وهو الآخر، وهو الظاهر وهو الباطن لا سواه، فتأمَّل ذلك فإنَّه من لطيف العربيَّة ودقيقها»(١).

وباب هذه المعرفة والتعبُّد هو: معرفة إحاطة الرَّبِّ سبحانه بالعالم، وعظمته، وأنَّ العوالم كلَّها في قبضته، وأنَّ السَّماوات السَّبع والأرَضِين السَّبع في يده كخَرْدَلَةٍ في يدِ العبد.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، وقال: ﴿وَاللَّهُ مِن وَرَائِهِم مُّحِيطٌ ۝٢٠﴾ [البروج: ٢٠]، ولهذا يقرنُ سبحانه بين هذين الاسمين الدالَّين على هذين المعنيين؛ اسم (العلوِّ) الدالِّ على أنَّه الظاهر، وأنَّه لا شيء فوقَه، واسم (العظمة) الدالِّ على الإحاطة، وأنَّه لا شيء دونَه، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]، وقال: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ۝١١٥﴾ [البقرة: ١١٥].

وهو تبارك وتعالى كما أنَّه العالي على خلقه بذاته فليس فوقَه شيء، فهو الباطنُ بذاته فليس دونَه شيء، بل ظهر على كلِّ شيء فكان فوقَه، وبَطَنَ فكان أقربَ إلى كلِّ شيءٍ من نفسه، وهو محيطٌ به، حيث لا يحيط الشيءُ بنفسه، وكلُّ شيء في قبضته، وليس شيءٌ في قبضة نفسه؛ فهذا قُربُ الإحاطةِ العامَّة، وهذا قُربٌ غيرُ قُربِ المُحبِّ من حبيبه؛ هذا لونٌ وهذا لون.

فمدار هذه الأسماء الأربعة على الإحاطة؛ وهي **إحاطتان: زمانيَّة ومكانيَّة**؛ فإحاطة أوَّليَّته وآخريَّته بالقَبْل والبَعْد، فكلُّ سابقٍ انتهى إلى أوَّليَّته،

---

(١) "البدائع" (٢/ ١٩٠ - ١٩١).

وكلُّ آخرٍ انتهى إلى آخريَّته، فأحاطت أوَّليَّته وآخريَّته بالأوائل والأواخر، وأحاطت ظاهريَّته وباطنيَّته بكلِّ ظاهرٍ وباطن، فما من ظاهرٍ إلَّا والله فوقَه، وما من باطنٍ إلَّا والله دونَه، وما من أوَّلٍ إلَّا والله قبلَه، وما من آخرٍ إلَّا والله بعدَه، فـ**(الأوَّل)** قِدَمُه، و**(الآخر)** دوامُه وبقاؤه، و**(الظاهر)** علوُّه وعظمتُه، و**(الباطن)** قُربُه ودنوُّه.

فهذه الأسماء الأربعة تشتملُ على أركان التوحيد؛ فهو الأوَّل في آخريَّته، والآخرُ في أوليَّته، والظاهرُ في بُطونِه، والباطنُ في ظُهورِه، لم يزل أوَّلًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا[1].

والعلم بثبوت هذين الوصفين أي: ﴿ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾، مستقرٌّ في الفطرة؛ فإنَّ الموجودات لا بدَّ أن تنتهي إلى واجب الوجود لذاته قطعًا للتسلسُل؛ فأنت تُشاهد حدوثَ الحيوان والنبات والمعادن، وحوادث الجوِّ كالسَّحاب والمطر، وغير ذلك، وهذه الحوادثُ وغيرُها ليست مُمتنِعَة، فإنَّ المُمتنِعَ لا يوجد، ولا واجبةَ الوجودِ بنفسها؛ فإنَّ واجبَ الوجودِ بنفسه لا يقبل العدم، وهذه كانت معدومةً ثم وجِدَت، فعدمُها ينفي وجودَها، ووجودُها ينفي امتناعَها، وما كان قابلًا للوجود والعدم لم يكن وجودُه بنفسِه؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور: ٣٥].

إدخال المتكلِّمين في أسماء الله (القديم)

وقد أدخل المتكلِّمون في أسماء الله تعالى: القديم؛ وليس هو من أسماء الله تعالى الحسنى؛ فإنَّ القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن هو المتقدِّم على غيره، فيُقال: (هذا قديمٌ) للعتيق، و(هذا حديثٌ) للجديد، ولم يُستعمل هذا الاسم إلَّا في المتقدِّم على غيره، لا فيما لم يسبِقْه عدمٌ؛ كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، والعُرجون القديم الذي

---

(١) "طريق الهجرتين" (ص٢٤ - ٢٧).

معنى القديم في اللغة

يبقى إلى حين وجود العُرجون الثاني؛ فإذا وجد الحديثُ قِيلَ للأوَّل: قديم، قال تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]؛ أي: مُتقدِّم في الزمان، وقال: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ۝٧٥ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ۝٧٦﴾ [الشعراء]، فالأقدمُ مبالغة في القديم، ومنه: القول القديم والجديد للشافعي، وقال تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود: ٩٨]؛ أي: يتقدَّمهم، ويُستعمل منه الفعلُ لازمًا ومتعدِّيًا؛ كما يُقال: أخذني ما قَدُم وما حَدُث، ويُقال: هذا قَدَمَ هذا، وهو يقدُمه ومنه سمِّيت القَدَم قَدَمًا؛ لأنَّها تقدُم بقيَّة بدن الإنسان.

وأمَّا إدخال (القديم) في أسماء الله تعالى فهو مشهورٌ عند أكثر أهل الكلام، وقد أنكر ذلك كثيرٌ من السَّلف والخلف، منهم ابن حزم، ولا ريب أنَّه إذا كان مستعملًا في نفس التقدُّم، فإنَّ ما تقدَّم على الحوادث كلِّها فهو أحقُّ بالتقدُّم من غيره، ولكنَّ أسماء الله تعالى هي الأسماء الحسنى التي تدلُّ على خصوص ما يُمدح به، والتقدُّم في اللغة مُطلقٌ لا يختصُّ بالتقدُّم على الحوادث كلِّها؛ فلا يكون من الأسماء الحسنى، وجاء الشَّرع باسمه (الأوَّل) وهو أخصُّ من (القديم)؛ لأنَّه يشعر بأنَّ ما بعده آيلٌ إليه وتابعٌ له، بخلاف (القديم)، والله تعالى له الأسماء الحسنى[١].

وقوله سبحانه: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨].

إثبات صفة الحياة لله تعالى

في هذه الآية إثباتُ صفة الحياة لله؛ والحياةُ هي أجمعُ صفات الكمال وأصلُها. قال ابن القيِّم[٢]: «وأمَّا الرُّسلُ وأتباعُهم فقالوا: إنَّ الله حيٌّ، وله حياة، وليس كمثله شيءٌ في حياته» اهـ.

وذكر في هذه الآية نفيَ الموت؛ لكمال الحياة وتمامها.

---

(١) "شرح الطحاويَّة" (ص٤٤ - ٤٦)، وانظر: "المنهاج" (١/ ١٧٧).
(٢) "الصواعق" (١/ ٢٠٨).

إثبات صفة العلم لله

وقولُه: ﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [سبأ: ٢]، ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقوله: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٧]، وقوله: ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا﴾ [الطلاق: ١٢].

الشَّرح

صفة (العلم)

في هذه الآيات إثباتُ وصفِ الله بالعلم، وعلمُه سبحانه شاملٌ لكلِّ شيء ومحيطٌ به؛ فيعلم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون، كما قال تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، وقوله: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنفال: ٢٣]، وقال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧]... الآية.

و(الحكيم الخبير) اسمان وصفتان لله جلَّ وعلا؛ فـ(الحكيم) هو الذي يضعُ الأشياءَ في مواضعها، وهو سبحانه حكيمٌ في أقواله وأفعاله، وفي شرعه ودينه، وفي قضائه وقدره. و(الخبير): أخصُّ من العليم؛ وهو العليم بدقائق الأمور وبواطنها، والله سبحانه لا تخفى عليه خافية.

ومفاتح الغيب هي المذكورة في حديث ابن عمر في "الصحيحين" أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «مفاتح الغيب خمسٌ لا يعلمهنَّ إلَّا الله»: ثم قرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ

مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًاۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُۚ﴾ [لقمان: ٣٤]»[١].

والعلم صفةٌ ذاتيَّةٌ لازمةٌ لله تعالى لا يخلو منها في وقت من الأوقات، ولا يُتصوَّر انفكاك ذات الله عنها، وقد أنكر غُلاة القدريَّة علمَ الله القديم وأنَّه يعلم الأشياء قبل وقوعها.

وقد اشتدَّ إنكار السَّلف عليهم، وقالوا: ناظروهم بالعلم؛ فإن أقروا به خُصِموا، وإن جحدوه كفروا؛ وقال الإمام أحمد في "ردِّه على الجهميَّة والزنادقة"[٢]: «فإن قال الجهمي: ليس له علمٌ كَفَر، وإن قال: لله علمٌ مُحدَث كَفَر؛ حيثُ زعم أنَّ الله قد كان في وقت من الأوقات لا يعلم حتى أحدثَ له علمًا فعَلِم، فإن قال: لله علمٌ وليس مخلوقًا ولا مُحدثًا - رجع عن قوله كلِّه، وقال بقول أهل السُّنَّة».

وقال الإمام عبد العزيز المكِّي في كتاب "الحَيْدَة" الذي حكى فيه مناظرته لبِشْر المَرِيسِي عن علمه تعالى: وبِشْرٌ يقول: لا يجهل، ولا يعترفُ أنَّ الله عالمٌ بعلم، فقال الإمام عبد العزيز: نفيُ الجهل لا يكون صفةَ مدح؛ فإنَّ هذه الأسطوانَة لا تَجهَل! وقد مدح الله الأنبياءَ والملائكةَ والمؤمنينَ بالعلم، لا بنفي الجهل، ومَن نفى الجهلَ لم يُثبت العلم، وعلى الخلق أن يُثبتوا ما أثبته الله لنفسه، وينفوا عنه ما نفى، ويُمسكوا عمَّا أمسك عنه.

الدليلُ العقليُّ على علمه تعالى

والدليلُ العقليُّ على علمه تعالى: أنَّه يستحيلُ إيجاده الأشياءَ مع الجهل، ولأنَّ إيجاده الأشياءَ بإرادته، والإرادةُ تستلزم تصوُّر المُراد، وتصوُّر المُراد هو العلم بالمُراد، فكان الإيجادُ مستلزمًا للعلم، ولأنَّ المخلوقات فيها من الإحكام والإتقان ما يستلزمُ علمَ الفاعل لها؛ لأنَّ الفعلَ المُحكَم

(١) أخرجه البخاري (١٠٣٩) و (٤٦٢٧) و (٧٣٧٩) من حديث ابن عمر.
(٢) (ص٢٨).

المُتقن يمتنع صدوره عن غير علم، ولأنَّ من المخلوقات ما هو عالم، والعلمُ صفةُ كمال، ويمتنعُ ألَّا يكون الخالق عالمًا، **وهذا له طريقان**:

أحدهما أن يُقال: نحن نعلم بالضرورة أنَّ الخالق أكملُ من المخلوق، وأنَّ الواجب أكملُ من المُمكن، ونعلم أن لو فرضنا شيئين أحدهما عالم، والآخر غيرُ عالمٍ كان العالمُ أكمل، فلو لم يكن الخالقُ عالمًا لَزِمَ أن يكون المُمكنُ أكملَ منه، وهو مُمتنِع.

الثاني أن يُقال: كلُّ علم في المُمكنات التي هي المخلوقات فهو منه، ومن المُمتنِع أن يكون فاعلُ الكمال ومُبدعُه عاريًا منه؛ بل هو أحقُّ به، والله تعالى له المثلُ الأعلى، ولا يستوي هو والمخلوق لا في قياسٍ تمثيليٍّ، ولا في قياسٍ شموليٍّ، بل كلُّ ما ثبت للمخلوق من كمال، فالخالق به أحقُّ، وكلُّ نقصٍ تنزَّه عنه مخلوقٌ ما، فتنزُّه الخالق عنه أولى»[١].

المنكرون لعلم الله فرقتان

وكثيرٌ من الفلاسفة ينكرون علمَ الله بالجزئيَّات؛ **فالخلاف في هذا الأصل مع فرقتين**:

إحداهما: أعداء الرُّسل كلِّهم، وهم الذين ينفون علمَه بالجزئيَّات.

وحاصلُ قولهم: أنَّه لا يعلم موجودًا البتَّة؛ فإنَّ كلَّ موجودٍ جزئيٌّ مُعيَّن، فإذا لم يعلم الجزئيَّات لم يكن عالمًا بشيء من العالم العلويِّ والسُّفليِّ.

والفرقة الثانية: غُلاة القدريَّة الذين اتَّفق السَّلف على كفرهم، وحكموا بقتلهم، الذين يقولون: لا يعلم أعمال العباد حتى يعملوها، ولم يعلمها قبل ذلك، ولا كتبها ولا قدَّرها، فضلًا عن أن يكون شاءها وكوَّنها.

وقولُ هؤلاء معلومُ البُطلان بالضَّرورة من أديان جميع المُرسلين،

(١) "شرح الطحاويَّة" (ص٧٣ - ٧٤)، وانظر: "الحَيدة" (ص١٧٩ - ١٩٢).

وكتبُ الله المنزَّلة، وكلامُ الرسول ﷺ - مملوء بتكذيبهم، وإبطالِ قولهم، وإثباتِ عمومِ علمه، الذي لا يُشاركه فيه خلقُه، ولا يُحيطون بشيءٍ من علمه إلَّا بما شاء أن يُطلعهم عليه ويُعلمهم به، وما أخفاه عنهم ولم يُطلعهم عليه لا نسبة لما عرفوه إليه إلَّا دونَ نسبة قطرةٍ واحدةٍ إلى البحار كلِّها[١].



(١) "شفاء العليل" (ص١٨٦ - ١٨٧).

وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ۝٥٨﴾ [الذاريات: ٥٨].

الشَّرح

معنى (الرزَّاق) و(القويِّ) و(المتين)

(الرزَّاق): كثيرُ الرَّزْق واسعُه، كما تدلُّ عليه صيغةُ المُبالغة، وكلُّ ما في الكون من رِزقٍ فهو من الله، واقعٌ بمشيئته وقدرته، وسواءٌ في ذلك الرِّزق الحلال وغيره.

كما قال الشَّيخ السفَّاريني في "عقيدته":

والـرِّزْقُ مـا يَـنـفَـعُ مـن حـلالِ أو ضِـدِّهِ، فَـحُـلْ عـنِ الـمُـحَـالِ
لأَنَّــهُ **رازقُ** كُــلِّ الــخَــلْــقِ ولـيـسَ مـخـلـوقٌ بـغـيـرِ **رِزْقِ**

فـ**(الرزَّاق)**: اسمُه تعالى ووصفُه، و**(القوي)**: شديد القوَّة؛ «فعُلم أنَّ (القويَّ) من أسمائه؛ ومعناه: الموصوفُ بالقوَّة، فلولا ثبوتُ القوَّة لم يُسمَّ قويًّا»[١].

و**(المتين)**: البالغُ في القوَّة والقُدرة نهايتهما؛ قال ابن الأثير: «الشديد القويُّ الذي لا يلحقُه في أفعاله مشقَّة ولا كُلْفَة ولا تعب، والمتانة: الشِّدَّة والقوَّة؛ فمن حيثُ إنَّه بالغُ القوَّة تامُّها: قوي، ومن حيثُ إنَّه شديدُ القوَّة: متين» اهـ.

ولكمال حياته سبحانه كان قويًّا متينًا، فإنَّه سبحانه حيٌّ حقيقة، وحياتُه أكملُ الحياة وأتمُّها، وهي حياةٌ تستلزم جميعَ صفات الكمال، ونفيَ أضدادها من جميع الوجوه، ومن لوازم الحياة الفعلُ الاختياريُّ؛ فإنَّ كلَّ حيٍّ فعَّال، وصدور الفعل عن الحيِّ بحسَبِ كمال حياته ونقصِها، وكلُّ مَن كانت حياتُه أكملَ من غيره، كان فعلُه أقوى وأكمل، وكذلك قُدرته؛ ولذلك

(١) "المدارج" (١/ ٢٨).

كان الرَّبُّ سبحانه على كلِّ شيءٍ قديرًا، وهو فعَّالٌ لما يريد.

وقد ذكر البخاري في كتاب "خلق أفعال العباد" عن نُعيم بن حمَّاد أنَّه قال: «الحيُّ هو: الفعَّال، وكلُّ حيٍّ فعَّال، ولا فرق بين الحيِّ والميِّت إلَّا بالفعل والشُّعور»؛ وإذا كانت الحياةُ مُستلزمةً للفعل، فالفعلُ الذي لا يعقل النَّاسُ سواه هو الفعل الاختياريُّ الإراديُّ، الحاصلُ بقدرة الفاعل وإرادته ومشيئته...

وكون الربِّ سبحانه حيًّا فاعلًا مُختارًا مريدًا، ممَّا اتَّفقت عليه الرُّسل والكتب، ودلَّ عليه العقل والفطرة، وشهدت به الموجوداتُ ناطقُها وصامتُها، جمادُها وحيوانُها، علويُّها وسفليُّها، فمَن أنكر فعل الربِّ الواقع بمشيئته واختياره وفعله، فقد جحد ربَّه وفاطره، وأنكر أن يكون للعالم ربٌّ[1].



(١) "شفاء العليل" (ص١٨٧).

ذكرُ سَمعِ الله وبصرِه

وقولُه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، **وقولُه**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨].

الشَّرح

ذكر سمع الله وبصره

من صفات الله تعالى الذاتيَّة: السَّمع والبصر، و(السَّميع البصير) اسمان من أسمائه تعالى، وهو تعالى له سمعٌ يسمعُ به، وبصرٌ يُبصرُ به حقيقةً على ما يليق بجلاله.

وقوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ أحسنُ ما قيل في الكاف هنا: أنَّها صلة؛ فيكون (مثله) خبر (ليس شيء)، وهذا وجهٌ قويٌّ حسنٌ تعرف العربُ معناه في لُغتها، ولا يخفى عنها إذا خُوطِبَت به.

وقيل: إنَّه من باب قولهم: مثلُكَ لا يفعل كذا؛ أي: أنت لا تفعلُه، وأتى بـ(مثل) للمُبالغة، أي: ليس كمِثْله مِثْل لو فُرِض المِثْلِ، فكيف ولا مِثْل له؟! والأوَّل أولى[1]؛ فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ إنَّما سِيقَ لإثباتِ الصِّفات وعظمتها، لا لنفيها. كما قال عثمان بن سعيد الدارمي في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾؛ قال: «معناه: هو أحسنُ الأشياء وأجملها. وقالت الجهميَّة: معناه: ليس هناك شيء»[2].

وقال ابن القيِّم[3]: «قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ إنَّما قُصد به نفيُ أن يكون معه شريكٌ أو معبودٌ يستحقُّ العبادةَ والتعظيم، كما يفعلُه المشبِّهون

(١) "شرح الطحاويَّة" (ص٧٢).
(٢) "الصواعق" (٢/ ٣٤٤).
(٣) "إغاثة اللهفان" (٢/ ٢٣١).

والمشركون، ولم يُقصد به نفيُ صفاتِ كماله وعلوِّه على خلقه وتكلُّمِه بكتبه، وتكليمِه لرُسله، ورؤيةِ المؤمنين له جهرةً بأبصارهم كما تُرى الشَّمس والقمر في الصَّحو». اهـ.

«وعن أبي هريرة أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] فوضعَ إبهامَه على أُذنه، والتي تليها على عينه؛ رواه أبو داود[(١)]؛ وإنما وضعَ إبهامه على أذنه وعينه؛ رفعًا لتوهُّم مُتوهِّم أنَّ السَّمع والبصر غيرُ العينين المعلومتين، وأمثالُ ذلك كثيرٌ في الكتاب والسُّنَّة»[(٢)].

وقد عابَ الله المشركين في عبادتهم ما لا يسمعُ ولا يُبصر؛ فقال: ﴿أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥]، وأنكر الخليل عليه السلام على أبيه وقومه عبادةَ أصنامٍ لا تسمعُ ولا تُبصر؛ فقال: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾﴾ [مريم: ٤٢].

فقد ثبت وصفُ الله بالسَّمع والبصر، وهما صفتا كمال، وعدمُهُما نقصٌ يتنزَّه الله عنه، وله المثلُ الأعلى في السَّماوات والأرض؛ وفي ذلك إبطالُ لقول الجهميَّة والمعتزلة ونحوهم من مُعطِّلة الصِّفات، الذي ينفون عن الله سمعَه وبصرَه[(٣)].

وفي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] **ردٌّ لقول المُشبِّهة**؛ فإنَّه تعالى لا يُماثله شيءٌ من مخلوقاته في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] **ردٌّ لقول المُعطِّلة.**

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٢٨) في "السنَّة": باب في الجهمية، وابن خزيمة في "التوحيد" (٢/ ٩٧ - ٩٨)، وإسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح.
(٢) "الصواعق" (١/ ٧٢).
(٣) انظر: "كتاب التوحيد" لابن خزيمة (ص٣٢ - ٣٤).

قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾؛ أي: نعمَ الشيءُ الذي يعظكم به ويأمركم به، من أداء الأمانات والحُكم بالعدل بين النَّاس، وغير ذلك من كلِّ ما يأمركم به، ويشرَعُه لكم.

وقال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "صحيحه": (باب: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾)، وروى فيه: حديثَ عائشة؛ قالت: الحمدُ لله الذي وَسِعَ سمعُه الأصوات! فأنزل الله تعالى على النبيِّ ﷺ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١][(١)]، وحديثها: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إنَّ جبريل** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ **ناداني؛ قال: إنَّ الله قد سمع قولَ قومِكَ وما ردُّوا عليك**»[(٢)]، وأحاديثَ أُخر.

«قال ابن بطَّال: غرضُ البخاريِّ في هذا الباب الردُّ على مَن قال: إنَّ معنى (سميع بصير): عليم، قال: ويلزمُ مَن قال ذلك أن يُسوِّيه بالأعمى الذي يعلم أنَّ السَّماء خضراء ولا يراها، والأصمِّ الذي يعلم أنَّ في النَّاس أصواتًا ولا يسمعُها، ولا شكَّ أنَّ مَن سمعَ وأبصرَ أدخلُ في صفة الكمال ممَّن انفردَ بأحدهما دونَ الآخر، فصحَّ أنَّ كونه (سميعًا بصيرًا) يُفيد قدرًا زائدًا على كونه عليمًا، وكونه (سميعًا بصيرًا) يتضمَّن أنَّه يسمعُ بسَمعٍ ويُبصرُ ببَصَر، كما تضمَّن كونُه عليمًا أنَّه يعلمُ بعِلْم، ولا فرقَ بين إثبات كونه (سميعًا بصيرًا)، وبين كونه ذا سمعٍ وبَصَر. قال: وهذا قولُ أهل السُّنَّة قاطبة» انتهى.

وقال البيهقيُّ في "الأسماء والصِّفات": «(السميع) مَن له سمعٌ يُدرك به المسموعات، و(البصير) مَن له بصرٌ يُدرك به المرئيَّات، وكلٌّ منهما في حقِّ الباري صفةٌ قائمةٌ بذاته، وقد أفادت الآيةُ وأحاديثُ الباب الردَّ على مَن

---

(١) ذكره البخاري (٨/ ٥٢٤) معلقًا بصيغة الجزم، ووصله أحمد (٦/ ٤٦)، والنسائي (٦/ ١٦٨)، وابن ماجه (١٨٨) و (٢٠٦٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٣١) و (٧٣٨٩).

زعم أنَّه (سميعٌ بصيرٌ) بمعنى: عليم»، ثم ساق حديثَ أبي هريرة، الذي أخرجه أبو داود بسندٍ قويٍّ على شرط مسلم، من رواية أبي يونس، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «رأيت رسول الله ﷺ يقرؤها - يعني: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] - ويضع إصبعيه»، قال أبو يونس: «وضع أبو هريرة إبهامَه على أُذنه، والتي تليها على عينه».

قال البيهقيُّ: «وأراد بهذه الإشارة تحقيقَ إثبات السَّمع والبصر لله ببيانِ محلِّهما من الإنسان، يريد أنَّ له سمعًا وبصرًا، لا أنَّ المراد به العلم، فلو كان كذلك لأشار إلى القلب؛ لأنَّه محلُّ العلم»، ثم ذكر شاهدًا لحديث أبي هريرة من حديث عُقبة بن عامر؛ سمعتُ رسول الله ﷺ يقول على المنبر: «**إنَّ ربَّنا سميعٌ بصير**»، وأشار إلى عينيه وسنده حسن، وفي "صحيح مسلم" عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعَه: «**إنَّ الله لا ينظرُ إلى صُورِكم وأموالِكم، ولكن ينظرُ إلى قلوبكم**»[1]، وفي حديث أبي جُرَيٍّ الهُجَيمِيِّ رفعَه: «**أنَّ رجلًا ممَّن كان قبلكم لبِس بُرْدتين يتبخترُ فيهما؛ فنظرَ الله إليه فمَقَتَه...**»[2] الحديث، وحديث ابن عمر رفعَه: «**لا ينظرُ الله إلى مَن جرَّ ثوبَه خُيَلاء**»[3]، وفي الكتاب العزيز: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧]، ووردَ في السَّمع قولُ المُصلِّي: «**سَمِع اللهُ لمَن حَمِدَه**»[4] وسنده صحيحٌ متَّفقٌ عليه، بل مقطوعٌ بمشروعيَّته في الصلاة»[5].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٦٤) (٣٤).

(٢) انظر: "فتح الباري" (١٣/ ٣٧٣). وفي الباب عن أبي هريرة رفعه: «**بينما رجل يتبختر يمشي في بُرديه، قد أعجبته نفسه، فخسف الله به الأرض، فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة**»؛ رواه مسلم (٢٠٨٨) (٥٠).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٩١)، ومسلم (٢٠٨٥) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) من حديث ابن عمر.

(٤) أخرجه مسلم (٧٧١) (٢٠٢) من حديث عليٍّ بن أبي طالب.

(٥) "فتح الباري" (١٣/ ٣١٨).

المَشيئةُ والإرادَة

وقوله: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١]، ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

الشَّرح

المشيئة والإرادة

في هذه الآيات وما ماثَلها إثباتُ مشيئة الله التامَّة، وأنَّ كلَّ شيء بمشيئته، وأنَّ إثبات المشيئة من سَنَن المؤمنين، وإنكارَها من طريقة الكَفَرَةِ والمشركين؛ لقول المؤمن: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾؛ ﴿ولولا﴾: هلَّا، و(الجنَّة): البستان، ﴿قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾؛ حثًّا للكافر على الإيمان.

فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، والنُّصوصُ من القرآن والسُّنَّة لا تُحصى كثرةً في ذلك، وقد أجمعَ علماء الإسلام وسلفُ الأُمَّةِ وأئمَّتُها وأهل السُّنَّة قاطبةً على إثبات مشيئةِ الله سبحانه وإرادتِه.

الإرادة نوعان

والإرادة تكون شرعيَّة وتكون قدريَّة؛ فقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾؛ الإرادة هناك كونيَّة قدريَّة.

وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ الآية؛ الإرادة هنا كونيَّة قدريَّة أيضًا.

وقوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾؛ الإرادة هنا شرعيَّة دينيَّة.

وقوله: ﴿وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ﴾؛ فيها أنَّه يُريد الإضلال، «فعُلم أنَّه يُريد الإضلال كما يُريد شرحَ الصَّدر»[١].

الهداية نوعان

والهداية نوعان:

هداية توفيق وإلهام؛ وهي المذكورة في قوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ﴾، ونحوها في قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ [القصص: ٥٦].

وهداية بيان وإرشاد؛ وهذه المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [الشورى: ٥٢]، وقوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ فَٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]؛ أي: بيَّنا لهم وأرشدناهُم ودللناهُم فلم يهتدوا؛ قال ابن عبَّاس في قوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ﴾ [الأنعام: ١٢٥]: «يقول: يوسِّع قلبَه للتوحيد والإيمان به».

قوله: ﴿ضَيِّقًا حَرَجٗا﴾ [الأنعام: ١٢٥]؛ (ضَيْقًا) بفتح الضاد وتسكين الياء، هكذا قرأه بعضُهم، وقرأه الأكثرون: ﴿ضَيِّقًا﴾ بتشديد الياء وكسرها، ﴿حَرَجٗا﴾؛ قُرئ بفتح الحاء وكسر الراء، وهو الذي لا يتَّسع لشيءٍ من الهدى، وليس للخير فيه منفذ، ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ﴾؛ من شدَّة الضِّيق والشُّبَه والشُّكوك، قال الأوزاعيُّ: «كيف يستطيعُ مَن جعلَ الله صدرَه ضيقًا أن يكون مسلمًا؟!»، وقال ابن جرير[٢]: «وهذا مَثَلٌ ضربه الله لقلب هذا الكافر في شدَّة ضيقه عن وصول الإيمان إليه؛ فمثلُه في امتناعه عن قَبول الإيمان وضيقِه عن وصوله إليه مثلُ امتناعه عنِ الصُّعود إلى السَّماء، وعجزه عنه؛ لأنَّه ليس في وسعِه وطاقتِه»؛ ففي ذلك إثباتُ عموم مشيئة الله الشَّاملة.

---

(١) "المنهاج" (٣/ ٧٧).

(٢) في "تفسيره" (٨/ ٢٣).

وقد خالف الرُّسلَ كلَّهم مَن نفى مشيئة الله بالكلِّيَّة، ولم يُثبت له سبحانه مشيئةً واختيارًا؛ كما يقوله طوائفُ من الفلاسفة وأتباعهم، وكذلك مَن جوَّز أن يكونَ في الوجود ما لا يشاء أو أن يشاءَ ما لا يكون، وهذا هو تنزيهُ الملحدين[(١)]!

ومَن أضلُّ سبيلًا وأكفرُ ممَّن يزعم أنَّ الله شاء الإيمان من الكافر، وأنَّ الكافر شاء الكفر، فغلبت مشيئةُ الكافر مشيئةَ الله؟! تعالى الله عمَّا يقول الظالمون علوًّا كبيرًا[(٢)].

وأمَّا الإرادة فطريقة الأئمَّة الفقهاء وأهل الحديث وكثيرٍ من أهل النظر أنَّ الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة تتعلَّق بالأمر، وإرادة تتعلَّق بالخلق.

فالإرادة المتعلِّقة بالأمر: أن يريد من العبد فعلَ ما أمرَه، **وأمَّا الإرادة المتعلِّقة بالخلق** فأن يُريد ما يفعله هو، فإرادة الأمر: هي المتضمِّنة للمحبَّة والرِّضا، وهي الإرادة الدينيَّة، والإرادة المتعلِّقة بالخلق هي: المشيئة؛ وهي الإرادة الكونيَّة القدريَّة.

فالأولى: كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، إلى قوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]، وقوله: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] الآية، وقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

والثانية: كقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقوله: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ

---

(١) "شفاء العليل" (ص٤٣).
(٢) "شرح الطحاويَّة" (ص٧٧).

نُصۡحِيٓ إِنۡ أَرَدتُّ أَنۡ أَنصَحَ لَكُمۡ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغۡوِيَكُمۡۚ﴾ [هود: ٣٤]، ومن هذا النَّوع قولُ المسلمين: «ما شاءَ الله كان، وما لم يشأ لم يكن»، ومن الأوَّل قولُهم لمن يفعل القبائح: «هذا يفعلُ ما لا يُريده الله»(١).

وقسَّم الشَّيخ الإرادة أربعة أقسام(٢):

الأوَّل: ما تعلَّقت به الإرادتان؛ وهو كلُّ ما وقع في الوجود من الأعمال الصالحة؛ فإنَّ الله تعالى أرادها إرادةَ دينٍ وشرع؛ فأمرَ به وأحبَّه ورَضِيَه؛ وأراده إرادة كون فوقع، ولولا ذلك لما كان.

الثاني: ما تعلَّقت به الإرادةُ الدينيَّة فقط؛ وهو ما أمر الله به من الأعمال الصالحة فعصى ذلك الكفَّارُ والفجَّار، فتلك كلُّها إرادةُ دين، وهو يُحبُّها ويرضاها، وقعت أو لم تقع.

الثالث: ما تعلَّقت به الإرادةُ الكونيَّة فقط؛ وهو ما قدَّره وشاءه من الحوادث التي لم يأمر بها كالمُباحات والمعاصي، فإنَّه لم يأمر بها ولم يرضها ولم يحبَّها؛ إذ هو لا يأمر بالفحشاء، ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ﴾ [الزمر: ٧]، ولولا مشيئته وقدرته وخلقه لما كانت ولما وُجِدت.

الرابع: من أقسام الإرادة الذي لم تتعلَّق به هذه الإرادة، ولا هذه؛ فهذا ما لم يكن من أنواع المُباحات والمعاصي. اهـ.



(١) "المنهاج" (٢/ ٢٩).
(٢) نقله في "تنبيه ذوي الألباب" (ص٦١ - ٦٢).

إثباتُ صِفةِ المحبَّة والمودَّة

«**وقوله**: ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]، ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٧]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴿٤﴾﴾ [الصف: ٤]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾﴾ [البروج: ١٤]».

الشَّرح

صفة المحبَّة والمودَّة

إثبات صفة المحبَّة لله، قد دلَّ عليها الكتاب والسُّنَّة وإجماعُ سلف الأُمَّة، محبَّةً تليق بجلاله تعالى - كما يُقال ذلك في سائر الصِّفات - وكذلك المودَّة؛ فهي صفةٌ لله، واسمه تعالى (الودود)، والوُدُّ: صفاءُ المحبَّة وخالصُها.

والحبُّ اشتقاقه في الأصل من المُلازمة والثبوت؛ من قولهم: أحبَّ البعير فهو محبٌّ؛ إذا بَرَكَ فلم يثُر؛ فالمُحبُّ مُلازمٌ لذكر محبوبه، ثابتُ القلب على حبِّه مُقيمٌ عليه، لا يرومُ عنه انتقالًا، ولا يبغي عنه تحوُّلًا ولا زوالًا، قد اتَّخذ له في سُويداء قلبه وطنًا، وجعله له سكنًا، و(الحِبُّ) بالضمِّ والكسر؛ والضمُّ أولى لوجهين:

أحدهما: قوَّته وقوَّة الحبِّ.

الثاني: أنَّ في الضَّمَّة من الجمع ما يوازي ما في معنى (الحُبِّ) من جمع الهمَّة والإرادة على المحبوب[١]، ولا توصف المحبَّة ولا تُحدُّ بحدٍّ

(١) "بدائع الفوائد" (٢/ ٨٧ - ٨٨).

أوضحَ من المحبَّة، ولا أقرب إلى الفهم من لفظها؛ فهي ألطفُ وأرقُّ من كلِّ ما يُعبَّر به عنها[1]. **وللمحبَّة مراتب:**

أقسام (المحبَّة) وما يوصف (الله) به منها

أوَّلها: العَلاقة؛ وهي تعلُّقُ القلب بالمحبوب.

والثانية: الإرادة؛ وهي ميلُ القلب إلى محبوبه وطلبُه إليه.

والثالثة: الصَّبابة؛ وهي انصبابُ القلب إليه، بحيثُ لا يملكهُ صاحبُه؛ كانصباب الماء في الحَدُور.

الرابعة: الغَرام؛ وهي الحبُّ الملازم للقلب؛ ومنه: (الغريم) لمُلازمته، ومنه: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥].

الخامسة: المودَّة؛ وهي صفو المحبَّة وخالصُها ولبُّها، قال تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦].

السادسة: الشَّغَف؛ وهو وصولُ المحبَّة إلى شَغاف القلب.

السابعة: العِشق؛ وهو الحبُّ المُفرط الذي يُخاف على صاحبه منه، ولكن لا يوصَف به الرَّبُّ تعالى، ولا العبدُ في محبَّة ربِّه، وإن كان قد أطلقه بعضُهم، واختُلِف في سبب المنع، فقيل: عدم وروده في الشَّرع، وقيل غيرُ ذلك، ولعلَّ امتناعَ إطلاقه أنَّ العشقَ محبَّةٌ مع شهوة.

الثامنة: التتيُّم؛ وهو بمعنى التعبُّد.

التاسعة: التعبُّد.

العاشرة: الخُلَّة، وهي المحبَّة التي تخلَّلت رُوحَ المُحِبِّ وقلبَه.

وإنَّما يوصَف الله تعالى من هذه الأنواع بالإرادة والودِّ والمحبَّة والخُلَّة،

---

(١) "طريق الهجرتين" (ص٤٠٢).

حيثما ورد النَّصُّ[(١)]، وقد صحَّ عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**إنَّ الله اتَّخذني خليلًا كما اتَّخذ إبراهيم خليلًا**»[(٢)]، وفي "الصحيحين" عنه ﷺ قال: «**لو كنت متَّخذًا من أهل الأرض خليلًا، لاتَّخذت أبا بكر خليلًا، ولكن صاحبُكُم خليلُ الله**»[(٣)].

شبهة منكري (المحبَّة)، والردُّ عليهم

وقد أنكر الجهميَّة والمُعتزلة ومَن وافقهُم محبَّةَ الله، وقالوا: المحبَّة لا تكون إلَّا بين مُتناسِبَين، وبهذه الشُّبهة الفاسدة ردُّوا صفةً من صفات الله الثابتة له، وما أحسنَ ما قال الإمام أحمد: لا نُزيلُ عنِ الله صفةً من صفاته لأجل شَناعةِ المُشنِّعين.

«و(المُناسبة) لفظٌ مُجمل؛ فإنَّه قد يُراد بها التوالُد والقرابة؛ فيُقال: هذا نسيبُ فلانٍ ويُناسبه؛ إذا كان بينهم قرابةٌ مُستنِدةٌ إلى الولادة والآدميَّة، والله سبحانه وتعالى منزَّهٌ عن ذلك.

ويُراد بها المُماثلة فيُقال: هذا يُناسب هذا؛ أي: يُماثله، والله سبحانه وتعالى أحدٌ صمدٌ، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد. ويُراد بها الموافقةُ في معنًى من المعاني، وضدُّها: المخالفة، والمناسبة بهذا الاعتبار ثابتة؛ فإنَّ أولياء الله تعالى يوافقونه فيما يأمرُ به فيفعلونه، وفيما يحبُّه فيحبُّونه، وفيما نهى عنه فيتركونه، وفيما يُعطيه فيُصيبونه، والله وِترٌ يُحبُّ الوِتر، جميلٌ يُحبُّ الجمال، نظيفٌ يحبُّ النَّظافة، مُحسِنٌ يحبُّ المُحسنين، مُقسِطٌ يُحبُّ المُقسطين. . . إلى غير ذلك من المعاني؛ فإذا أُريد بالمُناسبة هذا وأمثالُه، فهذه المُناسبة حقٌّ، وهي من صفات الكمال كما تقدَّم الإشارة إليه، فإنَّ مَن

---

(١) "شرح الطحاويَّة" (ص٩٤)، وانظر: "المدارج" (٣/ ٢٧ - ٣٠)، و"روضة المحبِّين" (ص٢٢)، و"الجواب الكافي" (ص٢٤٦).

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٢) من حديث جندب.

(٣) أخرجه مسلم (٢٣٨٣) (٦) من حديث ابن مسعود.

يحبُّ صفاتِ الكمال أكملُ ممَّن لا فرق عنده بين صفات النَّقص والكمال، أو لا يحبُّ صفات الكمال.

وإذا قُدِّر موجودان أحدهما يحبُّ العلم والصِّدق والعدل والإحسان ونحو ذلك، والآخرُ لا فرق عنده بين هذه الأمور وبين الجهل والكذب والظُّلم ونحو ذلك، لا يُحبُّ هذا، ولا يُبغضُ هذا، كان الذي يُحبُّ تلك الأمور أكملَ من هذا»[١].

«وهؤلاء الذين ينفون أنَّ الله يُحِبُّ ويُحَبُّ آخرُ أمرهِم أنَّه لا يبقى عندَهم فرقٌ بالنِّسبة إلى الله بين أوليائه وبين أعدائه، ولا بين الإيمان والكفر، ولا بين ما أمر به وما نهى عنه، ولا بين بُيوته التي هي المساجد، وبين الحانات ومواضع الشِّرك»[٢].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا﴾ [مريم: ٩٦]؛ «والودُّ: خالصُ الحبِّ وألطفُه وأرقُّه، وهو من الحبِّ بمنزلة الرأفة والرحمة، قال الجوهريُّ: وددتُّ الرجلَ أودُّه وُدًّا؛ إذا أحببتَه، والوُدُّ والوَدُّ والوِدُّ: المودَّة، تقول: بودِّي أن يكون كذا، والوِدُّ: الوديد، (بمعنى المودود)، والودود المُحِبُّ». اهـ.

معنى (الودود)

و(الودود) من صفات الله سبحانه وتعالى، أصله من المودَّة.

واختُلِف فيه على قولين؛ فقيل: هو (ودودٌ) بمعنى: وادٍّ؛ كضَروب بمعنى: ضارب، وقَتول بمعنى: قاتل، ونؤوم بمعنى: نائم، ويشهد لهذا القول أنَّ فعولًا في صفات الله سبحانه وتعالى فاعل؛ كغفور بمعنى: غافر، وشكور: شاكر، وصبور بمعنى: صابر.

---

(١) "مجموعة الرسائل والمسائل" لشيخ الإسلام (٥/ ٦٥ - ٦٦).
(٢) "المنهاج" (٣/ ٨٢).

وقيل: بل هو بمعنى: مودود، وهو الحبيب، وبذلك فسَّره البخاريُّ في "صحيحه"، فقال: «الودود: الحبيب».

والأوَّل أظهر؛ لاقترانه بالغفورِ في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾﴾ [البروج: ١٤]، وبالرحيم في قوله: ﴿إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود: ٩٠]، وفيه سرٌّ لطيف وهو: أنَّه يحبُّ عبدَه بعد المغفرة، فيغفر له ويحبُّه؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾؛ فالتائب حبيبُ الله، فالودُّ أصفى الحبِّ وألطفُه»[(١)].

«**والتحقيقُ** أنَّ اللفظ يدلُّ على الأمرين؛ على كونه وادًّا لأوليائه، مودودًا لهم، فأحدهُما بالوضع، والآخرُ باللُّزوم، فهو الحبيب المحبُّ لأوليائه، يحبُّهم ويحبُّونه، وما ألطف اقتران اسم (الودود) بالرحيم وبالغفور**!** فإنَّ الرجل قد يغفر لمَن أساء إليه ولا يحبُّه، وكذلك قد يرحم مَن لا يحبُّ، والربُّ تعالى يغفرُ لعبده إذا تاب إليه، ويرحمه ويُحبُّه مع ذلك، فإنَّه يُحبُّ التوابين؛ فإذا تاب إليه عبده أحبَّه، ولو كان منه ما كان»[(٢)].

وكونه مودودًا ليس بعجيب، وإنَّما العجيب جوده وإحسانه، فإنَّه يتودَّد إلى عباده كما جاء في الأثر: «**يا عبدي، كم أتودَّد إليك بالنِّعم وأنت تتمقَّت إليَّ بالمعاصي، ولا يزال مَلَكٌ كريمٌ يصعد إليَّ منك بعملٍ سيِّئ**»، وأيضًا فمبدأ الحبِّ والودِّ منه، لكنَّ اسمه (الودود) يجمع المعنيين؛ كما قال الوالبيُّ عن ابن عبَّاس: «إنَّه الحبيب»؛ وذلك أنَّه إذا كان يودُّ عباده فهو مستحقٌّ لأن يودَّه العبادُ بالضرورة، فإذا قيل: إنَّ (الودود) بمعنى الوادِّ يكون مودودًا بخلاف العكس، فالصَّواب القطع بأنَّ (الودود) هو الذي يَوَدُّ، وإن

---

(١) "روضة المحبين" (ص٥٢ - ٥٤).
(٢) "التبيان، في أقسام القرآن" (ص٩٣).

كان ذلك مُتضمِّنًا لأنَّه يستحقُّ أن يُوَدَّ ليس هو بمعنى المودود فقط.

ولفظ (الوِداد) بالكسر هو مثل: المُوادَّة والتَّوادِّ؛ وذاك يكون من الطرفين كالتحابِّ، وكلُّ ودٍّ في الوجود فهو من فعلِه، فالذي جعل الودَّ في القلوب هو أولى بالودِّ؛ كما قال ابن عبَّاس ومجاهد وغيرهما في قوله: ﴿سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا﴾ [مريم: ٩٦]، قال: «يحبُّهم ويُحَبِّبهم»، وقد دلَّ الحديث الذي في "الصحيحين" على أنَّ ما يجعله من المحبَّة في قلوب الخلق هو بعد أن يكون قد أحبَّه، وأمرَ جبريلَ أن يُنادي: بأنَّ الله يحبُّه، فينادي جبريلُ في السَّماء: «**إنَّ الله يحبُّ فلانًا فأحبُّوه**»[(١)][(٢)].



(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٩) و(٦٠٤٠) و(٧٤٨٥)، ومسلم (٢٦٣٧) من حديث أبي هريرة.
(٢) "النبوَّات" (ص٧٣ - ٧٤) باختصار.

إثباتُ صِفةِ الرَّحمةِ والمَغفِرَة

«**وقوله**: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا﴾ [غافر: ٧]، ﴿وَكَانَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَحِيمٗا﴾ [الأحزاب: ٤٣]، ﴿وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖۚ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، ﴿كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۖ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، ﴿فَٱللَّهُ خَيۡرٌ حَٰفِظٗاۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف: ٦٤]».

الشَّرح

صفة الرحمة والمغفرة

في هذه الآيات إثباتُ صفتي (الرحمة والمغفرة) لله، وفيها الردُّ على الجهميَّة، والمُعتزلة ونحوهما، وقوله: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ١﴾ [الفاتحة: ١]؛ قال ابن عبَّاس: «﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ٣﴾ [الفاتحة: ٣]؛ اسمان رقيقان أحدهما أرقُّ من الآخر»؛ أي: أوسعُ رحمة.

«وأسماء الرَّبِّ تعالى هي أسماءٌ ونعوت؛ فإنَّها دالَّة على صفات كماله، فلا تَنافِي فيها بين الوصفيَّة والعلميَّة، فالرحمن اسمه تعالى ووصفه، لا تُنافي اسميَّتُه وصفيَّتَه، فمن حيثُ هو صفةٌ جرى تابعًا على اسم الله، ومن حيثُ هو اسمٌ ورد في القرآن غيرَ تابعٍ؛ بل ورودَ الاسمِ العَلَم.

ولمَّا كان هذا الاسم مُختصًّا به تعالى حسُن مجيئه مفرَدًا غيرَ تابع، كمجيء اسم الله كذلك، وهذا لا يُنافي دلالته على صفة الرحمن، كاسم (الله) فإنَّه دالٌّ على صفة الألوهيَّة، ولم يجئ قطُّ تابعًا لغيره بل متبوعًا، وهذا بخلاف (العليم) و(القدير) و(السَّميع) و(البصير) ونحوها، ولهذا لا تجيء هذه مفردةً بل تابعة.

فتأمَّل هذه النُّكتة البديعة، يظهر لك بها أنَّ (الرحمن) اسمٌ وصفةٌ

لا يُنافي أحدُهما الآخر، وجاء استعمال القرآن بالأمرين جميعًا.

وأمَّا الجمع بين (الرحمن الرحيم) ففيه معنًى أحسنُ من المعنيين اللذين ذكرهما[1]، وهو أنَّ (الرحمن): دالٌّ على الصِّفة القائمة به سبحانه، و(الرحيم): دالٌّ على تعلُّقها بالمرحوم، فكان الأوَّل للوصف، والثاني للفعل، فالأوَّل دالٌّ على أنَّ الرحمة صفته، والثاني دالٌّ على أنَّه يرحم خلقَه برحمته، وإذا أردتَّ فهم هذا فتأمَّل قوله: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣]، ﴿إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[التوبة: ١١٧]، ولم يجئ قطُّ: رحمن بهم؛ فعُلِم أنَّ (رحمن) هو الموصوف بالرحمة، و (رحيم) هو الراحم برحمته»[2].

الكتابة نوعان

والكتابة تكون شرعيَّة، وتكون كونيَّة؛ فالكتابة الشرعيَّة الأمريَّة كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، **والكونيَّة القدريَّة** كقوله: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١]، ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الانبياء: ١٠٥]، ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴿٤﴾﴾ [الحج: ٤][3]، والكتابة في قوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤] كتابة كونيَّة قدريَّة.

فقد كتب الله على نفسه الرحمة تفضُّلًا منه وإحسانًا، من غير أن يوجبها عليه أحد؛ كما قيل:

---

(١) السُّهَيلي؛ **الأول**: أنَّها وإن جرت مجرى الأعلام فهي أوصافٌ يُراد بها الثناء، إلَّا أنَّ (الرحمن) من أبنية المبالغة، **والثاني**: أنَّ فائدة الجمع بين الصفتين هي الإنباء عن رحمة عاجلة وآجلة وخاصَّة وعامة. اهـ.

(٢) "بدائع الفوائد" (١/ ٢٤).

(٣) "شفاء العليل" (ص٢٨١) بمعناه.

ما لـلعِبـادِ عَـليـهِ حـقٌّ واجـبٌ كـلَّا ولا سَـعْـيٌ لـديـهِ ضـائِـعُ
إنْ عُـذِّبـوا فـبِـعَـدْلِـهِ أَوْ نُـعِّـمُـوا فَـبِـفَـضْـلِـهِ وهُـوَ الـكَـرِيـمُ الـواسِـعُ

وإذا كان معقولًا من الإنسان أن يوجب على نفسه ويحرِّم، ويأمرها وينهاها مع كونه تحتَ أمرِ غيره ونهيه - فالآمرُ النَّاهي الذي ليس فوقَه آمرٌ ولا ناهٍ كيف يمتنعُ في حقِّه أن يحرِّمَ على نفسه، ويكتبَ على نفسه؟

وكتابته على نفسه سبحانه تستلزمُ إرادته لما كتبه ومحبَّته له، ورضاه به، وتحريمُه على نفسه يستلزمُ بُغضه لما حرَّمه وكراهته له، وإرادةَ ألَّا يفعله؛ فإن محبَّته للفعل تقتضي وقوعه منه، وكراهته لأن يفعله تمنعُ وقوعه منه، وهذا غير ما يحبُّه سبحانه من أفعال عباده ويكرهه؛ فإنَّ محبَّة ذلك منهم لا تستلزم وقوعه، وكراهته منهم لا تمنع وقوعه. ففرقٌ بين فعله هو سبحانه وبين فعل عباده الذي يقعُ مع كراهته وبُغضه له، ويتخلَّف مع محبَّته له ورضاه به، بخلاف فعله هو سبحانه؛ فهذا نوعٌ وذاك نوعٌ.

القول الحقُّ في كتابة الله على نفسه

واعلم أنَّ الناس في هذا المقام ثلاث طوائف؛ فطائفة: منعت أن يجب عليه شيءٌ أو يحرُم عليه شيءٌ بإيجابه وتحريمه، وهم كثير من مُثبتي القدر الذين ردُّوا أقوال القدريَّة النُّفاة، وقابلوهم أعظمَ مقابلةٍ نفَوا لأجلها الحِكَمَ والأسباب والتعليل، وأن يكون العبد فاعلًا أو مختارًا.

الطائفة الثانية: بإزاء هؤلاء أوجبوا على الرَّبِّ وحرَّموا أشياءَ بعقولهم جعلوها شريعةً له يجب عليه مراعاتها، من غير أن يوجبها هو على نفسه ولا حرَّمها، وأوجبوا عليه من جنس ما يجب عليهم، وحرَّموا عليه من جنس ما يحرُم عليهم، ولذلك كانوا مشبِّهةً في الأفعال.

والمُعتزلة منهم جمعوا بين الباطلين: تعطيل صفاته وجحد نعوت كماله، والتشبيه له بخلقه فيما أوجبوه عليه وحرَّموه، فشبَّهوا في أفعاله،

وعطَّلوا في صفات كماله، فجحدوا بعض ما وصف به نفسه من صفات الكمال، وسمَّوه توحيدًا، وشبَّهوه بخلقه فيما يحسُن منهم ويقبُح من الأفعال، وسمَّوا ذلك عدلًا، وقالوا: نحن أهل العدل والتوحيد؛ فعدلُهم: إنكارُ قُدرته ومشيئته العامَّة الشاملة التي لا يخرج عنها شيءٌ من الموجودات، ذواتِها وصفاتِها وأفعالِها، وتوحيدُهم: إلحادُهم في أسمائه الحسنى وتحريفُ معانيها عمَّا هي عليه؛ فكان توحيدُهم في الحقيقة تعطيلًا، وعدلُهم شركًا، وهذا مقرَّر في موضعه.

والمقصود أنَّ هذه الطائفة مُشبِّهةٌ في الأفعال، مُعطِّلةٌ في الصِّفات، وهدى الله **الأُمَّة الوَسَطَ** فلم يقيسوه بخلقه، ولم يشبِّهوه بهم في شيء من صفاته ولا أفعاله، ولم ينفوا ما أثبته لنفسه من ذلك ولم يوجبوا عليه شيئًا، ولم يحرِّموا عليه شيئًا، بل أخبروا عنه بما أخبر عن نفسه، وشهدت قلوبهم ما في ضمن ذلك الإيجاب والتحريم، من الحِكَمِ والغاياتِ المحمودةِ التي يستحقُّ عليها كمالَ الحمد والثناء؛ فإنَّ العباد لا يحصون ثناءً عليه، بل هو كما أثنى على نفسه»[(١)].

قوله: «**وهو الغفور الرحيم**»؛ (الغفور) من أسمائه سبحانه، والمغفرة صفته؛ ومعنى (الغفور): السَّاتر للذنب الماحي له، ومنه سُمِّي (المِغْفَر)؛ لسَتره الرأس.

وإذا غُفِر الذنب زالت عقوبته؛ فإنَّ المغفرة هي وقاية شرِّ الذنب، ومن الناس مَن يقول: الغَفْر السَّتْر، ويقول: إنَّما سُمِّي (المِغْفَر) و(الغفَّار) لما فيه من معنى السَّتْر، وتفسير اسم (الغفَّار) بأنه السَّتَّار، وهذا تقصير في معنى الغَفْر؛ فإنَّ (المغفرة) معناها: وقاية شرِّ الذنب بحيث لا يُعاقب على الذنب؛ فمَن غُفرَ ذنبُه لم يعاقَب عليه، وأمَّا مجرَّد سَتْره فقد يُعاقَب عليه في الباطن، ومَن عوقب على الذنب باطنًا أو ظاهرًا فلم يُغفر له، وإنَّما يكون

---

(١) "بدائع الفوائد" (٢/ ١٦٣ - ١٦٤).

غفران الذنب إذا لم يُعاقب عليه العقوبةَ المُستحقَّة بالذنب»[١].

شبهة الجهميَّة في إنكار صفة (الرحمة)

وقد أنكر الجهميَّة والمُعتزلة ومَن تَبِعَهم صفةَ (الرحمة والمغفرة)، وقالوا: الرحمة ضعفٌ وخَوَر في الطبيعة، وتألُّم على المرحوم؛ وبذلك نفَوا صفةً لله ثابتة، وهذا الزعم باطلٌ من وجوه:

«أمَّا **أوَّلًا**: فلأنَّ الضعف والخَوَر مذموم من الآدميِّين، والرحمة ممدوحة، وقد قال الله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد: ١٧]، وقد نهى الله عباده عن الوَهْن والحَزَن؛ فقال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وندبهم إلى الرحمة، وقال النبيُّ ﷺ في الحديث الصحيح: «**لا تُنزَع الرحمةُ إلَّا من شقيٍّ**»[٢]، وقال ﷺ: «**مَن لا يَرحم لا يُرحم**»[٣]، وقال ﷺ: «**الرَّاحمون يرحمُهُم الرَّحمن، ارحموا مَن في الأرض يرحَمْكُم مَن في السَّماء**»[٤]، ومُحالٌ أن يقول: لا يُنزع الضَّعفُ والخَوَرُ إلَّا من شقيٍّ!

ولمَّا كانت الرحمة تُقارِنُ في حقِّ كثير من الناس الضعفَ والخَوَرَ - كما في رحمة النِّساء ونحو ذلك - ظنَّ الغالط أنَّها كذلك مُطلقًا، وأيضًا فلو قُدِّر أنَّها في حقِّ المخلوقين مُستلزمةٌ لذلك، لم يجب أن تكون في حقِّ الله تعالى مُستلزمةً لذلك؛ كما أنَّ العلم والقدرة والسَّمع والبصر والكلام فينا يستلزمُ من النقصِ والحاجةِ ما يجبُ تنزيهُ الله عنه.

وأيضًا فنحن نعلم بالاضطرار أنَّا إذا فرضنا موجودَيْن أحدهما يرحمُ غيرَه؛

---

(١) "الفتاوى المصرية" (٢/ ٢٩٥).
(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٠١ و ٤٦١ و ٤٤٢)، وأبو داود (٤٩٤٢)، والترمذي (١٩٢٤)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٣٧٤) من حديث أبي هريرة.
(٣) أخرجه البخاري (٥٩٩٧)، ومسلم (٢٣١٨) من حديث أبي هريرة.
(٤) أخرجه أحمد (٢/ ١٦٠)، وأبو داود (٤٩٤١)، والترمذي (١٩٢٤)، والبيهقي (٩/ ٤١)، والحاكم (٤/ ١٥٩) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص. وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وصحَّحه الحاكم، ووافقه الذهبي.

فيجلِبُ له المنفعةَ ويدفعُ عنه المضرَّة، والآخرُ قد استوى عنده هذا وهذا، وليس عنده ما يقتضي جلبَ منفعةٍ ولا دفعَ مضرَّة - كان الأوَّل أكمل»[١].

وبعضُهم تأوَّل الرحمةَ بمعنى إرادةِ الإحسان، والحقُّ إثباتُ صفة الرحمة حقيقةً على ما يليق بجلاله تعالى؛ كما يُقال في سائر الصِّفات، والرحمةُ لا تنفكُّ عن إرادة الإحسان، فهي مُستلزمةٌ للإحسان أو إرادته استلزامَ الخاصِّ للعامِّ، فكما يستحيل وجودُ الخاصِّ بدون العامِّ، فكذلك الرحمة بدون الإحسان أو إرادته يستحيلُ وجودُها»[٢] .

«ومنهم مَن تأوَّل الرحمة بمعنى الثواب، والله سبحانه فرَّق بين رحمته ورضوانه وثوابه المُنفصل؛ فقال تعالى: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾﴾ [التوبة: ٢١]؛ فالرحمة والرِّضوان صفتُه، والجنَّة ثوابُه، وهذا يُبطل قولَ مَن جعل الرحمةَ والرِّضوانَ ثوابًا مُنفصلًا مخلوقًا، وقولَ مَن قال: هي إرادته الإحسان؛ فإنَّ إرادتَه الإحسانَ هي من لوازم الرحمة، فإنَّه يلزم من الرحمة أن يُريدَ الإحسانَ إلى المرحوم، فإذا انتفت حقيقةُ الرحمةِ انتفى لازمُها وهو إرادةُ الإحسان.

وكذلك لفظ (اللَّعنة) و(الغضب) و(المَقْت)؛ هي أمورٌ مُستلزمةٌ للعقوبة، فإذا انتفت حقائقُ تلك الصِّفات انتفى لازمُها، فإنَّ ثبوتَ لازمِ الحقيقة مع انتفائها مُمتنع، فالحقيقةُ لا توجد مُنفكَّة عن لوازمها»[٣].

الرحمة المضافة إلى الله نوعان

واعلم أنَّ الرحمةَ المُضافة إلى الله نوعان:

أحدهما: مضافٌ إليه إضافةَ مفعولٍ إلى فاعله.

---

(١) "مجموعة الرسائل والمسائل" (٥/ ٦٧ - ٦٨).
(٢) "بدائع الفوائد" (٣/ ٢٣).
(٣) "الصواعق" (٢/ ١٢١).

والثاني: مضافٌ إليه إضافةَ صفةٍ إلى الموصوف بها.

فمنِ الأوَّل قولُه في الحديث الصحيح: «**احتجَّت الجنَّة والنَّار..**» فذكر الحديث، وفيه: «**فقال للجنَّة: إنَّما أنتِ رحمتي أرحمُ بكِ مَن أشاء**»[١]؛ فهذه رحمة مخلوقةٌ مُضافةٌ إليه إضافةَ المخلوق بالرحمة إلى الخالق تعالى، وسمَّاها رحمةً لأنَّها خُلقت بالرحمة وللرحمة، وخُصَّ بها أهلُ الرحمة، وإنَّما يدخلها الرُّحماء، ومنه قوله ﷺ: «**خلق الله الرحمةَ يومَ خلقَها مئةَ رحمة، كلُّ رحمةٍ منها طِباقَ ما بين السَّماء والأرض**»[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِنَّا رَحْمَةً﴾ [هود: ٩]، ومنه تسميته تعالى للمطرِ رحمةً بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٧]؛ وعلى هذا فلا يمتنع الدُّعاء المشهور بين النَّاس قديمًا وحديثًا وهو قول الداعي: اللَّهمَّ اجمعنا في مُستقرِّ رحمتك؛ لأنَّ مراد الداعي بالرحمة الجنَّة[٣].

وقال في "إبطال التنديد، شرح كتاب التوحيد"[٤]: «غَلِطَ بعضُ المتأخِّرين في تفسير (الرحمن) بكمال الإنعام، و(الرحيم) بما دون الكمال، وبإرادة الإنعام؛ فإنَّ ذلك مذهبُ أهل التأويل الباطل من الجهميَّة المُبتدعة. ذكر معناه شيخُنا الشيخ عبد الرحمن بن حسن حفيدُ المُصنِّف». اهـ.



(١) أخرجه البخاري (٧٤٤٩)، ومسلم (٢٨٤٦) (٣٤) من حديث أبي هريرة.
(٢) أخرجه البخاري (٦٠٠٠) و(٦٤٦٩)، ومسلم (٢٧٥٢) (٢١) من حديث أبي هريرة واللفظ لمسلم.
(٣) "بدائع الفوائد" (٢/ ١٨٣) باختصار.
(٤) (ص٣ - ٤) للشيخ حمد بن عتيق رحمه الله.

ذِكرُ غَضَبِ الله ورِضاه

«وقوله: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ [النساء: ٩٣]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ﴾ [محمد: ٢٨]، وقوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الزخرف: ٥٥]، وقوله: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]، وقوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الصف: ٣]».

الشَّرح

ذكر غضب الله ورضاه

في هذه الآيات إثباتُ وصف الله بالغضب والرِّضا واللَّعن والكراهية والأَسَف والمَقْت، وهذه كلُّها من صفات الأفعال التي يفعلُها جلَّ وعلا متى شاء إذا شاء، فكما يُثبت أهلُ السُّنَّة الصِّفاتِ الذاتيَّة لله، كذلك يثبتون أفعاله الاختياريَّة على ما يليق به سبحانه.

معنى (اللعن) و(الأسَف)

«و(اللَّعن): البُعد عن مظانِّ الرحمة ومواطنها، قيل: واللَّعين والملعون مَن حقَّت عليه اللَّعنة، أو دُعي عليه بها. قال أبو السَّعادات: أصلُ اللَّعن: الطَّرد والإبعاد من الله. ومن الخلق: السَّبُّ والدُّعاء، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ما معناه: إنَّ الله تعالى يلعنُ مَنِ استحقَّ اللَّعنة بالقول، كما يصلِّي على مَنِ استحقَّ الصَّلاة من عباده، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٣﴾ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ ۚ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا ﴿٤٤﴾﴾ [الأحزاب ٤٣-٤٤]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾﴾ [الأحزاب: ٦٤]، وقال: ﴿مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟

وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ [الأحزاب: ٦١]»[١].

وقوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا﴾؛ (الأسَف) مُحرَّك؛ يُستعمل بمعنى: شدَّة الحُزن، وبمعنى: شدَّة الغَضَب والسَّخَط، وهو المُراد في هذه الآية.

و(الانتقام): المُكافأة بالعقوبة، وانتقامُه تعالى مُبالغته في العقوبة لمَن يشاء، والمُنتقِمُ مُفتعِلٌ من: نقَم ينقِم؛ إذا بلغت به الكراهة حدَّ السَّخَط، و(المَقْتُ): أشدُّ البُغض.

فدلَّت هذه الآيات وما ماثلَها على إثبات رضا الله وغضبه وسَخَطِه ونحوِ ذلك، «والرُّسلُ - صلوات الله عليهم أجمعين - إنَّما جاءوا بإثبات هذا الأصل، وهو أنَّ الله يحبُّ بعضَ الأمور المخلوقة، ويرضاها، ويسخطُ بعضَ الأمور ويمقُتها، وأنَّ أعمال العباد تُرضيه تارةً وتُسخطه أُخرى»[٢].

«ومذهب السَّلف وسائر الأئمَّة إثباتُ صفة (الغضب) و(الرِّضا) و(العداوة) و(الوَلاية) و(الحُبِّ) و(البُغض)، ونحو ذلك من الصِّفات التي ورد بها الكتاب والسُّنَّة، ومنعُ التأويل الذي يصرفُها عن حقائقها اللَّائقة بالله تعالى، كما يقولون مثلَ ذلك في (السَّمع) و(البصر) و(الكلام) وسائر الصِّفات... ولا يُقال: إنَّ (الرِّضا) إرادةُ الإحسان، و(الغضب) إرادةُ الانتقام؛ فإنَّ هذا نفيٌ للصِّفة.

وقد اتَّفق أهلُ السُّنَّة على أنَّ الله يأمر بما يحبُّه ويرضاه، وإن كان لا يُريده ولا يشاؤه، وينهى عمَّا يَسخَطُه ويكرهُه ويُبغضُه ويغضبُ على فاعله، وإن كان قد شاءه وأراده، فقد يحبُّ عندَهم ويرضى ما لا يُريده، ويكرهُ ويسخطُ ويغضبُ لما أراده.

---

(١) "فتح المجيد" (ص١٤٥).
(٢) "المنهاج" (٣/ ٨٢).

ويُقال لمَن تأوَّل (الغضب) و(الرِّضا): لم تأوَّلت ذلك؟ **فلا بدَّ أن يقول**: لأنَّ (الغضبَ) غليانُ دمِ القلب، و(الرِّضا) الميلُ والشَّهوة، وذلك لا يليق بالله تعالى.

فيُقال له: غليانُ دمِ القلب في الآدميِّ أمرٌ ينشأ عن صفة الغضب، **ويُقال له أيضًا**: وكذلك الإرادة والمشيئة فينا هي ميلُ الحيِّ إلى الشيء أو إلى ما يُلائمه ويُناسبه؛ فالمعنى الذي صرفتَ إليه اللفظَ كالمعنى الذي صرفته عنه سواء، فإن جازَ هذا جازَ ذاك، وإنِ امتنعَ هذا امتنعَ ذاك.

فإن قالوا: (الإرادةُ) التي يُوصف الله بها مُخالفةٌ للـ(إرادة) التي يُوصف بها العبد، وإن كان كلٌّ منهما حقيقة، **قيل له**: فقُل: إنَّ (الغضب) و(الرضا) الذي يُوصف الله به مُخالفٌ لما يُوصف به العبد، وإن كان كلٌّ منهما حقيقة، فإذا كان ما يقوله في (الإرادة) يُمكن أن يُقال في هذه الصِّفات لم يتعيَّن التأويل، بل يجب تركُه... وصفات الله تليقُ به وصفاتُ العبد تليقُ به، بل لو قيل: غَضَبُ مالكٍ خازن النَّار، وغَضَبُ غيرِه من الملائكة، لم يجب أن يكون مُماثلًا لكيفيَّة غضب الآدميِّين، فغضب الله أولى.

ردُّ شبهة منكري الصِّفات

وقد نفى الجَهْمُ ومَن وافقه كلَّ ما وصف الله به نفسَه من كلامه ورضاه وغضبه وحبِّه وبُغضه وأَسَفِهِ ونحو ذلك، وقالوا: إنَّما هي أمورٌ مخلوقةٌ مُنفصلةٌ عنه، ليس هو في نفسه متَّصفًا بشيء من ذلك.

وعارض هؤلاء منَ الصِّفاتية ابن كُلَّاب ومَن وافقه؛ فقالوا: لا يوصَف الله بشيءٍ يتعلَّق بمشيئته وقُدرته أصلًا، بل جميع هذه الأمور صفاتٌ لازمةٌ لذاته قديمةٌ أزليَّة، فلا يرضى في وقتٍ دونَ وقت، ولا يغضبُ في وقتٍ دونَ وقت، كما قال ﷺ في حديث الشَّفاعة: «**إنَّ ربِّي قد غَضِبَ اليومَ**

غضبًا لم يغضب قبلَه مثلَه، ولن يغضبَ بعدَه مثلَه»[١].

وفي الصحيحين عن أبي سعيد عنِ النبيِّ ﷺ قال: «**إنَّ الله تعالى يقول لأهل الجنَّة: يا أهل الجنَّة؛ فيقولون: لبَّيكَ وسعديك، والخيرُ في يديك! فيقول: هل رضيتُم؟ فيقولون: ما لنا لا نرضى يا ربُّ، وقد أعطيتنا ما لم تُعطِ أحدًا من خلقك! فيقول: ألا أُعطيكم أفضلَ من ذلك؟ فيقولون: يا ربُّ، وأيُّ شيء أفضل من ذلك؟! فيقول: أُحِلُّ عليكم رضواني فلا أسخطُ عليكم بعده أبدًا**»[١]؛ فيُستدلُّ به على أنَّه يُحِلَّ رضوانَه في وقتٍ دونَ وقت، وأنَّه قد يُحِلُّ رضوانه، ثم يسخطُ كما يُحِلُّ السَّخطَ ثم يرضى، لكنَّ هؤلاء أحلَّ عليهم رضوانًا لا يتعقَّبه سَخَط.

وهم قالوا: لا يتكلَّمُ إذا شاء، ولا يضحكُ إذا شاء، ولا يغضبُ إذا شاء، ولا يرضى إذا شاء، بل إمَّا أن يجعلوا (الرِّضا) و(الغضبَ) و(الحُبَّ) و(البُغضَ) هو الإرادة، أو يجعلوها صفاتٍ أخرى؛ وعلى التقديرين فلا يتعلَّق شيءٌ من ذلك لا بمشيئته ولا بقُدرته؛ إذ لو تعلَّقت بذلك لكان مَحَلًّا للحوادث! فنفى هؤلاء الصِّفاتِ الفعليَّةَ الذاتيَّةَ بهذا الأصل، كما نفى أولئك الصِّفاتِ مُطلقًا بقولهم: ليس مَحَلًّا للأعراض.

وقد يُقال: بل هي أفعال ولا تُسمَّى حوادث، كما سُمِّيت تلك صفاتٍ، ولم تُسمَّ أعراضًا»[٢].

وما يزعمهُ الجهميَّة والمعتزلة من أنَّ كلامه وإرادته ومحبَّته وكراهته

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٠) و (٣٣٦١) و (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤) من حديث أبي هريرة مطولًا.
(١) رواه مسلم (٢٨٢٩).
(٢) "شرح الطحاويَّة" (ص٣٩٢ - ٣٩٥).

ورضاه وغضبه وغير ذلك، كلَّ ذلك مخلوقاتٌ له مُنفصلةٌ عنه - هو ممَّا أنكره السَّلفُ عليهم وجمهورُ الخلف، بل قالوا: إنَّ هذا من الكفر الذي يتضمَّن تكذيبَ الرسول ﷺ، وجحودَ ما يستحقُّه الله من صفاته، وكلامُ السَّلف في ردِّ هذا القول وإطلاق الكفر عليه كثيرٌ مُنتشِر.

وكذلك لم يقُلِ السَّلف: إنَّ غضبَه على فرعون وقومِه قديم، ولا أنَّ فرحَه بتوبةِ التائبِ قديم، وكذلك سائرُ ما وصفَ به نفسَه من الجزاء لعباده على الطاعة والمعصية من رضاه وغضبه - لم يقُل أحدٌ منهم: إنَّه قديم؛ فإنَّ الجزاء لا يكون قبل العمل، والقرآن صريحٌ بأنَّ أعمالهم كانت سببًا لذلك؛ كقوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥].

والله تعالى إذا خلق صفةً في مَحَلٍّ كان المَحَلُّ متَّصفًا بها؛ فإذا خلق في مَحَلٍّ علمًا أو قدرةً أو حياةً أو حركةً أو لونًا أو سمعًا أو بصرًا - كان ذلك المَحَلُّ هو العالمُ به القادرُ المُتحرِّكُ الحيُّ المُتلوِّنُ السَّميعُ البصير، فإنَّ الربَّ لا يتَّصف بما يخلُقه في مخلوقاته، وإنَّما يتَّصف بصفاته القائمة به، بل كلُّ موصوفٍ لا يوصفُ إلَّا بما يقومُ به لا بما يقومُ بغيره ولم يقُم به»[١].

وأمَّا قول القائل: (الغضبُ) غليانُ دمِ القلبِ بطلبِ الانتقام، وبذلك ردَّ الجهميَّةُ ونحوهم صفةَ الغضب، **فيُقال**: أولًا ليس بصحيح أنَّ الغضبَ غليانُ دمِ القلبِ في حقِّ المخلوقين؛ بل الغضبُ قد يكون لدفع المُنافي قبل وجوده، فلا يكون هناك انتقامٌ أصلًا، وأيضًا فغليانُ دم القلب يُقارنه الغضب، ليس أنَّ مجرَّد الغضب هو غليان دمِ القلب، كما أنَّ الحياء يُقارِنُ حُمرةَ الوجه، والوَجَلَ يُقارِنُ صُفرةَ الوجه، لا أنَّه هو.

أيضًا: فلو قُدِّرَ أنَّ هذا هو حقيقةُ غضبنا، لم يلزم أن يكون غضبُ الله

---

(١) "المنهاج" (٣/ ١٠٥ - ١٠٦).

تعالى مثلَ غضبنا، كما أنَّ حقيقةَ ذاتِ الله ليست مثلَ ذاتنا، ونحن نعلم بالاضطرار أنَّا إذا قدَّرنا موجودَين أحدُهما عنده قوَّة يدفعُ بها الفساد، والآخرُ لا فرقَ عنده بين الصَّلاح والفساد - كان الذي عنده تلك القوَّة أكمل؛ ولهذا يُذَمُّ مَن لا غَيرةَ له على الفواحش كالديُّوث، ويُذمُّ مَن لا حميَّة له يدفع بها الظُّلم عن المظلومين، ويُمدح الذي له غَيرةٌ يدفعُ بها الفواحش، وحميَّةٌ يدفعُ بها الظُّلم، ويُعلم أنَّ هذا أكمل من ذلك، ولهذا وصف النبيُّ ﷺ الرَّبَّ بالأكمليَّة في ذلك، فقال في الحديث الصحيح: «**لا أحدَ أغيرُ منَ الله؛ من أجلِ ذلك حرَّمَ الفواحش ما ظهرَ منها وما بَطَن**»[١]، وقال: «**أتعجبون من غَيرةِ سعد؟ أنا أغيرُ منه، والله أغيرُ منِّي**»[٢].

وقول القائل: إنَّ هذه انفعالاتٌ نفسانيَّة، فيُقال: كلُّ ما سوى الله مخلوقٌ مُنفعِل، ونحن وذواتُنا مُنفعلة، فكونُها انفعالاتٍ فينا لغيرنا نعجِزُ عن دفعها، لا يُوجِبُ أن يكون الله مُنفعِلًا لها عاجزًا عن دفعها، وكان كلُّ ما يجري في الوجود فإنَّه بمشيئته وقُدرته، لا يكون إلَّا ما يشاء، ولا يشاءُ إلَّا ما يكون، له الملك وله الحمد[٣].



(١) أخرجه البخاري (٧٦٣٧)، ومسلم (٧٠٩٣) من حديث عبدالله بن مسعود.
(٢) أخرجه البخاري (٧٤١٦)، ومسلم (١٤٩٩) من حديث المغيرة بن شعبة.
(٣) "مجموعة الرسائل والمسائل" (٥/ ٦٨ - ٦٩).

إثباتُ صِفةِ مجيءِ الله وإتيانهِ ونُزولِه

«وقوله: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ﴾ [البقرة: ٢١٠]. وقوله: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ٢١ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾ [الفجر: ٢١ - ٢٢]، ﴿وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ٢٥﴾ [الفرقان: ٢٥]».

الشَّرح

صفة مجيء الله ونزوله

في هذه الآيات إثباتُ صفة مجيء الله وإتيانه ونزوله على ما يليقُ بجلاله سبحانه، وهذه من أفعاله الاختياريَّة، فينزلُ يومَ القيامة لفصلِ القضاء بين النَّاس، وينزلُ إلى السَّماء الدُّنيا كلَّ ليلة حين يبقى ثلثُ اللَّيل الآخِر، وغير ذلك على ما وردت به النُّصوص، وكما يشاءُ جلَّ وعلا، وفي ذلك إبطالٌ لقول الجهميَّة والمُعتزلة ونحوِهم منَ النُّفاة المُعطِّلة.

قوله: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٠]؛ أي: هل ينتظر الكفَّار التاركون للدخول في السِّلم، المتَّبعون خطوات الشَّيطان - إلَّا أن يأتيهم الله يومَ القيامة لفصل القضاء بين النَّاس، وعند ذلك يحيقُ بهم العذابُ السَّرمدي، و(ينظرون) بمعنى: ينتظرون، قال امرؤُ القَيس:

فإنَّكُما إن تَنْظُرانِيَ ساعةً ... منَ الدَّهرِ ينفَعْنِي لَدَى أُمِّ جُنْدَبِ

فإذا كان النَّظرُ مقرونًا بذكر الوجه أو معدًّى بـ (إلى)، لم يكن إلَّا بمعنى الرؤية، و(الظُّلَل) جمعُ ظُلَّة؛ وهو السَّحاب الأبيض الرَّقيق.

وقوله: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الأنعام: ١٥٨]؛ قال مجاهد:

عند الموتِ حينَ توفَّاهم، ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] يومَ القيامةِ لفصل القضاء، ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ﴾ [الأنعام: ١٥٨]: طلوعُ الشَّمس من مغربها، وما شاء الله.

وقال ابن جرير: «حيثُ ذُكِرَ في القرآن إتيانُ الملائكة فهو مُحتمِلٌ لإتيانهم لقبضِ الأرواح، ويَحْتَمِلُ أن يكون نزولُهم بعذابِ الكفَّار وإهلاكهم» اهـ.

﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [الفجر: ٢١]؛ ﴿كَلَّآ﴾: حرفُ زَجرٍ ورَدْع؛ المعنى: ليس الأمرُ كما يظنُّ المنكرون للبعث من أنَّه لا بعثَ ولا جزاءَ ولا حساب، بل إنَّ ذلك حقٌّ آتٍ لا ريبَ فيه، وعندئذٍ يذكَّرون حين لا تنفعُ الذِّكرى.

و(الدَّكُّ): التَّسويةُ والتَّمهيد، ﴿وَٱلۡمَلَكُ﴾: واحدُ الملائكة، والمُراد هنا الجمع، و(أل) فيه للجنس.

﴿وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥] إيذانًا بنزوله تعالى؛ لأنَّ تشقُّقَ السَّماء مقدِّمةُ النُّزول، ومقدِّمةُ الشيء منه.

«وقد زعمَ بعضُ المُنكرين لصفةِ مجيء الله أنَّ في قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ إضمارًا؛ تقديره: وجاء مَلَكُ ربِّك، أو: أمرُه، أو: عذابُه، وهو زعمٌ باطل؛ فإنَّه إضمارُ ما لا يدلُّ عليه اللفظُ بُمطابقةٍ ولا تضمُّنٍ ولا لُزوم، وادِّعاءُ حذفِ ما لا دليلَ عليه يرفعُ الوثوقَ منَ الخطاب، ويُطرِّقُ كلَّ مُبطِلٍ على ادِّعاء إضمارِ ما يُصحِّح باطله، مع أنَّ صحَّة التركيبِ واستقامةَ اللَّفظِ لا تتوقَّف على هذا المحذوف، بل الكلامُ مستقيمٌ قائمُ المعنى بدون إضمار، فإضماره مجرَّدُ دعوى خلافَ الأصل فلا يجوز، بل يكون قولًا على المُتكلِّم بلا علم.

وأيضًا ففي السِّياق ما يُبطل هذا التقدير، وهو قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ﴾ [الفجر: ٢٢]؛ فعطفُ المَلَكِ على مجيئه سبحانه يدلُّ على تغايُر المجيئَين، وأنَّ مجيئه سبحانه حقيقة، كما أنَّ مجيء المَلَكِ حقيقة، بل مجيءُ الرَّبِّ سبحانه أولى أن يكون حقيقةً من مجيء الملك، وكذلك قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]. ففرَّق بين إتيان الملائكة وإتيان الربِّ، وإتيان ﴿بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]؛ فقسَّمَ ونوَّع، مع هذا التقسيم يمتنعُ أن يكون القسمان واحدًا فتأمَّله.

ولهذا منع عُقلاءُ الفلاسفةِ حملَ مثل هذا اللَّفظ على مجازه؛ وقالوا: هذا يأباهُ التقسيمُ والتَّرديدُ والاطِّراد، ولو صُرِّحَ بهذا المحذوف المقدَّر لم يحسُن وكان كلامًا ركيكًا، فإنَّه لو قال: هل ينظرون إلَّا أن تأتيهم الملائكة، أو يأتي مَلَكُ ربِّك، أو أمرُ ربِّك، أو يأتي بعضُ آياتِ ربِّك - كان مُستهجَنًا.

ولو كان المجيءُ والإتيانُ مُستحيلًا عليه لكان كالأكل والشُّرب والنَّوم والغفلة، ومتى عُهِدَ إطلاقُ الأكل والشُّرب والنَّوم والغفلة عليه، ونسبتها إليه نسبةً مجازيةً وهي مُتعلِّقة بغيره؟! وهل في ذلك شيءٌ من الكمال البتَّة؟! فإنَّ قوله: (وجاء ربُّك) و(أتى) و(يأتي) عندكم في الاستحالة مثل (نام) و(أكل) و(شرب)، والله سبحانه لا يُطلقُ على نفسه هذه الأفعال ولا رسوله لا بقرينةٍ ولا مُطلقة، فضلًا عن أن تطَّرِدَ نسبتها إليه.

وقد اطَّرد نسبةُ المجيء والإتيان والنُّزول والاستواء إليه مُطلقًا، من غير قرينةٍ تدلُّ على أنَّ الذي نُسِبَ إليه ذلك غيرُه من مخلوقاته، فكيف تسوغُ دعوى المجاز فيه؟ ومَنِ ادَّعى المجازَ زعمَ أنَّ العقلَ يُسانده في ذلك، ولكنَّ مُدَّعي الحقيقةِ قد أبطلَ جميع العقليَّات التي لأجلها ادَّعى المجازَ في

المجيء ونحوه من أكثر من ثلاثمئة وجه، فسَلِمَ لهم النَّقلُ واتِّفاقُ السَّلَف، فكيف والعقل الصريح بجانبهم؟!

وبعضُهم قال: (أمره) بمعنى: مأمورُه، فركَّب مجازًا على مجازٍ بزعمه، ولم يصنع شيئًا»[١].

وقد يجيءُ الإتيانُ والمجيءُ منَ الله تعالى مُقيَّدًا إذا كان مجيءَ رحمته أو عذابه؛ كما في الحديث: «**حتَّى جاءَ الله بالرَّحمة والخير**»[٢]، **ومنه**: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الأعراف: ٥٢]، ﴿بَلْ أَتَيْنَاهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٧١].

وفي الحديث: «**لا يأتي بالحسناتِ إلَّا الله**»[٣]، وكذلك قوله: ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦]، فلمَّا قيَّده بالمفعول وهو (البُنيان)، وبالمجرور وهو (القواعد)، دلَّ ذلك على مجيءِ ما بيَّنه؛ إذ منَ المعلوم أنَّ الله سبحانه إذا جاءَ بنفسه لا يجيءُ من أساسِ الحيطانِ وأسفلها، وهذا يُشبه قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ ۚ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا ۖ وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ۖ﴾ [الحشر: ٢]؛ فهذا مجيءٌ مُقيَّدٌ لقوم مخصوصين قد أوقع بهم بأسَه، وعَلِمَ السَّامعون أنَّ جنوده من الملائكة والمسلمين أَتَوهُم، فكان في هذا السِّياق ما يدلُّ على المُراد.

على أنَّه لا يمتنعُ في الآيتين أن يكون الإتيان على حقيقته، ويكونَ ذلك دُنُوًّا ممَّن يُريد إهلاكهم بغضبه وانتقامه، كما يدنو عشيَّةَ عَرَفَةَ منَ الحُجَّاج

---

(١) "الصواعق" (٢/١٠٦ - ١٠٩) بتلخيص.
(٢) لم نقف عليه.
(٣) "المراسيل" لأبي داود (٥٣٩)، و"مساوئ الأخلاق" للخرائطي (٧٥١)

برحمته ومغفرته، ولا يلزمُ من هذا الدُّنُوِّ والإتيان المُلاصقةُ والمُخالطة، بل يأتي هؤلاءِ برحمته وفضله، وهؤلاءِ بانتقامه وعقوبته، ومن فوق عرشه، إذ لا يكون الرَّبُّ إلَّا فوقَ كلِّ شيء، ففوقيَّتُه وعلوُّه من لوازم ذاته.

ولا تناقُض بين نزوله ودُنُوِّه وهبوطه ومجيئه وإتيانه وعلوِّه؛ لإحاطته وسَعَتِه وعظمته، وأنَّ السَّماوات والأرض في قبضته، وأنَّه مع كونه الظاهرَ الذي ليس فوقَه شيء، فهو الباطنُ الذي ليس دونَه شيء، فظهوره بالمعنى الذي فسَّره به أعلمُ الخلق لا يُناقِضُ بطونَه بالمعنى الذي فسَّره به أيضًا، وممَّا يوضِّح ذلك أنَّ النزول والمجيء والإتيان والصُّعود والارتفاع كلَّها أنواعُ أفعاله، وهو الفعَّال لما يُريد.

وأفعاله كصفاته قائمةٌ به، ولولا ذلك لم يكن فعَّالًا ولا موصوفًا بصفات كماله، فإن كانت مجازًا فأفعاله كلُّها مجازٌ ولا فعلَ له في الحقيقة، بل هو بمنزلة الجمادات، وهذا حقيقةُ مَن عطَّل أفعاله.

وإن كان فاعلًا حقيقة **فأفعاله نوعان: لازمةٌ، ومُتعدِّيةٌ**؛ كما دلَّت النُّصوص التي هي أكثر من أن تُحصر على النوعين، ولمَّا فهِمَتِ العقولُ الفاسدةُ من نزول الرَّبِّ ومجيئه وإتيانه وهبوطه ودُنُوِّه، ما يُفهم من مجيء المخلوق وإتيانه وهُبوطه ودُنُوِّه، وهو أن يُفرِغ مكانًا ويشغَل مكانًا - نَفَت حقيقةَ ذلك؛ **فوقعت في محذورَين**: محذور التَّشبيه، ومحذور التَّعطيل، فلو كان الرَّبُّ سبحانه مُماثِلًا لخلقه لَزِمَ نُزولَه خصائصُ نُزولِهم ضرورةَ ثبوتِ أحدِ المِثلَين للآخر[1].



(١) "الصواعق" (٢/٢٢٦ - ٢٢٧).

إثباتُ صِفَةِ الوَجهِ لله

وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٧]، ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

الشَّرح

إثبات صفة (الوجه) لله؛ قد دلَّ عليها القرآنُ والسُّنَّةُ وإجماعُ السَّلف وأهل السُّنَّة.

صفة الوجه

والوجه صفةٌ ذاتيَّةٌ له تعالى، وقد أنكرت الجهميَّة ونحوهم أن يُوصفَ الله بأنَّ له وجهًا، وتأوَّلوا ما ورد في ذلك تأويلاتٍ فاسدة؛ فمنهم مَن قال: المُراد به الثَّواب، ومنهم مَن قال: القِبلَة، ومنهم مَن قال: (الوجهُ) صِلَة، والتقدير: ويبقى ربُّك.

ودعوى المجاز في ذلك باطلة؛ فإنَّ المجاز لا يمتنعُ نفيُه، فعلى هذا لا يمتنعُ أن يُقال: ليس له وجهٌ ولا حقيقةَ لوجهه، وهذا تكذيبٌ لما أخبر الله به عن نفسه وأخبر به عنه رسولُه ﷺ، ولو ساغ دعوى الزِّيادة في ذلك لساغَ لمُعطِّلٍ آخرَ أن يدَّعي الزيادة في صفات أخرى.

وأيضًا فقد ذكر الخطَّابي والبَيهَقِي وغيرهُما[1] أنَّه تعالى لمَّا أضاف الوجهَ إلى الذَّات وأضافَ النَّعت إلى الوجه فقال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٧] - دلَّ على أنَّ الوجهَ ليس بصِلَة، وأنَّ قوله: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ صفةٌ للوجه، وأنَّ الوجهَ صفةٌ للذات، فتأمَّل رَفْعَ قوله: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ عند ذكر الوجه، وجرَّه في قوله: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٧٨﴾﴾ [الرحمن: ٧٨].

---

(١) وكذلك الإمامان: محمد بن خزيمة في "التوحيد" (ص١٥)، وعثمان بن سعيد الدارمي في "ردِّه على بشر" (ص١٥٧) وغيرهما.

وأيضًا فإنَّه لا يُعرف في لُغةٍ من لُغات الأُمَم (وجهُ الشَّيء) بمعنى ذاته ونفسه... والوجه في اللغة مُستقبِل كلِّ شيء؛ لأنَّه أوَّل ما يُواجه منه، ووجهُ الرأي والأمر ما يظهر أنَّه صوابُه، وهو في كلِّ مَحَلٍّ بحسَب ما يُضاف إليه؛ فإن أُضيف إلى زمن كان الوجهُ زمنًا، وإن أُضيف إلى حيوانٍ كان بحسَبه، وإن أُضيف إلى ثوبٍ أو حائطٍ كان بحسَبه، وإن أُضيف إلى مَن ليس كمثله شيء كان وجهُه تعالى كذلك.

وأمَّا حملُه على الثواب المُنفصل فهو من أبطل الباطل؛ فإنَّ اللُّغة لا تحتمل ذلك، ولا يُعرف أنَّ الجزاء يسمَّى وجهًا للمُجازي، ثم إنَّ الثواب مخلوق، وقد صحَّ عنِ النبيِّ ﷺ أنَّه استعاذَ بوجهِ الله فقال: «**أعوذُ بوجهكَ الكريمِ أن تُضلَّني، لا إله إلَّا أنت الحيُّ الذي لا يموتُ، والجنُّ والإنسُ يموتون**»[١]؛ رواه أبو داود وغيره، ومن دعائه يومَ الطائف: «**أعوذُ بوجهِكَ الكريم الذي أشرقَت له الظُّلمات وصلَح عليه أمرُ الدُّنيا والآخرة**»[٢]، ولا يُظَنُّ برسول الله ﷺ أن يستعيذَ بمخلوق، والأحاديث في الاستعاذة بوجهِ الله كثيرة، وكان النبيُّ ﷺ يدعو في دُعائه: «**أسألك لذَّةَ النَّظر إلى وجهك، والشَّوقَ إلى لقائك**»[٣]، ولا يُعرف تسميةُ الثَّواب وجهًا لغةً ولا شرعًا ولا

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٨٣)، ومسلم (٢٧١٧) من حديث ابن عباس، وعندهما: «**أعوذ بعزتك...**»، والذي وجدناه عند أبي داود هو قوله ﷺ من حديث علي: يدعو في دُعائه: «**اللهمَّ إني أعوذُ بوجهكَ الكريم، وكلماتك التامَّة، من شرِّ ما أنت آخذ بناصيته...**»، وحسَّنه الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٢/ ٣٨٤ - ٣٨٥).

(٢) رواه ابن إسحاق في "السيرة" (٢/ ١٧٢) قال: فحدثني يزيد بن زياد، عن محمد بن كعب القرظي قال: لما انتهى رسول الله ﷺ إلى الطائف... فذكره مطولًا.

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٢٦٤)، والنسائي (٣/ ٥٤)، والحاكم (١/ ٥٢٤)، وابن خزيمة في "التوحيد" (١/ ٢٩ - ٣٠)، وصحَّحه الحاكم من طريق حماد بن زيد عن عطاء بن السائب عن أبيه، عن عمَّار بن ياسر به، ووافقه الذهبي.

عُرفًا، وقوله ﷺ: «**حِجابه النُّور، لو كشفَه لأحرقَت سُبُحاتُ وجهِهِ ما انتهى إليه بصرُه من خَلْقِه**»[١]؛ فإضافة السُّبُحات - التي هي الجلال والنُّور - إلى الوَجه، وإضافة البصر إليه - تُبطل كلَّ مجازٍ، وتُبيِّن أنَّ المُراد وجهُه.

وقال عبد الله بن مسعود: «ليس عند ربِّكم ليلٌ ولا نهار، نُور السَّماوات والأرض من نُور وَجهِه»؛ فهل يصحُّ أن يُحمل (الوجه) في هذا على مخلوق؟ أو يكون صِلَةً لا معنى له؟ أو يكون بمعنى القِبلَة والجِهةَ؟ وهذا مُطابق لقوله ﷺ: «**أعوذُ بنُورِ وجهِكَ الذي أشرقَت له الظُّلمات**»[٢]؛ فأضاف النُّور إلى الوَجهِ والوَجهَ إلى الذَّات، واستعاذَ بنُورِ الوَجهِ الكريم؛ فعُلم أنَّ نورَه صفةٌ له كما أنَّ (الوجه) صفةٌ ذاتيَّة، وهذا الذي قاله ابن مسعود تفسيرُ قوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [النور: ٣٥].

وقد اتَّفق أهلُ الحقِّ على رؤية المؤمنين اللهَ في الجنَّة، فمَن أنكرَ حقيقة (الوَجه) لم يكن للنَّظر عنده حقيقةٌ، ولا سيَّما إذا أنكر (الوَجه) و(العُلوَّ)، فيعود النَّظر عنده إلى خيالٍ مُجرَّد، وحيث وردَ (الوجه) فإنَّما وردَ مُضافًا إلى الذَّات في جميع موارده.

المضاف إلى الله نوعان

والمُضاف إلى الرَّبِّ تعالى نوعان:

الأوَّل: أعيان قائمة بنفسها؛ كبيت الله، وناقة الله، وروح الله، وعبد الله ورسوله، فهذه إضافةُ تشريفٍ وتخصيص، وهي إضافةُ مملوكٍ إلى مالِكِه.

الثاني: صفاتٌ لا تقومُ بنفسها؛ كعلم الله وحياته وقدرته وعزَّته وسمعه وبصره ونُوره وكلامه، فهذه إذا وردت مُضافةً إليه، فهي إضافةُ صفةٍ إلى

(١) أخرجه مسلم (١٧٩).
(٢) تقدَّم قبله.

الموصوف بها، وهذه الإضافة تنفي أن يكون (الوجه) مخلوقًا، وأن يكون حشوًا في الكلام.

وفي "سنن أبي داود" عنه ﷺ أنَّه كان إذا دخل المسجد قال: «**أعوذُ بالله العظيم، وبوَجهِه الكريم، وسُلطانِه القديم، من الشَّيطان الرَّجيم**»[1]، فتأمَّل كيف قَرَنَ في الاستعاذة بين استعاذته بالذَّات وبين استعاذته بالوَجهِ الكريم؛ وهذا صريحٌ في إبطال قولِ مَن قال: إنَّه الذَّات نفسها، وقولِ مَن قال: إنَّه مخلوق[2].



(١) أخرجه أبو داود (٤٦٦) وسنده صحيح رجاله ثقات.
(٢) "الصواعق" (٢/ ١٧٥ - ١٨٠) مع تلخيص.

إثباتُ صِفَةِ اليَدَين

وقـولـه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

الشَّرح

صفة (اليدين) لله قد دلَّ عليها الكتاب والسنَّة، وإجماع سلف الأمَّة، خلافًا للجهميَّة والمُعتزِلة؛ قال عبد الله بن عمرو بن العاص: «إنَّ الله لم يخلُق بيده إلَّا ثلاثًا: خلق آدمَ بيدِه، وغرسَ جنَّةَ عَدنٍ بيدِه، وكتبَ التَّوراةَ بيدِه». وفي مُحاجَّة آدم لموسى قال موسى: «**أنتَ الذي خلقكَ الله بيده، ونفخَ فيك من رُوحه، وأسجدَ لك ملائكته، وعلَّمك أسماءَ كلِّ شيء**»(١).

الردُّ على مدَّعي المجاز

وزعم نُفاة الصِّفات: أنَّ المراد باليدين النِّعمة والقُدرة، وهي دعوى باطلة؛ فإنَّه لا يصحُّ في عقلٍ أو نقلٍ أن يُقال: لم يخلق بنعمته أو بقُدرته إلَّا ثلاثًا، ولا يصحُّ استعمال المجاز في هذا بلفظ التثنية، فلا يُستعمل إلَّا مُفردًا أو مجموعًا؛ كقولك: له عندي يدٌ يجزيه الله بها، وله عندي أيادٍ، وأمَّا إذا جاء بلفظ التثنية فلا يُعرف استعمالُه قطُّ إلَّا في اليد الحقيقيَّة.

وليس من المعهود أن يُطلق الله على نفسه معنى القُدرة والنِّعمة بلفظ التثنية؛ بل بلفظ الإفراد الشامل لجميع الحقيقة، كقوله: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقد يجمع النِّعم مثل: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان: ٢٠]، وأمَّا أن يقول: خلقتُك بقُدرتَين أو بنِعمتَين، فهذا لم يقع في كلامه، ولا في كلام رسوله، ولو ثبت استعمالُ ذلك بلفظ التثنيةِ لم يجُز أن

(١) أخرجه البخاري (٣٤٠٩) و (٤٧٣٦) و (٤٧٣٨) و (٧٥١٥). ومسلم (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة.

يكون المُراد به ههنا القدرة؛ فإنَّه يُبطل فائدة تخصيص آدم، فإنَّه وجميع المخلوقات حتى إبليس مخلوق بقدرته سبحانه، فأيُّ مَزِيَّة لآدمَ على إبليسَ في ذلك؟!

وأيضًا فيه: النِّعمة والقُدرة لا يُتجاوز بها لفظُ (اليد)؛ فلا يُتصرَّف فيها بما يُتصرَّف في اليدِ الحقيقيَّة، فلا يُقال فيها: كفٌّ، ولا إصبَع، ولا إصبَعان، ولا يمين، ولا شمال، وهذا كلُّه ينفي أن تكون اليدُ يدَ نعمةٍ أو يدَ قدرةٍ، وقال النبيُّ ﷺ: «**المُقسطون على منابرَ من نورٍ عن يمينِ الرحمن**»[(١)].

وفي حديث الشَّفاعة: «**فأقوم عن يمين الرحمن مقامًا لا يقومه غيري**»[(٢)]، وإذا ضممتَ قوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]، إلى قوله ﷺ: «**يأخذ الجبَّار سماواتِه وأرضَه بيده يهزُّهن**»، وجعلَ رسولُ الله ﷺ يقبضُ يدَه ويبسُطها[(٣)]، وفي "صحيح مسلم": يحكي ربَّه بهذا اللفظ، وقال: «**ما من قلبٍ إلَّا وهو بينَ إصبَعينِ من أصابعِ الرحمن، إن شاءَ أن يُقيمه أقامَه، وإن شاءَ أن يُزيغه أزاغَه**»[(٤)]، وفي حديث الشَّفاعة: «**وعدني ربِّي أن يُدخل الجنَّة من أمَّتي أربعمئة ألف**»، فقال أبو بكر: زِدنا يا رسول الله، قال: «**وثلاث حَثَيات من حَثَيات ربِّي**»، فقال عمر: حسبُك يا أبا بكر، إن شاء أدخلَ خلقه الجنَّة بكفٍّ واحدة، فقال

(١) أخرجه مسلم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو.
(٢) تقدم تخريجه.
(٣) أخرجه مسلم (٢٧٨٨) (٢٥) من حديث ابن عمر.
(٤) أخرجه مسلم (٢٦٥٤) (١٧) من حديث عبد الله بن عمرو. وأخرجه ابن ماجه (١٩٩). وابن خزيمة في "التوحيد" (١/ ١٨٩) من حديث النَّوَّاس بن سَمْعان، واللفظ له.
(٥) أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٣٤٤)، والبزَّار؛ كما في "المجمع" (١٠/ ٧٥٦)، من حديث أنس بنحوه، وعند أبي نعيم: «**مئة ألف**» بدل «**أربعمئة ألف**». وقال الهيثمي في "المجمع" (١٠/ ٧٥٦): «ورجاله ثقات على ضعفٍ في أبي هلال الراسبي قليل». اهـ.

رسول الله ﷺ: «**صدق عمر**»(١).

فهذا القبضُ والبسطُ، والطيُّ باليمين، والأخذُ، والوقوفُ عن يمين الرحمن، والكفُّ، وتقليبُ القلوبِ بأصابعه، ووضعُ السَّماوات على إصبَع، والجبال على إصبَع، فذِكرُ إحدى اليدين، ثمَّ قولُه: «**وبيده الأخرى**» - مُمتنعٌ فيه اليدُ المجازيَّة، سواءٌ كانت بمعنى القُدرة أو بمعنى النِّعمة، فإنَّها لا يُتصرَّف فيها هذا التصرُّف.

وقد أنكر الله تعالى على اليهود نسبةَ يده إلى النَّقص والعَيب، ولم يُنكر عليهم إثباتَ يده، وقَدَّرَ إثباتَها له زيادةً على ما قالوا بأنَّهما ﴿مَبْسُوطَتَانِ﴾، وأيضًا فـ(يَدُ) القُدرة والنِّعمة لا يُعرف استعمالها البتَّة إلَّا في حقِّ مَن له يدٌ حقيقة.

فهذه موارد استعمالها من أوَّلها إلى آخرها مطَّردة في ذلك، فلا يعرِفُ العربيُّ خلافَ ذلك، فـ(اليَدُ) المُضافةُ إلى الحيِّ إمَّا أن تكون يدًا حقيقةً أو مُستلزمةً للحقيقة، وأمَّا أن تُضاف إلى مَن ليس له يدٌ حقيقةً، وهو حيٌّ متَّصفٌ بصفات الأحياء فهذا لا يُعرف البتَّة.

وسِرُّ هذا أنَّ الأعمال والأخذ والعطاء والتصرُّف لمَّا كان باليد، وهي التي تُباشر، عبَّروا بها عن الغاية الحاصلة بها، وهذا يستلزمُ ثبوتَ أصلِ اليدِ حتى يصحَّ استعمالُها في مُجرَّد القوَّة والنِّعمة والإعطاء، فإذا انتفَتْ حقيقةُ اليدِ امتنعَ استعمالُها فيها فيما يكون باليد، فثبوتُ هذا الاستعمالِ المجازيِّ من أدلِّ الأشياء على ثبوت الحقيقة، فقوله تعالى في حقِّ اليهود: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]، هو دُعاءٌ عليهم بغَلِّ اليد؛ المُتضمِّن للجُبن والبُخل، وذلك لا ينفي ثبوتَ أيديهم حقيقة.

وأمَّا الإضافة في مثل يدِ الشَّمال، ويدِ الحائط، ويدِ الليل، فقد بيَّنت أنَّ المُضاف من جنس المُضاف إليه وكلُّ ذلك حقيقة، وكذلك إضافةُ اليدين إلى

الرحمة في قوله: ﴿بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٧]، فيتنوَّع المُضاف بتنوُّع المُضاف إليه، واختلفت ماهيَّة الحقيقة وصفتُها وتنوَّعت بتنوُّع المُضاف إليه(١).

وقد ورد لفظُ (اليدِ) في القرآن والسنَّة وكلام الصَّحابة والتابعين في أكثر من مئة موضع ورودًا مُتنوِّعًا، مُتصرَّفًا فيه، مقرونًا بما يدلُّ على أنَّها يدٌ حقيقةً؛ من الإمساك، والطيِّ، والقبض، والبسط، والمُصافحة، والحَثَيات، والنَّضح باليد، والخلق باليدين، والمُباشرة بهما، وكَتبِ التَّوراة بيده، وغَرسِ جنَّة عَدْنٍ بيده، وتخميرِ طينة آدم، ووقوفِ العبد بين يديه، وكون المُقسطين عن يمينه، وقيام رسول الله ﷺ يومَ القيامة عن يمينه، وتخييرِ آدمَ بين ما في يديه، فقال: «**اخترتُ يمينَ ربِّي**»، وأخذ الصَّدقة بيمينه، يربِّيها لصاحبها، وكتابته بيده على نفسه: أنَّ رحمته تغلبُ غضبَه، وأنَّه مسح ظهرَ آدمَ بيده ثم قال له ويداه مفتوحتان: «**اخْتَرْ**»، فقال: «**اخترتُ يمينَ ربِّي**»، وكلتا يديه يمينٌ مُباركة، وأنَّ يمينه ملأى لا يَغِيضُها نفقةٌ، سحَّاء الليَّل والنَّهار، وبيده الأخرى القِسْط، يرفعُ ويخفِض، وأنَّه خلقَ آدمَ من قبضةٍ قبضها من جميع الأرض، وأنَّه يطوي السَّماوات يوم القيامة، ثم يأخذهنَّ بيده اليُمنى، ثم يطوي الأرض باليد الأخرى، وأنَّه خطَّ الألواحَ التي كتبها لموسى بيده.

وتأمَّل قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]؛ فلمَّا كانوا يُبايعون رسولَ الله ﷺ بأيديهم، ويضربُ بيده على أيديهم، وكان رسولُ الله ﷺ هو السَّفيرَ بينه وبينهم - كانت مُبايعتُهم له مبايعةً لله تعالى، ولمَّا كان سبحانه فوق سماواته على عرشه وفوق الخلائق كلِّهم - كانت يدُه فوقَ أيديهم، كما أنَّه سبحانه فوقَهم، فهل يصحُّ هذا لمَن

(١) "الصواعق" (٢/ ١٥٥ - ١٦٢) بتلخيص.
(٠) "الصواعق" (٢/ ١٧١ - ١٧٣) بتلخيص.

ليس له يدٌ حقيقةً؟(١)

معنى قوله: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾

لفظ (اليد) جاء في القرآن على ثلاثة أنواع

«**ولفظ (اليد) جاء في القرآن على ثلاثة أنواع: مُفردًا ومُثنًى ومجموعًا.**

فالمُفرد كقوله: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، **والمُثنَّى** كقوله: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، **والمجموع** كقوله: ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١]، فحيثُ ذكرَ اليدَ مُثنَّاةً أضافَ الفعل إلى نفسه بضميرِ الإفراد، وعدَّى الفعل بالباء إليهما فقال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وحيثُ ذكرها مجموعةً أضاف العمل إليها ولم يُعدِّ الفعل بالباء؛ فهذه ثلاثة فُروق.

فلا يحتمل ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، من المجاز ما يحتملُه ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١]، فإنَّ كلَّ أحدٍ يفهم من قوله: ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١]، ما يفهمُ من قوله: عملنا وخلقنا، كما يفهم ذلك من قوله: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾، وأمَّا قوله: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، فلو كان المُراد منه مجرَّد الفعل لم يكن لذكر (اليد) بعد نسبة الفعل إلى الفاعل معنًى، فكيف وقد دخلت عليها الباء؟! فكيف إذا ثُنِّيت؟!

وسرُّ الفرق أنَّ الفعل قد يُضاف إلى يدي ذي اليد، والمُراد الإضافة إليه كقوله: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]، ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وأمَّا إذا أُضيف إليه الفعل ثم عُدِّي بالباء إلى يده مفردةً أو مثناةً فهو ممَّا باشرته يدُه»(٢).



(٢) "الصواعق" (١/ ٣٨).

إثباتُ صِفَةِ عَينَي الرَّحمن جلَّ وعلا

وقوله: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، ﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ﴿١٣﴾ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ ﴿١٤﴾﴾ [القمر]، ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩].

الشَّرح

قد دلَّ الكتاب والسنَّة الصريحة وإجماع أهل الحقِّ على أنَّ الله تعالى موصوفٌ بأنَّ له عينين حقيقةً على ما يليق بجلاله وعظمته.

وقوله: ﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ﴿١٣﴾﴾ [القمر: ١٣]؛ (الدُّسُر): المسامير، واحدها: دِسار، والمُراد بـ ﴿ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ﴾ [القمر: ١٣]: السَّفينة، ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]: بمرأى منَّا، وفي حفظنا وكَلاءتِنا، وقوله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩]؛ أي: لتُربَّى وتُغذَى وتُنعَّم على عيني، أراكَ وأحفظُك.

ورود (العين) بالإفراد والتثنية والجمع

وورَدَ وصف الله بالعينين في القرآن بلفظ المُفرد تارة، وبلفظ الجمع تارة، وورَدَ في السُّنَّة بلفظ التثنية.

وذلك أنَّ المُفرد المُضاف يُراد به أكثرُ من واحد، كقوله: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨]، ومنه: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩]، ثم إنَّه ذكر (العين) المُفردة المُضافة إلى الضمير المُفرد، و(الأعين) مجموعةً مُضافةً إلى ضمير الجمع، وذكر (العين) مُفردةً لا يدلُّ على أنَّها عينٌ واحدة، ليس إلَّا كقولك: أفعل هذا على عيني، وأحبُّك على عيني، ولا يُريد أنَّ له عينًا واحدةً، وقد نطق الكتاب بلفظ (العين) مُضافةً إليه مفردةً ومجموعة، ونطقت السُّنَّة بإضافتها إليه مثنَّاةً؛ كما قال النبيُّ ﷺ: «**إنَّ العبد إذا قام في الصلاة قام**

بين عيني الرَّحمن، فإذا التفتَ قال له ربُّه: إلى مَن تَلتَفِت؟ إلى خيرٍ لك منِّي؟»[١].

وقول النبيِّ ﷺ: «**إنَّ ربَّكم ليس بأعوَر**»[٢]، صريحٌ بأنَّه ليس المُراد إثباتَ عينٍ واحدة؛ فإنَّ ذلك عَوَرٌ ظاهرٌ تعالى الله عنه، وهل يُفهم من قول الداعي: «اللهمَّ احرُسنا بعينِكَ التي لا تنام» أنَّها عينٌ واحدة؟! ليس إلَّا ذهنٌ أقلف، وقلبٌ أغلف.

وقال عثمان بن سعيد: الأعور ضد البصير بالعينين[٣]، ولغةُ العرب متنوِّعةٌ في إفراد المُضاف وتثنيته وجمعه، بحسَب أحوال المُضاف إليه، فإن أضافوا الواحد المتَّصل إلى مفردٍ أفردوه، وإن أضافوه إلى اسم جمعٍ - ظاهرًا أو مُضمرًا - فالأحسن جمعُه مُشاكلةً للَّفظ كقوله: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وإن أُضيف إلى ضميرِ جمعٍ جمعتَ كقوله: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا﴾ [يس: ٧١]، وإن أضافوه إلى اسم مثنًّى فالأفصحُ في لُغتهم جمعُه كقوله: ﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾ [التحريم: ٤]، وإنَّما هما قلبان، وقوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وكقول العرب: اضرِبْ أعناقَهما، وهذا أفصحُ استعمالهم. وتارةً يُفردون المُضاف فيقولون: لسانهما وقلبهما. وتارةً يثنُّون كقوله[٤]:

(١) رواه البَّزار - كما في "المجمع" (٢/ ٢٣٢) - من حديث جابر، وقال الهيثمي: «وفيه: الفضل بن عيسى الرَّقاشي، وقد أجمعوا على ضعفه». اهـ.

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٣٩) و (٧٤٠٧)، ومسلم (١٦٩) من حديث ابن عمر.

(٣) في "ردِّه على بشر المريسي" (ص٤٣) قال: «العَوَرُ عند النَّاس ضدُّ البصر، والأعورُ عندهم ضدُّ البصير بالعينين».

(٤) أي: قول الشاعر خِطام المُجاشعي؛ وهو شطر بيت صدره:

ومَهْمَهَينِ قَذَفَينِ مَرْتَيْنْ

انظر: "خزانة الأدب" (٣/ ٣٧٤).

ظَـهْـراهُـمـا مِـثـلُ ظُـهـورِ الـتُّـرْسَـيـنْ

وإذا كان من لُغتهم وضعُ الجمع موضعَ التثنية؛ لئلَّا يجمعوا في لفظٍ واحدٍ بين تثنيتين ولا لبسَ هناك - فلَأنْ يوضعَ الجمعُ موضعَ التثنيةِ فيما إذا كان المُضاف إليه تثنيةً أولى بالجواز؛ يدلُّ عليه: أنَّك لا تكادُ تجدُ في كلامهم: (عَينَينا) و(يَدَينا) ونحو ذلك، ولا يلتبسُ على السَّامع قولُ المتكلِّم: نراكَ بأعيُنِنا ونأخذُك بأيدِينا، ولا يفهمُ منه بشرٌ على وجه الأرض عيونًا كثيرةً على وجهٍ واحد[١].



(١) "الصواعق" (١/ ٣٢ - ٣٨).

إثباتُ صِفَتَي السَّمع والبَصَر لله جلَّ وعلا

وقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ ۝١﴾ [المجادلة: ١]، وقوله: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ۝٨٠﴾ [الزخرف: ٨٠]، وقوله: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ۝١٤﴾ [العلق: ١٤]، ﴿ٱلَّذِي يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ۝٢١٨ وَتَقَلُّبَكَ فِي ٱلسَّٰجِدِينَ ۝٢١٩ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۝٢٢٠﴾ [الشعراء: ٢١٨- ٢٢٠]، ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَۖ﴾ [التوبة: ١٠٥].

الشرح

في هذه الآيات وصفُ الله بالسَّمع والبصر، وأنَّه تعالى يسمعُ بسَمعٍ ويُبصر ببَصَرٍ حقيقة، مُنزَّهٌ في ذلك وغيره عن صفات المخلوقين ومُماثلتهم، هذا مذهبُ سلفِ الأُمَّةِ وأئمَّتها، وعلى ذلك دلَّ الكتابُ والسنَّة، وفي ذلك الرَّدُّ على الجهميَّة والمُعتزِلَة.

قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «الحمدُ لله الذي وَسِعَ سمعُه الأصوات؛ لقد جاءت المُجادِلةُ إلى رسول الله ﷺ تكلِّمه وأنا في جانب البيت، ما أسمعُ ما تقول؛ فأنزلَ الله هذه الآية: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]»، رواه أحمد(١).

فلا يشكُّ صحيحُ الفهمِ البتَّة في هذا الخطاب أنه نصٌّ صريحٌ لا يحتمل التأويلَ بوجهٍ من الوجوه في إثبات صفةِ السَّمع لله حقيقة، وأنَّه يسمع بنفسه(٢).

---

(١) تقدَّم تخريجه.
(٢) "الصواعق" (١/ ٨٠).

وهذا أصرحُ ما يكون في إثبات صفة السَّمع لله؛ ذكر الماضي، والمُضارع، واسمِ الفاعل؛ ﴿سَمِعَ﴾ و﴿يَسْمَعُ﴾، وهو ﴿سَمِيعٌ﴾ وله السمع، كما قالت عائشة: «الحمدُ لله الذي وسِعَ سمعُه الأصوات»[(١)].

ولا يستقيمُ في كلام العرب أن يُقال لشيءٍ: هو سميعٌ بصيرٌ، إلَّا وذلك الشيءُ موصوفٌ بالسَّمع والبصر من ذوي الأعيُن والأبصار، وقد يُقال في مَجازِ الكلام: الجبال تَتراءَى وتسمع؛ على معنى أنَّها يُقابل بعضُها بعضًا، وتبلغُها الأصواتُ ولا تَفْقَه، ولا يُقال: جبلٌ سميعٌ بصير، وقصرٌ سميعٌ بصير؛ لأنَّ ذلك مستحيلٌ إلَّا لمَن يسمعُ بسَمعٍ ويُبصرُ ببَصَر[(٢)].

فعل السمع يراد به أربعة معان

وفعل السَّمع يُراد به أربعةُ معان:

أحدها: سمعُ إدراكٍ ومُتعلَّقُه الأصوات.

الثاني: سمعُ فهمٍ وعقلٍ ومُتعلَّقُه المعاني.

الثالث: سمعُ إجابةٍ وعطاءِ ما سُئِل.

الرابع: سمعُ قَبولٍ وانقياد.

فمن الأوَّل: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١].

ومن الثاني: ﴿لَا تَقُولُوا۟ رَٰعِنَا وَقُولُوا۟ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٤]، ليس المُراد مُجرَّد الكلام؛ بل سَمْعَ الفهمِ والعَقْل، ومنه: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥].

---

(١) "مفتاح دار السعادة" (ص٨٦).
(٢) عثمان بن سعيد الدارمي في "ردِّه على بشر"، وانظر: (ص٤٣ - ٥٠) منه.

ومن الثالث: «**سَمِعَ الله لمَنْ حَمِدَه**»، وفي الدُّعاء المأثور: «**اللهمَّ اسمَعْ**»؛ أي: أجِبْ وأعْطِ ما سألتُك.

ومن الرابع قوله: ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤١]؛ أي: قابلون له، ومُنقادون له على أصحِّ القولين، ﴿وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]؛ أي: قابلون ومُنقادون، وقيل: عيون وجواسيس، وليس بشيء.

إذا عرف هذا فسَمْعُ الإدراك يتعدَّى بنفسه، وسَمعُ القَبول يتعدَّى باللام تارةً وبـ(مِن) أُخرى، وهذا بحسَب المعنى؛ فإن كان السِّياق يقتضي القَبول عُدِّي بـ(مِن)، وإن كان يقتضي الانقيادَ عُدِّي باللام.

وأمَّا سَمْعُ الإجابة فيتعدَّى باللام نحو: «**سمِعَ الله لمَنْ حَمِدَه**»؛ لتضمُّنه معنى: استَجابَه له، ولا حذفَ هناك وإنَّما هو مُتضمِّن.

وأمَّا سَمْع الفهم فيتعدَّى بنفسه؛ لأنَّ مضمونه يتعدَّى بنفسه(١) فله تعالى سمعٌ يُدركُ به المسموعات، وبَصرٌ يُدرك به المرئيَّات بلا تكييف.

وروى البخاري في "صحيحه" أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**ما أذِنَ الله لشيءٍ أَذَنَهُ لرجلٍ حسنِ الصَّوتِ يتغنَّى بالقرآن**»(٢)، والأدلَّة في ذلك أكثرُ من أن تُحصر.



(١) "البدائع" (٢/ ٧٥ - ٧٦).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٢٣) و(٥٠٢٤) و (٧٤٨٢) و (٧٥٤٤)، ومسلم (٧٩٢) من حديث أبي هريرة، وعندهما: «ما أَذِنَ الله لشيءٍ ما أَذِنَ لنبيٍّ...».

إثباتُ المَكرِ والكَيد

وقوله: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ [الرعد: ١٣]، وقوله: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [آل عمران: ٥٤]، وقوله: ﴿وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [النمل: ٥٠]، وقوله: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾﴾ [الطارق: ١٥].

الشَّرح

في هذه الآيات إثباتُ وصف الله بـ(المكرِ) و(الكيدِ) و(المُماحَلَة)، وهذه صفاتٌ فعليَّة تُثبَتُ للهِ كما يليقُ بجلاله وعظمته.

قوله: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾؛ أي: الأخذِ بشدَّةٍ وقوَّة، والمِحال والمُماحلة: المُماكرة والمُغالبة، وقد روى الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ابن عبَّاس: كان من دُعاء النبيِّ ﷺ: «**اللهمَّ أعنِّي ولا تُعِن علي، وانصُرني ولا تنصُر عليَّ، وامكُر لي ولا تمكُر عليَّ**»؛ ورواه الترمذي وصحَّحه.

والمَكْر: الأخذ في غَفلَة؛ كما قال تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢].

باب الأفعال أوسع من باب الأسماء

فنِسبةُ (الكيدِ) و(المكرِ) ونحوِهما إليه سبحانه من إطلاق الفِعْل عليه تعالى، «والفعل أوسعُ من الاسم، ولهذا أطلق الله على نفسِه أفعالًا لم يتسمَّ منها بأسماء الفاعل؛ كأرادَ وشاءَ وأحدث، ولم يُسمَّ بالمُريد والشَّائي والمُحدِث، كما لم يُسمِّ نفسَه بالصَّانع والفاعل والمُتقِن، وغير ذلك من الأسماء التي أطلق أفعالها على نفسه.

فبابُ الأفعال أوسعُ من بابِ الأسماء، وقد أخطأ أقبح الخطأ مَنِ اشتقَّ

له من كلِّ فعلٍ اسمًا، وبلغ بأسمائه زيادةً على الألف، فسمَّاه: الماكر والمخادع والفاتن والكائد ونحو ذلك، وكذلك باب الإخبار عنه بالاسم أوسعُ من تسميته به، فإنَّه يُخبَرُ عنه بأنَّه: (شيء)، و(موجود)، و(مذكور)، و(معلوم) و(مراد)، ولا يُسمَّى بذلك»[١].

وهكذا جميعُ ما أطلقَه على نفسه من صفاته العُلى أكملُ معنًى ولفظًا ممَّا لم يُطلقه، فـ(العليمُ الخبيرُ) أكملُ من الفقيه والعارف، و(الكريمُ الجوَادُ) أكملُ من السَّخي، و(الخالقُ البارئُ المُصوِّرُ) أكملُ من الصَّانع الفاعل؛ ولهذا لم تجئ هذه في أسمائه الحُسنى، و(الرحيم والرؤوف) أكمل من الشَّفيق؛ فعليك بمُراعاة ما أطلقه سبحانه على نفسه من الأسماء والصِّفات والوقوف معها، وعدمِ إطلاق ما لم يُطلقه على نفسه ما لم يكن مُطابقًا لمعنى أسمائه وصفاته، وحينئذٍ فيُطلق المعنى لمُطابقته له دونَ اللفظ، ولا سيَّما إذا كان مُجمَلًا أو منقسمًا إلى ما يُمدح به وغيره، فإنَّه لا يجوز إطلاقُه إلَّا مقيَّدًا.

وهذا كلفظِ (الفاعل) و(الصانع) فإنَّه لا يُطلق عليه في أسمائه الحسنى إلَّا إطلاقًا مُقيَّدًا أطلقَه على نفسه؛ كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٦﴾ [هود: ١٠٧]، ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، وقوله: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، فإنَّ اسم (الفاعل) و(الصانع) مُنقسمُ المعنى إلى ما يُمدح عليه ويُذمُّ، ولهذا المعنى - والله أعلم - لم يجىء في الأسماء الحُسنى (المُريد) كما جاء فيها (السَّميع البصير)، ولا (المُتكلِّم)، ولا (الآمر النَّاهي)؛ لانقسام مُسمَّى هذه الأسماء، بل وصفَ نفسَه بكمالاتها، وأشرفِ أنواعِها.

ومن هنا يُعلم غلطُ بعض المُتأخِّرين وزَلَقه الفاحش في اشتقاقه له

(١) "مدارج السالكين" (٣/ ٤١٥).

سبحانه من كلِّ فعلٍ أخبرَ به عن نفسِه اسمًا مُطلقًا، فأدخلَه في أسمائه الحُسنى، فاشتقَّ له اسم (الماكر)، و(الخادع)، و(الفاتن)، و(المُضلِّ)، و(الكاتب).. ونحوها من قوله: ﴿وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠]، ومن قوله: ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، ومن قوله: ﴿لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾ [طه: ١٣١]، ومن قوله: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ [الرعد: ٢٧]، ومن قوله: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾ [المجادلة: ٢١]، وهذا خطأ؛ فإنَّه سبحانه لم يُطلق على نفسه هذه الأسماء، فإطلاقها عليه لا يجوز، فقد أخبر عن نفسه بأفعال مُختصَّة مُقيَّدة، فلا يجوز أن يُنسب إليه مسمَّى الاسمِ عند الإطلاق.

ثم إنَّ هذه ليست من الأسماء الحُسنى التي يسمَّى الله بها سبحانه فلا يجوز أن يُسمَّى بها. ولو أنَّ هذا القائلَ سُمِّي بهذه الأسماء، وقيل له: هذه مِدْحَتُك وثناءٌ عليك، فأنتَ الماكرُ الفاتنُ المُخادعُ المُضلُّ اللاعِنُ الفاعلُ الصَّانعُ ونحوها - لما كان يرضى إطلاقَ هذه الأسماء عليه ويعدُّها مِدْحَة، ولله المَثَلُ الأعلى، ويلزم هذا القائل أن يجعل من أسمائه: (اللاعنَ)، و(الجائي)، و(الآتي)، و(الذَّاهب)، و(التارك)، و(المُقاتل)، و(الصَّادق)، و(المُنزل)، و(النَّازل)، و(المُدمدِم) و(المُدمِّر).. وأضعاف أضعافِ ذلك فيشتقُّ له اسمًا من كلِّ فعلٍ أخبر به عن نفسِه، وإلَّا تناقضَ تناقضًا بيِّنًا، ولا أحدَ من العُقلاء طَرَدَ ذلك؛ فعُلم بطلانُ قوله. والحمد لله ربِّ العالمين[1].

وقد قيل: إنَّ تسميةَ ذلك مكرًا وكيدًا واستهزاءً وخداعًا من باب الاستعارة ومجاز المُقابلة؛ نحو: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، ونحو قوله: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقيل - وهو أصوب -: بل تسميةُ ذلك حقيقةٌ على بابه، فإنَّ المكرَ إيصالُ الشيءِ إلى الغيرِ

---

(١) "طريق الهجرتين" (ص٤٢٧ - ٤٢٩).

بطريقٍ خفيٍّ، وكذلك الكيد والمُخادعة، **ولكنَّه نوعان**:

قبيحٌ؛ وهو إيصالُ ذلك لمَن لا يستحقُّه.

وحَسنٌ؛ وهو إيصاله إلى مَن يستحقُّه عقوبةً له.

فالأوَّل مذموم، والثاني ممدوح، والرَّبُّ تعالى إنَّما يفعل من ذلك ما يُحمد عليه عدلًا منه وحكمة، وهو تعالى يأخُذ الظالم والفاجر من حيثُ لا يحتسب، لا كما يفعل الظَّلمةُ بعباده، وأمَّا السَّيِّئة فهي (فَيعِلَة) ممَّا يسوء، ولا ريبَ أنَّ العقوبةَ تسوءُ صاحبَها، فهي سيِّئةٌ له حسنةٌ من الحَكَم العَدْل[1].



(١) "إعلام الموقعين" (٣/ ١٩٠).

إثباتُ صِفَةِ العفوِ والعزَّة

وقوله: ﴿إِن تُبْدُوا۟ خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا۟ عَن سُوٓءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩]، ﴿وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٢]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]، وقوله عن إبليس: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٨٢﴾ [ص: ٨٢].

الشَّرْح

في هذه الآيات إثبات وصفِ الله بالعفوِ والمغفرةِ والقُدرةِ والعزَّة.

و(العَفُوُّ) اسمه تعالى وصفته، ومعناه: المُتجاوِزُ عن خطيئات عباده إذا تابوا وأنابوا؛ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الشورى: ٢٥]، وأكملُ العفوِ ما كان عن مقدرة؛ ولذا قَرَنَ الله تعالى عفوَه بالقُدرة فقال: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩]، وقد سألت عائشةُ النبيَّ ﷺ أن يعلِّمها دعاءً تدعو به في ليلة القَدْر إن وافقتها، قال: «**قُولي: اللهمَّ إنَّك عفوٌّ تحبُّ العفوَ؛ فاعفُ عنِّي**»(١)؛ رواه الترمذي.

ورُوي أنَّ من دُعاء حملة العرش: «**سبحانك على عفوك بعد قُدرتك**»(٢).

وما أحسنَ ما قال ابن القيِّم في "الكافية الشَّافية":

وَهُوَ العَفُوُّ فعَفْوُهُ وَسِعَ الوَرَى ... لَوْلاهُ غارَ الأرضُ بالسُّكَّانِ

---

(١) أخرجه الترمذي (٥٣١٣) من حديث عبد الله بن بريدة عن عائشة به. وقال: «حسن صحيح». وأخرجه أحمد (٦/ ٢٥٨)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (٨٨٧) من حديث سليمان بن بريدة، عن عائشة به.

(٢) أخرجه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في كتاب "العرش وما روي فيه" (ص٣٦٦ - ٣٦٨) من حديث شَهر بن حَوشَب قال: «حملة العرش ثمانية؛ فأربعة منهم يقولون: سبحانك اللهم وبحمدك على حلمك بعد علمك».

ومن أسمائه تعالى: القدير والعزيز، والقُدرة صفتُه، وقُدرته تعالى شاملةٌ لكلِّ شيء؛ كما قال: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

والعزَّة صفةٌ ثابتةٌ لله لا تُماثلها عزَّة مخلوق.

معنى (العزَّة) في اللغة

ومعنى (العزَّة) في اللُّغة: القوَّة والغَلَبَة والامتناع، يُقال: عزَّ يعَزُّ بالفتح في المُضارع إذا اشتدَّ وقَوِي، وبالكسر في المُضارع إذا قَوِي وامتنَع، وبالضمِّ إذا غَلَبَ وقَهَر.

فالعزَّة تتضمَّن القوَّة، ولله القوَّة جميعًا، يُقال: عزَّ يعَزُّ - بالفتح - إذا اشتدَّ وقوي، ومنه: الأرضُ العَزازُ؛ الصُّلبة الشَّديدة، وعزَّ يعِزُّ - بكسر العين - إذا امتنعَ ممَّن يرومُه، وعزَّ يعُزُّ - بضمِّ العين - إذا غلب وقهر؛ فأعطَوا أقوى الحركات - وهي الضمَّة - لأقوى المعاني وهو الغَلَبة والقَهْر للغير، وأضعفَها - وهي الفتحة - لأضعف المعاني وهو كون الشيء في نفسه صُلبًا، ولا يلزم من ذلك أن يمتنع عمَّن يرومه، والحركة المتوسِّطة - وهي الكسرة - للمعنى المتوسِّط وهو القويُّ المُمتنِعُ من غيره، ولا يلزم منه أن يقهرَ غيرَه ويغلبه؛ فأعطَوا الأقوى للأقوى، والأضعفَ للأضعف، والمتوسِّطَ للمتوسِّط، ولا ريبَ أنَّ قهر المربوب عمَّا يُريده من أقوى أوصاف القادر، فإنْ قهرَه عن إرادته وجعلَه غيرَ مُريدٍ كان أقوى أنواع القَهر.

و(العزُّ) ضدُّ الذُّلِّ، و(الذلُّ) أصله الضَّعف والعجز، فالعِزُّ يقتضي كمالَ القدرة؛ ولهذا يوصَف به المؤمن، ولا يكون ذمًّا له بخلاف الكِبْر؛ قال رجل للحسن البصري: إنَّك مُتكبِّر! فقال: «لست بمتكبِّر، ولكنِّي عزيز»، وقال ابن مسعود: «ما زلنا أعزَّةً منذ أسلمَ عمر»، وقال النبيُّ ﷺ: «**اللهمَّ أعزَّ الإسلام بأحدِ هذين الرَّجلين: عمر بن الخطَّاب أو أبي جهل بن هشام**»[١].

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٩٥)، وفي "فضائل الصحابة" (٣١٢)، وابن سعد في "الطبقات" =

وفي بعض الآثار: «إنَّ النَّاس يطلبونَ العزَّة في أبواب الملوكِ، ولا يجدونها إلَّا في طاعة الله ﷻ»، وفي الحديث: «**اللهمَّ أعزَّنا بطاعتك، ولا تُذلَّنا بمعصيتك**»[١]. وقال بعضُهم: مَن أراد عزًّا بلا سُلطان، وكنزًا بلا عشيرة، وغنًى بلا مال - فلينتقل من ذُلِّ المعصية إلى عِزِّ الطَّاعة.

فالعزَّة من جنس القوَّة، وقد ثبت في "الصحيح" عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**المؤمن القويُّ خيرٌ وأحبُّ إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كلٍّ خير**»[٢][٣].



= (٣/ ٢٦٧)، والترمذي (٣٦٨١)، وابن حبَّان (١٥/ ٣٠٥)، من حديث ابن عمر، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر».

(١) أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٢٢٨) من دعاء جعفر الصادق.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٦٤) من حديث أبي هريرة.

(٣) "طريق الهجرتين" (ص١٣٦ - ١٣٧)، وقد بحث مناسبة اللفظ للمعنى وتكلَّم على معنى العزَّة نحو هذا في "جلاء الأفهام" (ص٨٦ - ٩١)، وقد أبدع فيه.

طريقةُ القرآنِ في النَّفي والإثبات

وقوله: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٧٨﴾﴾ [الرحمن: ٧٨]، وقوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ﴾ [البقرة: ١٦٥]، ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ ۖ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا ﴿١١١﴾﴾ [الإسراء: ١١١]، ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾﴾ [التغابن: ١]، ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الفرقان: ١ - ٢]، ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [المؤمنون: ٩٠ - ٩١]، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [النحل: ٧٤]، ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣].

الشَّرْح

طريقة القرآن في باب الأسماء والصِّفات النَّفيُ المُجمل والإثبات المُفصَّل؛ ففيه من إثبات الأسماء الحُسنى والصِّفات العُلا ما لا سبيل إلى حصره؛ وأمَّا في النَّفي فطريقة القرآن والسُّنَّة في ذلك الإجمال، والنَّفي إنَّما جِيء به لإثبات صفات كماله سبحانه.

قوله: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ﴾؛ أي: تعالَت أسماؤك، وتعظَّمت وتقدَّست، معنى ﴿تَبَٰرَكَ﴾ والجلالُ والعظمةُ صفتان لله تعالى.

«وقد ذكر تَبارُكَه سبحانه في المواضع التي أثنى فيها على نفسه بالجلال والعظمة، والأفعال الدالَّة على ربوبيَّته وإلٰهيَّته وحكمته وسائر صفات كماله؛ من إنزال الفرقان، وخلق العالَمين، وجعله البروجَ في السَّماء والشَّمس والقمر، وانفراده بالمُلك وكمال القُدرة؛ قال الحُسين بن الفَضْل: «تبارَك في ذاته وباركَ فيمَن شاء من خلقه»، وهذا أحسنُ الأقوال؛ فتبارُكه سبحانه صفةُ ذاتٍ له وصفةُ فعل، والذي يدلُّ على ذلك أنَّه سبحانه يُسنِدُ التَّبارُك إلى اسمه؛ كما قال: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسۡمُ رَبِّكَ ذِي ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ۝٧٨﴾ [الرحمن: ٧٨]، وفي حديث الاستفتاح: «**تباركَ اسمُك، وتعالى جَدُّك**»[(١)]؛ فدلَّ هذا على أنَّ (تبارَك) ليس بمعنى (بارك) كما قاله الجوهري، وأنَّ تبريكه سبحانه جزءُ مُسمَّى اللفظ لا كمالُ معناه»[(٢)].

والبركة نوعان:

أحدهما: بركةٌ هي فعلُه تبارك وتعالى، والفعل منها: (بارك)، ويتعدَّى بنفسه تارة، وبأداةِ (على) تارة، وبأداةِ (في) تارة، والمفعول منها: (مُبارك)

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٣)، ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" (٣/ ٣٧ - ٣٨) من حديث عائشة، وقال أبو عيسى: «وحارثة (يعني ابن أبي الرجال راويه عن عمرة) قد تُكُلِّم فيه من قبل حفظه». اهـ.
وله طريق أخرى عند أبي داود (٧٧٦)، والدارقطني (١/ ١١٢)، والحاكم (١/ ٢٣٥) وصحَّحه ووافقه الذهبي، من حديث عائشة.
وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري، رواه أحمد (٣/ ٥٠)، وأبو داود (٧٧٥)، والترمذي (٢٤٢)، وصحَّحه أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على "سنن الترمذي" (٢/ ١١).

(٢) "جلاء الأفهام" (ص٢٠٧ - ٢٠٨).

وهو ما جُعل كذلك، فكان مُباركًا بجَعْلِه تعالى.

والنوع الثاني: بركةٌ هي تضافُ إليه إضافةَ الرَّحمة والعِزَّة، والفعل منها (تبارك)، ولهذا لا يُقال لغيره ذلك، ولا يصلحُ إلَّا له ﷻ، فهو سبحانه المبارِك، وعبدُه ورسولُه المبارَك؛ كما قال المسيح: ﴿وَجَعَلَنِى مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ﴾ [مريم: ٣١]، فمَن باركَ الله فيه وعليه فهو المُبارَك.

وأمَّا صيغة (تَبارَك) فمُختصَّةٌ به تعالى، كما أطلقها على نفسه بقوله: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿تَبَـٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَـٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، أفلا تراها كيف اطَّردت في القرآن جاريةً عليه مُختصَّةً به، لا تُطلق على غيره؟ وجاءت على بناء السَّعَة والمُبالغة كـ:(تعالى) و(تعاظَم) ونحوها، فجاء بِناء (تَبارَك) على بِناء (تعالى)، الذي هو دالٌّ على كمال العلوِّ ونهايته، فكذلك (تَبارَك) دالٌّ على كمال بركته وعظمتها وسَعتها.

وحقيقة اللَّفظة: أنَّ البركة كثرةُ الخير ودوامُه، ولا أحدَ أحقُّ بذلك وصفًا وفعلًا منه تبارك وتعالى.

وتفسير السَّلف يدورُ على هذين المعنيين وهما مُتلازمان، لكنَّ الأليقَ باللفظة معنى الوصف لا الفعل، فإنَّه فعلٌ لازمٌ مثل (تعالى) و(تقدَّس) و(تعاظَم)، ومثلُ هذه الألفاظ ليس معناها أنَّه جعلَ غيرَه عاليًا ولا قدُّوسًا ولا عظيمًا، هذا ممَّا لا يحتمله اللفظ بوجه، وإنَّما معناها في نفس مَن نُسبت إليه فهو المُتعالي المُتقدِّس، فكذلك (تبارَك) لا يصحُّ أن يكون معناها: بارك في غيره، وأين أحدُهما من الآخر لفظًا ومعنًى؟ هذا لازم، وهذا متعدٍّ.

فعلمتَ أنَّ من فسر (تبارَك) بمعنى: ألقى البركة، وبارك في غيره - لم

يُصِب معناها، وإن كان هذا من لوازم كونه مُتباركًا، فـ(تبارك) من باب (مَجُد)، والمجدُ: كثرة صفات الجلال والفضل، و(بارك) من باب (أعطى) و(أنعم)، ولمَّا كان المُتعدِّي في ذلك يستلزمُ اللازمَ من غير عَكْس - فسَّر من فسَّر من السَّلَف اللفظة بالمُتعدِّي لينتظم المعنيين؛ فقال: مجيء البركةِ كلِّها من عنده، أو: البركةُ كلُّها من قبله، وهذا فرعٌ على تبارُكِهِ في نفسه[١].

نفي السميِّ والكفُو والنِّد

وقوله: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥]؛ أي: لا سَمِيَّ له تعالى ولا شريك له ولا مِثْل؛ «و(السَّمِيُّ): النَّظير؛ أي: نظيرًا يستحقُّ مثلَ اسمِه، ويُقال: مُساميًا يُسامِيه، وهو معنى ما رُوي عن ابن عبَّاس: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾: مثيلًا أو شبيهًا»[٢].

«وذلك نفيٌ عن المخلوق أن يكون مُشابهًا للخالق ومُماثلًا له بحيثُ يستحقُّ العبادةَ والتعظيم، ولم يقُل سبحانه: هل تعلمه سميًّا أو مُشابهًا لغيره؟ فإن هذا لم يقُله أحد، بل المشركون المُشبِّهون جعلوا بعضَ المخلوقات مُشابهًا له مُساميًا وندًّا وعِدلًا؛ فأنكرَ عليهم هذا التشبيهَ والتمثيل»[٣].

«فالمعنى الصحيح الذي هو نفي المِثْل والشَّريك والنِّدِّ قد دلَّ عليه قوله سبحانه: ﴿أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وقوله: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤﴾ [الإخلاص: ٤]، وقوله: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥]، وأمثال ذلك؛ فالمعاني الصحيحة ثابتةٌ بالكتاب والسُّنَّة، والعقل يدلُّ على ذلك.

---

(١) "البدائع" (٢/ ١٨٥ - ١٥٦).
(٢) "التدمرية" (ص٥/ النفائس).
(٣) "إغاثة اللهفان" (٢/ ٢٣٠).

وكذلك قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤]؛ فإنَّ المعنى: لم يكن أحدٌ من الآحاد كُفُؤًا له[١]، و(النِّدُّ) هو العَديل والمَثيل، وفي الصحيحين عن ابن مسعود قال: قلتُ: يا رسول الله، أيُّ الذنب أعظم؟ قال: «**أن تجعلَ لله ندًّا وهو خلقَك**»[٢] الحديث.

وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ أي: يُؤلِّهونَهم في المحبَّة والتعظيم، وبذلك صاروا مشركين مع إقرارهم بتوحيد الربوبيَّة، «فأخبر تعالى أنَّ مَن أحبَّ من دون الله شيئًا كما يُحبُّ اللهَ فهو ممَّن اتَّخذ من دون الله أندادًا، فهذا ندٌّ في المحبَّة لا في الخَلْق والرُّبوبيَّة، فإنَّ أحدًا من أهل الأرض لم يُثبت هذا النِّدَّ في الرُّبوبيَّة بخلاف نِدِّ المحبَّة، فإنَّ أكثر أهل الأرض قدِ اتَّخذوا من دون الله أندادًا في الحبِّ والتعظيم، ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وفي الآية قولان:

أحدهما: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] من أصحاب الأنداد لأندادهم وآلهتهم التي يحبُّونها، ويعظِّمونها من دون الله.

والثاني: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] من محبَّة المشركين بالأنداد لله؛ فإنَّ محبَّةَ المؤمنين خالصة، ومحبَّةُ أصحاب الأنداد قد ذهبت أندادُهم بقِسْطٍ منها، والمحبَّة الخالصة أشدُّ من المُشتركة.

والقولان مترتِّبان على القولين في قوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ **فإنَّ فيها قولين**:

---

(١) "تفسير سورة الإخلاص" (ص١٥٩).

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٠١) و (٦٨٦١) و (٧٥٣٢)، ومسلم (٨٦) (١٤٢) من حديث ابن مسعود.

أحدهما: يحبُّونهم كما يحبُّون الله؛ فيكون قد أثبتَ لهم محبَّةَ الله، ولكنَّها محبَّةٌ يُشركون فيها مع الله أندادًا.

والثاني: أنَّ المعنى يحبُّون أندادهم كما يحبُّ المؤمنون الله، ثم بيَّن أنَّ محبَّةَ المؤمنين أشدُّ من محبَّة أصحابِ الأندادِ لأندادهم، وكان شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللهُ يرجِّح القول الأوَّل، ويقول: إنَّما ذُمُّوا بأنْ أشركوا بين الله وبين أنداده في المحبَّة ولم يُخلصوها لله كمحبَّة المؤمنين له، وهذه التسويةُ المذكورةُ في قوله تعالى حكايةً عنهم وهم في النَّار يقولون لآلهتهم وأندادهم وهي مُحضرَةٌ معهم في العذاب: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٩٨﴾ [الشعراء: ٩٧ - ٩٨]، ومعلومٌ أنَّهم لم يُسوُّوهم بربِّ العالمين في الخَلْقِ والرُّبوبيَّة، وإنَّما سوَّوهم به في المحبَّة والتعظيم، وهذا أيضًا هو (العَدلُ) المذكور في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]؛ أي: يعدِلون به غيرَه في العبادة؛ التي هي المحبَّة والتعظيم، وهذا أصحُّ القولين»[(١)].

«والقرآنُ مملوءٌ من إبطال أن يكون في المخلوقات ما يُشبه الربَّ تعالى أو يُماثله، فهذا هو الذي قُصد بالقرآن؛ إبطالًا لما عليه المشركون والمُشبِّهون العادلون بالله تعالى غيره.

فالنِّدُّ: الشِّبْه، يُقال: فلانٌ نِدُّ فلانٍ ونَدِيدُه؛ أي: مِثْلُه وشِبْهُه، ومنه قول حسَّان بن ثابت:

أَتَهْجُوهُ ولستَ لهُ بنِدٍّ ... فشَرُّكُما لخَيرِكُما الفِداءُ

وقال جرير:

(١) "المدارج" (٣/ ٢٠ - ٢١).

أَتَـيْـمًـا تَـجْـعَـلـونَ إلـيَّ نِـدًّا   ومـا تَـيْـمٌ لِـذِي حَـسَـبٍ نَـدِيـدُ

فالذي أنكره الله سبحانه هو تشبيهُ المخلوق به، حتى جعلوه ندًّا لله تعالى يعبدونه كما يعبدون الله، وكذلك قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]؛ فأنكر هذا التشبيه عليهم وهو أصل عبادة الأصنام»[١].

قوله: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ الآية [الإسراء: من الآية ١١١]؛ حَمِد تعالى نفسَه على ما له من صفات الكمال المُبرَّأة من كلِّ نقص، وهو الغنيُّ بذاته، وغِناهُ وصفٌ ذاتيٌّ له تعالى، فلا ندَّ له ولا شريكَ ولا مُعينَ له.

أعظم ما عليه المشركون قبل البعثة

«وممَّا ينبغي أن يُعلم أنَّ أعظم ما عليه المُشركون قبلَ محمَّدٍ ﷺ وفي مبعثه، هو دعوى الشَّريك لله والولد، والقرآن مملوءٌ من تنزيه الله عن هذين، وتنزيهُه عن المِثْل والوَلَدِ يجمعُ كلَّ التنزيه، ولمَّا كان الشِّركُ أكثرَ في بني آدمَ من القول بأنَّ له ولدًا - كان تنزيههُ عنه أكثر، وكلاهما يقتضي إثباتَ مِثْلٍ ونِدٍّ من بعض الوجوه، فإنَّ الولد من جنس الوالد ونظيرٌ له، وكلاهما يستلزمُ الحاجةَ والفقر؛ فيمتنع وجودُ قادرٍ بنفسه.

فالذي جُعل شريكًا لو فُرِض مكافئًا لزِم افتقارُ كلٍّ منهما وهو مُمتنع، وإن كان غيرَ مُكافئ فهو مقهور، والولدُ يتَّخذه الوالدُ لحاجته إلى مُعاونته له كما يتَّخذ المال، فإنَّ الولد إذا اشتدَّ أعانَ والدَه، فإنَّ كونَ المخلوقِ مملوكًا لخالقه، وهو مُفتقرٌ إليه من كلِّ وجه، والخالقُ غنيٌّ عنه - يُناقض اتِّخاذ الولد؛ لأنَّه إنَّما يكون لحاجته إليه في حياته، أو ليخلُفه بعد موته، والرَّبُّ غنيٌّ عن كلِّ ما سواه، وكلُّ ما سواه فقيرٌ إليه، وهو الحيُّ الذي لا يموت،

---

(١) "إغاثة اللهفان" (٢/ ٢٢٨ - ٢٢٩).

والوالد في نفسِه مُفتقرٌ إلى ولدٍ مخلوقٍ لا حيلةَ له فيه، والوِلادةُ بغير اختيار الوالد، والرَّبُّ تعالى يمتنعُ أن يحدُث شيءٌ بغير اختيارِه، واتِّخاذُ الولدِ هو عِوَضٌ عن الولادة لمَن لم يحصُل له فهو أنقصُ في الولادة»[١].

وقال ابن جرير في تفسير الآية: يقول تعالى ذِكرُه لنبيِّه محمَّد ﷺ: ﴿وَقُل﴾ يا محمَّد: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾، فيكونَ مربوبًا لا ربًّا؛ لأنَّ ربَّ الأربابِ لا ينبغي أن يكونَ له ولد، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾؛ فيكونَ عاجزًا ذا حاجةٍ إلى معونة غيرِه ضعيفًا، ولا يكون إلهًا مَن يكون مُحتاجًا إلى مُعينٍ على ما حاول ولم يكُنْ مُنفردًا بالمُلك والسُّلطان، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾؛ يقول: ولم يكُن له حليفٌ حالفَه من الذُّلِّ؛ لأنَّ مَن كان ذا حاجةٍ إلى نُصرةِ غيره فذليلٌ مَهين، ولا يكون مَن كان ذليلًا مهينًا يحتاج إلى ناصرٍ إلهًا يُطاع، ﴿وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا﴾ [الاسراء: ١١١]؛ يقول: وعظِّم ربَّك يا محمَّد بما أمرناك أن تُعظِّمه به من قول وفعل، وأطِعْه فيما أمرَك ونهاك. اهـ.

قوله: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١]؛ (التَّسبيح): التَّقديس والتَّعظيم، وهذه الآية كقوله: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الروم: ٢٦]؛ فكلٌّ يقدِّسه تعالى وهو المُستحقُّ لكلِّ كمال.

وقوله: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾؛ (الفرقان): هو القرآن الذي فرَّق بين الحقِّ والباطل، ﴿لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ﴾: لجميع البشر؛ كما قال: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]. ﴿نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]؛ يحذِّر من وقوع العذابِ بهم إن لم يؤمنوا بالله وما أرسلَه به من الشَّرع والهُدى، وفيها: إثباتُ مُلكه سبحانه وخَلْقه وتقديره لجميع الأشياء، ونفيُ النقائص منِ اتِّخاذ الولد والشَّريك وغير ذلك.

(١) "النبوَّات" (ص ١٧ - ١٩).

الكلام على قوله ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ﴾

قولـه: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]؛ استدلَّ سبحانه على المشركين فيما جحدوه من توحيد الألوهيَّة بما أقرُّوا به من توحيد الرُّبوبيَّة، وهذا كثيرٌ في القرآن كما في هذه الآية.

«فتأمَّل هذا البُرهانَ الباهرَ بهذا اللَّفظ الوجيز البيِّن، فإنَّ الإله الحقَّ لا بدَّ أن يكون خالقًا فاعلًا، يُوصل إلى عابده النَّفع، ويدفعُ عنه الضُّر، فلو كان معه سبحانه إلهٌ لكان له خَلقٌ وفِعْل، وحينئذٍ فلا يرضى شَرِكَة الإله الآخر معه، بل إن قدَر على قهرِه وتفرُّدِه بالألوهيَّة دونَه فَعَل، وإن لم يقدِر على ذلك انفردَ بخلقه، وذهبَ به كما ينفرِدُ ملوكُ الدُّنيا بعضُهم عن بعض بممالكهم.

وإذا لم يقدر المُنفرِدُ على قهر الآخر والعلوِّ عليه، فلا بدَّ من أحد أمورٍ ثلاثة: إمَّا أن يذهبَ كلُّ إلهٍ بخلقه وسُلطانه، وإمَّا أن يعلوَ بعضُهم على بعض، وإمَّا أن يكونوا كلُّهم تحتَ قهرِ إلهٍ واحدٍ يتصرَّف فيهم ولا يتصرَّفون فيه، ويمتنعُ من حُكمِهم ولا يمتنعون من حُكمِه؛ فيكون وحدَه هو الإلهَ وهم العبيدُ المربوبونَ المقهورون.

وانتظامُ أمرِ العالم العلويِّ والسُّفلي وارتباطُ بعضِه ببعض، وجَريانُه على نظامٍ مُحكمٍ لا يختلفُ ولا يفسُد - من أدلِّ دليلٍ على أنَّ مدبِّره واحدٌ لا إله غيره، كما دلَّ دليل التمانُع على أنَّ خالقه واحدٌ لا ربَّ غيره، فذاك تمانُع في الفعل والإيجاد، وهذا تمانُع في العبادة والألوهيَّة، فكما يستحيل أن يكون للعالم ربَّان خالقان مُتكافئان، يستحيلُ أن يكون له إلهان معبودان»[١]، فالعلم بأنَّ وجودَ العالمِ عن صانعين مُتماثلين مُمتنعٌ لذاته، مُستقرٌّ في الفطرة، معلومٌ بصريح العقل بطلانُه، فكذا تبطُل إلهيَّة اثنين.

(١) "الصواعق" (١/ ٩٥ - ٩٩).

فالآية الكريمة - لِمَا ثبتَ واستقرَّ في الفِطَر من توحيد الربوبيَّة - دالَّةٌ مُثبتةٌ مستلزمةٌ لتوحيد الألوهيَّة(١).

النهي عن ضرب الأمثال لله

قوله: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]؛ قال ابن الأثير في "النهاية": (ضرب المَثَل): اعتبار الشيء بغيرِه، وتمثيلُه به، و(الضَّرْب): المِثال. اهـ.

«والله تعالى نهى أن يضربَ عبادُه له الأمثال؛ فلا يُقاس بخلقه، وما ابتدعَ مَنِ ابتدعَ إلَّا مِن ضربِ الأمثال له سبحانه، وأهلُ الكلامِ المُحدَث المُبتدَعِ ضربوا له الأمثالَ الباطلةَ في الخبر عنه وعمَّا يُوصفُ به، وأصحابُ الإرادةِ المُنحرفةِ ضربوا له الأمثالَ في الإرادةِ والطَّلَب، وكلاهما على بِدعَةٍ وخطأ»(٢).

«فنهى تعالى أن يضربوا له مثلًا من خلقه، ولم ينههم أن يضربوه هو مثلًا لخلقه؛ فإنَّ هذا لم يقُلْه أحدٌ ولم يكونوا يفعلونه، فإنَّ الله سبحانه أجلُّ في صدورهم وأعظمُ وأكبرُ من كلِّ شيء في فِطَرِ النَّاس كلِّهم، ولكنَّ المُشبِّهين المُشركين يغلون فيمَن يُعظِّمونه، فيشبِّهونهم بالخالق، والله تعالى أجلُّ في صدور جميع الخلق من أن يجعلوا غيرَه أصلًا ثم يشبِّهونه سبحانه بغيره، فالذي يُشبِّهه بغيره إن قصدَ تعظيمَه لم يكن في هذا تعظيمٌ؛ لأنَّه مثَّل أعظمَ العُظماءِ بما دونَه، بل بما ليس بينه وبينه نسبةٌ في العظمة والجلالة، وعاقلٌ لا يفعل هذا، وإن قصدَ التنقيصَ شبَّهه بالنَّاقصين المذمومين لا بالكاملين الممدوحين.

ومن هنا يُعلم أنَّ إثباتَ صفاتِ الكمالِ لا يتضمَّن التشبيهَ والتمثيلَ لا بالكاملين ولا بالنَّاقصين، وأنَّ نفيَ تلك الصِّفات يستلزمُ تشبيهَهُ بأنقصِ النَّاقصين، فانظُر إلى الجهميَّة وأتباعهم جاؤوا إلى التَّشبيهِ المذمومِ فأعرضوا

---

(١) "شرح الطحاويَّة" (ص٢٠ - ٢١).
(٢) "روضة المحبِّين" (ص٢١٧).

عنه صفحًا، وجاؤوا إلى الكمالِ والمَدحِ فجعلوه تشبيهًا وتمثيلًا، عكسَ ما يُثبته القرآن وجاء به من كلِّ وجه!»[١].

المحرَّمات الخمس في جميع الشرائع

قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٣٣]؛ (الفواحش): كبار الذنوب، و(الإثم): المعصية، و(البغي): العُدوان على النَّاس وظلمهم.

وفي الصحيحين عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا أحدَ أغيرُ منَ الله؛ من أجل ذلك حرَّم الفواحشَ ما ظهرَ منها وما بطَن، ولا أحدَ أحبُّ إليه المَدحُ منَ الله**»[٢].

قال ابن كثير[٣]: وحاصلُ ما فُسِّر به (الإثم) أنَّه الخطايا المُتعلِّقةُ بالفاعل، و(البغي) هو المُتعدِّي إلى النَّاس، فحرَّم الله هذا وهذا.

وقوله: ﴿وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الأعراف: ٣٣]؛ أي: تجعلوا له شُركاء في عبادته.

وقوله: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]؛ من الافتراء والكذب؛ من دعوى أنَّ له ولدًا ونحوِ ذلك ممَّا لا علمَ لكم به. اهـ.

وهذه المُحرَّمات الخمس هي التي اتَّفقت عليها الرُّسل والشَّرائع والكتب الإلهيَّة، وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ الآية [الأعراف: ٣٣].

فهذه محرَّمات على كلِّ واحدٍ في كلِّ حال، على لسان كلِّ رسول، لا تُباح قطُّ، ولهذا أتى فيها بـ﴿إِنَّمَا﴾ المُفيدة للحصر مُطلقًا، وغيرُها مُحرَّمٌ في

(١) "إغاثة اللهفان" (٢/ ٢٣٠ - ٢٣١).
(٢) تقدَّم تخريجه.
(٣) في "تفسيره" (٣/ ٤٧٠).

وقتٍ، مُباحٌ في غيرهِ؛ كالميتة والدمِ ولحمِ الخِنزيرِ ونحوه، فهذه ليست مُحرَّمة على الإطلاق والدوام فلم تدخُلِ تحتَ التحريم المحصورِ المُطلَق[١].

«ورتَّبَ هذه المُحرَّمات أربعَ مراتب؛ وبدأ بأسهلها وهو (الفواحشُ)، ثم ثنَّى بما هو أشدُّ تحريمًا منه، وهو (الإثمُ) و(الظُّلمُ)، ثم ثلَّثَ بما هو أعظمُ منها وهو (الشِّركُ به) سبحانَه، ثم ربَّعَ بما هو أشدُّ تحريمًا من ذلك كلِّه، وهو (القولُ عليه بلا علم)؛ وهذا يعمُّ القولَ عليه سبحانه بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله، وفي دينه وشرعه»[٢].

أصلُ الشِّرك والكُفر هو القولُ على الله بلا علم

وأصلُ الشِّرك والكُفر هو القولُ على الله بلا علم، فكلُّ مُشركٍ قائلٌ على الله بلا علمٍ دونَ العكس؛ إذِ القولُ على الله بلا علمٍ قد يتضمَّن التَّعطيلَ والابتداعَ في دين الله، فهو أعمُّ من الشِّرك، والشِّرك فردٌ من أفراده[٣].

«والمقصود أنَّ هاتين الطائفتين - أهل الشِّرك وأهل التَّعطيل - هم أهلُ التنقُّص في الحقيقة، بل هم أعظمُ النَّاس تنقُّصًا، لبَّس عليهم الشَّيطانُ حتى ظنُّوا أن تنقُّصَهم هو الكمال، ولهذا كانت البدعةُ قرينةَ الشِّرك في كتاب الله؛ قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ الآية [الأعراف: ٣٣]، فالإثمُ والبغيُ قرينان، والشِّركُ والبدعةُ قرينان»[٤].



(١) "مفتاح دار السعادة" (ص١٧٠).
(٢) "إعلام الموقعين" (١/ ٣١).
(٣) "المدارج" (١/ ٣٧٢ - ٣٧٣).
(٤) "إغاثة اللهفان" (٢/ ٢٣٠ - ٢٣١).

إثباتُ صِفتَي الاستواءِ والعُلُو

وقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، في سبعة مواضع: في (سورة الأعراف) قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقال في (سورة يونس عليه السلام): ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣]، وقال في (سورة الرعد): ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢]، وقال في (سورة طه): ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وقال في (سورة الفُرقان): ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الفرقان: ٥٩]، وقال في (سورة ﴿الٓمٓ﴾ السَّجدة): ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [السجدة: ٤]، وقال في (سورة الحديد): ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿... يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ۝١٦ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ۝١٧﴾ [الملك: ١٦ - ١٧].

الشَّرح

مذهبُ أهلِ السُّنَّة إثباتُ صفتي (الاستواء) و(العُلُوِّ) لله حقيقةً من غيرِ تكييف؛ كما قال الإمام مالك وغيره: «الاستواءُ معلوم، والكيفُ مجهول، والإيمانُ به واجب، والسُّؤالُ عنه بدعة».

و(العُلُوُّ) وصفٌ ذاتيٌّ لله تعالى، فله العُلُوُّ المُطلق؛ عُلُوُّ الذات، وعُلُوُّ القَدْر، وعُلُوُّ القَهْر، وقد ورد وصفُ الله بالاستواء على العرش في سبعة مواضعَ من القرآن، كما قال في "الكافية الشَّافية":

وَاذْكُرْ نُصوصَ الإِسْتِواءِ فَإِنَّها ... فِي سَبْعِ آياتٍ مِنَ القُرآنِ

معنى (الاستواء) في لغة العرب

و(الاستواء) صفةٌ فعليَّةٌ، ومعنى (الاستواء): العُلُوُّ، والارتِفاع، والاستِقرار، والصُّعود، كما قال في "الكافية الشَّافية":

فَلَهُمْ عِباراتٌ عَلَيها أرْبَعٌ ... قَدْ حُصِّلَتْ للفارِسِ الطَّعَّانِ
وَهِيَ **اسْتَقَرَّ** وقَدْ **عَلا** وكَذَلِكَ **ارْ** ... **تَفَعَ** الذي ما فِيهِ مِنْ نُكرَانِ
وَكَذاكَ قَدْ **صَعِدَ** الذِي هُوَ رَابِعٌ ... وأبو عُبيدَةَ صاحِبُ الشَّيْبانِي
يَخْتَارُ هذا القَولَ فِي تَفْسِيرِهِ ... أدْرَى مِنَ الجَهْمِيِّ بالقُرآنِ

وأنكر الجهميَّة والمعتزلة علوَّ الله على خَلْقِه واستواءَه على عَرْشِه، وحرَّفوا معاني النُّصوص؛ ففسَّروا (الاستواءَ) بالاستيلاءِ أو الإقبال على خَلْقِ العَرْش، إلى غير ذلك من التأويلات الباطلة؛ فإنَّه لا يُقال: (استولى على الشيء) إلَّا لمَن له مُضادٌّ، فيُقال لمَن غلب من المُتضادَّين: (استولى عليه)، والله تعالى لا مُضادَّ له، وأيضًا فلو كان الاستواء بمعنى الاستيلاء لم يختصَّ بالعَرْش؛ فإنَّه سبحانه مُستَولٍ على جميع المخلوقات ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨].

الاستواء نوعان مطلق ومقيَّد

«**والاستواء في كلام العرب الذي خاطَبنا اللهُ بلُغتهم، وأنزلَ بها كلامَه نوعان: مُطلق، ومُقيَّد:**

فالمُطلق: ما لم يوصل معناه بحرف؛ مثل قوله: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]؛ وهذا معناه: كمَل وتمَّ، يُقال: استوى النبات واستوى الطَّعام.

وأمَّا المُقيَّد: فثلاثة أضرُب:

أحدها: مُقيَّد بـ(إلى) كقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، واستوى فلان إلى السَّطح وإلى الغُرْفة، وقد ذكر الله هذا المُعدَّى بـ(إلى) في موضعين من كتابه؛ في «سورة البقرة» في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، وفي «فصلت»: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]، وهذا بمعنى العُلُوِّ والارتفاع بإجماع السَّلَف.

والثاني: مُقيَّد بـ(على) كقوله تعالى: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٣]، وقوله: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ﴾ [هود: ٤٤]، وقوله: ﴿فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح: ٢٩]، وهذا أيضًا معناه العُلُوُّ والارتفاع والاعتدالُ بإجماع أهل اللُّغة.

الثالث: المقرون بواو (مع) التي تُعدِّي الفعلَ إلى المفعول معه؛ نحو: استوى الماء والخشبة، بمعنى: ساواها.

وهذه معاني الاستواء المعقولة في كلامهم، ليس فيها معنى (استولى) البتَّة، ولا نقلَه أحدٌ من أئمَّة اللُّغة الذين يُعتمَد قولُهم، وإنَّما قالَه متأخِّرو النُّحاة ممَّن سلكَ طريقَ المُعتزِلَة والجَهميَّة، والذين قالوا ذلك لم يقولوه نقلًا، وإنَّما قالوه استنباطًا وحَمْلًا منهم للفظة ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ على (استولى)، واستدلُّوا بقول الشَّاعر:

قَدِ اسْتَوى بِشْرٌ عَلى العِرَاقِ   مِنْ غَيرِ سَيفٍ ودَمٍ مُهْراقِ

وهذا البيت مُحرَّف وإنَّما هو هكذا:

بِشْرٌ قدِ اسْتَولَى عَلى العِراقِ

على أنَّه لا يصِحُّ ولا يُعرف قائلُه، ولو صحَّ لم يكُن فيه حُجَّةٌ بل هو

حُجَّةٌ عليهم، وهو على حقيقة الاستواء، فإنَّ بشرًا هذا كان أخا عبد الملك ابن مَرْوان، وكان أميرًا على العراق، فاستوى على سريرها كما هي عادَةُ المُلوك ونوَّابِها أن يجلسوا فوقَ سريرِ المُلْك مُستوينَ عليه، وهذا هو المُطابق لمعنى هذه اللَّفظة في اللُّغة، وأيضًا فاستواءُ الشيء على غيره يتضمَّن استقرارَه وثباتَه وتمكُّنَه عليه، واستواءُ بشرٍ على العراقِ يتضمَّن استقرارَه وثباتَه عليه، ودخولَه دخولَ مستقرٍّ ثابتٍ غير مُزلزل، وهذا يستلزِمُ الاستيلاءَ أو يتضمَّنه.

فالاستيلاءُ لازمُ معنى (الاستواءِ) لا في كلِّ موضع، بل في الموضع الذي يقتَضِيه، ولا يصلُح الاستيلاءُ في كلِّ موضعٍ يصلُح في (الاستواء)، بل هذا له مَوضِعٌ وهذا له مَوضِع، ولهذا لا يصحُّ أن يُقال: استولَتِ السُّنْبُلة على ساقها، ولا: استولَتِ السَّفينةُ على الجَبَل، ولا: استولَى الرجلُ على السَّطح؛ إذا ارتفع فوقه.

إبطال دعوى المجاز في (الاستواء) و(العلو)

ولو كانَ المُرادُ بالبيتِ استيلاءَ القَهْر والمُلك لكان المُستوي على العراق عبدَ الملك بن مَرْوان لا أخاه بشرًا لأنَّه نائب له، بخلاف الاستواء الحقيقيِّ وهو الاستقرارُ فيها والجُلوسُ على سريرها، فإنَّ نوَّابَ المُلوكِ تفعلُ هذا بإذنهم.

وممَّا يُبطل دعوى المجاز: تجريدُ (الاستواءِ) من اللَّام، واقترانُه بحرف (على)، وعطفُ فِعلِه بـ (ثم) على خلق السَّماوات والأرض، وكونُه سابقًا في الخلق على السَّماوات والأرض، وذكرُ تدبيرِ أمر الخلق معه الدالِّ على كمال المُلْك؛ فإنَّ العرشَ سريرُ المملكة، فأخبر أنَّ له سريرًا كما قال أُميَّة ابن أبي الصَّلْت:

مَجِّدُوا اللهَ فَهْوَ لِلمَجْدِ أَهْلٌ رَبُّنا في السَّماءِ أمْسَى كَبِيرَا

بالبِنَاءِ الأعلى الذِي سَبقَ الخَلْـ قَ وسَـوَّى فَـوْقَ الـسَّـمـاءِ سَـرِيـرَا

وصدَّقه رسولُ الله ﷺ واستنشدَه الأسودَ بن سَرِيع؛ فقد استوى على سريرِ مُلكه يدبِّر أمرَ الممالك، وهذا حقيقةُ المُلك، فمَن أنكرَ عَرْشَه وأنكرَ استواءَه عليه أو أنكرَ تدبيرَه فقد قدَحَ في مُلكِه، فهذه القرائنُ تُفيدُ القطعَ بأنَّ (الاستواءَ) على حقيقته، ولو كان (الاستواءُ) بمعنى المُلك والقهرِ، لجاز أن يُقال: استوى على ابن آدم، وعلى الجبل، وعلى الشَّمس والقمر، وعلى البحر والشَّجر والدواب، وهذا لا يقوله مُسلم.

وقد أطلقَ أعلمُ الخلقِ بربِّه عليه أنَّه فوقَ عرشه، كما في حديث ابن عبَّاس: «**والعرشُ فوقَ الماء، واللهُ فوقَ العرش**»[1]، وهذه الفوقيَّة هي تفسير (الاستواء) المذكور في القرآن والسُّنَّة، والجهميَّة يجعلون كونَه فوقَ العَرشِ بمعنى أنَّه خيرٌ من العَرشِ وأفضل، كما يُقال: الأميرُ فوقَ الوزير، والدِّينارُ فوقَ الدِّرهم، وهذا ممَّا تأباه اللُّغة وتنفِرُ منه العقول، فأين في لغة العرب حقيقةً أو مجازًا أن يُقال: (استوى على كذا) إذا كان أعظمَ منه قدرًا وأفضل؟

وتفضيل الله على شيءٍ من خلقه لا يُذكر في شيء من القرآن إلَّا ردًّا على مَنِ اتَّخذ ذلك الشيء ندًّا لله تعالى، فبيَّن سبحانه أنَّه خير من ذلك النِّدِّ؛ كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ۗ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [النمل: ٥٩]، فأمَّا أن يُفضِّل نفسَه على شيءٍ مُعيَّنٍ من خلقه ابتداءً - فهذا لم يقع في كلام الله ولا هو ممَّا يُقصد بالإخبار؛ لأنَّ قول

(١) أخرجه ابن خزيمة في "التوحيد" (١/ ٢٤٢ - ٢٤٣) (٢/ ٨٨٥). واللالَكائيُّ في "شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة والجماعة" (٣/ ٣٩٦)، من حديث ابن مسعود، وفيه: «**والعرش على الماء، والله على العرش**».

القائل ابتداءً: الله خيرٌ من ابن آدم، وخيرٌ من السَّماء، وخيرٌ من العرش، من جنس قوله: السَّماءُ فوقَ الأرض، والثلجُ بارد، والنَّارُ حارَّة، وليس في ذلك تمجيدٌ ولا تعظيمٌ ولا مدح؛ ولهذا لم يجئ هذا اللَّفظ في القرآن، ولا في كلام الرسول ﷺ، ولا هو ممَّا جرت عادةُ النَّاس بمدح الربِّ تعالى به، مع تفنُّن مدحهم ومحامدهم؛ بل هو أركُّ كلامٍ وأسمجُه، فكيف يليق بهذا الكلام - الذي يأخذ بمجامع القلوب عظمةً وجلالةً، ومعانيه أشرفُ المعاني وأعظمها فائدةً - أن يكون معناه: أنَّ الله أفضلُ من العرش والسَّماء؟

ومن المَثَل السَّائر نظمًا:

أَلَـمْ تَـرَ أنَّ الـسَّـيفَ يَـنْقُصُ قَدْرُهُ   إذا قِيلَ: إنَّ السَّيفَ أمضَى مِنَ العَصَا

وهذا بخلاف ما إذا كان المقامُ يقتضي ذلك؛ احتجاجًا على مُبطِل، وإبطالًا لقول مُشرِك؛ ولهذا قال يوسف الصدِّيق عَلَيْهِ السَّلَامُ في احتجاجه على الكفَّار: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩].

وأيضًا فإنَّ (الاستيلاءَ) يكون مع مُزايلة المُستولِي للمُستولَى عليه، ومُفارقته، كما يُقال: استولى عثمان بن عفَّان على خُراسان، واستولى عبد الملك بن مروان على بلاد المغرب، واستولى الجَوادُ على الأمَد، قال الشاعر:

إلَّا لـمِـثْـلِـكَ أوْ مَـنْ أنـتَ سـابِـقُـهُ   سَبْقَ الـجَـوادِ إذا اسْتَولى علَى الأمَدِ

و(الاستواء) لا يكون إلَّا مع مجاورة الشيء الذي يستوي عليه، هكذا موارده في اللُّغة التي خُوطبنا بها، ولا يصحُّ أن يُقال: استوى على الدابَّة والسَّطح إذا نزل عنها وفارقَها، كما يُقال: استولى عليها، وأيضًا فاستواءُ الربِّ المُعدَّى بأداة (على)، المُعلَّقُ بعرشه، المُعرَّفُ باللام، المعطوفُ بـ

(ثم) على خلق السَّماوات والأرض، المُطَّرد في موارده على أسلوبٍ واحد، ونَمَطٍ واحد - لا يحتمِلُ إلَّا معنًى واحدًا، لا يحتمل معنيين البتَّة فضلًا عن ثلاثةَ عشرَ أو خمسةَ عشَر.

ولفظ (الاستواء) هو بمعنى الاعتدال، حيثُ استُعمِل مجرَّدًا أو مقرونًا؛ تقول: سوَّيتُه فاستوى، كما يُقال: عدَّلته فاعتدل، فهو مُطاوِع الفِعْل المُتعدِّي، وهذا المعنى عامٌّ في جميعِ مواردِ استعماله في اللُّغة، ومنه:

استوى إلى السَّطح؛ أي: ارتفعَ في اعتدال، ومنه: استوى على ظهر الدابَّة؛ أي: اعتدلَ عليها، قال تعالى: ﴿لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٣]، «**وأهَلَّ رسولُ الله ﷺ لمَّا استوى على راحلته**»[1].

فهو يتضمَّن اعتدالًا واستقرارًا عند تجرُّده، ويتضمَّن المقرونُ مع ذلك معنى العلوِّ والارتفاع، وهذا حقيقةٌ واحدةٌ تتنوَّع بتنوُّع قُيودها، كما تتنوَّع دلالةُ الفعلِ بحسَبِ مفعولاتِه وصلاتِه، وما يُصاحبه من أداةِ نفيٍ أو استفهامٍ أو نهيٍ أو إغراءٍ؛ فيكونُ له عندَ كلِّ أمرٍ من هذه الأمور دلالةٌ خاصَّة، والحقيقة واحدة، وهذا شأنُ جميعِ الألفاظِ المُطلقة إذا قُيِّدت؛ فإنَّها تتنوَّع دلالتُها بحسَب قُيودها، ولا يُخرجُها ذلكَ عن حقائقها.

فعلى هذا إذا اقترنَ (استوى) بحرف الاستعلاء دلَّ على الاعتدالِ بلفظ الفعل، وعلى العلوِّ بالحرف الذي وُصِل به، فإنِ اقترنَ بالواو دلَّ على الاعتدال بنفسه، وعلى مُعادلته بعدَ الواو بواسطتها، وإذا اقترنَ بحرفِ الغايةِ دلَّ على الاعتدالِ بلفظه، وعلى الارتفاعِ قاصدًا لما بعدَ حرفِ الغايةِ بواسطتها، وزالَ بحمد الله الاشتراكُ والمَجاز، ووضحَ المعنى، وأسفرَ

---

(١) أخرجه البخاري (١٥١٥) من حديث جابر، وأخرجه أيضًا البخاري (١٥٥٢)، ومسلم (١١٨٧) (٢٨) من حديث ابن عمر.

صُبْحُه.

ولو فرضنا احتمالَ اللفظِ في اللُّغة لمعنى الاستيلاء وخمسةَ عشرَ معنًى، فالله ورسوله ﷺ قد عيَّن بكلامه منها معنًى واحدًا، ونوَّع الدلالةَ عليه أعظمَ تنويعٍ حتى يُقارب ذلك ألفَ دليل، فالصَّحابةُ كلُّهم متَّفقون لا يختلفون في ذلك المعنى ولا التابعون وأئمَّة الإسلام، ولم يقُل أحدٌ منهم: إنَّه بمعنى استولى، وإنَّه مَجاز، فلا يضرُّ الاحتمال بعد ذلك في اللُّغة لو كان حقًّا»[(١)].

وقد نفتِ الجهميَّة المُعطِّلة علوَّ الله على خلقه، وقالوا: إنَّه في كلِّ مكان بذاته، وإنَّه لا داخلَ العالمِ ولا خارجَه ولا مُباينَه ولا مُحايثَه، تعالى الله عمَّا يقولون، قال الأوزاعي: «كنَّا نقولُ - والتابعون مُتوافرون - إنَّ الله جلَّ ذِكرُه فوق عَرْشِه، ونؤمُن بما وردت به السُّنَّة من صِفاتِه».

وقيل لابن المُبارك: بمَ نعرِف ربَّنا؟ قال: «بأنَّه فوقَ سماواته على العَرْشِ بائنٌ من خلقه»، وكان مسروق إذا حدَّث عن عائشة قال: «حدَّثتني الصدِّيقة بنت الصدِّيق المُبرَّأة من فوق سبع سماوات»، وفي الصحيحين أنَّ النبيَّ ﷺ قال لسعد بن مُعاذ: «**لقد حكمتَ فيهم بحُكمِ الله من فوقِ سبع سماوات**»[(٢)].

نصوص العلو والفوقيَّة نحو عشرين نوعًا

والنصوصُ الواردةُ المُتنوِّعة المُحكمة الدالَّة على علوِّ الله على خلقه وكونِه فوقَ عباده تقرُب من عشرين نوعًا:

أحدها: التصريحُ بالفوقيَّة مقرونًا بأداة (مِن) المُعيِّنة للفوقيَّة بالذَّات؛ كقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

---

(١) من "الصواعق" (٢/١٢٦ - ١٥٢) مع تلخيص.

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٤٣) و (٣٨٠٤) و (٤١٢١) و (٦٢٦٢)، من حديث أبي سعيد الخدري، وفي الباب عن عائشة.

الثاني: ذكرُها مُجرَّدةً عن الأداة؛ كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٨].

الثالث: التصريحُ بالعُروج؛ نحو: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤].

الرابع: التصريحُ بالصُّعود إليه؛ كقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

الخامس: التصريحُ برَفعِه بعضَ المخلوقات إليه؛ كقوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٥٨].

السادس: التصريحُ بالعُلُوِّ المُطلق، الدالِّ على جميع مراتب العُلُوِّ ذاتًا وقَدْرًا وشَرَفًا؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣].

السابع: التصريحُ بتنزيل الكتاب منه؛ كقوله: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢﴾ [غافر: ٢].

الثامن: التصريحُ باختصاصِ بعض المخلوقات بأنَّها عندَه، وأنَّ بعضَها أقربُ إليه من بعض؛ كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ وَمَنْ عِندَهُۥ﴾ [الانبياء: ١٩]؛ ففرَّق بين مَن له عمومًا وبينَ مَن عنده من ملائكته وعبيده خصوصًا، وقول النبيِّ ﷺ في الكتاب الذي كتبه الرَّبُّ تعالى على نفسه إنَّه: «**عندَه فوقَ العَرْش**»(١).

التاسع: التصريحُ بأنَّه تعالى في السَّماء، وهذا عند المُفسِّرين من أهل السُّنَّة على أحد وجهين:

- إمَّا إن تكونَ (في) بمعنى (على).

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٥٤) من حديث أبي هريرة.

- وإمَّا أن يُراد بالسَّماء العُلُوُّ.

لا يختلفون في ذلك، ولا يجوز الحملُ على غيره.

العاشر: التصريحُ بالاستواء مقرونًا بأداة (على) مُختصًّا بالعرش الذي هو أعلى المخلوقات، مُصاحبًا في الأكثر لأداة (ثمَّ) الدالَّة على الترتيب والمُهلة.

الحادي عشر: التصريحُ برَفعِ الأيدي إلى الله تعالى؛ كقوله ﷺ: «**إنَّ الله يستحي من عبده إذا رفعَ إليه يديهِ أن يردَّهما صِفْرًا**»(١).

الثاني عشر: التصريحُ بنزوله إلى السَّماء الدُّنيا كلَّ ليلة.

الثالث عشر: الإشارة إليه حسًّا إلى العُلُوِّ؛ كما أشار إليه مَن هو أعلمُ بربِّه وبما يجبُ له ويمتنعُ عليه من جميع البشر، لمَّا كان بالمَجْمَع الأعظمِ الذي لم يجتمع لأحدٍ مثلُه في اليوم الأعظم، قال لهم: «**إنَّكم مسؤولون، فماذا أنتم قائلون؟**»، قالوا: نشهدُ أنَّك قد بلَّغت، وأدَّيت، ونصحت؛ فرفع إصبعَه الكريمة إلى السَّماء، رافعًا لها إلى مَن هو فوقَها وفوقَ كلِّ شيء، قائلًا: «**اللهمَّ اشْهَد**»(٢).

الرابع عشر: التصريح بلفظ الأين؛ كقول أعلم الخلقِ به، وأنصحِهم لأمَّته، وأفصحِهم بيانًا عن المعنى الصَّحيح بلفظٍ لا يُوهم باطلًا بوجه: «**أينَ الله؟**»(٣) في غير موضع.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٥٦)، وابن ماجه (٣٨٦٥)، وأبو داود (١٤٨٨) من حديث سلمان الفارسي، وقال الحافظ في "الفتح" (١١/ ١٤٣): «وسنده جيِّد».
وأخرجه أحمد (٥/ ٤٣٨)، وابن حبَّان (٣/ ١٦٣)، وصحَّحه الحاكم (١/ ٤٩٧)، ووافقه الذهبي، من طريق سليمان التيمي عن سلمان بنحوه.

(٢) تقدَّم.

الخامس عشر: شهادتُه ﷺ لمَن قال: «**إنَّ ربَّه في السَّماء**» بالإيمان(١).

السادس عشر: إخباره تعالى عن فرعون أنَّه رامَ الصُّعودَ إلى السَّماء؛ ليطَّلع إلى إله موسى، فيُكذِّبه فيما أخبر به من أنَّه سبحانه فوق السَّماوات، فقال: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗا﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧]؛ فمَن نفى العلوَّ من الجهميَّة فهو فرعوني، ومَن أثبته فهو مُوسويٌّ مُحمَّدي.

السابع عشر: إخباره ﷺ أنَّه تردَّد بين موسى عليه السلام وبين ربِّه ليلة المِعراج بسبب تخفيف الصلاة، فيصعَدُ إلى ربِّه ثم يعودُ إلى موسى عدَّة مرَّات(٢).

الثامن عشر: النُّصوص الدالَّة على رؤية أهل الجنَّة له تعالى من الكتاب والسُّنَّة، وإخبار النبي ﷺ أنَّهم يرونه كرؤية الشَّمسِ، والقمرِ ليلةَ البدر ليس دونه سحاب(٣)، فلا يرونه إلَّا من فوقهم، كما قال ﷺ: «**بينا أهلُ الجنَّة في نعيمهم إذ سطعَ لهم نُورٌ، فرفعوا رؤوسهم، فإذا الجبَّار جل جلاله قد أشرفَ عليهم من فوقهم، وقال: يا أهل الجنَّة، سلامٌ عليكم، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٞ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ ۝٥٨﴾** [يس: ٥٨]، **ثم يتوارى عنهم وتبقى رحمته وبركته عليهم في ديارهم**»(٤)، رواه الإمام أحمد في "المسند" وغيره من حديث جابر رضي الله عنه.

---

(٣) أخرجه مسلم (٥٣٧).

(١) تقدَّم قبله.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٠٧) و (٣٨٨٧)، ومسلم (١٦٢) و (١٦٣).

(٣) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٤٥٨١) و (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وأخرجه البخاري (٤٧٣٧)، ومسلم (٢٩٦٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه ابن ماجه (١٨٤) من حديث جابر.

ولا يتمُّ إنكارُ الفوقيَّة إلَّا بإنكارِ الرؤية؛ ولهذا طَرَدَ الجهميَّة الأمرين، وصدَّق بهما أهلُ السُّنَّة، وصار مَن أثبتَ الرؤية ونفى العُلُوَّ مُذبذبًا بين ذلك، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء.

وهذه الأنواع من الأدلَّة لو بُسطت أفرادُها لبلغت نحوَ ألفِ دليل، فعلى المُتأوِّل أن يُجيب عن ذلك كلِّه، وهيهات له بجوابٍ صحيح![(١)]

«فأمَّا عُلُوُّه تعالى ومُباينته للمخلوقات فيُعلم بالعقل المُوافق للسَّمع، وأمَّا الاستواء فطريقُ العلم به هو السَّمع»[(٢)].

ثبوت (العلوّ) بالفطرة

وعُلُوُّه سبحانه كما هو ثابت بالسَّمع ثابت بالعقل والفِطرَة؛ أمَّا ثبوته بالعقل فمن وجوه:

أحدها: العلم البديهي القاطع بأنَّ كلَّ موجودَينِ إمَّا أن يكون أحدهما ساريًا في الآخر قائمًا به كالصِّفات، وإمَّا أن يكون قائمًا بنفسه بائنًا من الآخر.

الثاني: أنه لمَّا خلق العالم فإمَّا أن يكون **خلقَه في ذاته** أو **خارجًا عن ذاته؛ والأوَّل** باطلٌ بالاتِّفاق؛ لأنَّه يلزم أن يكون مَحَلًّا للخسائس والقاذورات، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، **والثاني** يقتضي كونَ العالم واقعًا خارجَ ذاته، فيكون مُنفصلًا، فتعيَّنت المُباينة؛ لأنَّ القول بأنَّه غيرُ مُتَّصلٍ بالعالم وغيرُ مُنفصلٍ عنه غير معقول.

الثالث: أنَّ كونه تعالى لا داخلَ العالم ولا خارجَه يقتضي نفيَ وجودِه بالكلِّيَّة؛ لأنَّه غير معقول، فيكون موجودًا **إمَّا داخله وإمَّا خارجه، والأوَّل**

---

(١) "شرح الطحاويَّة" (ص٢١٧ - ٢١٩).
(٢) "التدمريَّة" (ص٣١/ النفائس).

باطلٌ؛ فتعيَّن الثاني فلزِمَت المُباينة.

وأمَّا ثبوته بالفطرة فإنَّ الخلق جميعًا بطباعهم وقلوبهم السَّليمة يرفعون أيديهم عند الدُّعاء، ويقصدون جهةَ العُلُوِّ بقلوبهم عند التضرُّع إلى الله تعالى، وقد زعمَ بعضُهم أنَّ السَّماء قبلةُ الدُّعاء، ولذلك يقصدُ النَّاسُ جهةَ العلوِّ عند الدُّعاء! وهذا خطأ؛ فإنَّ وضعَ الجبهةِ في الأرض ليس لأنَّ الله في جهة الأرض، وأيضًا فإنَّه لم يقُل أحدٌ من سلف الأُمَّة: إنَّ السَّماءَ قبلةُ الدُّعاء؛ بل قبلةُ الدُّعاء هي قبلةُ الصلاة، فإنَّه يُستحبُّ للداعي أن يستقبل القبلة، فمن قال: إنَّ للدُّعاء قبلةً غيرَ قبلة الصلاة، فقدِ ابتدعَ في الدِّين، وخالفَ جماعةَ المسلمين.

والقبلة هي ما يستقبِلُه العابد بوجهه، كما تُستقبل الكعبةُ في الصلاة والدُّعاء والذِّكر والذَّبح، وكما يوجَّه المُحتضَر والمدفون؛ ولذلك سمِّيت وجهةً، والاستقبالُ خلافُ الاستدبار، فالاستقبالُ بالوجه، والاستدبارُ بالدُّبر، فأمَّا ما حاذاه الإنسان برأسه أو يديه أو جنبه فهذا لا يسمَّى قبلةً لا حقيقةً ولا مجازًا، والموضعُ الذي تُرفع إليه الأيدي لا يسمَّى قبلةً لا حقيقةً ولا مجازًا، ولأنَّ القبلةَ في الدُّعاء أمرٌ شرعيٌّ تُتَّبع فيه الشرائع، ولم تأمُرِ الرُّسلُ أنَّ الداعي يستقبلُ السَّماءَ بوجهه، بل نهَوا عن ذلك.

ومعلومٌ أنَّ التوحيد بالقلب، واللَّجأَ والطلبَ الذي يجده الداعي من نفسه أمرٌ فطريٌّ يفعله المسلم والكافر والعالم والجاهل، وأكثرُ ما يفعله المُضطرُّ والمُستغيثُ بالله، كما فُطِر على أنَّه إذا مسَّه الضُّرُّ يدعو الله، مع أنَّ أمرَ القبلة ممَّا يقبلُ النَّسخ والتحويل؛ كما تحوَّلت القبلةُ من الصَّخرة إلى الكعبة، وأمرُ التوحيد في الدُّعاء إلى الجهة العلويَّة مركوزٌ في الفِطَر، والمُستقبِل للكعبة يعلم أنَّ الله تعالى ليس هناك، بخلاف الداعي فإنَّه يتَّجه

إلى ربِّه وخالقه ويرجو الرحمةَ أن تنزل من عنده.

وأمَّا النَّقضُ بوضع الجبهة فما أفسدَه من نقض، فإنَّ واضعَ الجبهةِ إنَّما قصدُه الخضوع لمَن فوقه بالذلِّ له، لا بأن يميلَ إليه إذ هو تحتَه! هذا لا يخطُر في قلبِ ساجد، لكن يُحكى عن بِشْر المَرِيسيِّ أنَّه سُمع وهو يقول في سجوده: «سبحان ربِّي الأسفل»! تعالى عمَّا يقول الظالمون والجاحدون علوًّا كبيرًا[١].



(١) "شرح الطحاويَّة" (ص٢٢١ - ٢٢٤) بتلخيص.

إثباتُ المَعِيَّة

قــولــه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤﴾ [الحديد: ٤]، ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]، وقوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، **وقوله:** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ۝١٢٨﴾ [النحل: ١٢٨]، **وقــولــه:** ﴿وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦]، ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

الشَّرح

أقسام المعيَّة

في هذه الآيات إثباتُ معيَّة الله لخلقه، **والمعيَّة الواردة في الكتاب والسُّنَّة نوعان:**

معيَّة عامَّة؛ ومن مُقتضاها العلم والإحاطة والاطِّلاع، قال الإمام أحمد وغيره في آية «المُجادلة»: ابتدأها بالعلم وختمها به حيث قال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ﴾؛ ثم قال في آخرها: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧].

والنوع الثاني من المعيَّة: المعيَّة الخاصَّة؛ ومن مُقتضاها النَّصر والتأييد والتوفيق ونحو ذلك، وهي المذكورة في مثل قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ﴾ [التوبة: ٤٠].

فهذه المعيَّة المذكورة في قوله تعالى: «﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا

هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ الآية، وقوله: ﴿وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٨] فإنَّ هذه المعيَّة تقتضي علمَه واطِّلاعَه، ومراقبتَه لأعمالهم، فهي مقتضيةٌ لتخويف العباد منه، والمعيَّة الأولى تقتضي حفظه وحياطته ونصره[١].

المعيَّة لا تقتضي المخالطة

ومعيَّته سبحانه لا تُنافي علوَّه واستواءه على عرشه ومُباينتَه لخَلقِه، «وليس في ظاهر قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ونحوها ولا في حقيقتها: أنه مُختلطٌ بالمخلوقات مُمتزجٌ بها، ولا تدلُّ لفظة (مع) على هذا بوجهٍ من الوجوه، فضلًا عن أن يكون هو حقيقةَ اللَّفظِ وموضوعَه، فإنَّ (مع) في كلام العرب للصُّحبة اللائقة، وهي تختلفُ باختلاف مُتعلَّقاتها ومصحوبها.

فكونُ نفسِ الإنسان معه لَون، وكونُ علمِه وقُدرته وقوَّته معه لَون، وكونُ زوجتِه معه لَون، وكونُ أميرِه ورئيسِه معه لَون، وكونُ مالِه معه لَون، فالمعيَّة ثابتةٌ في هذا كلِّه مع تنوُّعها واختلافها، فيصحُّ أن يُقال: زوجته معه، وبينهما شُقَّة بعيدة، وكذلك يُقال: مع فلان دار كذا، وضَيْعَة كذا.

فتأمَّل نصوص المعيَّة في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقوله: ﴿وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، ﴿وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود: ٤٠]، ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ﴾ [الأعراف: ٦٤]، ﴿وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، ﴿فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥۖ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [التحريم: ٨]، ﴿فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]، ﴿وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المائدة: ٨٤]، وأضعاف ذلك، هل يقتضي موضعٌ واحدٌ منها مُخالطةً في الذَّوات التصاقًا وامتزاجًا؟

(١) قاله ابن رجب في "شرح الخمسين" (ص١٣٦).

فكيف تكونُ حقيقةُ المعيَّة في حقِّ الربِّ تعالى حتى يدَّعى أنَّها مجازٌ لا حقيقة، فليس في ذلك ما يدلُّ على أنَّ ذاته تعالى فيهم، ولا مُلاصقةٌ لهم، ولا مُخالطةٌ، ولا مُجاورةٌ بوجهٍ من الوجوه، وغايةُ ما تدلُّ عليه (مع): المُصاحَبةُ والمُوافَقةُ والمُقارَنةُ في أمرٍ من الأمور، وهذا الاقترانُ في كلِّ موضعٍ بحسَبِه، يلزمُه لوازمُ بحسَب متعلَّقه، فإذا قيل: الله مع خلقه بطريق العمومِ، كان من لوازم ذلك: علمُه بهم، وتدبيرُه لهم، وقُدرتُه عليهم.

وإذا كان ذلك خاصًّا كقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، كان من لوازم ذلك: معيَّته لهم بالنُّصرةِ والتأييدِ والمعونة.

فمعيَّة الله مع عبده نوعان: عامَّة، وخاصَّة؛ وقد اشتمل القرآن على النوعين، وليس ذلك بطريق الاشتراك اللفظي؛ بل حقيقتُها ما تقدَّمَ من الصُّحبةِ اللَّائقة، وقد أخبر الله تعالى أنَّه مع خلقه، مع كونه مستويًا على عرشه، وقَرَنَ بين الأمرين كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَاۖ وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ٤﴾ [الحديد: ٤]؛ فأخبر أنَّه خلق السَّماوات والأرض، وأنَّه استوى على العرش، وأنَّه مع خلقه يُبصر أعمالَهم من فوق عرشه، فعُلُوُّه لا يُناقض معيَّته، ومعيَّتُه لا تُبطل عُلُوَّه؛ بل كلاهما حقٌّ.

فمن المعيَّة الخاصَّة قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦]، ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ١٢٣].

ومن المعيَّة العامَّة قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ﴾ الآية [المجادلة: ٧]؛ فنبَّه سبحانه بالثلاثة على العدد الذي يجمع الشَّفعَ والوِتْر، ولا يُمكن أهلُه أن ينقسموا في النَّجوى قسمين، ونبَّه بالخمسة على

العدد الذي يجمعهما ويُمكن أهلَه أن ينقسموا فيها قسمين، فيكون مع كلِّ العددين، فالمشتركون في النَّجوى: إمَّا شَفعٌ فقط، أو وِتْرٌ فقط، أو كلا القسمين، وأقلُّ أقسامِ الوِتْر المُتناجِين: ثلاثة، وأقلُّ أنواعِ الشَّفع: اثنان، وأقلُّ أقسام النَّوعين إذا اجتمعا: خمسة؛ فذكر أدنى مراتب طائفة الوِتْر، وأدنى مراتب النَّوعين إذا اجتمعا، ثم ذكر معيَّته العامَّة لما هو أدنى من ذلك أو أكثر، وتأمَّل كيف جعلَ نفسَه رابعَ الثلاثةِ وسادسَ الخمسة، إذ هو غيرهم سبحانه بالحقيقة، لا يجتمعون معه في جنس، ولا فَصل.

وقال: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۖ﴾ [المائدة: ١٧]، فإنَّهم ساوَوا بينه وبين الاثنين في الإلهيَّة، والعربُ تقول: رابعُ أربعة، وخامسُ خمسة، وثالثُ ثلاثة، لما يكون فيه المُضاف إليه من جنس المُضاف؛ كما قال تعالى: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، رسول الله ﷺ وصِدِّيقه.

فإن كان من غير جنسه قالوا: رابعُ ثلاثة، وخامسُ أربعة، وسادسُ خمسة.

وقال تعالى في المعيَّة الخاصَّة لموسى وأخيه: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، وقال في العامَّة: ﴿فَٱذۡهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسۡتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥]؛ فتأمَّل كيف أفردَ ضمير نفسه حيثُ أفردَ موسى وأخاه عن فرعون، وكيف جمعَ الضمير لَمَّا أدخل فرعون معهما في الذِّكر، فجعل الخاصَّ مع المعيَّة الخاصَّة، والعامَّ مع العامَّة»[1].



(١) "الصواعق" (٢/ ٢٦٥ - ٢٦٧).

إثبات صفة الكلام

قوله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، **وقوله:** ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ﴿٥٢﴾﴾ [مريم: ٥٢]، ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠﴾﴾ [الشعراء: ١٠]، ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [القصص: ٦٥]، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ۚ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [الفتح: ١٥]، ﴿وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ ۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الكهف: ٢٧]، ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٧٦﴾﴾ [النمل: ٧٦]، ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢]، ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]، ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿١٠٢﴾ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [النحل: ١٠١- ١٠٣].

الشَّرح

في هذه الآيات إثباتُ صفة الكلام لله حقيقةً على ما يليقُ بجلاله تعالى، وهو سبحانه قد تكلَّم بالقرآن، والكتب المُنزَّلةِ على الأنبياء وغيرِ ذلك،

ويتكلَّم إذا شاء متى شاء، والقرآنُ كلامُه تعالى مُنزَّل غيرُ مخلوق، وهو كلامُ الله حروفُه ومعانيه، وهو سُورٌ وآياتٌ وحروفٌ وكلماتٌ قد تكلَّم بها.

قول السَّلف في الكلام والردُّ على المبتدعة

وهذا مذهبُ أهل السُّنَّة والجماعة، «وقد دلَّ القرآن وصريحُ السُّنَّة والمعقول وكلام السَّلف على أنَّ الله سبحانه يتكلَّم بمشيئته، كما دلَّ على أنَّ كلامَه صفةٌ قائمةٌ بذاته وهي صفة ذاتٍ وفِعل؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾ [النحل: ٤٠].

وتأمَّل نصوصَ القرآنِ من أوَّله إلى آخرِه، ونصوصَ السُّنَّة التي إن دُفِعَت دُفِعَتِ الرِّسالةُ بأجمعها، وإن كانت مجازًا كان الوحيُ كلُّه مجازًا، وإن كانت من المُتشابه كان الوحيُ كلُّه من المُتشابه، وإن وجبَ أو ساغَ تأويلُها على خلاف ظاهرها ساغَ تأويلُ جميع القرآن والسُّنَّة على خلاف ظاهره، فإنَّ مجيءَ هذه النُّصوص في الكتاب والسُّنَّة وظهورَ معانيها وتعدُّدَ أنواعها واختلافَ مراتبها - أظهرُ من كلِّ ظاهرٍ وأوضحُ من كلِّ واضحٍ، فكم جَهدُ ما يبلغ التأويلُ والتحريفُ والحملُ على المجاز؟! هَب أنَّ ذلك يُمكن في موضعٍ واثنينِ وعشرة، أفيسوغُ حملُ أكثر من ثلاثة آلاف وأربعة آلاف موضعٍ كلِّها على المجاز، وتأويلُ الجميع بما يُخالف الظاهر؟! فكلُّ آيةٍ وكلُّ حديثٍ إلهيٍّ، وكلُّ حديثٍ فيه الإخبار عمَّا قال الله تعالى أو يقول، وكلُّ أثرٍ فيه ذلك - إذا استُقرِئَتْ زادَتْ على هذا العدد، ويكفي: أحاديثُ الشَّفاعة، وأحاديثُ الرُّؤية، وأحاديثُ الحساب، وأحاديثُ تكليم الله لملائكته وأنبيائه ورُسله وأهل الجنَّة، وأحاديثُ تكليم الله لموسى، وأحاديثُ تكلُّمه عند النُّزول الإلهي، وأحاديثُ تكلُّمه بالوحي، وأحاديثُ تكليمه للشُّهداء، وأحاديثُ تكليم كافَّة عباده يومَ القيامة بلا ترجمان ولا واسطة، وأحاديثُ تكليمه للشُّفعاء يومَ القيامةِ حين يأذنُ لهم في الشَّفاعة. . . إلى غير ذلك»[1].

---

(١) "الصواعق" (٢/٢٩٦ - ٢٩٨) بتلخيص.

وقد دلَّت النُّصوص النبويَّة على أنَّه تعالى يتكلَّم إذا شاء بما شاء، وأنَّ كلامه يُسمع، وأنَّ القرآنَ العزيزَ - الذي هو سُورٌ وآياتٌ وحروفٌ وكلماتٌ - عينُ كلامِه حقًّا، لا تأليفُ مَلَكٍ ولا بَشَر، وأنَّه سبحانه الذي قال بنفسه: ﴿الٓمٓصٓ﴾، و ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ ۝٢﴾، و ﴿كٓهيعٓصٓ﴾.

«وأنَّ القرآن جميعَه حروفَه ومعانيَه نفسُ كلامِه الذي تكلَّم به، وليس بمخلوق، ولا بعضُه قديمًا وهو المعنى، وبعضُه مخلوق وهو الكلمات والحروف، ولا بعضُه كلامَه وبعضُه كلامَ غيره، ولا ألفاظُ القرآنِ وحروفُه ترجمةً ترجمَ بها جبرائيل أو محمَّد عليهما السلام عمَّا قال به الرَّبُّ من المعنى من غير أن يتكلَّم الله بها، بل القرآنُ جميعُه كلامُ الله حروفُه ومعانيه، تكلَّم الله به حقيقة، والقرآنُ اسمٌ لهذا النَّظمِ العربيِّ الذي بلَّغه الرسول ﷺ عن جبرائيل عن ربِّ العالمين.

فللرَّسولَين منه مجرَّدُ التبليغِ والأداء، لا الوَضعُ والإنشاء، كما يقول أهل الزَّيغ والاعتداء»[(١)].

«قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]؛ قال الأئمَّة: هذه الآية أقوى ما وردَ في الرَّدِّ على المُعتزلة، قال النَّحَّاس: أجمعَ النَّحويون على أنَّ الفعل إذا أُكِّد بالمصدر لم يكن مجازًا؛ فإذا قال: ﴿تَكۡلِيمٗا﴾ وجبَ أن يكون كلامًا على الحقيقة... وأجمعَ السَّلفُ والخلفُ من أهل السُّنَّة وغيرهم على أنَّ ﴿كَلَّمَ﴾ هنا من الكلام، ونقل "الكشَّاف" عن بِدَعِ بعض التفاسير أنَّه من (الكَلْم) بمعنى: الجَرْح، وهو مردودٌ بالإجماع المذكور»[(٢)].

«ورُوي أنَّ بعض المُعتزلة قرأ على بعض المشايخ (وكلَّم اللهَ موسى

---

(١) "الصواعق" (٢/ ٢٤٩).
(٢) "فتح الباري" (١٣/ ٤٠٨٩).

تكليمًا) بنصبِ لفظ الجلالة! فقال له: يا ابنَ اللَّخْناء! كيف تصنعُ بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؟! يعني: أنَّ هذا لا يحتملُ التحريفَ ولا التأويل»[١].

فذكر سبحانه في أوَّل الآية وحيَه إلى نوح والنبيِّين من بعده، ثم خصَّ موسى من بينهم بالإخبار بأنَّه كلَّمه، وهذا يدلُّ على أنَّ التكليمَ الذي حصل له أخصُّ من مُطلق الوحي الذي ذُكر في أوَّل الآية، ثم أكَّده بالمصدر الحقيقيِّ الذي هو مصدر (كلَّم) وهو: التكليم؛ رفعًا لما توهَّمه المُعطِّلة والجهميَّة والمُعتزلة وغيرهم، من أنَّه إلهامٌ أو إشارةٌ أو تعريفٌ للمعنى النفسيِّ بشيءٍ غير التكليم، فأكَّده بالمصدرِ المُفيدِ تحقيقَ النسبةِ ورفعَ توهُّم المجاز.

قال الفرَّاء: العرب تُسمِّي ما يُوصَل إلى الإنسانِ كلامًا بأيِّ طريقٍ وَصَل، فإذا حقَّقَته بالمصدر لم يكن إلَّا حقيقةَ الكلام، كالإرادة؛ يُقال: فلانٌ أرادَ إرادةً، يريدون حقيقةَ الإرادة، ويُقال: أرادَ الجِدار، ولا يُقال: إرادة، لأنَّه مجازٌ غيرُ حقيقة. هذا كلامه.

وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وهذا تكليمٌ غيرُ التكليم الأوَّل الذي أرسلَه به إلى فرعون، وفي هذا التكليم الثاني سألَ النَّظر، لا في الأوَّل، وفيه أُعطي الألواح وكان على مُواعَدةٍ من الله له، والتكليم الأوَّل لم يكن عن مُواعَدة، وفيه قال الله له: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]؛ أي: بتكليمي لك بإجماع السَّلف، وقد أخبرَ سبحانه في كتابه أنَّه ناداه وناجاه، فالنِّداءُ من بُعد، والنِّجاءُ من قُرب؛ تقول العرب: إذا كبُرت الحَلقةُ فهو نِداءٌ أو نِجاء.

(١) "تفسير ابن كثير" (٣/ ٣٢).

وقال أبوه آدمُ في مُحاجَّته: «**أنتَ موسى الذي اصطفاكَ الله بكلامِه وخطَّ لكَ التوراةَ بيدِه**»[(١)]، وكذلك يقولُ له أهلُ الموقفِ إذا طلبوا منه الشَّفاعةَ إلى ربِّه، وكذلك في حديث الإسراء في رؤية موسى في السَّماء السَّادسة أو السَّابعة - على اختلاف الرواية - قال: «**وذلكَ بتفضيله بكلامِ الله**»، ولو كان التكليمُ الذي حصلَ له من جنسِ ما حصلَ لغيره من الأنبياء لم يكن لهذا التخصيصِ به في الأحاديث معنًى، ولا كان يُسمَّى كليمَ الرحمن.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [الشورى: ٥١]؛ ففرَّق بين تكليم الوحي، والتكليم بإرسال الرسول، والتكليم من وراء حجاب»[(٢)].

وقال ابن عبَّاس: ﴿وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]؛ أُدني حتى سمع صريفَ الأقلام، وقال البغوي ﴿وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]؛ أي: مُناجيًا، فالنَّجِيُّ المُناجي كما يُقال: جَلِيسٌ ونَدِيم. اهـ.

«ففي هذه الآيات دليلٌ على تكليم موسى، والمعنى المُجرَّد لا يُسمع بالضرورة، ومَن قال: إنَّه يُسمع فهو مُكابر، والدليل أنَّه ناداه، والنِّداء لا يكون إلَّا صوتًا مسموعًا، ولا يُعقل في لغة العرب لفظُ النِّداء بغير صوتٍ مسموعٍ لا حقيقةً ولا مجازًا، فإنَّ النِّداء وُقِّتَ بظرفٍ مُحدَّد؛ فدلَّ على أنَّ النِّداء يقعُ في ذلك الحينِ دونَ غيرِه، وجَعَلَ الظَّرفَ للنِّداء لا يُسمع النِّداء إلَّا فيه.

والكُلَّابيَّة - ومَن وافقُهم من أصحاب الأئمَّة الأربعة - يقولون: إنَّه لا يتكلَّم بمشيئته وقُدرته؛ بل الكلام المُعيَّن لازمٌ لذاته كلزومِ الحياةِ لذاته،

---

(١) تقدَّم تخريجه.
(٢) "مدارج السالكين" (١/ ٣٧ - ٣٨).

وعندهم لمَّا جاء موسى لميقاتِ ربِّه سمِعَ النِّداء القديم، لا أنَّه حينئذٍ نُودي، ولهذا يقولون: إنَّه يُسمِع كلامَه لخلقِه، بدلَ قولِ النَّاسِ: يُكلِّم خلقَه.

وهؤلاءِ يردُّون على الخَلْقيَّة الذين يقولون: القرآنُ مخلوقٌ، ويقولون عن أنفسهم: إنَّهم أهلُ السُّنَّة المُوافقون للسَّلف الذين قالوا: القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، وليس قولُهم قولَ السَّلف، لكنَّ قولَهم أقربُ إلى قول السَّلف من وجه، وهم يقولون: الكلامُ عندنا صفةُ ذاتٍ لا صفةُ فعل، والخَلْقيَّة يقولون: صفةُ فعلٍ لا صفةُ ذات، ومذهبُ السَّلف أنَّه صفةُ فعلٍ وصفةُ ذاتٍ معًا، فكلٌّ منهما مُوافقٌ للسَّلف من وجهٍ دونَ وجه.

فكلٌّ من المُعتزلة والأشعريَّة في جنس مسائل الكلام وأفعال الله وافقوا السَّلف والأئمَّة من وجهٍ وخالفوهم من وجه، وليس قولُ أحدهم قولَ السَّلف دونَ الآخر، لكنَّ الأشعريَّة في جنس الصِّفات والقَدَر أقربُ إلى قول السَّلف والأئمَّة من المُعتزلة.

إنَّما يُضاف الكلام لمن قاله مبتدئًا

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠]، وهذا يدلُّ على أنَّ الرَّسول أحدثَ الكلامَ العربيَّ، قيل: هذا باطل؛ وذلك أنَّ الله ذكرَ هذا في موضعين، والرَّسولُ في أحدِ الموضعين محمَّد، والرَّسولُ في الآية الأخرى جبريل، قال تعالى في (سورة الحاقَّة): ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ۝٤١﴾ الآية [الحاقة: ٤٠ - ٤١]؛ فالرَّسول هنا محمَّد ﷺ، وقال في (سورة التكوير): ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ۝٢٠ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ۝٢١﴾ [التكوير: ١٩ - ٢١]؛ فالرَّسول هنا جبريل، فلو كان أضافه إلى الرَّسول لكونه أحدثَ حروفَه أو أحدثَ منه شيئًا لكان الخبران مُتناقضين، فإنَّه إن كان أحدُهما الذي أحدَثَها امتنعَ أن يكون الآخرُ هو الذي أحدَثَها.

وأيضًا فإنَّه قال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ۝٤٠﴾ [الحاقة: ٤٠]، ولم يقُل: لقَولُ ملكٍ ولا نبيٍّ، ولفظ (الرَّسول) يستلزم مُرسِلًا له؛ فدلَّ ذلك على أنَّ الرَّسول مُبلِّغ له عن مُرسله، لا أنَّه أنشأ منه شيئًا من جهة نفسِه، وهذا يدلُّ على أنَّه أضافه إلى الرَّسول؛ لأنَّه بلَّغه وأدَّاه لا أنَّه أنشأ منه شيئًا وابتدأه.

وأيضًا فإنَّ الله قد كفَّر مَن جعلَه قولَ البشر، ومحمَّد بَشَر، فمَن قال: إنَّه قولُ محمَّد فقد كفر، ومع هذا فقد قال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ۝١٩ وَمَا هُوَ بِقَوۡلِ شَاعِرٖۚ﴾ [الحاقة: ٤٠ - ٤١]؛ فجعله قولَ الرَّسولِ البشريِّ مع تكفيره مَن يقول: إنَّه قول البشر؛ فعُلم أنَّ المُراد بذلك أنَّ الرسول بلَّغه عن مُرسِله - لا أنَّه قولُه من تلقاء نفسِه - وهو كلامُ الله تعالى الذي أرسلَه.

ولهذا كان النبيُّ ﷺ يعرِض نفسَه على النَّاس بالمَوقِف ويقول: «**ألا رجلٌ يحملُني إلى قومِه لأبلِّغ كلامَ ربِّي؛ فإنَّ قريشًا قد منعوني أن أُبلِّغ كلامَ ربِّي**»(١)؛ رواه أبو داود وغيره، والنَّاس يعلمون أنَّ النبيَّ ﷺ إذا تكلَّم بكلامٍ تكلَّم بحروفه ومعانيه بصوته ﷺ، ثم المُبلِّغون عنه يبلِّغون كلامَه بحركاتهم وأصواتهم، كما قال ﷺ: «**نضَّر الله امرأً سمِعَ منَّا حديثًا فبلَّغه كما سمِعَه**»(٢)، فالمُستمعُ منه مُبلِّغ حديثَه كما سمِعَه، لكن بصوتِ نفسِه لا بصوتِ الرَّسول، فالكلامُ هو كلامُ الرَّسولِ تكلَّم به بصوته، والمُبلِّغ بلَّغ كلامَ رسول الله بصوتِ نفسه، وإذا كان هذا معلومًا في تبليغ كلامِ المخلوقِ فكلامُ الخالقِ أولى بذلك؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] وقال النبيُّ ﷺ: «**زيِّنوا القرآنَ بأصواتكم**»(٣)؛ فجعلَ الكلامَ

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٩٠)، وأبو داود (٤٧٣٤)، والترمذي (٢٩٢٦)، وابن ماجه (٢٠١) من حديث جابر، وقال الترمذي: «حسن صحيح غريب».

(٢) تقدَّم تخريجُه.

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٣)، والبخاري في " خلق أفعال العباد" (٢/ ١٣٩)، وأبو داود =

كلامَ الباري، وجعلَ الصوتَ الذي يقرؤه العبدُ صوتَ القارئ، وأصواتُ العباد ليست هي الصوتَ الذي يُنادي اللهُ به ويتكلَّم به؛ كما نطقت النصوصُ بذلك، بل ولا مثله، فمَن قال عن القرآن الذي يقرؤه المسلمون: ليس هو كلامَ الله، أو كلامُ غير الله - فهو مُلحِدٌ مُبتدعٌ ضالٌّ، ومَن قال: إنَّ أصوات العبادِ أو المدادَ الذي يُكتب به القرآنُ قديمٌ أزليٌّ فهو مُلحِدٌ مُبتدع، بل هذا القرآن هو كلامُ الله، وهو مُثبتٌ في المصاحف، وكلامُ الله مُبلَّغ عنه مسموعٌ من القرَّاء، ليس مسموعًا منه، فالإنسانُ يرى الشَّمس والقمر والكواكب بطريق المُباشرة، ويراها في ماء أو مرآة، فهذه رؤيةٌ مقيَّدةٌ بالواسطة، وتلك مُطلقةٌ بطريق المباشرة، ويُسمع من المُبلِّغ عنه بواسطة، والمقصودُ بالسَّماع هو كلامه في الموضعين كما أنَّ المقصودَ بالرُّؤية هو المرئيُّ في الموضعين.

وإذا قيل للمسموع: إنَّه كلامُ الله، فهو كلام الله مسموعًا من المُبلِّغ عنه، لا مسموعًا منه، فهو مسموعٌ بواسطة صوت العبد، وصوتُ العبدِ مخلوق، وأمَّا كلام الله منه فهو غيرُ مخلوقٍ حيثُما تصرَّف»[1].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [النحل: ١٠١]؛ ففيه إخبارٌ بأنَّه أنزل القرآن.

الإنزال في القرآن

«ولفظ (الإنزال) في القرآن قد يردُ مُقيَّدًا بالإنزالِ منه كنزولِ القرآن، وقد يردُ مُقيَّدًا بالإنزال من السَّماء، ويُراد به العلوُّ؛ فيتناولُ نزولَ المطرِ من السَّحاب، ونزولَ الملائكةِ من عند الله، وغيرَ ذلك، وقد يردُ مُطلقًا فلا يختصُّ بنوعٍ من الإنزال، بل ربَّما يتناول الإنزالَ من رؤوسِ الجبال كقوله:

= (١٤٦٨)، والنسائي في "المجتبى" (٢/ ١٧٩)، وفي "الكبرى" (١٠٨٩) من حديث البراء بن عازب، ورجاله ثقات رجال الصحيحين غير عبد الرحمن بن عوسجة؛ قال فيه النسائي: «ثقة».

(١) "مجموعة الرسائل والمسائل" (٣/ ٩٧ - ١٠٢) بتلخيص.

﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾ [الحديد: ٢٥]، والإنزالَ من ظهور الحيوان كإنزال الفحل الماءَ وغير ذلك.

فقوله: ﴿نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢] بيانٌ لنزول جبريل به من الله ﷻ، فإنَّ ﴿رُوحُ ٱلْقُدُسِ﴾ هنا هو جبريل؛ بدليل قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٩٧]، وهو الرُّوحُ الأمين؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥]، وفي قوله: ﴿ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] دلالةٌ على أنَّه مُؤتمنٌ على ما أُرسل به لا يزيدُ فيه ولا ينقُص، فإنَّ الرَّسول الخائنَ قد يُغيِّر الرِّسالة.

وفي قوله: ﴿مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ دلالةٌ على بُطلان قول مَن يقول: إنَّه كلامٌ مخلوقٌ خلقَه في جسمٍ من الأجسام المخلوقة، كما هو قول الجهميَّة الذين يقولون بخلقِ القرآن من المُعتزلة والنجَّاريَّة والضِّراريَّة وغيرهم؛ فإنَّ السَّلف كانوا يسمُّون كلَّ من نفى الصِّفات وقال: إنَّ القرآن مخلوق، وإنَّ الله لا يُرى في الآخرة - جهميًّا.

كما تُبطل قولَ مَن يجعلُه فاضَ على نفس النبيِّ من (العقلِ الفعَّال) أو غيرِه، وقولَ مَن قال: إنَّ القرآن العربيَّ ليس منزَّلًا من الله؛ بل مخلوقٌ إمَّا في جبريلَ أو محمَّدٍ أو جسمٍ غيرهما، كما يقول ذلك الكُلَّابيَّة والأشعريَّة، الذين يقولون: إنَّ القرآنَ العربيَّ ليس هو كلامَ الله وإنَّما كلامُه المعنى القائم بذاته، والقرآنُ العربيُّ خُلق ليدلَّ على ذلك المعنى، ثم إمَّا أن يكون خُلق في بعض الأجسام - الهواء أو غيره - أو ألهمَه جبريلَ فعبَّر عنه بالقرآن العربيِّ، أو أن يكون جبريلُ أخذه من اللَّوحِ المحفوظ أو غيرِه.

و(القرآنُ) اسمٌ للقرآن العربيِّ لفظِه ومعناه؛ بدليل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النحل: ٩٨]، وإنَّما يُقرأ القرآنُ العربيُّ لا يُقرأ معانيه المُحدَّدة، وكذلك قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]؛ والكتاب اسمٌ للكلام العربيِّ بالضَّرورة والاتِّفاق، فإنَّ الكُلَّابيَّة - أو بعضَهم - يُفرِّق بين (كلام الله) و(كتاب الله)؛ فيقول: (كلام الله) هو المعنى القائمُ بالذَّات وهو غير مخلوق، و(كتابه) هو المنظومُ المُؤلَّف العربيُّ وهو المخلوق.

والقرآن يُراد به تارةً هذا وتارةً هذا، والله تعالى قد سمَّى نفسَ مجموع اللَّفظ والمعنى قرآنًا وكتابًا وكلامًا؛ فقال: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١]، وقال: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الأحقاف: ٢٩] الآية؛ فبيَّن أنَّ الذي سمعوه هو القرآن وهو الكتاب.

لكنَّ لفظ (الكتاب) قد يُراد به المكتوبُ فيكون هو الكلام، وقد يُراد به ما يُكتب فيه كقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾ [الواقعة: ٧٧]، وقال: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا﴾ الآية [الاسراء: ١٣]، فقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤] يتناول نزولَ القرآنِ العربيِّ على كلِّ قول، فعُلم أنَّ القرآن العربيَّ ينزِلُ من الله لا من الهواء، ولا من اللَّوح، ولا من جسمٍ آخرَ، ولا من جبريلَ، ولا محمَّدٍ ولا غيرهما.

كتابته في اللوح المحفوظ لا تُنافي أن يكون جبريلُ سمعه من الله

وكونُ القرآن مكتوبًا في اللَّوح المحفوظ وفي صُحُفٍ مُطهَّرةٍ بأيدي الملائكة - لا يُنافي أن يكون جبريلُ نزل به من الله، سواءٌ كتبه الله قبل أن يُرسِلَ به جبريلَ أو غيرُ ذلك، إذا كان قد أنزله مكتوبًا إلى بيت العِزَّة جملةً واحدةً في ليلة القدر، فقد كتبه كلَّه قبل أن يُنزِّله، والله تعالى يعلم ما كان وما لا يكونُ لو كان كيفَ يكون، وهو سبحانه قدَّر مقاديرَ الخلائق، وكتبَ أعمالَ العبادِ قبلَ أن يعملوها؛ كما ثبتَ ذلك بالكتاب والسُّنَّة وآثار السَّلف،

ثم إنَّه يأمُر الملائكةَ بكتابتها بعدما يعملونها، فيُقابل من الكتابةِ المُتقدِّمةِ على الوجودِ والكتابةِ المُتأخِّرةِ عنها فلا يكونُ بينهما تفاوت؛ هكذا قال ابن عبَّاس وغيرُه من السَّلف، وهو حقٌّ، فإذا كان ما يخلُقه بائنًا منه قد كُتب قبلَ أن يخلُقه، فكيف يُستبعَدُ أن يكتبَ كلامَه الذي يُرسل به ملائكته قبل أن يُرسلهم به؟»[1].

افتراق الناس في مسألة الكلام

«**وقد افترقَ النَّاسُ في مسألة الكلامِ على تسعةِ أقوال**:

أحدها: أنَّ كلام الله ما يفيضُ على النُّفوس من معانٍ، إمَّا من (العقل الفعَّال) عند بعضهم، أو من غيره؛ وهذا قول الصابئة والمُتفلسِفة.

وثانيها: أنَّه مخلوقٌ خلقه الله مُنفصلًا عنه؛ وهذا قول المُعتزلة.

وثالثها: أنَّه معنًى واحدٌ قائمٌ بذاتِ الله هو الأمر والنَّهي والخبر والاستخبار، وإن عُبِّر عنه بالعربيَّة كان قرآنًا، وإن عُبِّر عنه بالعِبرانيَّة كان توراةً؛ وهذا قول ابن كُلَّاب، ومَن وافقه كالأشعريِّ وغيره.

ورابعها: أنَّه حروفٌ وأصواتٌ أزليَّةٌ مُجتمعةٌ في الأزل؛ وهذا قولُ طائفةٍ من أهل الكلام، ومن أهل الحديث.

وخامسها: أنَّه حروفٌ وأصواتٌ لكن تكلَّم الله بها بعد أن لم يكن مُتكلِّمًا؛ وهذا قول الكَرَّاميَّة وغيرهم.

وسادسها: أنَّ كلامَه يرجعُ إلى ما يُحدِثه من علمِه وإرادتِه القائمةِ بذاته؛ وهذا يقوله صاحب "المُعتبر"، ويميل إليه الرازيُّ في "المطالب العالية".

وسابعها: أنَّ كلامه يتضمَّن معنًى قائمًا بذاته هو ما خلقَه في غيره؛ وهذا قول أبي منصور الماتُريدي.

---

(١) "مجموعة الرسائل والمسائل" (٣/ ٨٩ - ٩٥) بتلخيص وتصرُّف.

وثامنها: أنَّه مُشترك بين المعنى القديم القائم بالذَّات، وبين ما يخلُقه في غيره من الأصوات؛ وهذا قول أبي المعالي ومَنِ اتَّبعه.

وتاسعها: أنَّه تعالى لم يزل مُتكلِّمًا إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وهو يتكلَّم بصوتٍ يُسمع، وأنَّ نوعَ الكلامِ قديم، وإن لم يكن الصوتُ المعيَّن قديمًا، وهذا المأثور عن أئمَّة الحديث والسُّنَّة»[(١)].

واستدلَّ المُعتزلة على خلق القرآن بقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]؛ قالوا: والقرآنُ شيءٌ فيدخل في عمومِ ﴿كُلِّ﴾ فيكون مخلوقًا، وهذا من أعجب العجب؛ فإنَّ أفعال العباد كلَّها عندهم غيرُ مخلوقة لله تعالى، وإنَّما يخلُقها العباد جميعها، فأخرجوها من عموم ﴿كُلِّ﴾، وأدخلوا كلامَ الله في عمومها مع أنَّه صفةٌ من صفاته، به تكون الأشياءُ المخلوقة؛ إذ بأمرِه تكون المخلوقات، قال تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓۗ أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ﴾ [الأعراف: ٥٤]؛ ففرَّق بين الخلق والأمر، فلو كان الأمرُ مخلوقًا للزمَ أن يكون مخلوقًا بأمرٍ آخر، والآخرُ بآخرَ إلى ما لا نهاية له، فيلزم التَّسلسُل وهو باطل.

وطَردُ باطلِهم أن تكون جميعُ صفاته تعالى مخلوقةً كالعلم والقُدرة وغيرها، وذلك صريحُ الكفر، وكيف يصحُّ أن يكون مُتكلِّمًا بكلامٍ يقوم بغيره؟! ولو صحَّ ذلك للزمَ أن يكون ما أحدثَه من الكلام في الجمادات كلامَه، وكذلك أيضًا ما خلقَه في الحَيَوانات، بل يلزمُ أن يكون مُتكلِّمًا بكلِّ كلامٍ خلقَه في غيره زورًا كان أو كذبًا أو كفرًا أو هَذَيانًا! تعالى الله عن ذلك، وقد طردَ هذا الاتِّحاديَّة؛ فقال ابن عربي:

وكُلُّ كلامٍ في الوجودِ كَلامُهُ ... سَواءٌ علينا نَثْرُهُ ونِظامُهُ

---

(١) "شرح الطحاويَّة" (ص٩٧ - ٩٨).

ولو صحَّ أن يوصف أحدٌ بصفةٍ قامت بغيره لصحَّ أن يُقال للبصير: أعمى، وللأعمى: بصير؛ لأنَّ البصيرَ قد قام وصفُ العمى بغيره، والأعمى قد قام وصفُ البصر بغيره، ولصحَّ أن يُوصف الله تعالى بالصِّفات التي خلقها في غيره من الألوان والرَّوائح والطُّعوم والطُّول والقِصَر، ونحو ذلك.

وقال الإمام عبد العزيز المكِّي في "مناظرته لبِشرٍ المَرِيسيِّ":

إن قال بِشر: إنَّ الله خلق كلامَه في نفسِه، فهذا مُحال؛ لأنَّ الله لا يكون مَحَلًّا للحوادث المخلوقة ولا يكون منه شيءٌ مخلوق، وإن قال: خلقَه في غيرِه فهو كلامُ ذلك الغير، وإن قال: خلقَه قائمًا بنفسه وذاته فهذا مُحال؛ لا يكون الكلام إلَّا من مُتكلِّم، كما لا تكون الإرادةُ إلَّا من مُريدٍ، ولا العلمُ إلَّا من عالم، ولا يُعقل كلامٌ قائمٌ بنفسه يتكلَّم بذاته، فلمَّا استحالَ من هذه الجهات أن يكون مخلوقًا عُلِم أنَّه صفة الله. اهـ.

وعمومُ (كل) في كلِّ موضع بحسَبِه، ويُعرف ذلك بالقرائن؛ ألا ترى قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥] ومساكنُهم شيء، ولم تدخل في عموم كلِّ شيء دمَّرته الرِّيح؛ وذلك لأنَّ المُراد: تُدمِّر كلَّ شيءٍ يقبل التدميرَ بالرِّيح عادةً وما يستحقُّ التدمير، وكذا قوله تعالى حكايةً عن بِلْقِيس: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]؛ المُراد: من كلِّ شيء يحتاجُ إليه الملوك، والمُراد من قوله: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]؛ أي: كلِّ شيء مخلوق، وكلُّ موجودٍ سوى الله فهو مخلوق، فدخل في هذا العموم أفعالُ العباد حتمًا، ولم يدخل في العموم الخالقُ تعالى، وصفاتُه ليست غيرَه؛ لأنَّه تعالى هو الموصوفُ بصفات الكمال، وصفاتُه ملازمة لذاته المُقدَّسة، ولا يُتصوَّر انفصالُ صفاته عنه(١).

---

(١) "شرح الطحاويَّة" (ص١٠٠ - ١٠٢) ببعض تصرُّف.

وقال ابن القيِّم[(١)]: احتجَّ المعتزلة على مخلوقيَّة القرآن بقوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ١٠٢] ونحو ذلك من الآيات، فأجاب الأكثرون بأنَّه عامٌّ مخصوصٌ يخصُّ مَحَلَّ النِّزاع كسائر الصِّفات من العلم ونحوه.

قال ابن عقيل في "الإرشاد": ووقعَ لي أنَّ القرآن لا يتناوله هذا الإخبار ولا يصلُح لتناوله، قال: لأنَّ به حصل عقدُ الإعلامِ بكونه خالقًا لكلِّ شيء، وما حصل به عقدُ الإعلامِ والإخبارِ لم يكن داخلًا تحت الخبر.

قال: ولو أنَّ شخصًا قال: لا أتكلَّم اليوم كلامًا إلَّا كان كذبًا لم يدخل إخبارُه بذلك تحتَ ما أخبر به، قلت: ثم تدبَّرت هذا فوجدتُّه مذكورًا في قوله تعالى في قصة مريم: ﴿فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا﴾ [مريم: ٢٦]، وإنَّما أُمرت بذلك لئلَّا تُسأل عن ولدها، فقولها: ﴿فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا﴾ [مريم: ٢٦] به حصلَ إخبارٌ بأنَّها لا تُكلِّم الإنس، ولم يكن ما أخبرت به داخلًا تحتَ الخبر، وإلَّا كان قولُها هذا مُخالفًا لنذرها. اهـ.

وأمَّا استدلالُهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [الزخرف: ٣] فما أفسده من استدلال! فإنَّ (جعل) إذا كان بمعنى (خلق) يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ﴾ [الأنعام: ١]، وإذا تعدَّى إلى مفعولين لم يكن بمعنى (خلق)؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا وَقَدۡ جَعَلۡتُمُ ٱللَّهَ عَلَيۡكُمۡ كَفِيلًاۚ﴾ [النحل: ٩١]، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [الزخرف: ٣].

وما أفسدَ استدلالهم بقوله تعالى: ﴿نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠]، على أنَّ الكلامَ خلقَه الله في الشَّجرة فسَمِعَه موسى منها، وعمُوا عمَّا قبل هذه الكلمة وما بعدها؛ فإنَّ الله تعالى

(١) في "البدائع" (٢١٨/٤).

قال: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [القصص: ٣٠]؛ و(النداء) هو الكلام من بُعد، فسمع موسى النداءَ من حافَةِ الوادي، ثم قال: ﴿فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠]؛ أي: إنَّ النِّداء كان في البُقعة المُباركة من عند الشَّجرة، و (من) لابتداء الغاية، ولو كان الكلامُ مخلوقًا في الشَّجرة لكانتِ الشَّجرة هي القائلة: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]، وهل قال: ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ غيرُ ربِّ العالمين؟ ولو كان هذا الكلامُ بدأ من غير الله لكان قولُ فرعون: أنا ربُّكم الأعلى صدقًا؛ إذ كلٌّ من الكلامين عندهم مخلوقٌ قد قاله غيرُ الله، وقد فرَّقوا بين الكلامين على أصولهم الفاسدة أنَّ ذاك كلامٌ خلقَه الله في الشَّجرة، وهذا كلامٌ خلقَه فرعون؛ فحرَّفوا وبدَّلوا واعتقدوا خالقًا غير الله(١).

وأمَّا قوله تعالى في عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]؛ فالمعنى أنَّه خلقَه بالكلمة التي أرسل بها جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى مريم فنفخَ فيها الرُّوح، فعيسى ناشئ عن الكلمة، وليس هو نفسَ الكلمة، وقوله تعالى: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]؛ يعني أنَّه كائنٌ منه تعالى؛ أي: هو مُوجِدُه وخالقُه، فهو روحٌ من الأرواحِ التي خلقَها الله كما قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]؛ أي: مخلوقةٌ بأمره(٢).



(١) "شرح الطحاويَّة" (ص١٠٣ - ١٠٤). وانظر: "الرد على الجهميَّة والزنادقة" للإمام أحمد (ص١٣ - ١٤).

(٢) "فتح المجيد" (ص٤٠)، و"تفسير ابن كثير" (٣/ ٣٦)، و"الفتح" (٦/ ٣٦٩)، و"الرد على الجهميَّة" (ص٢١).

إثباتُ رؤيةِ المؤمنين اللهَ يومَ القيامة

وقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣]، ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنظُرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [المطففين: ٢٣]، ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [ق: ٣٥].

الشَّرح

في هذه الآيات إثباتُ رؤيةِ المؤمنين ربَّهم جلَّ وعلا يومَ القيامةِ عِيانًا بأبصارهم، ومسألة الرؤية من أعظم المسائل التي وقع النِّزاع فيها بين أهل السُّنَّة وغيرهم.

وقد اتَّفق عليها الأنبياء والمُرسلون، وجميعُ الصَّحابة، والتابعون وأئمَّة الإسلام على تتابُع القرون[1]، والمُخالف في الرؤية: **الجهميَّة والمُعتزلة ومن اتَّبعهُم من الخوارج والإماميَّة**، وقولُهم باطلٌ مردودٌ بالكتاب والسُّنَّة[2]، قال ابن خُزَيْمَة: لم يختلف المؤمنون في أنَّ المؤمنين يرونَ خالقَهم يومَ المعاد، ومَن أنكر ذلك فليس بمؤمنٍ عند المؤمنين. اهـ.

قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ [القيامة: ٢٢]؛ أي: حَسَنَة مُشرقة، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٣]؛ ترى الله عِيانًا.

النظر له عدَّة احتمالات

وإضافةُ (النَّظر) إلى الوجه الذي هو محلُّه في هذه الآية، وتعدِّيه بأداة (إلى) الصريحة في نظر العين، وإخلاءُ الكلام من قرينةٍ تدلُّ على أنَّ المُراد بالنَّظرِ المُضافِ إلى الوجهِ المُعدَّى بإلى خلافُ حقيقته وموضوعه - صريحٌ في أنَّ الله سبحانه وتعالى أرادَ بذلك نظرَ العينِ التي في الوجه إلى نفس الربِّ جل جلاله،

(١) "حادي الأرواح" (ص٢٠٢).
(٢) "شرح الطحاويَّة" (ص١٢٦).

فإنَّ (النظر) له عدَّة استعمالات بحسَب صِلاته وتعدِّيه بنفسه؛ فإن عُدِّي بنفسه فمعناه التوقُّف والانتظار كقوله: ﴿ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]، وإن عُدِّي بـ (في) فمعناه التفكُّر والاعتبار كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وإن عُدِّي بـ (إلى) فمعناه المُعاينة بالأبصار كقوله: ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٩٩]، فكيف إذا أُضيف إلى الوجه الذي هو مَحَلُّ البصر؟!(١)

وقد أخرج عبد بن حُميد عن عِكرمةَ إنكارَ الرؤية، ويُمكن الجمع بالحمل على غيرِ أهل الجنَّة، وأخرج بسند صحيح عن مُجاهد: «﴿نَاظِرَةٌ﴾: تنظُر الثواب»، وعن أبي صالح نحوه.

وأورد الطبريُّ الاختلاف فقال: الأولى بالصَّواب ما ذكرناه عن الحسن وعِكرمة، وهو ثبوت الرؤية؛ لموافقته الأحاديث الصحيحة، وبالغ ابن عبد البرِّ في ردِّ الذي نُقل عن مُجاهد، وقال: «هو شذوذ»، وقد تمسَّك به بعضُ المُعتزلة.

شبهة المنكرين والردُّ عليها

وتمسَّكوا أيضًا بقوله ﷺ في حديث سؤال جبريل عن الإسلام والإيمان والإحسان وفيه: «**أن تعبدَ الله كأنَّك تراه، فإن لم تكُن تراهُ فإنَّه يراك**»(٢)، وتُعُقِّب بأنَّ المنفيَّ فيه رؤيتُه في الدُّنيا؛ لأنَّ العبادة خاصَّة بها، فلو قال قائل: إنَّ فيه إشارةً إلى جواز الرؤية في الآخرة لما أبعد.

وقال البيهقي: إذا ثبت أنَّ ﴿نَاظِرَةٌ﴾ هنا بمعنى: (رائية) اندفع قولُ مَن زعم أنَّ المعنى: ناظرةٌ إلى ثواب ربِّها؛ لأنَّ الأصل عدمُ التقدير، وأيَّد

---

(١) "حادي الأرواح" (ص٢١٠)، ونقل الحافظ في "الفتح" (١٣/ ٣٥٨) عن البيهقي نحوَ ذلك.

(٢) تقدَّم تخريجُه.

منطوقَ الآية في حقِّ المؤمنين بمفهومِ الآية الأُخرى في حقِّ الكافرين: ﴿إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥]، وقيَّدها بالقيامة في الآيتين إشارةً إلى أنَّ الرؤية تحصُل للمؤمنين في الآخرة دون الدُّنيا. اهـ.

وقد أخرج أبو العبَّاس السرَّاج عن مالك بن أنس وقيل له: يا أبا عبد الله، قول الله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٣]؛ يقول قوم: إلى ثوابه؟ فقال: «كذبوا، فأين هم عن قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥]؟».

ومن حيثُ النَّظر أنَّ كلَّ موجود يصحُّ أن يُرى، وهذا على سبيل التنزُّل، وإلَّا فصفات الخالق لا تُقاس على صفات المخلوقين.

وتعقَّب ابن التِّين مَن زعم أنَّ الرؤية بمعنى العلم، بأنَّ الرؤية بمعنى العلم تتعدَّى إلى مفعولين؛ تقول: رأيتُ زيدًا فقيهًا - أي: علمتُه - فإن قلتَ: رأيتُ زيدًا مُنطلقًا، لم يُفهم منه إلَّا رؤيةُ البصر، ويزيدُه تحقيقًا قولُه في الخبر: «**إنَّكم سترونَ ربَّكم عِيانًا**»[1]؛ لأنَّ اقتران الرؤية بالعِيان لا يَحتمِل أن يكون بمعنى العلم.

«وقال ابن بطَّال: ذهبَ **أهلُ السُّنَّة وجمهورُ الأمَّة** إلى جواز رؤية الله في الآخرة، ومنعَ **الخوارجُ والمُعتزلةُ وبعضُ المُرجئة**، وتمسَّكوا بأنَّ الرؤية تُوجب كونَ المرئيِّ مُحدَثًا وحالًّا في مكان، وأوَّلوا قوله: ﴿نَاظِرَةٌ﴾ بـ: منتظرة، وهو خطأ؛ لأنَّه لا يتعدَّى بـ (إلى)، وما تمسَّكوا به فاسدٌ؛ لقيام الأدلَّة على أنَّ الله تعالى موجود، والرؤية في تعلُّقها بالمرئيِّ بمنزلة العلم في تعلُّقه بالمعلوم، فإذا كان تعلُّق العلم بالمعلوم لا يُوجب حدوثَه فكذلك المرئيُّ»[2].

---

(١) تقدَّم.

(٢) قاله الحافظ في "الفتح" (١٣/٣٥٨ - ٣٥٩) بتلخيص.

«وأمَّا ما رُوي عمَّن تأوَّل ذلك بأنَّ المُراد بـ (إلى) مُفردُ (الآلاء)؛ وهي النِّعم فقد أبعدَ النُّجْعَة وأبطلَ فيما ذهبَ إليه، وأين هو من قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥]؟! قال الشَّافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما حجبَ الفجَّار إلَّا وقد عُلم أنَّ المؤمنين يرونَه عَزَّوَجَلَّ»، ثم تواترت الأخبارُ عن رسول الله ﷺ بما دلَّ عليه سياقُ الآية الكريمة وهي قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]»(١).

وقوله: ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [المطففين: ٢٣]؛ (الأرائك): جمع أريكة؛ وهي سَريرٌ مفروش.

قال في "الصِّحاح": (الأريكة): سَريرٌ مُتَّخذٌ مُزيَّنٌ في قُبَّة أو بيت، والجمع: الأرائك.

وقال الأزهري: (الأريكة): كلُّ ما يُتَّكأ عليه.

﴿يَنظُرُونَ﴾؛ إلى وجه الله وهو أفضلُ نعيم أهل الجنَّة، فأهلُ الجنَّة في النَّعيم، والكفَّار في الجحيم محجوبون عن رؤية الله.

«فجمع عليهم بين نوعَي العذاب؛ عذابِ النَّار وعذابِ الحجاب عنه سبحانه، كما جمع لأوليائه بين نوعي النَّعيم؛ نعيمِ التمتُّع بما في الجنَّة، ونعيمِ التمتُّع برؤيته، وذكر سبحانه هذه الأنواع الأربعة في هذه السُّورة؛ فقال في حقِّ الأبرار: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [المطففين: ٢٢-٢٣]، ولقد هضمَ معنى الآية مَن قال: ينظرون إلى أعدائهم يُعذَّبون، أو ينظرون إلى قصورهم وبساتينهم، أو ينظرُ بعضُهم إلى بعض، وكلُّ هذا عُدولٌ عن المقصود إلى غيره؛ وإنَّما المعنى: ينظرون إلى وجه ربِّهم، ضدَّ حال الكفَّار

(١) قاله ابن كثير في "تفسيره" (٩/ ٦٣).

الذين هم عن ربِّهم محجوبون، ﴿ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُواْ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٦﴾﴾.

وتأمَّل كيف قابلَ سبحانه ما قاله الكفَّار في أعدائهم في الدُّنيا وسخروا به منهم بضدِّه في القيامة، فإنَّ الكفَّار كانوا إذا مرَّ بهم المؤمنون يتغامزون ويضحكون منهم: ﴿وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ ﴿٣٢﴾﴾ [المطففين: ٣٢]، فقال تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [المطففين: ٣٤]؛ مُقابلةً لتغامُزهم وضحكهم منهم، ثم قال: ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [المطففين: ٢٣]؛ فأطلقَ النَّظر ولم يقيِّده بمنظورٍ دونَ منظور، وأعلى ما نُظِر إليه وأجلُّه وأعظمُه هو الله سبحانه، والنَّظر إليه أجلُّ أنواع النَّظر وأفضلُها وهو أعلى مراتب الهداية، فقابلَ بذلك قولهم: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ﴾ [المطففين: ٣٢]، فالنظر إلى الربِّ سبحانه مُرادٌ من هذين الموضوعين ولا بدَّ، إمَّا بخصوصه وإمَّا بالعموم والإطلاق، ومَن تأمَّل السِّياق لم يجدِ الآيتين تحتملان غيرَ إرادة ذلك خصوصًا أو عمومًا»(١).

تفسير الزيادة

قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]؛ ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾: الجنَّة وما شاء الله من الثواب، و(الزيادة): النَّظر إلى وجه الله، وفي الجنَّة ما لا عينٌ رأت ولا أذنٌ سمعت ولا خَطَرَ على قلب بَشَر، كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [السجدة: ١٧]، وأعلى ما أُعطيه أهلُ الجنَّة من النَّعيم النَّظرُ إلى وجه الله؛ كما روى مسلم في "صحيحه" عن صُهيب قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، قال: «**إذا دخلَ أهلُ الجنَّة الجنَّةَ وأهلُ النَّارِ النَّار، نادى مُنادٍ: يا أهل الجنَّة، إنَّ لكم عند الله موعدًا ويُريد أن يُنجِزَكُموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يبيِّض وجوهَنا، ويُثقِّل موازينَنا، ويُدخلنا الجنَّة،**

(١) "إغاثة اللهفان" (١/ ٣٢ - ٣٣).

ويُزحزحنا من النَّار؟ قال: فيُكشف الحِجاب فينظرون إليه؛ فوالله ما أعطاهُم الله شيئًا أحبَّ إليهم من النَّظر إليه»[1]؛ وهي الزيادة، وبذلك فسَّرها الصحابةُ والتابعون وأئمَّةُ الإسلام.

«وقال غيرُ واحدٍ من السَّلف في الآية: ﴿وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ﴾ [يونس: ٢٦]: «بعد النَّظر إليه»، ولمَّا عطفَ سبحانه (الزيادة) على (الحُسنى) التي هي الجنَّة، دلَّ على أنَّها أمرٌ آخر وراء الجنَّة، وقَدْرٌ زائدٌ عليها. ومَن فسَّر الزيادة بالمغفرة والرِّضوان فهو من لوازم رؤية الرَّبِّ تبارك وتعالى[2]».

«وهذا البابُ في كتابِ الله كثيرٌ، مَن تدبَّرَ القرآنَ طالبًا للهُدى منهُ تبيَّنَ لهُ طريقُ الحَقِّ.



(١) أخرجه مسلم (١٨١).
(٢) "حادي الأرواح" (ص٢٠٦).

فصل

ثمَّ سُنَّةُ رسولِ الله ﷺ تُفسِّرُ القرآنَ وتُبيِّنُه، وتدلُّ عليه، وتُعبِّرُ عنهُ، وما وصفَ الرَّسُولُ بِهِ رَبَّه ﷻ مِنَ الأحاديثِ الصِّحاحِ التي تَلقَّاها أهلُ المعرفةِ بالقَبولِ؛ وَجَبَ الإيمانُ بها كَذلِكَ».

الشَّرح

السنَّة موافقة للقرآن

ثبت في "السُّنن" عن المِقدام بن مَعدِيكَرِبَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ألا وإنِّي أُوتيتُ القرآنَ ومثلَه معَه، ألا يُوشكُ رجلٌ شَبْعانُ على أريكتِه يقولُ: عليكُم بهذا القُرآنِ فما وجدتُّم فيه من حلالٍ فأحلُّوه، وما وجدتُّم فيه من حرامٍ فحرِّموه**»[1]؛ قال الترمذي: «حديث حسن».

وقال الأوزاعيُّ عن حسَّان بن عطيَّة: «كان جبريلُ ينزلُ بالقرآنِ والسُّنَّة على النبيِّ ﷺ، ويعلِّمه إيَّاها كما يعلِّمه القرآن».

وكما وُصفَ اللهُ بالصِّفات العُلا في القرآن كذلك جاءت السُّنَّة طافحةً بذلك، وهي مُوافقةٌ للقرآن لا تُخالفه أصلًا، وأهل السُّنَّة يؤمنون بذلك كلِّه.

وأمَّا أهلُ البدع فقد خالفوا في ذلك وردُّوا نصوصَ السُّنَّة، وقالوا: لا نقبل أخبارَ الآحادِ في المسائل الاعتقاديَّة، ومنهم مَن ردَّها بالتأويلات المُتعسَّفة، وأهلُ السُّنَّة يؤمنون بما جاء في الكتاب والسُّنَّة جميعًا.

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٣٠، ١٣١)، والدارمي (١/ ١٤٤)، وأبو داود (٤٦٠٤)، والترمذي (٢٦٦٤)، وابن ماجه (١٢)، وحسَّنه الترمذي، وله شاهد من حديث أبي رافع مرفوعًا بنحوه؛ أخرجه الشافعي في "الرسالة" (٢٩٥)، وأحمد (٦/ ٨)، وأبو داود (٤٦٠٥)، والترمذي (٢٦٦٥)، وابن ماجه (١٣)، وحسَّنه الترمذي، وصحَّحه الحاكم (١/ ١٠٨).

«فهذه الأحاديثُ تقرِّر نصوصَ القرآن، وتكشفُ معانيَها كشفًا مُفصَّلًا، وتقرِّب المُرادَ وتدفعُ عنه الاحتمالات، وتفسِّر المُجملَ منه وتُبيِّنه وتُوضِّحه؛ لتقوم حُجَّة الله به، ويُعلمَ أنَّ الرسول بيَّن ما أُنزل إليه من ربِّه، وأنَّه بلَّغ ألفاظَه ومعانيَه بلاغًا مُبينًا حصلَ به العلم اليقين، بلاغًا أقام به الحُجَّة وقطعَ المعذرةَ وأوجبَ العلم، وبيَّنه أحسنَ البيان وأوضحَه، ولهذا كان أئمَّة السَّلف وأتباعُهم يذكرون الآياتِ في هذا الباب ثم يُتبعونها بالأحاديث المُوافقة لها؛ كما فعل البُخاري، ومَن قبلَه ومَن بعدَه من المُصنِّفين في السُّنَّة»[١].

«ونحنُ نقولُ قولًا كلِّيًّا نُشهد الله تعالى عليه وملائكتَه؛ أنَّه ليسَ في حديث رسول الله ﷺ ما يُخالف القرآنَ، ولا ما يُخالف صريحَ العقل؛ بل كلامُه بيانٌ للقرآن وتفسيرٌ له وتفصيلٌ لما أجمله، وكلُّ حديثٍ ردَّه مَن ردَّ الحديث لزَعمِه أنَّه يُخالف القرآنَ فهو مُوافقٌ للقرآن مُطابقٌ له، وغايتُه أن يكون زائدًا على ما في القرآن، وهذا الذي أمرَ رسولُ الله بقَبوله ونهى عن ردِّه بقوله: «**لا أُلْفِيَنَّ أحدَكُم مُتَّكئًا على أريكته يأتيه الأمرُ من أمري فيقولُ: لا أدري! ما وجدناه في كتاب الله اتَّبعناه**»، فهذا الذي وقعَ ممَّن وضعَ قاعدةً باطلةً له لردِّ الأحاديث بها؛ بقولهم في كلِّ حديثٍ زائدٍ على ما في القرآن: هذا زيادةٌ على النصِّ فيكونُ نسخًا، والقرآن لا يُنسخ بالسُّنَّة.

فهذا بعينه الذي حذَّر منه رسولُ الله ﷺ أمَّته ونهاهُم عنه، وأخبرهُم أنَّ الله تعالى أوحى إليه الكتابَ ومثلَه معه، فمَن ردَّ السُّنَّة الصَّحيحة بغير سُنَّة تكون مُقاومةً لها مُتأخِّرةً عنها ناسخةً لها - فقد ردَّ على رسول الله ﷺ، وردَّ وحيَ الله.

والمقصود أنَّ أئمَّة الإسلامِ جميعَهم على هذه الطريقة؛ الأخذُ بحديث رسول الله ﷺ إذا صحَّ ولم يأتِ بعدَه حديثٌ آخرُ ينسخُه، ولا يُعارضونه

---

(١) "الصواعق" (٢/ ٣٣٥).

بالقرآن ولا بالإجماع ويعلمون أنَّ هذه المُعارضةَ من أبطل الباطل[(١)]».

قوله: «**من الأحاديث الصِّحاح**»؛ أي: إنَّه يجبُ الإيمانُ بما صحَّ من الأحاديث أوِ اتَّفق السَّلف على قَبوله، فأمَّا ما في إسناده مقالٌ واختلف العلماء في قَبوله وتأويله، فإنَّه لا يُتعرَّض له بتقرير، بل يُروى في الجُملة وتبيَّن حالُه[(٢)].



(١) "الصواعق" (٢/ ٤٤١ - ٤٤٤).
(٢) ذكره الحافظ الذهبي في "كتاب العلو" له (ص٣٣).

نزولُ الله إلى السَّماءِ الدُّنيا كلَّ ليلة

«فمِن ذلكَ قولُه ﷺ: «ينزلُ ربُّنا إلى السَّماءِ الدُّنيا كلَّ ليلةٍ حينَ يبقَى ثُلثُ اللَّيلِ الآخرُ، فيقولُ:

مَن يَدعُوني فأَستَجِيبَ لَه؟ مَن يسأَلُني فأُعطِيَه؟ مَن يستَغفِرُني فأغفِرَ لَه؟»[(١)]؛ متَّفقٌ عليه».

الشَّرح

هذا حديثٌ عظيمُ الشأنِ تلقَّاه أهلُ السُّنَّة بالقَبول، وأفردَه غيرُ واحدٍ بالتأليف[(٢)]، وقال عثمانُ بن سعيدٍ الدَّارمي: إنَّه أغيظُ حديثٍ للجهميَّة.

وفيه: إثباتُ نزوله تعالى على ما يليقُ به سبحانه، والنُّزولُ صفةٌ فعليَّةٌ من أفعال الله الاختياريَّة التي يفعلُها بمشيئته وقُدرته متى شاء وكيف شاء.

ونزولُ الربِّ تبارك وتعالى إلى السَّماء الدُّنيا قد تواترت الأخبار به عن رسول الله ﷺ؛ رواه عنه نحو ثمانيةٍ وعشرين نفسًا من الصحابة، وهذا يدلُّ على أنَّه كان يُبلِّغه في كلِّ موطن ومَجمَع، فكيف تكون حقيقتُه مُحالًا وباطلًا وهو ﷺ يتكلَّم بها دائمًا ويُعيدها ويُبديها مرَّة بعد مرَّة، ولا يقرُن باللَّفظِ ما يدلُّ على مَجازه بوَجه؛ بل يأتي بما يدلُّ على إرادة الحقيقة كقوله: «**ينزلُ ربُّنا كلَّ ليلةٍ إلى السَّماءِ الدُّنيا فيقول: وعزَّتي وجلالي، لا أسألُ عن عبادي غيري**»[(٣)]،

---

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥) و(٦٣٢١) و(٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي الباب عن أبي سعيد عند مسلم (٧٥٨) (١٧٢).

(٢) وشرحَه وجمعَ طُرقَه كثيرون كل منهم في مُؤلَّف مُستقلٍّ منهم: الدَّارَقُطنِي، وأبو بكر الصَّابوني، وشيخ الإسلام ابن تيميَّة، والحافظ الذهبي، وغيرهم.

(٣) أخرجه أحمد (٤/١٦)، والدارمي (١/٣٤٧)، وابن ماجه (١٣٦٧)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (٤٧٩)، وابن حبَّان (١/ ٤٤٤ - ٤٤٥). من حديث رفاعة بن =

وقوله: «**مَن ذا الذي يدعُوني فأستجيبَ له**»[١]، وقوله: «**فيكونُ ذلكَ حتى يطلُع الفجرُ ثم يعلو كُرسيَّه**»[٢]؟! فهذا كلُّه بيانٌ لإرادة الحقيقة ومانعٌ من حَملِه على المجاز[٣].

ولمسلم عن أبي هريرة وأبي سعيد الخُدْري أنَّهما شَهِدا على رسول الله ﷺ أنَّه قال: «**إنَّ الله يُمهِل حتى إذا كان ثُلثُ الليلِ هبطَ إلى السَّماء الدُّنيا فنادى: هل من مُذنبٍ يتوب؟ هل من مُستغفِر؟ هل من سائلٍ؟**»[٤]، وفي "المسند" عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ: «**إنَّ الله يُمهِل حتى إذا ذهبَ ثُلثُ الليلِ الأوَّلُ ونزل إلى السَّماء الدُّنيا فيقول: أنا المَلِكُ، مَن ذا الذي يستغفِرُني فأغفرَ له؟**»[٥]، وفي بعض روايات الحديث: «**حتى ينفجِرَ الفَجر**»[٦]، وفي بعضها: «**حتى تطلُعَ الشَّمس**»[٧].

= عرابة الجُهني، وذكره الهيثمي في "المجمع" (١٠/٤٠٨) وقال: «رواه الطبراني والبزَّار بأسانيد، ورجالُ بعضها عند الطبراني والبزَّار رجالُ الصحيح».

(١) تقدَّم تخريجُه.

(٢) رواية «**حتى يطلع الفجر**» عند الآجري في "الشريعة" (ص ٢٧٤). من حديث أبي هريرة وسنده صحيح.
وأخرجه مسلم (٧٥٨) (١٦٩)، من حديث أبي هريرة مرفوعًا بنحوه؛ وفيه: «**حتى يضيء الفجر**». وفي رواية (٧٥٨) (١٧٠): «**حتى ينفجر الصبح**». وفي رواية أخرى (١٧١): «**حتى ينفجر الفجر**». هذا ولم أجد هذا الحرف: «**ثم يعلو كرسيَّه**». فالله أعلم.

(٣) "الصواعق" (٢/ ٢٢١ - ٢٢٢).

(٤) أخرجه مسلم (٧٥٨) (١٧١) من حديث أبي سعيد وأبي هريرة.

(٥) أخرجه أحمد (٢/ ٢٨٢) من حديث أبي هريرة، وإسناده على شرط مسلم، وقد أخرجه (٧٥٨) (١٦٩).

(٦) تقدَّم تخريجه.

(٧) قال الحافظ في "الفتح" (٣/ ٣٨): في رواية نافع بن جُبير عن أبي هريرة عند النسائي: «**حتى ترجَّل الشمس**» وهي شاذَّة. اهـ. وهي عنده في "عمل اليوم والليلة" (٤٩٠).

«فهذه خمسةُ ألفاظٍ تنفي المجاز: نسبةُ النُّزول إليه سبحانه، ونسبةُ القولِ إليه، وقوله: «**أنا الملك**»، وقوله: «**يستغفرني**»، وقوله: «**فأغفرَ له**»[(١)].

وقال أبو عمر بن عبد البرِّ: هذا حديثٌ ثابتٌ من جهة النَّقل، صحيحُ الإسنادِ لا يختلفُ أهلُ الحديث في صحَّته، وهو حديثٌ منقولٌ من طُرُق سوى هذه، من أخبار العُدول عنِ النبيِّ ﷺ، وفيه دليلٌ على أنَّ الله ﷻ في السَّماء على العَرشِ من فوق سبع سماوات كما قال الجماعة، وهو حُجَّتهم على المُعتزلة في قولهم: إنَّ الله في كلِّ مكان، وليس على العَرش. اهـ.

الجمع بين الروايات

«وفي بعض روايات هذا الحديث: «**إنَّ الله يُمهلُ حتى يمضي شَطرُ اللَّيل الأوَّل، ثم يأمُر مُناديًا يُنادي ويقول: هل من داعٍ يُستجابُ له؟ هل من مُستغفرٍ يغفرُ له؟ هل من سائلٍ يُعطى؟**»[(٢)]؛ رواه النسائي، ورجال إسناده ثقات، ولا مُنافاة بين هذا وبين قوله: «**ينزل ربُّنا فيقول**»، وهل يسوغُ أن يُقال: إنَّ المُنادي يقول: «**أنا المَلِك**»، ويقول: «**لا أسألُ عن عبادي غيري**»، ويقول: «**مَن يستغفرُني فأغفرَ له**»؟! وأيُّ بُعدٍ في أن يأمُر مُناديًا يُنادي: «**هل من سائلٍ فيستجابَ له؟**»؟! ثم يقول هو سبحانه بنفسه: «**مَن يسألُني فأستجيبَ له؟**»، وهل هذا إلَّا أبلغُ في الكرم والإحسان؛ أن يأمرَ مُناديَه يقول ذلك، ثم يقول هو سبحانه بنفسه؟! وتتصادق الروايات كلُّها عن رسول الله ﷺ، ولا نصدِّقُ بعضَها ونكذِّبُ ما هو أصحُّ منه»[(٣)].

قوله: «**حينَ يبقى ثلثُ الليلِ الآخرُ**» برفع «**الآخر**»؛ لأنَّه صفةُ الثُّلث،

---

(١) "الصواعق" (٢/ ٢٣١).
(٢) أخرجه النسائي في "عمل اليوم والليلة" (٤٨٥) و(٤٨٦)، وهو عند مسلم (٧٥٨) (١٧٢)، وتقدَّم.
(٣) "تهذيب السُّنن" (٧/ ١٢٦ - ١٢٧).

ولم تختلف الرِّوايات عن الزُّهري في تعيين الوقت، واختلفتِ الرِّوايات عن أبي هريرة وغيره، قال الترمذي: «رواية أبي هريرة أصحُّ الرِّوايات في ذلك»، ويقوِّي ذلك: أنَّ الرِّوايات المُخالفة اختُلف فيها على رُواتها، وسلك بعضُهم طريقَ الجمع؛ **وذلك أنَّ الرِّوايات انحصرت في ستَّة أشياء:**

أوَّلها: هذه.

ثانيها: إذا مضى الثُّلث الأول.

ثالثها: الثُّلث الأوَّل أو النِّصف.

رابعها: النِّصف.

خامسها: النِّصف أو الثُّلث الأخير.

سادسها: الإطلاق.

فأمَّا الروايات المُطلقة فهي محمولةٌ على المقيَّدة، وأمَّا التي بـ «**أو**»، فإن كانت «**أو**» للشكِّ فالمجزوم به مُقدَّم على المشكوك فيه، وإن كانت للتردُّد بين حالين فيجمع بين تلك الروايات بأنَّ ذلك يقعُ بحسَب اختلاف الأحوال؛ لكون أوقات الليل تختلفُ في الزمان وفي الآفاق باختلاف تقدُّم دخول الليل عند قوم، وتأخُّره عند قوم، وقال بعضُهم: يحتمِلُ أن يكون النزولُ يقعُ في الثُّلث الأوَّل، والقولُ يقعُ في النِّصف وفي الثُّلث الثاني، وقال بعضُهم: يُحمل على أنَّ ذلك يقعُ في جميع الأوقات التي وردت بها الأخبار، ويُحمل على أنَّ النبيَّ ﷺ أُعلِم بأحد الأمور في وقت فأعلمهم به، ثم أُعلِم به في وقتٍ آخر فأعلمهم به، فنقلَ الصحابةُ ذلك عنه، والله أعلم[١].

---

(١) قاله الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٣/ ٢٤)، وانظر: "شرح حديث النزول" (ص٦١ - ٦٥).

وهذه الألفاظُ لا تعارُضَ بينها بحمد الله؛ فإنَّها قدِ اتَّفقت على دوام النُّزول الإلهيِّ إلى طُلوع الفجر، واتَّفقت على حُصوله في الشَّطر الثاني منَ الليل، **واختُلف في أوَّله على ثلاثة أوجه**:

أحدها: أنَّه أوَّل الثُّلث الثاني.

والثاني: أنَّه في أوَّل الشَّطر الثاني.

والثالث: أنَّه أوَّل الثُّلث الأخير.

وإذا تأمَّلت هاتين الرِّوايتين لم تجد بينهما تعارُضًا، بقيَت رواية: «**إذا مضى ثُلث اللَّيل الأوَّل**»؛ وهي تحتملُ ثلاثةَ أوجه:

أحدها: ألَّا تكون محفوظة، وتكون من قِبَل حفظ الراوي؛ فإنَّ أكثر الأحاديث على الثلث الأخير.

الثاني: أن يكونَ ذكر الثُّلث الأوَّل والشَّطر والثُّلث الأخير على حسَب اختلافِ بلاد الإسلام في ذلك، ويكونَ النُّزول في وقتٍ واحد، وهو ثُلث الليل الأخير عند قوم، ووسطه عند آخرين، وثُلثه الأول عند غيرهم، فيصحُّ نسبته إلى الأوقات الثلاثة وهو حاصلٌ في وقتٍ واحد، ولمَّا كانت رُقعةُ الإسلام ما بين طرفي المشرق والمغرب من المعمور في الأرض كان التفاوت قريبًا من هذا القَدر.

الثالث: أنَّ للنُّزول الإلهيِّ شأنًا عظيمًا، ليس شأنُه كشأنِ غيره؛ فإنَّه قُدوم مَلِك السَّماوات والأرض إلى هذه الدُّنيا التي تلينا، ولا ريبَ أنَّ للسَّماوات وأملاكها عند هبوط الرَّبِّ تعالى ونزوله إلى السَّماء الدُّنيا شأنًا وحالًا؛ وفي بعض الآثار: «أنَّ السَّماوات تأخذها رَجْفَة ويسجد أهلُها جميعًا».

ومن عوائد الملوك - ولله المَثَلُ الأعلى - أنَّهم إذا أرادوا القُدومَ إلى بلدٍ أو مكانٍ غيرِ مكانهم المعروفِ بهم أن يُقدِّموا بين يدي مُوافاتهم إليه ما ينبغي تقديمُه، وهذا من تمام مصالح مُلكهم، وهكذا شأن الربِّ تعالى أن يُقدِّم بين يدي ما يُريد فعلَه من الأمور العظام كتابةَ ذلك وإعلامَ ملائكتِه به وإعلامَ رُسلِه، وإذا كان الله تعالى يتقدَّم إلى ملائكته ورُسله بإعلامهم بما يُريد فعلَه من الأمور العظام، فلا يُنكَر أن يتقدَّم إلى أهل سماواته بنزوله، ويحدُث للسَّماوات وللملائكة من عظمة ذلك الأمرِ قبلَ وقوعه ما يُناسب ذلك الأمر.

وهكذا يفعلُ سبحانه إذا جاء يومَ القيامة فتتناثر السَّماوات والملائكة قبل النزول، فيسمَّى ذلك نزولًا؛ لأنَّه من مُقدِّماته ومُتَّصلًا به، كما أطلق سبحانه على وقتِ الزلزلة والرَّجْفَة المُتَّصلة بالسَّاعة أنَّها يوم القيامة والسَّاعة، وذلك موجودٌ في القرآن؛ فمُقدِّمات الشيء ومباديه كثيرًا ما يدخُل في مُسمَّى اسمِه، وهذا الوجهُ أقوى الوجوه»[١].

وقد اتَّفق أهل السُّنَّة على أنَّ الله (ينزل) و(يجيء) ونحو ذلك؛ على ما جاءت به النُّصوص.

«**واختلفوا: هل يُقال: ينزل بذاته، أو لا يُقال ذلك؟**

قيل: ينزل بذاته، قاله الإمامُ أبو القاسم من الشَّافعيَّة، وهو قولُ طائفةٍ من أهل الحديث والسُّنَّة والصُّوفيَّة والمُتكلِّمين، ورُوي في ذلك حديثٌ مرفوعٌ لا يثبُت رفعُه.

وقالت طائفةٌ منهم: لا ينزل بذاته.

---

(١) "الصواعق" (٢/ ٢٣١ - ٢٣٤).

وقالت فرقةٌ أخرى: نقول: ينزل، ولا نقول: بذاته ولا بغير ذاته؛ بل نُطلق اللَّفظ كما أطلقَه رسولُ الله ﷺ»[١].

تضعيف القول بأنه يخلو منه العرش

والقول بأنَّه يخلو منه العَرشُ قولٌ ضعيفٌ؛ «وفي الجملة، **فالقائلون بأنَّه يخلو منه العَرشُ طائفةٌ قليلةٌ من أهل الحديث، وجمهورهم على أنَّه لا يخلو منه العَرش**، وهو المأثورُ عن الأئمَّة المعروفين بالسُّنَّة، ولم يُنقل عن أحدٍ منهم بإسناد صحيح ولا ضعيفٍ أنَّ العَرشَ يخلو منه، وكثيرٌ من أهل الحديث يتوقَّف عن أن يقول يخلو أو لا يخلو... وأمَّا الجزمُ بخُلوِّ العَرْش فلم يبلُغنا إلَّا عن طائفةٍ قليلةٍ منهم.

والقولُ الثالثُ وهو الصَّواب، وهو المأثورُ عن سلف الأمَّة وأئمَّتها: أنَّه لا يزال فوقَ العَرشِ ولا يخلو العَرشُ منه مع دنوِّه ونزوله إلى السَّماء الدُّنيا، ولا يكون العَرشُ فوقَه، وكذلك يومَ القيامة كما جاء به الكتاب والسُّنَّة، وليس نزولُه كنزولِ أجسام بني آدم من السَّطح إلى الأرض بحيث يبقى السَّقف فوقهم، بلِ الله مُنزَّه عن ذلك»[٢].

قوله: «**فأستجيبَ له**» بالنَّصب على جواب الاستفهام، وبالرفع على الاستئناف، وكذا قوله: «**فأُعطِيَه**» و«**أغفِرَ له**»، وليست السِّين في قوله: «فأستجيب له» للطلب؛ بل «أستجيب» بمعنى: أُجيب[٣].

ندبُ الله إلى الدُّعاء وفي ذلك معان

قال أبو الوفاء ابن عقيل[٤]: **قد ندب الله إلى الدُّعاء؛ وفي ذلك معانٍ**:

أحدها: الوجود؛ فإنَّ مَن ليسَ بموجودٍ لا يُدعى.

---

(١) "الصواعق" (٢/ ٢٥٢) ملخَّصًا.

(٢) "شرح حديث النزول" (ص٣٦).

(٣) "فتح الباري" (٣/ ٢٤) ومنه قوله الشَّاعر:

وَدَاعٍ دَعَا يا مَنْ يُجِيبُ إلى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذاكَ مُجِيبُ

(٤) نقله في "شرح الطحاويَّة" (ص٣٩١).

الثاني: الغنى؛ فإنَّ الفقيرَ لا يُدعى.

الثالث: السَّمع؛ فإنَّ الأصمَّ لا يُدعى.

الرابع: الكَرَم؛ فإنَّ البخيلَ لا يُدعى.

الخامس: الرَّحمة؛ فإنَّ القاسي لا يُدعى.

السادس: القُدرة؛ فإنَّ العاجز لا يُدعى. اهـ.

قوله: «**مَن يدعُوني...**» إلخ؛ لم تختلفِ الرِّوايات على الزُّهريِّ في الاقتصارِ على الثلاثةِ المذكورةِ وهي: الدُّعاء والسُّؤال والاستغفار.

الفرق بين الدعاء والسؤال والاستغفار

والفرقُ بين الثلاثة: أنَّ المطلوب إمَّا لدفع المضارِّ، أو جَلبِ المسارِّ، وذلك إمَّا دينيٌّ، وإمَّا دنيويٌّ؛ ففي الاستغفار إشارةٌ إلى الأوَّل، وفي السُّؤال إشارةٌ إلى الثاني، وفي الدُّعاء إشارةٌ إلى الثالث، وقال الكرمانيُّ: يحتمل أن يُقال: الدُّعاء: ما لا طلبَ فيه نحو: بالله، والسُّؤال: الطَّلب، وأن يُقال: المقصود واحدٌ وإن اختلف. انتهى[1].

وزاد سعيد عن أبي هريرة: «**وهل مِن تائبٍ فأتوبَ عليه**»[2]، وزاد أبو جعفر عنه: «**من ذا الذي يستَرزِقُني فأرزقَه؟ من ذا الذي يستكشِفُ الضُّرَّ فأكشفَ عنه؟**»[3]، وزاد عطاء مولى أمِّ صُبَيَّة عنه: «**ألا سقيمٌ يستشفي**

---

(١) وقيل: إنَّ الفرق بين السائل والمُستغفِر فرقٌ بالعموم والخصوص، ففرقٌ بين الداعي والسائل وبين الإجابة والإعطاء، وهو فرق بالعموم والخصوص، كما أتبع ذلك المستغفر، وهو نوع من السائل، فذكر العامَّ ثم الخاصَّ ثم الأخصَّ. انظر: "شرح الطحاويَّة" (ص٣٩٣).

(٢) أخرجه أحمد في "المسند" (٩٥٩١)، وقال الألباني: «إسناده صحيح على شرط الصحيحين»؛ "الإرواء" (٢/ ١٩٧).

(٣) أخرجه النسائي في "عمل اليوم والليلة" (٤٨٠، ٤٨١) عن أبي هريرة.

فيُشفى؟»[(١)]، ومعانيها داخلةٌ فيما تقدَّم، وزاد سعيد بن مَرْجانَة: «**من ذا الذي يُقرِضُ غيرَ عديمٍ ولا ظَلُومٍ؟**»[(٢)]؛ وفيه تحريضٌ على عمل الطاعة، وإشارةٌ إلى جزيل الثواب عليها.

وزاد حجَّاج بن أبي مَنِيع عن جدِّه عن الزُّهري عند الدَّارَقُطْنِي في آخر الحديث: «**حتى الفجر**»[(٣)]، وفي رواية يحيى بن أبي كثير عند مسلم: «**حتى ينفجِرَ الفجر**»[(٤)]، وفي رواية محمد بن عمرو، عن أبي سلمة: «**حتى يطلُع الفجر**»[(٥)]، وكذا اتَّفق مُعظم الرُّواة على ذلك، إلَّا أنَّ في رواية نافع بن جُبير عن أبي هريرة عند النَّسائي: «**حتى ترجَّل الشَّمس**»[(٦)]، وهي شاذَّة، وزاد يونس في روايته عن الزُّهري في آخره أيضًا: «ولذا كانوا يفضِّلون صلاةَ آخر الليل على أوَّلِه»[(٧)]؛ أخرجها الدَّارَقُطْنِي أيضًا، وله من رواية ابن سمعان عن الزُّهري ما يُشير إلى أنَّ قائل ذلك هو الزُّهري.

وفي الحديث من الفوائد: تفضيلُ صلاة آخر الليل على أوَّله، وأنَّ آخرَ الليل أفضلُ للدُّعاء والاستغفار؛ يشهدُ له قوله: ﴿وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧]، وأنَّ الدُّعاء في ذلك الوقت مُجاب، ولا يُعترض على ذلك

---

(١) أخرجه النسائي في "عمل اليوم والليلة" (٤٨٩)، وفي سنده: محمد بن إسحاق، صدوق يدلِّس، وقد قال: عن. وفيه أيضًا: عطاء مولى أمِّ صُبَيَّة؛ مقبول؛ كما في "التقريب"، (ووقع في "عمل اليوم والليلة": «أم حبيبة»، وهو خطأ).

(٢) أخرجه مسلم (٧٨٥) (١٧١).

(٣) ذكر الحافظ هذه الرواية في "الفتح" (٣/ ٣٨).

(٤) تقدَّم تخريجُه.

(٥) تقدَّم تخريجُه.

(٦) تقدَّم تخريجُه.

(٧) أخرجه الآجري في "الشريعة" (ص٢٧٤)، وعزا الحافظ هذه الرواية أيضًا للدارقطني، انظر: "الفتح" (٣/ ٣٨).

بتخلُّفه عن بعض الداعين؛ لأنَّ سببَ التخلُّف وقوعُ الخلل في شرطٍ من شروط الدُّعاء، كالاحتراز في المَطْعَم والمَشْرَب، أو لاستعجال الداعي، أو بأن يكون الدعاء بإثمٍ أو قطيعةِ رحم، أو تحصُل الإجابة ويتأخَّر وجود المطلوب لمصلحةِ العبدِ أو لأمرٍ يُريده اللهُ"(١).



(١) "فتح الباري" (٣/ ٢٤). وفي "الجواب الكافي" بحثٌ مستوفًى (ص٥ - ٢١)، و"شرح الطحاويَّة" (ص٣٩٣).

إثباتُ صِفَةِ الفَرَح

«**وقولُه ﷺ: «للهُ أشَدُّ فَرَحًا بتوبةِ عبدِه مِن أحدِكُم براحِلَتِهِ...» الحديثَ؛ متَّفقٌ عَلَيه**».

الشَّرح

روى هذا الحديث جماعةٌ من الصَّحابة منهم: ابن مسعود، وأنس بن مالك، وأبو هريرة، والبراء بن عازب، والنُّعمان بن بشير، وغيرهم.

ولفظ حديث ابن مسعود عند البُخاري في الدَّعوات، عن الحارث بن سُوَيْد، قال: حدَّثنا عبد الله بن مسعود حديثين أحدُهما عن النبيِّ ﷺ، والآخرُ عن نفسه؛ قال: إنَّ المؤمنَ يرى ذنوبَه كأنَّه قاعدٌ تحتَ جبلٍ يخافُ أن يقعَ عليه، وإنَّ الفاجرَ يرى ذنوبَه كذُبابٍ مرَّ على أنفِه فقال به هكذا - قال أبو شهاب بيده فوقَ أنفِه - ثم قال: «**الله أفرحُ بتوبةِ العبدِ من رجلٍ نزَلَ منزلًا، وبهِ مَهْلَكَةٌ ومعهُ راحلتُه، عليها طعامُه وشرابُه، فوضع رأسَه فنامَ نَوْمةً، فاستيقظَ وقد ذهبَتْ راحلتُه، حتى إذا اشتدَّ عليه الحرُّ والعَطَش ما شاء الله، قال: أرجعُ إلى مكاني، فنامَ نومةً ثم رفعَ رأسَه فإذا راحلتُه عندَه**»[(١)].

صفة الفرح وسَعة رحمة الله

وعن أنسٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لله أفرحُ بتوبةِ عبدِه مِن أحدِكُم سقطَ على بعيرِه وقد أضلَّه في أرضِ فَلاةٍ**»[(٢)]؛ متَّفق عليه، ولمُسلم: «**للهُ أشدُّ فرحًا بتوبةِ عبدِه حينَ يتوبُ إليهِ من أحدِكُم كان على راحلَتِه بأرضِ فلاةٍ فانفلتَتْ منهُ وعليها طعامُه وشرابُه، فأيِسَ منها فأتى شجرةً فاضطجعَ في ظلِّها قد أيِسَ من راحلته، فبينا هو كذلك إذ هوَ بها قائمةً عندَه، فأخذَ بخِطامِها ثمَّ**

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٠٨)، ومسلم (٢٧٤٤) (٣) (٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٠٩)، ومسلم (٢٧٤٧) (٨).

قال من شدَّة الفرح: اللهمَّ أنتَ عبدي وأنا ربُّك، أخطأ من شدَّة الفرح»[١].

وفي حديث البراء عند مسلم قال: قال رسول الله ﷺ: «**كيف تقولونَ بفرحِ رجلٍ انفلتَتْ منه راحلتُه بأرضٍ قفرٍ ليس بها طعامٌ ولا شراب، وعليها له طعامٌ وشراب، فطلبها حتى شقَّ عليه ثم مرَّت بجِذعِ شجرةٍ فتعلَّق زمامُها، فوجدَها مُتعلِّقة به؟**»، قلنا: شديدًا يا رسول الله! فقال رسول الله ﷺ: «**أما والله؛ لله أشدُّ فرحًا بتوبةِ عبدهِ منَ الرجلِ براحلتِه**»[٢].

وفي هذا الحديث إثباتُ صفةِ (الفَرَحِ) لله، وأنَّه تعالى يفرحُ بتوبةِ عبدِه، والفرحةُ صفةٌ فعليَّةٌ اختياريَّة.

«وقد ثبت في الصِّحاح من غير وجهٍ عن النبيِّ ﷺ: «**أنَّ الله يفرحُ بتوبةِ التائبِ أشدَّ من فرحِ مَن فقدَ راحلتَه بأرضٍ دَوِّيَّةٍ مَهْلَكَةٍ ثمَّ وجدَها بعد اليأس**»[٣]، فهذا الفرحُ منه لتوبةِ التائبِ يُناسبُ محبَّته له ومودَّته له»[٤].

«فهذا الكشفُ والبيانُ والإيضاحُ لا مزيدَ عليه في ثُبوت هذه الصِّفة، ونفي الإجمالِ عنها والاحتمال[٥]»، وفرحُه تعالى بتوبةِ التائبِ لأنَّ رحمتَه سبقَتْ غضبَه.

«وكلُّ ما كان من صفة (الرحمةِ) فهو غالبٌ لما كان من صفةِ (الغضبِ)؛ فإنَّه سبحانه لا يكون إلَّا رحيمًا، ورحمته من لوازم ذاتِه؛ كعِلمِه وقُدرتِه وحياته وسمعه وبصره وإحسانه، فيستحيلُ أن يكونَ على خلافِ

(١) أخرجه مسلم (٢٧٤٧) (٧).
(٢) أخرجه مسلم (٢٧٤٦).
(٣) تقدَّم قبله.
(٤) "النبوَّات" (ص٧٣).
(٥) "الصواعق" (٢/ ٣٤٤).

ذلك، وليس كذلك غضبُه؛ فإنَّه ليس من لوازم ذاته، ولا يكون غضبانَ دائمًا غضبًا لا يُتصوَّر انفكاكُه... ورحمته وسِعَت كلَّ شيء، وغضبُه لم يَسَعْ كلَّ شيء، وهو سبحانه كتبَ على نفسه الرحمة، ولم يكتُب على نفسه الغضب، ووسِعَ كلَّ شيءٍ رحمةً وعلمًا ولم يَسَعْ كلَّ شيء غضبًا وانتقامًا... وقد ضرب رسولُ الله ﷺ لفرحِهِ بتوبةِ العبدِ مثلًا، ليسَ في المفروحِ به أبلغُ منه، وهذا الفرحُ إنَّما كان بفعلِ المأمورِ به وهو التوبة، فقدَّرَ الذنبَ لما يترتَّبُ عليهِ من هذا الفرحِ العظيمِ الذي وجودُه أحبُّ إليه من فواتِ ما يَكرَهُ، وليس المُراد بذلك أنَّ كلَّ فردٍ من أفرادِ ما يحبُّ أحبُّ إليه من فواتِ كلِّ فردٍ ممَّا يكرَه حتى تكونَ ركعتا الضُّحى أحبَّ إليه من فواتِ قتل مُسلم، وإنَّما المُراد أنَّ جنس فعلِ المأمورات أفضلُ من جنس ترك المحظورات، كما إذا فُضِّل الذَّكرُ على الأُنثى، والإنسيُّ على المَلَك، فالمُراد الجِنسُ لا الأعيان»[1].

«والفرح إنَّما يكون بحصول المحبوب، والمُذنب كالعبدِ الآبِقِ من مولاه الفارِّ منه، فإذا تابَ فهو كالعائدِ إلى مولاه وإلى طاعته، وهذا المَثَلُ الذي ضربه النبيُّ ﷺ يُبيِّن من محبَّة الله وفرحِه بتوبةِ العبد ومن كراهَتِه لمعاصيه، ما يُبيِّن أنَّ ذلك أعظمُ من التَّمثيلِ بالعبد الآبِق؛ فإنَّ الإنسان إذا فقدَ الدابَّة التي عليها طعامُه وشرابُه في الأرض المَهْلَكَة، فإنَّه يحصُل عندَه ما الله به عليمٌ منَ التأذِّي من جهة فقدِ الطعام والشَّراب والمَرْكَب، وكونِ الأرضِ مفازةً لا يُمكنه الخلاصُ منها، وإذا طلبها فلم يجِدْها يئِسَ واطمأنَّ إلى الموت، واستيقظَ فوجدها - كان عندَه من الفَرَح ما لا يُمكن التعبيرُ عنه؛ بوجودِ ما يحبُّه ويرضاه بعد الفقد المُنافي لذلك؛ **وهذا يُبيِّن من محبَّة الله للتوبةِ المتضمِّنة الإيمان والعمل الصالح، ومن كراهته لخلاف ذلك ما يردُّ على مُنكري الفَرْقِ من**

الردُّ على الجهميَّة والقدريَّة

(١) "الفوائد" لابن القيِّم (ص١٢٤ - ١٢٥).

الجهميَّة والقدريَّة؛ فإنَّ الطائفتين تجعل جميعَ الأشياءِ بالنسبة إليه سواء.

ثم القدريَّة يقولون: هو يقصِدُ نفعَ العبدِ لكونِ ذلك حسنًا، ولا يقصِدُ الظُّلم لكونه قبيحًا، **والجهميَّة يقولون**: إذا كان لا فَرْقَ بالنسبةِ إليه بين هذا وهذا امتنعَ أن يكونَ عنده شيءٌ حسنٌ وشيءٌ قبيح، وإنَّما يرجع ذلك إلى أمورٍ إضافيَّةٍ للعباد؛ فالحسنُ بالنسبةِ إلى العبدِ ما يُلائمه والقبيحُ بالعكس، ومن هنا جعلوا المحبَّة والإرادة سواء، فلو أثبتوا أنَّه سبحانه يحبُّ ويفرح بحصول محبوبه كما أخبر به الرُّسل تبيَّن لهم حِكمتُه، وتبيَّن أيضًا أنَّه يفعل الأفعال لحِكمَة»[(١)].

وقوله في آخر الحديث: ثم قال من شدَّة الفرح: «**اللهمَّ أنتَ عبدي وأنا ربُّك**»؛ قال القاضي عياض: «فيه أنَّ ما قاله الإنسان من مثلِ هذا في حال دَهْشَتِه وذُهوله لا يُؤاخَذ به، وكذا حكايته عنه على طريقٍ علميٍّ وفائدةٍ شرعيَّةٍ لا على الهَزْلِ والمُحاكاةِ والعَبَث، ويدلُّ على ذلك حكايةُ النبيِّ ﷺ ذلك ولو كان مُنكرًا ما حكاه، والله أعلم»[(٢)].



(١) "المنهاج" (٣/ ٨٢).
(٢) نقله الحافظ ابن حجر في "الفتح" (١١/ ٩١).

إثباتُ صِفتَي الضَّحك والعَجَب

«وقولُه ﷺ: «يضحكُ الله إلى رجُلينِ يقتُلُ أحدهُما الآخرَ، كلاهُما يدخلُ الجنَّة»[1]؛ متَّفق عليه، وقولُه: «عجِبَ ربُّنا من قُنوطِ عبادِه وقُرب غِيَرِه، ينظُرُ إليكم أَزِلينَ قَنِطِينَ فيظلُّ يضحكُ يعلمُ أنَّ فَرَجَكم قريبٌ»؛ حديثٌ حَسَن».

الشَّرح

قوله: «**يضحكُ الله**» إلخ، تمامُ الحديث: فقالوا: كيف يا رسول الله؟ قال: «**يُقاتل هذا في سبيل الله ﷻ فيُستشهدُ، ثم يتوبُ الله على القاتلِ فيُسلمُ فيُقاتل في سبيل الله ﷻ فيُستشهد**»؛ أخرجاه من حديث أبي هريرة، وروى الإمام أحمد في "المسند" عن أبي هريرة يبلُغ به النبيَّ ﷺ: «**إنَّ الله ﷻ ليضحكُ من الرجلين قتلَ أحدُهما الآخر، يدخُلان الجنَّة جميعًا؛ يقول: كان كافرًا قتل مسلمًا، ثم إنَّ الكافرَ أسلمَ قبل أن يموتَ فأدخلهُما الله ﷻ الجنة**»[2]، ورواه مسلم مُطوَّلًا.

قوله: «**عجِبَ ربُّنا من قُنوطِ عِبادِه**»؛ روى ابن ماجه وابن خُزيمة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الله ﷻ ليضحكُ من إياسَةِ العِبادِ وقُنوطهم وقُربِه منهم**»، قُلت: يا رسول الله، بأبي أنتَ وأمِّي، أوَ يضحكُ ربُّنا؟ قال: «**إي والذي نفسِي بيدِه، إنَّه ليَضْحَك**»، قال: فقلت: إذًا لا يُعدِمُنا

(١) أخرجه البخاري (٢٨٢٦)، ومسلم (١٨٩٠).
(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣١٨) بإسناد على شرط الشيخين، وقد أخرجه مسلم (١٨٩٠) (١٢٩) وتقدَّم، وأخرجه أيضًا أحمد (٢/ ٤٦٤) بإسناد آخر على شرطهما وقد أخرجاه، وتقدَّم.

خيرًا إذا ضَحِك[(١)].

وروى عبد الله بن أحمد في "السُّنَّة" والبيهقي والدارمي عن أبي رَزِين العُقَيلي عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**ضحِكَ ربُّنا من قُنوط عِبادِه وقُربِ غِيَرِه**»، قال أبو رَزِين: أيضحَكُ الرَّبُّ يا رسولَ الله؟ قال: «نعم»، قال: لن نعدَمَ من ربٍّ يضحَكُ خيرًا[(٢)].

وفي حديث لَقِيط بن عامر - الطويل - وفيه قال النبيُّ ﷺ: «**ضَنَّ ربُّك بمفاتيحَ خمسٍ لا يعلمُها إلَّا الله**»، وأشار بيده، فقلت: ما هُنَّ يا رسول الله؟ قال: «**علمُ المَنِيَّة؛ قد عَلِمَ مَنِيَّةَ أحدكم ولا تعلمونه، وعلمُ المَنِيِّ حين يكون في الرَّحم؛ قد عَلِمَه وما تعلمونه، وعلمُ ما في غد؛ قد علم ما أنتَ طاعمٌ ولا تعلمه، وعلمُ يوم الغيث؛ يُشرف عليكم أزِلِينَ مُشفقين فيظلُّ يضحك قد علِمَ أنَّ غَوثَكم إلى قريب**»، قال لقيط: فقلتُ: لن نَعدَم من ربٍّ يضحَكُ خيرًا، قال: «**وعلمُ يوم السَّاعة**»[(٣)]؛ رواه عبد الله بن أحمد في "مسند أبيه"، وأبو الشَّيخ الأصبهاني، والطبراني، وعبد الله بن حبَّان وغيرهم.

معنى «قَنِطِين أَزِلِين»

قوله: «**من قُنوطِ عِبادِه**»؛ القُنوط: اليأس من الشيء، والمُراد هنا: اليأس من نزول المطر، وزوال القَحْط.

والغِيَر - بكسر الغين وفتح الياء - أي: تغيير الحال، وتبديلها من

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في "التوحيد" (٢/ ٥٧٥) من حديث عائشة به. وفي الباب عن أبي رزين: أخرجه أحمد (٤/ ١١)، وابن ماجه (١٨١)، وفي الباب أيضًا عن أبي هريرة: أخرجه البخاري (٢٨٢٦)، ومسلم (١٨٩٠)، وتقدَّم.

(٢) تقدَّم قبله.

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في "زوائد المسند" (٤/ ١٣ - ١٤) من حديث لقيط بن عامر مطوَّلًا جدًّا.

المَحْلِ والجَذْبِ إلى الرَّخاء واليُسر؛ قال في "النهاية": وفي حديث الاستسقاء: «**من يكفُرْ بالله يلقَ الغِيَر**»؛ أي: تغيير الحال وانتقالها من الصَّلاح إلى الفساد، و(الغِيَر) الاسمُ من قولك: غيَّرتُ الشيءَ فتغيَّر. اهـ.

«**أَزِلِين**»؛ الأَزْلُ - بسكون الزاي -: الضِّيق والحَبْس، وأَزِل الرجل صار في ضِيقٍ؛ وفي "النهاية": الأَزْل الشِّدَّة والضِّيق، وقد أَزَلَ الرجلُ يَأْزِل أَزْلًا؛ أي: صار في ضِيقٍ وجَدْبٍ، كأنَّه أرادَ: من شدَّة يأسكم وقُنوطِكم. اهـ.

«فالأَزْل - بسُكون الزاي -: الشِّدَّة... والأَزِل - على وزن كَتِف -: هو الذي أصابه الأَزْل، واشتدَّ به حتى كادَ يقنَط».

وقوله: «**فيَظَلُّ يضحَك**»؛ هو من صفات أفعاله ﷻ التي لا يُشبِهُه فيها شيءٌ من مخلوقاته كصفات ذاته»[(١)].

ففي هذين الحديثين إثباتُ (الضَّحِك) و(العَجَب) لله، وهُما من صفات الأفعال الاختياريَّة؛ «وأحاديثُ الضَّحِك مُتواترةٌ عن النبيِّ ﷺ»[(٢)]، وفي الصحيحين عن ابن مسعود عن النبيِّ ﷺ قال: «**إنَّ آخرَ أهل الجنَّة دخولًا الجنَّة رجلٌ يمشي على الصِّراط فيَنْكَبُّ مرَّة ويمشي مرَّة...**»، وفيه: «**فيقول الله له: أيُرضيكَ أن أُعطيك من الجنَّة مثلَ الدُّنيا ومثلَها معها؟ فيقول: أتهزَأُ بي وأنتَ ربُّ العزَّة؟!**»، فضحِكَ عبد الله حتى بانت نواجذُه، ثم قال: ألا تسألوني: لم ضحكتُ؟ قالوا: لمَ ضحكتَ؟ قال: لضَحِك رسول الله ﷺ، ثم قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «**ألا تسألوني: لمَ ضحكتُ؟**»، قالوا: لم ضحكتَ؟ قال: «**لضَحِكِ الرَّبِّ تبارك وتعالى حين قال: أتهزأُ بي وأنتَ ربُّ**

(١) قاله ابن القيِّم في "زاد المعاد" (٣/ ٥٨).
(٢) "الفتاوى المصريَّة" (١/ ٢٤٩).

العِزَّة؟!»[١]، والأحاديثُ بذلك كثيرةٌ جدًّا، وفيها الردُّ على الجهميَّة والمُعتزلة.

شبهة منكري صفة الضحك والردُّ عليهم

وقال نُفاة الصِّفات: إنَّ (الضَّحك): خِفَّةُ رُوحٍ، ولا يليقُ بالله، وقالوا: (التعجُّب): استعظامٌ للمُتعجَّب منه، وهذا فاسدٌ؛ «فإنَّ قول القائل: «إنَّ (الضَّحك) خِفَّةُ رُوحٍ» ليس بصحيح، وإن كان ذلك قد يُقارنه، ثم قول القائل: «خِفَّة رُوح»، إن أرادَ به وصفًا مذمومًا فهذا يكونُ لما لا ينبغي أن يُضحَك منه، وإلا فالضَّحك في موضعِه المُناسِب له صفةُ مدحٍ وكمال، وإذا قُدِّر حيَّانِ أحدهما يضحك ممَّا يُضحَك منه، والآخر لا يضحك قطُّ - كان الأوَّلُ أكملَ من الثاني؛ ولهذا قال أبو رَزِين العُقَيلِي: «لن نعدَم من ربٍّ يضحكُ خيرًا»؛ فجعلَ الأعرابيُّ العاقلُ بصحَّة فطرته ضَحِكَه دليلًا على إحسانه وإنعامه، فدلَّ على أنَّ هذا الوصف مقرونٌ بالإحسان المحمود، وأنَّه من صفات الكمال.

والشَّخص العَبُوس الذي لا يضحك قطُّ هو مذمومٌ بذلك، وقد قيلَ في اليوم الشَّديد العذاب: إنَّه: ﴿يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الانسان: ١٠]، وقد رُوي أنَّ الملائكة قالت لآدم: «**حيَّاك الله وبيَّاك**»؛ أي: أضحَكَك، والإنسان حيوانٌ ناطقٌ ضاحكٌ، وما يُميِّز الإنسانَ عن البهيمة صفةُ كمال، فكما أنَّ (النُّطق) صفةُ كمال، فكذلك (الضَّحِك) صفةُ كمال، فمَن يتكلَّم أكملُ ممَّن لا يتكلَّم، ومَن يضحك أكمل ممَّن لا يضحك، وإذا كان (الضَّحك) فينا مُستلزمًا لشيءٍ من النَّقص فالله مُنزَّهٌ عن ذلك، وذلك الأكثر مُختصٌّ لا عامٌّ، فليسَ حقيقة (الضَّحك) مُطلقًا مقرونةً بالنَّقص، كما أنَّ ذواتنا وصفاتنا مقرونةٌ بالنَّقص، ووجودُنا مقرونٌ بالنَّقص، ولا يلزمُ ألا يكون الرَّبُّ موجودًا وألَّا

(١) أخرجه مسلم (١٨٧).

تكون له ذات.

وأمَّا قوله: «التعجُّب استعظامٌ للمتعجَّب منه»، فيُقال: نعم، وقد يكون مقرونًا بجهلٍ بسببِ التعجُّب، وقد يكون لما خرجَ عن نظائرِه، والله تعالى بكلِّ شيء عليم، فلا يجوزُ عليه ألَّا يعلمَ سببَ ما تعجَّب منه، بل يتعجَّب لخروجه عن نظائره تعظيمًا له، والله تعالى يعظِّم ما هو عظيم، إمَّا لعظمة سببه، أو لعظمته، فإنَّه وصفَ بعضَ الخيرِ بأنَّه عظيم، ووصفَ بعضَ الشرِّ بأنَّه عظيم، فقال تعالى: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩] [المؤمنون: ٨٦]، وقال: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾﴾ [الحجر: ٨٧]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّءَاتَيْنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٦٦]، وقال: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾﴾ [النور: ١٦]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، ولهذا قال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الصافات: ١٢]، على قراءة الضمِّ[1]، فهنا هو عجبٌ من كُفرهم مع وضوح الأدلَّة.

وقال النبيُّ ﷺ للذي آثرَ هو وامرأتُه ضيفَهما: «**لقد عجبَ الله**»، وفي لفظ في "الصحيح": «**لقد ضَحِكَ الله الليلةَ من صنيعكما البارحةَ**»[2]، وقال: «**إنَّ الرَّبَّ ليعجب من عبدِه إذا قال: ربِّ اغفر لي؛ فإنَّه لا يغفرُ الذُّنوب إلَّا أنت، ويقول: عَلِمَ عبدي أنَّه لا يغفرُ الذنوبَ إلَّا أنا**»[3]، وقال: «**عَجِبَ ربُّك من شابٍّ ليست له صَبْوَة**»[4]، وقال: «**وعجبَ ربُّك من**

---

(١) أي: ضمِّ التاء في قوله تعالى: ﴿عَجِبْتُ﴾.

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٩٨) و (٤٨٨٩).

(٣) أخرجه أحمد (١/ ٩٧، ١١٥، ١٢٨)، وأبو داود (٢٦٠٢)، والترمذي (٣٤٤٦)، وابن حبَّان (٦/ ٤١٥). ورجاله ثقات، وقال الترمذي (٥/ ٥٠١): «حسن صحيح».

(٤) أخرجه أحمد (٤/ ١٥٠) وفي سنده: ابن لَهِيعَة؛ وقال فِي "كشف الخفاء" =

راعي غنمٍ على رأسِ شَظِيَّةٍ يؤذِّن ويُقيم؛ فيقول الله: انظُروا إلى عبدي»،
أو كما قال، ونحو ذلك»[1].



= (١/ ٢٤٦): «قال في "المقاصد": وضعَّفه شيخُنا في "فتاويه" لأجل ابن لَهِيعَة» اهـ.

(١) "مجموعة الرسائل والمسائل" (٥/ ٦٩ - ٧٠).

إثباتُ صِفَةِ قَدَمِ الرَّحمن

«وقولُه ﷺ: «لا تزالُ جَهَنَّمُ يُلقَى فِيها وهيَ تقولُ: هل مِن مَزِيدٍ! حتَّى يضعَ ربُّ العِزَّة فيها رِجْلَهُ - وفي رواية: عَلَيها قَدَمَهُ - فيَنْزَوي بَعْضُها إلى بَعْضٍ فتقولُ: قَطْ! قَطْ!»؛ متَّفق عليه».

الشَّرح

هذا الحديث خرَّجاه في الصحيحين، من حديث أنس بن مالك، وتمامُه: «فتقول: «قَطْ! قَطْ! وعِزَّتكَ وكَرَمِكَ، ولا يزالُ في الجنَّة فضلٌ حتى يُنشِئ الله خلقًا آخر فيُسكنهم الله تعالى في فُضول الجنَّة»[(١)]، وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**تحاجَّتِ الجَنَّة والنَّار، فقالتِ النَّار: أُوثِرتُ بالمُتكبِّرين والمُتجبِّرين! وقالتِ الجنَّة: ما لي لا يدخُلني إلَّا ضُعفاءُ النَّاس وسَقَطُهم؟! قال الله ﷻ للجنَّة: إنَّما أنتِ رحمتي أرحمُ بكِ مَن أشاءُ مِن عِبادي، وقال للنَّار: إنَّما أنتِ عذابي أُعذِّبُ بكِ مَن أشاءُ مِن عِبادي، ولكلٍّ واحدةٍ منكما مِلْؤُها. فأمَّا النَّار فلا تمتلئ حتى يضعَ رِجْلَه فيها فتقولُ: قَطْ! قَطْ! فهُنالكَ تمتلئُ وينزَوِي بعضُها إلى بعض، ولا يظلمُ الله ﷻ مِن خَلقِه أحدًا، وأمَّا الجنَّة فإنَّ الله ﷻ يُنشئ لها خلقًا آخر**»[(٢)]، وروى مسلم من حديث أبي سعيد نحوه[(٣)].

وقد روى أحمد عن أبي سعيد أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**افتخرت الجنَّة**

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٤٨) و(٦٦٦١) و(٧٣٨٤). ومسلم (٢٨٤٤) من حديث أنس ابن مالك.

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٤٩) و(٤٨٥٠) و(٧٤٤٩). ومسلم (٢٨٤٦) (٣٥) و (٣٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (٢٨٤٧).

والنَّار» فذكر الحديث، وفيه: «**فيُلقى في النَّار أهلُها، فتقول: هل مِن مَزِيد؟ قال: ويُلقى فيها، وتقول: هل مِن مَزِيد؟ ويلقى فيها، وتقول: هل مِن مَزِيد؟ حتى يأتيَها** ﷻ**، فيضعَ قَدَمَه عليها فتنزَوِي، وتقول: قَدْني! قَدْني! وأمَّا الجنَّة فيبقى فيها ما شاء الله تعالى أن يبقى، فيُنشئ الله** سبحانه وتعالى **لها خلقًا ما يشاء**»[(١)].

وهذه الأحاديث وما في معناها مُوافقةٌ لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴿٣٠﴾﴾؛ أي: هل من زيادة؟ تطلُب مزيدًا من الجنِّ والإنس.

«ومَن قال: إنَّ ذلك للنَّفي فقد أخطأ؛ فإنَّ الحديث الصحيح يردُّ هذا التأويل»[(٢)]؛ «ففي قول النبيِّ ﷺ: «**لا تزالُ جهنَّم تقولُ: هل من مزيد؟**»[(٣)]، دليلٌ واضحٌ على أنَّ ذلك بمعنى الاستزادةِ لا بمعنى النَّفي؛ لأنَّ قوله: «**لا تزال**» دليلٌ على اتِّصاله قولًا بعدَ قول»[(٤)].

«والخطابُ والجوابُ للنَّار حقيقةً؛ فيُنطِقُها الله بذلك كما يُنطِقُ الجوارحَ، وهو المُختار؛ فإنَّ الله على كلِّ شيءٍ قدير، وأُمور الآخرةِ كلُّها أو جلُّها على خلافِ ما تعرِفُ في الدُّنيا، وقد دلَّت الأحاديثُ على تحقيق الحقيقةِ فلا وجهَ للعُدولِ إلى المجازِ؛ كما رُوِيَ من زَفْرَتِها، وهُجومِها على

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ١٣) من حديث أبي سعيد الخدري، وفي الباب عن أنس بن مالك؛ أخرجه الشيخان وتقدَّم. وعن أبي هريرة؛ متفق عليه وتقدَّم، وعن أبي سعيد الخدري؛ أخرجه مسلم وتقدَّم قبله.

(٢) "الفوائد" لابن القيِّم (ص١٢).

(٣) تقدَّم قبله.

(٤) "تفسير ابن جرير" (٢٦/ ١٠٧).

النَّاس يومَ الحَشر، وجَرِّ الملائكةِ لها بالسَّلاسِل، وقولِها: «**جُزْ يا مُؤمنُ؛ فإنَّ نورَك قد أطفأ لَهَبِي**»[1]... ونحوِ ذلك ممَّا يدلُّ على حياتها الحقيقيَّة وإدراكها، فإنَّ مُطلق الجمادات لها تلك الحقيقة، فكيفَ بالدارينِ المُشتمِلتَينِ على الشُّؤون العجيبة، والأفعال الغريبة؛ ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْأَخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤].

معني «قط قط»

قوله: «**فتقول: قَطْ! قَطْ!**»؛ أي: حسْبي ويكفيني؛ «و«**قَطْ**» بالتخفيف ساكنًا، ويجوز الكسر بغير إشباع، ووقع في بعض نسخ "البخاري" عن أبي ذر: «**قَطِي! قَطِي!**» بالإشباع، و«**قَطْنِي! قَطْنِي!**» بزيادة نونٍ مُشبَعة[2]»[3].

ففي هذا الحديث إثباتُ صفة (قَدَمِ الرحمن) جلَّ وعلا حقيقةً على ما يليقُ به، وقد قال ابن عبَّاس وأبو موسى في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]: «الكرسيُّ موضعُ قَدَمَي الرحمن»، وفي الصحيحين عن أبي هريرة وأنس بن مالك عن النبيِّ ﷺ قال: «**قال الله ﷻ: إذا تقرَّب العبدُ إليَّ شبرًا تقرَّبتُ منه ذراعًا، وإذا تقرَّب إليَّ ذراعًا تقرَّبتُ منه باعًا، وإذا أتاني يمشي أتيتُه هَرْوَلَة**»[4]؛ ففي ذلك إثباتُ صفة (قدمين للرحمن)

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٩١٧) رقم (١٥٣٢)، من حديث يعلى بن أمية مرفوعًا، وفي سنده: منصور بن عمَّار الواعظ؛ زاهد شهير، قال الذهبي في "الميزان" (٤/ ١٨٧): «إليه المُنتهى في بلاغة الوعظ، وترقيق القلوب، وتحريك الهمم، وعظ ببغداد والشام ومصر، وبعد صِيتُه، واشتهر اسمه، قال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، وقال ابن عدي: «منكر الحديث»، وقال العُقيلي: «فيه تجهُّم»، وقال الدارقطني: «يروي عن ضُعفاء أحاديثَ لا يُتابع عليها...»، ثم ذكر له الذهبي هذا الحديث.

(٢) ذكره بعضهم.

(٣) "الفتح" (٨/ ٤٨٣). ونقل هناك عن القاضي عياض ضبطَ هذه اللفظة برواياتها المختلفة.

(٤) أخرجه البخاري (٧٥٣٦) و (٧٥٣٧) و (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) (٢٠) و (٢١).

من غيرِ تكييف، وإثباتُهما صفةُ كمالٍ، وعدمهما نقصٌ يتنزَّه الله عنه.

«وقد غَلِط في هذا الحديث المُعطِّلة الذين أولوا قوله: «**قَدَمَه**» بنوعٍ من الخلق؛ كما قالوا: «الذين تقدَّم في علمه أنَّهم أهلُ النار»، حتى قالوا في قوله «**رِجْلَه**»: «**كما يُقال: رِجْلٌ من جَراد**»؛ وغلطُهم من وجوه:

فإنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**حتى يَضَعَ**»، ولم يقُل: حتى يُلقي؛ كما قال في قوله: «**لا يزالُ يُلقَى فيها**».

الثاني: إنَّ قولَه: «**قَدَمَه**» لا يُفهم منه هذا لا حقيقةً ولا مجازًا كما تدلُّ عليه الإضافة.

الثالث: إنَّ أولئك المُؤخَّرين إن كانوا من أصاغر المُعذَّبين فلا وجهَ لانزوائها، واكتفائها بهم، فإنَّ ذلك إنَّما يكونُ بأمرٍ عظيم، وإن كانوا من أكابر المُجرمين فهم في الدَّرْك الأسفل، وفي أول المُعذَّبين لا في أواخرهم.

الرابع: إنَّ قولَه: «**فينزَوِي بعضُها إلى بعض**» دليلٌ على أنَّها تنضمُّ على مَن فيها فتضيقُ بهم من غيرِ أن يُلقى فيها شيء.

الخامس: إنَّ قولَه: «**لا يزال يُلقى فيها وتقول: هل من مزيد؟ حتى يضعَ فيها قَدَمَه**» جعل الوضعَ الغايةَ التي إليها ينتهي الإلقاء، ويكونُ عندها الانزواء؛ فيقتضي ذلك أن تكونَ الغايةُ أعظمَ ممَّا قبلها، وليس في قول المُعطِّلة معنًى للفظِ «**قَدَمَه**» إلَّا وقد اشتركَ فيه الأوَّل والآخر، والأوَّل أحقُّ به من الآخر.

وقد يغلَط في الحديث قومٌ آخرون مُمثِّلة أو غيرهم، فيتوهَّمون: أنَّ قَدَمَ الربِّ تدخُل جهنَّم؛ وقد توهَّم ذلك على أهل الإثبات قومٌ من المُعطِّلة حتى قالوا: كيف يدخُل بعضُ الرَّبِّ النار، والله تعالى يقول: ﴿لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ

ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا﴾ [الانبياء: ٩٩]؟!

وهذا جهلٌ ممَّن توهَّمه أو نقلَه عن أهل السُّنَّة والحديث؛ فإنَّ الحديث: «**حتى يضعَ ربُّ العزَّة عليها** - وفي رواية: **فيها** - **فينزوي بعضُها إلى بعضٍ وتقولُ: قَطْ! قَطْ! وعِزَّتِك**»؛ فدلَّ ذلك على أنَّها تضايقَتْ على مَن كان فيها فامتلأت بهم، كما أقسمَ على نفسِه أنَّه ليملأنَّها من الجِنَّة والنَّاس أجمعين، فكيف تمتلئ بشيءٍ غيرِ ذلك من خالقٍ أو مخلوق؟ وإنَّما المعنى أنَّه تُوضَع القَدَمُ المُضافة إلى الرَّبِّ تعالى فيها فتنزوي وتضيقُ بمَن فيها، والواحدُ منَ الخلقِ قد يركُضُ مُتحرِّكًا من الأجسامِ فيسكُن، أو ساكنًا فيتحرَّك، ويركُض جبلًا فيتفجَّر منه ماءٌ، كما قال تعالى: ﴿ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَٰذَا مُغْتَسَلٌۢ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ۝٤٢﴾ [ص: ٤٢]، وقد يضعُ يدَه على المريضِ فيبرَأ، وعلى الغَضْبانِ فيرضى»[1].

فظهر بُطلان قول الجهميَّة: أنَّ المُراد بقوله: «**قَدَمَه**» الأشقياء أو غير ذلك من التأويلات المُخالفة لظاهر الحديث.

«وهل استزادتِ النارُ إلَّا بعدَ مصيرِ الأشقياءِ إليها، وإلقاء الله إيَّاهم فيها؟ أفيُلقيهم فيها ثانية، وقد ألقاهم فيها قبلُ فلم تمتلئ؟ كأنَّه في زعمِ هذا المُدَّعي حُبِس عنها الأشقياء وأُلقي فيها السُّعداء، فلمَّا استزادت أُلقي فيها الأشقياء بعدُ حتى ملأها، وإنَّما أراد الله بقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]: الذين حقَّ عليهم العذاب، ولها خَزَنَةٌ يدخلونها؛ ملائكةٌ غلاظٌ شدادٌ غير مُعذَّبين بها، وفيها كلابٌ وحيَّاتٌ وعقاربُ، وقال: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ۝٣٠ وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المدثر: ٣٠-٣١]، فلا يدفعُ هذه الآياتِ قولُه: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ

(١) "مختصر الفتاوى" (ص٦٤٧ - ٦٤٨).

وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]، كما لا يدفعُ هذه الآيةَ قولُ النبيِّ ﷺ: «**ويضعُ الجبَّار فيها قَدَمَه**»[١]، فإذا كانت جهنَّم لا تضرُّ الخَزَنَة الذين يدخلونها ويقومون عليها فكيف تضرُّ الذي سخَّرها لهم؟ فهذه الآثارُ التي رُويَت عن رسول الله ﷺ في ذكر (القَدَمِ) لا تحتمِلُ التأويلَ الذي ذهبَتْ إليه الجهميَّة»[٢].



(١) متَّفق عليه وتقدَّم، واللفظ لابن خُزيمة في "التوحيد" (١/٢٠٨).
(٢) "رد الدارمي على بشر المَرِيسي" (ص٦٧ - ٧٠) (بتلخيص)، وقد أنكر تعالى على المشركين عبادة أصنام لا أرجل لها فقال: ﴿أَلَهُمۡ أَرۡجُلٞ يَمۡشُونَ بِهَآۖ﴾ [الأعراف: ١٩٥]؛ انظر: "التوحيد"، لابن خُزيمة (ص٦٠).

نداءُ الله بصوتٍ مَسمُوع

«وقولُه: «يقولُ الله تعالى: يا آدمُ، فيقولُ: لبَّيكَ وسعديك! فيُنادي بصَوت: إنَّ الله يأمُرك أن تُخرِجَ من ذرِّيَّتكَ بعثًا إلى النَّار»؛ متَّفقٌ عليه، وقوله: «ما مِنكُم مِن أحدٍ إلَّا سيُكلِّمه ربُّه ليس بينَه وبينَه تَرْجُمان»؛ متَّفقٌ عليه».

الشَّرح

روى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي سعيد الخُدري قال: قال رسول الله ﷺ: «**يقول الله تعالى يومَ القيامةِ: يا آدمُ، فيقول: لبَّيكَ وسعديك! فيُنادي بصوت: إنَّ الله يأمُركَ أن تُخرجَ من ذرِّيَّتكَ بَعْثًا إلى النَّار! قال: يا ربِّ، وما بعثُ النار؟ قال: من كلِّ ألفٍ** - أُراه قال -: **تسعَمئةٍ وتسعةً وتسعينَ، فحينئذ تَضَعُ الحامل حملَها ويشيبُ الوليد، وترى النَّاسَ سُكارَى وما هُمْ بسُكارَى، ولكنَّ عذابَ الله شديد**»؛ فشقَّ ذلك على النَّاس حتى تغيَّرت وجوهُهم، قال النبيُّ ﷺ: «**من يأجوجَ ومأجوجَ تسعَمئة وتسعةً وتسعين، ومنكم واحد، أنتم في الأرض كالشَّعرة السَّوداءِ في جنبِ الثَّور الأبيض، أو كالشَّعرة البيضاءِ في جنب الثَّور الأسود، إنِّي لأرجو أن تكونوا ربعَ أهل الجنَّة**»، فكبَّرنا! ثم قال: «**ثُلُثَ أهلِ الجنَّة**»، فكبَّرنا! ثم قال: «**شَطْرَ أهل الجنَّة**»، فكبَّرنا!»[(١)].

وروى هذا المعنى جماعةٌ من الصَّحابة منهم: أبو هريرة وابن مسعود وأنس بن مالك وعِمران بن حُصَين وعبد الله بن عبَّاس ﷺ.

معنى «لبَّيك وسعدَيك»

قوله: «**لبَّيكَ وسَعْدَيكَ**»؛ «**لبَّيكَ**» لفظٌ مُثنًّى عند سيبويه ومَن تَبِعَه، وقال يونس: هو اسمٌ مفردٌ وألِفُه إنَّما انقلبت ياءً لاتِّصالها بالضمير كـ (لديَّ

(١) أخرجه البخاري (٤٧٤١) و (٦٥٣٠) و (٧٤٨٣)، ومسلم (٢٢٢) (٣٨٠).

وعليَّ)، ورُدَّ بأنَّها قُلِبَت ياءً مع المُظْهَر. وعنِ الفرَّاء: وهو منصوبٌ على المصدر وأصلُه: لبًّا لك، مُثنًّى على التأكيد، أي: إلبابًا بعدَ إلباب، وهذه التثنية ليست حقيقيَّة ، بل هي للتكثير أو المُبالغة، ومعناه: إجابةً بعدَ إجابة، أو إجابةً لازِمَة. وقيل: معنى «**لبَّيك**»: اتِّجاهي وقصدي إليك؛ مأخوذةٌ من قولهم: داري تَلُبُّ دارَك؛ أي: تواجهها. وقيل: معناه محبَّتي لك؛ مأخوذةٌ من قولهم: امرأة لَبَّةٌ؛ أي: مُحبَّة. وقيل: إخلاصي لك؛ من قولهم: حُبٌّ لُباب؛ أي: خالص، وقيل: أنا مُقيمٌ على طاعتك؛ من قولهم: لبَّ بالمكان؛ إذا أقام. وقيل: قربًا منك؛ من (الإلباب)؛ وهو القُرب. وقيل: خاضعًا لك، والأوَّل أظهر وأشهر»[(١)].

«**وسَعدَيك**» من المُساعَدة، وهي المُطاوَعة، ومعناها: مساعدةً في طاعَتِكَ وما تحبُّ بعدَ مُساعَدة.

قال الحربي: «ولم يُسمع «سَعدَيك» مُفردًا»، والتثنية في «لبَّيك» كالتثنية في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾ [الملك: ٤]، وليس المُراد ما يشفَعُ الواحدَ فقط، وكذا (سعديك) و(دواليك).

وقد اشتملَت كلماتُ التلبيةِ على فوائدَ عظيمة:

أحدها: أنَّ قوله: «**لبَّيك**» يتضمَّن إجابةَ داعٍ دعاك، ومُنادٍ ناداك، ولا يصحُّ في لغةٍ ولا عقلٍ إجابةُ مَن لا يتكلَّم ولا يدعو مَن أجابَه.

الثانية: أنَّها تتضمَّن المحبَّة، ولا يُقال: «**لبَّيك**» إلَّا لمَن تُحبُّه وتُعظِّمه.

الثالثة: أنَّها تتضمَّن التزامَ دوامِ العبوديَّة، ولهذا قيل: من (الإقامة)؛ أي: أنا مُقيمٌ على طاعتك.

---

(١) "فتح الباري" (٣/ ٣١٩).

الرابعة: أنَّها تتضمَّن الخضوعَ والذُّلَّ؛ أي: خضوعًا بعد خضوع، من قولهم: أنا مُلِبٌّ بين يديك؛ أي: خاضعٌ ذليل.

الخامسة: أنَّها تتضمَّن الإخلاص، ولهذا قيل: إنَّها من (اللُّبِّ) وهو الخالص.

السادسة: أنَّها تتضمَّن الإقرارَ بسمع الرَّبِّ تعالى؛ إذ يستحيلُ أن يقولَ الرجلُ لمَن لا يسمع دعاءه: لبَّيك.

السابعة: أنَّها تتضمَّن التقرُّب من الله تعالى، ولهذا قيل: إنَّها من (الإلبابِ) وهو التقرُّب[1].

«**فيُنادِي**» بكسر الدال؛ أي: الله، وفي رواية أبي ذرٍّ بفتح الدال والبناء للمجهول، ولا يُنافي روايةَ الأكثر؛ فالمُبهم في رواية أبي ذرٍّ قد بيَّنته الروايات الصحيحة الأخرى.

وأمَّا ما رواه الإمام أحمد عن ابن مسعود: «**إنَّ الله يبعثُ يومَ القيامةِ مُناديًا: يا آدمُ، إنَّ الله يأمُرك...**» الحديث[2]، فلا مُنافاةَ بينه وبين ما تقدَّم، إذ المُراد - والله أعلم - أنَّ النِّداء يقعُ من الله، ويقعُ من المَلَكِ أيضًا.

وقد دلَّ الحديث على أنَّ الله يتكلَّم ويُنادي بصوت؛ ففيه إثباتُ الصوتِ لله، وأنَّه تعالى يتكلَّم بحرفٍ وبصوت، كما قال ابن مسعود عن النبيِّ ﷺ: «**من قرأَ القرآنَ فلهُ بكلِّ حرفٍ حسنةٌ، والحسنةُ بعشرةِ أمثالِها. أما إنِّي**

---

(١) ذكره ابن القيِّم في "تهذيب السُّنن" (٢/ ٣٣٦ - ٣٣٧) في (الحج)، وقد ذكر في معنى «لبيك» ثمانية أقوال، وبسطَ الكلامَ عليها.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٣٨٨) من حديث ابن مسعود به، وأصله عند الشيخين كما تقدَّم، عدا قوله: «**يبعث يوم القيامة مناديًا**».

لا أقـولُ: ﴿الٓمٓ﴾ حـرف، ولـكـن: ألـفٌ حـرف، ولامٌ حـرف، ومـيـمٌ حرف»[١]؛ أخرجه الترمذي وصحَّحه.

«واستدلَّ البُخاري في كتاب "خلق أفعال العباد" على أنَّ الله يتكلَّم كيف شاء، وأنَّ أصواتَ العبادِ مؤلَّفة حرفًا حرفًا فيها التطريب بالهمز والترجيع، بحديث أمِّ سلمة ثم ساقه من طريق يعلى بن مَمْلَك (بفتح الميم واللام، بينهما ميمٌ ساكنةٌ ثمَّ كاف)؛ أنَّه سأل أمَّ سلمة عن قراءة النبيِّ ﷺ وصلاته؛ فذكرت الحديثَ وما فيه، ونعتَتْ قراءتَه، فإذا قراءتُه حرفًا حرفًا؛ وهذا أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما[٢].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب "السُّنَّة": سألتُ أبي عن قومٍ يقولون: لمَّا كلم الله موسى لم يتكلَّم بصوت، فقال أبي: بل تكلَّم بصوت، هذه الأحاديث تُروى كما جاءت، وذكر حديث ابن مسعود وغيره[٣]»[٤].

وقوله: «**وما منكم من أحدٍ إلَّا سيكلِّمه ربُّه، ليس بينه وبينه تَرْجُمان**»؛ خرَّجاه في الصحيحين عن عَدِيِّ بن حاتم الطَّائي، وتمامُه: «**ثم ينظُر فلا يرى شيئًا قُدَّامَه، ثم ينظرُ بينَ يديه فتستقبلُه النَّار، فمَنِ استطاعَ منكم أن**

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٩١٠) من حديث ابن مسعود به، وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

(٢) أخرجه أبو داود (٤٠٠١)، والترمذي (٢٩٢٧) من حديث أم سلمة بنحوه. وقال الترمذي: «هذا حديث غريب... وليس إسناده بمتَّصل؛ لأنَّ الليث بن سعد روى هذا الحديث عن ابن أبي مُليكة عن يَعْلَى بن مَمْلَك عن أمِّ سلمة، وحديث الليث أصح...» اهـ.

(٣) وحديث الليث بن سعد أخرجه البخاري في "خلق أفعال العباد" (ص٣٣) من حديثه عن ابن أبي مُليكة عن يَعْلَى بن مَمْلَك أنَّه سأل أمَّ سلمة فذكره.

(٤) "فتح الباري" (١٣/ ٣٩٣).

يتَّقي النارَ ولو بشقِّ تمرة»[١]، وفي لفظٍ لهما: قال النبيُّ ﷺ: «**اتَّقوا النارَ**»، ثمَّ أعرضَ وأشاحَ، ثم قال: «**اتَّقوا النَّار**»، ثمَّ أعرضَ وأشاحَ - ثلاثًا - حتى ظنَّنا أنَّه ينظُر إليها، ثم قال: «**اتقوا النَّار ولو بشقِّ تمرةٍ، فمَن لم يجِدْ فبكلمةٍ طيِّبة**»[٢].

«قوله: «ما منكُمْ مِن أحدٍ»؛ ظاهرُ الخِطابِ للصَّحابة ويلتحقُ بهم المؤمنونَ كلُّهم سابقُهم ومُقصِّرهم؛ أشارَ إلى ذلك ابنُ أبي جَمْرَة»[٣].

«و(التَّرْجُمان): بفتح التاء المُثنَّاة وضمِّ الجيم؛ ورجَّحه النووي في "شرح مسلم"، ويجوز ضمُّ التاء إتباعًا، ويجوزُ فتحُ الجيم مع فتح أوَّله؛ حكاه الجوهري، ولم يُصرِّحوا بالرابعة وهي ضمُّ أوَّله وفتح الجيم؛ و(التَّرْجُمان): المُعبِّر عن لُغةٍ بلُغة، وهو مُعرَّب، وقيل: عربيٌّ»[٤].

و«**قُدَّامَه**» - بضمِّ القاف وتشديد الدَّال - أي: أمامَه، و«**أيمنَ**» و«**أشأمَ**» بالنَّصب فيهما على الظرفيَّة، والمُراد بهما: اليمين والشِّمال؛ قال ابن هُبَيْرَةَ: نظرُ اليمينِ والشِّمال هنا كالمَثَل؛ لأنَّ الإنسانَ من شأنِه إذا دَهَمَه أمرٌ أن يلتفِت يمينًا وشمالًا يطلُب الغَوث.

قلتُ: ويحتمِلُ أن يكونَ سببُ الالتفاتِ أنَّه يترجَّى أن يجدَ طريقًا يذهبُ فيها ليحصُلَ له النَّجاة من النَّار، فلا يرى إلَّا ما يُفضي به إلى النَّار».

قولُه: «**ثمَّ ينظُرُ بينَ يديهِ فتستقبلُه النَّار**»؛ قال ابن هُبَيْرَةَ: والسَّببُ في

---

(١) أخرجه البخاري (١٤١٣) و(١٤١٧)، ومسلم (١٠١٦).
(٢) تقدَّم قبله.
(٣) "الفتح" (١١/ ٣٤٠).
(٤) "الفتح" (١/ ٢٨).

ذلك أنَّ النارَ تكونُ في ممرِّه فلا يُمكنه أن يحيدَ عنها، إذ لا بدَّ له من المرورِ على الصِّراط.

قوله: «**فمَنِ استطاعَ منكم أن يتَّقي النارَ ولو بشقِّ تمرةٍ**»، زاد وكيع في روايته: «**فَليَفعَل**»، وفي رواية عيسى: «**فاتَّقوا النَّارَ ولو بشِقِّ تمرةٍ**»؛ أي: اجعلوا بينكم وبينها وِقايةً؛ من الصَّدقة وعمل البرِّ، ولو بشيءٍ يسير»[(١)].

«و(شِقُّ التَّمرة) - بكَسرِ المُعجَمة -: نصفُها أو جانبُها؛ أي: ولو كانَ الاتِّقاء بالتصدُّق بشقِّ تمرةٍ واحدةٍ فإنَّه يُفيد، وفي "الطبراني" من حديث فَضَالَة بن عُبيد مرفوعًا: «**اجعلُوا بينكم وبين النَّارِ حجابًا ولو بشِقِّ تَمْرَة**»[(٢)].

وفي الحديث: الحثُّ على الصَّدقة بما قلَّ وما جلَّ، وألَّا يحتقر ما يتصدَّق به، وأنَّ اليسير من الصَّدقة يستُر المُتصدِّق من النار.

قوله[(٣)]: «**فإن لم يجِدْ فبِكَلِمَةٍ طَيِّبَة**»، قال ابن هُبَيرَةَ: «المُراد بالكلمة الطَّيِّبة هنا ما يدلُّ على هُدَى، أو يردُّ عن رَدَى، أو يُصلح بين اثنين، أو يفصِلُ بين مُتنازِعَين، أو يحلُّ مُشكلَا، أو يكشِفُ غامضَا، أو يدفَعُ ثائرَا، أو يُسكِّن غضبَا، والله ﷻ أعلم»[(٤)].

وفي الحديثين إثباتُ صفةِ (الكلام) و(النِّداء) لله حقيقةً؛ «ولفظ (النِّداء) الإلهيِّ قد تكرَّر في الكتاب والسُّنَّة تكرارًا مطَّردًا في مَحالِّه، مُتنوِّعًا تنوُّعًا يمنع حملَه على المجاز؛ فأخبر تعالى أنَّه نادى الأبوين في الجنَّة، ونادى كَلِيمَه، وأنَّه يُنادي عبادَه يومَ القيامة، وقد ذكر الله (النِّداء) في تسعةِ مواضعَ

---

(١) "الفتح" (١١/ ٣٤١).
(٢) أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٠٣) رقم (٧٧٧) من حديث فَضَالَة بن عُبيد.
(٣) "الفتح" (١/ ٢٢١).
(٤) "الفتح" (١/ ٣٤٢).

من القرآن، أخبرَ فيها عن ندائه بنفسه.

ولا حاجةَ أن يُقيَّد النِّداء بالصَّوت؛ فإنَّه بمعناه وحقيقته باتِّفاق أهل اللُّغة، فإذا انتفى الصَّوتُ انتفى النِّداءُ قطعًا؛ كما في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري عن أبي هريرة أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إذا قضَى الله الأمرَ في السَّماءِ ضَربَتِ الملائكةُ بأجْنِحَتِها خُضْعانًا لقَولِهِ، كأنَّه سِلسِلَةٌ على صَفْوانٍ، فإذا فُزِّعَ عن قُلوبِهم قالوا: ماذا قال ربُّكم؟ قالوا: الحقَّ وهو العلي الكبير**»[١]، وروى أبو داود عن عبد الله؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا تكلَّم الله بالوحي سمِعَ أهلُ السَّماوات صَلصَلَةً كجَرِّ السِّلسِلَةِ على الصَّفا فيُصْعَقُون، ولا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبرائيل، فإذا جاءهم جبرائيلُ فُزِّعَ عن قلوبهم، فيقولون: يا جبرائيلُ، ماذا قال ربُّك؟ قال: الحقَّ. فيُنادون: الحقَّ! الحقَّ!**»[٢]؛ وإسناده ثقات.

وقد فسَّر الصحابةُ الآيةَ بما يُوافق هذا الحديثَ الصحيح؛ فروى ابن مردَويه عن ابن عبَّاس؛ قال: لمَّا أوحى الجبَّار ﷻ إلى محمد ﷺ، دعا الرسولَ من الملائكةِ ليبعثَهُ بالوحي، فسمِعَتِ الملائكةُ صوتَ الجبَّار يتكلَّم بالوحي، فلمَّا كُشِفَ عن قُلوبهم، فسألوا عمَّا قال الله تعالى قالوا: الحقَّ؛ علموا أنَّ الله لا يقولُ إلَّا حقًّا وأنَّه مُنجِزٌ ما وعد.

وروى أبو يعلى الموصلي عن عبد الله بن أُنيس؛ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**يحشرُ الله العبادَ - أو قال: يحشُر النَّاسَ - قال: وأومَأ بيدِه إلى الشَّام - عُراةً غُرلًا بُهْمًا، قلتُ: وما بُهْمًا؟ قال: ليسَ معهُم**

(١) أخرجه البخاري (٤٧٠١) و (٤٨٠٠) و (٧٤٨١).
(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٣٨)، وابن خزيمة في "التوحيد" (١/ ٣٥١)، وابن حبَّان (١/ ٣٢٣ - ٣٢٤) من حديث ابن مسعود.

شيءٌ، قال: فيُناديهم بصوتٍ يسمعُه مَن بَعُدَ كما يسمعُه مَن قَرُبَ: أنا المَلِكُ، أنا الديَّان»[١]؛ ورواه أحمد، وروى البخاري أوَّله في "الصَّحيح" مُعلَّقًا[٢].

وفي تفسير شيبان عن قتادة: ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٨]؛ قال: «صوتُ ربِّ العالمين»؛ ذكره ابن خُزَيمَة.

والأحاديث والآثار عن السَّلف في ذلك كثيرةٌ جدًّا، وتقدَّم حديثُ أبي سعيد في "الصحيح" الذي بلَّغَناه الصحابةُ والتابعون وتابعوهم، وسائر الأُمَّة تلقَّته بالقَبُول، وتقييده بالصَّوتِ إيضاحًا وتأكيدًا؛ كما قُيِّد التكلِيم بالمصدرِ في قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ قال: «**إذا أحبَّ الله عبدًا نادى جبرائيل: إنَّ الله قد أحبَّ فُلانًا فأحِبَّه...**»[٣] الحديث.

والذي تعقِلُه الأُمم من النِّداء إنَّما هو الصَّوت المسموع؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱسۡتَمِعۡ يَوۡمَ يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ مِن مَّكَانٖ قَرِيبٖ ۝٤١﴾ [ق: ٤١]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلۡحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات: ٤]؛ وهذا النِّداء هو رفعُ أصواتهم الذي نهى الله عنه المؤمنين، وأثنى عليهم بغَضِّها في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصۡوَٰتَهُمۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ...﴾ [الحجرات: ٣] الآية.

وكلُّ ما في القرآن العظيم من ذكر كلامِه وتكليمه وأمرِه ونهيه دالٌّ على

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٤٩٥)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٩٩٩)، والحاكم (٢/ ٤٣٧ - ٤٣٨) من حديث جابر، وصحَّحه الحاكم، ووافقه الذهبي، وحسنَّه الحافظ في "الفتح" (١/ ٢١٠).

(٢) ذكره البخاري في "الصحيح" (١/ ٣٤) و (٨/ ٥٥٧) معلَّقًا، ووصله أحمد (١/ ٤٩٥)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٩٩٩)، والحاكم (٢/ ٤٣٧ - ٤٣٨)، وانظر ما قبله.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٣٧).

أنَّه تكلَّم حقيقةً لا مجازًا، وكذلك نصوص الوحي الخاصِّ كقوله: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ [النساء: ١٦٣].

وقد نوَّع الله هذه الصِّفة في إطلاقها عليه تنويعًا يستحيلُ معه نفيُ حقائقها، بل ليس في الصِّفات الإلهيَّة أظهرُ من صفة (الكلام) و(العلوِّ) و(الفِعل) و(القُدرة)، بل حقيقةُ الإرسالِ تبليغُ كلام الرَّبِّ تبارك وتعالى، وإذا انتفت منه حقيقةُ الكلام انتفت حقيقةُ الرِّسالة والنبوَّة، والربُّ تبارك وتعالى يخلُق بكلامِهِ وقولِه؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ [النحل: ٤٠]؛ فإذا انتفت حقيقةُ الكلامِ انتفَى الخلق، وقد عاب الله آلهةَ المشركين بأنَّها لا تتكلَّم، ولا تُكلِّم عابديها، ولا تَرجِعُ إليهم قولًا، والجهميَّة وصفوا الربَّ تبارك وتعالى بصفة هذه الآلهة.

وقد ضرب الله تعالى لكلامه واستمراره ودوامه المثلَ بالبحرِ يمُدُّه من بعده سبعةُ أبحر، وأشجارُ الأرض كلُّها أقلام، فيفنى المِدادُ والأقلامُ ولا تنفَدُ كلماتُه، أفهذا صفةُ مَن لا يتكلَّم ولا يقومُ به كلامٌ؟!

صفة (الكلام) و(العلوِّ) أظهر الصفات

فإذا كان كلامُه وتكليمُه وخطابُه ونداؤه وقولُه وأمرُه ونهيُه ووصيَّتُه وعهدُه وإذنُه وحكمُه وإنباؤه وإخبارُه وشهادتُه... كلُّ ذلك مجازًا لا حقيقة له - بطلَتْ الحقائقُ كلُّها، فإنَّ الحقائق إنَّما حقَّت بكلمات تكوينه: ﴿وَيُحِقُّ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [يونس: ٨٢]، فما حقَّت الحقائقُ إلَّا بقولِه وفعلِه»[1].



(١) "الصواعق" (٢/ ٢٧٧ - ٢٨٦) بتلخيص.

الاستواءُ والعلوُّ

وقولُه في رُقْيَة المَرِيض: «ربُّنا الله الذي في السَّماءِ تقدَّسَ اسمُكَ، أمرُكَ في السَّماءِ والأرضِ كما رحمتُكَ في السَّماءِ، اجْعَلْ رحمَتَكَ في الأرضِ، اغفِرْ لنا حُوبَنا وخَطايانا، أنتَ ربُّ الطَّيِّبينَ، أنزِلْ رَحْمَةً مِن رَحْمَتِكَ وشِفاءً مِن شِفائِكَ على هذا الوَجَعِ فيَبْرَأ»؛ حديثٌ حسنٌ رواهُ أبو داودَ وغيرُه.

وقولُه: «ألا تأمنُونِي وأنا أمِينُ مَن في السَّماءِ»؛ حديثٌ صحيحٌ.

وقولُه: «والعَرْشُ فوقَ الماءِ، واللهُ فوقَ العرشِ، وهو يعلمُ ما أنتُمْ عليهِ»؛ حديثٌ حسنٌ رواهُ أبو داودَ وغيرُه.

وقولُه للجاريةِ: «أينَ الله؟»، قالت: في السَّماءِ، قال: «مَن أنا؟»، قالت: أنتَ رسولُ الله، قال: «أعتِقْها فإنَّها مُؤمِنةٌ»؛ رواهُ مُسلِم.

الشَّرح

الحديثُ الأوَّل رواه أبو داود في (الطِّبِّ) عن فَضَالَة بن عُبيد عن أبي الدَّرداء قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**مَنِ اشتكى مِنكُم شيئًا أو اشتكاهُ أخٌ لهُ فليقُل: ربُّنا اللهُ الذي في السَّماءِ، تقدَّس اسمُكَ**»[1] إلخ؛ وقد رواه النَّسائي والبيهقي والحاكم والطَّبراني.

قوله: «**تقدَّسَ اسمُكَ**»؛ أي: تنزَّهتْ أسماؤك عن كلِّ نقصٍ، فهو مُفردٌ مُضاف؛ فيعُمُّ جميعَ أسماءِ الله.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٩٢)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (١٠٤٥، ١٠٤٦)، والحاكم (١/ ٣٤٣ - ٣٤٤)، وأخرجه أحمد (٦/ ٢٠) من حديث فَضَالَة بن عُبيد.

و(الحُوبُ): الإثم؛ وفي "النهاية": «(الحوبُ): الإثم؛ ومنه الحديث: «**اغفِرْ لنا حُوبَنا**»؛ أي: إثْمَنا، وتُفتَح الحاء وتُضمُّ، وقيل: الفتح لغةُ الحجاز، والضمُّ لغة تميم» اهـ.

وفي الآية: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٢]؛ ويُقال فيه: (الحَوبة) بفتح الحاء وآخره هاء.

وقوله: «**أنتَ ربُّ الطيِّبين**»؛ إضافة (الربوبيَّة) إلى (الطَّيِّبين) إضافةُ تشريفٍ وتكريم، وهو سبحانه ربُّ كلِّ شيء ومَلِيكُه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٩١].

وقوله: «ألا تأمنُونِي وأنا أمينُ مَنْ في السَّماء... إلخ»؛ هذا الحديث أخرجاه في الصحيحين عن أبي سعيد الخُدري؛ قال: بعثَ عليٌّ بن أبي طالب إلى النبيِّ ﷺ بذُهَيْبَةٍ في أديمٍ مَقْرُوظٍ لم تُحَصَّل من تُرابِها، قال: فقَسَمَها بينَ أربعة؛ بين عُيَيْنَةَ بن بَدْر، والأقرَعِ بن حابِس، وزَيدِ الخَيل، والرابع إمَّا عَلْقَمَة بن عُلاثة، وإمَّا عامِرُ بن الطُّفَيل؛ فقال رجل من أصحابه: كنَّا نحن أحقَّ بهذا من هؤلاء! فقال رسول الله ﷺ: «**ألا تأمَنُونِي وأنا أمينُ مَن في السَّماء، يأتِيني خبرُ السَّماءِ صباحًا ومساءً؟!**»[1].

ورود (في) بمعنى (على)

وفي هذا الحديثِ دليلٌ على علوِّ الله على خلقِه؛ وقوله: «**في السَّماء**»؛ أي: علا فوقَها وارتفَع، وكذلك الحديث قبلَه؛ وقد حكى البيهقي عن أبي بكر الضبعي[2] قال: العرب تضع (في) موضعَ (على) كقوله: ﴿فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢] وقوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، فكذلك

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٤) و(٣٦١٠) و(٤٣٥١) و(٤٦٦٧) و(٥٠٥٨) و(٦١٦٣) و(٧٤٣٢)، ومسلم (١٠٦٤).

(٢) كذا في "فتح الباري"، وهو تصحيف صوابه: الصِّبغي؛ وانظر: "توضيح المشتبه" (٥/ ٤٠٥).

قوله: «مَن في السَّماءِ»؛ أي: على العَرشِ فوقَ السَّماء؛ كما صحَّتِ الأخبارُ بذلك[(١)]، وقال مثلَ ذلك غيرُ واحد.

وقولُه: «**والعَرشُ فَوقَ الماءِ، واللهُ فَوقَ العَرشِ**»؛ هذا الحديث رواه أبو داود في "سننه" وأحمد في "مسنده" وغيرُهما، ولفظ أحمد في "المسند": عن العبَّاس بن عبد المطَّلب قال: كنَّا جُلوسًا مع رسول الله ﷺ بالبطحاءِ، فمرَّت سحابةٌ فقال رسول الله ﷺ: «**أتدرونَ ما هذا؟**»، قال: قُلنا: السَّحابُ، قال: «**والمُزْنُ؟**»، قُلنا: والمُزْن، قال: «**والعَنانُ؟**»، قال: فسكتنا، فقال: «**هل تدرونَ كم بينَ السَّماءِ والأرضِ؟**»، قُلنا: اللهُ ورسولُه أعلمُ، قال: «**بينهُما مَسِيرةُ خمسمئة سنة، ومن كلِّ سماءٍ إلى سماءٍ مَسِيرةُ خمسمئة سنة، وكِثَفُ كلِّ سماءٍ مَسِيرةُ خمسمئة سنة، وفوقَ السَّماءِ السَّابعةِ بحرٌ بين أسفلِه وأعلاهُ كما بينَ السَّماءِ والأرض، ثمَّ فوقَ ذلكَ ثمانيةُ أوعالٍ بين رُكَبِهِنَّ وأَظْلافِهِنَّ كما بينَ السَّماءِ والأرض، ثمَّ فوقَ ذلك العرشُ بينَ أسفلِه وأعلاهُ كما بينَ السَّماء والأرض، والله تباركَ وتعالى فوقَ ذلك، وليسَ يخفَى عليهِ مِن أعمالِ بني آدمَ شيء**»[(٢)]؛ ورواه الترمذي وابن ماجه، وقال الترمذي: «حسن غريب»، ورواه الحاكم والبيهقي وغيرهما، وله شواهد في الصحيحين وغيرهما، ويسمَّى حديثَ الأوعال.

تصحيح حديث (الأوعال)

وقد أعلَّ بعضُهم هذا الحديث بأنَّ في سنده: الوليدَ بن أبي ثَور؛ وقد

(١) "فتح الباري" (١٣/ ٣٥٧).
(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٠٦ - ٢٠٧)، وأبو يعلى (١٢/ ٧٥ - ٧٦) في مسنديهما من حديث العبَّاس بن عبد المطَّلب به.
وأخرجه من غير طريق يحيى هذا: أبو داود (٤٧٢٣)، وأحمد (١/ ٢٠٧)، وابن ماجه (١٩٣) من طريق الوليد بن أبي ثور، عن سِمَاك.
وله طريق ثالثة عن سِمَاك به؛ أخرجه أبو داود (٤٧٢٤)، والترمذي (٢٣١٧)، وابن خزيمة في "التوحيد" (١/ ٢٣٤ - ٢٣٥).

قال فيه الترمذي وغيره: لا يُحتجُّ بحديثِه، وبأنَّ فيه: عبد الله بن عَمِيرَة؛ قال البُخاري: لا يُعرف له سَماعٌ من الأحنَف.

وقال ابنُ القيِّم[١]: أمَّا ردُّ الحديث بالوليدِ بن أبي ثورٍ ففاسد؛ فإنَّ الوليدَ لم ينفرِد به، بل تابعه عليه إبراهيم بن طَهْمَان كلاهُما عن سِمَاك؛ ومن طريقه رواه أبو داود[٢].

ورواه أيضًا عمرو بن أبي قيس عن سِمَاك؛ ومن حديثه رواه الترمذي عن عَبْدِ بن حُمَيد: أخبرنا عبد الرحمن بن سعد عن عمرو بن أبي قيس[٣]، ورواه ابن ماجه من حديث الوليد بن أبي ثور عن سِمَاك، فأيُّ ذنبٍ للوليد في هذا؟ وأيُّ تعلُّق عليه؟ وإنَّما ذنبُه روايتُه ما يُخالِفُ قولَ الجهميَّة وهي علَّته المُؤثِّرة عند القوم. اهـ.

وقال الشيخ في "المُناظرة"؛ وقد احتجُّوا عليه بقول البُخاري السَّابق: هذا الحديث مع أنَّه رواه أهل السُّنن كأبي داود وابن ماجه والترمذي وغيرهم، فهو مرويٌّ من طريقين مشهورين، فالقَدْحُ في أحدهما لا يقدحُ في الآخر، وقد رواه إمام الأئمَّة ابن خُزَيمَة في كتاب "التوحيد" الذي اشترط فيه ألَّا يحتجَّ فيه إلَّا بما نقله العدل عن العدل موصولًا إلى النبيِّ ﷺ، والإثباتُ مُقدَّم على النَّفي، والبُخاري إنَّما نفى معرفةَ سماعِه، لم ينفِ معرفةَ النَّاسِ بهذا، فإذا عرفَ غيرُه ما ثبتَ به الإسنادُ كانت معرفتُه وإثباتُه مقدَّمًا على نفي غيرِه وعدمِ معرفتِه[٤].

---

(١) "تهذيب السنن" (٧/ ٩٢).
(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٢٥) من طريق إبراهيم بن طَهْمانَ عن سِمَاكٍ بالإسناد السابق.
(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٢٤)، والترمذي (٣٣١٧)، وابن خزيمة في "التوحيد" (١/ ٢٣٤ - ٢٣٥).
(٤) وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقاته على "المسند" في شرح الحديث رقم =

والحديثُ دليلٌ على علوِّ الله على خلقه واستوائه على عَرشِه.

وقوله للجارية: «**أينَ اللهُ؟**»؛ هذا حديثٌ صحيحٌ رُويَ من طُرُقٍ مُتواترةٍ عن مُعاوية بن الحَكَمِ السُّلَمِي؛ قال: كانت لي غَنَمٌ بين أُحُدٍ والجَوَّانِيَّة فيها جاريةٌ لي، فأطلعتها ذاتَ يوم فإذا الذئبُ قد ذهب بشاة منها، فأسِفْتُ فصككتُها، فأتيتُ النبيَّ ﷺ فذكرتُ له؛ فعَظَّمَ ذلكَ عليَّ، فقلتُ: يا رسولَ الله، أفلا أُعتِقُها؟ قال: «**أُدْعُها**»، فدعوتها، فقال لها: «**أينَ اللهُ؟**» قالت: في السَّماء، قال: «**مَن أنا؟**»، قالت: أنتَ رسولُ الله، قال: «**أعتِقْها فإنَّها مُؤمنة**»[1]؛ أخرجه مسلم في "صحيحه"، ورواه أبو داود والنَّسائي وكثيرون من الأئمَّة، وفي بعض رواياته: «**فإنَّها مُسلِمة**».

وروى الإمام أحمد عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى النبيِّ ﷺ بجاريةٍ أعجميَّة، فقال: يا رسولَ الله، إنَّ عليَّ عتقَ رقبةٍ مؤمنةٍ أفأُعْتِقُ هذه؟ فقال لها رسول الله ﷺ: «**أينَ اللهُ؟**»، قال: فأشارت إلى السَّماء بإصبعِها السبَّابة، فقال لها: «**مَن أنا؟**»، فأشارت بإصبَعِها إلى رسول الله ﷺ وإلى السَّماء - أي: أنتَ رسولُ الله - فقال رسول الله ﷺ: «**أعْتِقَها فإنَّها مؤمنة**»[2]؛ وإسناده حسن .

وروى البيهقي وابن خُزَيمة عن الشَّرِيدِ بن سُويدٍ الثَّقَفِي؛ قال: قلتُ: يا رسولَ الله، إنَّ أمِّي أوصَت إليَّ أن أُعتِقَ رقبةً، وإنَّ عندي جاريةً سوداءَ

= (١٧٧١): «فقول البخاري: «لا يُعرَف له سماعٌ من الأحنف» لا يُعلِّل روايته؛ إذ كان قديمًا أدرك الجاهلية فعاصر رسول الله ﷺ وكبار الصحابة»، وأورد عدَّة طرق لهذا الحديث، ثم قال: «وهذه أسانيدُ صِحاح». اهـ.

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٢٩٠ - ٢٩١)، وأبو داود (٣٢٨٤)، وابن خزيمة في "التوحيد" (١/ ٢٨٤ - ٢٨٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٣٨٨) من حديث أبي هريرة به.

نُوبيَّةً فقال رسول الله ﷺ: «**أُدْعُ بها**»، فقال: «**مَن ربُّكِ؟**»، قالت: الله، قال: «**فمَن أنا؟**»، قالت: أنتَ رسولُ الله، قال: «**أعتِقْها فإنَّها مؤمنةٌ**»[(١)][(٢)].

وفي الحديثِ دليلٌ على عُلُوِّ الله على خَلقِه واستوائِه على عَرشِه، وفيه الردُّ على الجهميَّة والمُعتزلة وغيرهم من النُّفاة.

«وليس في الكتابِ والسُّنَّة وصفٌ له بأنَّه لا داخلَ العالَمِ ولا خارجَه، ولا مُباينُه ولا مُداخِلُه، فيظنُّ المُتوهِّم أنَّه إذا وُصِفَ بالاستواءِ على العَرشِ كان استواؤُه كاستواءِ الإنسان على ظُهور الفُلكِ والأنعام؛ كقوله: ﴿... وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ۝١٢ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٢ - ١٣]، فيتخيَّل له أنَّه إذا كان مُستويًا على العَرشِ كان مُحتاجًا إليه كحاجةِ المُستوي على الفُلكِ والأنعام، فلو غَرِقَت السفينةُ لسَقَطَ المُستوي عليها، ولو عَثَرَتِ الدابة لخَرَّ المُستوي عليها، فقياسُ هذا أنَّه لو عُدِمَ العَرشُ لسقطَ الربُّ سبحانه وتعالى، ثم يُريد بَزعمِه أن ينفِيَ هذا فيقول: ليسَ استواؤُه بقُعودٍ ولا استقرار، ولا يعلَمُ أنَّ مُسمَّى (القُعودِ) و(الاستقرارِ) يُقال فيه ما يُقال في مُسمَّى (الاستواء)، فإن كانتِ الحاجةُ داخلةً في ذلك فلا فَرقَ بينَ الاستواءِ والقُعودِ والاستقرارِ، وليس هو بهذا المعنى مُستويًا ولا مُستقرًّا ولا قاعدًا، وإن لم

ليس الله محتاجًا للعرش ولا لغيره

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٢٢، ٣٨٨، ٣٨٩)، وأبو داود (٣٢٨٣)، والنسائي (٦/ ٢٥٢)، والبيهقي في " السنن الكبرى" (٧/ ٣٨٨ - ٣٨٩)، وابن حبَّان (١/ ٤١٨ - ٤١٩) من حديث الشَّريد بن سُويد به، وسنده حسن.

(٢) الظاهر أن القصَّة مُتعدِّدة؛ فالقصَّة المذكورة في حديث معاوية بن الحكم غير القصَّة المذكورة في حديث أبي هريرة وعمرو بن الشريد وما في معناهما، وقد أراد بعضُهم الطعنَ في هذا الحديث مع أنه في "مسلم" بدعوى الاضطراب؛ كما صنع الكوثري في تعليقه على "الأسماء والصفات" للبيهقي (ص٤٢١) تعصُّبًا وسيرًا في مذهب التعطيل.

يدخُل في ذلك إلَّا ما يدخُلُ في مُسمَّى (الاستواءِ)؛ فإثباتُ أحدها ونفيُ الآخر تَحَكُّم.

وقد عُلِم أنَّ بينَ مسمَّى (الاستواءِ) و(الاستقرارِ) و(القُعودِ) فروقًا معروفةً، ولكنَّ المقصودَ هنا أن يُعلَم خطأُ مَن ينفي الشيءَ مع إثبات نظيرِه، وكأنَّ هذا الخطأَ من خَطَئِه في مفهومِ استوائِه على العَرشِ، حيثُ ظنَّ أنَّه مثلُ استواءِ الإنسانِ على ظُهورِ الأنعامِ والفُلكِ، وليسَ في هذا اللَّفظِ ما يدلُّ على ذلك؛ لأنَّه أضافَ (الاستواءَ) إلى نفسِه الكريمة، كما أضافَ إليه سائرَ أفعالِه وصفاتِه، فذكرَ أنَّه خلقَ ثم استوى؛ كما ذكر أنَّه: ﴿قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ [الأعلى: ٣]، وأنَّه بنى السَّماء بأيدٍ، وكما ذكرَ أنَّه مع موسى وهارون يسمعُ ويرى وأمثالَ ذلك، فلم يذكرِ استواءً مُطلقًا يصلُح للمخلوق، ولا عامًّا يتناول المخلوق، كما لم يذكر مثلَ ذلك في سائرِ صفاته، وإنَّما ذكرَ استواءً أضافه إلى نفسِه الكريمة.

فلو قُدِّر - على وجه الفرض المُمتنع - أنَّه هو مثلُ خَلقِه - تعالى الله عن ذلك - لكان استواؤُه مثلَ استواءِ خَلقِه، أمَّا إذا كانَ هو ليس مُماثلًا لخَلقِه، بل قد عُلِم أنَّه الغنيُّ عن الخلق، وأنَّه الخالقُ للعَرشِ وغيرِه، وأنَّ كلَّ ما سواه مُفتقرٌ إليه، وهو الغنيُّ عن كلِّ ما سواه، وهو لم يذكر إلَّا استواءً يخصُّه، لم يذكر استواءً يتناولُ غيرَه ولا يصلُح له، كما لم يذكر في علمِه وقُدرتِه وسمعِه وخلقِه إلَّا ما يختصُّ به.

فكيف يجوزُ أن يتوهَّم أنَّه إذا كان مستويًا على العَرشِ كان مُحتاجًا إليه، وأنَّه لو سقطَ العَرشُ لخَرَّ من عليه؟! سبحانه وتعالى عمَّا يقول الظالمون عُلُوًّا كبيرًا! هل هذا إلَّا جهلٌ محضٌ وضلالٌ ممَّن فهِمَ ذلك وتوهَّمه، أو ظنَّه ظاهرَ اللفظِ ومدلولَه، أو جوَّز ذلكَ على ربِّ العالمين

الغنيِّ عن الخلق؟!

بل لو قُدِّرَ أنَّ جاهلًا فهم مثل هذا وتوهَّمه لبُيِّنَ له أنَّ هذا لا يجوز، وأنَّه لم يدُلَّ اللفظُ عليه أصلًا كما يدلُّ على نظائره في سائر ما وصفَ به الرَّبُّ نفسَه، فلمَّا قال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، فهل يُتوهَّم أنَّ بناءه مثلُ بناءِ الآدميِّ المُحتاج، الذي يحتاجُ إلى زنبيلٍ ومجارفَ وضربِ لَبِنٍ وأعوان؟!

ثمَّ قد عُلم أنَّ الله خلقَ العالم بعضَه فوقَ بعضٍ ولم يجعل عاليَه مُفتقرًا إلى سافله، فالهواءُ فوقَ الأرضِ، وليس مُفتقرًا إلى حملِ الأرضِ له، والسَّحاب فوقَ الأرضِ وليسَ مُفتقرًا إلى أن تحمِلَه، والسَّماوات فوقَ الأرضِ وليست مُفتقرةً إلى حملِ الأرضِ لها، فالعليُّ الأعلى ربُّ كلِّ شيء ومَلِيكُه إذا كان فوقَ جميعِ خَلقِه كيفَ يجبُ أن يكونَ محتاجًا إلى خَلقِه أو عَرشِه؟ أو كيف يستلزمُ علوُّه على خَلقِه هذا الافتقارَ، وهو ليس بمُستَلزِمٍ في المخلوقات؟ وقد عُلِمَ أنَّ ما ثبتَ لمخلوقٍ من الغِنى عن غيرِه فالخالقُ ﷻ أحقُّ به وأولى.

وكذلك قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ١٦﴾ [الملك: ١٦]؛ مَن توهَّم أنَّ مُقتضى هذه الآية أن يكونَ الله في داخلِ السَّماوات فهو جاهلٌ ضالٌّ بالاتِّفاق، وإن كنَّا إذا قُلنا: إنَّ الشَّمسَ والقمرَ في السَّماء يقتضي ذلك؛ فإنَّ حرف (في) مُتعلِّق بما قبلَه وما بعدَه فهو بحَسَبِ المُضافِ إليه، ولهذا يُفرَّق بين كونِ الشيءِ في المكان، وكونِ الجسمِ في الحَيِّز، وكونِ العَرَضِ في الجِسم، وكونِ الوجهِ في المِرآة، وكونِ الكلامِ في الوَرَق؛ فإنَّ لكلِّ نوعٍ من هذه الأنواعِ خاصَّةً يتميَّز بها عن غيرِه، وإن كانَ حرفُ (في) مُستعملًا في كلِّ ذلك.

فلو قال القائلُ: العَرشُ في السَّماءِ أم في الأرض؟ لقيلَ له: في السَّماء، ولو قيلَ: الجنَّةُ في السَّماء أم في الأرض؟ لقيلَ: الجنَّة في السَّماء، ولا يلزمُ من ذلكَ أن يكونَ العَرشُ داخلَ السَّماواتِ، بل ولا الجنَّة؛ فقد ثبت في "الصَّحيح" عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**إذا سألتُم اللهَ الجنَّة فاسألوهُ الفردوسَ؛ فإنَّه أعلى الجنَّة، وأوسطُ الجنَّة، وسقفُها عَرشُ الرحمن**»(١)، فهذه الجنَّة سقفُها الذي هو العَرشُ فوقَ الأفلاكِ مع أنَّ كون الجنَّةِ في السَّماءِ يُراد به العلوُّ، سواءٌ كان فوقَ الأفلاكِ أو تحتَها. قال تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج: ١٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

العلوُّ معلوم بالفطرة

ولمَّا كان قدِ استقرَّ في نُفوسِ المُخاطَبين أنَّ الله هو العليُّ الأعلى، وأنَّه فوقَ كلِّ شيء - كان المفهومُ من قوله: (إنَّه في السَّماء) أنَّه في العلوِّ، وأنَّه فوقَ كلِّ شيء، وكذلك الجارِيَةُ لمَّا قال لها النبيُّ ﷺ: «**أينَ الله؟**»، قالت: في السَّماءِ، إنَّما أرادتِ العُلُوَّ مع عدم تخصيصهِ بالأجسامِ المخلوقةِ وحلولهِ فيها، وإذا قيل: (العُلُوُّ) فإنَّه يتناولُ ما فوقَ المخلوقاتِ كلِّها، فما فوقَها كلِّها هو في السَّماء، ولا يقتضي هذا أن يكونَ هناك ظرفٌ وجوديٌّ يُحيطُ به؛ إذ ليس فوقَ العالمِ شيءٌ موجودٌ إلَّا الله، كما لو قيلَ: «العَرشُ في السَّماء»؛ فإنَّه لا يقتضي أن يكونَ العَرشُ في شيءٍ آخرَ موجودٍ مخلوق، وإن قُدِّرَ أنَّ السَّماء المُرادُ بها الأفلاكُ كان المُرادُ أنَّه عليها كما قال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وكما قال: ﴿فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، وكما قال: ﴿فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، ويُقال: فلانٌ في الجبل، والسَّطح، وإن كان أعلى شيءٍ فيه»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٩٠) و(٧٤٢٣)، وعنده: «**وفَوقَه عرشُ الرحمن**».
(٢) "التدمرية" (ص**٣١** - **٣٣** / النفائس).

وفي الحديث الردُّ على مَن أنكرَ جوازَ الإشارةِ الحسِّيَّة إلى الرَّبِّ سبحانه؛ «فقد قبِلَ النبيُّ ﷺ ممَّن شهدَ لها بالإيمانِ الإشارةَ الحسِّيَّة إليه، فمَن أنكرَ جوازَ الإشارةِ الحسِّيَّة إليه فلا بدَّ من أحدِ أمرين: إمَّا أن يجعلَه معدومًا، أو معنًى من المعاني لا ذاتًا قائمةً بنفسها»(١)، قال الحافظُ الذهبيُّ(٢): وهكذا رأينا كلَّ مَن يُسألُ «أينَ الله؟» أن يُبادرَ بفِطرَتِه ويقولُ: في السَّماء، ففي هذا الحديثِ مسألتان:

إحداهُما: شرعيَّةُ قول المُسلمِ: «**أينَ الله؟**».

وثانيهما: قولُ المسؤول: «في السَّماء».

فمَن أنكرَ هاتينِ المسألتينِ فإنَّما يُنكر على المُصطفى ﷺ. اهـ.

وما أحسنَ ما قال الشَّيخ يحيى بن يوسف الصَّرْصَرِيُّ:

لَقَدْ صَحَّ إسلامُ الجُوَيْرِيَةِ التِي   بإِصْبَعِهَا نحوَ السَّماءِ تُشِيرُ



(١) "الصواعق" (١/ ٢٧١ - ٢٧٢).

(٢) كتاب "العلو" (ص١١ - ١٢)، وللإمام الدارمي في "ردِّه على بِشر" كلامٌ قيِّم في الموضوع، وانظر: (ص١٠٢) منه.

ذكر معيَّة الله لخَلقِه وإحاطَتِه بهم وقُربِه منهم

«وقَولُه ﷺ: «أفضَلُ الإيمانِ أن تَعلَمَ أنَّ اللهَ مَعَكَ حَيثُ ما كُنت»؛ حديثٌ حسن.

وقَولُه ﷺ: «إذا قامَ أحَدُكُم إلَى الصَّلاةِ فَلا يَبصُقَنَّ قِبلَ وَجهِه؛ فإنَّ الله قِبَلَ وَجهِهِ، وَلا عَن يَمِينِهِ، وَلَكِن عَن يَسَارِهِ، أو تَحتَ قَدَمِه»؛ مُتَّفَقٌ عَلَيه.

وقَولُه ﷺ: «اللهُمَّ رَبَّ السَّموَاتِ السَّبعِ وَرَبَّ العَرشِ العَظِيم، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيء، فَالِقَ الحَبِّ والنَّوَى، مُنزِلَ التَّورَاةِ والإنجِيلِ والفُرقانِ، أعُوذُ بِكَ مِن شَرِّ نَفسِي وَمِن شَرِّ كُلِّ دابَّةٍ أنتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِها، أنتَ الأوَّلُ فَلَيس قَبلَكَ شَيء، وَأنتَ الآخِرُ فَلَيسَ بَعدَكَ شَيء، وَأنتَ الظَّاهِرُ فَلَيس فَوقَكَ شَيء، وَأنتَ الباطِنُ فَلَيسَ دُونَكَ شَيء، اقْضِ عَنِّي الدَّينَ، وأغنِنِي مِنَ الفَقرِ»؛ رَواهُ مُسلِم.

وقَولُه لمَّا رَفَعَ الصَّحابَةُ أَصواتَهُم بِالذِّكرِ: «أيُّها النَّاسُ، ارْبَعُوا عَلَى أنفُسِكُم؛ فَإنَّكُم لا تَدعُونَ أَصَمَّ ولا غائِبًا، إنَّما تَدعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا، إنَّ الذِي تَدعُونَهُ أقرَبُ إلَى أحَدِكُم مِن عُنُقِ راحِلَتِهِ»؛ مُتَّفَقٌ عَلَيه».

الشَّرح

قولُه: «**أفضَلُ الإيمانِ أن تعلَمَ أنَّ الله مَعَك**»[١]؛ هذا الحديثُ رواه البيهقيُّ وغيرُه؛ ذكره السُّيوطيُّ في "الجامع الصغير" وضعَّفه، وقال في "شرحه": رواه الطبراني في "الكبير"، وأبو نُعيم في "الحلية" من حديث نُعيم بن حمَّاد عن عثمان بن كثير عن محمد بن مُهاجر عن عُروة عن ابن غَنْم عن عُبادَة بن الصَّامِت، ثم قال أبو نُعيم: «غريب من حديث عُروة، لم نكتُبه إلَّا من حديث محمد بن مُهاجر». اهـ.

(١) أخرجه البيهقي في "الأسماء والصفات" (ص٥٤١) من حديث نُعيم بن حمَّاد به.

ونُعيم بن حمَّاد أورده الذهبي في "الضُّعفاء"، وقال: «وثَّقه أحمد وجمع»، وقال النَّسائي: «غيرُ ثقة»، وقال الأزدِيُّ وابن عَدِيٍّ: «قالوا: كان يضع»، وقال أبو داود: «عنده نحو عشرين حديثًا لا أصل لها». اهـ.

ومحمد بن مُهاجر؛ فإن كانَ هو: القُرشيُّ؛ فقال البُخاري: «لا يُتابع على حديثه»، أو: الراوي عن وكيع؛ فكذَّبه جَزَرَةُ؛ كما في "الضعفاء" للذهبي؛ وبه يتَّجه رمزُ المؤلِّف لضعفه»[1]. اهـ.

والحديثُ قد حسَّنه المؤلِّف رحمه الله، وشواهدُه من الكتاب والسُّنَّة كثيرة جدًّا.

وقد قال رجل للنبيِّ ﷺ: ما تزكيةُ المرءِ نفسَه؟ فقال: «**أن يعلمَ أنَّ الله معهُ حيثُ كانَ**»، وهذه الأحاديثُ ونظائرها فيها إثباتُ معيَّة الله لخلقه.

المعيَّة لا تقتضي المخالطة والمماسَّة

ولفظُ «مع» لا تقتضي أن يكونَ أحدُ الشيئينِ مُختلطًا بالآخر، «ولفظ «مع» جاءت في القرآن عامَّة وخاصَّة؛ فالعامَّة في قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله: ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]؛ فافتتحَ الكلامَ بالعلمِ واختتمَه بالعلم؛ ولهذا قال ابن عبَّاس والضحَّاك وسفيان الثَّوري وأحمد بن حنبل: «هو معهم بعِلمِه».

وأمَّا المعيَّة الخاصَّة ففي قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، وقوله تعالى لموسى: ﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]؛ يعني: النبيَّ ﷺ وأبا بكر رضي الله عنه، فهو مع موسى وهارونَ دونَ فرعون، ومع محمَّدٍ وصاحبِه دونَ أبي جهلٍ وغيرِه من أعدائه، ومع الذين اتَّقوا والذين هم مُحسنون دونَ الظالمين المُعتدين.

---

(١) "فيض القدير، شرح الجامع الصغير" (٢/ ٢٩).

فلو كان معنى المعيَّة أنَّه بذاته في كلِّ مكانٍ تناقضَ الخبرُ الخاصُّ والخبرُ العامُّ؛ بل المعنى: أنَّه مع هؤلاءِ بنَصرِه وتأييدِه دونَ أولئك، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]؛ أي: هو إلهُ مَن في السَّماوات وإلهُ مَن في الأرضِ؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]؛ كما فسَّره أئمَّة العلم كالإمام أحمد وغيره أنَّه: المعبودُ في السَّماوات والأرض، وأجمع سلفُ الأمَّة وأئمَّتها على أنَّ الله تعالى بائنٌ من مخلوقاته»[(١)].

وقوله: «**إذا قامَ أحدُكُم إلى الصَّلاةِ...**» الحديث؛ رواه أصحابُ الصِّحاح والمسانيدِ والسُّنن عن جماعة من الصَّحابة.

وممَّن رواه من الصحابة: أنس بن مالك، وأبو هريرة، وعائشة، وأبو سعيد الخُدري، وابن عمر، وجابر بن عبد الله ﷺ.

ففي الصحيحين عن ابن عمر أنَّ النبيَّ ﷺ رأى نُخامةً في قِبلَة المسجد وهو يُصلِّي بين يدي النَّاس فَحَتَّها، ثم قال حينَ انصرف: «**إنَّ أحدكُم إذا كانَ في الصَّلاةِ فإنَّ الله قِبَلَ وَجهِه؛ فلا يتنخَّمنَّ أحدٌ قِبَلَ وَجههِ في الصَّلاة**»[(٢)]، وفي لفظٍ لهما قال: بينما رسولُ الله ﷺ يخطُب يومًا إذ رأى نُخامةً في قِبلَةِ المسجد فتغيَّظَ على النَّاس ثم حكَّها - قال: وأحسِبُه قال: فدعا بزَعْفَران فلطَّخه به - ثمَّ قال: «**إنَّ الله ﷻ قِبَلَ وجهِ أحدِكم إذا صلَّى؛ فلا يبصُقْ بينَ يديهِ**»[(٣)].

---

(١) "الفرقان" (ص٥٧ - ٥٨) بتلخيص.
(٢) أخرجه البخاري (٤٠٦) و (٧٥٣) و (١٢١٣) و (٦١١١). ومسلم (٥٤٧).
(٣) أخرجه البخاري (١٢١٣)، وأصله متَّفق عليه، وتقدَّم قبله.

وروى البُخاري ومسلم عن أنسٍ أنَّ النبيَّ ﷺ رأى نُخامةً في القِبلَة؛ فشقَّ ذلكَ عليه حتى رُئِيَ في وَجهِه، فقام فحكَّه بيدِه، فقال: «**إنَّ أحدَكُم إذا قامَ إلى الصَّلاةَ فإنَّما يُناجِي ربَّه - أو إنَّ ربَّه بينَه وبينَ القِبلَة - فلا يبزُقَنَّ أحدُكُم قِبَلَ قِبلَتِه؛ ولكن عَن يَسارِه، أو تحتَ قدمَيه**»، ثم أخذَ طرفَ رِدائِهِ فبصقَ فيه، ثم ردَّه بعضَه على بعضٍ فقال: «**أو يَفعَل هكذا**»[(١)].

وروى البُخاريُّ عن أبي هُريرة عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**إذا قامَ أحدُكُم إلى الصَّلاةِ فلا يبصُقْ أمامَه؛ فَإنَّما يُناجِي الله ما دامَ في مُصَلَّاه، ولا عن يَمِينِه؛ فإنَّ عن يَمِينِهِ مَلَكًا، وليَبْصُقْ عَن يَسارِهِ أو تحتَ قَدَمِهِ فيَدفِنُها**»[(٢)]، ولمسلم عنه أنَّ النبيَّ ﷺ رأى نُخامَةً في قِبلَةِ المسجدِ؛ فأقبلَ على النَّاسِ فقالَ: «**ما بالُ أحدِكُم يقومُ مُستَقبِلَ رَبِّهِ فيَتَنَخَّعُ أمامَه؟! أيُحِبُّ أحدُكُم أن يُستَقبَلَ فَيُتَنَخَّعَ في وَجهِه؟! إذا تَنَخَّعَ أحدُكُم فليَتَنَخَّعْ عن يَسارِه، أو تَحتَ قَدَمِه، فإن لم يَجِدْ فليَتفِلْ هكَذا في ثَوبِه**»، فوصفَ القاسمُ فتفَلَ في ثوبِه ثم مسحَ بعضَه ببعض[(٣)]، وعن ابن عمرَ مرفوعًا: «**إذا صلَّى أحدُكُم فلا يتنخَّمنَّ تُجاهَ وجهِ الرحمن**»[(٤)].

وروى أحمد وأبو داودَ والنَّسائيُّ من حديث أبي ذرٍّ عن النبيِّ ﷺ: «**إذا قام أحدُكم إلى الصَّلاةِ فإنَّ الله يُقبِلُ عليهِ بوَجهِهِ ما لم يَصرِفْ وجهَهُ عنه**»[(٥)]. وروى الإمام أحمد وابن حبَّان في "صحيحه" والتِّرمذيُّ أنَّ النبيَّ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٠٥) و(٤١٢) و(٤١٧) و(٥٣١) و(١٢١٤)، ومسلم (٥٥١).

(٢) أخرجه البخاري (٤١٦)، ومسلم (٥٥٠).

(٣) أخرجه مسلم (٥٥٠)، وعنده: «**تحت قدمه**»، بدون «أو».

(٤) أخرجه أحمد (٢/ ٩٩) من حديث ابن عمر مرفوعًا بلفظ: «**إذا صلَّى أحدكُم فلا يتنخَّمنَّ تُجاهَ القبلة؛ فإنَّ تُجاهَهُ الرحمنُ، ولا عَن يَمِينِه ولكن عَن شِمالِهِ أو تحتَ قَدَمِهِ اليُسرى**»، وأصل الحديث أخرجه الشيخان من حديث ابن عمر مرفوعًا بنحوه، وتقدَّم قبله.

(٥) أخرجه أحمد (٥/ ١٧٢)، وأبو داود (٩٠٩)، والدارمي (١٤٣٠)، والنسائي (٣/ ٨) =

ﷺ قال: «**إنَّ الله يأمُرُكُم بالصَّلاةِ، فإذا صَلَّيتُمْ فلا تَلتَفِتُوا؛ فإنَّ الله يَنصِبُ وَجْهَهُ لوَجهِ عَبدِهِ في صَلاتِهِ ما لَمْ يَلتَفِت**»[١] .

قولُه: «**إذا قامَ أحدُكُم إلى الصَّلاةِ**»؛ أي: إذا شَرَعَ فيها.

قولُه: «**فإنَّما يُناجِي رَبَّه**» في رواية: «**فإنَّه يُناجِي رَبَّه**».

قوله: «**فإنَّ الله قِبَلَ وَجْهِهِ**»؛ قِبَلَ - بكَسرِ القافِ وفَتحِ الباءِ المُوحَّدة - أي: مُواجِهُه.

وقولُه: «**فلا يبزُقَنَّ قِبَلَ قِبلَتِه**»؛ أي: جِهَة قِبلَتِه.

قولُه: «**أو تحتَ قَدَمِه**»؛ أي: اليُسرى كما في حديث أبي هُريرة في البابِ الذي بعدَه، وزاد أيضًا من طريق همَّام عن أبي هريرة: «**فيَدفِنُها**».

قولُه: «**ثمَّ أخذَ طَرَفَ رِدائِه...**» إلخ؛ فيه البيانُ بالفعلِ؛ ليكونَ أوقعَ في نفسِ السَّامع[٢].

قولُه: «**ولكن عن يَسارِه أو تحتَ قَدَمِه**»؛ كذا للأكثر، وفي رواية أبي الوَقْتِ: «**وتحتَ قَدَمِه**» بالواو، ووقع عند مسلم من طريق أبي رافع عن أبي هُريرة: «**ولكِن عَن يَسارِهِ تحتَ قَدَمِه**» بحذف: «**أو**»، وكذا للبُخاري من حديث أنسٍ في أواخرِ (الصَّلاةِ)، والروايةُ التي فيها «**أو**» أعمُّ؛ لكونِها تشمَلُ ما تحتَ القَدَمِ وغيرَ ذلك[٣].

= وفي «الكبرى»، (٤٤٢) و(١٠٢٧)، وابن خزيمة (٤٨١ و ٤٨٢) من حديث أبي ذر.

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٣٠)، والترمذي (٢٨٦٣)، وابن خُزيمةَ في "التوحيد" (١/ ٣٧)، وابن حبَّان (٦٢٣٣) من حديث الحارث الأشعري بطوله، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، وصحَّحه أيضًا ابن خُزيمة.

(٢) "الفتح" (١/ ٤٠٤).

(٣) "الفتح" (١/ ٤٠٦).

وفي الحديث دليلٌ على قُرب الله ﷻ من المُصلِّي، وفيه إثباتُ صفةِ الوجهِ لله، كما دلَّ على ذلك الكتابُ والسُّنَّةُ وإجماعُ السَّلَف، وأمَّا ما احتجَّ به بعضُ النُّفاةِ من تفسيرِ بعضِ السَّلف لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] أنَّ المُراد بوجه الله هُنا القبلةُ - فلا حُجَّة في ذلك؛ قال الشَّيخ في "المُناظرة": وليست هذه الآيةُ من آياتِ الصِّفات، ومَن عَدَّها في الصِّفاتِ فقد غَلِطَ كما فعلَ طائفةٌ؛ فإنَّ سياقَ الكلامِ يدلُّ على المُراد؛ حيثُ قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]؛ والمشرقُ والمغربُ الجِهاتُ، و(الوجهُ) هو الجِهَةُ، يُقال: أيَّ وَجهٍ تُريد؟ أي: أيَّ جهة، و: أنا أُريد هذا الوَجهَ؛ أي: هذه الجِهَة، كما قال تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨]، ولهذا قال: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]؛ أي: تتَّجِهوا وتستَقبِلُوا. اهـ.

الكلام على قوله ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾

«وتفسيرُ وجهِ الله بِقِبلَةِ الله وإن قاله بعضُ السَّلَف، كمُجاهِد وتَبِعَه الشَّافعيُّ، فإنَّما قالوهُ في موضعٍ واحدٍ هو قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾، على أنَّ الصَّحيح في قوله: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] أنَّه كقولِه في سائر الآيات التي ذَكَر فيها الوجه، فإنَّه قد اطَّردَ مجيؤه في القرآنِ والسُّنَّة مُضافًا إلى الرَّبِّ تعالى على طريقةٍ واحدةٍ ومعنًى واحد، فليسَ فيه معنيانِ مُختلفانِ في جميعِ المواضعِ غيرَ الموضعِ الذي ذُكر في (سورة البقرة) وهو قوله: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، وهذا لا يتعيَّنُ حملُه على القِبلَة والجِهَةِ، ولا يمتنعُ أن يُرادَ به وجهُ الرَّبِّ حقيقة، فحملُه على غيرِ القِبلَة كنظائرِه كلِّها أولى، فإنَّه لا يُعرف إطلاقُ (وجهِ اللهِ) على القِبلَة لغةً ولا شرعًا ولا عُرفًا؛ بلِ القبلةُ لها اسمٌ يخصُّها، والوجهُ له اسمٌ يخصُّه؛ فلا يدخُل أحدُهما على الآخر، ولا يُستعارُ اسمُه له.

نعم؛ القِبلَة تُسمَّى (وِجهَةً) كما قال تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا ۚ﴾ [البقرة: ١٤٨]، وقد تُسمَّى (جهةً) وأصلُها: (وِجْهَة) لكن أُعِلَّت بحذفِ فائها كزِنَةٍ وعِدَةٍ، وإنَّما سُميت القِبلَة (وِجهةً) لأنَّ الرجلَ يُقابِلُها ويُواجِهُها بوَجهِه، وأمَّا تسميتُها (وجهًا) فلا عهدَ به، فكيفَ إذا أُضيفَ إلى الله تعالى مع أنَّه لا يُعرف تسميةُ القبلةِ (وجهةَ الله) في شيءٍ من الكلامِ مع أنَّها تُسمَّى (وِجهَة)؛ فكيفَ يُطلق عليها (وجهُ الله) ولا يُعرف تسميتُها وجهًا؟!

وأيضًا فمن المعلومِ أنَّ قِبلَةَ الله التي نصبها لعبادِه هي قِبلَةٌ واحدةٌ، وهي القِبلَةُ التي أمرَ الله عبادَه أن يتوجَّهوا إليها حيث كانوا، لا كلُّ جهةٍ يولِّي الرجلُ وجهَه إليها، فإنَّه يُولِّي وجهَه إلى المشرقِ والمغربِ والشَّمالِ والجنوبِ وما بينَ ذلك، وليست تلك الجهاتُ قبلةَ الله، فكيف يُقال: أيُّ وجهةٍ وجَّهتمُوها واستقبلتُموها هي قبلةُ الله؟!

والآيةُ صريحةٌ في أنَّه أينما ولَّى العبدُ فثمَّ وجهُ الله؛ من حضرٍ أو سَفَرٍ، في صلاةٍ أو غير صلاة، وذلك أنَّ الآيةَ لا تعرُّض فيها للقِبلَة، ولا لحُكم الاستقبال؛ بل سياقُها لمعنًى آخر، وهو بيانُ عظمةِ الرَّبِّ تعالى وسَعَتِه، وأنَّه أكبرُ من كلِّ شيءٍ وأعظمُ منه، وأنَّه مُحيطٌ بالعالم العلويِّ والسُّفليِّ، فذكر في أوَّل الآية إحاطةَ مُلكِه في قوله: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ۚ﴾ [البقرة: ١١٥]؛ فنبَّهنا بذلك على مُلكِه لما بينهما، ثم ذكرَ عظمته سبحانه، وأنَّه أكبرُ وأعظمُ من كلِّ شيء، فأينما ولَّى العبدُ وجهه فثمَّ وجهُ الله، ثم ختم باسمين دالَّين على السَّعَة والإحاطَة فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥]؛ فذكرَ اسمَه (الواسعَ) عقيبَ قولِه: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ۚ﴾ [البقرة: ١١٥] كالتفسيرِ والبيانِ والتقريرِ له، فتأمَّلْه.

فهذا السِّياقُ لم يُقصَد به الاستقبالُ في الصَّلاة بخصوصِه، وإن دخلَ في عمومِ الخطابِ حَضَرًا أو سَفَرًا بالنسبةِ إلى الفرضِ والنَّفلِ والقُدرةِ والعَجز، وعلى هذا فالآيةُ باقيةٌ على عمومها وإحكامها، ليست منسوخةً ولا مخصوصة، بل لا يصحُّ دخول النَّسخِ فيها؛ لأنَّها خبرٌ عن مُلكِه للمشرقِ والمغرب، وأنَّه أينما ولَّى الرجلُ فثمَّ وجهُ الله، وعن سَعَتِه وعِلمِه، فكيف يُمكن دخولُ النَّسخِ والتخصيصِ في ذلك؟!

وأيضًا هذه الآية ذُكرت مع ما بعدها لبيانِ عظمةِ الرَّبِّ، والردِّ على مَن جعل له عِدْلًا من خَلقِه أشركَه معه في العبادة؛ ولهذا ذكر بعدها الرَّدَّ على مَن جعلَ له ولدًا؛ فقال تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [البقرة: ١١٦] إلى قوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، فهذا السِّياق لا تعرُّض فيه للقِبلَة ولا سِيقَ الكلامُ لأجلِها، وإنَّما سِيقَ لذكرِ عظمةِ الرَّبِّ وبيانِ سَعَةِ علمه ومُلكه وحلمه، و(الواسعُ) من أسمائه، فكيف تجعلون له شريكًا وتمنعونَ بيوتَه ومساجدَه أن يُذكر فيها اسمُه، وتسعَونَ في خرابها؟! فهذا للمُشركين، ثمَّ ذكر ما نسبه إليه النَّصارى من اتِّخاذ الولد، ووَسَّطَ بين كُفر هؤلاء قولَه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ﴾ [البقرة: ١١٥].

فالمَقام مَقامُ تقريرٍ لأصول التوحيدِ والإيمانِ والرَّدِّ على المشركين، لا بيانِ فرعٍ معيَّنٍ جزئيٍّ، وقد أخبر سبحانه عن الجهاتِ التي تستقبلُها الأُمَمُ مُنكَّرةً مُطلقةً غيرَ مُضافةٍ إليه، وأنَّ المستقبِلَ لها هو مُولِّيها وجهَه، لا أنَّ الله شرعَها له وأمرَه بها، ثمَّ أمرَ أهل قِبلَتِه بالمُبادرة والمُسابقة إلى الخيرِ الذي ادَّخره لهم وخصَّهم به، ومن جُملتِه هذه القِبلَة التي خصَّهم بها دونَ سائرِ الأُمَم فقال: ﴿وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَاۖ فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ﴾ [البقرة: ١٤٨] إلى قوله: ﴿قَدِيرٞ﴾ [البقرة: ١٤٨].

فتأمَّل هذا السِّياق في ذكر الوِجهات المُختلفة التي تُولِّيها الأُمَمُ وجوهَهم، ونزِّل عليه قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥] إلى قوله: ﴿وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥]، وانظر: هل يُلائم السِّياقُ السِّياقَ والمعنى المعنى، ويُطابقه؟ أم هما سياقان دلَّ كلٌّ منهما على معنًى غيرِ المعنى الآخر، فالألفاظُ غيرُ الألفاظ، والمعنى غيرُ المعنى، فإنَّه لو كانَ المُراد بـ(وجه الله) قبلةَ الله لكان قد أضافَ إلى نفسِه القِبَلَ كلَّها، ومعلومٌ أنَّ هذه إضافةُ تخصيصٍ وتشريفٍ إلى إلهيَّته ومحبَّته، لا إضافةٌ عامَّةٌ إلى ربوبيَّته ومشيئتِه، وما هذا شأنُها لا يكونُ فيها المضافُ الخاصُّ إلَّا كـ(بيتِ الله) و(ناقةِ الله) و(رُوحِ الله)؛ فإنَّ البُيوت والنُّوقَ والأرواحَ كلَّها لله، ولكنَّ المُضاف إليه بعضُها، فقبلةُ الله منها هي قبلةُ بيتِه لا كلُّ قِبلَةٍ، كما أنَّ بيتَه هو البيتُ المخصوصُ لا كلُّ بيتٍ.

يُقال أيضًا: حملُ الوجه فِي الآية على الجِهَة والقِبلَة إمَّا أن يكونَ هو ظاهرَ الآية، أو يكونَ خلافَ الظاهر؛ ويكونَ المُراد بالوجه وجهَ الله حقيقة؛ لأنَّ الوجهَ إنَّما يُراد به الجهةُ والقِبلَةُ إذا جاء مُطلقًا غيرَ مُضافٍ إلى الله تعالى، كما في حديث الاستسقاء: «**فلم يَقدَم أحدٌ من وجهٍ من الوجوهِ إلَّا أخبرَ بالجَوْدِ**»، أو يكونَ ظاهرُ الآية الأمرين كليهما، ولا تنافيَ بينهما؛ فأينما ولَّى العبدُ وجهَه في صلاة توليةً مأمورًا بها فهي قِبلَة الله، وثَمَّ وجهُ الله، فهو مُستقبلٌ قبلتَه ووجهَه، أو تكونَ الآيةُ مُجملةً مُحتملةً للأمرين.

فإن كان الأوَّل هو ظاهرَها لم يكن حملُها عليه مجازًا، وكان ذلك حقيقتَها، ومَن يقولُ هذا يقول: (وجهُ الله) في هذه الآية قبلتُه وجِهَتُه التي أمرَ باستقبالها بخلافِ وجهِه في قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمن: ٢٧] ونحوها، وغايةُ ذلك أن يكونَ (الوجهُ) لفظًا مُشتركًا قد استُعمِل في هذا تارةً وفي هذا تارة.

وإن كان الثاني فالأمرُ ظاهر، **وإن كان الثالثُ** فلا تنافي بينَ الأمرين فأينما ولَّى المُصلِّي وجهَه فهي قبلةُ الله، وهو مستقبلٌ وجهَ ربِّه لأنَّه واسع، والعبدُ إذا قام إلى الصَّلاةِ فإنَّه يستقبلُ ربَّه تعالى، والله مُقبلٌ على كلِّ مُصلٍّ إلى جهةٍ من الجهاتِ المأمورِ بها بوجهِه؛ كما تواترت بذلك الأحاديثُ الصحيحةُ عن النبيِّ ﷺ مثل قوله: «**إذا قام أحدكم إلى الصَّلاة فلا يبصُقْ قِبَلَ وَجهِهِ؛ فإنَّ الله قِبَلَ وَجهِه**»(١)، وفي لفظٍ: «**فإنَّ ربَّه بينَه وبينَ القِبلَة**»(٢)، وقد أخبر أنَّه حيثُما توجَّه العبدُ فإنَّه مُستقبلٌ وجهَ الله.

فإنَّه قد دلَّ العقلُ والفِطرةُ وجميعُ كتب الله السماويَّة على أنَّ الله تعالى عالٍ على خَلقِه فوقَ جميعِ المخلوقات، وهو مُستوٍ على عَرشِه، وعَرشُه فوقَ السَّماوات كلِّها، فهو سبحانه مُحيطٌ بالعالمِ كلِّه؛ فأينما ولَّى العبدُ فإنَّ الله مُستقبلُه، بل هذا شأنُ مخلوقِه المُحيطِ بما دُونَه، فإنَّ كلَّ خَطٍّ يخرجُ من المركزِ إلى المُحيطِ فإنَّه يستقبلُ وجهَ المُحيطِ ويُواجِهُه، والمركزُ يستقبُل وجهَ المُحيط، وإذا كان عالي المخلوقاتِ المُحيطُ يستقبلُ سافِلَها المُحاطَ به بوجهِه من جميعِ الجِهاتِ والجوانبِ، فكيفَ بشأنِ مَن هو بكلِّ شيءٍ مُحيط؟ وهو مُحيطٌ ولا يُحاط به، كيف يمتنعُ أن يستقبلَ العبدُ وجهَه تعالى حيثُ كان وأينَ كان؟

وقولُه: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]؛ إشارةٌ إلى مكانٍ موجود، والله تعالى فوقَ الأمكنةِ كلِّها ليسَ في جَوفِها، وإن كانت الآيةُ مُجملةً مُحتمِلةً الأمرين لم يصحَّ دعوى المجاز فيها ولا في (وجه الله) حيث ورد؛ فبطَلَت دعواهم أنَّ (وجهَ الله) على المجاز لا على الحقيقة»(٣).

(١) أخرجه البخاري (٤٠٦)، ومسلم (٥٤٨).
(٢) أخرجه البخاري (٤٠٥) و(٤١٧)، ومسلم (٥٥١)، واللفظ للبخاري.
(٣) "الصواعق" (٢/ ١٨٠ - ١٨٦) ملخَّصًا.

وما ذكرَ الكتابُ والسُّنَّة من معيَّة الله لخلقه وقُربه منهم لا يُنافي ما ذُكر من عُلُوِّه وفوقيَّته؛ فالله فوقَ العرشِ حقيقة، وهو مَعَنا حقيقة؛ كما في (حديث الأوعال): «**والله فوقَ العَرشِ، وهو يعلمُ ما أنتُم عليه**»؛ وذلك أنَّ كلمة (مع) في اللُّغة إذا أُطلقت فليسَ ظاهرُها في اللُّغة إلَّا المُقارنةَ المُطلقةَ، من غيرِ وجوبِ مُماسَّة أو مُحاذاة عن يمينٍ أو شمال، فإذا قُيِّدت بمعنًى من المعاني دلَّت على المُقارنة في ذلك المعنى، فإنَّه يُقال: ما زلنا نسيرُ والقمرُ معنا أو النجمُ معنا، أو يُقال: هذا المَتاع معي؛ لمُجامعته لكَ وإن كان فوقَ رأسِك، فالله مع خلقهِ حقيقةً، وهو فوقَ عَرشِه حقيقة.

ثم هذه المَعيَّة تختلفُ أحكامُها بحسَبِ المواردِ؛ فلمَّا قال: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ [سبأ: ٢] إلى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] - دلَّ ظاهرُ الخطابِ على أنَّ حُكم هذه المعيَّة ومُقتضاها: أنَّه مُطَّلعٌ عليكم، شهيدٌ عليكم، مهيمنٌ عليكم، عالمٌ بكم، وهذا معنى قول السَّلف: إنَّه معهم بعِلمِه، وهذا ظاهرُ الخطابِ وحقيقتُه، وكذلك في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] إلى قوله: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ۖ﴾ الآية [المجادلة: ٧].

ولمَّا قال النبيُّ ﷺ لصاحبِهِ في الغار: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾ [التوبة: ٤٠]، كان هذا أيضًا حقًّا على ظاهرِه، ودلَّتِ الحالُ على أنَّ حُكمَ هذه المعيَّة هنا معيَّةُ الاطِّلاع والتأييد، وكذلك قولُه لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]؛ المعيَّة هنا على ظاهرِها، وحُكمها في هذه المواطن النَّصر والتأييد، وقد يدخلُ على صبيٍّ مَن يُخيفه فيبكي، ويُشرفُ عليه أبوه من فوق السَّقف فيقول: لا تخَفْ أنا معك، و: أنا هنا حاضر، ونحو ذلك، ينبِّهه على المعيَّةِ المُوجِبةِ بحُكم الحال دفعَ المكروهِ؛ ففرقٌ بين معنى المعيَّة وبين مُقتضاها، وربَّما صار مُقتضاها من معناها؛ فيختلفُ

باختلاف المواضع.

فلفظُ المعيَّة قدِ استُعملَ في الكتاب والسُّنَّة في مواضعَ يقتضي في كلِّ موضعٍ أمورًا لا يقتضيها في الموضعِ الآخر؛ فإمَّا أن تختلفَ دلالتُها بحسَبِ المواضع، أو تدلَّ على قدرٍ مُشتركٍ بين جميع مواردها - وإنِ امتازَ كلُّ موضعٍ بخاصَّته - فعلى التقديرين ليس مُقتضاها أن يكونَ ذاتُ الرَّبِّ ﷻ مختلطةً بالخلقِ حتى يُقال: قد صُرِفَت عن ظاهرِها.

ومَن علِمَ أنَّ المعيَّة تُضاف إلى كلِّ نوعٍ من أنواع المخلوقاتِ كإضافة الربوبيَّة - مثلًا - وأنَّ الاستواءَ على الشيء ليسَ إلَّا للعَرش، وأنَّ الله يُوصف بالعلوِّ والفوقيَّة الحقيقيَّة، ولا يُوصف بالسُّفْل ولا بالتحتيَّة قطُّ لا حقيقةً ولا مجازًا - علِمَ القرآنَ على ما هو عليه من غير تحريف.

ثم مَن توهَّم أنَّ كون الله في السَّماءِ بمعنى: أنَّ السَّماء تُحيط به وتحويه فهو كاذبٌ إن نقلَه عن غيرِه، وضالٌّ إنِ اعتقدَه في ربِّه، وما سمِعْنا أحدًا يفهمُه من اللَّفظ، ولا رأينا أحدًا نقلَه عن واحدٍ، ولو سُئِل سائرُ المسلمين: تفهمونَ من قولِ الله ورسوله: (إنَّ الله في السَّماء) أنَّ السَّماء تحويه؟ لبادرَ كلُّ أحدٍ منهم إلى أن يقول: هذا شيءٌ لعلَّه لم يخطُر ببالنا.

وإذا كان الأمرُ كذلك فمنَ التكلُّف أن يجعلَ ظاهرَ اللفظِ شيئًا مُحالًا لا يفهمُه النَّاسُ منه، ثم يُريد أن يتأوَّله، بل عندَ المسلمين أنَّ الله في السَّماء، وهو على العَرشِ واحد، إذِ السَّماء إنَّما يُراد بها العُلُوُّ؛ فالمعنى أنَّ الله في العُلُوِّ لا في السُّفْل، وقد علم المسلمونَ أنَّ كرسيَّه ﷻ وَسِعَ السَّماوات والأرض، وأنَّ الكرسيَّ في العَرشِ كحَلْقَةٍ مُلقاةٍ بأرضٍ فَلاة، وأنَّ العَرشَ خلقٌ من مخلوقات الله، لا نسبةَ له إلى قُدرةِ الله وعظمتِه، فكيف يُتوهَّم - بعد هذا - أنَّ خلقًا يحصُره ويحويه؟!

وقد قال الله سبحانه: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وقال: ﴿فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧]؛ بمعنى: (على) ونحو ذلك، وهو كلامٌ عربيٌّ حقيقةً لا مجازًا، وهذا يعلمُه مَن عرَفَ معاني الحروف، وأنَّها مُتواطئةٌ في الغالب لا مُشترَكةٌ، وكذلك قوله ﷺ: «**إذا قام أحدُكم إلى الصَّلاةِ فإنَّ الله قِبَلَ وجهِهِ فلا يبصُقْ قِبَلَ وَجهِه**»[(١)]؛ الحديثُ حقٌّ على ظاهرِه، وهو سبحانه فوقَ العَرشِ وهو قِبَلَ وَجهِ المُصلِّي، بل هذا الوصف يثبُت للمخلوقات، فإنَّ الإنسان لو أنَّه يُناجي السَّماءَ أو يُناجي الشَّمسَ والقمرَ لكانتِ السَّماءُ والشَّمسُ والقمرُ فوقَه، وكانت أيضًا قِبَلَ وجهِه.

وقد ضرب النبيُّ ﷺ المَثَل بذلك - ولله المثلُ الأعلى - ولكنَّ المقصودَ بالتمثيلِ بيانُ جوازِ هذا وإمكانِه، لا تشبيهُ الخالقِ بالمخلوق؛ فقد قال النبيُّ ﷺ: «**ما مِنكُم من أحدٍ إلَّا سيرَى ربَّه مُخْلِيًا به**»، فقال له أبو رَزِين العُقَيلِيُّ: كيف يا رسول الله، وهو واحدٌ ونحن جميعٌ؟ فقال النبيُّ ﷺ: «**سأنبِّئُك بمثلِ ذلك في آلاءِ الله: هذا القمرُ كلُّكم يراهُ مُخْلِيًا به، وهو آيةٌ من آياتِ الله، فالله أكبرُ**»[(٢)]، أو كما قال النبي ﷺ، وقال: «**إنَّكم سترونَ ربَّكم كما ترونَ الشَّمسَ والقمرَ**»[(٣)]؛ فشبَّه الرؤيةَ بالرؤيةِ وإن لم يكن المرئيُّ له مُشابهًا للمرئيِّ، فالمؤمنونَ إذا رأوا ربَّهم يومَ القيامة وناجَوه؛ كلٌّ يراهُ فوقَه قِبَلَ وجهِه كما يرى الشَّمسَ والقمرَ، ولا مُنافاةَ أصلًا[(٤)].

---

(١) تقدَّم قبله.

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١١ و١٢)، وأبو داود (٤٧٣١)، وابن ماجه (١٨٠) من حديث أبي رزين، واسمه لقيط بن عامر.

(٣) أخرجه البخاري (٥٥٤) و(٥٧٣) و(٤٨٥١) و(٨٤٣٤) و(٧٤٣٥) و(٧٤٣٦)، ومسلم (٦٣٣) من حديث جرير بن عبد الله، وفي الباب عن أبي هريرة؛ أخرجه الشيخان.

(٤) "الحمويَّة" (ص١٥٣ - ١٥٦/ النفائس) باختصار.

معنى «اللهمَّ»

قوله: «**اللهمَّ ربَّ السَّماواتِ السَّبعِ وربَّ العرشِ العظيمِ**»؛ «**اللهمَّ**» معناها: يا أللهُ، ولهذا لا تُستعمل إلَّا في الطلب؛ فلهذا لا يُقال: اللهمَّ غفورٌ رحيمٌ، بل يُقال: اللهمَّ اغفِرْ لي وارحمْنِي، زِيدَتْ فيه (الميمُ) للتعظيمِ والتفخيمِ على الصَّحيح، و(الميمُ) تدلُّ على الجمعِ وتقتضِيهِ، ومخرجُها يقتضي ذلك؛ لأنَّها حرفٌ شفهيٌّ يجمع الناطقُ به شفتيه، فوضعته العربُ علمًا على الجمع، وإذا عُلِمَ هذا من شأنِ (الميم) فهُم ألحقوها في آخر هذا الاسم «**اللهمَّ**» الذي يسألُ العبدُ به ربَّه سبحانه في كلِّ حاجةٍ وكلِّ حال؛ إيذانًا بجمع أسمائه تعالى وصفاته.

فإذا قال السَّائل: «**اللهمَّ إنِّي أسألُك**» فكأنَّه قال: أدعو الله الذي له الأسماء الحُسنى والصِّفات العُلا بأسمائه وصفاته، فأتى بالميم المُؤذِنَة بالجمعِ في آخرِ هذا الاسمِ؛ إيذانًا بسؤاله تعالى بأسمائه كلِّها، فالداعي مندوبٌ إلى أن يسألَ الله تعالى بأسمائِه وصفاتِه، كما في الاسم الأعظم: «**اللهمَّ إنِّي أسألُكَ بأنَّ لكَ الحمدَ لا إلهَ إلَّا أنتَ، الحنَّانُ المنَّانُ، بديعُ السَّماواتِ والأرضِ، يا ذا الجلالِ والإكرامِ، يا حيُّ يا قيُّوم**»(١)، وهذه الكلمات تتضمَّن الأسماءَ الحُسنى.

والدُّعاء ثلاثةُ أقسام:

أحدُها: أن تسألَ الله بأسمائِهِ وصفاتِه.

الثاني: أن تسألَه بحاجَتِكَ وفَقْرِكَ، وذلك أن تقولَ: أنا العبدُ الفقيرُ المسكينُ البائسُ الذليلُ المُستجيرُ... ونحو ذلك.

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ١٥٨ و٢٤٥)، وأبو داود (١٤٩٥)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٥٠٧)، والبغوي في "شرح السنة" (١٢٥٨)، وصحَّحه الحاكم (١/ ٥٠٣ - ٥٠٤)، ووافقه الذهبي من حديث أنس.

الثالث: أن تسألَ حاجتَك ولا تذكُر واحدًا من الأمرين.

فالأولُ أكملُ من الثاني، والثاني أكملُ من الثالث، فإذا جمع الدُّعاء الأمورَ الثلاثةَ كان أكمل.

وهذه عامَّة أدعية النبيِّ ﷺ، وهذا القولُ قد جاء عن غيرِ واحدٍ من السَّلف؛ قال الحسن البَصْرِي: (اللهمَّ) مجمعُ الدعاء، وقال أبو رجاء العُطارِدِيُّ: إنَّ الميم في قوله (اللهمَّ) فيها تسعةٌ وتسعون اسمًا من أسماء الله تعالى، وقال النَّضْر بن شُمَيل: مَن قال (اللهمَّ) فقد دعا اللهَ بجميعِ أسمائِه[1].

وقد روى هذا الحديثَ مسلمٌ في "صحيحه" عن أبي هُريرة أنَّ رسول الله ﷺ كان يدعو عند النَّوم: «**اللهمَّ ربَّ السَّماوات السَّبع وربَّ العرشِ العظيمِ، ربَّنا وربَّ كلِّ شيءٍ، مُنزِلَ التوراةِ والإنجيلِ والفُرقان، فالقَ الحَبِّ والنَّوى، لا إلهَ إلَّا أنتَ، أعوذُ بكَ من شرِّ كلِّ شيءٍ أنتَ آخذٌ بناصِيَتِه، أنتَ الأولُ فليسَ قبلكَ شيء، وأنتَ الآخرُ فليسَ بعدَك شيء، وأنتَ الظاهرُ فليسَ فوقَك شيء، وأنتَ الباطنُ فليسَ دونَكَ شيء، اقْضِ عنَّا الدَّينَ وأغْنِنا منَ الفَقْر**»[2]؛ وهذا لفظُ الإمامِ أحمدَ.

ورواه مسلمٌ بلفظ عن سُهيل؛ قال: كان أبو صالح يأمُرنا إذا أراد أحدُنا أن ينامَ أن يضطجعَ على شِقِّه الأيمنِ ثمَّ يقول: «**اللهمَّ ربَّ السَّماواتِ وربَّ الأرضِ وربَّ العَرشِ العظيم، ربَّنا وربَّ كلِّ شيء، فالقَ الحَبِّ والنَّوى، ومُنزِلَ التوراةِ والإنجيلِ والفُرقان؛ أعوذُ بكَ من شرِّ كلِّ ذي شرٍّ أنتَ آخذٌ بناصِيَتِه، اللهمَّ أنتَ الأَوَّلُ فليسَ قبلكَ شيء، وأنتَ الآخِرُ فليسَ بعدَكَ شيء، وأنتَ الظاهرُ فليسَ فوقَكَ شيء، وأنتَ الباطنُ فليسَ دُونَكَ**

---

(١) "جلاء الأفهام" (ص٨٣ - ٩٣) بتلخيص.
(٢) أخرجه مسلم (٢٧١٣)، وأحمد (٢/ ٣٨١، ٥٣٦)، واللفظ لمسلم أقرب.

شيء؛ **اقضِ عنَّا الدَّين، وأغنِنا مِنَ الفَقر**»[١]؛ وكان يروي ذلك عن أبي هُريرة عن النبيِّ ﷺ، وأخرجه النَّسائيُّ وابن ماجه وأبو داود.

وعن أبي هُريرة قال: أتَتْ فاطمةُ بنتُ النبيِّ ﷺ تسألُ خادمًا؛ فقال: «**قولي: اللهمَّ ربَّ السَّماواتِ السَّبعِ وما أظْلَلْنَ. . .**»[٢] إلخ، وهذا الحديثُ تفسيرٌ لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ③﴾ [الحديد: ٣].

قوله: «**وأنتَ الظَّاهِرُ فليسَ فوقَكَ شيءٌ**»؛ «فجعلَ كمالَ الظُّهورِ مُوجِبًا لكمال الفوقيَّة، ولا ريبَ أنَّه ظاهرٌ بذاته فوقَ كلِّ شيء، و(الظُّهور) هنا العُلُوُّ، ومنه قوله: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧]؛ أي: يعلُوه، وقرَّر هذا المعنى بقوله: «**فليسَ فوقَكَ شيءٌ**»؛ أي: أنتَ فوق الأشياءِ كلِّها، ليس لهذا اللفظ معنى غير ذلك، ولا يصحُّ أن يُحملَ (الظُّهورُ) على الغلبةِ؛ لأنَّه قابَلَه بقولِه: «**وأنتَ الباطِنُ**»، فهذه الأسماءُ الأربعةُ مُتقابلة؛ اسمان لأزَلِ الرَّبِّ تعالى وأبَدِه، واسمانِ لعُلُوِّه وقُرْبِه[٣]».

إحاطة الله بالمخلوقات

وفي قوله: «**وأنتَ الباطنُ فليسَ دُونَكَ شيءٌ**» بيانُ قُربِ الرَّبِّ تعالى من عبادِه؛ «فهو سبحانه يدنُو ويقرُبُ ممَّن يُريد الدُّنُوَّ والقُرب منه، مع كونِه فوقَ عَرشِه، وقد قال النبيُّ ﷺ: «**أقربُ ما يكونُ العبدُ من رَبِّهِ وهوَ ساجِدٌ**»[٤]؛ فهذا قُرب السَّاجد من ربِّه وهو فوقَ عَرشِه، وكذلك قوله في الحديث الصحيح: «**إنَّ الذي تَدعُونَهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ، أقربُ إلى أحَدِكُم من عُنُقِ راحِلَتِه**»[٥]؛ فهذا قُرب السَّاجد من ربِّه وهو فوقَ عَرشِه.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧١٣).
(٢) أخرجه مسلم (٢٧١٣)، وليس عنده: «**وما أظْلَلْنَ**» بل عنده: فقالَ لها: «**قُولي: اللهمَّ ربَّ السَّماوات السَّبع**» بمثل حديث سهيل عن أبيه. اهـ.
(٣) "الصواعق" (٢/ ٢٠٩).
(٤) أخرجه مسلم (٤٨٢).
(٥) أخرجه البخاري (٦٣٨٤) و(٦٦١٠) و(٧٣٨٦)، ومسلم (٢٧٠٤).

وإن عسُرَ على فهمِكَ اجتماعُ الأمرين فإنَّه يُوضِّحه لكَ معرفةُ إحاطة الرَّبِّ وسَعَتِه، وأنَّه أكبرُ من كلِّ شيء، وأنَّ السَّماوات السَّبع والأرَضِين في يده كخَرْدَلَةٍ في كفِّ العبد، وأنَّه يقبِضُ سماواته السَّبع بيده، والأرَضِين باليد الأخرى، ثم يهزُّهنَّ؛ فمَن هذا شأنُه كيف يعسُر عليه الدُّنُوُّ ممَّن يريد الدُّنُوَّ منه وهو على عَرشِه؟! وهو يوجب لكَ فهمَ اسمِه (الظاهرِ) و(الباطنِ)، وتعلم أنَّ التفسير الذي فسَّر رسول الله ﷺ به هذينِ الاسمينِ هو تفسير الحقِّ المُطابقِ لكونه بكلِّ شيءٍ محيطٌ، وكونِه فوقَ كلِّ شيء»[١].

«وقُرب الرَّبِّ تعالى إنَّما ورد خصوصًا لا عامًّا، وهو نوعان:

قُربه من داعِيهِ بالإجابة، ومن مُطِيعِيه بالإثابة.

ولم يجئ (القُرب) كما جاءت (المعيَّة): خاصَّة وعامَّة؛ فليس في القرآن ولا في السُّنَّة أنَّ الله قريبٌ من كلِّ أحد، وأنَّه قريبٌ من الكافر، وإنَّما جاء خاصًّا كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]؛ فهذا قُربه من داعِيه وسائِليهِ، وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، ولم يقُل عنها: قريبة، وإنَّما كان الخبرُ عنها مُذكَّرًا؛ فإنَّ (الرحمة) لمَّا كانت من صفاتِ الله تعالى، وصفاتُه قائمةٌ بذاته، فإذا كانت قريبةً من المُحسنين فهو قريبٌ سبحانه منهم قطعًا.

وقد بيَّنا أنَّه سبحانه قريبٌ من أهل الإحسانِ ومن أهل سُؤاله بإجابته، ويوضِّح ذلك أنَّ الإحسان يقتضي قُربَ العبدِ من ربِّه، فيقرُب ربُّه منه لمَّا تقرَّب إليه بإحسانه، فإنَّ مَن تقرَّب منه شبرًا يتقرَّب إليه ذراعًا، ومَن تقرَّب منه ذراعًا تقرَّب منه باعًا، فهو قريبٌ من المُحسنين بذاته ورحمته قُربًا ليس له نظير، وهو مع ذلك فوقَ سماواته على عَرشِه.

---

(١) "الصواعق" (٢/ ٢٢٨).

كما أنَّه سبحانه يقرُب من عبادِه في آخر الليل وهو فوقَ عَرشِه، ويدنو من أهل المَوقِفِ عشيَّةَ عَرَفَة وهو على عَرشِه، فإنَّ عُلُوَّه سبحانه على سماواته من لوازِم ذاتِه، فلا يكون قطُّ إلَّا عاليًا ولا يكون فوقه شيءٌ البتَّة، كما قال أعلمُ الخلق: «**وأنتَ الظاهرُ فليسَ فَوقَكَ شيء**»، وهو سبحانه قريبٌ في عُلُوِّه عالٍ في قُرْبِه.

والذي يسهِّل عليكَ فهمَ هذا: معرفةُ عظمةِ الرَّبِّ وإحاطته بخَلقِه، وأنَّ السَّماوات السَّبعَ في يدِه كخَرْدَلَةٍ في يدِ العبد، وأنَّه سبحانه يقبِضُ السَّماوات بيدِه والأرضَ بيدِه الأخرى ثم يهزُّهنَّ، فكيف يستحيل في حقِّ مَن هذا بعضُ عظمته أن يكون فوقَ عَرشِه ويقرُب من خلقه كيف شاء وهو على العَرش؟!

الكلام على حديث: لو دلَّيتم بحبل لهبطتُم على الله

وبهذا يزولُ الإشكالُ عن الحديثِ الذي رواه الترمذي من حديث الحسن عن أبي هريرة؛ قال: بينما نبيُّ الله ﷺ جالسٌ مع أصحابه إذ أتى عليهم سحابٌ - فذكر الحديثَ - وفيه: ثم قال: «**والذي نفسُ محمَّدٍ بيدِه، لو أنَّكُم دلَّيتُم رَجُلًا بحَبْلٍ إلى الأرضِ السُّفْلَى لهَبَطتُم على الله**»، ثم قرأ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٣﴾ [الحديد: ٣][1]، قال الترمذي: «هذا حديث غريبٌ من هذا الوجه، ويُروى عن أيوب ويونس بن عبيد وعلي بن زيد، قالوا: لم يسمع الحسن من أبي هريرة.

وفسَّر بعضُ أهل العلم هذا الحديثَ وقالوا: إنَّما يهبطُ على عِلمِ الله وقُدرته وسُلطانه في كلِّ مكان، وهو على العَرشِ كما وصفَ في كتابه». اهـ.

«**وقد اختلف النَّاسُ في هذا الحديثِ في سندِه ومعناه؛ فطائفةٌ قَبِلَته،**

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٣٧٠)، والترمذي (٣٢٩٨) مطولًا. وقال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه» اهـ، وقال الهيثمي في "المجمع" (٧/ ٢٥٨): «رواه أحمد وفيه: الحكم بن عبد الملك؛ وهو ضعيف» اهـ.

وطائفة ردَّته[١]**، والذين قبلوا الحديث اختلفوا في معناه، فحكى الترمذيُّ عن بعض أهل العلم أنَّ المعنى**: يهبطُ على عِلْمِ الله وقُدرته وسُلطانه، ومُراده على معلوم الله ومقدوره ومُلْكِه؛ أي: انتهى علمُه وقُدرته وسُلطانه إلى ما تحتَ التحتِ فلا يعزُب عنه شيء.

وقالت طائفة أخرى: بل هذا معنى اسمِه (المُحيط) واسمِه (الباطن)؛ فإنَّه سبحانه مُحيطٌ بالعالم كلِّه، وإنَّ العالم العُلويَّ والسُّفليَّ في قبضته كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ ۝٢٠﴾ [البروج: ٢٠]؛ فإذا كان مُحيطًا بالعالم فهو فوقَه بالذَّات، عالٍ عليه من كلِّ وجهٍ وبكلِّ معنى، فالإحاطة تتضمَّن العلوَّ والسَّعةَ والعظمة، فإذا كانت السَّماوات السَّبع والأَرَضُون السَّبع في قبضته، فلو وقعت حصاةٌ أو دُلِّي بحَبْلٍ لسَقَطَ في قبضته سبحانه.

والحديثُ لم يَقُل فيه: إنَّه يهبِطُ على جميعِ ذاته، فهذا لا يقولُه ولا يفهمُه عاقل، ولا هو مذهبُ أحدٍ من أهل الأرض البتَّة؛ لا الحلوليَّة ولا الاتحاديَّة، ولا الفرعونيَّة، ولا القائلين بأنَّه في كلِّ مكان بذاته، وطوائفُ بني آدم كلُّهم متَّفقون على أنَّ الله تعالى ليس تحتَ العالم، فقوله: «**لو دَلَّيتُم بحَبْلٍ لهبطَ على الله**»؛ إذا هبطَ في قبضَتِه المُحيطةِ بالعالم فقد هبطَ عليه والعالَمُ في قبضَتِه، وهو فوقَ عَرشِه.

ولو أنَّ أحدنا أمسكَ بيدِه أو رِجْلِه كُرَةً قبضَتْها يدُه من جميعِ جوانبها، ثم وقعَتْ حَصاةٌ من أعلى الكرةِ إلى أسفلِها لوقعَتْ في يدِه وهبطَتْ عليه، ولم يلزَمْ من ذلك أن تكونَ الكرةُ والحصاةُ فوقَه وهو تحتَها - ولله المثلُ الأعلى - وأمَّا تأويلُ التِّرمذيِّ وغيرِه له بالعِلم، فقال شيخُنا: هو ظاهرُ

---

(١) قال الذهبي في "العلو" (ص١٢٠): «وهو خبرٌ مُنكَر».

الفسادِ من جنسِ تأويلات الجهميَّة، بل بتقدير ثُبوته فإنَّما يدلُّ على الإحاطة، والإحاطةُ ثابتةٌ عقلًا ونقلًا وفطرةً كما تقدَّم»(١).

وقولُه: «**لمَّا رفعَ الصَّحابةُ أصواتَهُم بالذِّكرِ...**» الحديثَ؛ خرَّجاه في الصَّحيحين عن أبي موسى الأشعري، وفي بعض طُرقه: لمَّا توجَّه رسولُ الله ﷺ إلى خَيبرَ أو غزا خَيبرَ أشرفَ النَّاسُ على وادٍ، فرفعوا أصواتَهم بالتكبير: الله أكبر! لا إله إلَّا الله! فقال رسول الله ﷺ: «**ارْبَعُوا على أنفُسِكُم...**» الحديث، وفي آخرِه قال أبو موسى: وأتى عليَّ رسولُ الله ﷺ وأنا أقولُ في نفسِي: لا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا بالله، فقال: «**يا عبد الله بن قيس، ألا أدلُّك على كَنْزٍ من كُنوز الجنَّة: لا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا بالله**»(٢).

«وهذا السِّياق يُوهِم أنَّ ذلك وهُم ذاهبونَ إلى خَيبرَ وليسَ كذلك، بل إنَّما وقعَ ذلك حالَ رجوعِهم؛ لأنَّ أبا موسى إنَّما قدِمَ بعد فتح خيبرَ، وعلى هذا ففي السِّياق حذفٌ تقديرُه: لمَّا توجَّه النبيُّ ﷺ إلى خيبرَ فحاصرَها، ففتحَها، ففرغَ، فرجعَ - أشرفَ على النَّاسِ... إلخ»(٣).

قوله: «**ارْبَعُوا**» بفتح الموحَّدة؛ أي: ارْفُقُوا بضمِّ الفاء، قال يعقوب ابن السِّكِّيت: رَبَع الرجل يَرْبَع؛ إذا رفقَ وكفَّ.

وحكى ابنُ التِّين أنَّه وقع في روايته بكَسْرِ المُوحَّدة، وأنَّه في كُتب أهل اللُّغة وبعضِ كتبِ الحديث بفتحها.

وقوله: «**فإنَّكُم لا تَدْعُونَ أصمَّ...**» إلخ؛ قال الكَرْمانيُّ: لو جاءت الرواية: (لا تدعون أصمَّ ولا أعمى) لكان أظهرَ في المُناسبة، لكنَّه لمَّا كان

---

(١) "الصواعق" (٢/ ٢٦٨ - ٢٧٥) بتلخيص.
(٢) تقدَّم.
(٣) "الفتح" (٧/ ٣٨٠).

الغائبُ كالأعمى في عدمِ الرؤيةِ نفى لازمَه؛ ليكون أبلغَ وأشمل، وزاد: «**قريبًا**» لأنَّ البعيدَ وإن كان ممَّن يسمعُ ويُبصِرُ لكنَّه لبُعده قد لا يسمعُ ولا يُبصِر، ومُناسبة الغائبِ ظاهرةٌ؛ من أجل النَّهي عن رفع الصوت.

قال ابن بطَّال: في هذا الحديث نفيُ الآفةِ المانعةِ من السَّمع والآفةِ المانعةِ من النَّظر، وإثبات كونِه سميعًا بصيرًا قريبًا يستلزمُ ألَّا تصحَّ أضدادُ هذه الصِّفات عليه[١].

وقال ابن بطَّال: كان عَلَيْهِ السَّلَامُ مُعلِّمًا لأمَّته فلا يراهم على حالةٍ من الخيرِ إلَّا أحبَّ لهم الزيادة؛ فأحبَّ للذين رفعوا أصواتهم بكلمةِ الإخلاصِ والتكبيرِ أن يُضيفوا إليها التبرِّي من الحَوْلِ والقوَّة، فيجمعوا بين التوحيدِ والإيمانِ بالقَدَر؛ وقد جاء في الحديث: «**إذا قال العبد: لا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا بالله، قال الله: أسلمَ عبدي واسْتَسْلَم**»[٢].

قولُه: «**من كُنوزِ الجنَّة**»؛ سمَّى هذه الكلمة كَنْزًا لأنَّها كالكَنْزِ في نفاسته وصيانته، وحاصلُه أنَّ المُراد أنَّها من ذخائرِ الجنَّة أو من مُحصِّلات نفائسِ الجنَّة؛ قال النَّووي: المعنى أنَّ قولَها يُحصِّل ثوابًا نفيسًا يُدَّخر لصاحبِه في الجنَّة.

وأخرج أحمد والترمذي وصحَّحه ابن حبَّان عن أبي أيُّوب أنَّ النبيَّ ﷺ ليلةَ أُسري به مرَّ على إبراهيم - على نبيِّنا وعليه الصَّلاة والسَّلام - فقال: «**يا محمَّد، مُرْ أمَّتكَ أن يُكثِرُوا من غِراسِ الجَنَّة، قال: وما غِراسُ الجَنَّة؟ قال: لا حولَ ولا قوَّة إلَّا بالله**»[٣].

---

(١) "الفتح" (١٣/ ٣١٩ - ٣٢٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٣٠)، وابن ماجه (٣٧٩٤)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (٣٠) و (٣١) و (٣٥٠)، وأبو يعلى في "المسند" (١٢٥٨)، وعنه ابن حبَّان (١٢٥٨)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

(٣) أخرجه أحمد (٥/ ٤١٨)، وابن حبَّان (٨٢١) من حديث أبي أيوب به. وفي سنده: =

قولُه: «**لا تَدْعُونَ**»؛ كذا أطلقَ على التكبيرِ ونحوِه دعاءً من جهةِ أنَّه بمعنى النِّداء؛ لكونِ الذاكرِ يُريد إسماعَ مَن ذَكَرَه والشَّهادةَ له.

مناسبة التكبير عند الصعود والتسبيح عند الهبوط

وتقدَّم حديثُ جابرٍ بلفظ: «**كنَّا إذا صَعِدْنا كَبَّرْنا وإذا نَزَلْنا سَبَّحْنا**»، ومُناسبة التكبيرِ عند الصُّعود إلى المكانِ المُرتفع أنَّ الاستعلاءَ والارتفاعَ محبوبٌ للنفوسِ؛ لما فيه من استشعارِ الكبرياء، فشُرِعَ لمَن تلبَّس به أن يذكرَ كبرياءَ الله تعالى وأنَّه أكبرُ من كلِّ شيء، فيُكبِّرُهُ ليشكُرَ له ذلك فيزيدَه من فضلِه.

ومُناسبةُ التسبيح عندَ الهُبوط لكونِ المكانِ المُنخفِض مَحَلَّ ضِيق، فيُشرعُ فيه التسبيحُ لأنَّه من أسبابِ الفَرَج، كما وقع في قصَّة يونس ﷺ حين سبَّح في الظُّلمات فنُجِّي من الغمِّ[(١)].

فأخبرَ ﷺ وهو أعلمُ الخلقِ بربِّه أنَّه تعالى أقربُ إلى أحدِهِم من عُنُقِ راحلته، وأخبرَ أنَّه فوقَ سماواته على عَرشِه مُطَّلعٌ على خلقه، يرى أعمالَهم ويعلمُ ما في بطونهم، وهذا حقٌّ لا يُناقض أحدُهما الآخر[(٢)].

و(القُرب) المذكور في الكتاب والسُّنَّة قُربٌ خاصٌّ من عابدِيهِ وسائِلِيهِ وداعيهِ، وهو من ثمرةِ التعبُّد باسمِه الباطن فقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى

= عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وثَّقه ابن حبَّان. وذكره الهيثمي في "المجمع" (١٠/ ٩٧) وقال: «رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح، غير عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر، وهو ثقة، لم يتكلَّم فيه أحد، ووثقه ابن حبَّان» اهـ، وله شاهد من حديث ابن عمر عند الطبراني في "الكبير" (١٣٣٥٤) وآخر من حديث أبي هريرة عند أحمد (٢/ ٣٣٣)، والترمذي (٣٦٠١).

(١) "الفتح" (١١/ ١٥٧، ٤٢٤ - ٤٢٥).

(٢) "الصواعق" (٢/ ٢٧١).

عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]؛ فهذا قُربه من داعِيهِ، وقال: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]؛ فذكَّرَ الخبرَ وهو ﴿قَرِيبٌ﴾ عن لفظِ (الرحمةِ) وهي مؤنَّثة؛ إيذانًا بقُربه تعالى من المُحسنين، فكأنَّه قال: إنَّ الله برحمتِه قريبٌ من المُحسنين؛ وفي "الصحيح" عن النبيِّ ﷺ قال: «**أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربِّه وهو ساجدٌ**»[1]، و «**أقربُ ما يكونُ الرَّبُّ من عبدِه في جوفِ الليلِ**»[2]، فهذا قربٌ خاصٌّ غيرُ قربِ الإحاطة والبُطون، وقولُه في حديث أبي موسى: «**إنَّ الذي تدعونَه سميعٌ قريبٌ أقربُ إلى أحدِكُم من عُنُقِ راحلَتِه**»؛ فهذا قُربه من داعِيهِ وذاكِرِيهِ؛ يعني: فأيُّ حاجةٍ بكم إلى رفع الأصواتِ وهو لقُربه يسمعُها وإن خُفِضَت، كما يسمعُها إذا رُفِعَتْ؛ فإنَّه سميعٌ قريبٌ؟ وهذا القُرب من لوازمِ المحبَّة، فكلَّما كان الحبُّ أعظمَ كان القُربُ أكثر[3].



(١) تقدَّم.

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١١٣ - ١١٤)، وابن ماجه (١٢٥١) و (١٣٦٤)، والنسائي في "الكبرى" (١٤٧٧)، وفي "المُجتبى" (١/ ٢٨٣)، من حديث عمرو بن عبسة نحوه. وأخرجه مسلم (٨٣٢) بغير هذا السياق مطولًا.

(٣) "طريق الهجرتين" (ص٢٤ - ٢٥).

إثباتُ الرُّؤيةِ منَ السُّنَّة

«وقولُه: «**إنَّكم سَتَرَونَ ربَّكُمْ كما تَرَونَ القَمَرَ لَيلَةَ البَدرِ لا تُضامُونَ في رُؤيتِه، فإنِ استَطعتُمْ ألَّا تُغلَبوا على صَلاةٍ قبلَ طُلوعِ الشَّمسِ وصَلاةٍ قبلَ غُروبِها فافعلُوا**»؛ متَّفقٌ عليه»[(١)].

الشَّرح

هذا الحديثُ أخرجاه في الصَّحيحين عن جرير بن عبد الله البَجَلِي، قال كنَّا جلوسًا عند النبيِّ ﷺ فنظرَ إلى القمر ليلةَ أربعَ عشرةَ، فقال: «**إنَّكم سترونَ ربَّكُم عِيانًا كما تَرَونَ هذا لا تُضامُونَ في رُؤيَتِه، فإنِ استَطعتُمْ ألا تُغلَبُوا على صلاةٍ قبلَ طُلوعِ الشَّمسِ وقبلَ الغُروبِ فافعلُوا**»، ثم قرأ ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ﴾ [ق: ٣٩]، وفي بعض ألفاظه: «**فستُعاينُونَ ربَّكم كما تُعايِنُونَ هذا القَمَرَ**»[(٢)]، وله طُرقٌ كثيرةٌ في بعضها: خرجَ علينا رسولُ اللهِ ﷺ ليلةَ البَدرِ فقال...

وفي الصحيحين عن أبي هُريرة أنَّ ناسًا قالوا: يا رسولَ الله، هل نرى ربَّنا يومَ القيامة؟ قال رسول الله ﷺ: «**هل تُضارُّونَ في القمرِ ليلةَ البَدرِ؟**»، قالوا: لا يا رسول الله، قال: «**هل تُضارُّونَ في شمسٍ دونَها حجابٌ؟**»، قالوا: لا يا رسول الله، قال: «**فإنَّكم ترونَه كذلكَ**»[(٣)]، ولهما عن أبي سعيد مثلُه[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٥٤) و(٥٧٣) و(٤٨٥١) و(٧٤٣٤) و(٧٤٣٥) و(٧٤٣٦)، ومسلم (٦٣٣) من حديث جرير بن عبد الله.
(٢) عند البخاري (٧٤٣٥) بلفظ: «**إنَّكم سترونَ ربَّكم عِيانًا**».
(٣) أخرجه البخاري (٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢) و (٢٩٦٨).
(٤) أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣).

وأحاديثُ الرؤية مُتواترةٌ؛ قال يحيى بن مَعِين: عندي سبعةَ عشرَ حديثًا في الرؤية كلُّها صِحاح، وقال الإمام أحمد: والأحاديثُ التي رُويت عنِ النبيِّ ﷺ: «**إنَّكم ترونَ ربَّكم**» صحيحةٌ، وأسانيدُها غيرُ مدفوعة، والقُرآن شاهدٌ أنَّ الله يُرى في الآخرة.

وقال أبو داود: وسمعتُ أحمد بن حنبل - وذُكر عندَه شيءٌ في الرؤية - فغضِبَ وقال: مَن قال: (إنَّ الله لا يُرى) فهو كافرٌ. اهـ.

وقد روى أحاديثَ الرؤيةِ أكثرُ من خمسةٍ وعشرينَ صحابيًّا(١).

قولُه: «**إنَّكُم سَتَرَوْنَ رَبَّكُم**»؛ لفظ البخاري في (التوحيد) عن جرير قال: كنَّا جُلوسًا عندَ رسولِ الله ﷺ فنظرَ إلى القَمَرِ ليلةَ البَدرِ، فقال: «**إنَّكم سَتُعرَضُون على رَبِّكُمْ فتَرَونَهُ كما تَرَونَ هذا القَمَر**»(٢).

معنى «هل تُضامون في رؤيته؟»

«**قولُه**: «**هل تُضامُونَ**»؛ بضمِّ أوَّله وتخفيفِ الميمِ للأكثر، وفيه رواياتٌ أُخرى، قال البيهقي: سمعتُ الشيخ الإمامَ أبا الطيِّب سَهلَ بن محمد الصُّعْلُوكيَّ يقول في إملائه في قوله: «**لا تُضامُّون في رُؤيته**»: بالضمِّ والتشديد؛ معناه: لا تجتمعونَ لرُؤيته في جِهَة، ولا يُضَمُّ بعضُكم إلى بعض، ومعناهُ بفتح التاء كذلك، والأصلُ: لا تَتَضامُّون في رؤيته باجتماعٍ في جِهَة، وبالتخفيف من (الضَّيم) ومعناه: لا تُظلمون فيه برؤيةِ بعضِكم دونَ بعضٍ فإنَّكم ترونَه في جِهاتِكُم كلِّها».

---

(١) انظر "حادي الأرواح" (ص٢١١)، وقال عبد الله بن الإمام أحمد في "السُّنَّة" (ص٣٧): «رأيتُ أبي يصحِّح الأحاديثَ التي تُروى عن النبيِّ ﷺ في الرؤية ويذهب إليها، وجمعها أبي في كتابٍ وحدَّث بها» اهـ.

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٤) و(٥٧٣) و(٤٨٥١) و(٧٤٣٤) و(٧٤٣٥) و(٧٤٣٦)، ومسلم (٦٣٣)، من حديث جرير، واللفظ له.

قال الحافظ[(١)]: وقوله: «**هل تُضارُّون**»، بضمِّ أوَّله بالضادِ المُعجمةِ وتشديدِ الرَّاءِ بصيغة المُفاعلة من (الضُّرِّ)، وأصلُه: تُضارَرون بكسرِ الراء وبفتحها، أي: لا تضرُّون أحدًا، ولا يضرُّكم بمُنازعةٍ ولا مُجادلةٍ ولا مُضايقةٍ، وجاء بتخفيف الراء من (الضَّير)، وهو لغةٌ في (الضَّرر)؛ أي: لا يُخالف بعضٌ بعضًا فيكذِّبُه ويُنازِعُه فيضِيرُه بذلك، يقال: ضارَه يضِيرُه.

وقيل: المعنى: لا تُضايَقُون، أي: لا تُزاحَمون؛ كما جاء في الرواية الأخرى: «**لا تضامُّون**» بتشديد الميم مع فتح أوَّله.

وقيل: المعنى: لا يحجُب بعضُكم بعضًا عن الرؤية فيُضرُّ به، وحكى الجَوْهَري: ضرَّني فُلان؛ إذا دنا منِّي دُنُوًّا شديدًا، قال ابن الأثير: فالمُراد المُضارَّة بازْدِحام.

وقال النَّووي: أوَّله مضمومٌ مُثقَّلًا ومُخفَّفًا، قال: وروي: «**تَضامُّون**» بالتشديد مع فتح أوَّله وهو بحذف إحدى التاءين، وهو من (الضمِّ)، وبالتخفيفِ مع ضمِّ أوَّله من (الضَّيم)، والمُراد: المشقَّة والتَّعَب.

وقال عِيَاض: قال بعضُهم في الذي بالراء وبالميم بفتح أوَّله والتشديد، وأشار بذلك إلى أنَّ الرواية بضمِّ أوَّله مُخفَّفًا ومُثقَّلًا، وكلُّه صحيحٌ ظاهرُ المعنى.

ووقع في رواية البخاري: «**لا تُضامُّون** - أو **تُضاهُون** -» بالشكِّ كما مضى في (فضل صلاة الفجر)؛ ومعنى الذي بالهاء: لا يشتبِهُ عليكُم ولا ترتابونَ فيه فيُعارضُ بعضُكم بعضًا.

ومعنى (الضَّيم): الغَلَبَةُ على الحقِّ والاستبدادُ به، أي: لا يظلِمُ بعضُكم بعضًا، وتقدَّم في (باب فضل السجود) من رواية شُعيب: «**هل**

---

(١) "فتح الباري" (١٣/ ٢٦٠).

تُمارُون؟» بضمِّ أوَّله وتخفيف الراء؛ أي: تُجادِلون في ذلك أو يَدخُلُكم فيه شيءٌ من المِرْيَة وهو الشكُّ، وجاء بفَتحِ أوَّله وتخفيفِ الرَّاء على حذفِ إحدى التاءين، وفي رواية البيهقي: «**تَتَمارَون**» بإثباتهما.

قولُه: «**تَرَونَهُ كَذَلِكَ**»؛ المُراد تشبيهُ الرؤيةِ بالرؤيةِ في الوضوحِ وزوالِ الشكِّ، ورفعِ المشقَّةِ والاختلاف، وقال الزين بن المُنَيِّر: إنَّما خصَّ الشَّمسَ والقمرَ بالذِّكر - مع أنَّ رؤيةَ السَّماءِ بغيرِ سحابٍ أكبرُ آيةً وأعظمُ خلقًا من مجرَّد الشَّمسِ والقمرِ - لما خُصَّا به من عظيم النُّورِ والضِّياءِ؛ بحيثُ صارَ التشبيهُ بهما فيمن يوصفُ بالجمالِ والكمالِ سائغًا شائعًا في الاستعمال.

وقال ابن الأثير: قد يتخيَّل بعضُ النَّاس: أنَّ الكافَ كافُ التشبيه للمرئيِّ وهو غَلَطٌ؛ وإنَّما كاف التشبيه للرؤية وهو فعل الرائي، ومعناه: أنَّها رؤيةٌ مُزاحٌ عنها الشكُّ مثل رؤيتكم القمر[1]، «وحقَّق ﷺ وقوعَ الرؤيةِ عِيانًا برؤية الشَّمسِ والقمر؛ تحقيقًا لها ونفيًا لتوهُّم المجازِ الذي يظنُّ المُعطِّلون»[2].

قولُه: «**فإنِ استَطعتُم ألَّا تُغلَبُوا**»؛ فيه إشارةٌ إلى قطعِ أسبابِ الغَفْلَة المُنافيةِ للاستطاعةِ؛ كالنومِ والشُّغل، ومُقاومة ذلك بالاستعدادِ له.

وقولُه: «**فافْعَلُوا**»؛ أي: عدمَ الغَلَبَة، وهو كناية عمَّا ذُكر من الاستعداد، ووقع في رواية شُعْبَة المذكورة: «**فلا تَغفُلُوا عن صَلاةٍ...**» الحديث.

قولُه: «**قبلَ طُلوعِ الشَّمسِ وقبلَ غُروبِها**»؛ زاد مسلم: «**يَعني: العصرَ والفجرَ**»، ولابن مَردُويَه من وجهٍ آخرَ عن إسماعيل: «**قبلَ طُلوعِ الشَّمسِ صَلاةُ الصُّبحِ، وقبلَ غُروبِها صَلاةُ العصرِ**».

قال ابن بطَّال: قال المُهَلَّب: قوله: «**فإنِ استطعتُمْ ألَّا تُغلَبوا على**

---

(١) "فتح الباري" (١١/ ٣٧٦ - ٣٧٧).

(٢) "زاد المعاد" (٣/ ٥٩).

صَلاةٍ»؛ أي: في الجَماعَةِ، وخصَّ هذينِ الوَقتَينِ لاجتماعِ الملائكةِ فيهِمَا ورَفعِهِمْ أعمالَ العباد؛ لئلَّا يَفُوتَهم هذا الفَضلُ العظيم.

قلتُ[١]: وعُرفَ بهذا مُناسبةُ إيرادِ حديث «**يَتَعاقَبُونَ**» عَقِبَ هذا الحديث، ولكن لم يظهَرْ لي وجهُ تقييدِ ذلك بكونه في جماعةٍ وإن كانَ فضلُ الجماعةِ معلومًا من أحاديث أُخَر، بل ظاهر الحديث يتناول مَن صلَّاهما ولو مُنفردًا؛ إذ مُقتضاه: التحريضُ على فعلهما، أعمُّ من كونِه جماعةً أو لا.

قوله: «**فافْعَلُوا**»؛ قال الخطَّابي: هذا يدلُّ على أنَّ الرؤيةَ قد يُرجى نيلُها بالمُحافظة على هاتينِ الصَّلاتَينِ. اهـ.

وقد يُستشهَدُ لذلكَ بما أخرجَهُ الترمذيُّ من حديث ابن عمر رفعَهُ:

قال: «**إنَّ أدنى أهلِ الجنَّةَ مَنزِلةً**» - فذكر الحديث - وفيه: «**وأكرمَهُمْ على اللهِ مَن ينظُر إلى وَجهِهِ غُدوَةً وعَشِيَّةً**»[٢]؛ وفي سندِه ضعفٌ[٣].

قوله: «ثُمَّ قَرَأ»؛ كذا في جميع روايات "الجامع"، وأكثر الرواياتِ في غيرِه بإبهام فاعلِ «قَرَأَ»، وظاهِرُه أنَّه النبيُّ ﷺ، لكن لم أرَ ذلك صريحًا، وحملَه عليه جماعةٌ منَ الشُّرَّاح، ووقع عند مسلم عن زهير بن حرب عن مروان بن مُعاوية بإسناد حديث الباب: «ثم قرأ جرير»[٤]؛ أي: الصَّحابي،

---

(١) القائل هو ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ١٣، ٦٤)، وعبد بن حُميد (٨١٩)، والترمذي (٢٥٥٣، ٣٣٣٠) من حديث ابن عمر مرفوعًا، وقال الترمذي (٥/ ٤٣١): «هذا حديث غريب».

(٣) قال ابن القيِّم في "حادي الأرواح" (ص٢٣٢): «وقال الترمذي: رُوي هذا الحديث من غير وجه عن إسرائيل عن ثُوَيْر عن ابن عمر، مرفوعًا، ورواه عبد الملك بن أبجر عن ثوير عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعًا، وروى الأشجعي عبيد الله عن سفيان الثوري عن ثوير عن مجاهد عن ابن عمر نحوه ولم يرفعه» اهـ.

(٤) انظر: "صحيح مسلم" (٦٣٣).

وكذا أخرجه أبو عَوانَة في "صحيحه" من طريق يعلى بن عبيد عن إسماعيل ابن أبي خالد؛ فظهرَ أنَّه وقع في سياقِ حديثِ الباب وما وافقَه إدراج.

قال العُلماء: ووجه مُناسبة ذكرِ هاتين الصَّلاتين عند ذكرِ الرؤية أنَّ الصلاةَ أفضلُ الطاعات، وقد ثبتَ لهاتينِ الصلاتينِ من الفضلِ على غيرِهما ما ذُكِرَ من اجتماعِ الملائكةِ فيهما ورفعِ الأعمالِ وغيرِ ذلك، فهُما أفضلُ الصَّلوات، فناسبَ أن يُجازى المُحافظُ عليهما بأفضلِ العطايا وهو النظرُ إلى الله تعالى»(١).

بطلان شبهة المعتزلة

وقد استدلَّ المُعتزلة ومَن تَبِعَهم من نُفاة الرُّؤية بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، **وبقوله تعالى لموسى:** ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣].

والجوابُ عنِ الأوَّل: أنَّه لا تُدرِكُه الأبصارُ في الدُّنيا جمعًا بين دليلي الآيتَين، وبأنَّ نفيَ الإدراكِ لا يستلزمُ نفيَ الرُّؤيةِ؛ لإمكانِ رؤية الشيءِ من غيرِ إحاطةٍ بحقيقته.

وعن الثاني: المُراد: لن تراني في الدُّنيا جمعًا أيضًا، ولأنَّ نفيَ الشيءِ لا يقتضي إحالَته، مع ما جاءَ من الأحاديث الثابتةِ على وَفْقِ الآية، وقد تلقَّاها المسلمونَ بالقَبول من لَدُنِ الصحابة والتابعين حتى حدثَ من أنكرَ الرؤيةَ وخالَف السَّلَف»(٢).

وما أحسن ما قال الصَّرْصَرِيُّ:

وَنُثْبِتُ في الأُخْرَى لِرُؤيَةِ رَبِّنا   حَدِيثًا رَواهُ في الصَّحِيحِ جَرِيرُ



(١) "الفتح" (٢/ ٢٦ - ٢٧).
(٢) "الفتح" (١٣/ ٣٥٩) نقله عن ابن بطال.

«إِلَى أمثالِ هذهِ الأحاديثِ التي يُخبِرُ فيها رسولُ اللهِ ﷺ، عَن رَبِّه بِما يُخبِرُ بِه، فإِنَّ الفِرقَةَ النَّاجِيَةَ أهلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ يُؤمنونَ بذلكَ كما يُؤمنونَ بما أخبرَ اللهُ بِهِ في كتابهِ مِن غيرِ تحرِيفٍ ولا تعطِيل، ومِن غيرِ تَكييفٍ وَلا تَمْثِيل؛ بل همُ الوَسَطُ في فِرَقِ الأُمَّةِ، كما أنَّ الأُمَّةَ هيَ الوَسَطُ في الأُمَم.

المسلمون وَسَطٌ في الأمم

فهُم وَسَطٌ في بابِ صِفاتِ اللهِ ﷻ بينَ أهلِ التَّعطِيلِ الجَهْمِيَّةِ وأهلِ التَّمثِيلِ المُشَبِّهَة، وهُم وَسَطٌ في بابِ أفعالِ اللهِ بينَ الجَبْرِيَّةِ والقَدَرِيَّة، وفي بابِ أسماءِ الإيمانِ والدِّينِ بينَ الحَرُورِيَّةِ وَالمُعْتَزِلَةِ وبينَ المُرْجِئَةِ وَالجَهْمِيَّة، وفي أصحابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بينَ الرَّافِضَةِ والخَوارِج».

الشَّرح

أهل السنة وَسَطٌ في الفرق وتوضيح ذلك بالأمثلة

فالأُمَّة الإسلاميَّة وَسَطٌ بين المِلَل، وأهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ وَسَطٌ بين الفِرَقِ المُنتسبة للإسلام، و(الوَسَطُ): العَدْلُ الخِيارُ؛ قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، وفي "جامع الترمذي" و"مسند الإمام أحمد" عن حكيم بن مُعاوية بن حَيْدَةَ عن أبيه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنتُم تُوفونَ سبعينَ أُمَّة أنتُم خيرُها وأكرمُها على الله ﷻ**»[(١)]، وهو حديث مشهور وقد حسَّنه الترمذي، ويُروى من حديث مُعاذ بن جبل وأبي سعيد نحوه»[(٢)].

وروى أحمد والبُخاري عن أبي سعيد؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٤٤٧) و(٥/ ٣)، وعبد بن حميد (٤٠٩) و (٤١١)، والدارمي (٢٧٦٣)، وابن ماجه (٤٢٨٧)، والترمذي (٣٠٠١) من حديث معاوية بن حيدة به. وقال الترمذي (٥/ ٢٢٦): «هذا حديث حسن».

(٢) "تفسير ابن كثير" (١/ ٢١٤).

«يُدعَى نُوحٌ يومَ القيامةِ فيُقال له: هل بلَّغتَ؟ فيقول: نعم؛ فيُدعى قومُه فيُقالُ لهم: هل بلَّغكُم؟ فيقُولُون: ما أتانا من نَذِيرٍ وما أتانا من أحدٍ. فيُقال لنُوحٍ: مَن يشهدُ لكَ؟ فيقولُ: محمَّد وأُمَّته»، قال: «**فذلك قوله**: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، «**قال: و(الوَسَطُ): العَدْل، فتُدعَون فتشهدون له بالبلاغ ثم أشهدُ عليكُم**»[(١)].

فأُمَّة محمَّد ﷺ أشرفُ الأمم، ورسولُها أفضلُ الرُّسل، وشريعتُها أكملُ الشَّرائع، وأهلُ السُّنَّة والحديثِ وَسَطٌ في الفِرَق، «ودينُ الله تعالَى بينَ الغالي فيه والجافي عنه، وخيرُ النَّاسِ النَّمَطُ الوَسَط الذين ارتفعوا عن تقصيرِ المُفرِّطين، ولم يلحَقوا بغُلُوِّ المُعتَدِين، وقد جعلَ الله سبحانه هذه الأُمَّة وسطًا وهي الخيارُ العَدل؛ لتوسُّطها بين الطَّرفين المذمُومَين، والعَدلُ هو الوَسَطُ بين طرفَي الجَورِ والتَّفرِيط، والآفات إنَّما تتطرَّقُ إلى الأطراف، والأوساط مَحميَّة بأطرافها، فخيارُ الأمور أوساطها؛ قال الشَّاعر:

كانتْ هِيَ الوَسَطَ المَحْمِيَّ فاكْتَنَفَتْ بِها الحَوادِثُ حَتَّى أصْبَحَتْ طَرَفَا»[(٢)]

«وأهلُ الحديثِ جعلُوا الرسولَ الذي بعثَه الله إلى الخلقِ هو إمامَهم المعصومَ الذي لا ينطِقُ عنِ الهوى، عنه يأخُذون دينَهم، فالحلالُ ما حلَّله، والحرامُ ما حرَّمه، والدِّينُ ما شرَعَه، وكلُّ قولٍ يُخالف قولَه فهو مردودٌ عندهم، وإن كان الذي قالَه من خيارِ المسلمين وأعلَمِهم، وهو مأجورٌ فيه على اجتهادِه، لكنَّهم لا يُعارضون قولَ الله وقولَ رسولِه بشيءٍ أصلًا، لا نقلٍ نُقِلَ من غيره، ولا رأيٍ رآه غيرُه، ومَن سواهُ من أهل العِلم فإنَّما هم وسائطُ في التبليغِ عنه، إمَّا للفظِ حديثٍ وإمَّا لمعناه، فقومٌ بلَّغوا ما سمِعُوا

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٩) و(٤٤٨٧) و(٧٣٤٩) من حديث أبي سعيد.

(٢) "إغاثة اللهفان" (١/ ١٨٢).

منه من قرآنٍ وحديث، وقومٌ تفقَّهوا في ذلك وعرفوا معناه، وما تنازعوا فيه ردُّوه إلى الله والرسول، فلهذا لم يجتِمعْ قطُّ أهلُ الحديثِ على خلافِ قولِه في كلمةٍ واحدة، والحقُّ لا يخرجُ عنهم قطُّ، وكلُّ ما اجتمعوا عليه فهو ممَّا جاءَ به الرسولُ ﷺ، وكلُّ مَن خالَفَهم - من خارجيٍّ ورافضيٍّ ومُعتزليٍّ وجهميٍّ وغيرِهم من أهل البِدَع - فإنَّما يُخالف رسولَ الله ﷺ، بل مَن خالفَ مذاهبهم في الشَّرائع العمليَّة كان مُخالفًا للسُّنَّة الثابتة.

وكلٌّ من هؤلاء يُوافقهم فيما خالفَ الآخر، فأهلُ الأهواءِ معهم بمنزلةِ أهل المِلَل مع المسلمين، فإنَّ أهل السُّنَّة في الإسلام كأهل الإسلام في المِلَل...

فإن قِيلَ: إذا كان الحقُّ لا يخرجُ عن أهل الحديثِ فلِمَ لَمْ يُذكَر في (أصول الفقه) أنَّ إجماعَهم حُجَّة وذُكر الخلافُ في ذلك؛ كما تُكلِّم على (إجماع أهل المدينة) و(إجماع العِتْرَة)؟ **قيل**: لأنَّ أهلَ الحديثِ لا يتَّفقون إلَّا على ما جاء عن رسولِ الله ﷺ وما هو منقولٌ عن الصَّحابة، فيكونُ الاستدلالُ بالكتابِ والسُّنَّةِ وبإجماعِ الصَّحابةِ مُغنيًا عن دعوى إجماعٍ يُنازع في كونِه حُجَّةً بعضُ النَّاس.

إجماع أهل البدع ليس حجة

وهذا بخلافِ مَن يدَّعي إجماعَ المُتأخِّرين من أهل المدينةِ إجماعًا؛ فإنَّهم يذكرونَ ذلك في مسائلَ لا نصَّ فيها، بل النصُّ على خلافها، وكذلك المُدَّعون إجماعَ العِتْرَةِ يدَّعون ذلك في مسائلَ لا نصَّ معهم فيها، بل النصُّ على خلافها، فاحتاجَ هؤلاءِ إلى دعوى ما يدَّعونه من الإجماعِ الذي يزعمون أنَّه حُجَّة.

وأمَّا أهل الحديثِ فالنُّصوص الثابتةُ عن رسول الله ﷺ هي عُمدتُهم، وعليها يُجمِعُون إذا أجمعوا، لا سيَّما وأئمَّتهم يقولون: لا يكونُ قطُّ إجماعٌ

صحيحٌ على خلاف نصٍّ إلَّا ومع الإجماعِ نصٌّ ظاهرٌ معلومٌ يُعرف أنَّه مُعارِضٌ لذلك النصِّ الآخر، فإذا كانوا لا يُسوِّغون أن تُعارَض النُّصوصُ بما يدَّعى من إجماعِ الأمَّةِ؛ لبُطلان تعارُض النصِّ والإجماعِ عندهم - فكيف إذا عُورضَتِ النُّصوص بما يُدَّعى من إجماعِ العِتْرَةِ وأهل المدينة؟!

وكلُّ مَن سِوَى أهل السُّنَّة والحديثِ من الفِرَقِ فلا ينفردُ عن أئمَّة الحديثِ بقولٍ صحيح، بل لا بدَّ أن يكونَ معه من دينِ الإسلام ما هو حقٌّ؛ وبسبب ذلك وقعتِ الشُّبهة، وإلا فالباطل المَحْضُ لا يشتبِهُ على أحد؛ ولهذا سُمِّي أهلُ البِدَع أهلَ الشُّبهات، وقيل فيهم: إنَّهم يلبِسُون الحقَّ بالباطل.

وهكذا أهل الكتاب معهم حقٌّ وباطل؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٤٢﴾ [البقرة: ٤٢]، وقال: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقال عنهم: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥٠]، وقال عنهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]؛ وذلك لأنَّهم ابتدعوا بِدَعًا خلطُوها بما جاءت به الرُّسل، وفرَّقوا دينَهم وكانوا شِيَعًا، فكانَ في كلِّ فريقٍ منهم حقٌّ وباطل، وهم يُكذِّبون بالحقِّ الذي مع الفريقِ الآخر، ويُصدِّقون بالباطلِ الذي معهم.

وهذا حالُ أهل البِدَع كلِّهم؛ فإنَّ معهم حقًّا وباطلًا فرَّقوا دينَهم وكانوا شِيَعًا، كلُّ فريقٍ يُكذِّب بما مع الآخر من الحقِّ، ويُصدِّق بما معه من الباطل، **كالخوارج والشِّيعة**؛ فهؤلاء يكذِّبون بما ثبتَ من فضائل أمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه، ويُصدِّقون بما رُوي في فضائلِ أبي بكرٍ

وعمرَ رضي الله عنهما، ويُصدِّقون بما ابتدعوا من تكفيرِه وتكفيرِ مَن يتولَّاه ويحبُّه، وهؤلاء يُصدِّقون بما رُوي في فضائلِ عليِّ بن أبي طالب ويُكذِّبون بما رُوي في فضائل أبي بكرٍ وعمر، ويُصدِّقون بما ابتدعوه من التكفير والطَّعن في أبي بكرٍ وعمرَ وعثمان.

ودينُ الإسلام وَسَطٌ بين الأطرافِ المُتجاذِبة؛ فالمسلمون **وَسَطٌ في التوحيد بين اليهود والنَّصارى، فاليهود** تصفُ الرَّبَّ بصفات النَّقص التي يختصُّ بها المخلوق ويشبِّهون الخالقَ بالمخلوقِ؛ كما قالوا: إنَّه بخيلٌ، وإنَّه فقيرٌ، وإنَّه لمَّا خلق السَّماوات والأرض تَعِب، وهو سبحانه الجَوَاد الذي لا يبخَل، والغنيُّ الذي لا يحتاجُ إلى غيرِه، والقادرُ الذي لا يمسُّه لُغُوب، والقُدرة والإرادةُ والغِنَى عمَّن سواه هي صفاتُ الكمالِ التي تستلزمُ سائرَها.

والنَّصارى يصفُون المخلوقَ بصفاتِ الخالقِ التي يختصُّ بها ويشبِّهون المخلوقَ بالخالق حيث قالوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۖ﴾ [المائدة: ١٧]، و: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ﴾ [المائدة: ٧٣]، ﴿ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِۖ﴾ [التوبة: ٣٠]، و﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٣١﴾ [التوبة: ٣١].

فالمسلمون وحَّدوا الله ووصفوه بصفاتِ الكمال، ونزَّهوه عن جميع صفاتِ النَّقص، ونزَّهوه عن أن يُماثِلَه شيءٌ من المخلوقاتِ في شيءٍ من الصِّفات، فهو موصوفٌ بصفاتِ الكمال لا بصفات النَّقص، وليس كمِثْلِه شيءٌ لا في ذاتِه، ولا في صفاتِه، ولا في أفعالِه.

وكذلك في النبوَّات؛ فاليهودُ تقتلُ بعضَ الأنبياءِ وتستكبِرُ عن اتِّباعِهم وتُكذِّبهم وتتَّهمُهم بالكبائر، **والنَّصارى** يجعلون مَن ليس بنبيٍّ ولا رسولٍ نبيًّا

ورسولًا؛ كما يقولون في الحواريِّين: إنَّهم رُسُل، بل يُطيعون أحبارهم ورُهبانهم كما تُطاع الأنبياء، **فالنَّصارى** تصدِّق بالباطل، **واليهودُ** تكذِّب بالحقِّ، ولهذا كان في مُبتدِعَة أهل الكلام شَبَهٌ من اليهود، وفي مُبتَدِعَة أهل التعبُّد شَبَهٌ من النَّصارى، فآخرُ أولئكَ الشكُّ والرَّيب، وآخرُ هؤلاءِ الشَّطْح والدَّعاوى الكاذبة؛ لأنَّ أولئك كذَّبوا بالحقِّ فصاروا إلى الشكِّ، وهؤلاء صدَّقوا بالباطلِ فصاروا إلى الشَّطْح.

وأمَّا الشَّرائع، فاليهودُ منعوا الخالقَ أن يبعثَ رسولًا بغير شريعةِ الرسولِ الأوَّل، وقالوا: لا يجوز أن ينسخَ ما شرعَه، **والنصارى** جوَّزوا لأحبارِهم أن يغيِّروا منَ الشرائعِ ما أرسلَ الله به رسولَه، فأولئك عجَّزوا الخالقَ ومنعوه ما تقتضيه قُدرتُه وحكمتُه في النبوَّات والشرائع، وهؤلاء جوَّزوا للمخلوق أن يغيِّر ما شرعَه الخالق، فضاهَوا المخلوقَ بالخالقِ.

وكذلك في العبادات؛ فالنصارى يعبدونه ببدعٍ ابتدعوها ما أنزلَ الله بها من سُلطان، **واليهود** مُعرضون عنِ العبادات حتى في يوم السبت الذي أمرهم الله أن يتفرَّغوا فيه لعبادته، إنَّما يشتغِلون فيه بالشَّهوات، **فالنصارى** مُشركون به، **واليهود** مُستكبرون عن عبادته.

والمسلمون عبدوا الله وحدَه بما شرعَ ولم يعبدوه بالبِدَع؛ وهذا هو دينُ الإسلام الذي بعث الله به جميعَ النبيِّين، وهو أن يستسلمَ العبدُ لله لا لغيرِه، وهو الحنيفيَّة دينُ إبراهيم، فمَنِ استسلمَ له ولغيرِه كان مُشركًا، ومَن لم يستسلم له فهو مُستكبر، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

وكذلك في أمر الحلال والحرام في الطَّعام واللِّباس وما يدخلُ في ذلك

من **النجاسات، فالنَّصارى** لا تحرِّم ما حرَّمه الله ورسولُه، ويستحلُّون الخبائث المُحرَّمة كالميتةِ والدمِ ولحمِ الخنزير، حتى إنَّهم يتعبَّدون بالنجاسات كالبول والغائط، ولا يغتسلون من جنابةٍ ولا يتطهَّرون للصلاة، وكلَّما كان الراهب عندَهم أبعدَ عن الطهارةِ وأكثر ملابسةً للنجاسةِ كان مُعظَّمًا عندهم، **واليهود** حُرِّمت عليهم طيِّباتٌ أُحلَّت لهم، فهم يحرِّمون منَ الطيِّبات ما هو منفعةٌ للعباد، ويجتنبون الأمورَ الطاهرةَ مع النجاسات، فالمرأة الحائض لا يأكلُون معها ولا يُجالسُونها، فهم في آصارٍ وأغلالٍ عُذِّبوا بها، وأولئك يتناولون الخبائث المُضرَّة مع أنَّ الرُّهبان يحرِّمون على أنفسهم طيِّباتٍ أُحلَّت لهم، فيُحرِّمون الطيِّبات ويُباشِرون النجاسات، وهؤلاء يحرِّمون الطيِّبات النافعة، مع أنَّهم من أخبث النَّاس قلوبًا وأفسدهم بواطن، وطهارةُ الظاهر إنَّما يُقصد بها طهارةُ القلب، فهم يُطهِّرون ظواهرهم، وينجِّسون قلوبَهم.

وكذلك أهلُ السُّنَّة في الإسلام متوسِّطون في جميع الأمور، فهم **في عليٍّ** وَسَطٌ بين **الخوارجِ والروافض**، وكذلك **في عثمانَ** وَسَطٌ بين **المَرْوانيَّة والزيديَّة**، وكذلك **في سائر الصحابة** وَسَطٌ بين **الغُلاة فيهم والطاعنين عليهم**، وهم **في الوعيدِ** وَسَطٌ بين **الخوارج والمُعتزلة وبين المرجئة**، وهم **في القَدَر** وَسَطٌ بين **القدريَّة من المُعتزلة ونحوهم وبين القدريَّة المُجبِرَة من الجهميَّة ونحوهم**، وهم **في الصِّفات** وَسَطٌ بين **المُعطِّلة والمُمثِّلة**.

والمقصودُ أنَّ كلَّ طائفةٍ سوى أهل السُّنَّة والحديث المتَّبعين آثارَ رسول الله ﷺ لا ينفرِدون عن سائر طوائفِ الأُمَّة إلَّا بقولٍ فاسد، لا ينفرِدون قطُّ بقولٍ صحيح، وكلُّ مَن كان عنِ السُّنَّة أبعدَ كان انفرادُه بالأقوالِ والأفعالِ الباطلةِ أكثر، وليس في الطوائفِ المُنتسِبينَ إلى السُّنَّة أبعدُ عن آثارِ رسولِ الله ﷺ من الرافضة.

وأمَّا **الخوارجُ والجهميَّة والمُعتزلة** فإنَّهم أيضًا لا ينفرِدون عن أهل السُّنَّة والجماعة بحقٍّ؛ بل كلُّ ما معهم من الحقِّ ففي أهل السُّنَّة والجماعة مَن يقولُ به، ولكن ما يبلُغ هؤلاء من قلَّة العقلِ وكثرةِ الجهلِ ما بلغتِ الرافضة.

وكذلك الطوائف المُنتسبون إلى السُّنَّة من أهل الكلام والرأي مثل: الكُلَّابيَّة والأشعريَّة والكَرَّاميَّة والسالميَّة، ومثل طوائف الفقه من الحنفيَّة والمالكيَّة والسُّفيانيَّة والأَوْزاعيَّة والشافعية والحنبليَّة والداووديَّة وغيرهم، مع تعظيمِ الأقوالِ المشهورة عن أهل السُّنَّة والجماعة، لا يوجد لطائفةٍ منهم قولٌ انفردوا به عن سائر الأُمَّة وهو صواب، بل ما مع كلِّ طائفةٍ منهم من الصوابِ يوجد عند غيرها منَ الطوائف، وقد ينفردون بخطأٍ لا يوجد عند غيرهم.

لكن قد تنفرِدُ طائفةٌ بالصوابِ عمَّن يُناظرها من الطوائف كأهلِ المذاهب الأربعة، قد يوجد لكلٍّ منهم أقوالٌ انفردَ بها، وكان الصوابُ الموافقُ للسُّنَّة معه دونَ الثلاثة، لكن يكون قولُه قد قالَه غيرُه من الصحابة والتابعين وسائر عُلماء الأُمَّة، بخلافِ ما انفردوا به ولم يُنقل عن غيرِهم، فهذا لا يكون إلَّا خطأً، وكذلك أهلُ الظاهرِ كلُّ قولٍ انفردوا به عن سائر الأُمَّة فهو خطأ.

وأمَّا ما انفردوا به عن الأربعةِ وهو صوابٌ فقد قاله غيرُهم منَ السَّلف، وأمَّا الصواب الذي ينفرد به كلُّ طائفةٍ من الثلاثة فهو كثير، لكنَّ الغالبَ أنَّه يُوافقه عليه بعضُ أتباع الثلاثة[١].

وبالجملة فما اختصَّ به كلُّ إمامٍ من المحاسن والفضائل كثيرٌ ليس هذا موضعَ استقصائه، فإنَّ المقصود أنَّ الحقَّ دائمًا مع سنَّة رسول الله ﷺ وآثارِه

(١) وقد ذكر أمثلة لذلك تركناها اختصارًا.

الصحيحة، وأنَّ كلَّ طائفةٍ تُضاف إلى غيرِه إذا انفردت بقولٍ عن سائر الأُمَّة لم يكنِ القولُ الذي انفردت به إلَّا خطأً، بخلافِ المُضافين إليه أهل السُّنَّة والحديث فإنَّ الصواب معهم دائمًا، ومَن وافقهم كان الصوابُ معه دائمًا لمُوافقته إيَّاهم، ومَن خالفهم فإنَّ الصوابَ معهم دونَه في جميع أمور الدِّين، فإنَّ الحقَّ مع الرسول ﷺ فمَن كان أعلمَ بسنَّته وأتبعَ لها كان الصوابُ معه.

وهؤلاءِ همُ الذين لا ينتصرون إلَّا لقوله ولا يُضافون إلَّا إليه، وهم أعلمُ النَّاس بسُنَّته وأتبعُ لها، وأكثرُ سلفِ الأُمَّة كذلك، لكنَّ التفرُّق والاختلاف كثيرٌ في المتأخِّرين والذين رفعَ الله قدرَهم في الأُمَّة هو بما أحيَوه من سُنَّته ونُصرته.

وهكذا سائر طوائف الأُمَّة، بل سائر طوائف الخَلْقِ كلُّ خيرٍ معهم فيما جاءت به الرُّسُل عنِ الله، وما كان من خطأٍ أو ذنبٍ فليس من جِهة الرُّسل»[١].



(١) "المنهاج" (٣/ ٤١ - ٤٦) باختصار.

الجهميَّة وأصولهم والمشبِّهة

«**فهُم وَسَطٌ في بابِ صِفاتِ اللهِ ﷻ بينَ أهلِ التَّعْطِيلِ الجَهْمِيَّةِ وأهلِ التَّمْثِيلِ المُشَبِّهَة**».

الشَّرح

الجهميَّة همُ المُنتسِبون إلى جَهْمِ بن صَفوانَ التِّرْمِذِيِّ الذي أظهر مقالةَ التَّعطيلِ فنفى أسماء الرَّبِّ تعالى وصفاته، وكان تلقَّى مذهبَه عن الجَعْدِ بن دِرهَم، فنشرَه ونُسِبَ إليه، وكان ذلك في أواخر دولة بني أُميَّة، وقد نفى الجَهْمُ أن يكون اللهُ كلَّم موسى تكليمًا، ونفى محبَّة الله وغيرَ ذلك من الأسماء والصِّفات، ثم انتقل مذهبُه إلى المُعتزلة وغيرِهم، فنفوا الصِّفات دونَ الأسماء؛ وكلا القولين ضلالٌ باطلٌ لم يقله أحدٌ من سلف الأُمَّة وأئمَّتها، بل هو بدعةٌ مُنكرة.

«واعلم أنَّ الجهميَّة المَحْضَة كالقرامطة ومَن ضاهاهم ينفون عنه تعالى اتِّصافه بالنقِيضَين حتى يقولوا: ليس بموجودٍ ولا ليسَ بموجودٍ، ولا حيٍّ ولا ليس بحيٍّ.

ومعلومٌ أنَّ الخُلوَّ عنِ النقيضَين مُمتنعٌ في بدائِه العقولِ كالجمعِ بينَ النقِيضَين.

وآخرون وصفوه بالنَّفي فقط، **فقالوا**: ليس بحيٍّ ولا سميعٍ ولا بصيرٍ. وهؤلاء أعظمُ كفرًا من أولئك من وجه؛ **فإذا قِيلَ لهؤلاء**: هذا مُستلزمٌ وصفَه بنقيضِ ذلك كالموتِ والصَّمَمِ والبَكَم، **قالوا**: إنَّما يلزمُ ذلك لو كان قابلًا لذلك. وهذا الاعتذار يزيد قولَهم فسادًا، وكذلك مَن ضاهى هؤلاء؛ وهم الذين **يقولون**: ليس بداخلِ العالم ولا خارجِه. **إذا قيل**: هذا مُمتنعٌ في ضرورةِ العقل كما إذا قيل: ليس بقديمٍ ولا مُحدَثٍ، ولا واجبٍ ولا

مُمكنٍ، ولا قائم بنفسِه ولا قائمٍ بغيرِه، **قالوا**: هذا إنَّما يكون إذا كان قابلًا لذلك»[١].

«وأنكرَ **الجهميَّة** حقيقة المحبَّة من الطرفين؛ زعمًا منهم أنَّ المحبَّة لا تكون إلَّا لمُناسبةٍ بين المُحبِّ والمحبوب، وأنَّه لا مُناسبةَ بين القديمِ والمُحدَث توجِبُ محبَّته، وقاسوا به المحبَّة.

وكان أوَّلَ مَن أحدثَ هذا في الإسلام الجَعْدُ بن دِرْهَم في أوائل المئة الثانية؛ فضحَّى به خالد بن عبد الله القَسْري أميرُ العراقِ والمشرقِ بواسِط، خطب يومَ الأضحى فقال: أيُّها النَّاس، ضحُّوا تقبَّل الله ضحاياكم، فإنِّي مُضحٍّ بالجَعْدِ بن دِرهَم؛ إنَّه زعم أنَّ الله لم يتَّخذ إبراهيم خليلًا ولم يكلِّم موسى تكليمًا. ثم نزل فذبحه.

فكان قد أخذَ هذا المذهبَ عن الجَعْدِ الجَهْمُ بن صفوان؛ فأظهره وناظرَ عليه، وإليه أُضيف قولُ الجهميَّة، فقتله سَلْم بن أحْوَزَ أمير خُراسان بها، ثم نقلَ ذلك إلى المُعتزلة عمرو بن عُبيد، وأظهرَ قولَهم في زمن الخليفة المُلقَّب بالمأمون حتى امْتُحِنَ أئمَّةُ الإسلام، ودُعوا إلى المُوافقة لهم على ذلك.

وأصل هذه مأخوذٌ عن المشركين والصابئة من البراهمة والمُتفلسِفَة ومُبتدِعة أهل الكتاب الذين يزعمون أنَّ الرَّبَّ ليس له صفةٌ ثبوتيَّةٌ أصلًا، وهؤلاء هم أعداءُ إبراهيمَ الخليلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وهم يعبدون الكواكب والنُّجوم، ويبنون لها الهياكل والمعاقل وغيرَها، وهم يُنكرون في الحقيقة أن يكون إبراهيم خليلًا وموسى كليمًا، لأنَّ (الخُلَّة) هي كمال المحبَّة المُستغرِقة للحبِّ.

كما قيل:

---

(١) "التدمريَّة" (ص٢٥/ النفائس).

قَد تَخَلَّلتَ مَسْلَكَ الرُّوحِ مِنِّي وبِذا سُمِّيَ الخَلِيلُ خَلِيلًا[١]

وقد أحسنَ مَن قال:

عَجِبْتُ لشَيطانٍ دَعا النَّاسَ جَهْرَةً إلى النَّارِ واشْتُقَّ اسْمُهُ مِنْ جَهَنَّمِ

وقال الإمام أبو حَنِيفَة: بالغ جَهْمٌ في نفي التَّشبيه حتى قال: إنَّ الله ليسَ بشيء.

وقال ابن المُبارَك: إنَّا لنحكي كلامَ اليهودِ والنَّصارى ونستعظم قولَ جَهْمٍ. وله:

وَلا أقُولُ بِقَولِ الجَهْمِ إنَّ لَهُ قولًا يُضارِعُ قَولَ الشِّرْكِ أحْيانَا

وقال في "الكافية الشافية":

ولأجلِ ذا ضَحَّى بِجَعْدٍ خَالِدُ الـ قَسْرِيُّ يَوْمَ ذَبائِح القُرْبانِ

إذْ قالَ: إبراهِيمُ لَيسَ خَلِيلَهُ كَلَّا وَلا مُوسَى الكَلِيمَ الدَّاني

شَكَرَ الضَّحِيَّةَ كُلُّ صاحِبِ سُنَّةٍ للهِ دَرُّكَ مِنْ أخِي قُرْبانِ

وقال:

وَلَقَد تقَلَّدَ كُفْرَهُمْ خَمْسُونَ فِي عَشْرٍ مِنَ العُلَماءِ فِي البُلْدانِ

واللَّالَكائِيُّ الإمامُ حَكاهُ عَنْـ ـهُمْ بَلْ حَكاهُ قَبْلَهُ الطَّبَرانِي

فقتلَ خالدُ القسريُّ الجَعْدَ في خلافة هشام بن عبد الملك، وكان الجَهْمُ بعده بخُراسان فأظهرَ مقالته هناك، وتَبِعَه عليها ناسٌ بعد أن تركَ الصلاة أربعين يومًا، شكًّا في ربِّه؛ وذلك لمُناظرته قومًا من المشركين من فلاسفة

---

(١) "التُّحفة العراقيَّة" (ص٤٩ - ٥٠).

الهند يُقال لهم: (السُّمَنِيَّة)؛ الذين يُنكرون من العِلم ما سِوى المَحْسُوسات! قالوا له: ربُّك الذي تعبده هل يُرى أو يُشمُّ أو يُذاق أو يُلمس؟ فقال: لا، فقالوا: هو معدوم؛ فبقي أربعين يومًا لا يعبُد شيئًا، ثم لمَّا خلا قلبُه من إلهٍ يعبُده نقشَ الشَّيطان في قلبه اعتقادًا نحَتَه فِكْرُه فقال: إنَّه الوجودُ المُطلق، ونفى جميع الصِّفات، وقال: إنَّه هو هذا الهواءُ مع كلِّ شيء وفي كلِّ شيء ولا يخلو منه شيءٌ واتَّصل بالجَعْد، وقُتل الجَهْم سنة **١٢٨هـ**، قتلَه سَلْم بن أَحْوَز بخُراسان على ما ذكره الطَّبري، ولكن كانت مقالتُه قد فشَتْ في النَّاس وتقلَّدها المُعتزلة، ولكن كان الجَهْمُ أدخلَ في التَّعطيل منهم؛ لأنَّه يُنكر الأسماء والصِّفات، وهم يُنكرون الصِّفاتِ دونَ الأسماء.

«**وأصل قول الجهميَّة** هو نفي الصِّفات بما يزعمونه من دعوى العقليَّات التي عارضوا بها النُّصوص؛ إذ كان العقلُ الصريحُ الذي يستحقُّ أن تسمَّى قضاياه عقليَّات موافقًا للنُّصوص لا مُخالفًا، ولمَّا كان قد شاعَ في عُرف النَّاس أنَّ قول الجهميَّة مبناهُ على النَّفي، صار الشُّعراء ينظِمون هذا المعنى؛ كقول أبي تمَّام:

جَـهْـمِـيَّـةُ الأَوْصـافِ إلَّا أنَّـهُـمْ ... قَـدْ لَـقَّـبُـوهـا جَـوْهَـرَ الأشـيـاءِ

فهؤلاء ارتكبوا أربعَ عظائم:

إحداها: ردُّهم لنصوصِ الأنبياءِ عليهم الصَّلوات والسَّلام.

والثانية: ردُّهم ما يُوافقُ ذلك من معقولِ العُقلاء.

الثالثة: جعلُ ما خالف ذلك من أقوالهم المُجملة أو الباطلة هي أصولَ الدِّين.

الرابعة: تكفيرُهم أو تفسيقُهم أو تخطِئَتُهم لمَن خالفَ هذه الأقوالَ

المُبتَدعَة المُخالِفَة لصحيحِ المنقولِ وصريحِ المعقول»[١].

«ثمَّ أصلُ هذه المقالة - التَّعطيل للصِّفات - إنَّما هو مأخوذٌ من تلامذة اليهودِ والمُشركين وضُلَّال الصابئين؛ فإنَّ أول مَن حُفِظَ عنه أنَّه قال هذه المقالةَ في الإسلام - أعني: أنَّ الله ﷻ ليسَ على العَرشِ حقيقةً وإنَّما استوى بمعنى: استولى، ونحو ذلك - أوَّل ما ظهرت هذه المقالة منَ الجَعْدِ بن دِرهَم، وأخذها عنه الجَهْمُ بن صَفْوان وأظهرَها؛ فنُسبت مقالةُ الجهميَّة إليه.

وقد قيل: إنَّ الجَعْدَ أخذ مقالته عن أَبَان بن سِمْعان، وأخذها أَبَان من طالوت بن أخت لَبِيدِ بن الأعْصَم وأخذها طالوتُ من لَبِيدِ بن الأعْصَم اليهودي السَّاحر الذي سحر النبيَّ ﷺ.

وكان الجَعْدُ بن دِرْهَم هذا - فيما قيل - من أرض حَرَّان؛ وكان فيهم خَلقٌ كثيرٌ من الصابئة والفلاسفة بقايا نُمْرُوذَ والكنعانيِّين الذين صنَّف بعض المُتأخِّرين في سِحْرِهم، ونُمْرُوذُ هو ملك الصابئة والكُلْدَانيَّة المُشركين كما أنَّ كسرى ملك الفُرس والمَجوس، وفرعون ملك مصر، والنَّجاشي ملك الحبشة للنَّصارى، فهذا اسمُ جِنْسٍ لا عَلَمٌ.

فكان الصَّابئة - إلَّا قليلًا منهم - إذ ذاك على الشِّرك وعُلماؤهم هم الفلاسفة، وكانوا يعبدون الكواكب ويبنون لها الهياكل، ومذهب النُّفاة من هؤلاء في الرَّبِّ سبحانه: أنَّه ليسَ له إلَّا صفاتٌ سلبيَّة أو إضافيَّة أو مُركَّبة منها، وهم الذين بعثَ الله إبراهيمَ الخليلَ ﷺ إليهم، فيكون الجَعْدُ قد أخذَها عنِ الصَّابئة والفلاسفة.

وكذلك أبو نصرٍ الفارابي دخل حرَّان وأخذ عن فلاسفة الصَّابئين تمامَ فلسفته.

---

(١) "العقل والنقل" (١/ ١٦٦) بهامش "المنهاج".

وأخذها الجَهْمُ أيضًا - فيما ذكرَه الإمامُ أحمدُ وغيرُه - لمَّا ناظر السُّمَنِيَّة بعضَ فلاسفةِ الهندِ الدَّهريِّين الذين يجحدون من العُلوم ما سوى الحسِّيَّات.

فهذه أسانيدُ جَهْمٍ ترجعُ إلى اليهود والصَّابئين والمشركين، والفلاسفةُ الضالُّون هم: إمَّا من الصَّابئين، وإمَّا من المُشركين.

ثم لمَّا عُرِّبت الكُتب الروميَّة واليونانيَّة في حدود المئة الثانية زاد البلاءُ مع ما ألقى الشَّيطان في قلوبِ الضُّلَّال ابتداءً من جنس ما ألقاهُ في قلوب أشباههم.

ولمَّا كان في حدود المئة الثالثة انتشرت هذه المقالةُ التي كان السَّلفُ يسمُّونها (مقالةَ الجهميَّة) بسبب بِشْرِ بن غِياث المَرِيسِي وطبقته، وكلامُ الأئمَّة مثل: مالك، وسُفيان بن عُيينة، وابن المُبارك، وأبي يوسف، والشافعيِّ، وأحمد، وإسحاق، والفُضيل بن عِياض، وبِشْرٍ الحافي وغيرهم - كثيرٌ في ذمِّهم وتضليلهم»[١].

وأهل التمثيل المُشبِّهة الذين غلَوا في الإثباتِ فقالوا في صفات الله: إنَّها كصفاتِ المخلوقين، فيقولون: (يدٌ كيَدِي، وسمعٌ كسَمْعِي)، ونحو ذلك كما يُروى عن داود الجَوارِبي، وهشام بن عبد الحكم الرافضي، ويونس بن عبد الرحمن القُمِّي، وهشام الجَوالِيقِي.

وقولُهم عكسُ قولِ الجهميَّة، وكلٌّ من الطائفتين قد مثَّل اللهَ بخَلقِه؛ «فلا يوجد أحدٌ من أهل التعطيل الجهميَّة وأهل التمثيل المُشبِّهة إلَّا وفيه نوعٌ من الشِّرك العملي؛ إذ أصلُ قولِهم فيه شركٌ وتسويةٌ بين الله وبين خَلقِه،

---

(١) "الحمويَّة" (ص٩٥ - ٩٦/ النفائس) بتلخيص.

أو بينه وبين المعدومات، كما يُسوِّي المُعطِّلة بينه وبين المعدومات في الصِّفات السلبيَّة التي لا تستلزم مدحًا ولا ثبوتَ كمالٍ، أو يسوُّون بينه وبين الناقص من الموجودات في صفات النَّقص، وكما يُثبتون - إذا أثبتوا، هم ومَن ضاهاهم من المُمثِّلة - مساواةً بينه وبين المخلوقاتِ في حقائقها حتى يعبدوها فيعدِلُون عن ربِّهم، ويجعلون له أندادًا، ويُشبِّهون المخلوقاتِ بربِّ العالمين»[(١)].

تلقيب المبتدعة لأهل السنة بألقاب منفِّرة

وأهل السُّنَّة وَسَطٌ بين ضلالتين، فطريقتُهم إثباتُ الأسماء والصِّفات مع نفي مُماثلة المخلوقات، ولكنَّ المُعطِّلة يُلقِّبون أهلَ السُّنَّة بألقابٍ ينتقصونهم بها، فيسمُّونهم (حَشْوِيَّة) و(مُجسِّمة) و(نابتة)[(٢)]، ولقد أحسن مَن قال:

فَإِنْ كانَ تَجْسِيمًا ثُبوتُ صِفاتِهِ   فَإِنِّي بِحَمْدِ اللهِ راضٍ مُسَلِّمُ

«وأولُ مَنِ ابتدعَ لفظ (الحَشْوِيَّة): المُعتزلة؛ فإنَّهم يسمُّون الجماعةَ والسَّواد الأعظم (الحَشْوَ)، كما تُسمِّيهم الرافضة (الجُمهور).

وحَشْوُ النَّاس هم عموم النَّاس وجُمهورهم، وهم غير الأعيان المُتميِّزين، يُقال: هذا من حَشْوِ النَّاس، كما يُقال: هذا من جُمهورهم.

وأوَّل مَن تكلَّم بهذا عمرو بن عُبيد؛ قال: وكان عبد الله بن عمر حَشْوِيًّا. فالمُعتزلة سمَّوا الجماعة (حَشْوًا) كما تُسمِّيهم الرافضةُ (الجُمهور)»[(٣)].

«**والمقصود هنا**: أنَّ الأقوال التي ليس لها أصلٌ في الكتاب والسُّنَّة والإجماع كأقوال النُّفاة التي تقولها الجهميَّة والمُعتزلة وغيرُهم، وقد يدخل فيها ما هو حقٌّ وباطل، هم يصفون بها أهلَ الإثبات للصِّفات الثابتة

---

(١) "التحفة العراقية" (ص٤٠).
(٢) وكما يسمِّي الشيوعيون والمُلحدون في هذا العصر المُتديِّنين: رجعيِّين ومُتأخِّرين.
(٣) ذكره الشيخ في "المناظرة".

بالنصِّ، فإنَّهم يقولون: كلُّ مَن قال: إنَّ القرآن غيرُ مخلوق، وإنَّ الله يُرى في الآخرة، أو إنَّه فوق العالم - فهو مُجسِّم مُشبِّه حَشْوِي، وهذه الثلاثة ممَّا اتفقَ عليها سلفُ الأُمَّة وأئمَّتها، وحكى إجماعَ أهل السُّنَّة عليها غيرُ واحدٍ من الأئمَّة والعالمين بأقوال السَّلف»[١].

وقال بعضُ العُلماء[٢]:

فإنْ كانَ تَجْسِيمًا ثُبوتُ صِفاتِهِ وتَنْزِيهُها عَنْ كُلِّ تَأوِيلِ مُفْتَرِ
فإنِّي - بحَمْدِ اللهِ رَبِّي - مُجَسِّمٌ هَلُمُّوا شُهودًا وامْلَؤُوا كلَّ مَحْضَرِ

وأهلُ السُّنَّة يؤمنون بما جاء في الكتاب والسُّنَّة من أسماء الله وصِفاته من غير تكييف.

التعطيل من الشِّرك وأساسه

«ولمَّا كان أحبُّ الأشياء إليه - سبحانه - حمدَه ومَدْحَه والثناءَ عليه بأسمائِه وصفاتِه وأفعالِه - كان إنكارُها وجحدُها أعظمَ الإلحاد، والكفرِ به، وهو شرٌّ من الشِّرك؛ فالمُعطِّل شرٌّ من المُشرِك، فإنَّه لا يستوي جحدُ صفاتِ المَلِك وحقيقةِ مُلْكِه والطَّعنُ في أوصافِه هو، والتشريكُ بينه وبينَ غيرِه في المُلك؛ فالمُعطِّلون أعداء الرُّسل بالذات، بل كلُّ شِركٍ في العالم فأصلُه التَّعطيل؛ فإنَّه لولا تعطيلُ كماله أو بعضِه وظنِّ السُّوء لما أُشرك به؛ كما قال إمامُ الحُنفاءِ وأهلِ التوحيد لقومه: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾ فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [الصافات: ٨٦ - ٨٧]؛ أي: فما ظنُّكم به أن يُجازيكم وقد عبدتُّم معه غيرَه؟ وما الذي ظننتُم به حتى جعلتُم معه شُركاء؟ أظننتم أنَّه مُحتاجٌ إلى الشُّركاء والأعوان؟ أم ظننتُم أنَّه يخفى عليه شيءٌ من أحوال

(١) "العقل والنقل" (١/١٤٦) وذكر سبعة عشر رجلًا حكوا إجماع أهل السُّنَّة، ثم قال: ومَن لا يُحصي عددَه إلَّا الله من أنواع أهل العلم.
(٢) هو ابن القيِّم في "المدارج" (٢/٨٨).

عبادِه حتى يحتاجَ إلى شُركاء تُعرِّفه بها كالملوك؟ أم ظننتُم أنَّه لا يقدرُ وحدَه على استقلالِه بتدبيرهم وقضاءِ حوائجهم؟ أم هو قاسٍ فيحتاجُ إلى شُفعاءَ يستعطفونه على عبادِه؟ أم ذليلٌ فيحتاجُ إلى وليٍّ يتكثَّر به من القلَّة ويتعزَّز به من الذِّلَّة؟ أم يحتاجُ إلى الولد فيتخذَ صاحبةً يكون الولد منها ومنه؟ تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

والمقصودُ أنَّ التعطيل مبدأ الشِّرك وأساسُه فلا تجِدُ مُعطِّلًا إلَّا وشِرْكُه على حَسَبِ تعطيله، فمُستقلٌّ ومُستكثِر.

والرُّسل من أوَّلهم إلى خاتمهم - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - أُرسلوا بالدعوة إلى الله، وبيانِ الطريقِ المُوصل إليه، وبيانِ حال المدعوِّين بعد وصولهم إليه، **فهذه القواعد الثلاث ضروريَّة في كلِّ مِلَّة على لسان كلِّ رسول.**

فقعدتِ المُعطِّلة والجهميَّة على رأس القاعدة الأولى؛ فحالوا بين القلوب وبين معرفة ربِّها، وسمَّوا إثبات صفاته وعلوِّه فوق خَلقِه واستوائه على عَرشِه (تشبيهًا) و(تجسيمًا) و(حَشْوًا)؛ فنفَّروا عنه صبيانَ العقول، وسمَّوا نزولَه إلى السماء الدُّنيا وتكلُّمه بمشيئته ورضاهُ بعد غضبه وغضبَه بعد رضاه وسمعَه الحاضرَ لأصوات العباد ورؤيتَه المُقارنة لأفعالِهم ونحو ذلك (حوادث)، وسمَّوا وجهَه الأعلى ويديه المبسوطَتَين وأصابِعَه التي يضعُ عليها الخلائقَ يومَ القيامة - (جوارحَ) و(أعضاء) مكرًا منهم كُبَّارًا»[1].



(١) "المدارج" (٣/ ٣٤٧ - ٣٤٩) باختصار.

«وهُم وَسَطٌ فِي بابِ أفعالِ اللهِ بينَ الجَبْرِيَّةِ والقَدَرِيَّة».

الشَّرح

(**الجَبْرِيَّة**) أتباع جَهْم بن صَفْوان التِّرمذي؛ يقولون: إنَّ العبد مجبورٌ على فِعلِه، وحركاتُه وأفعالُه كلُّها اضطراريَّة كحركات المُرتَعِش والعُروق النابضة، وحركاتِ الأشجار في مهبِّ الرِّيح، وإضافتها عندهم إلى الخلق مجاز.

الجبريَّة والقدريَّة ومذهبهما

ونشأ القول بالجَبْرِ بعد أن حدثت بدعةُ **القدريَّة النُّفاة**؛ الذين يقولون: إنَّ أفعال العباد ليست مخلوقةً لله، بل العبدُ هو الذي يخلُق فعلَه، ولذا كانوا مجوسَ هذه الأُمَّة.

«فإنَّه لمَّا ظهرت **القدريَّة النُّفاة للقَدَر**، وأنكروا أنَّ الله يُضلُّ مَن يشاء ويهدي مَن يشاء، وأن يكونَ خالقًا لكلِّ شيء، وأن تكونَ أفعالُ العبادِ من مخلوقاتِه، وأنكر النَّاسُ هذه البدعة، فصارَ بعضُهم يقولُ في مُناظرته: هذا يلزم منه أن يكون الله مُجبِرًا للعبادِ على أفعالهم، وأن يكون قد كلَّفهم ما لا يُطيقونَه؛ فالتزمَ بعضُ مَن ناظرهُم منَ المُثبِتة إطلاقَ ذلك، وقال: نعم يلزمُ الجَبْر، والجَبْر حقٌّ، فأنكر الأئمَّةُ كالأوزاعيِّ وأحمد بن حنبل ونحوهما على الطائفتين، ويروى إنكار إطلاق (الجَبْرِ) عن الزُّبيدي وسُفيان الثَّوري وعبد الرحمن بن مَهْدِي وغيرِهم.

وقال الأوزاعيُّ وأحمد ونحوهما: مَن قال: إنَّه جَبَر فقد أخطأ، ومَن قال: لم يَجبُر فقد أخطأ، بل يُقال: إنَّ الله يهدي مَن يشاءُ ويضلُّ مَن يشاءُ ونحو ذلك، وقالوا: ليس للجَبْرِ أصلٌ في الكتاب والسُّنَّة، وإنَّما الذي في السُّنَّة لفظ (الجَبْلِ) لا لفظ (الجَبْرِ)؛ فإنَّه قد صحَّ عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: لأشَجِّ عبد القَيس: «**إنَّ فيكَ لخُلقين يحبُّهما الله: الحِلْمُ والأناة**»، فقال: أخُلُقين تخلَّقت بهما أم خُلُقين جُبِلْت عليهما؟ فقال: «**بل خُلُقَينِ جُبِلْتَ**

عليهما»؛ فقال: الحمدُ لله الذي جَبَلَنِي على خُلُقَينِ يُحبُّهما الله[(١)].

وقالوا: إنَّ لفظ (الجَبْرِ) لفظٌ مُجمَل؛ فإنَّ (الجَبْرَ) إذا أُطلق في الكلام فُهِم منه إجبارُ الشخص على خلاف مُرادِه؛ كما تقول الفقهاء: إنَّ الأبَ يُجبر ابنته على النِّكاح أو لا يُجبرها، وإنَّ الثيِّب البالغ العاقل لا يُجبرها أحدٌ على النكاح بالاتِّفاق، وفي البِكْر البالغ نزاعٌ مشهور، ويقولون: إنَّ وليَّ الأمر يُجبر المَدِينَ على وفاء دينه، ونحو ذلك؛ فهذه العبارات معناها: إجبارُ الشخص على خلاف مُراده وهو كلفظ (الإكراه)، إمَّا أن يُحمل على الفعل الذي يكرهه ويُبغضه فيعمل خوفًا من وعيده، وإمَّا أن يُفعل به الشيء من غير فِعلٍ منه.

ومعلومٌ أنَّ الله ﷻ إذا جعل في قلب العبد إرادةً للفعل ومحبَّةً له حتى يفعله كما قال تعالى: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ﴾ [الحجرات: ٧] - لم يكن هذا جبرًا بهذا التفسير، ولا يقدر على ذلك إلَّا الله تعالى؛ فإنَّه هو الذي جعل الراضيَ راضيًا والمحبَّ محبًّا والكارهَ كارهًا.

---

(١) أخرج قوله: «**إن فيك لخَصْلَتين يحبُّهما الله: الحلم والأناة**»: مسلم (١٨) من حديث أبي سعيد الخدري، وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٢٩٦٩) من حديث ابن عمر به، وأخرج قوله: «**إن فيك خصلتين**... إلى قوله: الحمد لله»: أحمد (٤/ ٢٠٥ - ٢٠٦)، والبخاري "الأدب المفرد" (٥٨٤) من حديث عبد الرحمن بن أبي بكرة قال: قال الأشجُّ بن عصر.. فذكره، وذكره الهيثمي في "المجمع" (٩/ ٣٨٧ - ٣٨٨) وقال: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح إلا أن ابن أبي بكرة لم يُدرك الأشجَّ» اهـ.
وأخرجه أبو داود (٥٢٢٥)، والطبراني (٥٣١٣)، والبيهقي في "السنن" (٧/ ١٠٢) من حديث أم أبان بنت الوازع عن جدِّها زارع وكان في وفد عبد القيس فذكره، وذكره الهيثمي في "المجمع" (٩/ ٣٨٩ - ٣٩٠) من رواية البزار مطولًا، ثم قال: عند أبي داود طرف منه. رواه البزار وفيه: «أم أبان بنت الزارع روى لها أبو داود، وسكت على حديثها فهو حسن، وبقيَّة رجاله ثقات» اهـ.

وقد يُراد بالجَبْرِ نفسُ جعل العبد فاعلًا ونفسُ خَلقِه متَّصفًا بهذه الصِّفات كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾﴾ [المعارج: ١٩ - ٢١]. فالجَبْرُ بهذا التفسير حقٌّ، ومنه قول عليٍّ رضي الله عنه في الأثر المشهور عنه في الصلاة على النبيِّ ﷺ: «اللهمَّ داحِيَ المَدْحُوَّات، فاطرَ المَسْمُوكات، جبَّارَ القلوب على فِطْرَتها، شقيِّها وسعيدِها...»؛ فالأئمَّة منَعت من إطلاقِ القول بإثبات لفظ (الجَبْر) أو نفيه؛ لأنَّه بدعةٌ يتناول حقًّا وباطلًا»[(١)].

«**فالقدريَّة** حجَروا على الله وألزمُوه شريعةً حرَّموا عليه الخروجَ عنها، وخصومهم من **الجبريَّة** جوَّزوا عليه كلَّ فعلٍ مُمكنٍ يتنزَّه سبحانه عنه؛ إذ لا يليقُ بغناه وحمدِه وكمالِه ما نزَّه نفسَه عنه وحمِدَ نفسَه بأنَّه لا يفعلُه، فالطائفتان مُتقابلتان غايةَ التقابُل. **والقدريَّة** أثبتوا له حِكمةً وغايةً مطلوبةً من أفعالِه حسَبَ ما أثبتوه لخَلقِه، **والجبريَّة** نفوا حِكمَته اللائقةَ به التي لا يُشابهه فيها أحد. **والقدريَّة** قالت: إنَّه لا يُريد من عباده طاعتَهم وإيمانَهم، وإنَّه لا يسألُ ذلك منهم، **والجبريَّة** قالت: إنَّه يحبُّ الكفر والفُسوق والعِصيان ويرضاه من فاعله. **والقدريَّة** قالت: إنَّه يجبُ عليه سبحانه أن يفعل بكلِّ شخص ما هو الأصلح له، **والجبريَّة** قالت: إنَّه يجوز عليه أن يعذِّب أولياءه وأهلَ طاعته ومَن لم يعصِه قطُّ، وينعِّم أعداءه ومَن كفر به وأشرك، ولا فرق عندَه بينَ هذا وهذا.

وكذلك **القدريَّة** قالت: إنَّه ألقى إلى عبادِه زِمامَ الاختيار، وفوَّض إليهم المشيئة والإرادة، وإنَّه لم يخصَّ أحدًا منهم دونَ أحدٍ بتوفيقٍ ولُطفٍ ولا

---

(١) "العقل والنقل" (١/ ١٥٢ - ١٥٣)، وانظر: "شفاء العليل" (ص١٢٩).

هداية؛ بل ساوى بينهم في مقدوره، ولو قَدَرَ أن يهدي أحدًا ولم يهدِه كان بُخلًا، وإنَّه لا يهدي أحدًا ولا يضلُّه إلَّا بمعنى البيان والإرشاد، وأمَّا خلق الهُدى والضلال فهو إليهم ليس إليه.

وقالت **الجبريَّة**: إنَّه سبحانه أجبرَ عبادَه على أفعالهم، بل قالوا: إنَّ أفعالهم هي نفسُ أفعاله، لا فعلَ لهم في الحقيقةِ ولا قُدرةَ ولا اختيارَ ولا مشيئة، إنَّما يُعذِّبهم على ما فعلَه هو، لا على ما فعلوه، ونسبةُ أفعالِهم إليه كحركات الأشجار والمياه والجمادات.

فالقدريَّة سلبوه قُدرته على أفعال العباد ومشيئته لها، **والجبريَّة** جعلوا أفعال العباد نفسَ أفعاله وأنَّهم ليسوا فاعلين لها في الحقيقة ولا قادرين عليها، **فالقدريَّة** سلبته كمالَ مُلكه، **والجبريَّة** سلبته كمالَ حِكمَته، والطائفتان سلبته كمالَ حَمدِه، **وأهل السُّنَّة** الوَسَط أثبتوا كمال المُلكِ والحَمدِ والحِكمة؛ فوصفوه بالقُدرة التامَّة على كلِّ شيء من الأعيان وأفعال العباد وغيرهم، وأثبتوا له الحكمةَ التامَّةَ في جميع خلقه وأمره»[١].

«**ومُحقِّقو أهل السُّنَّة يقولون**: إنَّ الله خلقَ قُدرةَ العبدِ وإرادته، وذلك مُستلزمٌ لحقيقة فعل العبد، ويقولون: إنَّ العبد فاعلٌ لفعلِه حقيقة، والله سبحانه جعلَه فاعلًا له مُحدِثًا له، وهذا قولُ جماهير أهل السُّنَّة من جميع الطوائف، وهو قولُ كثيرٍ من أصحاب الأشعريِّ كأبي إسحاق الإسْفَراييني وأبي المعالي الجُويني الملقَّب بإمام الحرمين وغيرهم، وإذا كان هذا قولَ مُحقِّقي المُعتزِلة والشِّيعة وهو قولُ جمهور أهل السُّنَّة وأئمَّتهم بقيَ الخلافُ بين **القدريَّة** الذين يقولون: إنَّ الداعي يحصلُ في قلبِ العبد بلا مشيئةٍ من الله ولا قُدرة، وبين **الجهميَّة المُجبِرة** الذين يقولون: إنَّ قدرة العبد لا تأثيرَ

(١) "مفتاح دار السعادة" (ص٣٩٣ - ٣٩٤).

لها في فعله بوجهٍ من الوجوه، وإنَّ العبد ليس فاعلًا لفعلِه؛ كما يقول ذلك الجَهْمُ بن صَفْوان إمام المُجبِرة ومَنِ اتَّبعه، وإن أثبتَ أحدُهم (كَسْبًا) لا يُعقل كما أثبته الأشعريُّ ومَن وافقه.

وإن كان هذا النِّزاع في هذا الأصل بين **القدريَّة النُّفاة** لكون الله يُعين المؤمنين على الطاعة ويجعل فيهم داعيًا إليها ويخصُّهم بذلك دونَ الكافرين، وبين **المُجبِرة الغُلاة** الذين يقولون: إنَّ العباد لا يفعلون شيئًا ولا قُدرة لهم على شيء، أو لهم قُدرة لا يفعلون بها شيئًا ولا تأثيرَ لها في شيء - فكلا القولين باطلٌ، مع أنَّ كثيرًا من الشِّيعة يقولون بقول المُجبِرة.

وأمَّا **السَّلف والأئمَّة** القائلون بإمامة الخُلفاء الثلاثة فلا يقولون لا بهذا ولا بهذا، ومَن أقرَّ بالأمر والنَّهي والوعد والوعيد وفعلَ الواجبات وتركَ المحرَّمات، ولم يقُل: إنَّ الله خلق أفعال العباد ولا يقدر على ذلك ولا شاء المعاصي؛ هو قد قصد تعظيمَ الأمر وتنزيهَ الله تعالى عن الظُّلم، وإقامةَ حجَّة الله على نفسِه، لكن ضاق عَطَنُه فلم يُحسن الجمعَ بين قُدرة الله التامَّة وبين مشيئته العامَّة وخلقه الشامل، وبين عدلِه وحكمتِه، وأمرِه ونهيِه ووعدِه ووعيدِه؛ فجعل لله الحمدَ ولم يجعل له تمامَ المُلك.

والذين أثبتوا قُدرتَه ومشيئتَه وخَلْقَه وعارضوا بذلك أمرَه ونهيَه ووعدَه ووعيدَه شرٌّ من اليهود والنَّصارى.

والمُنكرون للقدر وإن كانوا في بدعةٍ فالمُحتجُّون به على الأمر أعظمُ بدعة، وإن كان أولئك يُشبهون المجوسَ فهؤلاء يُشبهون المشركين المكذِّبين للرُّسل الذين قالوا: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

وقد كان في أواخر عصر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين جماعةٌ من

هؤلاء القدريَّة، وأمَّا المحتجُّون بالقدر على الأمر فلا يُعرف لهم طائفةٌ من طوائف المسلمين معروفة، وإنَّما كثُروا في المُتأخِّرين وسمَّوا هذا حقيقة، وجعلوا الحقيقةَ تُعارِض الشريعة، ولم يميِّزوا بين الحقيقة الدينيَّة الشرعيَّة التي تتضمَّن تحقيقَ أحوالِ القلوب؛ كالإخلاص والصَّبر والشُّكر والتوكُّل والمحبَّة لله، وبين الحقيقة الكونيَّة القدريَّة التي يُؤمَن بها ولا يُحتجُّ بها على المعاصي لكن يُسلَّم إليها عند المصائب، فالعارفُ يشهدُ القدرَ في المصائب فيرضى ويُسلِّم، ويستغفر ويتوب من الذنوب والمصائب؛ كما قال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: ٥٥]، فالعبد مأمورٌ بأن يصبِر على المصائب ويستغفرَ من المعايب.

ومن هذا الباب حديثُ احتجاجِ آدم وموسى عليهما السلام؛ وقد أخرجاه في الصحيحين وغيرِهما عن أبي هريرة رضي الله عنه[(١)]، فإنَّ الحديث إنَّما تضمَّن التسليمَ للقدرِ عندَ المصائب؛ فإنَّ موسى لم يلُم آدمَ لحقِّ الله الذي في الذَّنب، وإنَّما لامَه لأجل ما لحِقَ الذُّريَّةَ من المُصيبة؛ فإنَّ آدم كان قد تابَ من الذنب، وموسى أعلمُ بالله من أن يلومَ تائبًا، وأيضًا فآدم وموسى أعلمُ بالله من أن يحتجَّ أحدُهما على الذنب بالقَدَرِ ويقبلَه الآخر، فإنَّ هذا لو كان مقبولًا لكان لإبليسَ الحُجَّة بذلك.

المحتجُّون بالقدر على الأمر الخائضون في القدر بالباطل ثلاثة أصناف

والخائضون في القَدَرِ بالباطل ثلاثةُ أصناف: المُكذِّبون به الدافعون للأمر والنَّهي، والطاعنون على الرَّبِّ عز وجل **بجَمْعِه بين الأمر والقدر؛** وهؤلاء شرُّ الطوائف، وحُكي في ذلك مُناظرةٌ عن إبليس، **والدافعون للأمرِ به** بعدَهم في الشرِّ، **والمُكذِّبون به** بعد هؤلاء.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٠٩) و (٤٧٣٦) و (٤٧٣٨) و (٧٥١٥)، ومسلم (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة. وانظر: "شرح العقيدة الطحاويَّة" لابن أبي العز (١/ ١٢٦)، نشر مؤسَّسة الرسالة.

وليس في المسلمين مَن يقول: إنَّ الله تعالى يفعل ما هو قبيحٌ منه، ومن قال: إنَّه خالقُ أفعال العباد يقول: إنَّ ذلك القبيحَ منهم لا منه، كما أنَّه صار لهم لا له، ثم منهم مَن يقول: إنَّه فاعلُ ذلك الفعل، والأكثرون يقولون: إنَّ ذلك الفعلَ مفعولٌ له وهو فعلٌ للعبد، فمَن قال: إذا خلق الله ما هو ضارٌّ للعباد جازَ أن يفعلَ ما هو ضارٌّ - كان قولُه باطلًا، كذلك إذا جاز أن يخلُقَ فعلَ العبدِ الذي هو قبيحٌ من العبد ليس خلقُه قبيحًا منه، لم يستلزِم أن يخلُقَ ما هو قبيحٌ منه لا فعلَ للعبدِ فيه.

والمُثبتون للقَدَرِ لهم في قُدرة العبد قولان:

أحدهما: أنَّ قُدرته لا تكون إلَّا مع الفعل، وعلى هذا فالكافر الذي سبقَ في علم الله أنَّه لا يؤمن لا يقدر على الإيمان أبدًا.

والثاني: أنَّ القدرة نوعان؛ فالقُدرةُ المشروطةُ في التكليف تكون قبل الفعل وبدون الفعل، وقد تبقى إلى حين الفعل، والقُدرةُ المُستلزمةُ للفعل لا بدَّ أن تكون موجودةً عند وجوده؛ وأصل قولهم: إنَّ الله خصَّ المؤمنين بنعمةٍ يهتدون بها لم يُعطها الكافر، وإنَّ العبد لا بدَّ أن يكون قادرًا حينَ الفعل، خلافًا لمَن زعم أنَّه لا يكون قادرًا إلَّا قبل الفعل، وأنَّ النِّعمة على الكافر والمؤمن سواء.

وإذا كان لا بدَّ من قُدرته حالَ الفعل، فإذا كان قادرًا قبل الفعل وبقيت القُدرة إلى حين الفعل لم ينقُض هذا أصلَهم، لكن مجرَّد القُدرة الصالحة للضدَّين يشترك فيها المؤمن والكافر؛ فلا بدَّ للمؤمن ممَّا يخصُّه الله به من الأسباب التي بها يكون مؤمنًا، وهذا يدخل فيه إرادةُ الإيمان، وهذه الإرادةُ يُدخلونها في جُملة القُدرة المُقارِنة للفعل، وهو نِزاعٌ لفظيٌّ.

الكلام على تكليف ما لا يُطاق

وتكليف ما لا يُطاق على وجهين:

الأوَّل: ما لا يُطاق للعَجْز عنه؛ كتكليف الزَّمِن المشيَ، وتكليفِ الإنسان الطيرانَ ونحو ذلك، فهذا غير واقعٍ في الشريعة عند جماهير أهل السُّنَّة المُثبتين للقَدَر.

والثاني: ما لا يُطاق للاشتغال بضدِّه؛ كاشتغال الكافر بالكفر؛ فإنَّه هو الذي صدَّه عن الإيمان، وكالقاعد في حال قُعوده؛ فإنَّ اشتغالَه بالقعودِ يمنعُه أن يكون قائمًا، والإرادة الجازمة لأحد الضدَّين تُنافي إرادةَ الضدِّ الآخر.

وتكليفُ الكافرِ الإيمانَ من هذا الباب، ومثل هذا ليس بقبيحٍ عقلًا عند أحد من العُقلاء، بل العُقلاء مُتَّفقون على أمر الإنسان ونهيه بما لا يقدر عليه حالَ الأمر والنَّهي لاشتغاله بضدِّه إذا أمكن أن يتركَ ذلك الضدَّ ويفعلَ الضدَّ المأمور به، **وإنَّما النِّزاع:** هل يُسمَّى هذا تكليفَ ما لا يُطاق؛ لكونه تكليفًا بما انتفت فيه القُدرة المُقارِنة للفعل؟

فمن المُثبتين للقَدَر مَن يُدخل هذا في تكليف ما لا يُطاق؛ كما يقول القاضي أبو بكر والقاضي أبو يعلى وغيرُهما، ويقولون: ما لا يُطاق على وجهين؛ منه ما لا يُطاق للعَجْزِ عنه، وما لا يُطاق للاشتغال بضدِّه، **ومنهم مَن يقول: هذا لا يدخل فيما لا يُطاق**، وهذا هو الأشبه بما في الكتاب والسُّنَّة وكلام السَّلف.

وليس من شَرطِ المأمورِ به أن يكون العبدُ مُريدًا له، ولا من شَرطِ المنهيِّ عنه أن يكون العبدُ كارهًا له؛ فإنَّ الفعل يتوقَّف على القُدرة والإرادة، والمشروطُ في التكليف أن يكون العبدُ قادرًا على الفعل لا أن يكون مُريدًا له، لكنَّه لا يوجدُ إلَّا إذا كان مُريدًا له، والإرادة شرطٌ في وجودِه لا في وجوبِه.

وجمهور أهل الإثبات على أنَّ العبدَ فاعلٌ لفعله حقيقة، وله قُدرةٌ واختيار، وقُدرته مُؤثِّرة في مقدورها كما تُؤثِّر القُوى والطبائعُ وغيرُ ذلك من الشُّروط والأسباب.

وبالجُملة فجمهور أهل السُّنَّة، من السَّلف والخلف يقولون: إنَّ العبدَ له قُدرةٌ وإرادةٌ وفعلٌ وهو فاعلٌ حقيقة، والله خالقُ ذلك كلِّه، كما هو خالقُ كلِّ شيء؛ كما دلَّ على ذلك الكتاب والسُّنَّة؛ قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٨ - ٢٩]؛ فأثبت مشيئةَ العبدِ وأخبرَ أنَّها لا تكونُ إلَّا بمشيئة الرَّبِّ تعالى، وقد أخبر أنَّ العباد يفعلون ويصنعون ويعملون، ويؤمنون ويكفُرون، ويتَّقون ويفسُقون، ويصدُقون ويكذِبون في مواضع، وأخبر أنَّ لهم استطاعةً وقوَّةً في غير موضع.

وأئمَّة أهل السُّنَّة وجمهورُهم يقولون: إنَّ الله خلقَ هذا كلَّه، والخالقُ عندهم ليس هو المخلوق، فيفرِّقون بين كون أفعال العباد مخلوقةً مفعولةً للرَّبِّ وبين أن تكونَ نفسَ فعلِه الذي هو مصدرُ: فَعَلَ يفعَلُ فِعْلًا، فإنَّها فعلٌ للعبد بمعنى المَصْدَر، وليست فعلًا للرَّبِّ تعالى بهذا الاعتبار، بل هي مفعولةٌ له، والرَّبُّ تعالى لا يتَّصف بمفعولاته.

ولكنَّ هذه الشَّناعات لزِمَت مَن لا يفرِّق بين فعل الرَّبِّ ومفعوله ويقول مع ذلك: إنَّ أفعالَ العباد فعلُ الله، كما يقول ذلك الجَهْم بن صَفْوان ومُوافقوه، والأشعريُّ وأتباعُه، ومَن وافقهم من أتباع الأئمَّة.

وكذلك أيضًا لزِمَت مَن لا يُثبت في المخلوقات أسبابًا وقُوى وطبائع ويقولون: إنَّ الله يفعل عندها لا بها؛ فيلزم ألَّا يكون فرقٌ بين القادر والعاجز، وإن أثبت قُدرةً وقال: إنَّها مُقترِنةٌ بالكَسْب. قيل له: لم تُثبت فرقًا معقولًا بين ما تُثبته من الكَسْب وتنفيه من الفعل، ولا بين القادر والعاجز،

وإذا كان مجرَّد الاقتران لا اختصاصَ له بالقُدرة فإنَّ فعل العبد يُقارِن حياتَه وعِلمَه وإرادتَه وغيرَ ذلك من صفاته، فإذا لم يكن للقُدرة تأثيرٌ إلَّا مُجرَّدُ الاقتران، فلا فرق بين القُدرة وغيرِها.

وكذلك قول مَن قال: القُدرة مُؤثِّرة في صفة الفعل لا في أصله؛ كما يقول القاضي أبو بكر ومَن وافقه؛ فإنَّه أثبت تأثيرًا بدونِ خلق الرَّبِّ، فلزِمَ أن يكون بعضُ الحوادث لم يخلُقه الله تعالى، وإن جعل ذلك مُعلَّقًا بخلق الرَّبِّ فلا فرق بين الأصل والصِّفة.

وأمَّا أئمَّة السُّنَّة وجُمهورهم فيقولون ما دلَّ عليه الشَّرع والعقل؛ قال تعالى: ﴿سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وقال: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾ [البقرة: ١٦٤]، ومثل هذا كثيرٌ في الكتاب والسُّنَّة؛ يُخبِر الله تعالى أنَّه يُحدِث الحوادث بالأسباب، وكذلك دلَّ الكتاب والسُّنَّة على إثبات القُوى والطَّبائع التي جعلها الله في الحيوان وغيرِه؛ كما قال تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن: ١٦]، ومثل هذا كثير.

وهؤلاء يُثبتون للعبد قُدرةً، ويقولون: إنَّ تأثيرَها في مقدورها كتأثير سائر الأشياء في مُسبَّباتها، والسَّببُ ليس مُستقلًّا بالمُسبَّب بل يفتقرُ إلى ما يُعاونه، فكذلك قُدرةُ العبدِ ليست مُستقلَّة بالمقدور، وأيضًا فالسَّببُ له ما يمنعُه ويعُوقه، وكذلك قُدرةُ العبد، والله تعالى خالقُ السَّببِ وما يُعينُه، وصارفٌ عنه ما يُعارضه ويعُوقه، وكذلك قُدرة العبد»[1].



(١) "المنهاج" (٢/ ٧ - ١٨) بتلخيص.

المرجئة والوعيديَّة

«وفي بابِ وَعِيدِ اللهِ بينَ المُرجِئَةِ والوَعِيدِيَّةِ منَ القَدَرِيَّةِ وغيرِهِمْ، وفِي بابِ أسماءِ الإيمانِ والدِّينِ بينَ الحَروريَّةِ وَالمُعتزِلَة، وبينَ المُرجِئَةِ وَالجَهْمِيَّة».

الشَّرح

قال القَسْطَلَّاني: (المُرجئة) نسبةٌ إلى (الإرجاء) أي: التأخير؛ لأنَّهم أخَّروا الأعمالَ عن الإيمانِ حيث زعموا أنَّ مُرتكِب الكبيرة غيرُ فاسق. اهـ.

وقالوا: لا يضرُّ مع الإيمان ذنبٌ كما لا ينفعُ مع الكفر طاعة؛ فعندهم أنَّ الأعمال ليست داخلةً في مُسمَّى الإيمان، وأنَّ الإيمان لا يتبعَّض، وأنَّ مُرتكِب الكبيرةِ كاملُ الإيمان غيرُ مُعرَّض للوعيد.

«وسمِّيت المُرجئة لنَفيِهم الإرجاءَ وأنَّه لا أحدَ مرجأٌ لأمر الله إمَّا يُعذِّبهم وإمَّا يتوب عليهم، وقد تُسمَّى الجبريَّةُ قدريَّة؛ لأنَّهم غلَوا في إثبات القدر وكما يُسمَّى الذين لا يجزِمون بشيءٍ من الوعد والوعيد بل يغلُون في إرجاء كلِّ أمر حتى الأنواع، فلا يجزِمون بثوابِ مَن تابَ كما لا يجزِمون بعقوبة مَن لم يتُب وكما لا يُجزَم لمُعيَّن، وكانت المرجئة الأولى يُرجِئون عثمان وعليًّا، ولا يشهدون بإيمانٍ ولا كفر»[1].

والوعيديَّة القائلون بإنفاذِ الوعيد وأنَّ مُرتكب الكبيرة إذا مات ولم يتُب منها فهو خالدٌ مُخلَّد في النَّار، وهذا أصلٌ من أصول المُعتزلة؛ وهو مذهب الخوارج: قالوا لأنَّ الله لا يُخلِف المِيعاد وقد توعَّد العاصين بالعقاب؛ فلو قيل: إنَّ المُتوعَّد بالنَّار لا يدخُلها لكان تكذيبًا لخبر الله.

وأهل السُّنَّة وَسَطٌ بين الطَّرفين؛ فعندهم أنَّ مُرتكب الكبيرة آثمٌ ومُعرَّضٌ للوعيد، وهو تحت المشيئة؛ إن شاء الله غفرَ له وإن شاء عذَّبه بقدر ذُنوبِه

---

(١) "شرح الطحاويَّة" (ص٤٥٠).

ثم أدخلَه الجنَّة؛ إمَّا بشفاعة الشافعين أو بغير ذلك؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، قالوا: وإخلافُ الوعيدِ كَرَمٌ يُمدح به، بخلاف إخلاف الوعد؛ كما قال الشاعر:

وَإِنِّـي وَإِنْ أَوْعَـدتُّـهُ أَوْ وعَـدتُّـهُ ... لَمُخْلِفُ إيعادِي ومُنْجِزُ مَوعِدِي

و(**الحَرُوريَّة**) نسبةٌ إلى قرية (حَرُوراء)، وهي التي اجتمع فيها الخوارجُ حين خرجوا على عليٍّ فسمِّيت (خوارج حَرُوراء)، قال ابن الأثير في "النهاية":

(**الحَرُورِيَّة**) طائفةٌ من الخوارج نُسبوا إلى حَرُوراء - بالمدِّ والقَصْر - وهو موضعٌ قريبٌ من الكُوفة، وكان أوَّل مُجتَمَعِهم وتحكيمِهم فيها، وهم أحدُ الخوارج الذين قاتلهم عليٌّ رضي الله عنه.

المعتزلة وسبب تسميتهم بذلك

«و(**المُعتزِلَة**) هم أتباع عمرو بن عُبيد، وواصِل بن عَطاء وأصحابهما، سمُّوا بذلك لمَّا اعتزلوا الجماعةَ بعد موت الحسن البصري رحمه الله في أوائل المئة الثانية، وكانوا يجلسون مُعتزلين، فيقول قتادة وغيره: أولئك المُعتزِلَة. ويُقال: إنَّ واصل بن عطاء هو الذي وضعَ أصولَ مذهب المُعتزِلَة، وتابعه عمرو بن عُبيد تلميذ الحسن البصري، فلمَّا كان زمنُ هارون الرشيد صنَّف لهم أبو الهُذيل كتابين، وبنى مذهبَهم على **الأصُول الخمسة التي سمَّوها**: (العَدْلَ، والتَّوحيد، وإنفاذَ الوعيد، والمَنزلةَ بين المَنزِلَتين، والأمرَ بالمعروف والنهي عن المُنكر)، ولبَّسوا فيها الحقَّ بالباطل»[1].

النِّزاع في أسماء الإيمان والدين

وقد اختُلِف في مُرتكب الكبيرة من أهل القِبلَة في الاسم والحُكم؛ فقالتِ **الخوارجُ**: هو كافرٌ ومُخلَّد في النار، ووافقت **المُعتزِلةُ** على القول بتخليده في النار، وخالفوا في تسميته كافرًا، وقالوا: هو فاسق، وهو في

(١) انظر: "شرح الطحاويَّة" (ص٤٤٦)، و"المناظرة" للشيخ.

مَنزِلةٍ بين الإيمان والكفر، أمَّا **المُرجِئةُ** ورئيسهم الجَهْم بن صَفْوان فقالوا في مرتكب الكبيرة: إنَّه مؤمنٌ كامل الإيمان، وكذلك قال **الجهميَّة**.

فالجَهْمُ قدِ ابتدعَ التَّعطيل والجَبْر والإرجاء، كما قال العلَّامة ابن القيِّم:

جَبْرٌ وإرْجاءٌ وَجِيمُ **تَجَهُّمٍ** فَتَأمَّلِ المَجمُوعَ في المِيزَانِ
والجَهْمُ أصَّلَها جَمِيعًا فاغْتَدَتْ مَقْسُومَةً فِي النَّاسِ بِالمِيزانِ

وأمَّا أهل السُّنَّة فقد توسَّطوا بين فِرَق الضلال، فقالوا: إنَّ مُرتكب الكبيرة عاصٍ بكبيرته، ويسمَّى فاسقًا ولا يسمَّى كافرًا، بل يقولون: هو مؤمنٌ ناقص الإيمان، أو مؤمنٌ بإيمانه فاسقٌ بكبيرته، وهو تحت المشيئة.

فحاصلُ النِّزاع في هذه المسألة: أنَّ «**الخوارج والمُعتزِلة يقولون**: صاحب الكبائر الذي لم يتُب منها مُخلَّدٌ في النَّار ليس معه شيءٌ من الإيمان. ثمَّ **الخوارج تقول**: هو كافرٌ، **والمُعتزِلَة** تُوافقهم على الحُكم لا على الاسم، **والمُرجِئة** تقول: هو مؤمنٌ تامُّ الإيمان لا نقصَ في إيمانِه، بل إيمانُه كإيمان الأنبياء والأوَّلياء؛ وهذا نِزاعٌ في الاسم، ثمَّ **تقول فُقهاؤهم** ما تقولُه الجماعةُ في أهل الكبائر: فيهم مَن يدخُل النَّار، وفيهم مَن لا يدخُل؛ كما دلَّت على ذلك الأحاديثُ الصحيحة، واتَّفق عليه الصحابةُ والتابعون لهم بإحسان.

فهؤلاء لا يُنازعون أهلَ السُّنَّة والحديث في الآخرة، وإنَّما يُنازعونهم في الاسم ويُنازعون أيضًا فيمَن قال ولم يفعل.

وكثيرٌ من مُتكلِّمة المُرجئة تقول: لا نعلم أنَّ أحدًا من أهل القِبلَة من أهل الكبائر يدخُل النَّار ولا أنَّ أحدًا منهم لا يدخُلها، بل يجوز أن يدخلَها جميعُ الفُسَّاق، ويجوز ألَّا يدخلَها أحدٌ منهم، ويجوز دخولُ بعضهم،

ويقولون: مَن أذنبَ وتابَ لا يُقطع بقَبول توبتِه، بل يجوز أن يدخلَ النَّار أيضًا فهم يقفون في هذا كلِّه؛ ولهذا سُمُّوا (الواقفة). وهذا قول القاضي أبي بكر وغيرِه من الأشعريَّة وغيرهم.

فيحتجُّ أولئك بنصوص الوعيد وعمومها، ويُعارضُهم هؤلاء بنصوص الوعدِ وعمومها؛ فقال أولئك: الفُسَّاق لا يدخلون في الوعد؛ لأنَّه لا حسنات لهم لأنَّهم لم يكونوا من المُتَّقين، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]، وقال: ﴿لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، وقال: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]؛ فهذه النُّصوص وغيرُها تدلُّ على أنَّ الماضي من العمل قد يحبَط بالسيِّئات، وأن العمل لا يُقبل إلَّا مع التقوى، والوعد إنَّما هو للمؤمن وهؤلاء ليسوا بمؤمنين؛ بدليل قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، وقال: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًاۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ ١٨﴾ [السجدة: ١٨]، والفاسق ليس بمؤمن فلا يتناوله الوعد. وقوله ﷺ: «**من غشَّنا فليس منَّا**»(١)، و«**من حملَ علينا السِّلاحَ فليس منَّا**»(٢)، ونحو ذلك.

وتقول المُرجئة: الأعمال لا تَحبَط إلَّا بالكفر؛ قال تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقال: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾ [المائدة: ٥]، ويقولون: قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَاۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ٣٢ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢ - ٣٣]؛ فقد أخبر أنَّ الثلاثة يدخلون الجنَّة.

---

(١) أخرجه مسلم (١٠١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٧٤) و(٧٠٧٠)، ومسلم (٩٨) من حديث عبد الله بن عمر.

وقد حُكي عن **بعض غُلاة المُرجِئة**: أنَّ أحدًا من أهل التوحيد لا يدخل النَّار! وهذا لا أعرف به قائلًا مُعيَّنًا فأحكيه عنه، ومن النَّاس مَن يحكيه عن مُقاتل بن سُليمان، والظاهر أنَّه غَلَطٌ عليه.

وعند الجهميَّة: الإيمان مُجرَّد التصديقِ بالقلب وعِلمِه؛ هذا قول جَهْم والصَّالحيِّ، والأشعريِّ في المشهور عنه وأكثر أصحابه. **وعند فُقهاء المُرجِئة**: هو قول اللِّسان مع تصديق القلب؛ وعلى القولين أعمالُ القلوبِ ليست من الإيمانِ عندَهم كأعمال الجوارح، فيمكنُ أن يكون الرجلُ مصدِّقًا بقلبه ولسانه مع كراهةِ ما نزَّل الله؛ وحينئذٍ فلا يكون هذا كافرًا عندَهم.

وأهل السُّنَّة والحديث وأئمَّة الإسلام المُتَّبعون للصَّحابة مُتوسِّطون بين هؤلاء وهؤلاء؛ لا يقولون بتخليد أحدٍ من أهل القِبلَة في النَّار كما تقولُه الخوارج والمُعتزِلة؛ لِما ثبت عن النبيِّ ﷺ من الأحاديث الصحيحة أنَّه يخرُج منها مَن كان في قلبه مِثقالُ ذَرَّةٍ من إيمان، وإخراجُه من النَّار مَن يخرُج بشفاعة نبيِّنا ﷺ فيمَن يشفع له من أهل الكبائر من أُمَّته.

وهذه أحاديثُ كثيرةٌ مُستفيضةٌ مُتواترةٌ عند أهل العلم بالحديث»[١].

فهذه مذاهبُ الجهميَّة والمُعتزِلة والقدريَّة في الأسماء والصِّفات، وفي أفعال الله، وفي حُكم العُصاة من أهل التوحيد، وكثيرٌ من أهل البِدَع مَن يكون عنده بِدَعٌ شتَّى كالجهميَّة والشِّيعة والقدريَّة والمُعتزِلَة.

حدوث البدع في الأمَّة

وأهل السُّنَّة هم المهتدون المُتَّبعون للكتاب والسُّنَّة وآثار السَّلف الصالح، فإنَّ **بدعة الخوارج** حدثت في حياة النبيِّ ﷺ، وكلَّمه رئيسُهم ذو الخُوَيصِرة فقال: اعدِلْ يا محمَّد! فقال النبيُّ ﷺ: «**ويلكَ! منْ يعدِلُ إذا**

(١) "المنهاج" (٣/ ٧٢ - ٧٥) بتلخيص.

لم أعدل؟»، وأمرَ بقتالهم في أحاديثَ مشهورةٍ ومعروفةٍ عند أهل العلم. وقاتل عليٌّ رضي الله عنه الخوارجَ في موقعة النَّهْرَوان، ثم حدثت بدعة المُعتَزِلة».

«وأمَّا **الجهميَّة** نُفاة الأسماء والصِّفات فإنَّما حدثوا في أواخر الدولة الأُمويَّة، وكثير من السَّلف لم يُدخِلْهم في الثنتين وسبعين فرقة، منهم يوسف ابن أسباط وعبد الله بن المُبارك؛ قالوا: **أصول البدع أربعة**: الخوارج والشِّيعة والقدريَّة والمُرجئة، فقيل لهم: الجهميَّة؟ فقالوا: ليس هؤلاء من أُمَّة محمَّد؛ ولهذا تنازعَ مَن بعدَهم من أصحاب أحمد وغيرِهم: هل هم من الثنتين والسَّبعين فرقة؟ على قولين؛ ذكرهما عن أصحاب أحمد أبو عبد الله ابن حامد في كتابه في الأصول.

والتَّحقيق أنَّ التجهُّم المَحْضَ - وهو نفي الأسماء والصِّفات، كما يُحكى عن جَهْم والغاليةِ من الملاحدة ونحوهم من نفي أسماء الله الحسنى - كفرٌ بيِّنٌ مُخالفٌ لما عُلم بالاضطرار من دين الرسول.

أمَّا نفي الصِّفات مع إثبات الأسماء كقول المُعتزِلَة فهو دونَ هذا، لكنَّه عظيمٌ أيضًا، وأمَّا مَن أثبتَ الصِّفات المعلومة بالعقل والسَّمع، وإنَّما نازع في قيام الأمور الاختياريَّة - كابن كُلَّاب ومَنِ اتَّبعه - فهؤلاء ليسوا جهميَّة، بل وافقوا جَهْمًا في بعض قولِه وإن كانوا خالفوه في بعضه، وهؤلاء من أقرب الطوائف إلى السَّلف وأهل السُّنَّة والحديث، وكذلك السالميَّة والكَرَّاميَّة ونحو هؤلاء، يُوافِقون في جُملة أقوالهم المشهورة؛ فيُثبتون الأسماءَ والصِّفاتِ والقضاءَ والقَدَرَ في الجُملة، ليسوا من الجهميَّة والمُعتزلة النُّفاة للصِّفات، وهم أيضًا يُخالفون الخوارج والشِّيعة؛ فيقولون بإثبات خلافة الأربعة، وتقديم أبي بكر وعمر، ولا يقولون بخُلود أحدٍ من أهل القِبلَة في النَّار، لكنَّ الكَرَّاميَّة والكُلَّابيَّة وأكثر الأشعريَّة مُرجِئَة، وأقربُهم

الكُلَّابيَّة يقولون: الإيمان هو التصديق بالقلب والقول باللِّسان، والأعمال ليست منه، كما يُحكى هذا عن كثير من فُقهاء الكوفة مثل أبي حنيفة وأصحابه.

وأمَّا **الأشعريُّ** فالمعروف عنه وعن أصحابه أنَّهم يُوافقون جَهْمًا في قوله في الإيمان، وأنَّه مُجرَّد تصديق القلب أو معرفة القلب، لكن قد يُظهرون مع ذلك قولَ أهل الحديث ويتأوَّلونه، ويقولون بالاستثناء على المُوافاة؛ فليسوا مُوافقين لجَهْم من كلِّ وجه، وإن كانوا أقربَ الطوائفِ إليه في الإيمان وفي القَدَر أيضًا؛ فإنَّه رأسُ الجَبْرِيَّة يقول: ليس للعَبد فعلٌ البتَّة، والأشعريُّ يُوافقه على أنَّ العبد ليس بفاعلٍ ولا له قدرةٌ مُؤثِّرةٌ في الفعل، ولكن يقول هو كاسب، وجَهْمٌ لا يُثبت له شيئًا لكن هذا (الكَسْبَ) يقول أكثرُ النَّاس: إنَّه لا يُعقل فرقٌ بين الذي نفاه و(الكَسْبِ) الذي أثبته.

وأمَّا **الكَرَّاميَّة** فلهم في الإيمان قولٌ ما سبقَهم إليه أحد؛ قالوا: هو الإقرار باللِّسان وإن لم يعتقد بقلبه! وقالوا: المُنافق هو مؤمنٌ ولكنَّه مُخلَّد في النار، وبعضُ النَّاس يحكي عنهم أنَّ المُنافق في الجنَّة، وهذا غلطٌ عليهم؛ بل هم يجعلونه مؤمنًا مع كونه مُخلَّدًا في النَّار، فيُنازعون في الاسم لا في الحُكم.

وقد بُسِطَ القولُ على منشأ الغَلَط حيث ظنُّوا أنَّ الإيمان لا يكون إلَّا شيئًا مُتماثلًا عند جميع النَّاس إذا ذهبَ بعضُه ذهبَ سائرُه؛ ثم قالتِ الخوارجُ والمُعتزِلَةُ: هو أداءُ الواجبات واجتنابُ المُحرَّمات، فاسمُ (المؤمن) مثلُ اسمِ (البَرِّ) و(التَّقِي)، وهو المُستحقُّ للثواب، فإذا ترك بعضَ ذلك زال عنه اسمُ الإيمان والإسلام.

ثم قالتِ **الخوارج**: ومَن لم يستحقَّ هذا ولا هذا فهو كافر.

وقالت **المُعتزِلَة**: بل يُنزَّل منزلةً بين المَنزِلَتين، فنُسمِّيه فاسقًا لا مسلمًا ولا كافرًا، ونقول: إنَّه مُخلَّد في النار، وهذا هو الذي امتازت به المُعتزِلَة؛ وإلَّا فسائر بِدَعِهم قد قالها غيرُهم، فهم وافقوا الخوارجَ في حُكمه، ونازعوهم ونازعوا غيرَهم في الاسم.

وقالت **الجهميَّة والمُرجِئة**: بل الأعمالُ ليست من الإيمان، لكنَّه شيئان أو ثلاثة يتَّفق فيها جميعُ النَّاس؛ التَّصديق بالقلب، والقول باللِّسان، أو المحبَّة والخُضوع مع ذلك.

وقالت **الجهميَّة والأشعريَّة والكَرَّاميَّة**: بل ليس إلَّا شيئًا واحدًا يتماثل فيه النَّاس.

وهؤلاء الطوائف أصلُ غلطهم ظنُّهم أنَّ الإيمان يتماثل فيه النَّاس، وأنَّه إذا ذهب بعضُه ذهبَ كلُّه، وكلا الأمرين غَلَط؛ فإنَّ النَّاس لا يتماثلون لا فيما وجبَ منه ولا فيما يقعُ منهم، بل الإيمان الذي وجبَ على بعض النَّاس قد لا يكون مثلَ الذي يجِبُ على غيره؛ كما كان الإيمانُ بمكةَ لم يكنِ الواجب منه كالواجب بالمدينة، ولا كان في آخرِ الأمرِ كما كان في أوَّله، ولا يجبُ على أهل الضَّعف والعَجزِ من الإيمان ما يجبُ على أهل القوَّة والقُدرة في العقول والأبدان؛ بل أهل العلم بالقُرآن والسُّنَّة ومعاني ذلك يجب عليهم من تفصيل الإيمان ما لا يجبُ على مَن لم يعرِف ما عرفوا، وأهلُ الجهاد يجبُ عليهم من الإيمان في تفصيل الجهاد ما لا يجبُ على غيرِهم، وكذلك وُلاةُ الأمر، وأهلُ الأموال، يجبُ على كلٍّ من معرفةِ ما أمر الله به ونهى عنه وأخبر به ما لا يجبُ على غيره، والإقرار بذلك من الإيمان.

ومعلومٌ أنَّه وإن كان النَّاس كلُّهم يشتركون في الإقرار بالخالق وتصديق الرسول جملةً فالتفصيلُ لا يحصُل بالجملة، ومَن عرف ذلك مُفصَّلًا لم يكن ما أُمر به ووجب عليه مثلَ مَن لم يعرف ذلك، وأيضًا فليس النَّاس مُتماثلين في فعل ما أُمروا به من اليقين، والمعرفة، والتوحيد، وحبِّ الله، وخشيته، والتوكُّل عليه، والصَّبر لحُكمه، وغير ذلك ممَّا هو من إيمانِ القلوب، ولا في لوازم ذلك التي تظهرُ على الأبدان.

وإذا قُدِّر أنَّ بعض ذلك زال لم يزُل سائرُه، بل يزيد الإيمان تارةً وينقُص تارةً؛ كما ثبت ذلك عن أصحاب رسول الله ﷺ - مثل عمر بن حبيب وغيرِه - أنَّهم قالوا: الإيمانُ يزيد وينقُص، كما قد بسط في غير هذا الموضع، إذ المقصودُ هنا أنَّ طوائف أهلِ البِدَع من أهل الكلام وغيرهم ليس فيهم مَن يُوافق الرسول في أصول دينه، لا فيما اشتركوا فيه ولا فيما انفردَ به بعضُهم؛ فإنَّه وإنِ اشتركوا في مقالاتٍ فليس إجماعُهم حُجَّةً ولا هم معصومون من الاجتماع على خطأ»[١].



(١) "النبوَّات" (ص٣٣ - ٣٥).

الرافضة والخوارج

«وفي أصحابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بينَ الرَّافِضَةِ وَالخَوارِجِ».

الشَّرح

فالرافضةُ غلَوا في عليٍّ رضي الله عنه وأهل البيت، ونصبوا العداوةَ لجُمهور الصحابة - كالثلاثة - وكفَّروهم ومَن والاهم وفسَّقوهم، وقالوا: «لا ولاءَ إلَّا ببراء»؛ أي: لا يتولَّى أحدٌ عليًّا حتى يتبرَّأ من أبي بكر وعمر، وكفَّروا مَن قاتل عليًّا، وقالوا: إنَّ عليًّا إمامٌ معصوم.

والخوارج يكفِّرون عثمان وعليًّا وكثيرين من الصحابة واستحلُّوا قتالهم، وسبب تسمية الشِّيعة بالرافضة أنَّهم رفضوا زيد بن عليٍّ بن الحُسين؛ كما روى ابن عساكر في "تاريخه" أنَّ عيسى بن يونس سُئل عن الرافضة والزيديَّة فقال: أمَّا الرافضة فأوَّل ما ترفَّضت جاءت إلى زيد بن عليٍّ بن الحُسين، فقالوا له: تبرَّأ من أبي بكر وعمر حتى نكونَ معك! فقال: بل أتولَّاهُما وأبرأ ممَّن تبرَّأ منهما، فقالوا: إذًا نرفُضك، فسُمِّيت الرافضة، وأمَّا الزيديَّة فقالوا: نتولَّاهما، ونبرأ ممَّن تبرَّأ منهما فخرجوا مع زيد فسمُّوا الزيديَّة.

«ولفظُ (الرافضة) إنَّما ظهرَ لمَّا رفضوا زيد بن عليٍّ بن الحُسين في خلافة هشام.

قال أبو حاتم البُسْتِي: قُتل زيد بن عليٍّ بن الحسين بالكوفة سنة اثنتين وعشرين ومئة وصُلب على خشبة، وكان من أفاضل أهل البيت وعُلمائهم، وكانت الشِّيعة تنتحله»[١].

(١) "المنهاج" (١/ ٨).

وروى أبو عمرو الطَّلَمَنْكِي عن الشَّعبي أنَّه قال في الرافضة: يُريدون أن يغمِصُوا دينَ الإسلام كما غَمَصَ بُولص بن يُوشَع ملكُ اليهود دينَ النَّصرانيَّة ولا تتجاوز صلاتُهم آذانَهم، قد حرَّقهم عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه بالنَّار، ونفاهم من البلاد، منهم: عبد الله بن سَبَأ؛ يهوديٌّ من يهود صنعاء نفاه إلى ساباط، وأبو بكر الكَرَوَّس نفاه إلى الجابِيَة، وحرَّق منهم قومًا أتوه فقالوا: أنت هو. فقال: مَن أنا؟ فقالوا: أنت ربُّنا، فأمر بنار فأُجِّجت فأُلقوا فيها، وفيهم قال عليٌّ رضي الله عنه:

لـمَّـا رَأيـتُ الأمْـرَ أمْـرًا مُـنْـكَـرَا أجَّـجْـتُ نـارِي وَدَعَـوتُ قَـنْـبَـرَا

«وأوَّل من ابتدع الرَّفْض عبد الله بن سَبَأ؛ كان مُنافقًا زنديقًا أراد بذلك إفسادَ دين الإسلام، كما فعل بُولص صاحب الرسائل التي بأيدي النصارى، حيث ابتدعَ لهم بدعًا أفسدَ بها دينَهم، وكان يهوديًّا فأظهر النصرانيَّة نفاقًا لقصد إفساد مِلَّتهم، وكذلك كان ابن سَبَأ يهوديًّا فقصد ذلك، وسعى في الفتنة ولم يتمكَّن، لكن حصل بسببه للمؤمنين تَحرِيشٌ وفتنةٌ قُتل فيها عثمان رضي الله عنه.

ولـمَّا حدثت بدع الشِّيعة في خلافة علي رضي الله عنه ردَّها **وكانت ثلاث طوائف: غالية، وسبئيَّة، ومُفضِّلة**؛ فحرَّق عليٌّ **الغالية** لـمَّا خرجَ إليهم من باب كِنْدَةَ فسجدوا له، فقال: ما هذا؟ قالوا: أنت هو الله**!** فخدَّ الأخاديد وأضرم فيها النار ثم قذفَهم فيها.

وأمَّا **السبئيَّة** فلمَّا بلغ عليًّا أنَّ ابن سَبَأ يسبُّ أبا بكر وعمر رضي الله عنهما طلبه ليقتُله، فهرب إلى قَرْقِيسِياءَ، وكان عليٌّ رضي الله عنه يُداري أمراءه؛ لأنَّه لم يكن مُتمكِّنًا، ولم يكونوا مُطيعين له في كلِّ ما يأمُرهم به.

وأمَّا **المُفضِّلة**، فقال: لا أوتَى بأحدٍ يُفضِّلني على أبي بكر وعمر إلَّا

جلدتُّه حدَّ المُفترِي»[١].

أصول مذهب الروافض

«**وأصولُ الدِّين عند الإماميَّة أربعة: التَّوحيد، والعَدْل، والنبوَّة، والإمامة**؛ فالإمامة هي آخرُ المراتب، والتَّوحيد والعَدْل والنبوَّة قبلَ ذلك، وهم يُدخلون في **التوحيد** نفيَ الصِّفات، والقولَ بأنَّ القرآن مخلوق، وأنَّ الله لا يُرى في الآخرة، ويُدخلون في **العدل**: التَّكذيب بالقَدَر، وأنَّ الله لا يقدِرُ أن يهدي مَن يشاء، ولا يقدِرُ أن يُضلَّ مَن يشاء، وأنَّه قد يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء وغير ذلك، فلا يقولون: إنَّه خالق كلِّ شيء، ولا إنَّه على كلِّ شيء قدير، ولا إنَّه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

وقولهم في **الإمامة** أسخفُ قولٍ وأفسدُه في العقل والدِّين؛ فإنَّهم يحتالون على مجهولٍ ومعدومٍ لا يُرى له عينٌ ولا أثر، ولا يُسمع له حسٌّ ولا خبر، فلم يحصُل لهم من الأمرِ المقصودِ بإمامته شيء، فإنَّهم قالوا: إنَّ عليًّا معصوم، وإنَّه الأحقُّ بالإمامة، وقد نصَّ عليٌّ على الحسن، والحسن على الحُسين. . . إلى أن انتهتِ النَّوبة على المُنتظَر محمَّد بن الحسن صاحب السِّرداب الغائب، وليس عندهم نقلٌ ثابت عنه، ولمَّا دخل السِّرداب كان صغيرًا لم يبلغ سنَّ التمييز، فإنَّه دخل سرداب سامراء على قولهم سنة ستين ومئتين أو نحوها ولم يعُد، بل كان عمرُه إمَّا سنتين وإمَّا ثلاثًا وإمَّا خمسًا ونحو ذلك.

وليس فيهم أحدٌ يعرفُه لا بعَينِه ولا صِفَته، لكن يقولون: إنَّ هذا الشَّخص الذي لم يرَه أحد، ولم يُسمَعْ له خبرٌ - هو إمامُ زمانِهم، فلا

---

(١) "مختصر الفتاوى" (ص١٥٦ - ١٥٧) وغيره، قال الشيخ في "مختصر الفتاوى" (ص١٥٧): «وأضافت إليه القرامطة والباطنيَّة والخُرَّمِيَّة والمَزْدَكِيَّة والإسماعيليَّة والنُّصَيريَّة - مذاهبها؛ التي هي من أفسد مذاهب العالم، وادَّعوا أنَّ ذلك من العلوم الموروثة عنه»؛ يعني: عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يُعرَف له حالٌ يُنتفَع به في الإمامة؛ فإنَّ معرفةَ الإمامِ التي تُخرج الإنسانَ من الجاهليَّة هي المعرفةُ التي يحصل بها طاعةٌ وجماعة، خلافَ ما كان عليه أهل الجاهليَّة؛ فإنَّهم لم يكن لهم إمامٌ يجمعهم ولا جماعةٌ تعصِمُهم، والله تعالى بعثَ محمَّدًا ﷺ وهداهم به إلى الطاعة والجماعة، وهذا المُنتظَر لا يحصُل بمعرفته طاعةٌ ولا جماعة، فلم يُعرف معرفةً تُخرج الإنسانَ من الجاهليَّة، بل المنتسبون إليه أعظمُ الطوائف جاهليَّة، وأشبههم بالجاهليَّة، وإن لم يدخلوا في طاعة غيرهم[1] - إمَّا طاعة كافر، أو طاعة مسلم هو عندَهم من الكفَّار أو النواصب - لم ينتظِم لهم مصلحةٌ؛ لكثرةِ اختلافِهم وافتراقِهم وخروجِهم عنِ الطاعة.

ولو كان إمامُهم المُنتظَر موجودًا بيقين لما حصل به منفعةٌ لهؤلاء المساكين، فكيف وعُقلاء النَّاس يعلمون أنَّه ليس معهم إلَّا الإفلاس، وأنَّ الحسن بن عليٍّ العسكري لم ينسِل ولم يُعقِب؛ كما ذكر ذلك محمَّد بن جرير الطبريُّ وعبد الباقي بن قانع وغيرُهما من أهل العلم بالنَّسب.

وهم يقولون: إنَّه دخل السِّرداب بعد موت أبيه، وعُمره إمَّا سنتان وإمَّا ثلاث وإمَّا خمس وإمَّا نحو ذلك؛ ومثلُ هذا - بنصِّ القرآن - يتيمٌ يجب أن يُحفظ له مالُه حتى يُؤنَس منه الرُّشد، ويحضُنه مَن يستحقُّ حضانتَه من قرابته، فلو كان موجودًا يشهدُه العيان لما جاز أن يكون هو إمامَ أهل الإيمان، فكيف إذا كان معدومًا أو مفقودًا مع طُول هذه الغَيبة؟!»[2].

«وعُمدة الرافضة في الشرعيَّات آثارٌ تُنقل عن بعض أهل البيت فيها صدقٌ وكذب، وقد أصَّلت لها ثلاثةَ أصول:

---

(١) كذا، ولعل الصواب: وإن لم يدخلوا في طاعة غيرهم دخلوا إما في طاعة كافر... إلخ.
(٢) "المنهاج" (١/ ٢٣ - ٣٠) بتلخيص.

أحدها: أنَّ كلَّ واحد من هؤلاء إمامٌ معصومٌ بمنزلة النبي، لا يقول إلَّا حقًّا ولا يجوز لأحدٍ أن يُخالفه، ولا يردَّ ما يُنازعه فيه غيرُه إلى الله والرسول، فيقولون عنه ما كان هو وأهلُ بيته يتبرؤون منه.

والثاني: أنَّ كلَّ ما يقولُه واحدٌ من هؤلاء فإنَّه قد عُلِم منه أنَّه قال: أنا أنقُل كلَّ ما أقوله عن النبيِّ ﷺ، ويا ليتهم قنِعوا بمراسيل التابعين كعليِّ بن الحُسين، بل يأتون إلى مَن تأخَّر زمانُه كالعسكريَّين فيقولون: كلُّ ما قاله واحدٌ من أولئك فالنبيُّ قد قاله.

وكلُّ مَن له عقلٌ يعلم أنَّ العسكريَّين بمنزلة أمثالهما ممَّن كان في زمانهما من الهاشميِّين؛ ليس عندهم من العلم ما يمتازون به عن غيرِهم، ويحتاجُ إليهم فيه أهلُ العلم، ولا كان أهل العلم يأخذون عنهم كما يأخُذون عن عُلماء زمانهم، وكما كان أهلُ العلم في زمن عليِّ بن الحُسين وابنِه أبي جعفر وابنِ ابنه جعفر بن محمَّد؛ فإنَّ هؤلاء الثلاثة ﵃ قد أخذَ أهلُ العلم عنهم كما كانوا يأخُذون عن أمثالهم بخلاف العسكريَّين ونحوهما، فإنَّه لم يأخُذ أهلُ العلم المعروفون بالعلم عنهم شيئًا، فيريدون أن يجعلوا ما قاله الواحدُ من هؤلاء هو قولَ الرسول الذي بعثه الله إلى جميع العالمين، بمنزلة القرآن والمُتواتر من السُّنن، وهذا ممَّا لا يبني عليه دينَه إلَّا مَن كان من أبعدِ النَّاسِ عن طريقة أهل العلم والإيمان.

وأصلَّوا أصلًا ثالثًا وهو: أنَّ إجماع الرافضة هو إجماع العِتْرَة، وإجماعَ العِتْرَةِ معصوم، والمُقدِّمة الأولى كاذبةٌ بيقين، والثانية فيها نزاع؛ فصارت الأقوالُ التي فيها صدقٌ وكذبٌ على أولئك بمنزلة القرآن لهم، وبمنزلة السُّنَّة المسموعة من الرسول، وبمنزلة إجماع الأُمَّة وحدَها»[1].

---

(١) "المنهاج" (٣/ ٤٠ - ٤١).

وأمَّا **الخوارج** فهم الذين خرجوا على عليٍّ ﵁ بعد التحكيم، فقاتلهم عليٌّ يوم النَّهْرَوان.

وقد أمر النبيُّ ﷺ بقتالهم في الأحاديث الصحيحة؛ قال الإمام أحمد: صحَّ الحديثُ عن النبيِّ ﷺ في الخوارج من عشرة أوجه. اهـ، وقد أخرجها مسلم في "صحيحه" وروى البخاري منها ثلاثة أحاديث[١].

«وكان المسلمون على ما بعثَ الله به رسولَه من الهُدى ودين الحقِّ المُوافق لصحيحِ المنقول وصريحِ المعقول، فلمَّا قُتل عثمان بن عفَّان - رضي الله عنه وأرضاه - ووقعت الفتنة فاقتتل المسلمون بصِفِّين، مَرَقَتِ المارقة التي قال فيها النبيُّ ﷺ: «**تَمْرُقُ مارِقَةٌ على حينِ فُرقةٍ من المسلمين يقتُلهم أولى الطائفتين بالحقِّ**»، وكان مُروقها لمَّا حكم الحكمان وافترقَ النَّاسُ على غير اتِّفاق.

وحدثت أيضًا **بدع التشيُّع كالغُلاة** المدَّعين الإلهيَّة في عليٍّ، والمُدَّعين النصَّ على عليٍّ السابِّين لأبي بكر وعمر، فعاقب أميرُ المؤمنين عليٌّ ﵁ الطائفتين؛ قاتل المارقين، وأمرَ بإحراق أولئك الذين ادَّعوا فيه الإلهيَّة؛ فإنَّه خرج ذاتَ يومٍ فسجدوا له! فقال لهم: ما هذا؟ فقالوا: أنت الله الذي لا إله إلَّا هو! فقال: وَيْحَكُم! هذا كفر، ارجعوا عنه وإلَّا ضربتُ أعناقَكم فصنعوا به في اليوم الثاني والثالث كذلك، وأخَّرهم ثلاثة أيَّام - لأنَّ المُرتدَّ يُستتاب ثلاثة أيام - فلمَّا لم يرجعوا أمر بأخاديدَ من نارٍ فخُدَّت عند باب كِنْدَة وقذفهم في تلك النَّار، وروي عنه أنَّه قال:

لـمَّـا رَأيـتُ الأمْـرَ أمْـرًا مُـنْـكَـرًا أجَّـجْـتُ نـارِي وَدَعْـوتُ قَـنْـبَـرًا

وقتلُ هؤلاء واجبٌ بالاتِّفاق، لكن في جواز تَحرِيقهم نزاع؛ فعليٌّ ﵁

(١) وساقها جميعها ابن القيِّم في "تهذيب السُّنن" (٧/ ١٤٨ - ١٥٣).

رأى تحريقَهم، وخالفَه ابن عبَّاس وغيرُه من الفُقهاء، وقال ابن عبَّاس: أمَّا أنا فلو كنتُ لم أُحرِّقهم؛ لنهي النبيِّ ﷺ أن يُعذَّب بعذاب الله، ولضربت أعناقهم؛ لقول النبيِّ ﷺ: «**مَن بدَّلَ دينَه فاقتلُوه**»[1]؛ وهذا الحديث في "صحيح البخاري".

وأمَّا **السبَّابة** الذين يسبُّون أبا بكر وعمر، فإنَّ عليًّا لمَّا بلغه ذلك طلب ابن السَّوداء الذي بلغه ذلك عنه، وقيل: إنَّه أراد قتلَه فهربَ منه إلى قَرْقِيسِياء.

وأمَّا **المُفضِّلة** الذين يفضِّلونه على أبي بكر وعمر، فرُوي عنه أنَّه قال: لا أوتى بأحدٍ يُفضِّلني على أبي بكر وعمر إلَّا ضربته حدَّ المُفتري، وقد تواتر عنه أنَّه كان يقولُ على منبر الكوفة: خيرُ هذه الأُمَّة بعد نبيِّها أبو بكر ثم عمر؛ روي هذا عنه من أكثرَ من ثمانينَ وجهًا، ورواه البُخاري وغيره؛ ولهذا كانت الشِّيعة المُتقدِّمون كلُّهم متَّفقين على تفضيل أبي بكر وعمر كما ذكر ذلك غير واحد.

فهاتان البدعتان (بدعة الخوارج، والشِّيعة) حدثتا في ذلك الوقت لمَّا وقعت الفتنة.

ثم في أواخر عصر الصحابة والتابعين لهم بإحسان كعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عبَّاس، وجابر بن عبد الله، وواثِلَة بن الأسْقَع حدثت **بدعة القدريَّة النُّفاة.**

ثم إنَّه في أواخر عصر التابعين من أوائل المئة الثانية حدثت **بدعة الجهميَّة مُنكِرَة الصِّفات**، وكان أوَّل مَن أظهر ذلك الجَعْدُ بن دِرْهَم، ثم

(١) أخرجه البخاري (٦٩٢٢) من حديث ابن عباس.

ظهر بهذا المذهب الجَهْمُ بن صَفْوان، ودخلت فيه بعد ذلك المُعتزِلَة.

ثم حدث بعد هذا في الإسلام **الملاحدةُ** من **المُتفلسِفة** وغيرهم؛ حدثوا وانتشروا بعد انقراض العصور المُفضَّلة، وصار كلُّ زمانٍ ومكانٍ يضعُف فيه نورُ الإسلام يظهرون فيه؛ وكان من أسباب ظهورهم أنَّهم ظنُّوا أنَّ دين الإسلام ليس إلَّا ما يقولُه أولئك المُبتدِعون»[١].

والبدع مُتنوِّعة؛ فالخوارج - مع أنَّهم مارقون يمرُقون من الإسلام كما يمرُق السَّهم من الرَّمِيَّة، وقد أمر النبيُّ ﷺ بقتالهم، واتَّفق الصحابة وعُلماء المسلمين على قتالهم، وصحَّ فيهم الحديث عن النبيِّ ﷺ من عشرة أوجه رواها مسلم في "صحيحه"، روى البخاري منها ثلاثة - ليسوا ممَّن يتعمَّد الكذب، بل هم معروفون بالصِّدق؛ حتى يُقال: إنَّ حديثَهم من أصحِّ الحديث، لكنَّهم جهِلُوا وضلُّوا في بدعتهم ولم تكن بدعتُهم عن زندقةٍ وإلحاد، بل عن جهلٍ وضلالٍ في معرفةِ معاني الكتاب.

وأمَّا الرافضة فأصلُ بدعتهم عن زندقةٍ وإلحاد، وتعمُّدُ الكذبِ فيهم كثير، وهم يقرُّون بذلك حيث يقولون: ديننا التقيَّة؛ وهو أن يقول أحدٌ بلسانه خلافَ ما في قلبه، وهذا هو الكذب والنِّفاق، ويدَّعون مع هذا أنَّهم هم المؤمنون دونَ غيرهم من أهل المِلَّة، ويصفون السَّابقين الأوَّلين بالردَّة والنِّفاق، فهم في ذلك كما قيل: «**رَمَتْنِي بدائها وانسَلَّت**»؛ إذ ليس في المُظهِرين للإسلام أقربُ إلى النِّفاق والردَّة منهم، ولا يوجد المُرتدُّون والمُنافقون في طائفةٍ أكثرَ ممَّا يوجد فيهم، واعتبِر ذلك بالغالية من النُّصيريَّة وغيرِهم وبالملاحدة والإسماعيليَّة وأمثالهم.

وعُمدتهم في الشرعيَّات ما يُنقل لهم عن بعض أهل البيت، وذلك النقل

---

(١) "المنهاج" (١/ ٨٣ - ٨٦) بتلخيص.

منه ما هو صدقٌ ومنه ما هو كذبٌ عمدًا أو خطأ، وليسوا أهلَ معرفةٍ بصحيح المنقول وضعيفه كأهل المعرفة بالحديث، ثم إذا صحَّ النَّقل عن هؤلاء فإنَّهم بنوا وجوبَ قَبولِ الواحد من هؤلاء على ثلاثة أصول: على أنَّ الواحد من هؤلاء معصومٌ مثلَ عِصمَة الرسول ﷺ، وعلى أنَّ ما يقولُه أحدُهم فإنَّما يقول نقلًا عن الرسول ﷺ، وأنَّهم قد عُلم منهم أنَّهم قالوا: مهما قُلنا فإنَّما نقولُه نقلًا عن الرسول ﷺ، ويدَّعون العِصمَة في هذا النقل، الثالث: أنَّ إجماع العِتْرَة حُجَّة، ثم يدَّعون أن العِتْرَة هم الاثنا عشر، ويدَّعون أنَّ ما نُقل عن أحدِهم فقد أجمعوا كلُّهم عليه.

فهذه أصول الشرعيَّات عندهم وهي أصولٌ فاسدة، لا يعتمدون على القرآنِ ولا على الحديثِ ولا على الإجماعِ إلَّا لكون المعصومِ منهم، ولا على القياسِ وإن كان جليًّا واضحًا.

وأمَّا عُمدتهم في النَّظر والعقليَّات فقد اعتمد متأخِّروهم على كتب المُعتزِلَة في الجُملة، والمُعتزِلَة أعقل وأصدق، وليس في المُعتزِلة مَن يطعُن في خلافة أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، بل هم متَّفقون على تثبيتِ خلافة الثلاثة، وأمَّا التفضيل فأئمَّتهم وجُمهورهم كانوا يفضِّلون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، وفي مُتأخِّريهم مَن توقَّف في التفضيل، وبعضهم فضَّل عليًّا، فصار بينهم وبين الزيديَّة نسبٌ راجحٌ من جهة المُشاركة في التوحيد والعدل والإمامة والتفضيل.

وكان قُدماء المُعتزلة وأئمَّتهم كعمرو بن عُبيد وواصل بن عطاء وغيرهم مُتوقِّفين في عدالة عليٍّ عليه السلام، فيقولون - أو مَن يقول منهم -: قد فسقَتْ إحدى الطَّائفتين إمَّا عليٌّ وإمَّا طلحة والزُّبير لا يُعيِّنها؛ فإن شَهِدَ هذا وهذا لم تُقبل شهادتهما لفسق أحدِهما لا يُعيِّنه، وإن شهد عليٌّ مع شخص آخر

ففي قَبول شهادة عليٍّ بينهم نزاع.

وكان مُتكلِّمو الشِّيعة كهشام بن الحكم، وهشام الجواليقي، ويونس بن عبد الرحمن القُمِّي، وأمثالهم يزيدون في إثبات الصِّفات على مذهب أهل السُّنَّة بما يقول أهل السُّنَّة والجماعة، فلا يقنَعون من القول بأنَّ القرآن غير مخلوق، وأنَّ الله يُرى في الآخرة، وغير ذلك من مقالات أهل السُّنَّة والحديث؛ حتى يبتدعون في الغلوِّ في الإثبات والتجسيم والتنقيص ما هو معروفٌ من مقالاتهم التي ذكرَها النَّاس، ولكن في أواخر المئة الثانية دخل مَن دخل من الشِّيعة في أقوال المُعتزلة كابن النُّوبَخْتِي صاحب كتاب "الآراء والدِّيانات" وأمثاله، وجاء بعد هؤلاء المُفيد بن النُّعمان وأتباعه.

ولهذا نجدُ المُصنِّفين في المقالات كالأشعريِّ لا يذكرون عن أحدٍ من الشِّيعة أنَّه يُوافق المُعتزِلة في توحيدِهم وعَدْلِهم إلَّا عن بعض مُتأخِّريهم، وإنَّما يذكرون عن قُدمائهم التَّجسيم وإثبات القَدَر وغيره.

وأوَّل مَن عُرِف عنه في الإسلام أنَّه قال: إنَّ الله جسمٌ هو هشام بن الحَكَم، وقد كان ابن الراوندي وأمثالُه من المعروفين بالزَّندقة والإلحاد صنَّفوا لهم كتبًا أيضًا على أصولهم»[١].

وأمَّا أهل السُّنَّة فإنَّهم وَسَطٌ بين النِّحَلِ المُختلِفة؛ فهم يُوالون الصَّحابة جميعًا ويترضَّون عنهم، ويُنزلونهم منازلهم التي يستحقُّونها، فلا يغمِطُونهم حقَّهم ولا يغلُون فيهم؛ «فإنَّ أهل السُّنَّة في الإسلام مُتوسِّطون في جميع الأمور؛ فهم وَسَطٌ بين الخوارج والروافض، وكذلك في عثمان وَسَطٌ بين المَرْوانِيَّة والزَّيديَّة، وكذلك في سائر الصحابة وَسَطٌ بين الغُلاة فيهم والطاعنين عليهم»[٢].

---

(١) "المنهاج" (١/ ١٥ - ١٦).

(٢) "المنهاج" (١/ ٤٣).

ومن كَذِبِ الرافضة وضلالِهم تسميتُهم أهلَ السُّنَّة ناصبةً؛ حيث لم يُوافقوهم على بدعتهم، وظُلمهم، وإتيانهم بألفاظ مُجمَلة.

«كما **إذا قال الرافضي**: أنتم ناصبةٌ تنصِبون العداوةَ لآل محمَّد، **فقيل له**: نحن نتولَّى الصحابة والقرابة، **فقال**: لا ولاءَ إلَّا ببراء، فمَن لم يتبرَّأ من الصحابة لم يتولَّ القرابة؛ فيكونَ قد نصبَ لهم العداوة.

فيُقال له: هَبْ أنَّ هذا يسمَّى نصبًا، فلمَ قُلت: إنَّ هذا مُحرَّم؟ فلا دلالةَ لك على ذمِّ النَّصبِ بهذا التفسير، كما لا دلالةَ على ذمِّ الرَّفضِ بمعنى مُوالاة أهل البيت؛ إذا كان الرجل مُواليًا لأهل البيت كما يحبُّ الله ورسولُه، ومنه قولُ القائل:

إنْ كانَ رَفْضًا حُبُّ آلِ مُحَمَّدٍ فَلْيَشْهَدِ الثَّقَلانِ أنِّيَ رَافِضِي

وقوله:

لئِنْ كانَ نَصْبًا وَلاءُ الصِّحابِ فَإنِّي كَما زَعَمُوا ناصِبِي
وَإنْ كانَ رَفْضًا وَلاءُ الجَمِيعِ فَلا بَرِحَ الرَّفْضُ مِنْ جانِبِي»[1]

أهل البدع يكفِّرون من خالفهم

وطريقةُ أهل البدع أنَّهم يجمعون بين الجهل والظُّلم؛ «فيبتدعون بدعةً مُخالفةً للكتاب والسُّنَّة وإجماع الصحابة، ويكفِّرون مَن خالفهم في بدعتهم؛ كالخوارج المارقين الذين ابتدعوا تركَ العمل بالسُّنَّة المُخالفة في زعمهم للقرآن، وابتدعوا التكفيرَ بالذنوب، وكفَّروا مَن خالفهم حتى كفَّروا عثمان ابن عفَّان وعليَّ بن أبي طالب ومَن والاهما من المُهاجرين والأنصار وسائر المؤمنين؛ نقل الأشعريُّ في كتاب "المقالات" أنَّ **الخوارج** مُجمعةٌ على تكفير عليٍّ رضي الله عنه.

(١) "العقل والنقل" (١/ ٤٤٣).

وكذلك **الرافضةُ** ابتدعوا تفضيلَ عليٍّ على الثلاثة، وتقديمَه في الإمامة، والنصَّ عليه، ودعوى العِصْمَة له، وكفَّروا مَن خالفهم وهم جمهور الصَّحابة وجمهور المؤمنين، حتى كفَّروا أبا بكر وعمر ومَن تولَّاهما، هذا هو الذي عليه أئمَّتهم.

وكذلك **الجهميَّةُ** ابتدعت نفيَ الصِّفات المُتضمِّنَ في الحقيقة لنفي الخالق، ولنفي صفاته وأفعاله وأسمائه، وأظهرتِ القولَ بأنَّه لا يُرى، وأنَّ كلامَه مخلوقٌ خلقَه في غيرِه لم يتكلَّم هو بنفسِه، وغير ذلك، ثم امتحنوا النَّاسَ فدعوهم إلى هذا وجعلوا يُكفِّرون مَن لم يُوافقهم على ذلك.

وكذلك **القدريَّةُ** ابتدعت التكذيبَ بالقَدَر، وأنكرت مشيئةَ الله النافذةَ وقُدرتَه التامَّةَ وخلقَه لكلِّ شيء، وكفَّروا مَن خالفهم.

وكذلك **الحلوليَّةُ والمُعطِّلةُ للذَّات والصِّفات** يُكفِّر كثيرٌ منهم مَن خالفهم، فالذين يقولون: إنَّه بذاته في كلِّ مكان منهم مَن يُكفِّر مَن خالفَه، والذين يقولون: إنَّه لا مُباين للمخلوقات ولا عالٍ عليها منهم مَن يُكفِّر مَن خالفَه.

والذين يقولون: ليس كلامُه إلَّا معنًى واحدًا قائمًا بذاته، ومعنى التوراة والإنجيل والقرآن العزيز ليس هو كلامَه بل كلامُ جبريل أو غيرِه - فمنهم مَن يُكفِّر مَن خالفَه.

والذين يقولون بقِدَم بعض أحوال العبد؛ كالذين يقولون بقِدَم صوتِه بالقرآن أو قِدَم أفعاله أو صفاته، وقِدَم أشكال المِداد - فمنهم مَن يُكفِّر مَن خالفَه.

والذين يقولون بقِدَم رُوح العبد، أو بقِدَم كلامِه مُطلقًا، أو قِدَم أفعاله الصالحة، أو أفعاله مُطلقًا - فمنهم مَن يُكفِّر مَن خالفَه.

والذين يقولون: إنَّ الله يُرى بلا عينٍ في الدُّنيا منهم مَن يُكفِّر مَن خالفَه.

والذين يُهينون المُصحف وربما كتبوه بالنجاسة، فمنهم مَن يُكفِّر مَن خالفَه، ونظائر هذا مُتعدِّدة.

وأئمَّة السُّنَّة والجماعة وأهل العلم والإيمان فيهم العلم والعدل والرحمة، فيعلمون الحقَّ الذي يكونون به مُوافقين للسُّنَّة سالمين من البدعة، ويعدِلون على مَن خرجَ منها ولو ظلمهم؛ كما قال الله تعالى: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ﴾ [المائدة:٨]، ويرحمون الخلقَ فيُريدون لهم الخيرَ والهُدى والعلم، لا يقصدون لهم الشَّرَّ ابتداءً، بل إذا عاقبوهم وبيَّنوا خطأهم وجهلَهم وظُلمَهم كان قصدُهم بذلك بيانَ الحقِّ ورحمةَ الخلق، والأمرَ بالمعروف والنَّهيَ عن المُنكر، وأن يكونَ الدِّينُ كلُّه لله، وأن تكون كلمةُ الله هي العُليا.

فالمؤمنون أهل السُّنَّة هم يُقاتلون في سبيل الله، ومَن قاتلهم يُقاتل في سبيل الطاغوت، كالصدِّيق رضي الله عنه مع أهل الرِّدَّة، وكعليِّ بن أبي طالب مع الخوارج المارقين ومع الغُلاة والسبائيَّة؛ فأعمالهم خالصةٌ لله تعالى موافقةٌ للسُّنَّة.

وأعمال مُخالفيهم لا خالصةٌ ولا صواب، بل بدعةٌ واتِّباع الهوى؛ ولهذا يُسمَّون أهلَ البدع وأهلَ الأهواء، قال الفُضيل بن عياض رحمه الله في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًاۚ﴾ [الملك: ٢]، قال: أخلصُه وأصوبُه، قالوا: يا أبا عليٍّ، ما أخلصُه وأصوبُه؟ قال: إنَّ العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يُقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يُقبل حتى يكون خالصًا صوابًا؛ والخالصُ أن يكون لله، والصوابُ أن يكون على السُّنَّة.

فلهذا كان أهلُ العلم لا يكفِّرون مَن خالفهم وإن كان ذلك المُخالف يكفِّرهم، لأنَّ الكفرَ حكمٌ شرعي، فليس للإنسان أن يُعاقب بمثلِه كمَن كذبَ عليكَ وزنى بأهلِك، ليس لكَ أن تكذبَ عليه وتزنيَ بأهلِه؛ لأنَّ الكذب والزِّنى حرامٌ لحقِّ الله تعالى، وكذلك التكفير حقٌّ لله فلا يُكفَّر إلَّا مَن كفَّره الله ورسولُه، وأيضًا فإنَّ تكفير الشخص المُعيَّن وجوازَ قتلِه موقوفٌ على أن تبلُغه الحجَّةُ النبويَّةُ التي يكفُر مَن خالَفها، وإلَّا فليس كلُّ مَن جهِلَ شيئًا من الدِّين يكفُر، ولهذا لمَّا استحلَّ طائفةٌ من الصحابة والتابعين - كقُدامة بن مَظْعُون وأصحابِه - شربَ الخمر وظنُّوا أنَّها تُباح لمَن عمل صالحًا على ما فهموه من آية المائدة - اتَّفق عُلماء الصحابة كعمرَ وعليٍّ وغيرهما على أنَّهم يُستتابون فإن أصرُّوا على الاستحلال كفروا، وإن أقرُّوا به جُلِدوا، فلم يُكفِّرهم بالاستحلال ابتداءً لأجل الشُّبهة التي عرضت لهم، حتى يتبيَّن لهم الحقُّ، فإذا أصرُّوا على الجحود كفروا.

التكفير حقٌّ لله

وقد ثبت في الصحيحين حديثُ الذي قال لأهلِه: «**إذا أنا متُّ فاسحَقُوني ثم ذُرُّوني في اليَمِّ؛ فوالله لئِن قَدَرَ الله عليَّ ليُعذِّبنِّي عذابًا ما عذَّبه أحدًا من العالمين!**

فأمر الله البَرَّ فردَّ ما أخذَ منه وأمر البحرَ فردَّ ما أخذَ منه، وقال: ما حملكَ على ما فعلتَ؟ فقال: خشيتُك يا ربِّ؛ فغفرَ له»[1].

فهذا اعتقدَ أنَّه إذا فعل ذلك لا يقدِرُ الله على إعادته، وأنَّه لا يُعيده، أو جوَّز ذلك وكلاهُما كفر، لكن كان جاهلًا لم يتبيَّن له الحقُّ بيانًا يكفُر بمُخالفته فغفر الله له.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٢) و(٣٤٧٩) و(٦٤٨٠)، ومسلم (٢٧٥٦) من حديث أبي هريرة.

ولهذا كنتُ أقول للجهميَّة من الحلوليَّة والنُّفاة الذين نفوا أنَّ الله تعالى فوقَ العرش لمَّا وقعت مِحنَتُهم: أنا لو وافقتُكم كنتُ كافرًا؛ لأنِّي أعلم أنَّ قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفُرون لأنَّكم جُهَّال.

وكان هذا خطابًا لعلمائهم وقضاتهم وشيوخهم وأمرائهم؛ وأصلُ جهلهم شُبهات عقليَّة حصلت لرؤوسهم في قصورٍ من معرفة المنقولِ الصحيح والمعقول الصريح المُوافق له، وكان هذا خطابَنا»[١].



(١) "الرد على البكري" شيخ الإسلام (ص٢٥٦).

فصلٌ في المَعِيَّة

«وقد دَخَلَ فيما ذَكَرناهُ منَ الإيمانِ باللهِ: الإيمانُ بما أخبرَ اللهُ بهِ في كتابِهِ، وتَواتَرَ عن رسولِهِ، وأجمعَ عليهِ سَلَفُ الأُمَّة؛ من أَنَّهُ سبحانَهُ فوقَ سَماواتِهِ على عَرشِهِ، عَلِيٌّ على خَلقِهِ، وهوَ سبحانَهُ معهم أينَما كانُوا، يَعلَمُ ما هم عامِلُون؛ كَما جَمَعَ بينَ ذلكَ في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الحديد: ٤]. وليسَ مَعْنَى قولِه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ أنَّه مُختَلِطٌ بالخَلقِ؛ فَإِنَّ هَذا لا تُوجِبُهُ اللُّغَةُ، وهوَ خِلافُ ما أجمعَ عليهِ سَلَفُ الأُمَّةِ، وَخِلافُ ما فَطَرَ اللهُ عليهِ الخَلقَ؛ بَلِ القَمَرُ آيةٌ من آياتِ اللهِ من أصغر مَخلوقاتِهِ، وهوَ مَوضُوعٌ في السَّماءِ، وهوَ معَ المُسافِرِ وغَيرِ المُسافِرِ أينما كانَ، وَهُوَ سبحانَهُ فَوقَ عَرشِهِ رَقِيبٌ على خَلقِهِ، مُهَيمِنٌ علَيهِم، مُطَّلِعٌ عليهِم، إلى غَيرِ ذلكَ من مَعاني رُبُوبِيَّتِه.

وكُلُّ هَذا الكَلام الذي ذَكَرَهُ اللهُ - من أَنَّهُ فَوقَ العَرشِ، وَأَنَّهُ مَعَنا - حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ؛ فَلا يَحتاجُ إِلَى تَحرِيفٍ، ولكِنْ يُصانُ عَنِ الظُّنونِ الكاذِبَةِ؛ مِثلَ أن يُظَنَّ أَنَّ ظاهِرَ قَولِهِ: «في السَّماءِ» أَنَّ السَّماءَ تُقِلُّهُ أو تُظِلُّهُ، وهَذا باطِلٌ بِإجماعِ أهلِ العِلم وأهل الإيمانِ؛ فَإِنَّ اللهَ قد وَسِعَ كُرسِيُّهُ السَّماواتِ وَالأرضَ، وَهُوَ الذِي يُمْسِكُ السَّماواتِ والأرضَ أن تَزُولا: ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ﴾ [الحج: ٦٥]، ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ﴾ [الروم: ٢٥].



فَصلٌ في القُرْبِ

«وقد دَخَلَ في ذلكَ: الإيمانُ بأنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ؛ كَما جَمَعَ بينَ ذلكَ في قولِهِ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقولِهِ ﷺ: «إنَّ الذي تَدعُونَهُ أقرَبُ إلى أحَدِكُم من عُنُقِ راحِلَتِهِ». وما ذُكِرَ في الكِتابِ والسُّنَّة من قُربِهِ وَمَعِيَّتِهِ لا يُنافي ما ذُكِرَ من عُلُوِّهِ وَفَوقِيَّتِه؛ فَإِنَّهُ سبحانَهُ ليسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ فِي نُعوتِهِ، وهوَ عَلِيٌّ في دُنُوِّه، قَرِيبٌ في عُلُوِّه».

الشَّرح

ذكرَ المُؤلِّف في هذين الفصلين بحثَ المَعِيَّة والقُرْب، و**(المَعِيَّة) الواردة في الكتاب والسُّنَّة نوعان**: خاصَّة وعامَّة، وأمَّا (القُرْب) فإنَّما ورد خاصًّا، وهو قُربه تعالى من عابدِيه وسائِليه، كما تقدَّم.

وما ذُكر في الكتاب والسُّنَّة من (المَعِيَّة) و(القُرْب) لا يُنافي ما ذُكر من (العُلُوِّ) و(الفَوقيَّة)؛ إذ إنَّ (المعيَّة) لا تقتضي المُخالَطَة ولا المُماسَّة، فهو سبحانه عالٍ في دُنُوِّه، وقريبٌ في عُلُوِّه، قد استوى على العَرشِ، وعلا فوقَ جميع المخلوقات، وليس مُحتاجًا إلى العَرشِ أو غيرِه؛ فإنَّه الغنيُّ بذاته عن كلِّ ما سواه، وهو الحيُّ القيُّوم.

فلا يُتوهَّم أنَّه إذا كان فوق العَرشِ أنَّ العَرشَ يحمِلُه أو السَّماوات تُقِلُّه، أو أنَّه إذا نزلَ إلى السَّماء الدُّنيا أو غيرِ ذلك كان العَرشُ أو غيرُه من السَّماوات وبعضِ المخلوقات فوقَه أو تَسْتُره؛ فإنَّه سبحانه العليُّ الأعلى الغنيُّ بذاته، وكلُّ ما سواه مُحتاجٌ إليه.

قولُه: «**وهوَ سبحانَهُ فَوقَ العَرشِ رَقِيبٌ عَلَى خَلقِهِ، مُهَيمِنٌ عَلَيهِم**»؛ قال ابن الأثير في "النهاية": في أسماء الله تعالى: (الرَّقيب)؛ وهو الحافظُ الذي لا يغيبُ عنه شيءٌ، فَعِيلٌ بمعنى: فاعل. اهـ.

معنى (المهيمن)

و(المُهَيْمِن): هو الحافِظُ لخلقه، المُتصرِّف فيهم كيف يشاء.

قال ابن عبَّاس وغيرُ واحد: أي: الشَّاهد على خلقه بأعمالهم؛ بمعنى: هو رقيب عليهم؛ كقوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ﴾ [المجادلة: ٦].

قال ابن الأثير في "النهاية": في أسماء الله تعالى: (المهيمن)؛ هو الرَّقيب، وقيل: المُؤتَمَن، وقيل: القائمُ بأمور الخَلق، وقيل: أصلُه: مُؤَيْمِن، فأُبدِلَت الهاء من الهمزة، وهو مُفَيْعِل من الأمانة. اهـ.

«فـ(المُهَيمِن): الرَّقيب الحافظ لكلِّ شيء، مُفَيْعِل من الأمن بقلب همزته هاءً، وإليه ذهب غيرُ واحد. وتحقيقُه - كما في "الكشف" - أنَّ (أَيْمَن) على فَيْعَل، مُبالغةُ أمِنَ العدوَّ للزيادة في البناء، وإذا قلتَ: أمِنَ الراعي الذئبَ على الغنم - مثلًا - دلَّ على كمال حِفْظِه ورقابته؛ فالله تعالى أمِنَ كلَّ شيءٍ سواهُ سبحانه على خَلقِه ومُلكِه؛ لإحاطة علمه وكمال قُدرته ﷻ، ثم استُعمِل مجرَّد الدلالة بمعنى: الرقيب والحفيظ على الشيء، من غير ذكر المفعول بلا واسطة؛ للمُبالغة في كمال الحِفْظ، كما قال تعالى: ﴿وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ﴾ [المائدة: ٤٨]، وجَعْلُه من ذاك أولى من جَعْلِه من الأمانة - نظرًا إلى أنَّ الأمين على الشيء حافظٌ له - إذ لا يُنبئ عن المُبالغة ولا عن شُمول العلم والقُدرة.

وجعلَه في "الصِّحاح" اسمَ فاعلٍ من: (آمَنَه) الخوفَ، على الأصل، فأُبدلت الهمزة الأصليَّة ياءً؛ كراهةَ اجتماعِ الهمزتين، وقُلِبَت الأولى هاءً، كما في: هَراق الماء، وقولِهم في إيَّاك: هِيَّاك[1]؛ كأنَّه تعالى بحِفْظِه المخلوقين صيَّرهم آمنين، وحرف الاستعلاء كـ ﴿مُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِ﴾ لتضمين معنى

---

(١) قال في "الصحاح" (٥/ ٢٠٧١/ ط عطار): «وأصل (آمن): أَأْمَنَ - بهمزتين - لُيِّنت الثانية، ومنه: المُهيمن، وأصله: مُؤَأْمِن؛ لُيِّنت الثانية وقُلبت ياءً، وقُلبت الأولى هاءً».

الاطِّلاع ونحوه. وأنتَ تعلم أنَّ الاشتقاق على ما سمعتَ أوَّلًا أَدَل، والخروجَ عن القياسِ فيه أَقَل.

وظاهر كلام "الكشف" أنَّه ليس من التَّصغير في شيء، وقال المُبرِّد: إنَّه مُصغَّر. وخُطِّئ في ذلك؛ فإنَّه لا يجوز تصغيرُ أسمائه ﷻ»[(١)].

وقال الشَّوكاني[(٢)]: (المُهَيْمِن) أي: الشَّهيد على عباده بأعمالهم الرَّقيب عليهم؛ كذا قال مُجاهد وقتادة ومُقاتل، يُقال: يُهَيمِن فهو مُهَيمِنٌ؛ إذا كان رقيبًا على الشيء.

قال الواحدي: وذهب كثيرٌ من المُفسِّرين إلى أنَّ أصلَه: مُؤيمن؛ من: آمَن يُؤمِن، فيكون بمعنى (المؤمن)، والأوَّل أولى. اهـ.

وله تعالى العلوُّ المُطلق الكامل من كلِّ وجهٍ وبكلِّ اعتبار؛ «فهذا كتابُ الله من أوَّله إلى آخرِه، وسنَّة رسولِه ﷺ من أوَّلها إلى آخرها، ثم عامَّة كلام الصحابة والتابعين، ثم كلام سائر الأُمَّة - مملوءٌ بما هو إمَّا نصٌّ وإمَّا ظاهرٌ في أنَّ الله ﷻ هو العليُّ الأعلى، وهو فوق كلِّ شيء، وهو عالٍ على كلِّ شيء، وأنَّه فوق العَرشِ، وأنَّه فوق السَّماء، ففي القرآن من ذلك ما لا يكاد يُحصى إلَّا بكُلفة ومشقَّة، وكذلك في الأحاديث الصِّحاح والحسان ما لا يُحصيه إلَّا الله؛ ممَّا هو من أبلغ العلوم الضروريَّة أنَّ الرسول المُبلِّغَ عن الله ألقى إلى أُمَّته المدعوِّين: أنَّ الله سبحانه على العرش، وأنَّه فوق السَّماء؛ كما فَطَر الله على ذلك جميعَ الأُمَم عربَهم وعجمَهم إلَّا مَنِ اجتالتْهُ الشياطين عن فِطرَته.

ثم عن السَّلف في ذلك من الأقوال ما لو جُمع لبلغَ مئين أو ألوفًا، ثم ليس في كتاب الله ولا في سنَّة رسوله ﷺ، ولا عن أحد من سَلَف الأُمَّة؛ لا من

---

(١) تفسير "روح المعاني" (٢٨/ ٦٣).

(٢) في تفسيره "فتح القدير" (٥/ ٢٠٢).

الصَّحابة ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا عن الأئمَّة الذين أدركوا زمنَ الاختلاف - حرفٌ واحدٌ يُخالف ذلك لا نصًّا ولا ظاهرًا، ولم يقُل أحدٌ منهم قطُّ: إنَّ الله ليس في السَّماء، ولا إنَّه ليس على العَرش، ولا إنَّه بذاته في كلِّ مكان، ولا إنَّ جميع الأمكِنَة بالنسبة إليه سواء، ولا إنَّه لا داخلَ العالم ولا خارجَه، ولا إنَّه لا مُتَّصلٌ ولا مُنفَصل، ولا إنَّه لا تجوز الإشارة الحِسِّيَّة إليه بالأصابع ونحوها؛ بل قد ثبت في "الصحيح" عن جابر بن عبد الله أنَّ النبيَّ ﷺ لمَّا خطب خُطبته العظيمة يوم عرفات، في أعظمِ مَجْمَعٍ حضره الرسول ﷺ - جعلَ يقول: «**ألا هل بلَّغت؟**» فيقولون: نعم، فيرفع إصبَعه إلى السَّماء ويُنكِبُها إليهم، ويقول: «**اللهمَّ اشهد**» غير مرَّة. وأمثال ذلك كثير»[(١)].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]؛ في هذه الآية وكذلك حديث أبي موسى - كما تقدَّم - دلالةٌ على قُرب الله تعالى من الداعي بإجابته، ومن العابد بإثابته، وقُربُه تعالى لا يُناقض عُلُوَّه.

«وقد جاء في سبب نزولها أنَّ الصحابة قالوا: يا رسول الله، ربُّنا قريبٌ فنُناجيه أم بعيدٌ فنُناديه؟ فأنزل الله ﷻ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]؛ وهذا يدلُّ على إرشادهم للمُناجاة في الدُّعاء، لا النِّداء الذي هو رفع الصَّوت، فإنَّهم عن هذا سألوه فأُجيبوا بأنَّ ربَّهم تبارك وتعالى قريبٌ لا يحتاج في دُعائه وسُؤاله إلى النِّداء، وإنَّما يُسأل مسألةَ القريبِ المُناجَى لا مسألةَ البعيدِ المُنادى.

وهذا القُرب من الداعي هو قُربٌ خاصٌّ ليس قربًا عامًّا من كلِّ أحد، فهو قريبٌ من داعيه، وقريبٌ من عابده، وأقربُ ما يكون العبدُ من ربِّه وهو

(١) "الحموية" (ص٨٩ - ٩٢) باختصار.

ساجد، وهو أخصُّ من قُرب الإنابة وقُرب الإحاطة الذي لم يُثبت أكثرُ المُتكلِّمين سواه، بل هو قربٌ خاصٌّ من الدَّاعي والعابد؛ كما قال النبيُّ ﷺ راويًا عن ربِّه تبارك وتعالى: «**مَن تقرَّب منِّي شِبرًا تقرَّبتُ منه ذراعًا، ومَن تقرَّب منِّي ذراعًا تقرَّبتُ منه باعًا**»[1]؛ فهذا قُربه من عابده، وأمَّا قُربه من داعيه وسائله فكما قال: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقوله: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]؛ ففيه الإشارةُ والإعلامُ بهذا القُرب.

وأمَّا قُربه تبارك وتعالى من مُحبِّه فنوعٌ آخر، وبناءٌ آخر، وشأنٌ آخر.

وإذا كان الدُّعاء المأمور بإخفائه يتضمَّن دُعاءَ الطلب والثَّناء والمحبَّة والإقبال على الله، فهو من أعظم الكنوز التي هي أحقُّ بالإخفاء والسَّتر عن أعيُن الحاسدين؛ فإنَّ الدعاء هو ذكر للمدعُوِّ سبحانه مُتضمِّن للطلب منه والثَّناء عليه بأسمائه وأوصافه، فهو ذكرٌ وزيادةٌ؛ كما أنَّ الذِّكر سُمِّي دعاءً لتضمُّنه الطلب، كما قال النبيُّ ﷺ: «**أفضلُ الدُّعاء: الحمد لله**»؛ فسمَّى الحمدَ دعاءً وهو ثناءٌ مَحْض؛ لأنَّ الحمد يتضمَّن الحُبَّ والثناء.

والحبُّ أعلى أنواعِ الطَّلب للمحبوب؛ فالحامد طالبٌ لمحبوبه، فهو أحقُّ أن يُسمَّى داعيًا من غيرِه من أنواع الطلب الذي هو دونَه.

والمقصود أنَّ كلَّ واحد من الدُّعاء والذِّكر يتضمَّن الآخر ويدخُل فيه؛ وتأمَّل كيف قال في آية الذِّكر: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، وفي آية الدُّعاء: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]؛ فذكرَ (التضرُّع) فيهما معًا؛ وهو: التذلُّل والتَّمسكُن والانكسار، وهو رُوح الذِّكر والدُّعاء.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٣٦) و(٧٥٣٧)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة.

سر الإخبار عن رحمة الله بـ﴿قَرِيبٌ﴾

وأخبر عن (الرحمة) وهي مؤنَّثة بالتاء بقوله: ﴿قَرِيبٌ﴾ وهو مُذكَّر[1]؛ لأنَّ (الرحمة) صفةٌ من صفات الرَّبِّ تبارك وتعالى، والصِّفة قائمةٌ بالموصوف لا تُفارِقه؛ لأنَّ الصِّفة لا تُفارق موصوفها، فإذا كانت قريبةً من المُحسنين فالموصوفُ تبارك وتعالى أولى بالقُرب منه، بل قُرب رحمته تَبَعٌ لقُربه هو تبارك وتعالى من المُحسنين، فإنَّ الله قريبٌ من أهل الإحسان بإثابته، ومن أهل سُؤاله بإجابته.

والإحسانُ يقتضي قُرب الرَّبِّ من عبدِه؛ كما أنَّ العبد قرُب من ربِّه بالإحسان، فالرَّبُّ تعالى قريبٌ من المُحسنين ورحمتُه قريبةٌ منهم، وقُربه مُستلزمٌ قُربَ رحمته، ففي حذف التاء ههنا تنبيهٌ على هذه الفائدة الجليلة، وأنَّ الله قريبٌ من المُحسنين، وذلك يستلزمُ القُربين: قُربَه وقُربَ رحمته، ولو قال: إنَّ رحمة الله قريبةٌ من المُحسنين - لم يدلَّ على قُربه تعالى منهم؛ لأنَّ قُربه تعالى أخصُّ من قُرب رحمته، والأعمُّ لا يستلزم الأخصَّ، بخلاف قُربه فإنَّه لمَّا كان أخصَّ استلزم الأعمَّ؛ وهو قُرب رحمته.

وإن شئتَ قلتَ: قُربُه تبارك وتعالى من المُحسنين وقُربُ رحمتِه منهم مُتلازمان لا ينفكُّ أحدُهما عن الآخر، فإذا كانت رحمتُه قريبةً منهم، فهو أيضًا قريبٌ منهم؛ وإذا كان المعنيان مُتلازمين صحَّ إرادةُ كلِّ واحد منهما، فكان في بيان قُربه سبحانه من المُحسنين من التَّحريض على الإحسان واستدعائه من النُّفوس وترغيبها فيه غايةُ حظٍّ لها، وأشرفُه وأجلُّه على الإطلاق، وهو أفضل إعطاء أُعطِيَه العبدُ، وهو قُربه تبارك وتعالى من عبدِه الذي هو غايةُ الأماني ونهايةُ الآمال وقرَّة العيون»[2].

---

(١) يعني في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [الأعراف: ٥٦].
(٢) "البدائع" (٣/ ٧ - ٣٢) بتلخيص.

الناس في (العلو) أربع فِرَق

«ولمَّا ظهرتِ الجهميَّة المُنكِرَة لمُباينة الله وعُلوِّه على خَلقِه افترقَ النَّاس في هذا الباب على أربعة أقوال:

فالسَّلف والأئمَّة يقولون: إنَّ الله فوق سماواته على عَرشِه، بائنٌ من خلقه؛ كما دلَّ على ذلك الكتاب والسُّنَّة وإجماع سَلف الأُمَّة، وكما عُلم العلوُّ والمُباينة بالمعقول الصَّريح المُوافق للمنقول الصَّحيح، وكما فطر الله على ذلك خلقَه في إقرارهم به وقصدِهم إيَّاه ﷻ.

والقولُ الثاني قولُ مُعطِّلة الجهميَّة ونُفاتِهم، وهم الذين يقولون: لا داخلَ العالَم ولا خارجَه، ولا مُباينٌ له ولا مُحايِثٌ له؛ فينفون الوصفين المُتقابلين اللذين لا يخلو موجودٌ عن أحدهما؛ كما يقول ذلك أكثر المُعتزِلَة ومَن وافقهم من غيرهم.

والقولُ الثالث قولُ حُلوليَّة الجَهميَّة الذين يقولون: إنَّه بذاتِه في كلِّ مكان؛ كما تقول ذلك النجَّاريَّة أتباع حسين النجَّار وغيرهم من الجهميَّة.

وهؤلاء القائلون بالحلول والاتِّحاد من جنس هؤلاء، فإنَّ الحلول أغلب على عُبَّاد الجهميَّة وصوفيَّتهم وعامَّتهم، والنَّفي والتعطيل أغلبُ على نُظَّارهم ومُتكلِّميهم؛ كما قيل: مُتكلِّمة الجهميَّة لا يعبدون شيئًا، ومُتصوِّفة الجهميَّة يعبدون كلَّ شيء؛ وذلك لأنَّ العبادة تتضمَّن القصد والطلب والإرادة والمحبَّة، وهذا لا يتعلَّق بمعدوم.

والقولُ الرابع قولُ مَن يقول: إنَّ الله بذاته فوقَ العالم وهو بذاتِه في كلِّ مكان، وهذا قولُ طوائفَ من أهل الكلام والتصوُّف؛ كأبي مُعاذ وأمثاله»[1].



(١) "مجموعة الرسائل والمسائل" (١/ ٦٩ - ٧١).

فصلٌ في القُرآن

«ومنَ الإيمانِ بِاللهِ وكُتُبِهِ: الإيمانُ بأنَّ القُرآنَ كَلامُ اللهِ، مُنزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ، منهُ بَدَأَ وإليهِ يعودُ، وأنَّ اللهَ تَكَلَّم بهِ حَقِيقةً، وأنَّ هَذا القُرآنَ الذي أنزلَهُ على مُحَمَّدٍ ﷺ هُو كَلامُ اللهِ حَقِيقةً لا كَلامُ غيرِهِ، وَلا يَجوزُ إطلاقُ القَولِ بأنَّهُ حِكايَةٌ عن كَلام اللهِ، أو عِبارَةٌ، بل إذا قَرَأَهُ النَّاسُ أو كَتَبوهُ فِي المَصاحِف لم يَخرُجْ بِذَلِكَ عن أن يكونَ كَلامَ اللهِ حَقِيقةً؛ فَإِنَّ الكَلامَ إنَّما يُضافُ حَقِيقةً إلى مَن قالَهُ مُبتدِئًا، لا إلى مَن قالَهُ مُبلِّغًا مُؤدِّيًا، وهوَ كَلامُ اللهِ حُروفُهُ ومَعَانيهِ، ليسَ كَلامُ اللهِ الحُروفَ دُونَ المَعانِي، ولا المَعانِيَ دُونَ الحُروفِ».

الشَّرح

مسألةُ (الكلام) من أكبرِ المسائلِ التي حصلَ فيها النِّزاع بين الفِرَق، والقولُ الصَّواب فيها مذهبُ السَّلَف الصالح: أنَّ الله لم يَزَلَ مُتكلِّمًا إذا شاء، وأنَّ القرآن كلامُ الله مُنزَّل غيرُ مخلوق.

«ومذهبُ سَلَفِ الأُمَّة وأئمَّتِها من الصحابة والتابعين لهم بإحسانٍ وسائر أئمَّة المسلمين - كالأئمَّة الأربعة وغيرِهم - ما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة، وهو الذي يُوافق الأدلَّة العقليَّة الصريحة: أنَّ القرآن كلامُ اللهِ مُنزَّلٌ غيرُ مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، فهو المُتكلِّم بالقرآن والتَّوراة والإنجيل وغيرِ ذلك من كلامه، ليس مخلوقًا مُنفصِلًا عنه.

وهو سبحانه يتكلَّم بمشيئته وقُدرته، لم يقُل أحدٌ منهم: إنَّ القرآن أو التَّوراة أو الإنجيل لازمةٌ لذاته أزلًا وأبدًا، وهو لا يقدِرُ أن يتكلَّم بمشيئته وقُدرته، ولا قالوا: إنَّ نفسَ ندائِه لموسى أو نفسَ الكلمة المُعيَّنة قديمةٌ أزليَّة، بل قالوا: لم يَزَلِ الله مُتكلِّمًا إذا شاء، وكلمات الله لا نهايةَ لها، والله سبحانه تكلَّم بالقُرآن العربي، وبالتَّوراة العبريَّة، فالقُرآن العربيُّ

كلام الله، وقد بيَّن في غيرِ موضعٍ أنَّ الكتاب والقرآن العربيَّ نزل من الله؛ وهذا معنى قول السَّلف: «**منه بدأ**»؛ قال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: «منه»؛ أي: هو المُتكلِّم به»، فإنَّ الذين قالوا: «إنَّه مخلوق» قالوا: خلقَه في غيرِه فبدأ من ذلك المخلوق، فقال السَّلف: «منه بدأ»؛ أي: هو المُتكلِّم به، لم يخلُقه في غيرِه فيكون كلامًا لذلك المَحَلِّ الذي خلقَه فيه، فإنَّ الله تعالى إذا خلقَ صفةً من الصِّفات في مَحَلٍّ كانت الصِّفةُ صفةً لذلك المَحَلِّ، ولم تكن صفةً لربِّ العالمين، وإنَّما يتَّصف الرَّبُّ تعالى بما يقومُ به منَ الصِّفات، لا بما يخلُقه في غيرِه منَ المخلوقات»[(١)].

الكلام اسمٌ للفظ والمعنى جميعًا

«**وقد تنازعَ النَّاس في مُسمَّى (الكلام) في الأصل فقيل**: هو اسمُ اللفظ الدالِّ على المعنى، **وقيل**: المعنى المدلولِ عليه باللَّفظ، **وقيل**: لكلٍّ منهما بطريقِ الاشتراك اللفظي، **وقيل**: بل هو اسمٌ عامٌّ لهما جميعًا يتناولهما عند الإطلاق، وإن كان مع التقييد يُراد به هذا تارةً وهذا تارة، هذا قول السَّلف وأئمة الفُقهاء، وإن كان هذا القولُ لا يُعرف في كثيرٍ من الكتب.

فتنازُعُهم في مُسمَّى (النُّطق) كتنازُعِهم في مُسمَّى (النَّاطق)؛ فمَن سمَّى شخصًا محمَّدًا وإبراهيم وقال: جاء محمَّد وجاء إبراهيم، لم يكن هذا محمَّدًا وإبراهيمَ المذكورَين في القرآن، ولو قال: محمَّد رسول الله وإبراهيم خليل الله - يعني به خاتم الرُّسل وخليل الرحمن - لكان قد تكلَّم بمحمَّد وإبراهيم اللذين في القرآن؛ لكن قد تكلَّم بالاسم وألَّفه كلامًا فهو كلامُه، لم يتكلَّم به في القرآن العربيِّ الذي تكلَّم الله به، فالحروف التي تكلَّم الله بها غيرُ مَخلُوقة، وإذا كتبت في المُصحف قيل: كلام الله المكتوب في المُصحف غيرُ مَخلُوق، وأمَّا نفس أصواتِ العباد فمَخلُوقة، والمِداد

(١) "مجموعة الرسائل والمسائل" (٣/ ٣٥ - ٣٧) باختصار.

مَخلُوق، وشكلُ المِداد مَخلُوق.

معنى (التلاوة) و(اللفظ)

ولهذا كان الإمام أحمد بن حنبل وغيرُه من أئمَّة السُّنَّة يقولون: مَن قال: «اللفظُ بالقرآن - أو: لفظي بالقرآن - مخلوقٌ» فهو جَهْمِي، ومَن قال: «إنَّه غير مخلوق» فهو مُبتدِع. وفي بعض الروايات عنه: مَن قال: «لفظي بالقُرآن مخلوقٌ» يعني به القرآن فهو جَهْمِي؛ لأنَّ (اللفظ) يُراد به مَصْدَر: لفَظ يلفِظ لفظًا، ومُسمَّى هذا فعلُ العبد، وفعلُ العبدِ مَخلُوق، ويُراد بـ(اللَّفظ): القولُ الذي يلفِظ به اللَّافظ وذلك كلامُ الله، لا كلامُ القارئ؛ فمَن قال: إنَّه مخلوق فقد قال: إنَّ الله لم يتكلَّم بهذا القرآن، وإنَّ هذا الذي يقرؤه المسلمون ليس هو كلامَ الله، ومعلومٌ أنَّ هذا مُخالفٌ لما عُلِم بالاضطرار من دين الرسول، وأمَّا صوت العبدِ فهو مَخلُوق؛ وقد صرَّح أحمدُ وغيرُه بأنَّ الصوتَ المسموعَ صوتُ العبدِ ولم يقُل أحمد قطُّ: مَن قال: «**إنَّ صوتي بالقرآن مخلوقٌ**» فهو جَهْمِي، وإنَّما قال: مَن قال: «**لفظي بالقرآن**».

والفرقُ بين (لفظِ الكلام) و(صوتِ المُبلِّغ له) فرقٌ واضح؛ فكلُّ مَن بلَّغ كلام غيرِه بلفظ ذلك الرجل فإنَّما بلَّغ لفظَ ذلك الغير، لا لفظَ نفسِه، وهو إنَّما بلَّغه بصوتِ نفسِه لا بصوتِ ذلك الغير، ونفسُ (اللفظ) و(التِّلاوة) و(القراءة) و(الكتابة) ونحو ذلك لمَّا كان يُراد به المصدرُ الذي هو حركات العباد وما يحدُث عنها من أصواتهم وشكل المِداد، ويُراد به نفسُ الكلام الذي يقرؤه التالي ويتلُوه ويلفِظ به ويكتُبه - منعَ أحمدُ وغيرُه من إطلاق النَّفي والإثبات الذي يقتضي جعلَ صفاتِ الله مخلوقةً أو جعلَ صفاتِ العباد ومِدادِهم غيرَ مخلُوق.

وقال أحمد: «نقول: القرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مَخلُوقٍ حيثُ تصرَّف»؛ أي:

حيث تُلي وكُتب وقُرئ ممَّا هو في نفسِ الأمرِ كلامُ الله، فهو كلامُه، وكلامُه غيرُ مَخلُوق، وما كان من صفاتِ العبادِ وأفعالِهم التي يقرؤون ويكتبون بها كلامَه كأصواتهم ومِدادِهم فهو مَخلُوق؛ ولهذا مَن لم يهتدِ إلى هذا الفَرْقِ يَحار؛ فإنَّه معلومٌ أنَّ القرآن واحدٌ ويقرؤه خلقٌ كثير، والقرآن لا يكثُر في نفسه بكثرَةِ قراءة القُرَّاء، وإنَّما يكثُر ما يقرؤون به القُرآن، فما يكثُر ويحدُث في العباد فهو مَخلُوق، والقرآنُ نفسُه لفظُه ومعناه الذي تكلَّم الله به وسمِعَه جبريل منَ الله وسمِعَه محمَّد من جبريل، وبلَّغه محمَّد إلى النَّاس، وأنذرَ به الأُمَم لقوله تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾ [الأنعام: ١٩] - قرآنٌ واحد، وهو كلامُ الله ليسَ بمخلوق»(١).

«**والذين قالوا**: «**إنَّ الله يتكلَّم بصوتٍ**»، أربعُ فِرَق:

فرقةٌ قالت: «يتكلَّم بصوتٍ مَخلُوقٍ مُنفصلٍ عنه»؛ وهم المُعتزِلَة.

وفرقةٌ قالت: «يتكلَّم بصوتٍ قديمٍ لم يَزَل»؛ وهم السالميَّة الاقترانيَّة.

وفرقةٌ قالت: «يتكلَّم بصوتٍ حادثٍ في ذاته بعد أن لم يكن»؛ وهم الكرَّاميَّة.

وقال أهل السُّنَّة والحديث: «لم يَزَلِ الله مُتكلِّمًا بصوتٍ إذا شاء».

والذين قالوا: «**لا يتكلَّم بصوتٍ**» فرقتان:

أصحاب الفَيْض.

والقائلون: «إنَّ الكلام معنًى قائمٌ بالنَّفس»(٢).

والمذهب الحقُّ أنَّ كلام الله قديمُ النَّوع حادثُ الآحاد؛ كما دلَّ على

---

(١) "مجموعة الرسائل والمسائل" (٣/ ٥٥ - ٦١) باختصار.
(٢) "الصواعق" (٢/ ٣٣١).

ذلك الكتاب والسُّنَّة.

«**وقد اختلفَ النَّاس: هل التِّلاوةُ غير المَتلُوِّ؟ أو هي المَتلُوُّ؟ على قولين.**

والذين قالوا: التِّلاوة هي المَتلُوُّ فليست حركات الإنسان عندَهم هي التِّلاوة؛ وإنَّما أظهرت التلاوةَ وكانت سببًا لظهورها، وإلَّا فالتِّلاوة عندهم هي نفسُ الحروف والأصواتِ وهي قديمة.

والذين قالوا: التِّلاوة غير المَتلُوِّ طائفتان:

إحداهما قالت: «التلاوة هي هذه الحروف والأصوات المسموعة وهي مخلوقة، والمَتلُوُّ: المعنى القائم بالنفس وهو قديم»؛ وهذا قول الأشعري.

والطائفة الثانية قالوا: «التِّلاوة هي قِراءتنا وتلفُّظنا بالقرآن، والمَتلُوُّ هو القرآن العزيز المسموع بالآذان بالأداء من فِي رسولِ الله ﷺ، وهي حروفٌ وكلماتٌ وسُورٌ وآياتٌ تلاه جبرائيل، وبلَّغه جبرائيل عن الله تعالى كما سمِعَه»، وهذا قول السَّلف وأئمَّة السُّنَّة والحديث، فهم يُميِّزون بين ما قام بالعبد وما قام بالرَّبِّ، والقرآن عندهم جميعه كلامُ الله وحروفُه ومعانيه، وأصواتُ العبادِ وحركاتُهم وأداؤهم وتلفُّظهم كلُّ ذلك مخلوقٌ بائنٌ عن الله.

وأمَّا إنكارُ أحمد على مَن قال: «لفظي بالقرآن مخلوق»، أو قال: «غير مخلوق» - فقصدُه **أنَّ (اللفظ) يُراد به أمران:**

أحدهما: الملفوظُ نفسُه؛ وهو غيرُ مقدورٍ للعبدِ ولا فعلَ له فيه.

والثاني: التلفُّظ به والأداءُ له، وهو فعلُ العبد.

فإطلاقُ (الخلقِ) على (اللَّفظ) قد يُوهم المعنى الأوَّل، وهو خطأٌ، وإطلاقُ نفي (الخلق) عليه قد يُوهم المعنى الثاني، وهو خطأٌ؛ فمنع

الإطلاقين»[١].

ورُوي عن أبي أُمامَة عن النبيِّ ﷺ قال: «**ما تقرَّب العبادُ إلى الله بمثلِ ما خرجَ منه**»؛ يعني: القرآن[٢].

ورُوي عن جُبير بن نُفير وخبَّاب بن الأرتِّ نحوُ ذلك.

معنى: «منه بدأ وإليه يعود»

وقوله: «**منهُ بدأَ وإليهِ يعودُ**»؛ أي: اللهِ المُتكلِّم بالقرآن ابتداءً حقيقةً، وإليه يعودُ في آخر الزمان، وذلك من أشراطِ السَّاعة وأماراتها؛ «وروى الدَّيْلَميُّ عن حذيفة وأبي هريرة؛ قالا: «يُسْرَى على كتاب الله ليلًا، فيُصبح النَّاسُ وليسَ منه آيةٌ ولا حرفٌ في جوفٍ إلَّا نُسِخَت»، وروي عن ابن عمر قال: «لا تقومُ السَّاعةُ حتى يرجعَ القرآنُ من حيثُ جاءَ، فيكون له دويٌّ حول العَرشِ كدَوِيِّ النَّحل، فيقول الرَّبُّ ﷻ: ما لكَ؟ فيقول: منكَ خرجتُ وإليكَ عدتُّ، أُتلى فلا يُعمل بي؛ فعند ذلك رفعُ القرآن».

وأخرج ابن ماجه بسندٍ قويٍّ والحاكم والبيهقي والضِّياء عن حذيفة: «يدرُسُ الإسلامُ كما يدرُسُ وَشْيُ الثَّوبِ؛ حتى ما يدرى ما صيامٌ ولا صلاةٌ ولا صدقةٌ ولا نُسُكٌ، ويُسْرَى على كتابِ الله في ليلةٍ فلا يَبقى في الأرضِ

---

(١) "الصواعق" (٢/ ٣٠٦ - ٣١٠).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٢٦٨)، والترمذي (٢٩١١) من حديث أبي أُمامَة.
وقال الترمذي (٥/ ١٧٦ - ١٧٧): «هذا حديث غريب لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه... وقد روي هذا الحديث عن زيد بن أرطأة عن جُبير بن نُفير عن النبيِّ ﷺ مُرسلًا». اهـ.
وهو عند الترمذي (٢٩١٢) مرسلًا بلفظ: «**إنَّكم لن ترجِعوا إلى الله بأفضلَ ممَّا خرجَ منه**»؛ يعني: القرآن.
ووصله الحاكم (١/ ٥٥) من حديث ابن مهدي، عن مُعاوية بن صالح، عن العلاء ابن الحارث، عن زيد بن أرطاة، عن جُبير بن نفير، عن أبي ذرٍّ الغفاري مرفوعًا به، وصحَّحه هو، ووافقه الذهبي.

منه آيةٌ، وتبقى طوائفُ من النَّاس - الشيخ الكبير والعجوز - يقولونَ: أدركنا آباءنا على هذه الكلِمَة فنحنُ نقولُها»[(١)(٢)].

وروى عبد الغنيِّ بن سُرور المقدسيُّ عن ابن مسعود وابن عبَّاس أنَّهما قالا: القرآنُ كلامُ الله غيرُ مَخلُوقٍ، منه بدأ وإليه يعود.

وقال الشيخ في "المُناظرة": ولمَّا جاءت مسألة القرآن، ومن الإيمانِ به الإيمانُ بأنَّ القرآنَ كلامُ الله غيرُ مخلوق، منه بدأ وإليه يعود - نازع بعضُهم في كونِه منه بدأ وإليه يعود، وطلبوا تفسيرَ ذلك. فقلت: أمَّا هذا القول فهو المأثورُ الثابتُ عن السَّلف؛ مثل ما نقلَه عمرو بن دينار قال: «أدركتُ النَّاسَ منذ سبعينَ سنةً يقولون: اللهُ الخالقُ وما سواه مَخلُوقٌ إلَّا القرآن؛ فإنَّه كلامُ الله غيرُ مخلوق، منه بدأ وإليه يعود».

وقد جمع غيرُ واحدٍ ما في ذلك من الآثار عن النبيِّ ﷺ والصحابة والتابعين؛ كالحافظ أبي الفضل بن ناصر، والحافظ أبي عبد الله المقدسي.

وأمَّا معناه، فإنَّ قولَهم: «**منه بدأ**»؛ أي: هو المُتكلِّم به، وهو الذي أنزلَه من لدُنه، ليس كما تقولُه الجهميَّة أنَّه خلقه في الهواء أو غيرِه وبدأ من عند غيرِه.

وأمَّا: «**إليه يعود**»؛ فإنَّه يُسرَى به في آخر الزمان من المصاحف والصُّدور، فلا يبقى في الصَّدر منه كلمةٌ ولا في المصاحف منه حرف.

ووافق على ذلك بعضُ الحاضرين، وسكت المُنازعون، وخاطبتُ

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٠٤٩) مرفوعًا من حديث حذيفة، وقال البوصيري: «إسناده صحيح».
وروٰه الحاكم وقال: «إسناده صحيح على شرط مسلم».

(٢) "الإشاعه، في أشراط الساعه" (ص٢٧٣).

بعضَهم في غيرِ هذا المجلس بأن أريتُه العقيدة التي جمعها الإمام القادري وفيها أنَّه: «**كلام الله خرج منه**»؛ فتوقَّف في هذا اللَّفظ.

فقلت: هكذا قال النبيُّ ﷺ: «**ما تقرَّب العباد إلى الله بمثلِ ما خرجَ منه**»؛ يعني: القرآن[١]، وقال خبَّاب بن الأرَتِّ: «يا هَناهُ تقرَّب إلى الله بما استطعتَ، فلن يُتقرَّب إلى الله بشيءٍ أحبَّ إليه ممَّا خرج منه»، وقال أبو بكر الصدِّيق لمَّا قرأ قرآن مُسيلِمة الكذَّاب: «إنَّ هذا الكلام لم يخرج من إلٍّ»؛ يعني: من ربٍّ.

وتمعَّض بعضُهم من إثباتِ كونه كلامَ الله حقيقةً بعد تسليمه أنَّ الله تعالى تكلَّم به حقيقة، ثم إنَّه سلَّم ذلك لمَّا بُيِّن له أنَّ المجاز يصحُّ نفيُه وهذا لا يصحُّ نفيُه، ولمَّا بُيِّن له من أنَّ أقوال المُتقدِّمين المأثورة عنهم وشعر الشُّعراء المُضاف إليهم هو كلامُهم حقيقةً فلا يكون نسبة القرآن إلى الله بأقلَّ من ذلك؛ فوافقَ الجماعةُ كلُّهم على ما ذُكر في مسألة القرآن، وأنَّ الله مُتكلِّمٌ حقيقة، وأنَّ القرآن كلامُ الله حقيقة.

وقال في "المُناظرة" أيضًا في مسألة (الحرف والصَّوت):

هذا الذي يحكيه كثيرٌ من النَّاس عنِ الإمام أحمد وأصحابه أنَّ صوتَ القارئين ومِدادَ المصاحف قديمٌ أزليٌّ؛ كما نقلَه فخر الدِّين بن الخطيب وغيره - كذبٌ مُفترًى، ولم يقُل ذلك أحمد ولا أحدٌ من عُلماء المسلمين، لا من أصحاب أحمد ولا غيرهم، وأخرجت كُرَّاسًا قد أحضرتُه مع العقيدة فيه ألفاظُ أحمد ممَّا ذكره الشيخ أبو بكر الخلَّال في كتاب "السُّنَّة" عن الإمام أحمد، وما جمعه صاحبه أبو بكر المَرُّوذِيُّ من كلام الإمام أحمد وكلام أئمَّة زمانه وسائر أصحابه؛ في أنَّ مَن قال: «لفظي بالقرآن مخلوق»

---

(١) تقدَّم تخريجه.

فهو جهمي، ومَن قال: «غير مخلوق» فهو مبتدع. قلت: وهذا الذي نقله الأشعريُّ في كتاب "المقالات" عن أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث وقال: إنَّه يقول به.

قلت: فكيف بمَن يقول: لفظي قديم؟! فكيف بمَن يقول: صوتي قديم؟!

ونصوص الإمام أحمد في الفرق بين تكلُّم الله في صوتٍ وبينَ صوتِ العبد؛ كما نقله البُخاري صاحب "الصحيح" في كتاب "خلق أفعال العباد" وغيرُه من أئمَّة السُّنَّة.

وأحضرتُ جواب مسألةٍ كنتُ سُئلت عنها قديمًا فيمَن حلف بالطلاق في مسألة (الحرف والصَّوت)، ومسألة (الظاهر في العَرش)، فذكرتُ من الجواب القديم في هذه المسألة وتفصيلَ القول فيها، وأنَّ إطلاق القول: «إنَّ القرآن هو الحرف والصَّوت»، أو «ليس بحرف ولا صوت» - كلاهما بدعةٌ حدثت بعد المئة الثالثة، وقلت: هذا جوابي.

وكانت هذه المسألة قد أرسل بها طائفةٌ من المُعاندين المُتجهِّمة ممَّن كان بعضُهم حاضرًا في المجلس، فلمَّا وصل إليهم الجوابُ أسكتهم، وكانوا قد ظنُّوا أنَّه إن أجبتُ بما في ظنِّهم أنَّ أهل السُّنَّة تقولُه حصل مقصودُهم من الشَّناعة، وإن أجبتُ بما يقولونه هم حصل مقصودُهم من المُوافقة، فلمَّا أُجيبوا بالفُرقان الذي عليه أهلُ السُّنَّة - وليس هو كما يقولونه هم، ولا ما ينقلونه عن أهل السُّنَّة؛ إذ قد يقوله بعضُ الجهَّال - بُهِتوا لذلك، وفيه: أنَّ القرآن كلَّه كلامُ الله حروفُه ومعانيه، ليس القرآن اسمًا لمجرَّد الحروف، ولا لمجرَّد المعاني. اهـ.

«**ولا يجوز إطلاقُ القول بأنَّه حكايةٌ عن كلام الله**»؛ كما تقولُه الكُلَّابيَّة، «**أو عبارةٌ عنه**»؛ كما تقولُه الأشاعرة.

«**فمذهب الكُلَّابيَّة** أتباع عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب أنَّ القرآن معنًى قائمٌ بالنفس لا يتعلَّق بالقُدرة والمشيئة، وأنَّه لازمٌ لذات الرَّبِّ كلُزوم الحياة والعلم، وأنَّه لا يُسمع على الحقيقة، والحروف والأصوات حكايةٌ له دالَّة عليه وهي مَخلُوقة، وهو أربع معانٍ في نفسه: الأمر والنَّهي والخَبَر والاستفهام، فهي أنواعٌ لذلك المعنى القديم الذي لا يُسمع، وذلك المعنى هو المتلوُّ المقروء وهو مخلوق، والأصوات والحروف هي تلاوةُ العباد وهي مخلوقةٌ.

وهذا المذهب أوَّل مَن يُعرف أنَّه قال به ابن كُلَّاب، وبناه على أنَّ الكلام لا بدَّ أن يقوم بالمُتكلِّم، والحروف والأصوات حادثةٌ فلا يمكن أن تقوم بذاتِ الرَّبِّ تعالى؛ لأنَّه ليس محلًّا للحوادث؛ فهي مَخلُوقةٌ مُنفصِلة عن الرَّبِّ، والقرآن اسمٌ لذلك المعنى وهو غير مَخلُوق.

ومذهب الأشعري ومَن وافقه أنَّه معنًى واحدٌ قائمٌ بذات الرَّبِّ، وهو صفةٌ قديمة أزليَّة ليس بحرف ولا صوت، ولا ينقسم، ولا له أبعاض، ولا له أجزاء، وهو عينُ الأمر وعينُ النهي وعينُ الخَبَر وعينُ الاستخبار، الكلُّ معنًى واحد، وهو عينُ التَّوراة والإنجيل والقرآن والزَّبور، وكونُه أمرًا ونهيًا وخبرًا واستخبارًا صفاتٌ لذلك المعنى الواحد لا أنواعٌ له، فإنَّه لا ينقسم بنوع ولا أجزاء، وكونُه قرآنًا وتوراةً وإنجيلًا تقسيمٌ للعبارات عنه لا لذاته، بل إذا عُبِّر عن ذلك المعنى بالعربيَّة كان قرآنًا، وإن عبِّر عنه بالعِبْرانيَّة كان توراةً، وإن عبِّر عنه بالسُّريانيَّة كان اسمه إنجيلًا، والمعنى واحد.

وهذه الألفاظُ عبارةٌ عنه، ولا يسمِّيها (حكاية) وهي خلقٌ من المخلوقات، وعنده لم يتكلَّم الله بهذا الكلام العربي ولا سُمِعَ من الله، وعنده ذلك المعنى سُمِعَ من الله حقيقة.

وهذا المذهبُ مبنيٌّ على مسألة إنكار قيام (الأفعال الاختياريَّة) بالرَّبِّ

تعالى ويسمُّونها: (حلول الحوادث)، وحقيقتها إنكار أفعاله وربوبيَّته وإرادته ومشيئته»[(١)].

قوله: «**وليسَ كلامُ اللهِ الحُروفَ دونَ المعاني**»؛ أي: كما يقولُ ذلك المعتزلةُ وطائفةٌ من أهل الكلام؛ الذين يقولون: إنَّ مُسمَّى (القول) و(الكلام) عند الإطلاق «اسمٌ للَّفظِ فقط، والمعنى ليس جزءَ مُسمَّاه، بل هو مدلولُ مُسمَّاه. وهذا قولُ جماعةٍ من المُعتزِلة وغيرهم»[(٢)].

بُطلان قول من قال: إنه معنًى واحد

«**ولا المعاني دونَ الحُروف**»؛ كما هو «قولُ مَن يقول: بأنَّه معنًى واحدٌ قديمٌ قائمٌ بذات الله هو الأمر والنَّهي والخَبَر والاستخبار، إن عُبِّر عنه بالعربيَّة كان قرآنًا، وإن عُبِّر عنه بالعِبْرانيَّة كان توراة، وهذا قول ابن كُلَّاب ومَن وافقه؛ كالأشعريِّ وغيره»[(٣)].

فأشار المؤلِّف في عبارته هذه إلى الرَّدِّ على «مَن يقول: إنَّه حروفٌ وأصواتٌ أزليَّة مُجتمِعةٌ في الأَزَل؛ وهذا قولُ طائفةٍ من أهل الكلام وأهل الحديث ذكره الأشعريُّ في "المقالات" عن طائفة، وهو الذي يُذكر عن السالميَّة ونحوهم»[(٤)]، وكذلك أشار إلى الردِّ على الكُلَّابيَّة والأشعريَّة.

«**فإنَّ أوَّل مَن عُرف أنَّه قال**: «**هو قديمٌ**» **عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب، ثمَّ افترق الذين شاركوه في هذا القول؛ فمنهم مَن قال**: الكلام معنًى واحدٌ قائمٌ بذات الرَّبِّ، ومعنى القرآن كلِّه والتَّوراة والإنجيل وسائر كُتب الله وكلامِه هو ذلك المعنى الواحد الذي لا يتعدَّد ولا يتبعَّض، والقرآن العربيُّ

---

(١) "الصواعق" (٢/ ٢٩٠ - ٢٩٢).

(٢) "شرح الطحاويَّة" (ص١١٣).

(٣) "مجموعة الرسائل والمسائل" (٣/ ١١٣).

(٤) "مجموعة الرسائل والمسائل" (٣/ ١١٣).

لم يتكلَّم الله به بل هو مخلوقٌ خلقَه في غيرِه.

وقال جُمهور العُقلاء: هذا القول معلومُ الفسادِ بالاضطرار؛ فإنَّه من المعلوم بصريح العقل أنَّ معنى آية الكرسي ليس معنى آية الدَّين، ولا معنى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١] معنى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، فكيف بمعاني كلام الله كلِّه في الكتب المُنزَّلة، وخطابه لملائكته، وحسابه لعباده يومَ القيامة، وغيرِ ذلك من كلامه؟

ومنهم مَن قال: هو حروفٌ أو حروفٌ وأصواتٌ أزليَّة لازمةٌ لذاته، لم يزل ولا يزال موصوفًا بها.

وكلا الحزبين يقول: إنَّ الله لا يتكلَّم بمشيئته وقُدرته، وإنَّه لم يزل ولا يزال يقول: ﴿يَٰنُوحُ﴾، ﴿يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ﴾، ولم يقل أحدٌ من السَّلف بهذين القولين؛ ولم يقُل أحدٌ من السَّلف: إنَّ هذا القرآن عبارةٌ عن كلام الله ولا حكايةٌ له، ولا قال أحدٌ منهم: إنَّ لفظي بالقرآن قديمٌ أو غير مَخلُوق، فضلًا عن أن يقول: إنَّ صوتي به قديمٌ أو غيرُ مخلُوق، بل كانوا يقولون بما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة من أنَّ هذا القرآن كلامُ الله، والنَّاس يقرؤونه بأصواتهم ويكتبونه بمِدادهم، وما بينَ اللَّوحين كلامُ الله، وكلامُ الله غيرُ مَخلُوق»[1].

وقولُه: «**وإنَّ الله تَكلَّمَ بِهِ حَقِيقة**»؛ في قوله «حقيقة» ردٌّ على مَن قال: «إنَّه معنًى واحدٌ قام بذات الله لم يُسمع منه، وإنَّما هو الكلام النَّفساني»؛ لأنَّه لا يُقال لمَن قام به الكلامُ النَّفسانيُّ ولم يتكلَّم به: (إنَّ هذا كلامٌ حقيقة)، وإلَّا لزِمَ أن يكون الأخرسُ مُتكلِّمًا، ولزِمَ ألَّا يكون الذي في

(١) "مجموعة الرسائل والمسائل" (٣/ ٢٠ - ٢١).

المُصحف عند الإطلاق هو القرآنَ ولا كلامَ الله؛ ولكن (عبارةٌ عنه) ليست هي كلامَ الله، كما لو أشارَ أخرسُ إلى شخصٍ بإشارةٍ فَهِمَ بها مقصودَه فكتب ذلك الشَّخص عبارتَه عن المعنى الذي أوحاهُ إليه ذلك الأخرس، فالمكتوبُ هي عبارةُ ذلك الشَّخص عن ذلك المعنى.

وهذا المثلُ مطابقٌ غايةَ المُطابَقة لما يقولونه، وإن كان الله تعالى لا يُسمِّيه أحدٌ أخرس، لكن عندَهم أنَّ المَلَكَ فهِمَ منه معنًى قائمًا بنفسِه لم يسمَع منه حرفًا ولا صوتًا؛ بل فهِمَ معنًى مُجرَّدًا ثم عبَّر عنه، فهو الذي أحدثَ نظمَ القرآنِ وتأليفَه العربي، أو أنَّ الله خلقَ في بعض الأجسام - كالهواء الذي هو دونَ المَلَك - هذه العبارة.

ويُقال لمَن قال: (إنَّه معنًى واحدٌ): هل سمِعَ موسى عليه السلام جميعَ المعنى أو بعضَه؟ فإن قال: سمِعَه كلَّه، فقد زعم أنَّه سمع جميعَ كلامِ الله! وفسادُ هذا ظاهر، وإن قال: بعضَه، فقد قال: يتبعَّض.

وكذلك كلُّ مَن كلَّمه الله أو أنزلَ إليه شيئًا من كلامه.

وأمَّا مَن قال: (إنَّه معنًى واحد)، واستدلَّ عليه بقول الأخْطَل:

إنَّ الكَلامَ لَفِي الفُؤادِ وَإنَّما ... جُعِلَ اللِّسانُ عَلَى الفُؤادِ دَلِيلا

فاستدلالٌ فاسد، ولو استدلَّ مُستَدِلٌّ بحديث في الصحيحين لقالوا: هذا خبرُ واحدٍ! ويكون ممَّا اتَّفق العُلماء على تصديقه، وتلقِّيه بالقَبول، والعمل به، فكيف وهذا البيت قد قيل: إنَّه موضوعٌ منسوبٌ إلى الأخْطَل وليس هو في "ديوانه"؟!

وقيل: إنَّما قال:

إنَّ البَيانَ لَفِي الفُؤاد...

وهذا أقرب إلى الصحَّة، وعلى تقدير صحَّته عنه فلا يجوزُ الاستدلالُ به؛ فإنَّ النَّصارى قد ضلُّوا في معنى الكلام وزعمُوا أنَّ عيسى عليه السلام نفسُ كلمةِ الله واتَّحد اللَّاهوت بالنَّاسوت؛ أي: شيءٌ من الإله بشيء من النَّاس، أفيُستدلُّ بقول نصرانيٍّ قد ضلَّ في معنى الكلام على معنى الكلام، ويُترك ما يُعلم من معنى الكلام في لغة العرب؟! وأيضًا فمعناه غير صحيح؛ إذ لازمُه أنَّ الأخرس يسمَّى مُتكلِّمًا لقيام الكلام بقلبه، وإن لم ينطق به، ولم يُسمع منه.

ويرُدُّ قولَ مَن قال: إنَّ الكلام هو المعنى القائمُ بالنَّفس قولُه ﷺ: «**إنَّ صلاتنا هذه لا يصلُح فيها شيءٌ من كلام النَّاس**»[١]، وقال: «**إنَّ الله يُحدِث من أمرِه ما يشاء وإنَّ ممَّا أحدثَ ألَّا تَكلَّموا في الصلاة**»[٢]. واتَّفق العُلماء على أنَّ المُصلِّي إذا تكلَّم في الصلاة عامدًا لغير مصلحتها بطَلَت صلاتُه. واتَّفقوا على أنَّ ما يقومُ بالقلب من تصديقٍ بأمورٍ دنيويَّة وطلب لا يُبطِل الصلاة، وإنَّما يُبطلها التكلُّم بذلك؛ فعُلم اتِّفاق المسلمين على أنَّ هذا ليس بكلام.

وأيضًا ففي الصحيحين عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**إنَّ الله تجاوز لأُمَّتي عمَّا حدَّثت به أنفسَهم ما لم تتكلَّم به أو تعمل به**»[٣]؛ فقد أخبرَ أنَّ الله عفا عن حديث النَّفس إلَّا أن تتكلَّم، ففرَّق بين حديثِ النَّفس وبين الكلام، وأخبر أنَّه لا يُؤاخِذُ به حتى تتكلَّم به؛ والمُراد: حتى ينطق به اللِّسان، باتِّفاق العلماء؛ فعُلم أنَّ هذا هو الكلام في اللُّغة؛ لأنَّ الشارع إنَّما خاطبنا بلُغة العرب.

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي.
(٢) أخرجه البخاري (١١٩٩) و(١٢١٦) و(٣٨٧٥)، ومسلم (٥٣٨) من حديث ابن مسعود.
(٣) أخرجه البخاري (٢٥٢٨) و(٥٢٦٩) و(٦٦٦٤) من حديث أبي هريرة.

وأيضًا في السُّنن أنَّ معاذًا ﵁ قال: يا رسول الله، وإنَّا لمُؤاخَذون بما نتكلَّم به؟! فقال: «**وهل يَكُبُّ النَّاسَ في النَّارِ على مناخِرِهم إلَّا حصائدُ ألسنتهم؟!**»؛ فبيَّن أنَّ الكلام إنَّما هو باللِّسان، فلفظ (القول) و(الكلام) وما تصرَّف منهما؛ من فعل ماضٍ، ومُضارع، وأمر، واسمِ فاعلٍ - إنَّما يُعرف في القرآن والسُّنَّة وسائر كلام العرب إذا كان لفظًا ومعنًى.

ولم يكُن في مسمَّى (الكلام) نزاعٌ بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وإنَّما حصل النِّزاع بين المُتأخِّرين من عُلماء أهل البِدَع ثم انتشر، ولا ريبَ أنَّ مسمَّى (الكلام) و(القول) ونحوهما ليس هو مما يُحتاج فيه إلى شاعر؛ فإنَّ هذا ممَّا تكلَّم به الأوَّلون والآخرون من أهل اللُّغة وعرفوا معناه، كما عرفوا مسمَّى (الرأس) و(اليد) و(الرِّجل) ونحو ذلك»[١].



(١) "شرح الطحاويَّة" (ص٢١٢)، (ص١١٥).

فصلٌ في الرُّؤية

«**وقد دَخَلَ أيضًا فيما ذَكَرْناهُ منَ الإيمانِ بِهِ وبِكُتُبِهِ وبملائِكَتِهِ وبرُسُلِه: الإيمانُ بِأنَّ المُؤمِنينَ يَرَونَهُ يومَ القيامةِ عِيانًا بأبصارِهِمْ كَما يَرَونَ الشَّمس صَحوًا ليسَ دونَها سَحابٌ، وكما يَرَونَ القَمَرَ ليلةَ البَدْرِ لا يُضامُونَ في رؤيتِهِ، يَرَونَهُ سُبْحانهُ وهم فِي عَرَصاتِ القِيامَةِ، ثُمَّ يَرَونَهُ بعدَ دُخولِ الجَنَّةِ كما يَشاءُ الله تَعالَى.**

الشَّرح

رؤية المؤمنين اللهَ في الآخرة أفضلُ نعيمِ أهل الجنَّة، وقد دلَّ عليها الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ.

وقد ذُكرت في الكُتب السماويَّة، وأخبرت بها الرُّسل، وذلك لما تلقَّوه من الوحي الذي ينزل به الرسولُ من الملائكة على الرَّسول البشريِّ؛ ومن ثَمَّ كان الإيمانُ بها من جُملةِ الإيمان بالله وملائكته وكُتبه ورُسله، والمُنكِر للرؤية مُكذِّب بهذا كلِّه.

«والإيمانُ بالرُّسل يلزمُ منه الإيمانُ بجميع ما أخبروا به؛ من الملائكة والأنبياء والكتاب والبَعثِ والقَدَر، وغيرِ ذلك من تفاصيل ما أخبروا به، وغير ذلك من صفات الله وصفات اليوم الآخر؛ كالصِّراط، والمِيزان، والجنَّة، والنَّار، والرؤية وغيرها»(١).

قولُه: «**عِيانًا بأبصارهِمْ**»؛ أي: رؤيةً بالعين حقيقة، رؤيةً لا شكَّ فيها ولا امتراء، ولا يحصُل فيها مشقَّة ولا نَصَب.

---

(١) "شرح الخمسين" لابن رجب (ص١٨).

قولُه: «**وهم فِي عَرَصاتِ القِيامَةِ**»؛ (العَرَصاتُ) جمع: عَرْصَة؛ وهي كلُّ موضعٍ واسعٍ لا بناءَ فيه؛ قاله ابنُ الأثير في "النهاية". وعَرْصَة الدَّار: وَسَطُها. وقيل: ما لا بناء فيه؛ سُمِّيت بذلك لاعتراضِ الصِّبيان فيها (لَعِبِهِم)، و(العَرْصَة): كلُّ بُقعة بين الدُّور واسعةٍ ليس فيها بناء، قال مالك ابن الرَّيْب:

تَحَمَّلَ أصْحابِي عِشاءً وَغادَرُوا
أخا ثِقَةٍ فِي عَرْصَةِ الدَّارِ ثاوِيَا»[1].

و(عَرَصاتُ القِيامة): مَواقِف الحِساب والعَرْض.

فيرى المؤمنون الله في المَوقِف وبعد دخول الجنَّة وما شاء، وتقدَّم قولُه ﷺ: «**إنَّكم سترونَ ربَّكم كما ترونَ الشَّمسَ والقمرَ لا تُضامُونَ في رُؤيَتِه**»؛ وهذا الحديث منقولٌ من طُرق كثيرةٍ وهو مُستفِيض، بل مُتواترٌ عندَ أهل العلم والحديث اتَّفقوا على صحَّته، مع أنَّه جاء من وجوهٍ كثيرةٍ قد جمع طُرقَها أهلُ العلم بالحديث؛ كأبي الحسن الدَّارَقُطْنِي، وأبي نُعيم الأصْبَهاني، وأبي بكر الآجُرِّي وغيرهم»[2].

مدلول اسم (الجنَّة)

و(الجنَّة) في اللُّغة: البُستان، والمُراد بالجنَّة هنا: الدار التي أعدَّها الله لأوليائه، وفيها ما لا يخطُر على قلبِ بشرٍ من أصناف النَّعيم.

«**والتحقيق أن يُقال**: الجَنَّةُ ليست اسمًا لمُجرَّد الأشجار والفواكه والطَّعام والشَّراب والحُور العِين والأنهار والقُصور، وأكثر النَّاس يغلَطون في مُسمَّى الجنَّة، فإنَّ الجنَّة اسمٌ لدار النَّعيم المُطلق الكامل.

ومن أعظم نعيم الجنَّة: التمتُّع بالنَّظر إلى وجه الله الكريم، وسماع

---

(١) "لسان العرب".
(٢) "المنهاج" (١/ ٢١٧).

كلامه، وقُرَّة العين بالقُرب منه وبرضوانه، فلا نسبةَ للذَّة ما فيها - من المأكول والمشروب والملبوس والقصور - إلى هذه اللذَّة أبدًا، فأيسرُ يسيرٍ من رضوانه أكبرُ من الجنان وما فيها من ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُۚ﴾ [التوبة: ٧٢]؛ وأتى به مُنكَّرًا في سياق الإثبات؛ أي: أَيُّ شيءٍ كان من رضاه عن عبدِه فهو أكبرُ من الجنَّة.

وفي الحديث الصحيح حديث الرؤية: «**فوالله ما أعطاهم الله شيئًا أحبَّ إليهم من النَّظر إلى وَجْهِه**»[(١)]، وفي حديث آخر: «**إنَّه سبحانه إذا تجلَّى ورأوا وجهَه عِيانًا نسُوا ما هم فيه من النَّعيم، وذَهِلُوا عنه، ولم يلتفتوا إليه**»[(٢)]، ولا ريبَ أنَّ الأمرَ هكذا وهو أجلُّ ممَّا يخطُر بالبال أو يدورُ في الخيال»[(٣)].

وعن عمَّار أنَّه سمِع النبيَّ ﷺ يقول في دُعائه: «**وأسأَلُكَ لذَّة النَّظرِ إلى وجهِكَ، والشَّوقَ إلى لِقائِك**»[(٤)].

«فقد أخبرَ الصَّادقُ المصدوقُ أنَّه لم يُعطَ أهلُ الجنَّة أحبَّ إليهم من النَّظر إليه، وسنَّ أن يُدعى بلذَّة النَّظر إلى وجهه الكريم.

وأهل الجنَّة قد تنعَّموا من أنواع النَّعيم بالمخلوقات بما هو غايةُ النَّعيم، فلمَّا كان نظرُهم إليه أحبَّ إليهم من كلِّ أنواع النَّعيم، عُلم أنَّ لذَّة النَّظر إليه أعظمُ عند أهل الجنَّة من جميع أنواع اللذَّات، والجنَّة فيها ما تشتهي

---

(١) أخرجه مسلم (١٨١) من حديث صهيب.
(٢) أخرجه ابن ماجه (١٨٤) من حديث جابر بن عبد الله.
(٣) "المدارج" (٢/ ٨٠).
(٤) أخرجه النسائي (٣/ ٥٥)، وفي "الكبرى" (١١٣٧)، وابن خُزيمة في "التوحيد" (١/ ٢٩)، والحاكم (١/ ٥٢٤ - ٥٢٥)، وابن حبَّان (١٩٧١) من حديث عمار بن ياسر، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذهبي، وأخرجه أحمد (٤/ ٢٦٤)، والنسائي (٣/ ٥٥) من طريق آخر.

الأنفس وتلذُّ الأعين، فما لذَّت أعينُهم بأعظمَ من لذَّتها بالنَّظر إليه، واللذَّة تحصُل بإدراكِ المحبوب؛ فلو لم يكُن أحبَّ إليهم من كلِّ شيءٍ ما كان النَّظرُ إليه أحبَّ إليهم من كلِّ شيء، وكانت لذَّته أعظمَ من كلِّ لذة، والله تعالى وعدَ عبادَه بالجنَّة؛ وهي اسمٌ لدارٍ فيها جميعُ أنواع اللذَّات المُتعلِّقة بالمخلوق وبالخالق، كما أنَّ النَّار اسمٌ لدارٍ فيها جميعُ أنواع الآلام.

لكن غلِطَ مَن ظنَّ أنَّ التنعيم بالنَّظر إليه ليسَ من نعيم أهل الجنَّة، وصار هؤلاء حزبين:

حزبًا أنكروا التنعيم بالنَّظر إليه، وهم المُنكرون للمحبَّة، حتى قال أبو المعالي ونحوه ممَّن يُنكر محبَّته: إنَّهم إذا رأوه لم يلتذُّوا بنفس النَّظر بل يخلُق لهم لذَّةً ببعض المخلوقات مع النَّظر، وكذلك مَن شاركهم في التجهُّم من أهل الوَحدة كابن عربي؛ قال: ما التذَّ عارفٌ بمُشاهدةٍ قطُّ.

وادَّعى أبو المعالي أنَّ إنكار محبَّته من أسرار التوحيد، وهو من أسرار توحيد الجهميَّة المُعطِّلة المُبدِّلة.

وحُكي عن ابن عقيلٍ أنَّه سمع رجلًا يقول: أسألُك لذَّة النَّظر إلى وجهك الكريم، فقال له: هَبْ أنَّ لهُ وجهًا، ألهُ وجهٌ يُلتذُّ بالنَّظر إليه؟

وهذا بناءً على هذا الأصل؛ فإنَّه وشيخَه أبا يَعْلَى ونحوهما وافقوا الجهميَّة في إنكار أن يكونَ الله محبوبًا، واتَّبعوا في ذلك قولَ أبي بكر بن الباقِلَّاني ونحوه ممَّن يُنكر محبَّة الله، وجعل القول بإثباتها قولَ الحلوليَّة.

والحزب الثاني: أنَّ طائفة من الصوفيَّة والعبَّاد شاركوا هؤلاء في أنَّ مُسمَّى الجنَّة لا يدخل فيه النَّظر إلى الله، وهؤلاء لهم نصيبٌ من محبَّة الله تعالى والتلذُّذ بعبادته، وعندهم نصيبٌ من الخوفِ والشَّوق والغَرام، فلمَّا ظنُّوا أنَّ الجنَّة لا يدخُل فيها النظرُ إليه صاروا يستخفُّون بمُسمَّى الجنَّة.

ويقولُ أحدُهم: ما عبدتُّك شوقًا إلى جنَّتك ولا خوفًا من نارك!

وهم غلِطوا من وجهين:

أحدهما: أنَّ ما يطلبونه من النَّظر إليه والتمتُّع بذِكْرِه ومُشاهدته... كلُّ ذلك في الجنَّة.

الثاني: أنَّ الواحد من هؤلاء لو جاع في الدُّنيا أيامًا أو أُلقي في بعض عذابها طار قلبُه وخرجَ من قلبِه كلُّ محبَّة»[(١)].

فأعلى نعيمِ أهلِ الجنَّة النَّظرُ إلى وجه الله الكريم.

وما أحسنَ ما قال أبو بكر بن أبي داود في "قصيدته في السُّنَّة"[(٢)]:

وَقُلْ يَتَجَلَّى اللهُ لِلخَلْقِ جَهْرَةً ... كَما البَدْرُ لا يَخْفَى وَرَبُّكَ أَوضَحُ

وَقَدْ يُنكِرُ الجَهْمِيُّ هَذا وَعِنْدَنا ... بِمِصدَاقِ ما قُلنا حَدِيثٌ مُصَرِّحُ

رَواهُ جَرِيرٌ عَنْ مَقالِ مُحَمَّدٍ ... فَقُلْ مِثْلَ ما قَدْ قالَ فِي ذاكَ تُنْجِحُ

في السُّنن من حديث جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «**بينما أهلُ الجنَّة في نَعِيمِهم إذ سَطَع لهم نورٌ فرفعوا رؤوسهم، فإذا الرَّبُّ تعالى قد أشرفَ عليهم فقالَ: السَّلام عليكم يا أهل الجنَّة**»، قال: «**وذلك قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ ٥٨﴾** [يس: ٥٨]، قال: «**فينظُر إليهم وينظُرون إليه فلا يلتفِتونَ إلى شيءٍ من النَّعيم ما داموا ينظُرون إليهِ، حتى يحتجِبَ عنهم ويبقى نورُه وبركتُه عليهم في دِيارِهم**»[(٣)].

وتقدَّم حديثُ ابن عمر مرفوعًا: «**إنَّ أدنى أهلِ الجنَّة منزلةً مَن ينظُر في مِلْكِه**

---

(١) "النبوَّات" (ص٦٧ - ٦٨).

(٢) قصيدة مشهورة أوردها الذهبي في "العلو" (ص١٢٦ - ١٢٧).

(٣) تقدَّم تخريجه.

أَلفَ سنة، وإنَّ أفضلَهم منزلةً لمَن ينظُر في وجه ربِّه ﷻ في كلِّ يوم مرَّتين»(١).

وقد قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، وقال: ﴿تَحِيَّتُهُمۡ يَوۡمَ يَلۡقَوۡنَهُۥ سَلَٰمٞۚ﴾ [الأحزاب: ٤٤]، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ٤٦]، وأجمع أهلُ اللِّسان على أنَّ اللِّقاء متى نُسب إلى الحيِّ السَّليم من العمى المانع - اقتضى الرؤية، ولا ينتقِضُ هذا بقوله تعالى: ﴿فَأَعۡقَبَهُمۡ نِفَاقٗا فِي قُلُوبِهِمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ يَلۡقَوۡنَهُۥ﴾ [التوبة: ٧٧]؛ فقد دلَّت الأحاديثُ الصحيحةُ الصريحةُ على أنَّ المُنافقين يرونَه تعالى في عَرَصات القِيامة، بل والكفَّار أيضًا كما في الصحيحين من حديث التجلِّي يومَ القيامة.

وفي المسألة ثلاثة أقوال لأهل السُّنَّة:

أقوال أهل السنَّة في الرؤية

أحدها: أنَّه لا يراه إلَّا المؤمنون.

الثاني: يراه جميعُ أهل المَوقِف مؤمنهم وكافرهم، ثم يحتجِبُ عن الكفَّار فلا يرونه بعد ذلك.

الثالث: يراه المُنافقون دونَ الكفَّار.

والأقوال الثلاثة في مذهب أحمد، وهي لأصحابه، وكذلك الأقوال الثلاثة هي بعينها لهم في تكليمه لهم»(٢).

---

(١) قد تقدَّم وفيه: ثوير؛ قال الحاكم: «لم يُنقم عليه غير التشيُّع». قال الحافظ في "الفتح" (١٣/ ٣٥٨): «لا أعلمُ أحدًا صرَّح بتوثيقه، بل أطبقوا على تضعيفه. قال ابن عَدِي: الضعف على أحاديثه بيِّن». اهـ.

(٢) "حادي الأرواح" (ص٢٠٤)، قال: «ولشيخنا في ذلك مُصنَّف مُفرد حكى فيه الأقوال الثلاثة وحُججَ أصحابها»، وانظر: "شرح الطحاويَّة" (ص١٢٦)، و"مختصر الفتاوى" (ص١٧٦).

اللقاء لا يكون إلا معاينة

«وقال أبو عبد الله بن بَطَّة: سمعت أبا أحمد محمد بن عبد الواحد صاحب اللُّغة يقول: سمعت أبا العبَّاس أحمد بن يحيى ثَعْلَبًا يقول في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ۝٤٣ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾ [الأحزاب: ٤٣- ٤٤]: «أجمعَ أهلُ اللُّغة على أنَّ اللِّقاء ههُنا لا يكون إلَّا مُعاينةً ونظرًا بالأبصار»، وحسبُك بهذا الإسناد صحَّة!

واللِّقاء ثابتٌ بنصِّ القرآن كما تقدَّم، وبالمُتواتر عن النبيِّ ﷺ، وكلُّ أحاديث اللِّقاء صحيحةٌ كحديث أنس في قصَّة حديث بئر مَعُونَة: «**إنَّا قد لقينا ربَّنا فرَضِي عنَّا وأرضانا**»(١)، وحديث عُبادة وعائشة وأبي هريرة وابن مسعود: «**مَن أحبَّ لقاءَ الله أحبَّ اللهُ لقاءَه**»(٢)، وحديث أنس: «**فاصبروا حتى تلقَوا الله ورسولَه**»(٣).

وحديث أبي ذرٍّ: «**لو لقِيتَني بقُراب الأرض خطايا ثم لقِيتَني لا تُشرك بي شيئًا لأتيتُك بقُرابها مغفرةً**»(٤)، وحديث أبي موسى: «**مَن لقِيَ الله لا يُشرك به شيئًا دخلَ الجنَّة**»(٥)، وغير ذلك من أحاديث اللِّقاء التي اطَّردت كلُّها بلفظٍ واحد»(٦).

---

(١) أخرجه البخاري (٤٠٩٠)، ومسلم (٦/ ٤٥) من حديث أنس.
(٢) حديث عبادة أخرجه البخاري (٣٠٠٩)، وحديث عائشة أخرجه البخاري (٦٥٠٧) تعليقًا، ووصله مسلم (٢٦٨٤) (١٥)، وحديث أبي هريرة أخرجه البخاري (٤٠٧٥)، ومسلم (٢٦٨٥).
(٣) أخرجه البخاري (٢٣٧٧) معلَّقًا، ووصله في (٣١٦٣) و(٣٧٩٣) و(٣٧٩٤) من حديث أنس بلفظ: «**إنَّكم ستلقون بعدي أَثَرَة، فاصبروا حتى تلقَوني**»، وفي رواية: «**على الحوض**».
(٤) أخرجه مسلم (٢٦٨٧) من حديث أبي ذر.
(٥) أخرجه أحمد (٤/ ٤٠٢، ٤١١) من حديث أبي موسى بنحوه، وسنده على شرط مسلم، وقد أخرجه (٣١) من حديث أبي هريرة مطولًا.
(٦) "حادي الأرواح" (ص٢٤٥).

وأهلُ الحقِّ على إثبات الرؤية، «**والجهميَّة والمُعتزِلة والخوارج وطائفةٌ من غير الإماميَّة** تُنكِرُها، **والإماميَّة لهم فيها قولان**: فجمهور قُدمائهم يُثبتون الرؤية، وجمهور مُتأخِّريهم ينفونها.

وأمَّا الصحابة والتابعون وأئمَّة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدِّين؛ كمالك، والثَّوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي حنيفة وأمثال هؤلاء، وسائر أهل السُّنَّة والحديث، **والطوائف المُنتسبين للسُّنَّة والجماعة**؛ كالكُلَّابيَّة، والكرَّاميَّة، والأشعريَّة، والسالميَّة وغيرهم، فهؤلاء كلُّهم متَّفقون على إثبات الرؤية لله تعالى، والأحاديثُ متواترةٌ عن النبيِّ ﷺ عند أهل العلم بحديثه.

الردُّ على المعتزلة

وأمَّا احتجاج النُّفاة بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فالآية حجَّةٌ عليهم لا لهم؛ لأنَّ الإدراك إمَّا أن يُراد به مُطلَقُ الرؤية أو الرؤية المُقيَّدة بالإحاطة، والأوَّل باطل؛ لأنَّه ليس كلُّ مَن رأى شيئًا يُقال: أدركَه، كما يُقال: أحاطَ به، كما سُئِل ابن عبَّاس رضي الله عنهما عن ذلك فقال: ألستَ ترى السَّماء؟ قال: بلى، قال: أكلَّها ترى؟ قال: لا.

ومَن رأى جوانب الجيش أو الجبل أو البُستان أو المدينة لا يُقال: «**إنَّه أدركها**»، وإنَّما يُقال: «**أدركها**» إذا أحاطَ بها رؤية.

ونحن في هذا المقام ليس علينا بيانُ ذلك، وإنَّما ذكرنا هذا بيانًا لسند المَنْع، بل المُستدِلُّ بالآية عليه أن يبيِّن أنَّ (الإدراك) في لُغة العرب مُرادفٌ لـ(رؤية)، وأنَّ كلَّ مَن رأى شيئًا يُقال في لُغتهم: «**إنَّه أدركه**»، وهذا لا سبيلَ إليه، كيف وبين لفظ (الرؤية) ولفظ (الإدراك) عمومٌ وخصوصٌ؟! فقد تقعُ رؤيةٌ بلا إدراكٍ وقد يقعُ إدراكٌ بلا رؤية، أو اشتراكٌ لفظيٌّ.

وإنَّ (الإدراكَ) يُستعمل في إدراك العلم وإدراك القُدرة، فقد يُدرك الشيءُ

بالقُدرَة وإن لم يُشاهَد، كالأعمى الذي طلب رجلًا هاربًا فأدركَه ولم يرَه، وقد قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾﴾ [الشعراء: ٦٢ - ٦٢]؛ فنفى موسى الإدراكَ مع إثبات التَّرائي، فعُلم أنَّه قد يكون رؤيةٌ بلا (إدراك)، والإدراكُ هنا هو إدراكُ القُدرة؛ أي: ملحوقون مُحاطٌ بنا، وإذا انتفى هذا الإدراكُ فقد تنتفي إحاطةُ البصر أيضًا.

وممَّا يُبيِّن ذلك أنَّ الله تعالى ذكرَ هذه الآية يمدحُ بها نفسَه ﷻ، ومعلومٌ أنَّ كونَ الشيء لا يُرى ليس صفةَ مدحٍ؛ لأنَّ النَّفي المَحْضَ لا يكون مدحًا إن لم يتضمَّن أمرًا ثبوتيًّا، ولأنَّ المعدوم أيضًا لا يُرى، والمعدوم لا يُمدح، فعُلم أن مجرَّد نفي الرؤية لا مدح فيه.

وإن كان المنفيُّ هو الإدراكَ، فهو سبحانه لا يُحاط به رؤيةً كما لا يُحاط به علمًا، ولا يلزم من نفي إحاطة العلم والرؤية نفيُ الرؤية؛ بل يكون ذلك دليلًا على أنَّه يُرى ولا يُحاط به، فإنَّ تخصيص الإحاطة يقتضي أنَّ مُطلَق الرؤية ليس بمَنفِيٍّ، وهذا الجواب قولُ أكثر العُلماء من السَّلف وغيرهم، وقد رُوي معناه عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما وغيره، فلا تحتاج الآية إلى تخصيصٍ ولا خروج عن ظاهر الآية، فلا نحتاج أن نقول: لا نراه في الدُّنيا، أو نقول: لا تُدركه الأبصار بل المبصرون، أو لا يُدركه كلُّها بل بعضُها، ونحو ذلك من الأقوال التي فيها تكلُّف»[1].

«فهذه الآية هي على جوازِ الرؤية أدلُّ منها على امتناعها؛ فإنَّ الله سبحانه إنَّما ذكرَها في سياق التمدُّح، ومعلومٌ أنَّ المدحَ إنَّما يكون بالأوصاف الثُّبوتيَّة، وأمَّا العدم المَحْضُ فليس بكمالٍ ولا يُمدح به، وإنَّما يُمدح الرَّبُّ تبارك وتعالى بالعدم إذا تضمَّن أمرًا ثُبوتيًّا، فإنَّ المعدومَ يُشارك الموصوفَ في

---

(١) "المنهاج" (١/ ٢١٥ - ٢١٦).

ذلك العدم، ولا يُوصف الكامل بأمرٍ يشتركُ هو والمعدوم فيه.

فلو كان المُراد بقوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] أنَّه لا يُرى بحال، لم يكن في ذلك مدحٌ ولا كمال؛ لمشاركة المعدومِ له في ذلك؛ فإنَّ العدمَ الصِّرفَ لا يُرى ولا تُدركه الأبصار، والرَّبُّ ﷻ يتعالى أن يتمدَّح بما يُشاركه فيه العدمُ المحض؛ فإذا المعنى أنَّه يُرى ولا يُدرك ولا يُحاط به.

فقوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ يدلُّ على غاية عظمتِه، وأنَّه أكبرُ من كلِّ شيء، وأنَّه لعظمته لا يُدرَك بحيث يُحاط به - فإنَّ الإدراك هو الإحاطة بالشيء، وهو قدرٌ زائدٌ على الرؤية، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآۖ﴾ [الشعراء: ٦٢]؛ فلم ينفِ موسى الرؤية ولم يُريدوا بقولهم: ﴿إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ﴾: إنَّا لمرئيُّون؟ فإنَّ موسى صلوات الله وسلامه عليه نفى إدراكَهُم إيَّاهم بقوله: ﴿كَلَّآۖ﴾، وأخبر الله سبحانه أنَّه لا يخافُ دَرَكَهُم بقوله: ﴿وَلَقَدۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَسۡرِ بِعِبَادِي فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ۝٧٧﴾ [طه: ٧٧]، فالرؤية والإدراك كلٌّ منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرَّبُّ تعالى يُرى ولا يُدرك، كما يُعلم ولا يُحاط به، وهذا هو الذي فهِمَه الصحابة والأئمَّة من الآية.

معنى ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾

قال ابن عبَّاس: «﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾: لا تحيط به الأبصار»، وقال قتادة: «هو أعظمُ من أن تُدركَه الأبصار»، وقال عطيَّة: «ينظرون إلى الله ولا تُحيط أبصارُهم به من عظمته، وبصرُه يُحيط بهم؛ فذلك قوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ﴾ [الأنعام: ١٠٣]».

فالمؤمنون يرون ربَّهم تبارك وتعالى بأبصارهم عِيانًا، ولا تُدركه أبصارُهم بمعنى أنَّها لا تُحيط به، إذ كان غيرُ جائزٍ أن يُوصف الله ﷿ بأنَّ شيئًا يُحيط به وهو بكلِّ شيء مُحيط، وهكذا يسمع كلامَه مَن يشاءُ من خلقه

ولا يُحيطون بكلامِه، وهكذا يعلَم الخلقُ ما علَّمهم ولا يُحيطون بعِلْمِه، وتأمَّل حُسنَ هذه المُقابلة لفظًا ومعنًى بين قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ فإنَّه سبحانه لعظمته يتعالى أن تُدركه الأبصارُ وتُحيط به. وللُطفِه وخبرته يُدرك الأبصارَ فلا تخفى عليه، فهو العظيمُ في لُطفه، اللَّطيفُ في عظمته»(١).

معنى ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾

وأمَّا استدلالُ المُعتزِلة ونحوِهم بقوله تعالى لموسى: ﴿لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣] على نفي الرؤية في الآخرة - فذلك استدلالٌ فاسدٌ، والآيةُ حجَّةٌ عليهم، **ودلالتها على الرؤية** «**من وجوه**:

أحدُها: أنَّه لا يُظنَّ بكليمِ الرحمنِ ورسولِه الكريمِ عليه أن يسأل ربَّه ما لا يجوز عليه؛ بل هو من أبطلِ الباطلِ وأعظمِ المُحال، وهو عند فُروخ اليونان والصابئة والفرعونيَّة بمنزلة أن يسألَه أن يأكُلَ ويشربَ وَينامَ ونحو ذلك ممَّا يتعالى الله عنه.

الثاني: أنَّ الله لم يُنكر عليه سؤاله؛ ولو كان مُحالًا لأنكره عليه، ولهذا لمَّا سأل نوحٌ ربَّه نجاةَ ابنه أنكرَ عليه سؤاله وقال: ﴿إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦].

الثالث: أنَّه أجابَه بقولِه: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾، ولم يقُل: لا تراني، ولا: إنِّي لستُ بمرئيٍّ، ولا تجوز رؤيتي، والفرقُ بين الجوابين ظاهرٌ لمَن تأمَّله؛ وهذا يدلُّ على أنَّه سبحانه يُرى، ولكنَّ موسى لا تحتمِل قواه رؤيته في هذه الدار؛ لضعف قوَّة البشر فيها عن رؤيته تعالى، يوضِّحه:

---

(١) "حادي الأرواح" (ص ٢٠٨ - ٢٠٩) بتلخيص.

الوجه الرابع: وهو قوله: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ فأعلَمَه أنَّ الجبلَ مع قوَّته وصلابته لا يثبُت لتجلِّيه له في هذه الدار، فكيف بالبَشَرِ الضعيفِ الذي خُلق من ضَعْف؟!

الخامس: أنَّ الله ﷻ قادرٌ على أن يجعلَ الجبلَ يستقرُّ مكانَه، وليس هذا بمُمتنعٍ في مقدوره؛ بل هو مُمكن، وقد علَّق به الرؤية، ولو كانت مُحالًا في ذاتها لَم يُعلِّقها بالمُمكن في ذاته، ولو كانت الرؤيةُ مُحالًا لكان ذلك نظيرَ أن يقول: إنِ استقرَّ الجبلُ فسوف آكلُ وأشربُ وأنام، فالأمران عندهم سواء.

السادس: قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ فإذا جاز أن يتجلَّى للجبل الذي هو جمادٌ لا ثوابَ له ولا عقاب، فكيف يمتنعُ أن يتجلَّى لأنبيائه ورُسله وأوليائه في دار كرامته ويُريهم نفسَه؟ فأعلم ﷻ موسى أنَّ الجبلَ إذا لم يثبُت لرؤيته في هذه الدار فالبشرُ أضعف.

السابع: أنَّ ربَّه ﷻ قد كلَّمه، وقرَّبه إليه، وخاطبَه، وناجاه، وناداه؛ ومَن جاز عليه التكلُّم والتكليم وأن يسمعَ مُخاطِبُه كلامَه منه بغيرِ واسطة - فرؤيته أولى بالجواز؛ ولهذا لا يتمُّ إنكارُ الرؤية إلَّا بإنكار التكليم، وقد جمعت هذه الطوائفُ بين إنكار الأمرين، فأنكروا أن يُكلِّم أحدًا أو يراه أحد، ولهذا سألَه موسى النَّظر إليه لمَّا أسمعه كلامه، وعلمَ نبيُّ الله جوازَ رؤيته من وقوع خطابه وتكليمه، فلم يُخبره باستحالة ذلك عليه، ولكن أراه أنَّ ما سأل عنه لا يقدرُ على احتماله، كما لم يثبتِ الجبلُ لتجلِّيه.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ فإنَّما يدلُّ على النَّفي في المستقبل، ولا يدلُّ على دوام النَّفي، ولو قُيِّدت بالتأبيد، فكيف إذا أُطلقت؟! قال تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ مع قوله: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]»[1].

(١) "حادي الأرواح" (ص٢٠٣ - ٢٠٤) (ملخص)، وانظر: "شرح الطحاويَّة" (ص١٢٢).

«**ولأنَّها لو كانت للتأبيد المُطلَق لما جاز تحديدُ الفعل بعدَها، وقد جاء ذلك؛ قال تعالى**: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف: ٨٠]؛ فثبت أنَّ (لن) لا تقتضي النَّفي المُؤبَّد، قال الشيخ جمال الدين بن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَنْ رَأى النَّفْيَ بِـ(لَنْ) مُؤَبَّدَا فَقَوْلَهُ ارْدُدْ وَسِوَاهُ فَاعْضُدَا[(١)]

وتأمَّل قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾؛ كيف نفى فعلَ الإدراك بـ﴿لَا﴾ الدالَّة على طُول النَّفي ودوامه، فإنَّه لا يُدرك أبدًا وإن رآه المؤمنون؛ فأبصارُهم لا تُدركه، تعالى عن أن يُحيطَ به مخلوق، وكيف نفى الرؤية بـ﴿لَن﴾ فقال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾؛ لأنَّ النَّفي بها لا يتأبَّد.

وقد أكذبهم الله[(٢)] في قولهم بتأبيد النَّفي بـ ﴿لَن﴾ صريحًا بقوله: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] فهذا تمنٍّ للموت، فلو اقتضت ﴿لَن﴾ دوامَ النَّفي تناقضَ الكلام، كيف وهي مقرونةٌ بالتأبيد بقوله: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾؟! ولكن ذلك لا يُنافي تمنِّيَه في النار؛ لأنَّ التأبيد قد يُراد به التأبيدُ المُقيَّد والتأبيدُ المُطلَق، فالمُقيَّد كالتأبيد بمدَّة الحياة كقولك: والله لا أكلِّمه أبدًا، والمُطلق كقولك: والله لا أكفر بربِّي أبدًا.

وإذا كان كذلك فالآية إنَّما اقتضَت نفي تمنِّي الموت أبدَ الحياة الدُّنيا، ولم يتعرَّض للآخرة أصلًا، قال أبو القاسم السُّهيلي: على أنِّي أقول: إنَّ العرب إنَّما تنفي بـ (لن) ما كان مُمكنًا عند المُخاطَب مظنونًا أنَّه سيكون، فتقول له: إنَّه «**لن يكون**» لما ظُنَّ أن يكون، لأنَّ (لن) فيها معنى (أن)، وإذا كان الأمرُ عندَهم على الشكِّ لا على الظنِّ كأنَّه يقول: أيكون أم لا؟ قلتَ في النَّفي: «**لا يكون**»، وهذا كلُّه مقوٍّ لتركيبها من (لا) و(أن)، وتبيَّن لك

---

(١) "شرح الطحاويَّة" (ص١٢٢).
(٢) يعني: المعتزلة نُفاة الرؤية.

وجهُ اختصاصِها في القرآن بالمواضع التي وقعت فيها دون (لا)»[(١)].

واختلف العلماء: هل رأى النبيُّ ﷺ ربَّه ليلة المِعرَاج؟

الاختلاف هل رأى النبي ﷺ ربَّه ليلة المعراج

والصحيح أنَّه لم ير؛ وليس في شيءٍ من الأحاديث المعروفة أنَّه رآه ليلةَ المعرَاج، لكن رُوي في ذلك حديثٌ موضوعٌ باتِّفاق أهل العلم بالحديث.

والذي نصَّ عليه الإمامُ أحمدُ في الرؤية هو ما جاء عن النبيِّ ﷺ وما قاله أصحابُه، فتارةً يقول: «رآه بفؤاده»؛ مُتَّبعًا لأبي ذرٍّ؛ فإنَّه روى بإسنادِه عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه أنَّ النبيَّ ﷺ رأى ربَّه بفُؤاده[(٢)]. وقد ثبت في "صحيح مسلم" أنَّ أبا ذرٍّ سأل النبيَّ ﷺ: هل رأيتَ ربَّك؟ فقال: «**نُورٌ أنَّى أراه؟!**»[(٣)]، ولم يُنقَل هذا السؤال عن غير أبي ذرٍّ، فلمَّا كان أبو ذرٍّ أعلمَ من غيرِه اتَّبعه أحمد، مع ما ثبت في "الصحيح" عن ابن عبَّاس أنَّه قال: «رآه بفؤاده مرَّتين»[(٤)]، وتارةً يقول أحمد: «رآه» ويُطلق اللفظ ولا يُقيِّده بعينٍ ولا قلب؛ اتِّباعًا للحديث، وتارةً يستحسن قولَ مَن يقولُ: «رآه» ولا يقول بعين ولا قلب، ولم ينقُل أحدٌ من أصحاب أحمدَ الذين باشروه عنه أنَّه قال: «رآه بعينه»؛ وقد ذكر ما نقلُوه عن أحمد الخلَّالُ في كتاب "السُّنَّة" وغيرُه، وكذلك لم ينقُل أحدٌ بإسناد صحيح عن ابن عبَّاس أنَّه قال: «رآه بعينه»؛ بل الثابت عنه إمَّا الإطلاق، وإمَّا التقييد بالفؤاد.

وقد ذكر طائفةٌ من أصحاب أحمد كالقاضي أبي يعلى ومن اتَّبعه عن

---

(١) "البدائع" (١/ ٩٦ - ٩٧).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٧، ١٧٠، ١٧٥) من حديث أبي ذرٍّ مرفوعًا بلفظ: «**نورٌ أنَّى أراه؟!**». وهو أيضًا رواية مسلم كما سيأتي.

(٣) أخرجه مسلم (١٧٨) (٢٩١).

(٤) أخرجه مسلم (١٧٦) (٢٨٥).

أحمد ثلاثَ روايات في رؤيته تعالى؛ إحداها: أنَّه رآه بعينه واختاروا ذلك، وكذلك اختاره الأشعريُّ وطائفة، ولم ينقُل هؤلاء عن أحمد لفظًا صريحًا بذلك، ولا عن ابن عبَّاس، ولكنَّ المنقولَ الثابتَ عن أحمد من جنس النُّقول الثابتة عن ابن عبَّاس: إمَّا تقييد الرؤية بالقلب وإمَّا إطلاقها، وأمَّا تقييدها بالعين فلم يثبُت لا عن أحمد ولا عن ابن عبَّاس.

وأمَّا من سوى النبيِّ ﷺ فقد ذكر الإمام أحمدُ اتِّفاقَ السَّلفِ على أنَّه لم يرَه أحدٌ بعينه. وقد ثبت في "صحيح مسلم" عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**واعلمُوا أنَّ أحدًا منكم لن يرى ربَّه حتى يموتَ**»[1][2].

وتقدَّم حديثُ أبي ذرٍّ قال: سألتُ رسولَ الله ﷺ: هل رأيتَ ربَّك؟ قال: «**نُورٌ أنَّى أراه؟!**»[3]؛ قال ابن القيِّم[4]: «سمعتُ شيخَ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللهُ يقول: معناه كان ثَمَّ نورٌ، وحالَ دونَ رُؤيته نورٌ؛ فأنَّى أراه؟ قال: ويدلُّ على ذلك أنَّ في بعض الألفاظ الصحيحة: هل رأيتَ ربَّك؟ فقال: «**رأيتُ نُورًا**».

وقد أعضلَ أمرُ هذا الحديث على كثيرٍ من النَّاس، حتى صحَّفه بعضُهم فقال: «**نُورَانِيٌّ أراه**»؛ على أنَّها ياء النَّسَب والكلمةَ كلمةٌ واحدة، وهذا خطأٌ لفظًا ومعنًى، وإنَّما أوجب لهم هذا الإشكال والخطأ أنهم لمَّا اعتقدوا أنَّ رسول الله ﷺ رأى ربَّه، وكان قوله: «**أنَّى أراه؟!**» كالإنكار للرُّؤية حارُوا في الحديث، وردَّه بعضُهم باضطرابِ لفظِه، وكلُّ هذا عدولٌ عن مُوجب الدليل.

---

(١) أخرجه مسلم (١٦٩) بلفظ: «**وتعلموا...**»، والباقي بنحوه، من حديث عبد الله بن عمر.
(٢) "المنهاج" (٣/ ٩٦ - ٩٧).
(٣) تقدَّم تخريجه.
(٤) في "اجتماع الجيوش الإسلامية" (ص٧)، وانظر: "الصواعق" (٢/ ١٨٩).

وقد حكى عثمان بن سعيد الدَّارمي في كتاب "الرؤية" له إجماعَ الصحابة على أنَّه لم ير ربَّه ليلة المِعرَاج، وبعضُهم استثنى ابن عبَّاس فيمن قال ذلك.

وشيخُنا يقول: ليس ذلك بخلافٍ في الحقيقة؛ فإنَّ ابن عبَّاس لم يقُل: رآه بعيني رأسه.

وعليه اعتمدَ أحمدُ في إحدى الروايتين؛ حيث قال: «**إنَّه ﷺ رآه ﷻ**»، ولم يقُل بعيني رأسه، ولفظ أحمد لفظ ابن عبَّاس رضي الله عنهما، ويدلُّ على صحَّة ما قال شيخُنا في معنى حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه: قولُه ﷺ في الحديث الآخر: «**حِجابُه النُّور**»[(١)]؛ فهذا النُّور هو - والله أعلم - النُّور المذكور في حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه: «**رأيتُ نُورًا**»[(٢)].

وفي "صحيح مسلم" عن عائشة قالت: «مَن زعمَ أنَّ محمدًا رأى ربَّه فقد أعظمَ على الله الفِرْيَة»[(٣)]، وفي الصحيحين عن مسروق قال: قُلت لعائشة: فأينَ قولُه ﷻ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾ [النجم: ٨ - ٩]؟ قالت: إنَّما ذاك جبريل؛ كان يأتيه في صُورةِ الرِّجال، وإنَّه أتاه في هذه المرَّة في صُورته التي هي صُورتُه فسَدَّ الأُفُق»[(٤)].

وفي "صحيح مسلم" أنَّ أبا ذرٍّ سأله ﷺ: هل رأيتَ ربَّك؟ فقال: «**نُورٌ أنَّى أراه**»[(٥)]، وفي "صحيح مسلم" أيضًا: «**حِجابُه النُّور، لو كشفَه لأحرقَتْ سُبُحاتُ وَجْهِهِ ما انتهَى إليه بصرُه من خَلقِه**»[(٦)]؛ وهذا الحديثُ ساقه مسلم

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٩) من حديث أبي موسى.
(٢) أخرجه مسلم (١٧٨) (٢٩٢). (٣) أخرجه مسلم (١٧٧) مطولًا.
(٤) أخرجه البخاري (٤٦١٢) و(٤٨٥٥) و(٧٣٨٠) و(٧٥٣١)، ومسلم (١٧٧) (٢٩٠)، واللفظ له.
(٥) تقدَّم غير مرَّة. (٦) تقدَّم قبلَه.

بعد حديث أبي ذرٍّ المُقدَّم عقيبَه، وهو كالتفسير له، ولا يُنافي هذا قولَه في حديثِ الصحيحِ حديثِ الرؤيةِ يومَ القيامة: «**فيكشِفُ الحِجابَ فينظرونَ إليه**»[1]؛ فإنَّ النورَ الذي هو حجابُ الرَّبِّ تعالى يُراد به الحجابُ الأدنى إليه، وهو لو كُشف لم يقُم له شيءٌ، كما قال ابن عبَّاس في قوله ﷻ: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ قال: ذلك نورُه الذي هو نورُه إذا تجلَّى به لم يقُم له شيء.

وهذا الذي ذكره ابن عبَّاس يقتضي أنَّ قولَه: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ على عُمومه وإطلاقِه في الدُّنيا والآخرة، ولا يلزَم من ذلك ألَّا يُرى؛ بل يُرى في الآخرة بالأبصارِ من غيرِ إدراك، وإذا كانت أبصارُنا لا تقوم لإدراكِ الشَّمس على ما هي عليه وإن رأتها - مع القُرب الذي بين المخلوق والمخلوق - فالتفاوت الذي بين أبصار الخلائق وذات الرَّبِّ ﷻ أعظمُ وأعظم، ولهذا لمَّا حصل للجبل أدنى شيء من تجلِّي الرَّبِّ تسافى الجبلُ واندكَّ لسُبُحاتِ ذلك القَدرِ من التجلِّي.

وفي الحديث الصحيح المرفوع: «**جنَّتان من ذهب؛ آنيتُهما، وحِليَتُهما، وما فيهما، وجنَّتان من فضَّة؛ آنيتُهما، وحليَتُهما، وما فيهما، وما بينَ القومِ وبينَ أن ينظروا إلى ربِّهم إلَّا رداءُ الكبرياء على وَجهِه في جنَّة عدنٍ**»[2]؛ فهذا يدلُّ على أنَّ الكبرياء والعظمة أمرٌ لازمٌ لذاته تعالى، فإذا تجلَّى سبحانه لعبادِه يومَ القيامة، وكشفَ الحجابَ بينهم وبينَه، فهو الحجابُ المخلوق.

وأمَّا نورُ الذَّاتِ الذي يحجُبُ عن إدراكها فذاكَ صفةٌ للذات، لا تُفارق ذات الرَّبِّ ﷻ، ولو كشفَ ذلك الحجابَ لأحرقت سُبُحاتُ وجهِه ما أدركه بصرُه من خلقِه.

---

(١) أخرجه مسلم (١٨١) عن صهيب الرومي رضي الله عنه بنحوه.

(٢) أخرج البخاري (٤٨٧٨) و(٤٨٨٠) و(٧٤٤٤)، ومسلم (١٨٠)، من حديث عبد الله ابن قيس.

وتكفي هذه الإشارةُ في هذا المقام للمُصدِّق المُوقن، أمَّا المُعطِّل الجهميُّ فكلُّ هذا عندَه باطلٌ ومُحال.

والمقصود أنَّ المخبَر عنه بالرؤية في (سورة النجم) هو جبريل، وأمَّا قول ابن عبَّاس: «رأى محمَّدٌ ربَّه بفؤاده مرتين»؛ فالظاهر أنَّ مُستندَه هذه الآية، وقد تبيَّن أنَّ المرئيَّ فيها جبريلُ فلا دلالة فيها على ما قاله ابن عبَّاس، وقد حكى عثمان بن سعيد الدارميُّ الإجماعَ على ما قالته عائشة»[1].

ليس أحدٌ يرى الله في الدُّنيا

«وقد اتَّفق أئمَّة المسلمين على أنَّ أحدًا من المؤمنين لا يرى الله بعينه في الدُّنيا، ولم يتنازعوا إلَّا في النبيِّ ﷺ، مع أنَّ جماهير الأئمَّة على أنَّه لم يره بعينه، وعلى هذا دلَّت الآثار الصحيحة الثابتة عن النبيِّ ﷺ والصحابة وأئمَّة المسلمين، ولم يثبُت عن ابن عبَّاسٍ ولا عن الإمام أحمدَ وأمثالهما أنَّهم قالوا: رأى ربَّه بعينه؛ بل الثابتُ عنهم إمَّا إطلاق الرؤية، وإمَّا تقييدها بالفؤاد، وليس في شيءٍ من أحاديث المِعرَاج الثابتة أنَّه رآه بعينه، وقوله: «**أتاني البارحةَ ربِّي في أحسن صورة**... الحديث»؛ الذي رواه الترمذي وغيرُه، إنَّما كان بالمدينة في المنام، هكذا جاء مفسَّرًا، وكذلك حديث أمِّ الطُّفيل وحديث ابن عبَّاس، وغيرهما ممَّا فيه رؤيةُ ربِّه - إنَّما كان بالمدينة، كما جاء مُفسَّرًا في الأحاديث، والمِعرَاجُ كان بمكَّة كما قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الاسراء: ١].

وقد ثبت بنصِّ القرآن أنَّ موسى قيل له: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾، وأنَّ رؤيةَ الله أعظمُ من إنزال كتابٍ من السَّماء؛ فمَن قال: (إنَّ أحدًا من النَّاس يراهُ)، فقد زعمَ أنَّه أعظمُ من موسى بن عِمران، ودعواهُ أعظمُ من دعوى مَنِ ادَّعى أنَّ الله أنزل عليه كتابًا من السَّماء.

(١) "التبيان، في أقسام القرآن" (ص٩٣).

والمسلمون في رؤية الله على ثلاثة أقوال: فالصَّحابة والتَّابعون وأئمَّة المسلمين على أنَّ الله يُرى في الآخرة بالأبصار عِيانًا، وأنَّ أحدًا لا يراه في الدُّنيا بعينه، لكن يُرى في المنام، ويحصُل للقلوب في المُكاشفات والمُشاهدات ما يُناسب حالَها.

ومن النَّاسِ مَن تقوى مُشاهدةُ قلبِه حتى يظنَّ أنَّه رأى ذلك بعينه وهو غالط، ومُشاهدات القلوبِ تحصُل بحسَب إيمان العبدِ ومعرفته في صورة مثاليَّة.

والقول الثاني: قولُ نُفاة الجهميَّة: إنَّه لا يُرى في الدُّنيا ولا في الآخرة.

والثالث: قول مَن يزعُم أنَّه يُرى في الدُّنيا والآخرة، وحلوليَّة الجهميَّة يجمعون بين النَّفي والإثبات؛ فيقولون: إنَّه لا يُرى في الدُّنيا ولا في الآخرة، وإنَّه يُرى في الدُّنيا والآخرة؛ وهذا قول ابن عربيٍّ صاحب "الفصوص" وأمثاله؛ لأنَّ الوجود المُطلق السَّاري في الكائنات لا يُرى، وهو وجودُ الحقِّ عندهم»[(١)].



(١) "مجموعة الرسائل والمسائل" (١/ ٩٩ - ١٠٠).

فصلٌ فِي الإيمانِ باليومِ الآخِرِ

«ومنَ الإيمانِ باليَومِ الآخِرِ: الإيمانُ بكُلِّ ما أخبرَ بهِ النَّبيُّ ﷺ، ممَّا يكونُ بعدَ المَوتِ؛ فيؤمنونَ بفِتنَةِ القَبرِ، وبعذابِ القَبرِ ونَعِيمِه.

فأمَّا الفِتنَةُ فإنَّ النَّاسَ يُفتنونَ فِي قُبورِهِمْ؛ فَيُقالُ للرَّجُلِ: مَن رَبُّكَ؟ وما دِينُكَ؟ ومَن نَبِيُّكَ؟ فيُثبِّتُ اللهُ الذينَ آمَنُوا بالقولِ الثَّابِتِ في الحَياةِ الدُّنيا وفي الآخِرَة، فَأَمَّا المُؤمِنُ فيقولُ: رَبِّيَ اللهُ، والإسلَامُ دِيني، ومُحمَّدٌ ﷺ نَبِيِّي.

وأمَّا المُرتابُ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ، لا أدْرِي؛ سَمِعتُ النَّاسَ يقولونَ شَيئًا فَقُلْتُهُ! فيُضرَبُ بِمِرْزَبَةٍ من حديدٍ فَيَصِيحُ صَيحَةً يَسمعُها كُلُّ شَيءٍ إلَّا الإنسانَ، ولو سَمِعَها الإنسانُ لَصَعِقَ».

الشَّرح

هذا هو الرُّكن الخامس من أركان الإيمان وهو: الإيمان باليوم الآخر.

وجُمهورُ بني آدمَ يؤمنون بالبعثِ بعد الموت؛ وقد دلَّ على ذلك العقلُ والفطرة، كما صرَّحت به جميعُ الكتب السماويَّة، ونادى به الأنبياءُ والمرسلون.

والنَّاس في البَرزَخِ يُفتنون ويُنعَّمون أو يُعذَّبون على ذلك؛ كما دلَّت النُّصوص القرآنيَّة والأحاديث النبويَّة.

السؤال في القبر

ففي الصحيحين من حديث قتادة عن أنس؛ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ العبد إذا وُضِعَ في قَبرِهِ أتاهُ مَلَكان فيُقعِدانِه فيقُولان له: ما كنتَ تقولُ في هذا الرجل؟** - لمحمَّد ﷺ - **فأمَّا المؤمن فيقول: أشهدُ أنَّه عبدُ الله ورسولُه** ﷺ، **فيُقال له: انظُر إلى مَقعَدِك من النَّار قد أبدلكَ الله به مَقْعَدًا من الجنَّة**»، قال: «**فيراهما جميعًا**»، قال: وذُكرَ لنا أنَّه يُفسَح له في قبرِه مَدَّ البصر.

ثم رجع إلى حديث أنس؛ قال: «**وأمَّا المُنافقُ والكافرُ فيُقال له: ما كنتَ تقولُ في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدري؛ كنتُ أقولُ ما يقولُ النَّاس، فيُقال: لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ! ويُضرب بمضاربَ من حديدٍ ضربةً؛ فيصيحُ صيحةً يسمعُها مَن يليه غيرَ الثَّقَلَين**»[(١)].

وفي الصحيحين من حديث البَراءِ بن عازِب عن النبيِّ ﷺ قال: «﴿**يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِ**﴾ [إبراهيم: ٢٧] **نزلت في عذاب القبر**»[(٢)]، زاد مسلم: «**فيُقال له: مَن ربُّك؟ فيقول: ربِّي الله، ونَبِيِّي محمَّد، فذلك قوله ﷻ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾**»[(٣)].

وفي رواية للبخاري: «**إذا أُقعِد المؤمنُ في قبرِه أُتِيَ ثمَّ شَهِد أن لا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ محمَّدًا رسولُ الله**»[(٤)].

وخرَّج الترمذي وابن حبَّان في "صحيحه" من حديث أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**إذا قُبِر الميِّت** - أو قال: **أحدُكم - أتاه ملكانِ أسودانِ أزرقانِ يُقال لأحدِهما: المُنكر، والآخرِ: النَّكير، فيقولان: ما كنتَ تقولُ في هذا الرجل؟ فيقول ما كان يقول: هو عبدُ الله ورسولُه، أشهدُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، فيقولان: قد كنَّا نعلمُ أنَّك تقولُ هذا، ثمَّ يُفسَحُ له في قبرِه سبعون ذراعًا في سبعين ذراعًا ثم ينوَّر له فيه.**

وإن كان مُنافقًا قال: سمعتُ النَّاس يقولون شيئًا فقلتُ مثلَه، لا أدري! فيقولان: قد كنَّا نعلمُ أنَّك تقولُ ذلك، فيُقال للأرضِ: التَئِمي عليهِ، فتَلْتَئِمُ عليه حتى تختلِفَ أضلاعُه، فلا يزال فيها مُعذَّبًا حتى يبعثَه الله من

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠) من حديث أنس بن مالك.
(٢) أخرجه البخاري (١٣٦٩) و(٤٦٩٩)، ومسلم (٢٨٧١) من حديث البراء بن عازب.
(٣) "صحيح مسلم" (٢٨٧١) و(٧٣).
(٤) "صحيح البخاري" (١٣٦٩).

مَضجَعِه»[١].

وفي الصحيحين عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أنها سألت رسولَ الله ﷺ عن عذابِ القبر، قال: «**نعم، عذابُ القبرِ حقٌّ**»[٢]، وفي الصحيحين أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**ولقد أُوحِيَ إليَّ أنَّكم تُفتنون في قبورِكم مثلَ** - أو **قريبًا** - **من فتنةِ المسيحِ الدجَّال**»[٣]، وفيهما عن أبي أيُّوب قال: خرج علينا رسولُ الله ﷺ وقد وجبتِ الشَّمسُ فسمعَ صوتًا؛ فقال: «**يهود تُعذَّب في قبورِها**»[٤]، وقد قال تعالى في آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦].

تعلُّق الروح بالبدن في البرزخ

والنَّعيم والعذاب في القبر يكون للرُّوح والجسد جميعًا، وكذا السؤال والجواب؛ فإنَّ «**الرُّوحَ لها بالبدن خمسةُ أنواع من التعلُّق مُتغايرة الأحكام**:

أحدها: تعلُّقها به في بطنِ الأمِّ جنينًا.

الثاني: تعلُّقها به بعدَ خروجِه إلى وجه الأرض.

الثالث: تعلُّقها به في حال النَّوم؛ فلها به تعلُّقٌ من وجهٍ ومُفارقةٌ من وجه.

الرابع: تعلُّقها به في البَرْزَخ؛ فإنَّها وإن فارقته وتجرَّدت عنه، فإنَّها لم تُفارِقه فراقًا كليًّا بحيثُ لا يبقى لها إليه التفاتٌ البتَّة، فإنَّه وردَ ردُّها إليه وقتَ سلام المُسلِّم، وورد أنَّه يسمعُ خفقَ نِعالِهم حين يولُّون عنه، وهذا

---

(١) أخرجه الترمذي (١٠٧١)، وابن حبَّان (٣١١٧)، وقال الترمذي: «حسن غريب».

(٢) أخرجه البخاري (١٣٧٢)، ومسلم (٥٨٦) و(١٢٦) من حديث عائشة، ولم يسُق مسلمٌ لفظَه.

(٣) أخرجه البخاري (٨٦) و(١٨٤) و(٩٢٢) و(١٠٥٣)، ومسلم (٩٠٥) من حديث أسماء بنت أبي بكر.

(٤) أخرجه البخاري (١٣٧٥)، ومسلم (٢٨٦٩) من حديث أبي أيوب.

الردُّ إعادةٌ خاصَّةٌ لا يوجب حياةَ البدنِ قبلَ يوم القيامة.

الخامس: تعلُّقها به يومَ بعثِ الأجساد؛ وهو أكملُ أنواع تعلُّقها بالبدن، ولا نسبةَ لما قبله من أنواع التعلُّق إليه، إذ هو تعلُّقٌ لا يقبلُ البدنُ معه موتًا ولا نومًا ولا فسادًا»[(١)].

ومذهب سلفِ الأُمَّة وأئمَّتها: أنَّ الميِّت إذا مات يكون في نعيمٍ أو عذاب، وأنَّ ذلك يحصُل لرُوحه وبدنِه، وأنَّ الرُّوحَ تبقى بعد مُفارقة البدنِ مُنعَّمةً أو مُعذَّبة، وأنَّها تتَّصل بالبدن أحيانًا ويحصُل له معها النَّعيم أو العذاب، ثم إذا كان يومُ القيامة الكبرى أُعيدت الأرواحُ إلى أجسادها، وقاموا من قبورهم لربِّ العالمين، ومعادُ الأبدان متَّفقٌ عليه بين المسلمين واليهود والنصارى»[(٢)].

«وممَّا ينبغي أن يُعلم أنَّ عذاب القبر هو عذابُ البَرْزَخ، فكلُّ مَن مات وهو مستحقٌّ للعذاب نالَه نصيبُه منه، قُبِر أو لم يُقبر، فلو أكلَتهُ السِّباع أو أُحرقَ حتى صارَ رمادًا ونُسِفَ في الهواء أو صُلب أو غَرِق في البحر - وصل إلى رُوحه وبدنِه من العذابِ ما يصلُ إلى القبور»[(٣)].

لا تُخبر الرسل بما تحيله العقول

«**والرُّسل صلوات الله عليهم لم يُخبروا بما تُحيله العقول وتقطعُ باستحالته؛ بل إخبارُهم قسمان**:

أحدهما: ما تشهدُ به العقول والفِطَر.

الثاني: ما لا تُدركه بمجرَّدها؛ كالغُيوب التي أخبروا بها عن تفاصيل البَرْزَخِ، واليوم الآخر، وتفاصيل الثواب والعِقاب، ولا يكون خبرُهم مُحالًا في العقول أصلًا.

---

(١) كتاب "الروح" (ص٦٣).
(٢) كتاب "الروح" (ص٧٦).
(٣) "الروح" (ص٨٥).

وكلُّ خبرٍ يُظنُّ أنَّ العقول تُحيلُه فلا يخلو من أحد أمرين: إمَّا أن يكون الخبرُ كذبًا عليهم، أو يكونَ ذلك القولُ فاسدًا، وهو شبهةٌ خياليَّةٌ يظنُّ صاحبُها أنَّها معقولٌ صريح، فيجب أن يفهمَ عن الرسول ﷺ مُرادَه من غير غلوٍّ ولا تقصير، فلا يُحمِّل كلامه ما لا يتحمَّله، ولا يقتصر به عن مُراده وما قصدَه من الهُدى والبيان.

الدور ثلاث

وقد جعل الله سبحانه الدُّور ثلاثًا: دار الدُّنيا، ودار البَرْزَخ، ودار القرار، وجعل لكلِّ دارٍ أحكامًا تخصُّها، وركَّب هذا الإنسانَ من بدنٍ ونفس، وجعل أحكامَ الدُّنيا على الأبدان، والأرواح تبعًا لها.

ولهذا جعل أحكامَه الشرعيَّة مُرتَّبةً على ما يظهر من حركات اللِّسان والجوارح وإن أضمرتِ النُّفوس خلافَه، وجعل أحكام البَرْزَخ على الأرواحِ والأبدانَ تبعًا لها، فإذا كان يومُ القيامة عند بعثِ الأجسادِ وقيامِ النَّاس من قبورهم لربِّ العالمين - صار النَّعيمُ والعذابُ على الأرواح والأجسام جميعًا.

وأعجبُ من ذلك أنَّك تجدُ النَّائمين في فِراشٍ واحد، وهذا رُوحه في النَّعيم ويستيقظُ وأثرُ النعيمِ على بدنه، وهذا رُوحه في العذابِ ويستيقظُ وأثرُ العذاب على بدنه، وليس عندَ أحدهما خبرٌ بما عندَ الآخر، فأمرُ البَرْزَخ أعجبُ من ذلك»[١].

العذاب في القبر نوعان: دائم ومنقطع

«**والعذابُ في القبرِ نوعان:**

نوعٌ دائم؛ كما في قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾ [غافر: ٤٦]، وفي حديث سَمُرَةَ عند البخاري في رؤيا النبيِّ ﷺ: «**فهو يُفعل**

(١) "الروح" (ص٩١ - ٩٤) بتلخيص.

به ذلك إلى يومِ القيامة»[١].

وفي حديث البَراء بن عازِب في قصَّة الكافر: «**ثم يُفتح له بابٌ إلى النَّار فينظُر إلى مَقعَدِه فيها حتى تقومَ السَّاعة**»[٢]؛ رواه الإمام أحمد، وفي بعض طُرقه: «**ثم يُخرقُ له خَرْقٌ إلى النَّار؛ فيأتيه من غَمِّها ودُخَانِها إلى يوم القيامة**»[٣].

النَّوع الثاني: إلى مُدَّة ثم ينقطِع؛ وهو عذاب بعضِ العُصاة الذين خفَّت جرائمهم؛ فيُعذَّب بحسَب جُرمِه ثم يُخفَّف عنه، كما يُعذَّب في النَّار مدَّة ثم يزول عنه العذاب.

وقد ينقطِع عنه العذابُ بدُعاءٍ، أو صدقةٍ، أو استغفارٍ، أو ثوابِ حجٍّ أو قراءةٍ تصلُ إليه من بعضِ أقاربه أو غيرِهم»[٤].

التحقيق في مستقرِّ الأرواح في البرزخ

«**واختُلف في مُستقرِّ الأرواح ما بين الموتِ إلى قيام السَّاعة، والراجح في ذلك أنَّ الأرواح متفاوتةٌ في البَرْزَخِ أعظمَ تفاوت.**

فمنها: أرواحٌ في أعلى علِّيين في الملأ الأعلى؛ وهي أرواح الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، وهم متفاوتون في منازلهم أعظمَ تفاوتٍ كما رآهم النبيُّ ﷺ ليلةَ الإسراء.

ومنها: أرواحٌ في حواصل طَيرٍ خُضرٍ تسرَحُ في الجنَّة حيث شاءت،

---

(١) انظر "صحيح البخاري" (٧٠٤٧).
(٢) حديث البراء بن عازب، أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٥، ٢٩٦)، وأبو داود (٤٧٥٣) و (٤٧٥٤)، والحاكم (١/ ٣٧ - ٤٠)، وصحَّحه، وأقرَّه الذهبي، وصحَّحه ابن القيِّم في "تهذيب السُّنن" (٤/ ٣٣٧).
(٣) تقدَّم قبله بنحوه.
(٤) كتاب "الروح" (ص١٣٢ - ١٣٣) ملخص.

وهي أرواحُ بعض الشُّهداء لا جميعهم، بل من الشُّهداء مَن تُحبس رُوحه عن دخول الجنَّة لدَينٍ عليه أو غيرِه؛ كما في "المسند" عن عبد الله بن جحش أنَّ رجلًا جاء إلى النبيِّ ﷺ فقال: يا رسول الله، ما لي إن قُتلت في سبيل الله؟ قال: «**الجنَّة**»، فلمَّا وَلَّى قال: «**إلَّا الدَّينَ؛ سارَّني به جبريلُ آنفًا**»[(١)].

ومنهم: مَن يكون محبوسًا على باب الجنَّة؛ كما في الحديث الآخر: «**رأيتُ صاحبَكم محبوسًا على بابِ الجنَّة**»[(٢)].

ومنهم: مَن يكون محبوسًا في قبرِه؛ كحديث صاحب الشَّمْلَة التي غَلَّها ثم استُشهِد، فقال النبيُّ ﷺ: «**والذي نفسِي بيدِه، إنَّ الشَّمْلَةَ التي غَلَّها لتَشْتَعِل عليه نارًا في قبرِه**»[(٣)].

ومنهم: مَن يكون مَقَرُّه بابَ الجنَّة؛ كما في حديث ابن عبَّاس: «**الشُّهداء على بارق؛ نهر ببابِ الجنَّة في قُبَّة خضراءَ، يخرُج عليهم رِزْقُهم من الجنَّة غُدوةً وعَشِيًّا**»[(٤)]؛ رواه أحمد، وهذا بخلافِ جعفر بن أبي طالب حيث أبدله الله من يديه جناحين يطيرُ بهما في الجنَّة حيثُ يشاء.

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ١٣٩ - ١٤٠) من حديث عبد الله بن جحش، وفي سنده: محمد ابن عمرو، وهو الليثي المدني؛ قال الذهبي في "الميزان" (٣/ ٦٧٣): «حسن الحديث». اهـ.
وفي الباب عن أبي قتادة بنحوه؛ أخرجه مسلم (١٨٨٥).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ١٣) من حديث سَمُرَة بن جُندَب، وفي سنده انقطاع.

(٣) أخرجه البخاري (٤٢٣٤) و(٦٠٧٧)، ومسلم (١١٥) من حديث أبي هريرة.

(٤) رواه أحمد (١/ ٢٦٦)، والطبراني في "الكبير" (١٠٨٢٥) و "الأوسط" (١٢٣) من حديث ابن عبَّاس، وفي سنده: محمد بن اسحاق؛ مُدلِّس ولكنَّه صرَّح بالتحديث عند أحمد، والحاكم (٢/ ٧٤) وصحَّحه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، والحديث ذكره الهيثمي في "المجمع" (٥/ ٥٤١- ٥٤٢) وقال: «رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد ثقات» اهـ.

ومنهم: مَن يكون محبوسًا في الأرض لم تعلُ رُوحُه إلى الملأ الأعلى فإنَّها كانت روحًا سفليَّة.

ومنها: أرواح في تنُّور الزُّناة والزَّواني، وأرواح في نهر الدَّمِ تسبحُ فيه وتُلقَم الحجارة.

فليس للأرواح سعيدِها وشقيِّها مستقرٌّ واحد؛ بل رُوحٌ في أعلى علِّيين، وروحٌ أرضيَّةٌ سفليَّةٌ لا تصعَد عن الأرض»(١).

«والحياةُ التي امتازَ بها الشَّهيد هي أنَّ الله جعل أرواحَهم في جَوفِ طيرٍ خُضر؛ كما في حديث ابن عبَّاس أنَّه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لمَّا أُصِيبَ إخوانُكم** - يعني يومَ أُحُد - **جعلَ الله أرواحَهم في أجوافِ طَيرٍ خُضرٍ، تَرِدُ أنهارَ الجنَّة وتأكُل من ثمارها، وتأوي إلى قناديلَ من ذهبٍ مُظلَّلةٍ في العرش**»(٢)؛ الحديث رواه أحمد، ورواه بمعناه مسلم من حديث ابن مسعود(٣)؛ فإنَّهم لمَّا بذلوا أنفُسَهم لله حتى أتلفَها أعداؤه فيه أعاضَهم منها أبدانًا خيرًا منها تكون فيها إلى يوم القيامة، ويكون نعيمُها بواسطةِ تلك الأبدان أكملَ من نعيمِ الأرواح المُجرَّدة عنها؛ ولهذا كانت نَسَمَةُ المؤمن في صورةِ طَيرٍ أو كطَير، ونَسَمَةُ الشَّهيد في جوفِ طير».

---

(١) "الروح" (ص١٧١ - ٢٧٢)، و"شرح الطحاويَّة" (ص٣٣٤).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٦٦) من حديث ابن عبَّاس به، وفي سنده: محمد بن إسحاق؛ صدوقٌ يدلِّس، ولكنَّه صرَّح بالتحديث هنا.
ولكن في سنده انقطاعٌ؛ فإنَّه من رواية أبي الزبير عن ابن عبَّاس وهو لم يسمع منه، بينهما سعيد بن جبير؛ كما رواية لأحمد (١/ ٢٦٦) ومن هذا الطريق أخرجه أبو داود (٢٥٢٠)، والحاكم (٢/ ٨٨) وصحَّحه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وفي الباب عن ابن مسعود.

(٣) أخرجه مسلم (١٨٨٧).

«وتأمَّل لفظ الحديثين فإنَّه قال: «**نَسَمةُ المؤمن طَير**»؛ فهذا يعمُّ الشَّهيدَ وغيرَه، ثم خصَّ الشهيد بأن قال: «**هي في جَوف طَير**»، ومعلوم أنَّها إذا كانت في جوف طَير صدقَ عليها أنَّها طير، فنصيبُهم من النَّعيم في البَرْزَخ أكملُ من نصيب غيرهم من الأموات على فُرُشِهم، وإن كان الميِّت على فراشه أعلى درجةً من كثير منهم، فله نعيمٌ يختصُّ به لا يُشاركه فيه مَن هو دُونَه»(١).

إجماع الرسل والمسلمين على حدوث الرُّوح

«وأجمعت الرُّسل عليهم السلام أنَّ الروح مُحدَثةٌ مخلوقةٌ مصنوعةٌ مَرْبُوبةٌ مُدَبَّرة، وهذا معلومٌ بالاضطرار من دينهم، كما يُعلم بالاضطرار من دينهم أنَّ العالم حادث، وأنَّ معادَ الأبدانِ واقع، وأنَّ الله وحدَه الخالق، وكلَّ ما سواه مخلوقٌ له.

وقد انطوى عصرُ الصحابة والتابعين وتابعيهم - وهم القرون المُفضَّلة - على ذلك من غيرِ اختلافٍ بينَهم في حُدوثها وأنَّها مخلوقة، حتى نبغت نابغةٌ ممَّن قصُر فهمُه في الكتاب والسُّنَّة حتى زعم أنَّها قديمةٌ غير مخلوقة.

قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة: رُوح الآدميِّ مخلوقةٌ مُبدَعةٌ باتِّفاق سلف الأُمَّة وأئمَّتها وسائر أهل السُّنَّة، وقد حكى إجماعَ العلماء على أنَّها مخلوقة غيرُ واحدٍ من أئمَّة المسلمين»(٢).

«والصحيح أنَّ الرُّوح جسمٌ مُخالفٌ بالماهيَّة لهذا الجسم المحسوس، وهو جسمٌ نورانيٌّ علويٌّ خفيفٌ مُتحرِّك ينفُذ في جوهر الأعضاء، ويسري فيها سريانَ الماءِ في الوَرْد، والدُّهنِ في الزَّيتون، والنَّارِ في الفَحم، فما دامت هذه الأعضاءُ صالحةً لقبول الآثار الفائضة عليها من هذا الجسم

(١) كتاب "الروح" (ص١٤٦ - ١٤٧).
(٢) كتاب "الروح" (ص٢١٤ - ٢١٦) بتلخيص.

اللطيف - بقي ذلك الجسمُ اللطيفُ مُشابكًا لهذه الأعضاء، وأفادَها هذه الآثارَ من الحسِّ والحركة الإراديَّة، فإذا فسدَتْ هذه الأعضاء بسبب استيلاء الأخلاط الغليظة عليها وخرجتْ عن قَبولِ تلك الآثار - فارق الرُّوحُ البدنَ وانفصلَ إلى عالم الأرواح، وهذا القول هو الصواب في هذه المسألة، وهو الذي يدلُّ عليه الكتاب والسُّنَّة وإجماعُ الصحابة وأدلَّةُ العقل والفِطرة»[١].

هل تموت الرُّوح

وهل تموت الرُّوح؟ الصَّواب أن يُقال: موتُ النُّفوس هو مُفارقتُها لأجسادها وخروجُها منها؛ فإن أُريد بموتها هذا القدرَ فهي ذائقةُ الموت، وإن أُريد أنَّها تُعدَم وتفنى بالكليَّة فهي لا تموتُ بهذا الاعتبار، بل هي باقيةٌ بعد قبضِها في نعيمٍ أو عذابٍ كما تقدَّم.

وقد أخبر سبحانه أنَّ أهل الجنَّة لا يموتون ولا يذوقون فيها الموتَ إلَّا الموتة الأولى، وتلك الموتةُ هي مُفارقة الأرواح للجسد.

وصَعْقُ الأرواحِ عند النَّفخ في الصُّور لا يلزمُ منه موتُها؛ فإنَّ النَّاس يَصْعَقون يومَ القيامة إذا جاء الله لفَصْل القضاء وأشرقتِ الأرضُ بنورِ ربِّها، وليس بموت، وكذلك صَعقُ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يكن موتًا، والذي يدلُّ عليه أن نفخة الصَّعق - والله أعلم - موتُ كلِّ مَن لم يذُق الموتَ قبلَها من الخلائق، وأمَّا مَن ذاق الموتَ أو لم يُكتب عليه الموت - من الحُور والوِلدان وغيرِهم - فلا تدلُّ على أنَّه يموت موتةً ثانية، والله أعلم»[٢].



(١) كتاب "الروح" (ص٢٦٦).
(٢) كتاب "الروح" (ص٤٨ - ٥٣) ملخصًا، و"شرح الطحاويَّة" (ص٣٢٥ - ٣٢٦).

القيامةُ الكُبرى

«ثُمَّ بعدَ هذه الفِتنَةِ إمَّا نَعِيمٌ وإمَّا عَذابٌ إلى أن تقومَ القِيامَةُ الكُبرَى، فتُعادُ الأرواحُ إلى الأجسادِ، وتقومُ القِيامَةُ التي أخبرَ اللهُ بها في كتابِهِ وعلى لسانِ رسولِهِ، وأجمعَ عليها المُسلمونَ؛ فيقومُ النَّاسُ من قُبورهِمْ لرَبِّ العالَمِينَ حُفاةً عُراةً غُرْلًا، وتَدنُو منهمُ الشَّمسُ ويُلجِمُهُمُ العَرَق».

الشَّرح

«الإيمانُ بالمَعادِ قد دلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّة والعقلُ والفِطرةُ السَّليمة؛ فقد أخبرَ الله سبحانه عنه في كتابه، وأقامَ الدليلَ عليه، وردَّ على المنكرين في غالب سُوَر القرآن؛ وذلك أنَّ الأنبياء كلَّهم متَّفقون على الإيمان بالله، فإنَّ الإقرار بالرَّبِّ عامٌّ في بني آدم وهو فِطريٌّ، كلُّهم يقرُّ بالرَّبِّ إلَّا مَن عاند كفرعون، بخلاف الإيمان باليوم الآخر فإنَّ مُنكرِيه كثيرون.

ولمَّا كان محمَّد ﷺ خاتمَ النبيِّين، وكان قد بُعث هو والسَّاعة كهاتين وهو الحاشر المُقفِّي - بيَّن تفاصيلَ الآخرة بيانًا لا يوجد في كثير من كتب الأنبياء، ولهذا ظنَّ طائفةٌ من المُتفلسِفَة ونحوِهم أنَّه لم يُفصح بمعاد الأبدان إلَّا محمَّد ﷺ، وجعلوا هذا حجَّةً لهم أنَّه من باب التخييل والخطاب الجُمهوريِّ.

والقرآن بيَّن معادَ النَّفس عند الموت، ومعادَ الأبدانِ عند القيامة الكبرى في غير موضع، وهؤلاء يُنكرون القيامةَ الكبرى، ويُنكرون معادَ الأبدان، ويقول مَن يقول منهم: إنَّه لم يُخبر به إلَّا محمَّد ﷺ على طريق التخييل، وهذا كذب؛ فإنَّ القيامةَ الكبرى معروفةٌ عند الأنبياء، من آدم إلى نوح إلى إبراهيم إلى موسى وعيسى وغيرهم.

وقد أخبر الله عن أهل النَّار أنَّهم إذا سألهم خزنتُها: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١]؛ وهذا اعترافٌ من أصناف الكفَّار الداخلين جهنَّم أنَّ الرُّسل أنذرتهم لقاءَ يومهم هذا، فجميعُ المرسلين أنذَروا بما أنذَر به خاتمُهُم من عقوبات المُذنبين في الدُّنيا والآخرة، وعامَّة سُوَرِ القرآن التي فيها الوعدُ والوعيدُ يُذكر ذلك فيها في الدُّنيا والآخرة.

وأمر الله نبيَّه أن يُقسِم على المعادِ فقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ﴾ [سبأ: ٣] الآيات، وقال: ﴿وَيَسۡتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَۖ قُلۡ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقّٞۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ ۝٥٣﴾ [يونس: ٥٣]، وقال: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ۝٧﴾ [التغابن: ٧].

وأخبر عن اقترابها فقال: ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ ۝١﴾ [القمر: ١]، ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ ۝١﴾ [الانبياء: ١].

وذمَّ المُكذِّبين للمعاد فقال: ﴿قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغۡتَةٗ قَالُواْ يَٰحَسۡرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطۡنَا فِيهَا﴾ [الأنعام: ٣١]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمٗا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقٗا جَدِيدٗا ۝٤٩ ۞قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا ۝٥٠ أَوۡ خَلۡقٗا مِّمَّا يَكۡبُرُ فِي صُدُورِكُمۡۚ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَاۖ قُلِ ٱلَّذِي فَطَرَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖۚ فَسَيُنۡغِضُونَ إِلَيۡكَ رُءُوسَهُمۡ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَۖ قُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبٗا ۝٥١﴾ [الإسراء: ٤٩ - ٥١]، وقال: ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَن يُتۡرَكَ سُدًى ۝٣٦ أَلَمۡ يَكُ نُطۡفَةٗ مِّن مَّنِيّٖ يُمۡنَىٰ ۝٣٧ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةٗ فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٣٨ فَجَعَلَ مِنۡهُ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ۝٣٩ أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ۝٤٠﴾ [القيامة: ٣٦ - ٤٠].

قول السَّلف وجمهور العُقلاء

والقولُ الذي عليه السَّلف وجمهور العُقلاء أنَّ الأجسام تنتقلُ من حالٍ إلى حال؛ فتستحيلُ تُرابًا، ثم يُنشئها الله نشأةً أُخرى، كما استحال في

النَّشأة الأولى؛ فإنَّه كان نُطْفَة، ثم صار عَلَقَة، ثم صار عظامًا ولحمًا، ثم أنشأه الله خلقًا سويًّا، كذلك الإعادة؛ يُعيده الله بعد أن يبلى كلُّه إلَّا عَجْبَ الذَّنَب؛ منه خُلق ابنُ آدم، ومنه يُركَّب، وفي حديث آخر: «**إنَّ السَّماء تُمطِر مَنِيًّا كمَنِيِّ الرِّجال فينبُتون في القُبور كما ينبُت النَّبات**»؛ فالنَّشأتان نوعان تحت جنس، يتَّفقان ويتماثلان من وجهٍ، ويفترقان ويتنوَّعان من وجه، والمعادُ هو الأوَّل بعينه، وإن كان بين لوازم الإعادة ولوازم البَداءة فرق، فعَجْبُ الذَّنَبِ هو الذي يبقى، وأمَّا سائرُه فيستحيل فيُعاد من المادَّة التي استحال إليها، ومعلومٌ: أنَّ مَن رأى شخصًا وهو صغيرٌ ثم رآه وقد صار شيخًا علِمَ أنَّ هذا هو ذاك مع أنَّه دائمًا في تحلُّل واستحالة، وكذلك سائر الحيوان والنَّبات، فمَن رأى شجرةً وهي صغيرةٌ ثم رآها وهي كبيرة قال: هذه تلك.

وليست صفةُ النَّشأة الثانية مماثلةً لصفة هذه النَّشأة حتى يُقال: إنَّ الصِّفات هي المُغيِّرة، لا سيَّما أهلُ الجنَّة إذا دخلوها؛ فإنَّهم يدخلونها على صورة آدم؛ طوله ستون ذراعًا، كما ثبت في الصحيحين وغيرهما، وروي أنَّ عرضَه سبعة أذرع، وتلك نشأةٌ باقيةٌ غيرُ معرَّضة للآفات، وهذه النَّشأة فانيةٌ مُعرَّضة للآفات»[١].

عِظَمُ أهوال القيامة

وفي الصحيحين عن ابن عمر أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**يقومُ النَّاس لربِّ العالمين حتى يغيبَ أحدُهم في رَشْحِه إلى أنصافِ أُذُنَيه**»[٢]، وفيهما عن عائشة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إنَّكم تُحشرون إلى الله يومَ القيامةِ حُفاةً عُراةً غُرلًا**»، قالت عائشة: يا رسول الله، الرجالُ والنِّساءُ ينظرُ بعضُهم إلى

---

(١) "شرح الطحاويَّة" (ص٣٣٥ - ٣٤٢) باختصار.
(٢) أخرجه البخاري (٤٩٣٨) و(٦٥٣١)، ومسلم (٢٨٦٢).

بعض؟! قال: «**يا عائشةُ، إنَّ الأمرَ أشدُّ من أن يُهِمَّهُم ذاك**»[١]، وفي الصحيحين عن ابن عبَّاس قال: قام فينا النبيُّ ﷺ يخطُب فقال: «**إنَّكم تُحشرون حُفاةً عُراةً غُرلًا**، ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ الآية..»[٢] الحديث.

وروى مسلم عن المِقْداد بن الأسود قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**إذا كان يومُ القيامة أُدنِيَتِ الشَّمسُ منَ العباد حتى تكون قدرَ مِيلٍ أو مِيلَين قال: فتَصْهَرهُم الشَّمس، فيكونون في العَرَقِ كقدرِ أعمالهم؛ ومنهم مَن يأخذُه إلى عَقِبَيه، ومنهم من يأخذُه إلى رُكبته، ومنهم مَن يأخُذه إلى حَقْوَيه، ومنهم مَن يُلجِمُه إلجامًا**»[٣].

قوله: «**إنكم تُحشَرون حُفاةً عُراةً غُرلًا**»؛ (الحُفاة): جمع حافٍ؛ وهو من لا نعلَ له ولا خُفَّ، و(العُراة): جمع عارٍ؛ وهو مَن لا ثيابَ عليه، و«**غُرْلًا**» بضمِّ المُعجمة وسُكون الراء: جمع أَغْرَل؛ وهو الأَقْلَفُ وزنَه ومعناه، وهو مَن بقيت غُرْلَته؛ وهي الجِلدةُ التي يقطعها الخاتنُ من الذَّكَر»[٤].

وفي الصحيحين عن أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**يَعْرَقُ النَّاس يومَ القيامة، حتى يذهبَ عَرَقُهم في الأرضِ سبعين ذراعًا، ويُلجِمهم حتى يبلُغ آذانَهم**»[٥].

قولُه: «**يُلجِمُه العَرَق**»؛ أي: يصل إلى أفواههم فيصيرُ بمنزلة اللِّجام يمنعُهم من الكلام؛ قاله ابن الأثير في "النهاية".

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٢٧)، ومسلم (٢٨٥٩).
(٢) أخرجه البخاري (٦٥٢٦)، ومسلم (٢٨٦٠)(٥٨).
(٣) أخرجه مسلم (٢٨٦٤).
(٤) "الفتح" (١١/ ٣٢٢).
(٥) أخرجه البخاري (٦٥٣٢)، ومسلم (٢٨٦٣).

و«قال الشيخ أبو محمَّد بن أبي جَمْرَة: ظاهر الحديث تعميمُ النَّاس بذلك، ولكن دلَّت الأحاديثُ الأخرى على أنَّه مخصوصٌ بالبعض، وهم الأكثر، ويُستثنى الأنبياءُ والشُّهداء ومَن شاءَ الله، فأشدُّهم في العرق الكفَّار ثم أصحاب الكبائر ثم مَن بعدَهم، والمسلمون منهم قليلٌ بالنِّسبة إلى الكفَّار كما تقدَّم تقريرُه في بعث النار.

ومَن تأمَّل الحالةَ المذكورةَ عرفَ عِظَم الهَولِ فيها؛ وذلك أنَّ النَّار تحُفُّ بأرض الموقف، وتُدنى الشَّمسُ من الرؤوس قدرَ ميل، فكيف تكونُ حرارةُ تلك الأرض؟ وماذا يرويها منَ العَرَق حتى يبلُغ منها سبعين ذراعًا؟ مع أنَّ كلَّ واحدٍ لا يجدُ إلَّا موضعَ قدمِه، فكيف تكون حالةُ هؤلاء في عَرَقِهم مع تنوُّعهم فيه؟ إنَّ هذا لممَّا يَبهَرُ العقول، ويدلُّ على عظيم القُدرة، ويقتضي الإيمانَ بأمورِ الآخرة، وأن ليس للعقل فيها مجال، ولا يُعترض عليها بعقلٍ ولا قياسٍ ولا عادة، وإنَّما يُؤخذُ بالقَبول ويدخلُ تحتَ الإيمان بالغيب، ومَن توقَّف في ذلك دلَّ على خُسرانه وحرمانه.

وفائدة الإخبار بذلك أن يتنبَّه السامع فيأخُذَ في الأسباب التي تُخلِّصه من تلك الأهوال، ويُبادر إلى التوبة من التَّبِعات، ويلجأ إلى الكريم الوهَّاب في عونه على أسباب السَّلامة، ويتضرَّع إليه في سلامته من دار الهوان وإدخاله دارَ الكرامة بمنِّه وكرمه»[1].



(١) "الفتح" (١١/ ٣٢٢ - ٣٣٣).

مِيزانُ الأعمال

«**وتُنصَبُ المَوازِينُ؛ فتُوزَنُ فِيها أعمالُ العِبادِ،** ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝١٠٢ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ۝١٠٣﴾ [المؤمنون: ١٠٢ - ١٠٣].

الشَّرح

قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ۝٤٧﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقال: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٣ يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ ۝٤ وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ۝٥ فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ۝٩ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ۝١١﴾ [القارعة: ١ - ١١].

هل هو ميزان واحد أو موازين متعدِّدة؟

«والموازين جمعُ مِيزان، وأصلُه: مِوْزان؛ فقُلبت الواو ياءً لكسرةِ ما قبلَها، **واختُلِف في ذكرِه هنا بلفظ الجمع؛ هل المُراد أنَّ لكلِّ شخص ميزانًا، أو لكلِّ عمل ميزان، فيكون الجمع حقيقة؟ أو ليس هناك إلَّا ميزانٌ واحد، والجمع باعتبار تعدُّد الأعمال أو الأشخاص؟**

ويدلُّ على تعدُّد الأعمال قولُه تعالى: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾، ويحتمل أن يكون الجمعُ للتَّفخيم؛ كما في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٠٥﴾ [الشعراء: ١٠٥]، مع أنَّه لم يُرسَل إليهم إلَّا واحد.

والذي يترجَّح أنَّه ميزانٌ واحد، ولا يُشكِل بكثرةِ مَن يُوزن عملُه؛ لأنَّ أحوال القيامة لا تُكيَّف بأحوال الدُّنيا.

وحكى حنبل بن إسحاق في كتاب "السُّنَّة" عن أحمد بن حنبل أنَّه قال

ردًّا على مَن أنكر الميزان ما معناه: قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الانبياء: ٤٧]، وذكر النبيُّ ﷺ الميزان يومَ القيامة؛ فمَن ردَّ على النبيِّ ﷺ فقد ردَّ على الله ﷻ.

وخُصَّ ممَّن يُحاسَب وتُوزن أعمالُهم طائفتان: فمن الكفَّار مَن لا ذنب له إلَّا الكفر، ولم يعمل حسنةً؛ فإنَّه يقع في النَّار من غير حسابٍ ولا ميزان، **ومن المؤمنين** مَن لا سيِّئة له وله حسناتٌ كثيرةٌ زائدةٌ على مَحضِ الإيمان؛ فهذا يدخل الجنَّة بغير حساب؛ كما في قصَّة السبعين ألفًا ومَن شاء الله أن يُلحقه بهم، وهم الذين يمرُّون على الصِّراط كالبرق الخاطف وكالرِّيح وكأجاويد الخَيل.

ومَن عدا هذين من الكفَّار والمؤمنين يُحاسبون وتُعرض أعمالُهم على الموازين، قال أبو إسحاق الزجَّاج: أجمع أهل السُّنَّة على الإيمان بالميزان، وأنَّ أعمال العباد تُوزن يومَ القيامة، وأنَّ المِيزان له لسانٌ وكِفَّتان ويميل بالأعمال، وأنكرتِ المُعتزلة المِيزان، وقالوا: هو عبارةٌ عن العدل؛ فخالفوا الكتاب والسُّنَّة؛ لأنَّ الله أخبرَ أنَّه يضعُ الموازين لوزنِ الأعمالِ؛ ليرى العبادُ أعمالَهم مُمثَّلةً فيكونوا على أنفسهم شاهدين.

والحقُّ عند أهل السُّنَّة أنَّ الأعمال حينئذٍ تُجسَّد أو تُجعل في أجسام، فتصير أعمال الطائعين في صورةٍ حسنة، وأعمالُ المُسيئين في صورةٍ قبيحة، ثم تُوزن، ورجَّح القُرطبيُّ أنَّ الذي يُوزن الصحائفُ التي تُكتب فيها الأعمال.

والصَّحيح أنَّ الأعمال هي التي تُوزن، وقد أخرج أبو داود والترمذي وصحَّحه ابن حِبَّان عن أبي الدرداء عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**ما يُوضع في المِيزانِ يومَ القيامةِ أثقلُ من خُلُقٍ حَسَن**»[1]، وفي حديث جابر رفعَه:

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٤٤٦، ٤٤٨)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٢٧٠)، وأبو داود =

«**تُوضع الموازينُ يومَ القيامة، فتُوزن الحسناتُ والسيِّئات؛ فمَن رَجَحَت حسناتُه على سيِّئاته مثقالَ حبَّةٍ دخلَ الجنَّة، ومَن رَجَحَت سيِّئاتُه على حسناته دخلَ النَّار**».

قيل: فمَنِ استوَت حسناتُه وسيِّئاتُه؟ قال: «**أولئك أصحابُ الأعراف**»؛ أخرجه خَيثمة في "فوائده"»[1].

وقال البغويُّ في "تفسيره"[2]: فإن قيلَ: فقد قيل: ﴿فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ﴾؛ ذُكر بلفظ الجمع والميزانُ واحد؟

قيل: يجوزُ أن يكون لفظُه جمعًا ومعناه واحد؛ كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ﴾، وقيل: لكلِّ عبد مِيزان، وقيل: الأصل مِيزانٌ واحدٌ عظيمٌ ولكلِّ عبدٍ فيه ميزانٌ مُعلَّق به، وقيل: جمعَه لأنَّ المِيزان يشتمل على الكِفَّتين والشَّاهدين واللِّسان، ولا يتمُّ الوزن إلَّا باجتماعها. اهـ.

وزن الصحائف والعامل

والذي يوضعُ في المِيزان يومَ القيامة قيل: الأعمالُ وإن كانت أعراضًا إلَّا أنَّ الله تعالى يقلِبُها يومَ القيامةِ أجسامًا، قال البغوي: رُوي نحوُ هذا عن ابن عبَّاس، كما جاء في "الصحيح" من أنَّ «**البقرة وآل عمران يأتيانِ يومَ القيامة كأنَّهما غَمامَتانِ أو غَيايَتانِ أو فِرْقانِ من طَيرٍ صوافَّ**»[3].

ومن ذلك في "الصحيح" قصَّة القرآن؛ وأنَّه يأتي صاحبَه في صورةِ شابٍّ شاحب اللَّون، فيقول: مَن أنتَ؟ فيقول: «**أنا القرآن الذي أسهرتُ**

= (٤٧٩٩)، والترمذي (٢٠٠٢) وابن حبَّان (٤٨١) من حديث أبي الدرداء، وقال الترمذي: «حسن صحيح».

(١) "الفتح" (١٣/ ٤٦١) ملخصًا.

(٢) (٣/ ٤٥٠).

(٣) أخرجه مسلم (٨٠٤).

ليلَك وأظمأتُ نهارَك»[١]، وفي حديث البَراء في قصَّة سؤال القبر: «**فيأتي المؤمنَ شابٌّ حسنُ اللَّون طيِّبُ الرِّيح، فيقول: مَن أنتَ؟ فيقول: أنا عملُك الصَّالح**»، وذكر عكسَه في شأن الكافر والمُنافق[٢].

وقيلَ: يُوزن كتاب الأعمال، وقيل: يُوزن صاحب العمل.

وقد يُمكن الجمعُ بين هذه الآثار بأن يكون ذلك كلُّه صحيحًا؛ فتارةً تُوزن الأعمال، وتارةً تُوزن محالُّها، وتارةً يُوزن فاعلُها، والله أعلم[٣].

وقال القُرطبي: إذا انقضى الحسابُ كان بعدَه وزنُ الأعمال، والوزنُ لإظهارِ مقاديرها؛ ليكون الجزاءُ بحسَبِها، قال: وقوله: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ يَحتِمل أن يكونَ ثَمَّ موازينُ مُتعدِّدة تُوزن فيها الأعمال، ويَحتِمل أن يكونَ المُراد المَوزُونات؛ فجمَعَ باعتبارِ الأعمال الموزونة، والله أعلم.

والذي دلَّت عليه السُّنَّة أنَّ ميزان الأعمال له كِفَّتان حِسيَّتان مُشاهدتان، وفي حديث البطاقة: «**فتوضَع السِّجِلَّاتُ في كِفَّة والبِطاقةُ في كِفَّة**»، قال: «**فطاشتِ السِّجِلَّات وثقُلت البطاقةُ، ولا يَثقُلُ شيءٌ باسم الله الرحمن الرحيم**»؛ رواه أحمد والترمذي، وزاد: «**ولا يثقُل شيءٌ اسمَ الله**»[٤].

وفي سياق آخر: «**تُوضَع الموازينُ يومَ القيامة، فيُؤتى بالرجل فيُوضَع**

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٤٨)، والدارمي (٣٣٩٤)، وابن ماجه (٣٧٨١)، والحاكم (١/ ٥٥٦) من حديث بُريدة، وصحَّحه الحاكم على شرط مسلم، وسكت عنه الذهبي.

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ٢٨٧ و٢٨٨ و٢٩٧)، وأبو داود (٣٢١٢) و (٤٧٥٣) و (٤٧٥٤) وابن ماجه (١٥٤٨) و (١٥٤٩) من حديث البراء مطولًا.

(٣) "تفسير ابن كثير" (٣/ ٤٥٠ - ٤٥١) (ملخَّص).

(٤) أخرجه أحمد (٢/ ٢١٣ و٢٢١)، والترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠)، وعبد بن حميد (٣٣٩) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».

في كِفَّة...» الحديث، وفي هذا السِّياق فائدةٌ جليلةٌ وهي: أنَّ العامل يُوزن مع عملِه، ويشهدُ له ما روى البُخاري عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**إنَّه ليأتي الرجلُ العظيمُ السَّمينُ يومَ القيامة لا يزِنُ عندَ اللهِ جناحَ بَعوضَة، قال: اقرؤوا إن شئتُم: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾** [الكهف: ١٠٥]»[١]، وروى الإمام أحمد عن ابن مسعود أنَّه كان يجني سِواكًا من الأراكِ، وكان دقيقَ السَّاقين، فجعلت الرِّيحُ تَكْفَؤُه؛ فضحِك القومُ منه، فقال رسول الله ﷺ: «**ممَّ تضحكون؟**» قالوا: يا نبيَّ الله، من دِقَّة ساقيه! فقال: «**والذي نفسِي بيدِه، لهُما أثقلُ في المِيزان من أُحُد**»[٢].

وقد وردتِ الأحاديثُ أيضًا بوزنِ الأعمال أنفُسها؛ كما في "صحيح مسلم" عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «**الطُّهور شَطرُ الإيمان، والحمدُ لله تملأ المِيزان**»[٣]، وفي "الصحيح": «**كلمتان خفيفتان على اللِّسان، حبيبتان إلى الرحمن، ثقيلتان في المِيزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**»[٤].

ولا يُلتفتُ إلى مُلحِدٍ مُعانِدٍ يقول: الأعمال أعراضٌ لا تقبل الوزن وإنَّما يقبل الوزنَ الأجسام، فإنَّ الله يقلِب الأعراضَ أجسامًا؛ كما روى الإمام أحمد عن أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**يُؤتى بالمَوتِ كَبْشًا**

(١) أخرجه البخاري (٤٧٢٩).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٤٢١)، وأبو يعلى (٥٣١٠)، والطيالسي (٣٥٥) والطبراني في "الكبير" (٨٤٥٢)، وأبو نُعيم في "الحلية" (١/ ١٢٧).
وأورده الهيثمي في "المجمع" (٩/ ٢٨٩) وقال: «رواه أحمد وأبو يعلى والبزَّار والطبراني من طرق... وأمثل طُرقه فيه عاصم بن أبي النَّجود، وهو حسن الحديث على ضعفه، وبقيَّة رجال أحمد وأبي يعلى رجال الصحيح». اهـ.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٣).

(٤) أخرجه البخاري (٦٤٠٦) و(٦٦٨٢) و(٧٥٦٣)، ومسلم (٢٦٩٤) من حديث أبي هريرة.

أغرَّ، فيُوقف بين الجنَّة والنَّار، فيُقال: يا أهل الجنَّة! فيَشْرَئِبُّون وينظرون، ويُقال: يا أهل النار! فيَشْرَئِبُّون وينظرون، ويرون أن قد جاء الفَرَج، فيُذبح ويُقال: خُلودٌ لا موت»[(١)]، ورواه البُخاري بمعناه[(٢)].

فثبت وزنُ الأعمالِ والعاملِ وصحائفِ الأعمال، وثبت أنَّ المِيزان له كِفَّتان، والله أعلم بما وراءَ ذلك من الكيفيَّات، ولو لم يكُن من الحكمة في وزنِ الأعمال إلَّا ظهورُ عدلِه سبحانه لجميع عبادِه، فإنَّه لا أحدَ أحبُّ إليه العُذر من الله؛ من أجل ذلك أرسلَ الرُّسلَ مُبشِّرين ومُنذرين، فكيف ووراءَ ذلك من الحِكَم ما لا اطِّلاع لنا عليه؟!

فتأمَّل قولَ الملائكة لمَّا قال الله لهم: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الاسراء: ٨٥]»[(٣)].



(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٦١، ٣٦٨- ٣٦٩، ٤٢٣) والترمذي (٢٥٥٧) وابن ماجه (٤٣٢٧) من طرق عن أبي هريرة، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».
(٢) أخرجه البخاري (٦٥٤٤)، ومسلم (٢٨٥٠) (٤٢) من حديث ابن عمر.
(٣) "شرح الطحاويَّة" (ص٣٤٧ - ٣٤٨) (ملخص).

الحسابُ وتطايُر الصُّحف

«**وتُنشَرُ الدَّواوِينُ؛ وهيَ صَحائِفُ الأعمالِ؛ فآخِذٌ كِتابَهُ بِيَمِينه، وآخِذٌ كِتابَهُ بشِمالِهِ أو من وَراءِ ظَهرِهِ؛ كَما قالَ** سبحانه وتعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴿١٤﴾﴾ [الإسراء: ١٣ - ١٤].

ويُحاسِبُ اللهُ الخَلائِقَ، فيخلُو بعَبده المؤمنِ، فيُقرِّرُهُ بذُنوبِهِ كَما وَصَفَ ذلكَ في الكتابِ والسُّنَّةِ، وأمَّا الكُفَّارُ فَلا يُحاسَبونَ مُحاسبةَ مَن تُوزَنُ حَسناتُهُ وسيِّئاتُهُ؛ فإنَّهُ لا حَسَناتِ لهُمْ، ولَكِنْ تُعَدُّ أعمالُهُمْ، فتُحصَى، فيُوقَفُونَ عليها، ويُقرَّرونَ بها، ويُجزَونَ عليها».

الشَّرح

قال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴿١٨﴾ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾ فِى جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴿٢٢﴾ قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ ﴿٢٣﴾ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ هَنِيٓـًٔۢا بِمَآ أَسْلَفْتُمْ فِى ٱلْأَيَّامِ ٱلْخَالِيَةِ ﴿٢٤﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾﴾ [الحاقة: ١٨-٢٦].

قولُه: «**وتُنشَرُ الدَّواوِينُ؛ وهيَ صَحائِفُ الأعمالِ**»؛ نَشْرُ الدواوين: فتحُها وبسطُها.

قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ﴾ [الاسراء: ١٣]؛ ﴿طَٰٓئِرَهُۥ﴾: ما طارَ له من عملِه المُقدَّر له من خيرٍ وشرٍّ، وخصَّ العُنق بالذِّكر لكونه عضوًا من الأعضاء لا نظيرَ له في الجَسد، ومَن أُلزِم بشيءٍ فيه فلا محيدَ له عنه، وتقدَّم حديث: «**ما منكم من أحدٍ إلَّا سيُكلِّمه ربُّه ليس بينه وبينه تَرْجُمان**».

وفي الصحيحين عن عائشة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**ليس أحدٌ يُحاسَبُ يومَ القيامة إلَّا هَلَك**»، فقلتُ: يا رسول الله، أليسَ قد قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ [الإنشقاق: ٧ - ٨]؟! فقال رسول الله ﷺ: «**إنَّما ذلك العرضُ، وليس أحدٌ يُناقَش الحسابَ يومَ القيامة إلَّا عُذِّب**»[١]، ولهما عن ابن عمر؛ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**إنَّ الله يُدني المؤمنَ، فيضعُ عليه كَنَفَهُ**[٢] **ويسترُه من النَّاس، ويُقرِّره بذنوبِه، ويقول له: أتعرفُ ذنبَ كذا؟ أتعرفُ ذنبَ كذا؟ أتعرفُ ذنبَ كذا؟ حتى إذا قرَّره بذنوبه ورأى في نفسه أن قد هلك، قال: فإنِّي قد سترتُها عليكَ في الدُّنيا، وأنا أغفِرُها لكَ اليومَ، ثم يُعطى كتابَ حسناته، وأمَّا الكفَّار والمُنافقون فيقول الأشهاد: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾** [هود: ١٨]»؛ أخرجاه في الصحيحين[٣].

وروى الإمام أحمد عن أبي موسى؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يُعرَض النَّاسُ يومَ القيامة ثلاثَ عرضات، فأمَّا عرضتان فجِدالٌ ومعاذير، وأمَّا الثالثة فعندَ ذلك تطيرُ الصُّحفُ في الأيدي؛ فآخذٌ كتابَه بيمينه، وآخذٌ بشماله**»[٤]، ورواه ابن ماجه عن أبي هريرة[٥]، وروى ابن جرير عن عبد الله

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٣) و (٤٩٣٩) و (٦٥٣٧)، ومسلم (٦٧٨٢).

(٢) (الكَنَف) لغة بالتحريك: الناحية والجانب. وفي الحديث: «ينشُر الله كنفَه على المسلم يومَ القيامة هكذا»، وتعطَّف بيده وكمِّه، ويُثبَت لله ما أثبتَه لنفسِه من غيرِ تكييفٍ ولا تمثيل.

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٤١) و (٦٠٧٠) و (٧٥١٤)، ومسلم (٢٧٦٨).

(٤) أخرجه أحمد (٤/ ٤١٤)، وابن ماجه (٤٢٧٧) من حديث الحسن عن أبي موسى به، وقال الترمذي (٤/ ٦١٧): «ولا يصحُّ هذا الحديث من قِبَلِ أنَّ الحسن لم يسمع من أبي موسى». اهـ.

(٥) أخرجه الترمذي (٢٤٢٥) من حديث الحسن عن أبي هريرة به، وقال الترمذي: «ولا يصحُّ هذا الحديث من قِبَل أنَّ الحسن لم يسمع من أبي هريرة». اهـ. وأخرجه =

موقوفًا نحوَه.

وروى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها أنَّها ذكرتِ النارَ فبكت، فقال رسول الله ﷺ: «**ما يُبكيكِ؟**»، قالت: ذكرتُ النَّار فبكيتُ، فهل تذكُرون أهليكم يومَ القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: «**أمَّا في ثلاثة مواطنَ فلا يذكُر أحدٌ أحدًا: عند المِيزانِ حتى يعلمَ أيَخِفُّ ميزانُه أو يثقُل، وعند الكتابِ حينَ يُقال: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ حتى يعلمَ أين يقعُ كتابُه؛ أفي يمينِه أم في شِماله أم من وراءِ ظَهرِه، وعند الصِّراط إذا وُضِعَ بين ظهري جهنَّم**»[1].

وعنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**الدواوين عند الله ثلاثة: ديوانٌ لا يعبأُ الله به شيئًا، وديوانٌ لا يتركُ الله منه شيئًا، وديوانٌ لا يغفِرُه الله؛ فأمَّا الدِّيوان الذي لا يغفِرُه الله فالشِّرك بالله؛ قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾** [النساء: ٤٨]**، وقال: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾** [المائدة: ٧٢]**، وأمَّا الدِّيوان الذي لا يعبأُ الله به شيئًا فظُلم العبدِ نفسَه فيما بينه وبين الله من صومِ يومٍ تركَه، أو صلاة؛ فإنَّ الله يغفِرُ ذلك ويتجاوزُ إن شاء، وأمَّا الدِّيوان الذي لا يتركُ الله منه شيئًا فظلمُ العباد بعضِهم بعضًا، القِصاصُ لا محالة**»[2]؛ رواه أحمد في "مسنده" والحاكم في "مستدركه".

حديث «من نوقش الحساب عذِّب»

قوله ﷺ في حديث عائشة المُتقدِّم: «**ليس أحدٌ يُحاسَب يومَ القيامة إلَّا**

= ابن ماجه (٤٢٧٧) من حديث الحسن عن أبي موسى.

(١) أخرجه أحمد (٦/ ١٠١)، وأبو داود (٤٧٥٥) من حديث الحسن عن عائشة، وانظر: "تهذيب الكمال" (٦/ ٩٧/ ط. مؤسسة الرسالة). وله طريق آخر عن عائشة عند أحمد (٦/ ١١٠) بنحوه مطولًا، وفي سنده: ابن لهيعة، وانظر: "تهذيب الكمال" (٦/ ٩٧/ ط. مؤسسة الرسالة).

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ٢٤٠)، والحاكم (٤/ ٥٧٥) وصحَّحه، واعترضه الذهبي بقوله: «صدقة (يعني ابن موسى) ضعَّفوه، وابن بابنوس فيه جهالة» اهـ.

هَلَكَ»، ثم قال أخيرًا: «**وليس أحدٌ يُناقَشُ الحسابَ إلَّا عُذِّب**»، وكلاهما يرجعان إلى معنًى واحد؛ لأنَّ المُرادَ بالمُحاسبة تحريرُ الحساب، فيستلزمُ المُناقشة، ومَن عُذِّب فقد هَلَك.

وقال القُرطبيُّ في "المُفهم": قوله: «**حُوسِب**»؛ أي: حسابَ استقصاء، وقوله: «**عُذِّب**»؛ أي: في النَّار جزاءً على السيِّئات التي أظهرَها حسابُه.

وقوله: «**هَلَك**»؛ أي: بالعذاب في النَّار، قال: وتمسَّكت عائشةُ بظاهرِ لفظِ الحساب لأنَّه يتناولُ القليلَ والكثير، قال القرطبي: معنى قوله: «**إنَّما ذلك العرضُ**»: أنَّ الحسابَ المذكورَ في الآية إنَّما هو أن تُعرض أعمالُ المؤمن عليه؛ حتى يعرفَ مِنَّةَ الله عليه في سَتْرِها عليه في الدُّنيا وفي عفوِه عنها في الآخرة؛ كما في حديث ابن عمر في النَّجْوَى.

قال عياض: قوله: «**عُذِّبَ**» **له معنيان**:

أحدهما: أنَّ مُناقشةَ الحساب وعرضَ الذُّنوبِ والتوقيفَ على قبيح ما سلفَ والتوبيخ - تعذيبٌ.

والثاني: أنَّه يُفضي إلى استحقاق العذاب؛ إذ لا حسنةَ للعبدِ إلَّا من عند الله؛ لإقداره عليها، وتفضُّله عليه بها، وهدايته لها، ولأنَّ الخالصَ لوجهه قليل، ويؤيِّد هذا الثانيَ قولُه في الرواية الأخرى: «**هَلَك**».

وقال النَّووي: التأويل الثاني هو الصحيح؛ لأنَّ التقصير غالبٌ على النَّاس فمَنِ استُقْصِيَ عليه ولم يُسامَح هَلَك.

وقال غيرُه: وجهُ المعارضةِ أنَّ لفظَ الحديث عامٌّ في تعذيب كلِّ مَن حُوسِبَ، ولفظَ الآية دالٌّ على أنَّ بعضَهم لا يُعذَّب، وطريق الجمع أنَّ المُراد بالحساب في الآية العَرْض، وهو إبرازُ الأعمال وإظهارُها، فيعرِّف صاحبَها

بذنوبه ثم يتجاوزُ عنه؛ ويؤيِّده ما وقع عند البزَّار والطبراني من طريق عبَّاد ابن عبد الله بن الزبير: سمعت عائشة تقول: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن الحسابِ اليسير؟ قال: «**الرجلُ تُعرضُ عليه ذنوبُه ثم يُتجاوز له عنها**»[١].

وفي حديث أبي ذرٍّ عند مسلم: «**يُؤتى بالرجل يومَ القيامة فيُقال: اعرِضوا عليه صغارَ ذُنوبه...**»[٢] الحديث.

ووقع في رواية لابن مَرْدَوَيه عن عائشة مرفوعًا: «**لا يُحاسَبُ رجلٌ يومَ القيامة إلَّا دخل الجنَّة**»[٣]؛ وظاهرُه يُعارض حديثَها المذكورَ في الباب، وطريق الجمع بينهما أنَّ الحديثين معًا في حقِّ المؤمن، ولا مُنافاةَ بين التعذيبِ ودخول الجنَّة؛ لأنَّ الموحِّد وإن قُضي عليه بالتعذيب فإنَّه لا بدَّ أن يخرجَ من النَّار بالشَّفاعة أو بعموم الرَّحمة[٤].

هل يحاسَب الكفار؟

وأمَّا الكفَّار فلا يُحاسَبون محاسبةَ من تُوزن حسناتُه وسيِّئاته؛ كما قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفرقان: ٢٣]، ولكنَّهم يُجزون بأعمالهم كما قال تعالى: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَـٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَـٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَـٰذَا ٱلْكِتَـٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ [الكهف: ٤٩]، وقيل: تُوزن أعمالُ الكافر؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ [الأعراف: ٨ - ٩].

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ١٨٥)، وسكت عنه الحافظ في "الفتح" (١١/ ٤١٠)، وفي الصحيحين عن عائشة بنحوه من طريق آخر. وحديث عبَّاد ذكره السيوطي في "الدُّرِّ المنثور" (٥٤٨٦) وعزاه أيضًا لابن جرير والحاكم وصحَّحه، وابن مردويه.

(٢) أخرجه مسلم (١٩٠).

(٣) عزاه السيوطي في "الدرِّ المنثور" (٦/ ٥٤٨) لابن أبي شيبة وابن المُنذر عن عائشة قالت: «مَن حُوسب يومَ القيامةِ أُدخل الجنَّة».

(٤) "فتح الباري" (١١/ ٣٣٨ - ٣٣٩) (ملخَّص).

ونقل القُرطبيُّ عن بعض العلماء أنَّه قال: الكافر لا ثوابَ له، وعملُه مُقابَلٌ بالعذاب، فلا حسنةَ له تُوزن في موازين القيامة، ومَن لا حسنةَ له فهو في النَّار؛ واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فَلَا نُقِيمُ لَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَزۡنٗا ١٠٥﴾ [الكهف: ١٠٥]، وبحديث أبي هريرة وهو في "الصحيح" في الكافر: «**لا يزِنُ عند الله جناحَ بعوضة**»[١]، ومَن قال: تُوزن أعمالُ الكافر، قال في الحديث: إنَّ المُراد به بيانُ حقارةِ قدرِه ولا يلزمُ منه عدمُ الوزن.

وحكى القُرطبيُّ في صفة وزن عمل الكافر وجهين:

أحدهما: أنَّ كُفرَه يُوضع في الكِفَّة ولا يجدُ له حسنةً يضعُها في الأخرى فتطيشُ التي لا شيء فيها، قال: وهذا ظاهرُ الآية؛ لأنَّه وصفَ الميزانَ بالخِفَّة لا الموزون.

وثانيهما: قد يقع منه العِتقُ والبِرُّ والصِّلَة وسائر أنواع الخير الماليَّة ممَّا لو فعلها المسلم لكانت له حسنات، فمَن كانت له حسنةٌ جُمِعَت ووُضِعَت، غير أنَّ الكفرَ إذا قابلها رجحَ بها.

قال الحافظ[٢]: ويحتمِل أن يُجازى بها عمَّا يقع منه من ظُلم العباد - مثلًا - فإنِ استوت عُذِّب بكفره - مثلًا - فقط، وإلَّا زِيدَ عذابُه بكُفره أو خُفِّف عنه كما في قصَّة أبي طالب. اهـ.



(١) تقدَّم تخريجه.
(٢) "الفتح" (١٣/ ٤٦٢).

الحَوض

«وفي عَرَصاتِ القِيامَةِ الحَوضُ المَورودُ للنَّبيِّ ﷺ؛ ماؤُهُ أشدُّ بَياضًا منَ اللَّبَنِ وأحلَى منَ العَسَلِ، آنيَتُهُ عَدَدُ نُجومِ السَّماءِ، طُولُهُ شَهرٌ وعَرضُهُ شَهرٌ، مَن يشرَبْ منهُ شَربَةً لا يَظمَأْ بعدَها أبدًا».

الشَّرح

ثبت في "صحيح مسلم" عن أنس: أغفى رسولُ الله ﷺ إغفاءةً فرفع رأسَه مُتبسِّمًا، إمَّا قال لهم، وإمَّا قالوا له: «لم ضَحِكْت؟»، فقال رسول الله ﷺ: «إنَّه أُنزلتَ عليَّ آنفًا سورةٌ» فقرأ: «بسم الله الرحمن الرحيم ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١﴾» حتى ختمها، فقال: «هل تدرونَ ما الكَوثَر؟»، قالوا: الله ورسولُه أعلمُ، قال: «هو نهرٌ أعطانيهِ ربِّي ﷻ في الجنَّة عليه خيرٌ كثير، تردُ عليه أمَّتي يومَ القيامة، آنيتُه عددَ الكواكبِ، يُختَلَجُ[1] العبدُ منهم، فأقولُ: يا ربِّ إنَّه من أمَّتي، فيُقال: إنَّك لا تدرِي ما أحدثوا بعدَك»[2]؛ ورواه أحمد وأبو داود وغيرهما.

وعن ثَوْبان؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «ترِدُون عليَّ الحوضَ، وأنا أردُّ عنه النَّاسَ بعصاي»، قلنا: يا رسول الله، ما عرضُه؟ قال: «كما بين مقامي هذا إلى عَمَّان»، قُلنا: وما آنيتُه؟ قال: «عددُ النُّجوم، فيه مِيزابان من الجنَّة؛ أحدُهما من ذهبٍ والآخرُ من وَرِق، مَن شرِبَ منه شربةً لم يظمأْ بعدَها أبدًا»[3]، قال ثوبان: فادعوا الله ﷻ أن يجعلَكم من وارِدِيه.

---

(١) يُختَلَجُ: يُقتَطَعُ ويُحالُ بينه وبين الوصولِ إلى الحوض.
(٢) أخرجه بنحوه مسلم (٤٠٠) و(٢٣٠٤).
(٣) أخرجه مسلم (٢٣٠١)، وأحمد (٥/ ٢٨٣)، والآجري في "الشريعة" (٣/ ١٢٥٥/ ط. الدميجي)، واللفظ له.

وقال عبد الله بن عمرو: قال النبيُّ ﷺ: «**حَوضِي مسيرةُ شهرٍ وزواياهُ سواء، وماؤه أبيضُ من الوَرِق، وريحُه أطيبُ من المِسْك، وكِيزَانُه كنجومِ السَّماء، فمَن شرِبَ منه فلا يظمَأُ بعدَه أبدًا**»[١]؛ متَّفق عليه، واللفظ لمسلم،

وعن أنس قال: لمَّا أُسري برسول الله ﷺ مضى به جبريلُ إلى السَّماء الدُّنيا، فإذا هو بنهرٍ عليه قصرٌ من لؤلؤ وزَبَرْجَد، فذهب يشَمُّ تُرابَه فإذا هو مِسْك، قال: «**يا جبريلُ ما هذا النَّهر؟**»، قال: هو الكَوثَر الذي خَبَأ لك ربُّك[٢]؛ رواه ابن جرير.

وفي حديث لَقِيطِ بن عامر: «**ثم ينصرِفُ نبيُّكم، وينصرِفُ على إثرِه الصالحون، فيسلُكون جِسْرًا من النَّار فيطأ أحدُكم الجمر، فيقول: حَسِّ! يقول ربُّك ﷻ: أَوانُه.**

ألا فتطَّلعون على حوضِ نبيِّكم على أظمأِ - والله - ناهِلَةٍ قطُّ ما رَأيتُها، فلعَمرُ إلهكَ ما يبسُطُ أحدٌ منكم يدَه إلَّا وُضِعَ عليها قَدَحٌ يُطهِّرُهُ منَ الطَّوْفِ والبَولِ والأذَى»[٣].

تواتر الأحاديث في الحَوض

«والأحاديث الواردة في الحوض تبلُغ حدَّ التواتُر؛ رواها من الصَّحابة بِضْعٌ وثلاثون صحابيًّا»[٤]، بل قد روى أحاديثَ الحوضِ أربعون من

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٧٩)، ومسلم (٢٢٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٧٠)، (٧٥١٧)، ومسلم (١٦٢) (٢٦٢) من حديث شريك عن أنس، وقال مسلم: «وساق الحديثَ بقصَّته نحو حديث ثابت البُناني، وقدَّم فيه شيئًا وأخَّر، وزاد ونقص». اهـ.
وأخرجه أيضًا ابن جرير في "التفسير" (٨/ ٥) من طريق شَرِيك به واللفظ له.

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في زياداته على "المسند" (٤/ ١٣) من حديث لقيط بن عامر مطوَّلًا.

(٤) "شرح الطحاويَّة" (ص١٦١)، قال: «ولقد استقصى طُرقَها شيخُنا الشيخ عماد الدين ابن كثير - تغمَّده الله برحمته - في آخر تاريخه الكبير المسمَّى بـ"البداية والنهاية"» اهـ.

الصَّحابة، وكثيرٌ منها - أو أكثرها - في "الصحيح"، ورواه غيرُهم أيضًا.

وهل الحوض مُختصٌّ بنبيِّنا ﷺ أم لكلِّ نبيٍّ حوض؟ فالحوضُ الأعظم مُختصٌّ به لا يشرَكُه فيه نبيٌّ غيرُه، وأمَّا سائر الأنبياء فقد روى التِّرمذي في "جامعه" عن سَمُرَة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ لكلِّ نبيٍّ حوضًا، وإنَّهم يتباهَون أيُّهم أكثرُ وارِدَةً، وإنِّي لأرجو أن أكونَ أكثرَهم وارِدَة**»[1].

وفي "مسند البزَّار" عن عبد الله بن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ لي حوضًا ما بين بيتِ المقدسِ إلى الكعبة، أبيضُ من اللَّبن، فيه عددُ الكواكب آنيةً، وأنا فَرَطُكُم على الحوض، ولكلِّ نبيٍّ حوض، وكلُّ نبيٍّ يدعو أمَّته؛ فمنهم مَن يرِدُ عليه فِئامٌ من النَّاس، ومنهم مَن يردُ عليه ما هو دونَ ذلك، ومنهم مَن يردُ عليه العصابةُ، ومنهم مَن يردُ عليه الرجلانِ والرجل، ومنهم مَن لا يردُ عليه أحدٌ، فيقول: اللهمَّ قد بلَّغت، اللهمَّ قد بلَّغت، ثلاثًا...**» وذكر الحديث[2][3].

وذكر بعضُهم أنَّه روى أحاديثَ الحوضِ خمسون من الصَّحابة، قال: ولكثيرٍ من هؤلاء الصَّحابة في ذلك زيادةٌ على الواحد؛ كأبي هريرة،

---

(١) أخرجه الترمذي (**٢٤٤٣**)، وابن أبي عاصم في "السُّنَّة" (**٢/ ٣٤٢**) من حديث سَمُرة بن جُندب.
وقال الترمذي: «هذا حديث غريب، وقد روى الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن عن النبيِّ ﷺ مرسلًا، ولم يذكر فيه عن سَمُرَة، وهو أصحُّ» اهـ.
وللحديث شواهد أوردها الألباني في "الصحيحة" (٤/ ١١٧ - ١٢٠) وصحَّح الحديث من أجلها.

(٢) أخرجه ابن ماجه (**٤٣٠١**) مختصرًا، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (**١/ ١١٠**) مطولًا، من حديث أبي سعيد الخُدري.

(٣) حواشي "سنن أبي داود" (**٧/ ١٣٥ - ١٣٧**) بتلخيص.

وأنس، وابن عبَّاس، وأبي سعيد، وعبد الله بن عمرو، وأحاديثُهم بعضُها في مُطلَقِ ذِكرِ الحوض، وفي صِفَتِه بعضُها، وفيمَن يرِدُ عليه بعضُها، وفيمَن يُذْفَعُ عنه بعضُها، قال: وبلغني أنَّ بعض المُتأخِّرين وصلَها إلى رواية ثمانين صحابيًّا. اهـ[1].

وقال أبو عبد الله القرطبي في "المُفهِم"[2]: ممَّا يجب على المُكلَّف أن يعلمَه ويُصدِّقَ به أنَّ الله ﷻ قد خصَّ نبيَّه محمَّدًا ﷺ بالحَوض؛ المُصرَّح باسمِه وصفته وشرابه في الأحاديث الصَّحيحة الشَّهيرة، التي يحصُل بمجموعها العلمُ القطعيُّ؛ إذ روى ذلك عن النبيِّ ﷺ من الصَّحابة نَيِّف على الثلاثين، منهم في الصحيحين ما يَنيف على العشرين، وفي غيرِهما بقيَّةُ ذلك ممَّا صحَّ نقلُه واشتهرت رُواتُه، ثم رواه عن الصَّحابة المذكورين من التابعين أمثالُهم، ومن بعدِهم أضعافُ أضعافِهم وهلمَّ جرًّا، وأجمع على إثباته السَّلف وأهل السُّنَّة من الخَلَف، وأنكرت ذلك طائفةٌ من المُبتدعة وأحالوه عن ظاهره، وغلَوا في تأويله من غيرِ استحالةٍ عقليَّةٍ ولا عاديَّةٍ تلزَمُ من حملِه على ظاهرِه وحقيقته، ولا حاجةٍ تدعو إلى تأويلِه، فخَرَقَ مَن حرَّفه إجماعَ السَّلف وفارقَ مذهبَ أئمَّة الخَلَف. اهـ.

«وورودُ حَوضِ النبيِّ ﷺ قبلَ الصِّراط؛ فيَرِدُه قومٌ ويُذاد عنه آخرون وقد بدَّلوا وغيَّروا»[3].

وقد أخرج أحمد والتِّرمذي عن أنس؛ قال: سألتُ رسولَ الله ﷺ أن يشفعَ لي فقال: «**أنا فاعلٌ**»، فقلت: أين أطلُبُكَ؟ قال: «**اطلُبني أوَّلَ ما تطلُبني على الصِّراط**»، قلتُ: فإن لم ألقَكَ؟ قال: «**أنا عند المِيزان**»،

---

(١) "الفتح" (١١/ ٣٩٥).
(٢) نقله في "الفتح" (١١/ ٣٩٣).
(٣) "مختصر الفتاوى" (ص٢٠٦).

قلتُ: فإن لم ألقَكَ؟ قال: «**أنا عند الحَوضِ**»[١].

الخلاف في الحوض قبل الصِّراط أو بعدَه؟

وقد استُشكِل كونُ الحَوضِ بعدَ الصِّراط بما جاء في بعض الأحاديث أنَّ جماعةً يُدفعون عن الحَوضِ بعد أن يكادوا يرِدُون، ويُذهب بهم إلى النَّار، ووجهُ الإشكالِ أنَّ الذي يمرُّ على الصِّراط إلى أن يصلَ إلى الحَوض يكون قد نجا من النَّار فكيف يُرَدُّ إليها؟

ويُمكن أن يُحمل على أنَّهم يَقرُبونَ من الحَوضِ بحيثُ يرونَه ويرونَ النَّار فيُدفعون إلى النَّار قبل أن يخلُصوا من بقيَّة الصِّراط.

وقال أبو عبد الله القرطبي في "التذكرة": ذهب صاحب "القوت" وغيرُه إلى أنَّ الحَوض يكون بعد الصِّراط، وذهب آخرون إلى العكس، **والصحيح أنَّ للنبيِّ ﷺ حوضين؛ أحدهما** في الموقف قبل الصِّراط، **والآخر** داخل الجنَّة، وكلٌّ منهما يُسمَّى (كَوثَرًا).

قال الحافظ: وفيه نَظَر؛ لأنَّ (الكوثر) نهرٌ داخل الجنَّة، وماؤه يَصُبُّ في الحَوض، ويُطلق على الحَوضِ (كوثرٌ) لكونه يُمَدُّ منه، فغايةُ ما يُؤخذ من كلام القُرطبيِّ أنَّ الحَوضَ يكون قبل الصِّراط؛ فإنَّ النَّاس يرِدون الموقف عِطاشًا، فيَرِدُ المؤمنون الحَوض، وتتساقط الكفَّار في النَّار بعد أن يقولوا: ربَّنا عَطِشنا، فتُرفع لهم جهنَّم كأنَّها سَراب، فيُقال: ألا تَرِدُون! فيظنُّونها ماءً فيتساقطون فيها.

وقد أخرج مسلم من حديث أبي ذرٍّ أنَّ الحوضَ يشخَبُ فيه مِيزابان من الجنَّة[٢]، وله شاهدٌ من حديث ثَوْبان[٣]، وهو حُجَّةٌ على القُرطبيِّ لا له؛

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ١٧٨)، والترمذي (٢٤٣٣)، من حديث أنس بن مالك به، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه». اهـ.

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٠٠). (٣) تقدَّم حديث ثوبان.

لأنَّه قد تقدَّم أنَّ الصِّراط جِسرُ جهنَّم، وأنَّه بين الموقف والجنَّة، وأنَّ المؤمنين يمرُّون عليه لدخول الجنَّة؛ فلو كان الحوض دونَه لحالت النَّارُ بينه وبين الماءِ الذي يَصُبُّ من الكَوثَر في الحوض.

وظاهر الحديث أنَّ الحَوض بجانب الجنَّة لينصبَّ فيه الماءُ من النَّهر الذي داخلها، وفي حديث ابن مسعود عند أحمد: «**ويُفتَح نهرُ الكَوثَرِ إلى الحَوض**»(١). اهـ(٢).

و«قال القرطبي في "التذكرة": **واختُلف في الميزان والحوض؛ أيُّهما يكون قبلَ الآخر؟ فقيل**: الميزان، **وقيل**: الحوض.

قال أبو الحسن القابسي: والصحيح أن الحوضَ قبلُ. قال القُرطبي: والمعنى يقتضيه؛ فإنَّ النَّاس يخرجون عِطاشًا من قبورهم كما تقدَّم، فيُقدَّم قبل المِيزان والصِّراط.

قال أبو حامد الغزالي في كتاب "كشف علم الآخرة": حكى بعضُ السَّلف من أهل التصنيف أنَّ الحوضَ يُورَدُ بعد الصِّراط، وهو غَلَطٌ من قائله.

قال القُرطبي: هو كما قال، ثم قال القرطبي: ولا يخطُر ببالك أنَّه في هذه الأرض، بل في الأرض المُبدَّلة، أرضٌ بيضاءُ كالفِضَّة لم يُسفك فيها دم، ولم يُظلم على ظهرِها أحدٌ قطُّ، تظهر لنزول الجبَّار ﷻ لفَصْل القضاء. انتهى.

---

(١) أخرجه أحمد (١/٣٩٨)، والطبراني في "الكبير" (١٠٠١٧)، والبزَّار (٣٤٧٨) من حديث ابن مسعود.
وأورده الهيثمي في "المجمع" (١٠/٦٥٦ - ٦٥٧)، وقال: «رواه أحمد والبزَّار والطبراني، وفي أسانيدهم كلِّهم: عثمان بن عمير، وهو ضعيف» اهـ.

(٢) "الفتح" (١١/٣٩٢ - ٣٩٣).

فقاتل الله المُنكرين لوجود الحوض، وأخلِقْ بهم أن يُحال بينهم وبين وروده يومَ العَطَشِ الأكبر!»(١).

وقوله ﷺ في حديث لَقِيط بن عامر: «**فتطَّلِعُون على حَوضِ نَبِيِّكُم**» ظاهر هذا أنَّ الحوض من وراء الجَسْر، وكأنَّهم لا يصلون إليه حتى يقطعوا الجَسْر، وللسَّلف في ذلك قولان؛ حكاهما القُرطبيُّ في "تذكرته" والغزالي، وغلَّطا مَن قال: إنَّه بعد الجَسْر.

وقد روى البخاريُّ عن أبي هريرة؛ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**بينا أنا قائمٌ على الحَوض، إذا زُمرَة، حتى إذا عرَفتُهُم خرجَ رجلٌ من بيني وبينِهِم فقال: هلُمَّ، فقلتُ: إلى أين؟ فقال: إلى النَّار والله، فقُلتُ: ما شأنُهم؟ فقال: إنَّهم قد ارتدُّوا على أدبارِهم القَهْقَرَى، ثم إذا زُمرةٌ أخرى، حتى إذا عرفتُهم خرج رجلٌ من بيني وبينِهِم، فقال لهم: هَلُمَّ، قلتُ: إلى أين؟ قال: إلى النَّار والله، قلتُ: ما شأنُهم؟ قال: إنَّهم قد ارتدُّوا على أدبارِهم، فلا أُراهُ يخلُص منهم إلَّا مِثلُ هَمَلِ النَّعَمِ**»(٢).

قال: فهذا الحديث مع صحَّته أدلُّ دليلٍ على أنَّ الحَوضَ يكون في الموقف قبل الصِّراط؛ لأنَّ الصِّراط إنَّما هو جَسرٌ ممدودٌ على جهنَّم، فمَن جازه سلِم من النَّار.

قلت: وليس بين أحاديث رسول الله ﷺ تعارُضٌ ولا تناقُضٌ ولا اختلاف، وحديثُه كلُّه يُصدِّق بعضُه بعضًا، وأصحابُ هذا القول إن أرادوا أنَّ الحَوضَ لا يُرى ولا يُوصل إليه إلَّا بعد قطع الصِّراط - فحديث أبي هريرة هذا وغيرُه يردُّ قولَهم، وإن أرادوا أنَّ المؤمنين إذا جازوا الصِّراط

---

(١) "شرح الطحاويَّة" (ص١٦٢ - ١٦٣).
(٢) أخرجه البخاري (٦٥٨٧).

وقطعوه بدا لهم الحوضُ فشربوا منه - فهذا يدلُّ عليه حديث لَقِيطٍ هذا وهو لا يُناقض كونَه قبل الصِّراط؛ فإنَّه قال: «**طولُه شَهرٌ وعرضُه شَهرٌ**»؛ فإذا كان بهذا الطُّول والسَّعة فما الذي يُحيل امتدادَه إلى ما وراء الجَسر؟ فيرِدُه المؤمنون قبل الصِّراط وبعدَه؟ فهذا في حيِّز الإمكان، ووقوعُه موقوفٌ على خبر الصادق، والله أعلم.

وقولُه: «**على أظْمَأِ ناهِلَةٍ قَطُّ**»؛ (النَّاهلة): العِطاشُ الواردون الماءَ؛ أي: يردونَه أظمأ ما هم إليه، وهذا يُناسبُ أن يكونَ بعد الصِّراط؛ فإنَّه جَسرُ النار وقد وردوها كلُّهم، فلمَّا قطعوه اشتدَّ ظمؤُهم إلى الماء، فوردوا حوضَه ﷺ كما وَرَدُوه في موقِف القيامة»[1].



(١) "زاد المعاد" (٣/ ١٢٢ - ١٢٣).

الصِّراط والقَنطَرة

«والصِّراطُ منصُوبٌ على مَتْنِ جَهَنَّمَ، وهُوَ الجَسرُ الذِي بينَ الجنَّةِ والنَّارِ؛ يمرُّ النَّاسُ عليهِ على قَدْرِ أعمالِهِمْ؛ فمنهُم مَن يَمُرُّ كَلَمْحِ البَصَرِ، ومنهُم مَن يَمُرُّ كَالبَرقِ، ومنهُم مَن يَمُرُّ كَالرِّيحِ، ومنهُم مَن يَمُرُّ كالفَرَسِ الجَوَادِ، ومنهُم مَن يَمُرُّ كَرِكابِ الإبِلِ، ومنهُم مَن يَعْدُو عَدوًا، ومنهُم مَن يمشي مَشْيًا، ومنهُم مَن يَزحَفُ زَحْفًا، ومنهُم مَن يُخطَفُ وَيُلقَى في جَهَنَّمَ؛ فإنَّ الجَسرَ عليهِ كَلالِيبُ تَخطَفُ النَّاسَ بأعمالِهِمْ.

فمَن مَرَّ على الصِّراطِ دخلَ الجَنَّةَ، فَإذا عبروا عليهِ وُقِفُوا على قَنطَرَةٍ بينَ الجَنَّةِ والنَّارِ، فيُقتَصُّ لبعضِهِمْ من بعضٍ، فَإذا هُذِّبُوا ونُقُّوا أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الجَنَّةِ».

الشَّرح

بعدَ مُفارقة النَّاس للمَوقِف يمرُّون على الصِّراط، «وحَشرُهم وحسابُهم يكون قبل الصِّراط؛ فإنَّ الصِّراط عليه ينجُون إلى الجنَّة، ويسقطُ أهلُ النَّار فيها كما ثبتَ في الأحاديث»[(١)].

وفي "صحيح مسلم" عن عائشةَ أنَّها سألتِ النبيَّ ﷺ: أين يكونُ النَّاس يومَ تُبدَّل الأرضُ غيرَ الأرضِ والسَّماوات؟ قال: «**على الصِّراط**»[(٢)].

وله أيضًا عن ثَوْبان أنَّ حِبرًا من اليهود سأل النبيَّ ﷺ: أين يكون النَّاسُ يوم تُبدَّل الأرضُ غيرَ الأرضِ والسَّماوات؟ قال: «**هم في الظُّلْمَةِ دُونَ الجَسْرِ**»، قال: فمَن أوَّلُ النَّاسِ إجازةً؟ قال: «**فُقراء المُهاجرين...**»[(٣)] وذكر الحديث.

---

(١) "مختصر الفتاوى" (ص٢٠٢). (٢) أخرجه مسلم (٢٧٩١).
(٣) أخرجه مسلم (٣١٥).

«ويُمكن الجمعُ بين الحديثين بأنَّ الظُّلمة دُونَ الجَسر حُكمُها حُكمُ الجَسر، وفيها تقسيمُ الأنوار للجوازِ على الجَسرِ، فقد يقعُ تبديلُ الأرض والسَّماوات وطيُّ السَّماء من حينِ وقوعِ النَّاس في الظُّلمة ويمتدُّ ذلك إلى حال المرور على الصِّراط، والله أعلم»[١].

وفي "صحيح مسلم" عن النبيِّ ﷺ قال: «**والذي نفسِي بيدِه، لا يلجُ النَّارَ أحدٌ بايعَ تحت الشَّجرة**»، قالت حفصة: فقلتُ: يا رسول الله، أليسَ الله يقولُ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]؟ فقال: «**ألَم تسمَعِيهِ قال: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧٢]؟**»[٢].

معنى (الورود) المذكور في الآية

«**وأشار ﷺ إلى أنَّ ورودَ النَّار لا يستلزمُ دخولَها، وأنَّ النَّجاة من الشرِّ لا تستلزِم حُصولَه، بل تستلزمُ انعقادَ سَببِه، فمَن طلبَه عدوُّه ليُهلِكُوه ولم يتمكَّنوا منه يُقال: نجَّاه الله منهم؛ ولهذا قال تعالى:** ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [هود: ٥٨]، ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا﴾ [هود: ٦٦]، ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا﴾، ولم يكن العذابُ أصابَهم ولكن أصابَ غيرَهم، ولولا ما خصَّهم الله به من أسباب النَّجاة لأصابهم ما أصاب أولئك، وكذلك حالُ الواردِ في النَّار، يمرُّون فوقَها على الصِّراط، ثم ينجِّي الله الذين اتَّقوا ويذَرُ الظالمين فيها جِثِيًّا، فقد بيَّن ﷺ في حديث جابر المذكور أنَّ الورود - المذكور في الآية - هو المُرور على الصِّراط»[٣].

---

(١) "التخويف من النار" لابن رجب (ص١٣٦).
(٢) أخرجه أحمد (٦/ ٢٨٥)، وابن ماجه (٤٢٨١) وقال البوصيري في "الزوائد": «حديث حفصة صحيح، رجاله ثقات، إن كان أبو سفيان سمع عن جابر» اهـ.
وانظر: ترجمة أبي سفيان وهو طلحة بن نافع في "تهذيب الكمال" (١٣/ ٤٣٨ - ٤٤١/ ط. مؤسسة الرسالة).
(٣) "شرح الطحاويَّة" (ص٣٤٦).

مرور الناس على الصراط

قوله: «**وهو الجَسْر**»؛ (الجَسْر) بفتح الجيم ويجوز كسرُها. و(الكلاليب): جمع كَلُّوب، بالتشديد، وهو حديدة مُعوَجَّة الرأس؛ كما في "النهاية".

وفي رواية حُذيفة وأبي هريرة معًا: «**وفي حافَتِي الصِّراط كلاليبُ مُعلَّقةٌ مأمورةٌ بأخذِ مَن أُمِرَت به**»[(١)]، وفي رواية سُهيل: «**وعليه كَلالِيبُ النَّار**»[(٢)].

«وقوله: «**تخطَِف النَّاس**» بكسر الطاء وبفتحها، قال ثعلب في "الفصيح": (خطِف) بالكسر في الماضي، وبالفتح في المُضارع. وحكى القزَّازُ عكسَه، والكسر في المضارع أفصح»[(٣)].

وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد الخُدري عن النبيِّ ﷺ فذكر حديثًا طويلًا، وفيه قال: «**ثم يُضربُ الجَسْرُ على جهنَّم وتحِلُّ الشَّفاعةُ، فيقولون: اللهمَّ سلِّم سلِّم!**»، قيل: يا رسول الله، وما (الجَسْرُ)؟ قال: «**دَحْضٌ مَزِلَّةٌ، فيه خَطاطِيفُ وكَلالِيبُ وحَسَكَةٌ تكون بنَجْدٍ، فيها شُويكة يُقال لها: السَّعدان، فيمرُّه المؤمنُ كطرف العين، وكالبرق، وكالرِّيح، وكالطَّير، وكأجاويد الخَيل والرِّكاب، فناجٍ مُسلَّم، ومخدوشٌ مُرسل، ومَكدوسٌ على وجهِ في النَّار**»[(٤)].

وفي رواية للبخاري: «**حتى يمرَّ آخرُهم سَحْبًا**»[(٥)]، وفي رواية لمسلم، قال أبو سعيد الخُدري: «بلغني أنَّ الجَسر أدقُّ من الشَّعر وأحدُّ من السَّيف»[(٦)].

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٥).
(٢) رواية سهيل أخرجها الحُميدي في "مسنده" (١١٧٨) وقال الحافظ في "الفتح" (١١/ ٤٥٦): «وأصلُه في مسلم». اهـ، وعزاه أيضًا لابن خزيمة في "صحيحه".
(٣) "الفتح" (١١/ ٣٨٣).
(٤) أخرجه البخاري (٧٣٩)، ومسلم (١٨٣)، واللفظ له.
(٥) رواية البخاري (٧٤٣٩).
(٦) رواية مسلم (١٨٣) (٣٠٢).

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ - فذكر الحديث - وفيه قال: «**ويُضربُ الجَسْرُ بين ظَهرانَي جهنَّم، فأكونُ أنا وأُمَّتي أوَّلَ مَن يُجيزُه، ولا يتكلَّم في ذلك اليومِ إلَّا الرُّسل، ودعوة الرُّسل يومئذ: اللهمَّ سَلِّم سَلِّم! وفي جهنَّم كلاليبُ مثلُ شوكِ السَّعْدان، هل رأيتُم السَّعْدان؟**»، قالوا: نعم يا رسول الله! قال: «**فإنَّها مثل شوكِ السَّعْدان، غيرَ أنَّه لا يعلم قدرَ عظمتها إلَّا الله ﷻ، تخطَفُ النَّاسَ بأعمالهم، فمنهم المُوبَقُ بعملِه، ومنهم المُخَرْدَلُ ثم ينجو...**»[1] الحديث.

وعن ابن مسعود عن النبيِّ ﷺ قال: «**يجمعُ الله النَّاسَ يوم القيامة...**» فذكر الحديث؛ وفيه: «**فيُعطَونَ نُورَهم على قدرِ أعمالهم؛ فمنهم مَن يُعطى نُورَه مثلَ الجبلِ بين يديه، ومنهم مَن يُعطى نورَه فوقَ ذلك، ومنهم مَن يُعطَى نورَه مثلَ النَّخلة بيمينه، ومنهم مَن يُعطَى دونَ ذلك بيمينه، حتى يكون آخرُ مَن يُعطَى نُورَه على إبهامِ قَدَمِه يُضيء مرَّة، ويَطفَأ مرَّة، إذا أضاءَ قدَّم قدَمه، وإذا طَفِئ قام، فيمرُّ ويمرُّون على الصِّراط، والصِّراط كحدِّ السَّيف دَحْضٌ مَزَلَّةٌ، فيُقال لهم: امضوا على قدرِ نُوركم، فمنهم مَن يمرُّ كانقضاض الكواكب، ومنهم كالرِّيح، ومنهم مَن يمرُّ كشدِّ الرِّجل ويَرْمُلُ رَمَلًا، فيَمُرُّون على قدرِ أعمالهم، حتى يَمُرُّ الذي نورُه على إبهامِ قَدَمِه يحبو على وجهه ويديه ورجليه، تخِرُّ يدٌ، وتعلَق يدٌ، وتخرُّ رِجلٌ، وتعلق رِجلٌ، وتُصيب جوانبَه النَّار**». قال: «**فيخلُصون، فإذا خلَصوا قالوا: الحمد لله الذي نجَّانا منكِ بعد أن أراناكِ، لقد أعطانا الله ما لم يُعطِ أحدًا...**»[2] الحديث؛

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢).

(٢) أخرجه الحاكم (٤/ ٥٨٩ - ٥٩٢) مطوَّلًا جدًّا، وصحَّحه.
وقال الذهبي في "تلخيص المستدرك": «ما أنكره حديثًا على جودة إسناده! وأبو خالد شيعيٌّ منحرف» اهـ. وأورد ترجمة له في "الميزان" (٤/ ٤٣٢).

رواه الحاكم وصحَّحه، ورواه البيهقي وغيرُه.

«**واقتسامُ المؤمنين الأنوارَ على حسَبِ إيمانهم وأعمالهم الصَّالحة، وكذلك مَشْيُهم على الصِّراط في السُّرعة والبُطء، وذلك أنَّ الإيمان والعمل الصالح في الدُّنيا هو الصِّراط المستقيم في الدُّنيا، الذي أمرَ الله العبادَ بسُلوكه والاستقامةِ عليه، وأمرَهم بسؤال الهداية إليه، فمَنِ استقامَ سيرُه على هذا الصِّراط المستقيم في الدُّنيا ظاهرًا وباطنًا - استقامَ مشيُه على ذلك الصِّراط المنصوبِ على مَتْنِ جهنَّم، ومَن لم يستقِمْ سيرُه على هذا الصِّراط المستقيم في الدُّنيا، بل انحرفَ عنه؛ إمَّا إلى فتنة الشُّبهات، أو إلى فتنة الشَّهوات، كان اختطافُ الكلاليب له على صراط جهنَّم بحسَبِ اختطاف الشُّبهات والشَّهوات له عن هذا الصِّراطِ المستقيم؛ كما في حديث أبي هريرة أنَّها تخطَف النَّاس بأعمالهم**»[1].

وعن أبي سعيد الخُدْرِي؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يخلُصُ المؤمنون من النَّار فيُحبسون على قنطرةٍ بين الجنَّة والنَّار، فيُقتصُّ لبعضهم من بعض، حتى إذا هُذِّبوا ونُقُّوا أُذن لهم في دخول الجنَّة، فوالذي نفسُ محمَّدٍ بيدِه لأحدُهم أهدى بمنزِله في الجنَّة منه بمنزِله كان في الدُّنيا**»[2]؛ رواه البخاري ومسلم.

ولمسلم عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لتُؤَدُّنَّ الحقوقَ إلى أهلِها يومَ القيامةِ، حتى يُقتصَّ للشَّاةِ الجَمَّاءِ من الشَّاةِ القَرْناءِ تَنطِحُها**»[3]؛ رواه أحمد والترمذي.

---

(١) "التخويف من النار" (ص١٣٩).
(٢) أخرجه البخاري (٢٤٤٠) و (٦٥٣٥). واللفظ للموضع الثاني، والحديث لم يخرجه مسلم.
(٣) أخرجه مسلم (٢٥٨٢).

وفي (مراسيل الحسن)؛ قال: بلغني أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**يُحبَسُ أهلُ الجنَّة بعدما يجوزون الصِّراط، حتى يُؤخَذ لبعضهم من بعض ظُلاماتهم في الدُّنيا، ويدخلونَ الجنَّةَ وليس في قلوبِ بعضِهم على بعضٍ غِلٌّ**»؛ أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح(١).

قولُه: «**وُقِفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ**»؛ (القَنْطَرةُ): الجَسْرُ وما ارتفعَ من البُنيان؛ قاله في "القاموس"، وقال في "المِصباح": (القَنْطَرةُ): ما بُنِي على الماء للعُبور عليه وهي فَنْعَلَةٌ. والجَسْرُ أعمُّ؛ لأنَّه يكون بناءً أو غير بناءٍ. اهـ.

«**واختُلِفَ في (القَنْطَرِة) المذكورة؛ فقيل**: هي من تتمَّةِ الصِّراط وهي طَرَفُه الذي يلي الجنَّة، **وقيل**: إنَّهما صِراطان، وبهذا الثاني جزمَ القُرْطُبيُّ.

قوله: «**فَيُقتَصُّ لِبَعضِهِم مِن بَعضٍ**»؛ بضمِّ أوله على البناء للمجهول للأكثر، وفي رواية الكُشْمِيهَنِي بفتح أوَّله؛ فتكون اللامُ على هذه الرواية زائدةً، أو الفاعل محذوف، وهو (الله) أو مَن أقامَه في ذلك. وفي رواية شَيْبانَ: «**فَيَقتَصُّ بَعضُهُم مِن بَعضٍ**».

قوله: «**حتَّى إذا هُذِّبوا ونُقُّوا**»؛ بضمِّ الهاء، وبضمِّ النُّون، وهما بمعنى التمييز والتخليص من التَّبِعات»(٢).



(١) "الدر المنثور" للسيوطي (٣/ ١٥٨) وعزاه لابن أبي حاتم.
(٢) "فتح الباري" (١١/ ٣٣٦ - ٣٣٧)

أوَّلُ مَن يستفتِحُ بابَ الجنَّةِ، وذِكرُ الشَّفاعة

«وأوَّلُ مَن يَستَفتِحُ بابَ الجَنَّةِ مُحمَّدٌ ﷺ، وأوَّلُ مَن يَدخُلُ الجَنَّةَ مِنَ الأُمَمِ أُمَّتُه.

ولهُ ﷺ في القِيامَةِ ثلاثُ شَفاعاتٍ:

أمَّا الشَّفاعَةُ الأُولَى، فيَشفَعُ في أهلِ المَوقِفِ حتَّى يُقضَى بينَهُمْ بعدَ أن تَتراجَعَ الأنبِياءُ؛ آدمُ، ونُوحٌ، وَإِبْراهِيمُ، وَمُوسَى، وَعِيسَى ابنُ مَريَمَ عن الشَّفاعةِ حتَّى تنتهيَ إليه.

وأمَّا الشَّفاعَةُ الثَّانيَةُ، فيَشفَعُ فِي أهلِ الجَنَّةِ أَنْ يَدخُلوا الجَنَّةَ. وَهاتانِ الشَّفاعَتانِ خاصَّتانِ لَه.

وأمَّا الشَّفاعَةُ الثَّالثَةُ، فيَشفَعُ فيمَنِ استَحَقَّ النَّارَ، وهَذهِ الشَّفاعَةُ لهُ ولسائِرِ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وغَيرِهِمْ؛ فيَشفَعُ فيمَنِ استَحقَّ النَّارَ ألَّا يَدخُلَها، ويَشفَعُ فيمَن دَخَلَها أن يَخرُجَ مِنها، ويُخرِجُ اللهُ مِنَ النَّارِ أقوامًا بغَيرِ شفاعَةٍ؛ بَلْ بفَضلِهِ ورَحمَتِهِ، ويَبقَى في الجَنَّةِ فَضْلٌ عَمَّن دَخَلَها من أَهلِ الدُّنيا؛ فيُنشِئُ اللهُ لَها أَقْوامًا فيُدخِلُهُمُ الجَنَّة.

وأصنافُ ما تَضمَّنَتهُ الدَّارُ الآخِرَةُ؛ منَ الحِسابِ، والثَّوابِ، والعِقابِ، والجَنَّةِ، والنَّارِ، وَتَفاصِيلُ ذَلِكَ - مَذكُورةٌ فِي الكُتُبِ المُنَزَّلَةِ منَ السَّماء، وفي الآثارِ منَ العِلمِ المَأثُورَةِ عَنِ الأَنبِياء، وفي العِلمِ المَورُوثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ من ذَلِكَ ما يَشفِي ويَكفِي، فمَنِ ابتَغاهُ وَجَدَه».

الشَّرح

روى مسلم في "صحيحه" عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ:

«أنا أكثرُ النَّاسِ تَبَعًا يومَ القيامة، وأوَّلُ مَن يَقرَعُ بابَ الجنَّة»[١]، وروى الترمذيُّ عن ابن عبَّاس أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «ألا وأنا حبيبُ الله ولا فَخْر، وأنا أوَّلُ شافعٍ وأولُ مُشفَّعٍ يومَ القيامةِ ولا فَخْر، وأنا حاملُ لواءِ الحَمْدِ يومَ القيامةِ ولا فَخْر، وأوَّلُ مَن يُحرِّكُ حَلْقَةَ بابِ الجنَّةِ فيُفتَحُ لي فأدخلُها ومعي فُقراءُ المؤمنين ولا فَخْر»[٢].

وروى الترمذيُّ أيضًا عن أنس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا أوَّل النَّاس خروجًا إذا بُعِثُوا، وأنا خطيبُهُم إذا أنصَتوا، وقائدُهم إذا وَفَدُوا، وشافعُهم إذا حُبِسوا، وأنا مُبشِّرُهم إذا أيِسُوا، لواءُ الحَمْدِ بيدي، ومفاتيحُ الجنَّة يومئذٍ بيدي، وأنا أكرمُ ولدِ آدمَ يومئذٍ على ربِّي ولا فَخْر، يطوفُ عليَّ ألفُ خادمٍ كأنَّهم اللؤلؤُ المكنونُ»[٣].

وروى مسلم من حديث أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «نحنُ الآخِرونَ الأوَّلونَ يومَ القيامةِ، ونحنُ أوَّلُ مَن يدخلُ الجنَّة، بَيْدَ أنَّهم أُوتوا الكتابَ من قبلنا، وأُوتيناه من بَعدِهم، فاختلفوا، فهدانا الله لما اختلفُوا فيه من الحقِّ بإذنِه»[٤]، وفي حديث أنس عند مسلم: «فيقول الخازن: مَن؟ فأقول: محمَّد، فيقول: بكَ أُمِرتُ ألَّا أفتحَ لأحدٍ قبلكَ»[٥].

فضل الأمة الإسلامية

«فهذه الأُمَّة أسبقُ الأُمَم خروجًا من الأرض، وأسبقُهم إلى ظلِّ العرش، وأسبقُهم إلى الفَصْل والقضاء، وأسبقُهم إلى الجَواز على الصِّراط، وأسبقُهم

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٦) (٣٣١) بلفظ: «أنا أكثر الأنبياء تبعًا. . . .».
(٢) أخرجه الترمذي (٣٦١٦)، والدارمي (١/ ٢٦)، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب».
(٣) أخرجه الترمذي (٣٦١٠)، والدارمي (١/ ٢٢٦ - ٢٢٧) واللفظ له، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».
(٤) أخرجه البخاري (٨٧٦) و(٨٩٦)، ومسلم (٨٥٥) (٢٠)، واللفظ له، وليس عنده: «بإذنه».
(٥) أخرجه مسلم (١٩٧) (٣٣٣).

إلى دخول الجنَّة، فالجنَّة مُحرَّمة على الأنبياء حتى يدخُلَها محمَّد ﷺ، ومُحرَّمةٌ على الأُمَمِ حتى تدخُلَها أُمَّتُه.

وأمَّا أوَّل الأُمَّة دخولًا، فروى أبو داود في "سننه" عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**أتاني جبريلُ فأخذَ بيدي فأراني بابَ الجنَّة الذي تدخُل منه أُمَّتي**»، فقال أبو بكر: يا رسولَ الله، وددتُّ أنِّي كنتُ معك حتى أنظرَ إليه، فقال رسول الله ﷺ: «**أما إنَّك يا أبا بكر أوَّل مَن يدخُل الجنَّة**»[(١)].

قوله: «**وددتُّ أنِّي كنتُ معكَ**»؛ حرصًا منه على زيادة اليقين، وأن يصيرَ الخبرُ عِيانًا، كما قال إبراهيم الخليل: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠]»[(٢)].

وفي الصحيحين عن ابن عمر؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: «**ما يزالُ الرجلُ يسألُ النَّاسَ حتى يأتي يومَ القيامةِ ليسَ في وجههِ مُزْعَةُ لَحْمٍ**»، وقال: «**إنَّ الشَّمسَ تدنو حتى يبلُغَ العَرَقُ نصفَ الأذنِ، فبينما هم كذلكَ استغاثُوا بآدمَ، ثم بموسى، ثم بمحمَّد ﷺ؛ فيشفعُ ليُقضَى بينَ الخلقِ، فيمشِي حتَّى يأخذَ بحَلْقَةِ البابِ، فيومئذٍ يبعثُه الله مقامًا محمودًا يحمدُه أهلُ الجَمعِ كلُّهم**»[(٣)].

وفي "صحيح مسلم" عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنا أوَّلُ النَّاسِ يشفعُ في الجنَّةِ...**»[(٤)] الحديث.

وفي "صحيح مسلم" عن حُذَيفَة وأبي هريرة؛ قالا: قال رسول الله ﷺ: «**يجمعُ الله تبارك وتعالى النَّاسَ، فيقومُ المؤمنونَ حتى تَزْدَلِفَ لهم**

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٥٢).
(٢) "حادي الأرواح" (ص٨٣ - ٨٤).
(٣) أخرجه البخاري (١٤٧٤) و(١٤٧٥)، ومسلم (١٠٤٠)، واللفظ للبخاري.
(٤) أخرجه مسلم (١٩٦) (٣٣٠).

الجنَّة، فيأتونَ آدمَ فيقولون: يا أبانا، استَفتِحْ لنا الجنَّة، فيقولُ: وهل أخرجَكُم من الجنَّة إلَّا خطيئةُ أبيكم؟ لستُ بصاحبِ ذلكَ...» فذكر الحديث؛ وفيه: «**فيأتونَ محمَّدًا ﷺ؛ فيقومُ فيُؤذَنُ له** - أي: في الشَّفاعة - **وتُرسل الأمانةُ والرَّحِمُ، فيقُومانِ جَنْبَي الصِّراطِ يمينًا وشمالًا، فيَمُرُّ أوَّلُكم كالبَرْقِ...**»[1] الحديث.

وفي حديث أُبَيِّ بن كعب عند أبي يَعلَى: «**ثمَّ أمتَدِحُهُ بِمِدْحَةٍ يرضَى بها عنِّي، ثم يُؤذَنُ لي في الكلام، ثم تَمُرُّ أمَّتي على الصِّراط، وهو منصوبٌ بين ظَهرانَي جَهَنَّم، فيَمُرُّون**»[2].

وفي حديث ابن عبَّاس عند أحمد: «**فيقولُ** ﷻ: **يا محمَّدُ، ما تريدُ أن أصنعَ في أُمَّتِكَ؟ فأقول: يا ربِّ عجِّلْ حِسابَهُم**»[3]، وفي رواية عن ابن عبَّاس عند أحمد وأبي يَعلَى: «**فأقولُ: أنا لها، حتى يأذنَ الله لمَن يشاءُ ويرضَى، فإذا أرادَ الله أن يَفرُغَ من خَلقِه نادى مُنادٍ: أين محمَّد وأُمَّتُه؟...**» الحديث[4].

وفي الصحيحين عن أبي هريرة؛ قال: أُتِيَ رسولُ الله ﷺ بلَحْمٍ فرفع إليه الذِّراع - وكانت تُعجِبُه - فنَهَشَ منها نَهْشَةً، ثمَّ قال: «**أنا سيِّدُ النَّاسِ يومَ القيامةِ، وهل تدرونَ ممَّ ذلك؟**

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٥) (٣٢٩).

(٢) ليس في "مسند أبي يَعلى" المطبوع أحاديث لأُبَيِّ بن كعب، ولم نجده في مظانِّه من "المجمع" والله أعلم.

(٣) أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠٧٧١) من حديث ابن عبَّاس، وعنده: «**فأقول: يا ربِّ اعْدِلْ حِسابَهم...**» وقال الهيثمي في "المجمع" (١٠/ ٦٩١): «وفيه محمد ابن ثابت البناني، وهو ضعيف». اهـ، وعزاه إلى "الأوسط" للطبراني أيضًا.

(٤) أخرجه أحمد (١/ ٢٨١، ٢٩٥)، وأبو يَعلى (٣٢٨)، وأورده الهيثمي في "المجمع" (١٠/ ٣٧٢ - ٣٧٣)، وقال: «رواه أبو يَعلى، وأحمد، وفيه: علي بن زيد، وقد وُثِّق على ضعفه، وبقيَّة رجالهما رجال الصحيح». اهـ.

يجمعُ الله الأوَّلينَ والآخرينَ في صَعِيدٍ واحدٍ، فيقول بعضُ النَّاسِ لبعضٍ: ألا تَرَونَ ما أنتُم فيهِ؟! ألا تَرَونَ ما قد بَلَغَكُم؟! ألا تنظُرونَ مَن يشفَعُ لكم إلى ربِّكم؟! فيقول بعضُ النَّاس لبعضٍ: أبُوكُم آدمُ؛ فيأتونَ آدمَ، فيقولون: يا آدمُ، أنتَ أبو البَشَرِ؛ خلقكَ اللهُ بيدِه، ونفخَ فيكَ من رُوحِه، وأمرَ الملائكةَ فسجدوا لك، فاشفَعْ لنا إلى ربِّك؛ ألا ترى ما نحنُ فيه؟! ألا ترى ما قد بلَغَنا؟! فيقول آدمُ: إنَّ ربِّي قد غضِبَ اليومَ غضبًا لم يغضَبْ قبلَه مثلَه، ولن يغضَبَ بعدَه مثلَه، وإنَّه نهاني عن أكلِ الشَّجَرَةِ فعَصَيتُ، نَفْسِي، نَفْسِي، نَفْسِي، اذهبُوا إلى غَيرِي، اذهبوا إلى نُوحٍ.

فيأتون نوحًا فيقولون: يا نوحُ، أنتَ أوَّلُ الرُّسُلِ إلى أهلِ الأرضِ، وسمَّاكَ الله عبدًا شكورًا، فاشفَعْ لنا إلى ربِّك؛ ألا ترى ما نحنُ فيه؟! ألا ترى ما قد بَلَغَنا؟! فيقول نُوحٌ: إنَّ ربِّي قد غضبَ اليومَ غضبًا لم يغضَبْ قبلَه مثلَه، ولن يغضَبَ بعدَه مثلَه، وإنَّه كانت لي دعوةٌ دعوتُ بها على قومي، نَفْسِي، نَفْسِي، نَفْسِي، اذهبُوا إلى غَيرِي، اذهبُوا إلى إبراهيمَ.

فيأتونَ إبراهيمَ فيقولون: يا إبراهيمُ، أنتَ نبيُّ الله وخليلُه من أهلِ الأرض، ألا ترى ما نحنُ فيه؟! ألا ترى ما قد بلغَنا؟! فيقولُ: إنَّ ربِّي قد غَضِبَ اليومَ غضبًا لم يغضَبْ قبلَه مثلَه، ولن يغضبَ بعدَه مثلَه - وذكر كَذَباتِه - نَفْسِي، نَفْسِي، نَفْسِي، اذهبُوا إلى غَيرِي، اذهبوا إلى موسى.

فيأتونَ موسى فيقولون: يا موسى، أنتَ رسول الله، اصطفاكَ الله برسالاتِه وبتكلِيمِه على النَّاسِ، اشفَعْ لنا إلى ربِّك؛ ألا ترى ما نحنُ فيه؟! ألا ترى ما قد بَلَغَنا؟! فيقول لهم موسى: إنَّ ربِّي قد غَضِبَ اليومَ غضبًا لم يغضَبْ قبلَه مثلَه، ولن يغضَبَ بعدَه مثلَه، وإنِّي قتلتُ نفسًا لم أُومر بقَتلِها، نَفْسِي، نَفْسِي، نَفْسِي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى عيسى.

فيأتونَ عيسى فيقولون: يا عيسى، أنتَ رسولُ الله، وكلمتُه ألقاها إلى مريمَ ورُوحٌ منه - قال: هكذا هو - وكلَّمتَ النَّاسَ في المَهْدِ، فاشفَعْ لنا إلى ربِّك؛ ألا ترى ما نحن فيه؟! ألا ترى ما قد بَلَغَنا؟! فيقول لهم عيسى: إنَّ ربِّي قد غَضِبَ اليومَ غضبًا لم يغضَبْ قبلَه مثلَه، ولن يغضبَ بعدَه مثلَه - ولم يذكُر له ذنبًا - اذهبوا إلى محمَّدٍ ﷺ.

فيأتوني فيقولون: يا محمَّدُ، أنتَ رسول الله وخاتَمُ الأنبياء، غفرَ الله لكَ ما تقدَّم من ذنبِكَ وما تأخَّرَ، فاشفَعْ لنا إلى ربِّك؛ ألا ترى ما نحنُ فيه؟! ألا ترى ما قد بَلَغَنا؟!

فأقومُ فآتي تحتَ العَرشِ، فأقعُ ساجدًا لربِّي ﷻ، ثمَّ يفتحُ الله عليَّ ويُلهِمُني من مَحامِدِه وحُسنِ الثَّناءِ عليهِ ما لم يَفْتَحْهُ على أحدٍ قبلي؛ فيُقال: يا محمَّد، ارفَعْ رأسَك، سَلْ تُعْطَه، اشفَعْ تُشَفَّعْ، فأقولُ: ربِّ؛ أُمَّتي أُمَّتي، يا ربِّ؛ أُمَّتي أُمَّتي، يا ربِّ؛ أُمَّتي أُمَّتي، فيُقال: أدخِلْ من أُمَّتك مَن لا حسابَ عليهِ من البابِ الأيمنِ من أبوابِ الجنَّة، وهم شُركاءُ النَّاسِ فيما سوى ذلك من الأبواب».

ثمَّ قال: «والذي نفسِي بيدِه، لما بينَ مِصْراعَينِ مِنْ مَصارِيعِ الجنَّة كما بينَ مكةَ وهَجَرَ، أو كما بينَ مكَّةَ وبُصْرَى»[(١)].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لكلِّ نبيٍّ دعوةٌ مُستجابةٌ، فتعجَّلَ كلُّ نبيٍّ دعوتَه، وإنِّي اختبأتُ دعوتي شفاعةً لأُمَّتي يومَ القيامة، فهي نائلةٌ - إن شاءَ اللهُ - مَن ماتَ من أُمَّتِي لا يُشرك بالله شيئًا»[(٢)]؛ متَّفق عليه.

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٠) و(٣٣٦١) و(٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤).
(٢) أخرجه البخاري (٦٣٠٤)، (٧٤٧٤)، ومسلم (١٩٨) و (١٩٩).

وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخُدري عن رسول الله ﷺ في حديث الشَّفاعة الطَّويل، وفيه: «**فيقولُ الله ﷻ: ارْجِعُوا فمَن وجدتُّم في قَلبِهِ مِثْقالَ حَبَّةِ خَرْدَلٍ من إيمانٍ فأَخْرِجُوه منَ النَّار، فيُخرجون من النَّار - وفي لفظ: أدنى أدنى مِثقال ذرَّةٍ من إيمانٍ فأَخْرِجُوه منَ النَّار - فيُخرِجُون من النَّار خلقًا كثيرًا**»؛ ثم يقول أبو سعيد: اقرؤوا إن شئتُم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ الآية [النساء: ٤٠][(١)].

وروى ابن ماجه من حديثِ عثمانَ: «**يشفعُ يومَ القيامةِ ثلاثةٌ: الأنبياءُ، ثم العُلماءُ، ثم الشُّهداء**»[(٢)]، وفي "الصحيح" عن أبي سعيد عن النبيِّ ﷺ قال: «**قال الله تعالى: شفعتِ الملائكةُ، وشفعَ النبيُّون، وشفعَ المؤمنون، ولم يبقَ إلَّا أرحمُ الراحمين؛ فيقبضُ قبضةً من النَّار فيُخرجُ منها قومًا لم يعملوا خيرًا قطُّ، قد عادوا حُمَمًا، فيُلقيهم في نَهَرٍ في أفواهِ الجنَّة يُقال له: نَهَرُ الحياةِ، فيَخرُجُونَ كما تخرُجُ الحِبَّةُ في حَمِيلِ السَّيلِ، فيقول أهل الجنَّة: هؤلاءِ عُتقاءُ الله؛ الذين أدخلهم الجنَّة بغير عملٍ عَمِلُوه ولا خيرٍ قدَّموه**»[(٣)].

وتقدَّم قولُه ﷺ: «**وأمَّا الجنَّةُ فيبقَى فيها فضلٌ؛ فيُنشِئ الله لها خَلْقًا يُسكِنُهم في فُضولِ الجنَّة**».

وفي الصحيحين عن أبي سعيد أنَّ رسول الله ﷺ ذُكر عندَه عمُّه أبو طالب، فقال: «**لعلَّه تنفعُه شفاعتي يومَ القيامةِ؛ فيُجعلَ في ضَحْضاحٍ من النَّار يبلغُ كَعبَيْهِ يغلِي منه دِماغُه**»[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢) و(٤٥٨١) و(٤٩١٩) و(٦٥٦٠) و(٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) مطولًا وليس عندهما: «أدنى أدنى أدنى».

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٣١٣).

(٣) أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣).

(٤) أخرجه البخاري (٣٨٨٥) و(٦٥٦٤)، ومسلم (٢١٠).

أقسام الشفاعة

فهذه الأحاديثُ دلَّت على أنَّ الشَّفاعةَ ستةُ أقسام:

الأوَّل: الشَّفاعة الكُبرى التي يتأخَّر عنها أولو العَزمِ ﷩، حتى تنتهي إليه ﷺ فيقول: «**أنا لها**»؛ وذلك حين يرغبُ الخلائقُ إلى الأنبياءِ ليشفعُوا لهم إلى ربِّهم حتى يُريحهم من مقامهم في المَوقِف، وهذه شفاعةٌ يختصُّ بها لا يَشْرَكُه فيها أحدٌ.

الثاني: شفاعتُه لأهل الجنَّة في دخولِها؛ وقد ذكرها أبو هريرة في حديثه الطَّويل المتَّفق عليه.

الثالث: شفاعتُه لقومٍ من العُصاةِ من أُمَّته قد استوجبوا النَّار بذُنوبِهم؛ فيشفعُ لهم ألَّا يدخلُوها.

الرابع: شفاعتُه في العُصاة من أهل التوحيد الذين يدخلون النَّار بذُنوبهم؛ والأحاديثُ بها متواترةٌ عن النبيِّ ﷺ، وقد أجمعَ عليها الصَّحابة وأهلُ السُّنَّة قاطبةً، وبدَّعوا مَن أنكرَها، وصاحوا به من كلِّ جانبٍ ونادَوا عليه بالضَّلال.

الخامس: شفاعتُه لقوم من أهل الجنَّة في رفعِ درجاتِهم وزيادةِ ثوابِهم؛ وهذه ممَّا لا يُنازع فيها أحدٌ، وكلُّها مُختصَّة بأهل الإخلاص الذين لم يتَّخذوا من دون الله وليًّا ولا شفيعًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١].

السادس: شفاعتُه في بعض الكفَّار من أهل النَّار؛ حتى يُخفَّف عذابُه، وهذه خاصَّة بأبي طالبٍ وحدَه(١).

---

(١) نقله في "فتح المجيد" (ص٢١١- ٢١٢) عن ابن القيِّم، وانظر: "تهذيب السُّنن" (٧/ ١٣٣).

إنكار الخوارج والمُعتزلة الشَّفاعة في أهل الكبائر

«قال ابن بَطَّال: **أنكرت المُعتزلةُ والخوارجُ الشَّفاعةَ في إخراج مَن أُدخِل النارَ من المؤمنين**؛ وتمسَّكوا بقوله: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [المدثر: ٤٨]، وغير ذلك من الآيات.

وأجابَ أهل السُّنَّة: بأنَّها في الكفَّار، وجاءتِ الأحاديثُ في إثباتِ الشَّفاعةِ المحمَّديَّة مُتواترةً، ودلَّ عليها قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الاسراء: ٧٩]؛ والجمهورُ على أنَّ المُراد به الشَّفاعة»[1].

«**ثمَّ إنَّ النَّاس في الشَّفاعة على ثلاثةِ أقوال: فالمشركون، والنَّصارى، والمُبتدعون من الغُلاة في المشايخ وغيرُهم** - يجعلون شفاعةَ مَن يعظِّمونه عند الله كالشَّفاعة المعروفة في الدُّنيا.

والمُعتزِلَة والخوارج أنكروا شفاعةَ نبيِّنا ﷺ وغيرِه في أهل الكبائر.

وأمَّا أهل السُّنَّة والجماعة فيُقِرُّون بشفاعةِ نبيِّنا ﷺ في أهل الكبائر وشفاعة غيرِه، لكن لا يشفعُ أحدٌ حتى يأذنَ الله له ويحُدَّ له حَدًّا؛ كما في الحديث الصحيح حديثِ الشَّفاعة: «**فيَحُدُّ لي حَدًّا فأُدْخِلُهم الجنَّة**»[2].



(١) "الفتح" (١١/ ٣٥٧).
(٢) "شرح الطحاويَّة" (ص١٦٩).

الإيمانُ بالقَدَرِ

«وتُؤمِنُ الفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ - أهلُ السُّنَّةِ والجَماعَةِ - بالقَدَرِ خَيرِهِ وشَرِّهِ.

والإيمانُ بالقَدَرِ على دَرَجتَينِ، كُلُّ دَرَجةٍ تتضمَّنُ شَيئَينِ:

فالدَّرَجةُ الأُولَى: الإيمانُ بأنَّ الله تعالى عَلِمَ ما الخَلقُ عامِلُونَ بعِلمِهِ القديمِ الذي هوَ موصوفٌ بهِ أَزَلًا، وعَلِمَ جمِيعَ أحوالِهِمْ؛ مِنَ الطَّاعاتِ، والمَعاصِي، والأرزاقِ، والآجالِ، ثمَّ كَتَبَ اللهُ في اللَّوحِ المَحفُوظِ مَقادِيرَ الخلقِ، فأوَّلَ ما خَلَقَ اللهُ القَلَمَ قالَ لَهُ: اكتُبْ، قال: ما أَكتُبُ؟ قال: اكْتُبْ ما هوَ كائِنٌ إلى يوم القِيامَةِ؛ فما أصابَ الإنسانَ لَمْ يكُنْ لِيُخطِئَهُ، وما أخطَأَهُ لم يكُنْ ليُصِيبَهُ، جَفَّتِ الأقلامُ، وطُوِيَتِ الصُّحفُ، كَما قالَ تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، وقال: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الحديد: ٢٢].

وهذا التَّقدِيرُ التَّابعُ لعِلمِهِ سبحانه يكونُ في مَواضِعَ جُملةً وتفصيلًا؛ فقد كتبَ اللهُ في اللَّوحِ المَحفُوظِ ما شاءَ، وإذا خَلَقَ جَسَدَ الجَنِينِ قبلَ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ بَعَثَ إليهِ مَلَكًا؛ فيُؤمَرُ بأربَعِ كَلِماتٍ: بكَتْبِ رِزْقِهِ، وأَجَلِهِ، وعَمَلِهِ، وشَقِيٌّ أمْ سَعِيدٌ، ونَحوِ ذلكَ.

فهذا القَدْرُ قد كانَ يُنكِرُهُ غُلاةُ القَدَرِيَّةِ قَدِيمًا، ومُنكِرُوهُ اليومَ قَلِيل.

وأَمَّا الدَّرَجةُ الثَّانِيَة، فهِيَ مَشِيئَةُ اللهِ النَّافِذةُ وقُدْرَتُهُ الشَّامِلَةُ، وهُوَ: الإيمانُ بأنَّ ما شاءَ اللهُ كانَ وما لم يَشَأْ لم يكُنْ، وأنَّهُ ما في السَّماواتِ وما في الأرضِ من حَرَكَةٍ ولا سُكُونٍ إلَّا بمَشِيئَةِ الله سبحانه، لا يَكُونُ في مُلكِهِ ما لا يُرِيدُ، وأَنَّهُ سبحانهُ على كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ مِنَ المَوجُوداتِ وَالمَعدُوماتِ، فما من مخلوقٍ في الأرضِ ولا في السَّماءِ إلَّا اللهُ خالِقُهُ، سُبحانهُ لا خَالِقَ غَيرُهُ

وَلا رَبَّ سِواهُ، ومعَ ذَلِكَ فقد أَمَرَ العبادَ بطاعَتِهِ وطاعَةِ رُسلِهِ، ونَهاهُم عن مَعصِيَتهِ، وهوَ سُبحانهُ يُحِبُّ المُتَّقِينَ والمُحسِنِينَ والمُقسِطِينَ، ويَرضَى عنِ الذِينَ آمنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ، ولا يُحِبُّ الكافرِينَ، ولا يَرضَى عنِ القَومِ الفاسِقِينَ، وَلا يأمُرُ بالفَحشَاءِ، ولا يَرضَى لِعِبادِهِ الكُفْرَ، ولا يُحِبُّ الفَسادَ.

والعِبادُ فاعلونَ حَقِيقَةً، وَاللهُ خالِقُ أَفعالهم، والعَبدُ هُوَ المُؤمِنُ والكافِرُ، والبَرُّ والفاجِرُ، والمُصَلِّي والصَّائِمُ، وللعِبادِ قُدرَةٌ على أَعمالِهِم ولهُم إرادَةٌ، واللهُ خَالِقُهُمْ وخَالقُ قُدرَتِهِم وإرادَتِهِم؛ كَما قالَ تَعالَى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢٩﴾ [التكوير: ٢٨ - ٢٩].

وهَذِهِ الدَّرَجةُ منَ القَدَرِ يُكذِّبُ بِها عامَّةُ القَدَرِيَّةِ الذِينَ سَمَّاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ مَجُوسَ هَذِهِ الأُمَّةِ، ويَغْلُو فيها قَومٌ من أَهلِ الإثباتِ حتَّى سَلَبُوا العَبدَ قُدرَتَهُ واختِيارَهُ، ويُخرِجُونَ عن أَفْعالِ اللهِ وَأَحكامِهِ حِكَمَها وَمَصالِحَها».

الشَّرح

ذكر درجاته

ذكر المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا المَبْحَث الرُّكن السَّادس من أركان الإيمان؛ وهو: **الإيمانُ بالقَدَرِ خَيرِه وشَرِّه، وذكر أنَّ ذلك مُشتملٌ على أربعِ مراتبَ:**

الأولى: علمُ الله القديمُ وأنَّه قد عَلِمَ أعمالَ العبادِ قبلَ أن يعملُوها.

الثانية: كتابةُ ذلك في اللَّوحِ المَحفوظ.

الثالثة: مشيئةُ الله العامَّة وقُدرتُه الشَّاملة.

الرابعة: إيجادُ الله لكلِّ المخلوقاتِ، وأنَّه الخالقُ وكلَّ ما سواه مخلوق، وهذا قول أهل السُّنَّة والجماعة، وهو القول الحقُّ الذي يدلُّ عليه الكتابُ والسُّنَّة وإجماعُ الصحابة والتابعين لهم بإحسان، خلافًا للقدريَّة النُّفاة والمُجبِرَةِ ونحوهم.

المُخاصمون في القَدَرِ نوعان

«**والمُخاصمون في القَدَرِ نوعان**:

أحدهما: مَن يُبطِل أمرَ الله ونهيَه بقضائِه وقَدَرِه كالذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

والثاني: مَن يُنكِر قضاءه وقَدَرَه السَّابق.

والطائفتان خُصماء الله؛ قال عَوف: «من كذَّبَ بالقَدَرِ فقد كذَّبَ بالإسلام، إنَّ الله تبارك وتعالى قدَّرَ أقدارًا وخلقَ الخلقَ بقَدَرٍ، وقسَّمَ الآجالَ بقَدَرٍ، وقسَّمَ الأرزاقَ بقَدَرٍ، وقسَّمَ البلاءَ بقَدَرٍ، وقسَّم العافيةَ بقَدَرٍ وأمرٍ ونَهيٍ».

تفسير السلف للقدر

وقال الإمام أحمد: «القَدَرُ قُدرةُ الله»، واستحسن ابنُ عَقِيلٍ هذا الكلامَ جدًّا، وقال: «هذا يدلُّ على دقَّة علم أحمدَ، وتبحُّره في معرفةِ أصولِ الدِّين»، وهو كما قال أبو الوفاء؛ فإنَّ إنكارَ القَدَرِ إنكارٌ لقُدرةِ الرَّبِّ على خلق أعمالِ العبادِ وكتابتها وتقديرها، وسلفُ القدريَّة كانوا يُنكرون علمَه بها، وهم الذين اتَّفق السَّلفُ على تكفيرهم.

وفي تفسير عليِّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاسٍ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]، قال: «الذين يقولونَ: إنَّ الله على كلِّ شيء قدير»[١].

معنى خير القدر وشرِّه

وقولُه: «**خَيرِهِ وشَرِّهِ**»؛ فهو تعالى الخالقُ لكلِّ شيء، وما يقعُ في الكون فهو بمشيئته، وإن كان لا يُحبُّه ولا يرضاه؛ «فإنَّه خلقَ الخيرَ والشَّرَّ لما له في ذلك من الحِكمَة التي باعتبارها كان فعلُه حسنًا مُتقنًا؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ۝٧﴾ [السجدة]، وقال:

---

(١) "شفاء العليل" (ص٢٨ - ٢٩).

﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]؛ فلهذا لا يُضاف إليه الشَّرُّ مُفردًا، بل: إمَّا أن يدخلَ في العُموم، وإمَّا أن يُضافَ إلى السَّبب، وإمَّا أن يُحذفَ فاعِلُه.

فالأوَّل كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٦].

والثاني كقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق: ١ - ٢].

والثالث كقوله فيما حكاه عن الجنِّ: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝١٠﴾ [الجن: ١٠].

وقد قال في أمِّ القرآن: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧]؛ فذكرَ أنَّه فاعلُ النِّعمة، وحذفَ فاعل الغضَب، وأضاف الضَّلال إليهم، وقال الخليل: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠﴾ [الشعراء: ٨٠]، ولهذا كان لله الأسماءُ الحُسنَى، فسمَّى نفسَه بالأسماءِ الحُسنَى المُقتَضِيَة للخير، وإنَّما يُذكر الشَّرُّ في المفعولات؛ كقوله تعالى: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٩٨﴾ [المائدة: ٩٨]، وقوله: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٤٩ وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ ۝٥٠﴾ [الحجر: ٤٩ - ٥٠]؛ وهذا لأنَّ ما يخلُقه من الأمور التي فيها شرٌّ بالنِّسبة إلى بعض النَّاسِ له فيها حكمة، هو بخَلقِهِ لها حميدٌ مَجيدٌ، له المُلك وله الحمد، فليست بالإضافة إليه شرًّا ولا مذمومةً، فلا يُضاف إليه ما يُشعِر بنقيض ذلك»[١].

الشرُّ لا يضاف إلى الله ولا يدخل في صفاته وأفعاله

«فإنَّ الشَّرَّ لا يدخلُ في شيءٍ من صفاته ولا في أفعاله، كما لا يلحقُ ذاتَه تبارك وتعالى؛ فإنَّ ذاتَه لها الكمال المُطلق الذي لا نقصَ فيه بوجهٍ

(١) "المنهاج" (٢/ ٢٥).

من الوجوه، وأوصافُه كذلك لها الكمالُ المُطلق والجلالُ التامُّ ولا عيبَ فيها ولا نقصَ بوجهٍ ما، وكذلك أفعالُه كلُّها خيراتٌ مَحْضَةٌ لا شرَّ فيها أصلًا، ولو فعل الشَّرَّ سبحانه لاشتُقَّ له منه اسمٌ، ولم تكن أسماؤه كلُّها حُسنَى، ولعادَ إليه منه حُكم، تعالى وتقدَّس عن ذلك.

وما يفعلُه من العدلِ بعبادِه، وعقوبةِ مَن يستحقُّ العقوبةَ منهم هو خيرٌ مَحْضٌ؛ إذ هو مَحْضُ العدلِ والحِكمَة، وإنَّما يكون شرًّا بالنِّسبة إليهم، فالشَّرُّ وقع في تعلُّقه بهم وقيامِه بهم لا في فعلِه القائم به تعالى، ونحن لا نُنكر أنَّ الشَّرَّ يكون في مفعولاته المُنفصِلَة، فإنَّه خالق الخير والشَّرِّ.

ولكن هنا أمرانِ ينبغي أن يكونا منكَ على بالٍ:

أحدهما: أنَّ ما هو شرٌّ أو مُتضمِّنٌ للشَّرِّ فإنَّه لا يكونُ إلَّا مفعولًا مُنفصِلًا؛ لا يكون وصفًا له، ولا فعلًا من أفعاله.

كون الشيء شرًّا هو أمر نسبي

الثاني: أنَّ كونَه شرًّا هو أمرٌ نسبيٌّ إضافيٌّ، فهو خيرٌ من جهةِ تعلُّق فعل الرَّبِّ وتكوينه به، وشرٌّ من جهةِ نِسبَته إلى مَن هو شرٌّ في حقِّه؛ فله وجهانِ هو من أحدهما خَيرٌ، وهو الوجه الذي نُسِبَ منه إلى الخالق ﷻ خَلْقًا وتكوينًا ومشيئةً؛ لما فيه من الحِكمَة البالغة التي استأثرَ بعِلمِها، وأطلعَ مَن شاءَ من خَلقِه على ما شاء منها، فقد عرفتَ أنَّ كونه شرًّا هو أمرٌ إضافيٌّ، وهو في نفسِه خيرٌ من جهةِ نسبته إلى خالقِه ومُبدِعِه»[١].

«فالقدرُ لا شرَّ فيه بوجهٍ منَ الوجوه، فإنَّه علمُ الله وقُدرتُه وكتابتُه ومشيئتُه، وذلك خيرٌ مَحْضٌ وكمالٌ من كلِّ وجهٍ، فالشرُّ ليس إلى الرَّبِّ تعالى بوجهٍ من الوجوه، لا في ذاتِه، ولا في أسمائِه ولا في صفاتِه ولا في

(١) "بدائع الفوائد" (٢/ ٢١١).

أفعاله، وإنَّما يدخُل الشَّرُّ الجزئيُّ الإضافيُّ في المَقضيِّ المُقدَّر، ويكون شرًّا بالنِّسبةِ إلى مَحَلٍّ، وخيرًا بالنِّسبة إلى مَحَلٍّ آخرَ، وقد يكون خيرًا بالنِّسبة إلى المَحَلِّ القائم به من وجهٍ كما هو شرٌّ له من وجهٍ، بل هذا هو الغالب؛ وهذا كالقِصَاص، وإقامةِ الحُدودِ وقتلِ الكفَّار... فإنَّه شرٌّ بالنِّسبة إليهم لا من كلِّ وَجه، بل من وَجهٍ دونَ وَجه، وخيرٌ بالنِّسبة إلى غيرهم؛ لما فيه من مصلحةِ الزَّجر والنَّكال، ودفعِ النَّاسِ بعضِهم ببعض.

وكذلك الآلامُ والأمراض وإن كانت شُرورًا من وجهٍ، فهي خيراتٌ من وجوهٍ عديدةٍ، فالخيرُ والشَّرُّ من جنس اللذَّةِ والألَمِ والنَّفعِ والضَّرَرِ، وذلك في المَقضِيِّ المُقدَّر لا في نفس صِفَةِ الرَّبِّ وفعلِه القائمِ به، فإنَّ قطعَ يدِ السَّارق شرٌّ مُؤلِمٌ ضارٌّ له، وأمَّا قضاءُ الرَّبِّ ذلك وتقديرُه عليه فعدلٌ وخيرٌ وحكمةٌ ومصلحةٌ.

معنى قولهم: «حلوه ومرِّه»

فإن قيلَ: فما الفرقُ بين كونِ القَدَرِ خيرًا وشرًّا، وكونِه حُلوًا ومُرًّا؟

قيل: الحلاوةُ والمَرارةُ تعودُ إلى مُباشرةِ الأسبابِ في العاجل، والخيرُ والشَّرُّ يرجعُ إلى حُسنِ العاقبةِ وسُوئها، فهو حُلوٌ ومُرٌّ في مبدئِه وأوَّلِه، وخيرٌ وشرٌّ في مُنتهاهُ وعاقبَتِه.

وقد أجرى الله سبحانه سُنَّته وعادته أنَّ حلاوةَ الأسبابِ في العاجل تُعقِبُ المرارةَ في الآجل، ومرارتَها تُعقِبُ الحلاوةَ، فحُلو الدُّنيا مُرُّ الآخرة، ومُرُّ الدُّنيا حُلو الآخرة.

وقد اقتضت حكمته سبحانه أن جعلَ اللذَّاتِ تُثمِر الآلام، والآلامَ تُثمِرُ اللذَّات، والقضاءُ والقَدَرُ مُنتَظِمٌ لذلك انتظامًا لا يخرج عنه شيءٌ البتَّة، والشَّرُّ مَرجِعُه إلى اللذَّات وأسبابها، والخيرُ المطلوبُ هو اللذَّات الدائمة، والشَّرُّ المرهوبُ هو الآلامُ الدائمةُ.

فأسبابُ هذه الشُّرور وإنِ اشتملَتْ على لذَّةٍ ما، وأسبابُ تلك الخَيراتِ وإنِ اشتملَتْ على ألم ما - فألَمٌ يُعقِبُ اللذَّةَ الدائمةَ أولى بالإيثارِ والتحمُّل من لذَّةٍ تُعقِبُ الألمَ الدائمَ، فلذَّة ساعةٍ في جَنبِ ألمٍ طويلٍ كلا لذَّة، وألمُ ساعةٍ في جَنبِ لذَّةٍ طويلةٍ كلا ألم»[1].

«واعلم أنَّ الشَّرَّ كلَّه يرجعُ إلى العَدَمِ - أعني عَدَمَ الخيرِ وأسبابِه المُفضِيَة إليه - وهو من هذه الجهة شرٌّ.

وأمَّا من جهة وجودِه المَحْضِ فلا شرَّ فيه؛ مثاله: أنَّ النُّفوس الشرِّيرة وجودُها خيرٌ من حيث هي موجودةٌ، وإنَّما حصل لها الشَّرُّ بقطع مادَّة الخير عنها، فإنَّها خُلِقت في الأصل مُتحرِّكة لا تسكُن، فإن أُعِينَت بالعلم وإلهام الخيرِ تحرَّكت، وإن تُرِكَتْ تحرَّكتْ بطَبْعِها إلى خِلافِه، وحركتُها من حيثُ هي حركةٌ خيرٌ، وإنَّما تكون شرًّا بالإضافة لا من حيثُ هي حركة.

والشرُّ كلُّه الظُّلم؛ وهو وضعُ الشيء في غيرِ مَوضِعه، فلو وُضِعَ في مَوضِعه لم يكن شرًّا؛ فعُلِمَ أنَّ جهةَ الشرِّ فيه نسبةٌ إضافيَّة.

ولهذا كانتِ العقوباتُ الموضوعاتُ في محالِّها خيرًا في نفسها، وإن كانت شرًّا بالنِّسبة إلى المَحَلِّ الذي حلَّتْ به؛ لِما أحدثَتْ فيهِ من الألم الذي كانت الطَّبيعةُ قابلةً لضِدِّه من اللذَّة، مُستعدَّةً له، فصار ذلك الألمُ شرًّا بالنِّسبة إليها، وهو خيرٌ بالنِّسبة إلى الفاعلِ حيثُ وضعَه موضِعَه، فإنَّه سبحانه لا يخلُق شرًّا مَحْضًا من جميع الوجوه والاعتبارات، فإنَّ حكمته تأبى؛ بل قد يكون ذلك المخلوق شرًّا ومفسدةً ببعض الاعتبارات، وفي خلقه مصالحُ وحِكَمٌ باعتباراتٍ أُخَر أرجحُ من اعتباراتِ مفاسده، بل الواقع مُنحصِرٌ في

---

(١) "شفاء العليل" (ص٢٦٩).

ذلك؛ فلا يُمكن في جناب الحقِّ ﷻ أن يُريد شيئًا يكونُ فسادًا من كلِّ وجهٍ بكلِّ اعتبارٍ لا مصلحةَ في خلقه بوجهٍ ما، هذا من أبينِ المُحال؛ فإنَّه سبحانه بيدِه الخير، والشرُّ ليس إليه، بل كلُّ ما إليه فخيرٌ، والشرُّ إنَّما حصل لعدم هذه الإضافة والنِّسبة إليه، فلو كان إليه لم يكن شرًّا فتأمَّلْه، فانقطاعُ نسبته إليه هو الذي صيَّره شرًّا.

فإن قلتَ: لم تنقطِع نسبتُه إليه خلقًا ومشيئة؟

قلتُ: هو من هذه الجهة ليس بشَرٍّ فإنَّ وجودَه هو المنسوبُ إليه، وهو من هذه الجهة ليس بشَرٍّ، والشرُّ الذي فيه من عدمِ إمدادِه بالخيرِ وأسبابه، والعدمُ ليس بشيءٍ يُنسب إلى مَن بيدِه الخير.

أسباب الخير ثلاثة

فإن أردتَّ مزيدَ إيضاحٍ لذلك فاعلَمْ أنَّ أسبابَ الخيرِ ثلاثةٌ: الإيجادُ، والإعدادُ، والإمدادُ.

فهذه هي الخيراتُ وأسبابُها، **فإيجادُ السَّببِ** خيرٌ وهو إلى الله، **وإعدادُه** خيرٌ وهو إليه أيضًا، **وإمدادُه** خيرٌ وهو إليه أيضًا، فإذا لم يحدث فيه إعدادٌ ولا إمدادٌ حصلَ فيه الشَّرُّ بسبب هذا العَدَمِ الذي ليس إلى الفاعل وإنَّما إليه ضدُّه.

فإن قلتَ: فهلَّا أمدَّه إذ أوجدَه؟

قلتُ: ما اقتضَت الحكمةُ إيجادَه وإمدادَه فإنَّه سبحانه يُوجِدُه ويُمِدُّه، وما اقتضَت إيجادَه وتركَ إمدادِه، أوجدَه بحكمته ولم يُمِدَّه بحكمته، فإيجادُه خيرٌ، والشَّرُّ وقع من عدم إمداده.

فإن قلتَ: فهلَّا أمدَّ الموجوداتِ كلَّها؟

قلتُ: فهذا سؤالٌ فاسدٌ يظنُّ مُورِدُه أنَّ التسويةَ بين الموجوداتِ أبلغُ في

الحكمة، وهذا عينُ الجهل بل الحكمةُ كلُّ الحكمةِ في هذا التفاوتِ العظيمِ الواقعِ بينها، وليس في خلقِ كلِّ نوعٍ منها تفاوتٌ، والتفاوتُ إنَّما وقعَ بأمورٍ عدميَّة لم يتعلَّق بها الخلقُ، وإلَّا فليس في الخلقِ من تفاوتٍ.

وسرُّ المسألة أنَّ الرِّضى بالله يستلزِمُ الرِّضى بصفاته وأسمائه وأحكامه ولا يستلزِمُ الرِّضى بمفعولاته كلِّها، بل حقيقةُ العبوديَّة: أن يُوافقه عبدُه في رضاه وسخطه؛ فيرضى منها بما يرضى به، ويسخطُ منها ما سَخِطَه.

فإن قلتَ: كيف يرضى لعبدِه شيئًا ولا يُعينه عليه؟

قلتُ: لأنَّ إعانته عليه قد تستلزِمُ فوتَ محبوبٍ له أعظمَ من حصول تلك الطاعة التي رَضِيَها له.

وقد يكون وقوعُ تلك الطاعة منه يتضمَّن مفسدةً هي أكرهُ إليه سبحانه من محبَّته لتلك الطاعة، بحيثُ يكون وقوعُها منه مستلزمًا لمفسدةٍ راجحةٍ، ومُفوِّتًا لمصلحةٍ راجحةٍ، وقد أشار تعالى إلى ذلك في قوله: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ ﴿٤٦﴾ لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [التوبة: ٤٦ - ٤٧]؛ فأخبرَ سبحانه أنَّه كرِهَ انبعاثَهم مع رسول الله ﷺ للغزوِ، وهو طاعةٌ وقُربةٌ وقد أمرهم الله به، فلمَّا كرِهَه منهم ثبَّطهم عنه.

ثم ذكر سبحانه بعضَ المفاسدِ التي كانت ستترتَّبُ على خُروجهم لو خرجوا مع رسول الله ﷺ فقال: ﴿لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة: ٤٧]؛ أي: فسادًا وشرًّا، ﴿وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]؛ أي: سعَوا فيما بينكم بالفساد والشَّرِّ، ﴿يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]؛ أي: قابلون منهم مُستجيبون لهم؛ فيتولَّد من بين سعي هؤلاء بالفساد وقَبول

أولئك منهم من الشَّرِّ ما هو أعظم من مصلحةِ خروجهم؛ فاقتضت الحكمةُ والرحمةُ أن منعَهم من الخروجِ وأقعدَهم عنه، فاجعل هذا المثالَ أصلًا لهذا الباب وقِسْ عليه.

فإن قلتَ: قد يُتصوَّر لي هذا في رضى الرَّبِّ تعالى لبعض ما يخلُقه من وجهٍ وكراهته من وجهٍ آخر، فكيف لي بأن يجتمع الأمران في حقِّي بالنِّسبة إلى المعاصي والفُسوق؟

قلتُ: هو مُتصوَّرٌ مُمكنٌ، بل واقعٌ؛ فإنَّ العبدَ يسخطُ ذلك ويُبغِضُه ويكرهُه من حيثُ هو فعلٌ له بسببه، وواقعٌ بكَسْبِه وإرادته واختياره، ويرضى بعلم الله وكتابته ومشيئته وإذنه الكونيِّ فيه، فيرضى بما مِنَ الله، ويسخطُ ما هو منه، فهذا مَسلَكُ طائفةٍ من أهل العِرْفان.

وطائفةٌ أخرى رأوا كراهةَ ذلك مطلقًا، وعدمَ الرضى به من كلِّ وجه، وهؤلاء في الحقيقة لا يُخالفون أولئك، فإنَّ العبد إذا كرِهَها مُطلقًا فإنَّ الكراهةَ إنَّما تقعُ على الاعتبارِ المكروه منها، وهؤلاء لم يكرهوا علمَ الرَّبِّ وكتابتَه ومشيئتَه وإلزامَه حُكمَه الكونيَّ، وأولئك لم يرضَوا لها من الوجه الذي سَخِطَها الرَّبُّ وأبغضَها لأجله.

وسرُّ المسألة أنَّ الذي إلى الرَّبِّ منها غيرُ مكروه، والذي إلى العبدِ منها هو المكروه والمسخُوط.

فإن قلتَ: ليس للعبدِ شيءٌ منها؟

قلتُ: هذا هو الجَبْرُ الباطل الذي لا يُمكن صاحبَه التخلُّصُ من هذا المقام الضيِّق، والقدريُّ أقربُ إلى التخلُّص منه من الجَبْرِي، وأهل السُّنَّة المُتوسِّطون بين القدريَّة والجبريَّة هم أسعدُ بالتخلُّص منه من الفريقين.

الرد على المحتجِّين بالقدر على ترك الأمر والنهي

فإن قلتَ: كيف يتأتَّى الندمُ والتوبةُ مع شُهودِ الحكمة في التقديرِ، ومع شُهودِ القيُّوميَّة والمشيئة النافذة؟

قلتُ: هذا الذي أوقعَ من عَمِيَت بصيرتُه في شهودِ الأمر على خلاف ما هو عليه؛ فرأى تلكَ الأفعالَ طاعاتٍ لمُوافقته فيها المشيئةَ والقَدَر، وقال: إن عصيتُ أمرَه فقد أطعتُ إرادته في ذلك! وقيل:

أصْبَحْتُ مُنْفَعِلًا لما تَخْتارُهُ　　مِنِّي فَفِعْلِي كُلُّهُ طاعاتُ

وهؤلاء أعمى الخلقِ بصائرَ وأجهلُهم بالله وأحكامه الدِّينيَّة والكونيَّة؛ فإنَّ الطاعةَ هي مُوافقةُ الأمر لا موافقةُ القَدَرِ والمشيئة، ولو كانت مُوافقةُ القَدَرِ طاعةً لله لكان إبليسُ من أعظم المُطيعين لله! وكان قومُ نوحٍ وعادٌ وثمودُ وقومُ لوطٍ وقومُ فرعونَ كلُّهم مُطيعين له! فيكون قد عذَّبهم أشدَّ العذاب على طاعته، وانتقمَ منهم لأجلها! وهذا غايةُ الجهلِ بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله»[1].

مرتبة العلم السابق

قولُه: «**فالدَّرَجةُ الأُولَى الإيمانُ بأنَّ اللهَ عَلِمَ ما الخَلقُ عامِلُونَ بعِلمِهِ القَدِيمِ الذي هوَ موصوفٌ بهِ أَزَلًا**»؛ (الأَزَلُ) بالتحريك: القِدَم، يُقال: أَزَلِيٌّ؛ أي: قديم. وفي "اللِّسان": وذكر أهلُ العلم أنَّ أصل هذه الكلمة قولُهم للقديم: لم يَزَل، ثم نُسِب إلى هذا فلم يستقِمْ إلَّا بالاختصارِ فقالوا: يَزَلِيٌّ، ثم أُبدِلَت الياءُ ألفًا - لأنَّها أخفُّ - فقالوا: أَزَلِيٌّ، كما قالوا في الرُّمح المنسوبِ إلى ذي يَزَنٍ: أَزَنِيٌّ. اهـ.

والعلم صفةٌ ذاتيَّةٌ لله لا يخلو منها، وقد قدَّر مقاديرَ الخلائق قبل أن يخلُق السَّماواتِ والأرضَ بخمسينَ ألفَ سنة.

---

(١) "مدارج السالكين" (٢/ ١٩٩ - ٢٠٣) ملخَّص.

«**والعلمُ** أعمُّ من الإرادةِ وأصلٌ لها، والمعلومُ أعمُّ من المُراد؛ فالعلمُ يتناول الموجودَ والمعدومَ، والواجبَ والمُمكنَ والمُمتنعَ، وما كان وما سيكون، وما يختاره وما لا يختاره».

«وأمَّا **الإرادةُ** فتختصُّ ببعضِ الأمورِ دونَ بعض، والخبرُ يُطابِقُ العلمَ؛ فكلُّ ما يُعلم يُمكن الخبرُ به، والإنشاءُ يُطابق الإرادةَ فإنَّ الأمرَ إمَّا محبوبٌ يُؤمر به، أو مكروهٌ يُنهى عنه، وأمَّا ما ليس بمحبوبٍ ولا مكروهٍ فلا يُؤمر به ولا يُنهى عنه»(١).

فمرتبةُ العلم السَّابق هي أُولى مراتب القَدَر، «وقد اتَّفق عليها الرُّسل من أوَّلهم إلى خاتَمِهم، واتَّفق عليها الصحابةُ ومَن تَبِعَهم من الأُمَّة، وخالفَهُم مجوسُ الأُمَّة، وكتابتُه السابقةُ تدلُّ على عِلمِه بها قبلَ كونها»(٢)، وقد كفَّر السَّلف - من الصحابة فمَنْ بعدَهم - مَن أنكرَ علمَ الله القديمَ، وقال ابن عمر: «والذي يحلِفُ به عبدُ الله بن عمر، لو كان لأحدِهم مثلُ أُحُدٍ ذهبًا ثم أنفقَه في سبيل الله ما قَبِلَه الله منه حتى يُؤمِنَ بالقَدَرِ خَيرِه وشَرِّه»، «وكذا كلامُ ابن عبَّاسٍ، وجابر بن عبد الله، وواثِلَةَ بن الأَسْقَع، وغيرهم من الصَّحابة والتابعين لهم بإحسانٍ، وسائرِ أئمَّة الإسلام كثير؛ حتى قال فيهم الأئمَّة كمالك والشَّافعي وأحمد بن حنبل وغيرِهم: إنَّ المُنكِرين لعلمِ الله القديمِ يكفُرون»(٣).

فإنَّ الله ﷻ عَلِمَ أهل الجنَّة من النَّار قبل أن يعملوا الأعمال، وهذا حقٌّ يجب الإيمانُ به، بل قد نصَّ الأئمَّة كمالك والشَّافعي وأحمد أنَّ مَن جَحَدَ هذا كَفَر، بل يجبُ الإيمان به؛ فإنَّ الله عَلِمَ ما سيكون قبل أن يكون.

---

(١) "شرح العقيدة الأصفهانية" للشيخ (ص١٠٧) نسخة خطيَّة.
(٢) "شفاء العليل" (ص٢٩). (٣) قاله الشيخ.

وفي "الصحيح": قالوا: يا رسول الله، عَلِمَ الله أهلَ الجنَّة من أهل النَّار؟ قال: «**نعم**»، قيل: فيمَ العملُ؟ قال: «**اعملُوا؛ فكلٌّ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ له**»(١).

فعل الأسباب وعدم الاعتماد عليها

وذلك أنَّ الله عَلِم الأشياءَ كما هي عليه، وقد جعلَ لها أسبابًا تكونُ بها، ويعلمُ أنَّها تكونُ بتلك الأسباب، فلا بدَّ من الأسباب التي قد عَلِمَها الله ﷻ؛ من الدُّعاء والسُّؤال وغيره، فلا ينال العبدُ شيئًا إلَّا بما قدَّره الله من جميع الأسباب، والله خالقُ ذلك الشيء وخالقُ الأسباب - ولهذا قيل: الالتفاتُ إلى الأسباب شِرْكٌ في التوحيد، ومحوُ الأسبابِ أن تكون أسبابًا نَقْصٌ في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكليَّة قَدْحٌ في الشَّرع - ومُجرَّد الأسباب لا تُوجب حصولَ المُسبَّب؛ بل لا بدَّ من تمام الشُّروط، وزوال الموانع، فكلُّ ذلك بقضاءِ الله وقَدَرِه.

وكذلك أمرُ الآخرة فليس بمجرَّد عملِ العبد ينالُ الإنسانُ السَّعادة؛ بل العملُ سببٌ، كما قال ﷺ: «**لن يدخُلَ أحدٌ منكمُ الجنَّةَ بعَمَلِه...**»(٢) الحديث، وقال تعالى: ﴿ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]؛ فهذه (باءُ السَّبَبِ)؛ أي: بسببِ أعمالكم، والذي نفاه النبيُّ ﷺ (باءُ المُقابَلَة والعِوَضِ)، كما يُقال: اشتريتُ هذا بهذا؛ أي: ليس العملُ عِوَضًا أو ثَمَنًا كافيًا في دخول الجنَّة؛ بل لا بدَّ معه من عَفْوِه تعالى ورحمتِه وفضلِه ومغفرتِه، فمغفرتُه تمحو السيِّئات، ورحمتُه تأتي بالخيرات وتُضاعِف الحسنات.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٩٦)، ومسلم (٢٦٤٩) من حديث عِمران بن حُصين بلفظ: «**أعُلمَ أهلُ الجنَّة من أهلِ النَّار؟**»... وفي الباب عن عليٍّ وجابر.

(٢) أخرجه مسلم (٢٨١٧) من حديث جابر، وأخرجه البخاري (٦٤٦٣) ومسلم (٢٨١٦) من حديث أبي هريرة، وأخرجه البخاري (٦٤٦٤)، ومسلم (٢٨١٨) من حديث عائشة بنحوه.

ضلَّ هنا فريقان

ولهذا ضلَّ فريقان:

فريق أخذوا بالقَدَر، وأعرضوا عن الأسباب الشرعيَّة والأعمال الصالحة، وظنُّوا أنَّ ذلك كافٍ، وهؤلاء يؤول أمرُهم إلى الكُفر بالله وملائكته وكُتبه ورُسُله.

وفريقٌ أخذوا يطلُبون الجزاءَ منَ الله كما يطلُبه الأجيرُ من المُستأجِر، مُتَّكلين على حَوْلِهم وقُوَّتِهم وعَمَلِهم، وهم جُهَّالٌ ضُلَّال.

فمَن أعرضَ عن الأمر والنَّهي والوعد والوعيد ناظرًا إلى القَدَرِ فقد ضلَّ، ومَن طلبَ المقامَ بالأمرِ والنَّهي مُعرِضًا عن القَدَرِ فقد ضلَّ؛ بل لا بدَّ من الأمرين، فكلُّ عملٍ يعملُه العامل ولا يكون طاعةً وعبادةً وعملًا صالحًا فهو باطل، وكلُّ عمل لا يُعين الله العبدَ عليه فإنَّه لا يكون.

وللعبد حالان: حالٌ قبل القَدَرِ؛ فعليه أن يستعينَ بالله ويتوكَّل عليه ويدعوه، **وحالٌ بعد القَدَرِ**؛ فعليه أن يحمدَ الله في الطاعة، ويصبرَ ويرضى في المُصيبة، ويستغفرَ في الذنبِ وفي الطاعةِ من النَّقص، ويشكرَه عليها إذ هي من نعمته»[1].

مرتبة الكتابة

المرتبة الثانية: مرتبة الكتابة؛ وهي أنَّ الله كتبَ مقادير الخلائق وما هو كائنٌ إلى يوم القيامة في اللَّوح المحفوظ، «**وأجمعَ الصحابةُ والتابعون وجميعُ أهل السُّنَّة والحديث أنَّ كلَّ كائنٍ إلى يوم القيامة فهو مكتوبٌ في أمِّ الكتاب، وقد دلَّ القرآن على أنَّ الرَّبَّ تعالى كتبَ في أمِّ الكتاب ما يفعلُه وما يقولُه، فكتب في اللَّوح أفعالَه وكلامَه**»[2].

---

(١) "مختصر الفتاوى" (ص١٨٠ - ١٨٢) بتلخيص.

(٢) "شفاء العليل" (ص٤١).

وقال عُبادة بن الصَّامت لابنه: يا بُنيَّ، إنَّك لن تجدَ طعمَ الإيمانِ حتى تعلمَ أنَّ ما أصابكَ لم يكن ليُخطِئَكَ وما أخطأكَ لم يكن ليُصيبكَ، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**إنَّ أوَّلَ ما خلقَ الله القلمُ، فقال: اكتُبْ، قال: ربِّ وماذا أكتبُ؟ قال: اكتُبْ مقاديرَ كلِّ شيءٍ حتى تقومَ السَّاعة**».

يا بُنيَّ، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**مَن ماتَ على غيرِ هذا فليسَ منِّي**»[١]؛ رواه أبو داود وغيره، وفي لفظٍ لأحمد: يا بُنيَّ إن مِتَّ على غيرِ هذا دخلتَ النَّارَ[٢].

وفي الصحيحين عن ابن مسعود؛ قال: حدَّثنا رسول الله ﷺ وهو الصَّادق المَصدُوق: «**إنَّ أحدَكم يُجمع خلقُه في بطنِ أُمِّهِ أربعينَ يومًا نُطْفَةً، ثمَّ يكونُ عَلَقَةً مثلَ ذلك، ثم يكونُ مُضْغَةً مثلَ ذلك، ثم يُرسَل إليه المَلَكُ فينفخُ فيه الرُّوحَ، ويُؤمَرُ بأربعِ كلماتٍ؛ بكَتْبِ رِزقِهِ، وأجَلِهِ، وعَمَلِهِ، وشقِيٌّ أو سعيدٌ، فوالله الذي لا إلهَ غيرُه، إنَّ أحدَكم ليعملُ بعملِ أهلِ الجنَّةِ حتى ما يكونُ بينَه وبينها إلَّا ذراعٌ، فيَسبِقُ عليه الكتابُ فيعملُ بعملِ أهلِ النَّارِ فيدخلُها، وإنَّ أحدَكم ليعملُ بعمل أهلِ النَّارِ حتى ما يكونُ بينَه وبينها إلَّا ذراعٌ فيسبِقُ عليه الكتابُ فيعملُ بعملِ أهلِ الجنَّة فيدخلُها**»[٣].

ولمسلم عن حذيفة، يبلُغُ به النبيَّ ﷺ؛ قال: «**يدخل المَلَكُ على النُّطْفَة**

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣١٧)، وأبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥) و (٣٣١٩)، وابن أبي عاصم في "السُّنَّة" (١٠٢) و(١٠٣) و(١٠٤) و(١٠٥) و(١٠٦) و(١٠٧)، والآجُرِّي في "الشريعة" (ص١٩٤) من طرق مُتكاثرةٍ عن عُبادة بن الصامت.
وفي الباب عن ابن عبَّاس؛ أخرجه ابن أبي عاصم في "السُّنَّة" (١٠٨)، والآجُرِّي في "الشريعة" (ص١٩٥).
(٢) رواية الإمام أحمد (٥/ ٣١٧)، وتقدَّم قبله.
(٣) أخرجه البخاري (٦٥٩٤)، ومسلم (٢٦٤٣) من حديث ابن مسعود.

بعدما تستقرُّ في الرَّحِمِ بأربعينَ أو خمسٍ وأربعينَ ليلةً، فيقول: ياربِّ أشقيٌّ أم سعيدٌ؟ فيُكتبان، فيقول: ياربِّ أذكرٌ أم أنثى؟ فيُكتبان، ويُكتَبُ عملُه، وأثرُه، وأجلُه، ورِزقُه، ثمَّ تُطوى الصحيفةُ فلا يُزاد فيها ولا يُنقَص»[1].

وفي حديث حُذيفة هذا التوقيتُ بأربعين أو خمس وأربعين ليلةً، والتوقيتُ فيه بيانُ أنَّها قبلَ ذلك لا يُتعرَّض لها، ولا يتعلَّق بها تخليقٌ ولا كتابةٌ، فإذا بلغتِ الوقتَ المحدودَ وجاوزتِ الأربعينَ وقعَتْ في أطوارِ التخليق طَبَقًا بعد طَبَقٍ، ووقعَ حينئذٍ التقديرُ والكتابةُ، وحديثُ ابن مسعودٍ صريحٌ في أنَّ وقوعَ ذلك بعد كونه مُضْغَةً بعدَ الأربعين الثالثة، وحديثُ حُذَيفةَ فيه أنَّ ذلك بعد الأربعين ولم يُوقِّت البَعديَّة، بل أطلقها ووقَّتها في حديث ابن مسعود، وحديثُ حُذيفةَ دالٌّ أيضًا على ذلك.

التقدير والكتابة تقديران وكتابتان

ويَحتَمِل وجهًا آخر وهو: **أنَّ التقدير والكتابة تقديران وكتابتان؛ فالأوَّل** منهما عند ابتداء تعلُّق التحويلِ والتخليقِ في النُّطفة، وهو إذا مضى عليها أربعون ودخلت في طَورِ العَلَقَة وهذا أوَّل تَخلِيقِه، **والتقديرُ الثاني والكتابةُ الثانيةُ** إذا كمَلَ تصويرُه وتخليقُه وتقديرُ أعضائه، وكونه ذكرًا أو أنثى من الخارج، فيُكتَبُ مع ذلك عملُه ورِزقُه وأجلُه وشقاوتُه وسعادتُه؛ فلا تنافيَ بينَ الحدِيثَين، **ويكونُ التقديرُ الأوَّل** تقديرًا لما يكون للنُّطفة بعد الأربعين، فيُقدَّر معه السَّعادة والشَّقاوة والرِّزق والعَمَل، **والتقديرُ الثاني** تقديرًا لما يكون للجنين بعد تصويره، فيُقدَّر معه ذلك ويُكتب أيضا، وهذا التقديرُ أخصُّ من الأوَّل، ونظيرُ هذا أنَّ الله سبحانه قدَّر مقاديرَ الخلائق قبلَ أن يخلُق السَّماواتِ والأرضَ بخمسين ألف سنة، ثم يقدِّر ليلةَ القَدْرِ ما يكونُ في العام لمِثْلِه.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٤٥) (٤) من حديث حُذيفةَ بن أَسِيدٍ الغِفَاري.

وهذا أخصُّ من التقدير الأوَّل العامِّ، كما أنَّ تقدير أمرِ النُّطْفَة وشأنِها يقعُ بعد تعلُّقها بالرَّحِم، وقد قُدِّر أمرُها قبل خلقِ السَّماواتِ والأرضِ، **ونظيرُ هذا**: رفعُ الأعمال وعرضُها على الله تعالى، فإنَّ عملَ العام يُرفع في شعبان؛ كما أخبر به الصَّادق المصدوق: «**إنَّه شهرٌ تُرفَع فيه الأعمالُ؛ فأُحِبُّ أن يُرفع عملي وأنا صائم**»، ويُعرض عملُ الأسبوعِ يومَ الاثنين والخميس؛ كما ثبت ذلك في "صحيح مسلم"، وعملُ اليوم يُرفَعُ في آخرِه قبلَ الليل، وعملُ الليلِ في آخرِه قبلَ النهارِ، فهذا الرفعُ في اليومِ والليلةِ أخصُّ من الرفع العامِّ، وإذا انقضى الأجلُ رُفِعَ عملُ العُمر كلُّه وطُوِيَت صحيفة العمل»[(١)].

وفي "صحيح مسلم" عن عبد الله بن عمرو؛ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**كتبَ الله مقاديرَ الخلائقِ قبل أن يخلُقَ السَّماواتِ والأرضَ بخمسين ألف سنةٍ، قال: وعرشُه على الماء**»[(٢)].

وروى أبو داود وابن ماجه عن أُبَيِّ بن كعب مرفوعًا: «**لو أنَّ الله عذَّبَ أهلَ سماواتِهِ وأهلَ أرضِهِ عذَّبهم وهو غيرُ ظالم، ولو رَحِمَهُم كانت رحمتُه خيرًا لهم من أعمالهم...**»[(٣)] الحديث.

وفي حديث أبي ذَرٍّ عن النبيِّ ﷺ فيما يرويه عن ربِّه تبارك وتعالى؛ أنَّه قال: «**يا عبادي، إنِّي حرَّمتُ الظُّلم على نفسي، وجعلتُه بينكم مُحرَّمًا؛ فلا تظالَموا**»[(٤)].

---

(١) "تهذيب السُّنن" (٧/ ٧٦ - ٧٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٥٣) (١٦).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧)، وأحمد (٥/ ١٨٢) والآجُرِّي في "الشريعة" (١٨٧)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٢٤٥)، وقال الشيخ الألباني: «إسناده صحيح رجاله ثقات».

(٤) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) (٥٥).

معنى (الظلم) الذي حرَّمه الله على نفسه

«**وقد تنازعَ النَّاسُ في معنى هذا (الظُّلم) تنازُعًا صاروا فيه بين طرفين ووَسَطٍ بينهما، وخيرُ الأمورِ أوسطُها؛ فذهب المُكذِّبون بالقَدَرِ** القائلون بأنَّ الله لم يخلُق أفعال العبادِ ولم يُرِدْ أن يكون إلَّا ما أمرَ بأن يكون، وغُلاتُهم المُكذِّبون بتقدُّم علم الله وكتابته بما سيكون من أفعال العباد من المُعتزِلة وغيرهم - إلى أنَّ الظُّلمَ منه تعالى هو نظيرُ الظُّلمِ من الآدميِّين بعضِهم لبعضٍ، وشبَّهوه ومثَّلوه في الأفعال بأفعالِ العباد حتى كانوا هم مُمثِّلَةَ الأفعال، **قالوا**: إذا أمر العبدَ ولم يُعِنْه بجميع ما يقدِرُ به عليه من وجوه الإعانة كان ظالمًا له، والتزموا أنَّه لا يقدِرُ أن يهديَ ضالًّا، كما قالوا: إنَّه لا يقدِرُ أن يُضِلَّ مُهتَدِيًا، وقالوا: إذا أمرَ اثنين بأمرٍ واحدٍ، وخصَّ أحدهما بإعانته على فعلِ المأمورِ كان ظالمًا، إلى أمثالِ ذلك من الأمور التي هي من باب الفَضْلِ والإحسانِ جعلوا تركَه لها ظُلمًا، وكذلك ظنُّوا أنَّ التعذيبَ لمَن كان فعلُه مُقدَّرًا ظلمٌ منه، ولم يفرِّقوا بين التعذيبِ لمَن قام به سببُ استحقاق ذلك، ومَن لم يقُم به سببُه، وإن كان ذلك الاستحقاقُ لحِكمَةٍ أخرى عامَّة أو خاصَّة.

فعارضَ هؤلاء آخرونَ من أهل الكلامِ المُثبتينَ للقَدَرِ، وقالوا: ليس الظلمُ منه حقيقةً يُمكن وجودُها، بل هو من الأمور المُمتَنِعَة لذاتها، فلا يجوزُ أن يكون مقدورًا ولا أن يُقال: إنَّه تاركٌ له باختياره، وإنَّما هو من بابِ الجمعِ بين الضدَّين وجعلِ الجسمِ الواحدِ في مكانين، وإلَّا فمهما قُدِّر في الذِّهن، وكان وجودُه مُمكنًا، فالله قادرٌ عليه، فليس بظلمٍ منه سواءٌ فعلَه أو لم يفعله.

وتلقَّى هذا القولَ عن هؤلاء طوائفُ من أهل الإثبات من الفُقهاء وأهل الحديث، من أصحاب مالك والشَّافعي وأحمد وغيرهم من شرَّاح الحديث، وفسَّروا هذا الحديث بما يَنبَني على هذا القول.

فقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]؛ قال أهل التفسير: لا يخاف أن يُظلَم فيُحملَ عليه سيِّئاتُ غيرِه، ولا يُهضَم فيَنْقُصَه من حسناته، ولا يجوزُ أن يكونَ هذا الظُّلم هو شيئًا مُمتنعًا غيرَ مقدورٍ عليه؛ فيكون التقدير: فلا يخافُ ما هو مُمتنعٌ لذاته خارجٌ عن المُمكنات والمقدورات؛ فإنَّ مثلَ هذا إذا لم يكن وجودُه ممكنًا، حتى يقولوا: إنَّه غيرُ مقدورٍ ولو أرادَه كخلق المِثْل - فكيف يُعقَلُ وجودُه، فضلًا عن أن يُتصوَّر خوفُه حتى يُنفَى خوفُه، ثم أيُّ فائدةٍ في نفي خوفِ هذا؟!

وقد عُلِمَ من سياقِ الكلام أنَّ المقصودَ بيانُ أنَّ هذا العامل لا يُجزى على إحسانِه بالظُّلم والهَضم، فعُلم أنَّ الظُّلمَ والهَضمَ المنفيَّ يتعلَّق بالجزاءِ كما ذكرَه أهلُ التفسير، وأنَّ الله لا يجزيه إلَّا بعمله.

ولهذا كان الصوابُ أنَّ الله لا يعذِّب إلَّا مَن أذنبَ، وأيضًا فالأمرُ الذي لا يُمكن القدرةُ عليه لا يصلُح أن يُمدحَ الممدوحُ بعدمِ إرادته وفعله، وإنَّما يكون المدحُ بتركِ الأفعال إذا كان الممدوحُ قادرًا عليها؛ فعُلِمَ أنَّه قادرٌ على ما نزَّه نفسَه عنه من الظُّلم، وأنَّه لا يفعلُه، وبذلك يصحُّ قولُه: «**إنِّي حرَّمتُ الظُّلمَ على نفسي**»؛ فلا يجوز أن يكون فيما هو مُمتنعٌ لذاته فلا يصلُح أن يُقال: حرَّمتُ أو منعتُ نفسي من خلق مِثْلِي، أو من جعلِ المخلوقاتِ خالقةً... ونحو ذلك من المُحالات التي يعلمُ كلُّ أحدٍ أنَّها ليست مُرادًا للرَّبِّ.

والذي قاله النَّاس: إنَّ الظُّلمَ وضعُ الشيءِ في غيرِ موضعِه يتناولُ هذا المقدورَ دونَ ذاكَ المُمتنع؛ كقولِ بعضهم: الظُّلم إضرارُ غير المُستَحِقِّ، فالله لا يُعاقِبُ أحدًا بغيرِ حقٍّ.

وكذلك مَن قال: هو نقصُ الحقِّ؛ كقوله: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾ [الكهف: ٣٣]، ومَن قال: هو التصرُّف في مِلكِ الغَير، فليس بمُطَّرِدٍ ولا مُنعَكِس؛ فقد يتصرَّف الإنسانُ في مِلكِ غيرِه بحقٍّ ولا يكون ظالمًا، وقد يتصرَّف في مُلكِه بغيرِ حقٍّ فيكون ظالمًا، وظلمُ العبدِ نفسَه كثيرٌ في القرآن.

فتبيَّن بما قدَّمنا: **أنَّ القول الوَسَط - وهو الحقُّ** - أنَّ الظُّلم الذي حرَّمه الله على نفسِه مثلُ: أن يتركَ حسناتِ المُحسِنِ فلا يجزيه بها، ويعاقبَ البريءَ على ما لم يفعله من السيِّئات، ويعاقبَ هذا بذنبِ غيرِه، أو يحكُمَ بين النَّاس بغير القِسْطِ، ونحو ذلك من الأفعال التي نزَّه نفسَه سبحانه عنها لقِسْطِه وعدلِه، وهو قادرٌ عليها، وإنَّما استحقَّ الحمدَ والثَّناءَ لأنَّه تركَ هذا الظلم وهو قادرٌ عليه»[١].

وفي الصحيحين عن عِمرانَ بن حُصَين؛ قال: إنِّي عند النبيِّ ﷺ إذ جاءه قومٌ من بني تميم، فقال: «**اقبلُوا البُشرَى يا بني تَميم**»، قالوا: بشَّرتنا فأعطِنا! فدخلَ ناسٌ من أهل اليمنِ، فقال: «**اقبلُوا البُشرَى يا أهلَ اليمنِ إذ لم يقبَلْها بنو تَميمٍ**»، قالوا: قَبِلنا، جئناكَ نتفقَّه في الدِّينِ، ونسألُكَ عن أوَّلِ هذا الأمر ما كان؟ فقال: «**كانَ اللهُ ولم يكُن شيءٌ قبلَه، وكان عرشُه على الماءِ، ثم خلقَ السَّماواتِ والأرضَ، وكتب في الذِّكرِ كلَّ شيءٍ...**»[٢] الحديث.

---

(١) "مختصر الفتاوى" (ص١١٦ - ١٢٩) بتلخيص، وفي "مفتاح دار السعادة" بحثٌ نفيسٌ في الموضوع، وانظر (ص٤٤٠ - ٤٤٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣١٩١) و (٧٤١٨)، ومختصرًا (٤٣٦٥) و (٤٣٨٦)، ولم نجده في "صحيح مسلم"، والله أعلم.

أوَّل المخلوقات في هذا العالم

وقد تكلَّم عُلماء المسلمين من الصَّحابة والتابعين ومَن بعدَهم في أوَّل هذه المخلوقات؛ هل هو العَرشُ أو القَلَم؟ والأوَّل أرجحُ؛ كما قال في "الكافية الشَّافية":

والنَّاسُ مُختَلِفُونَ فِي القَلَمِ الذِي كُـتِـبَ الـقَـضـاءُ بِـهِ مِـنَ الـدَّيَّـانِ
هَل كانَ قَبلَ العَرشِ أَوْ هُوَ بَعْدَهُ؟ قَوْلانِ عِنْدَ أبي العَلَا الهَمَذانِي
وَالـحَـقُّ أَنَّ الـعَـرشَ قَـبـلُ لأَنَّـهُ قَـبـلَ الـكِـتـابَـةِ كـانَ ذا أَرْكـانِ
وَكِتابَةُ القَلَمِ الشَّرِيفِ تَعَقَّبَتْ إيـجـادَهُ مِـنْ غَـيـرِ فَـصْـلِ زَمـانِ
لَـمَّـا بَـراهُ اللهُ قـالَ: اكْـتُـبْ كَـذا فَـغَـدا بِـأَمْـرِ اللهِ ذا جَـرَيـانِ

فقد «اختلفَ العُلماءُ: هل القلمُ أوَّل المخلوقاتِ أو العرش؟ على قولينِ ذكرَهما الحافظ أبو العلاء الهَمَذاني، أصحُّها أنَّ العرشَ قبلَ القَلَم؛ لما ثبتَ في "الصحيح" من حديث عبد الله بن عمرو؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**قدَّر الله مقاديرَ الخلائقِ قبلَ أن يخلُقَ السَّماواتِ والأرضَ بخمسينَ ألفَ عام، وعرشُه على الماء**»[1]؛ فهذا صريحٌ أنَّ التقديرَ وقعَ بعد خلقِ العرشِ، والتقديرُ وقعَ عند أوَّل خلقِ القلم، لحديث عُبادةَ هذا.

ولا يخلو قولُه: «**إنَّ أوَّلَ ما خلقَ الله القلمَ...**» إلى آخره، إمَّا أن يكون جملةً أو جُملتين، فإن كان جملةً - وهو الصحيح - كان معناه أنَّه عندَ أوَّل خلقِه قال له: اكتب، كما في اللفظ: «**أوَّلَ ما خلقَ اللهُ القلمَ قال له: اكتُب...**» بنصب «**أوَّل**» و«**القلم**»، وإن كان جُملتين - وهو مرويٌّ برفعِ «**أوَّل**» و«**القلم**» - فيتعيَّن حملُه على أنَّه أوَّلُ المخلوقات من هذا العالم؛ ليتَّفق الحديثان؛ إذ حديث عبد الله بن عمرو صريحٌ في أنَّ العرشَ سابقٌ على التقدير، والتقدير مقارِنٌ لخلقِ القلم، وفي اللفظ الآخر: «**لمَّا خلقَ الله**

(١) تقدَّم تخريجه.

القلمَ قال له: اكتُبْ»؛ فهذا القلمُ أوَّلُ الأقلامِ وأفضلُها وأجلُّها، وقد قال غيرُ واحدٍ من أهل التفسير: إنَّه القلمُ الذي أقسَمَ الله به»[(١)].

قوله: «**وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ**»؛ يعني: اللَّوح المحفوظ، كما قال: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، أي: من بعدِ اللَّوحِ المحفوظِ يسمَّى ما يُكتب في الذِّكر ذِكرًا كما يسمَّى ما يُكتب فيه كتابًا؛ كقوله ﷻ: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ۝٧٧ فِي كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ۝٧٨﴾ [الواقعة: ٧٧ - ٧٨].

معنى حديث عمران بن حصين

والنَّاس في هذا الحديث على قولين:

منهم مَن قال: إنَّ المقصودَ إخبارُه بأنَّ الله كان موجودًا وحدَه ثم ابتدأ إحداثَ جميعِ الحوادث، فجنسُها وأعيانُها مسبوقةٌ بالعَدَمِ، وإنَّ جنسَ الزمانِ حادثٌ لا في زمان، وجنسَ الحركاتِ والمُتحرِّكات حادثٌ، والله صار فاعلًا بعد أن لم يكن يفعلُ شيئًا من الأَزَلِ إلى حينِ الفعل ولا كان الفعلُ مُمكنًا.

والقول الثاني: المُرادُ إخبارُه عن مبدأ خلقِ هذا العالَم المشهودِ الذي خلقَه الله في ستَّة أيامٍ، ثم استوى على العرش؛ كما أخبر القرآن بذلك في غيرِ موضع.

دليل صحَّة القول الثاني من وجوه:

أحدها: أنَّ قول أهل اليَمَن: «**جئناكَ لنسألَكَ عن أوَّلِ هذا الأمرِ**»؛ وهو إشارةٌ إلى حاضرٍ مشهودٍ، والأمر هنا بمعنى المأمورِ؛ أي: الذي كوَّنه الله بأمرِه، وقد أجابهم النبيُّ ﷺ عن بدءِ هذا العالَمِ الموجودِ لا عن جنسِ المخلوقاتِ؛ لأنَّهم لم يسألوه عنه، وقد أخبرَهم عن خلق السَّماواتِ

(١) "شرح الطحاويَّة" (ص٣٤٥)، وانظر: "المنهاج" (١/ ١٩٠).

والأرض حالَ كونِ عَرشِه على الماء، لم يُخبِرْهم عن خلقِ العَرشِ وهو مخلوقٌ قبلَ خلق السَّماوات والأرض.

وأيضًا فإنَّه قال: «**كان اللهُ ولم يكُن شيءٌ قبلَه**»، وقد روي: «**معَه**»، وروي: «**غيرُه**»، والمجلس كان واحدًا؛ فعُلم أنَّه قال أحدَ الألفاظِ والآخرانِ رُوِيا بالمعنى، ولفظُ (القَبْل) ثبتَ في غير هذا الحديث؛ وحينئذٍ فالذي ثبتَ عنه لفظُ (القَبْل)؛ فإنَّه قد ثبت في "صحيح مسلم" عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ؛ أنَّه كان يقول في دعائه: «**اللهمَّ أنتَ الأوَّل فليسَ قبلكَ شيءٌ...**»[1] الحديث.

ولهذا كان أكثرُ أهلِ الحديث إنَّما يروونه بلفظِ (القَبْل)؛ كالحُمَيدِيِّ، والبَغَوِيِّ، وابن الأَثِير... وغيرهم، وإذا كان كذلك لم يكن في هذا اللفظ تعرُّضٌ لابتداء الحوادثِ ولا لأوَّل مخلوق.

وأيضًا فإنَّه قال: «**كانَ اللهُ ولم يكن شيءٌ قبلَه** - أو: **معه**، أو: **غيرَه** - **وكان عرشُه على الماءِ، وكتبَ في الذِّكْرِ كلَّ شيءٍ**»؛ فأخبرَ عن هذه الثلاثةِ بالواو، وخلقُ السَّماوات والأرض رُوي بالواو وبثُمَّ؛ فظهرَ أنَّ مقصودَه إخبارُه إيَّاهم ببدءِ خلقِ السَّماوات والأرضِ وما بينهما، وهي المخلوقاتُ التي خُلِقَت في ستَّة أيَّام، لا ابتداءُ خلقِ ما خلقَه الله قبلَ ذلك، وذكرَ السَّماواتِ والأرضَ بما يدلُّ على خَلقِها، وذكرَ ما قبلهما بما يدلُّ على كونِه ووجودِه، ولم يتعرَّض لابتداءِ خَلقِه.

وأيضًا فإنَّه إذا كان الحديثُ قد وردَ بهذا وهذا فلا يُجزَم بأحدهما إلَّا بدليلٍ، فإذا رجحَ أحدُهما فمَن جزمَ بأنَّ الرسول أرادَ المعنى الآخر فهو مُخطِئٌ قطعًا، ولم يأتِ في الكتابِ ولا في السُّنَّة ما يدلُّ على المعنى

(١) أخرجه مسلم (٢٧١٣) (٦١).

الآخر؛ فلا يجوزُ إثباتُه بما يُظَنُّ أنَّه معنى الحديث، ولم يَرِد: «**كان الله ولا شيءَ معه**» مُجرَّدًا، وإنَّما وردَ على السِّياق المذكور، ولا يُظَنُّ أنَّ معناه: الإخبارُ بتعطيل الرَّبِّ تعالى دائمًا عن الفعل حتى خلقَ السَّماواتِ والأرضَ.

وأيضًا فقولُه ﷺ: «**كانَ الله ولم يكن شيء قبله** - أو: **معه**، أو: **غيره** - **وكان عَرشُه على الماء**» - لا يصحُّ أن يكونَ المعنى أنَّه تعالى موجودٌ وحدَه لا مخلوقَ معه أصلًا؛ لأنَّ قولَه: «**وكان عرشُه على الماءِ**» يردُّ ذلك، فإنَّ هذه الجُملة - وهي: «**وكان عرشُه على الماءِ**» - إمَّا حاليَّة أو معطوفة، وعلى كلا التقديرين فهو مخلوقٌ موجودٌ في ذلك الوقت، فعُلِمَ أن المُراد: ولم يكن شيءٌ من العالم المشهود»[1].

مرتبة المشيئة

المرتبة الثالثة: **مرتبةُ المشيئةِ**؛ وهي إثباتُ مشيئةِ الله النافذةِ وقُدرتِه الشاملة؛ والنافذة: الماضية التي لا رادَّ لها، من: نَفَذَ السَّهمُ، نُفوذًا، ونَفاذًا: خرقَ الرَّمِيَّة وخرجَ منها، ونَفَذَ الأمرُ: مَضَى، وأمرُه نافذٌ؛ أي: مُطاع، ونَفَذَ العِتقُ: مضى؛ وكأنَّه مُستعارٌ من نفوذِ السَّهم؛ فإنَّه لا مَرَدَّ له... إلخ؛ أفاده "المِصباح".

وهذه المرتبةُ من مراتبِ القدرِ «قد دلَّ عليها إجماعُ الرُّسل من أوَّلهم إلى آخرهم، وجميع الكتب المُنزَّلة من عندِ الله، والفطرةُ التي فطرَ الله عليها خلقَه، وأدلَّةُ العقولِ والعِيان، وليسَ في الوجودِ مُوجِبٌ ومُقتَضٍ إلَّا مشيئةُ الله وحدَه؛ فما شاءَ كان، وما لم يشأ لم يكن.

هذا عمود التوحيد الذي لا يقومُ إلَّا به، والمسلمونَ من أوَّلهم إلى آخرِهم مُجمعون على أنَّه ما شاءَ الله كان وما لم يشأ لم يكُن، وخالفَهم في ذلكَ مَن

---

(١) "مجموعة الرسائل" (٥/ ١٧٢ - ١٧٨)، و"شرح الطحاويَّة" (ص٦٥ - ٦٧) بتلخيص.

ليسَ منهم في هذا الموضِعِ وإن كان منهم في موضعٍ آخر؛ فجوَّزوا أن يكونَ في الوجودِ ما لا يشاءُ الله وأن يشاءَ ما لا يكون»[1].

مرتبة الخلق

المرتبة الرابعة: مرتبةُ الخَلقِ والإيجاد؛ فكلُّ ما سوى الله فهو مخلوقٌ مُوجَدٌ من العَدَمِ، كائنٌ بعد أن لم يكن، والعباد وأعمالُهم مخلوقون مربوبون، «فهذه المرتبةُ من مراتبِ القَدَرِ وهي مرتبةُ خلقِ الله سبحانَه الأعمالَ وتكوينِه وإيجادِه لها، وهذا أمرٌ متَّفقٌ عليه بين الرُّسل صلَّى الله تعالى عليهم وسلَّم، وعليه اتَّفقت الكُتُبُ الإلهيَّة والفِطَرُ والعُقولُ والاعتبارُ، **وخالفَ في ذلك مجوسُ الأُمَّة**؛ فأخرجت طاعاتِ ملائكتِه وأنبيائِه ورُسُلِه وعبادِه المؤمنين - وهي أشرفُ ما في العالم - عن ربوبيَّته وتكوينه ومشيئته، بل جعلوهم هم الخالقين لها ولا تعلُّق لها بمشيئته، ولا تَدخُلُ تحت قُدرَتِه، وكذلك قالوا في جميع أفعال الحيوانات الاختياريَّة، فعندَهم أنَّه سبحانه لا يقدِرُ أن يهدِيَ ضالًّا ولا يُضِلَّ مُهتديًا، ولا يقدِرُ أن يجعل المُسلِمَ مُسلمًا، والكافرَ كافرًا، والمُصلِّي مُصلِّيًا، وإنَّما ذلك بجَعلِهم أنفسَهم كذلك لا بجَعلِه تعالى، وقد نادى القرآن - بل الكتب السماويَّة كلُّها - والسُّنَّة وأدلَّة التوحيد والعقول على بُطلانِ قولهم، وصاحَ بهم أهلُ العلم والإيمان من أقطارِ الأرض، وصنَّفوا التصانيفَ في الردِّ عليهم، ولم يزل السَّلف وأئمَّة السُّنَّة يردُّون باطلَهم بالحقِّ المَحْضِ، إلى أن نبغَتْ نابغةٌ ردُّوا بِدعَتهَم ببدعةٍ تُقابِلُها، وقابلوا باطلَهم بباطلٍ من جِنسِه.

وقالوا: (العبد مجبورٌ على أفعاله، مقهورٌ عليها، لا تأثيرَ له في وجودِها البتَّة، ولا هي واقعةٌ بإرادته واختياره)، **وغلا غُلاتُهم فقالوا**:

(١) "شفاء العليل" (ص٤٣).

(بل هي عينُ أفعالِ الله، ولا تُنسَبُ إلى العبدِ إلَّا على المَجاز، والله سبحانه يلوم العبدَ ويعاقبُه ويخلِّده في النَّار على ما لم يكن للعبدِ فيه صُنعٌ ولا هو فَعَلَه، بل هو مَحْضُ فعلِ الله)؛ **وهذا قول الجبريَّة**، وهو إن لم يكن شرًّا من قولِ القدريَّة، فليس هو بدونه في البُطلان، وإجماعُ الرُّسل واتِّفاق الكتب الإلهيَّة، وأدلَّة العقولِ والفِطَر والعِيان - يكذِّب هذا القول ويردُّه، والطائفتان في عمًى عن الحقِّ.

الردُّ على الجبريَّة والقدريَّة

وكلُّ دليلٍ صحيحٍ للجبريَّة إنَّما يدلُّ على إثبات قُدرةِ الرَّبِّ تعالى ومشيئته، وأنَّه لا خالقَ غيرُه، وأنَّه على كلِّ شيءٍ قدير، لا يُستثنى من هذا العموم فردٌ من أفراد المُمكنات، وهذا حقٌّ.

وليس معهم دليلٌ صحيحٌ ينفي أن يكون العبدُ قادرًا مُريدًا فاعلًا بمشيئته وقدرته، وأنَّه هو الفاعلُ حقيقةً، وأفعالَه قائمةٌ به، وأنَّها فعلٌ له، لا لله، وأنَّها قائمةٌ به لا بالله.

وكلُّ دليلٍ صحيحٍ تُقيمه القدريَّة فإنَّما يدلُّ على أن أفعالَ العبادِ فعلٌ لهم قائمٌ بهم، وواقعٌ بقُدرتهم ومشيئتهم وإرادتهم، وأنَّهم مُختارون لها غيرُ مُضطرِّين ولا مجبورين.

وليس معهم دليلٌ صحيحٌ ينفي أن يكون الله سبحانه قادرًا على أفعالِهم وهو الذي جعلَهم فاعلين.

فأدلَّةُ الجبريَّة مُتضافِرةٌ صحيحةٌ على مَن نفى قُدرةَ الرَّبِّ سبحانه على كلِّ شيء من الأعيانِ والأفعالِ، ونفى عمومَ مشيئته وخَلقِه، وأدلَّةُ القدريَّة مُتضافرةٌ صحيحةٌ على مَن نفى فعلَ العبدِ وقدرتَه ومشيئَتَه واختيارَه، وقال: (إنَّه ليس بفاعلٍ شيئًا، والله يُعاقبه على ما لم يفعله ولا له قُدرةٌ عليه، بل هو مضطرٌّ إليه مجبورٌ عليه).

وأهل السُّنَّة أسعد بالحقِّ من جميع الطوائف؛ فإنَّهم يُثبتون قدرةَ الله على جميع الموجودات من الأعيانِ والأفعالِ، ومشيئتَه العامَّة، ويُنزِّهونه أن يكون في مُلكه ما لا يقدر عليه ولا هو واقعٌ تحتَ مشيئته، ويثبتون القدرَ السَّابقَ وأنَّ العبادَ يعملون على ما قدَّره الله وقضاه وفرغَ منه، وأنَّه لا يشاؤون إلَّا أن يشاء الله، ولا يفعلون إلَّا من بعدِ مشيئته، وأنَّه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

ويثبتون مع ذلكَ قُدرةَ العبدِ وإرادتَه واختيارَه وفعلَه حقيقةً لا مجازًا، وهم متَّفقون على أنَّ الفِعلَ غيرُ المفعولِ؛ كما حكاه البَغَويُّ وغيره؛ فحركاتُهم واعتقاداتُهم أفعالٌ لهم حقيقةً، وهي مفعولةٌ لله سبحانه مخلوقةٌ له حقيقةً، والذي قام بالرَّبِّ ﷻ علمُه وقدرتُه ومشيئتُه وتكوينُه، والذي قام بهم هو فعلُهم وكَسْبُهم وحركاتُهم وسكناتُهم؛ فهم المسلمون المصلُّون القائمون القاعدون حقيقةً، وهو سبحانه هو المُقدِر لهم على ذلك، القادر عليه، الذي شاءه وخلقَه لهم، ومشيئتُهم وفعلُهم بعدَ مشيئته؛ فما يشاؤون إلَّا أن يشاءَ الله، وما يفعلون إلَّا أن يشاءَ الله»[(١)].

إثبات حكمة الله والردُّ على منكريها

والجمهورُ من المسلمينَ وغيرِهم كأئمَّة المذاهب الأربعة، وغيرِهم من السَّلف والعلماء يُثبتون لله حكمةً، فلا ينفونها كما نفاها **الأشعريَّة ونحوُهم؛** الذين يثبتون إرادةً بلا رحمةٍ ولا محبَّةٍ ولا رضًى، وجعلوا جميعَ المخلوقات بالنِّسبة إليه سواءً، لا يُفرِّقون بينَ الإرادةِ والمحبَّةِ والرِّضاء، بل ما وقعَ من الكفرِ والفسوقِ والعصيانِ قالوا: (إنَّه يُحبُّه ويرضاه كما يُريده)، وما لم يقع من الإيمان والتقوى فإنَّه لا يُحبُّه ولا يرضاه عندهم كما لا يُريده، وقد قال تعالى: ﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِۚ﴾ [النساء: ١٠٨]؛ فأخبرَ أنَّه لا يرضاه

(١) "شفاء العليل" (ص٤٩ - ٥٢) ملخَّص.

مع أنَّه قدَّره وقضاه، ولا يوافقون **المُعتزِلة** على إنكارِ قُدرة الله وعمومِ مشيئته وقُدرتِه، ولا يُشبِّهونه بخَلقِه فيما يُوجِبُ ويُحرِّم كما فعل هؤلاء، ولا يسلُبونه ما وصفَ به نفسَه من الصِّفات والأفعال.

وقابلَ هؤلاء قومٌ من العلماء والعبَّاد وأهل الكلام والتصوُّف، فأثبتوا القدرَ وآمنوا بأنَّ الله ربُّ كلِّ شيءٍ ومَلِيكُه، وأنَّه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، لكنَّهم قصَّروا في الأمر والنَّهي والوعد والوعيد، وأفرطوا حتى غلا بعضُهم إلى الإلحادِ؛ فصاروا من جِنْسِ المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍۚ﴾ [الأنعام: ١٤٨]؛ فأولئك القدريَّة وإن كانوا يُشبهون المجوسَ - من حيث إنَّهم أثبتوا فاعلًا لما اعتقدوه شرًّا غير الله - فهؤلاء شابهوا المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍۚ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فالمشركون شرٌّ من المجوس.

والمقصود: أنَّ مَن أثبت القدر، واحتجَّ به على الأمر والنَّهي فهو شرٌّ ممَّن أثبت الأمر والنَّهي ولم يُثبت القَدَرَ، وهذا مُتَّفقٌ عليه بين المسلمين وغيرهم من أهل المِلَلِ، بل من جميع المخلوقات، فإنَّ مَنِ احتجَّ بالقدر وشَهِدَ الربوبيَّة العامَّة لجميع المخلوقات، ولم يفرِّق بين المأمور والمحظور، والمؤمن والكافر، وأهل الطاعة وأهل المعصية - لم يؤمن بأحدٍ من الرُّسل ولا بشيءٍ من الكتب، وكان عنده آدمُ وإبليسُ سواءً، ونوحٌ وقومُه سواءً، وموسى وفرعونُ سواءً، والسَّابقون الأوَّلون والكافرون سواءً.

ومعلومٌ أنَّه يدخل في ذمِّ الله من القدريَّة مَن يحتجُّ به على إسقاط الأمر والنَّهي أعظمَ ممَّا يدخلُ فيه المُنكِر له؛ فإنَّ ضلالَ هذا أعظمُ؛ ولهذا **قُرِنَتِ القدريَّة بالمُرجئة في كلام غير واحدٍ من السَّلف**، ورُوي في ذلك حديثٌ مرفوع؛ لأنَّ كلًّا من هاتين البدعتين تُفسِد الأمرَ والنَّهي والوعدَ والوعيدَ،

فالإرجاء يُضعف الإيمانَ بالوعيدِ ويُهوِّن أمرَ الفرائضِ والمحارمِ، **والقدريُّ** إنِ احتجَّ به كان عونًا للمُرجئ، وإن كذَّبَ به كان هو والمرجئُ قد تقابلا؛ هذا يُبالِغُ في التشديد حتى لا يجعلَ العبدَ يستعينُ بالله على فعلِ ما أُمِرَ به وترك ما نُهِيَ عنه، وهذا يُبالغُ في الناحية الأخرى.

ومن المعلوم أنَّ الله تعالى أرسلَ الرُّسلَ وأنزلَ الكتبَ لتُصدَّقَ الرُّسلُ فيما أخبرَت وتُطاع فيما أمرَت؛ كما قال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [النساء: ٦٤]، والإيمان بالقدر من تمام ذلك.

ومعلومٌ أنَّ مَن أسقطَ الأمرَ والنَّهيَ الذي بعث الله به رسلَه فهو كافرٌ باتِّفاق المسلمين واليهود والنَّصارى، بل هؤلاء قولُهم مُتناقضٌ لا يُمكن أحدًا منهم أن يعيشَ به، ولا تقومُ به مصلحةُ أحد من الخلق، ولا يتعاشرُ عليه اثنان، فإنَّ القَدَرَ إن كان حُجَّةً فهو لكلِّ أحد، وإلَّا فليسَ حُجَّةً لأحد»(١).

قولُه: «**والعَبدُ هوَ المُؤمنُ والكافِرُ والبَرُّ والفاجِرُ...**» إلخ.

«**العبدُ تارةً يُعنَى به المُعبَّد؛ فيعمُّ الخلقَ كما في قوله:** ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ٩٣﴾ [مريم: ٩٣]، وتارةً يُعنَى به العابدُ فيخصُّ، ثم يختلفون؛ فمَن كان أعبدَ علمًا وحالًا كانت عبوديَّتُه أكملَ فكانت الإضافةُ في حقِّه أكملَ مع أنَّها حقيقةٌ في جميعِ المواضع»(٢).

العبوديَّة نوعان

«**والعبوديَّة نوعان: عامَّة، وخاصَّة.**

فالعبوديَّة العامَّة: عبوديَّة أهل السَّماوات والأرض كلِّهم؛ بَرِّهم وفاجرِهم، مؤمنهم وكافرِهم، فهذه عبوديَّة القهر والمُلك، قال تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي

(١) "مجموعة الرسائل والمسائل" (٥/ ١٢٦ - ١٣٣) بتلخيص.
(٢) "الحموية" (ص١٥٤/ النفائس).

﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم: ٩٣]، فهذا يدخلُ فيهم مؤمنهم وكافرهم.

وقال: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [الفرقان: ١٧]؛ فسمَّاهم عبادَه مع ضلالهم، لكن تسميةً مُقيَّدةً بالإشارة، وأمَّا المُطلَقة فلم تجئ إلَّا لأهل النَّوع الثاني، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٨]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١]؛ فهذا يتناولُ العبوديَّة الخاصَّة والعامَّة.

وأمَّا النوع الثاني: فعبوديَّة الطاعة والمحبَّة واتِّباع الأوامر؛ قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [الزخرف: ٦٨]، ﴿... فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [الزمر: ١٧ - ١٨]، فالخلق كلُّهم عبيدُ ربوبيَّته، وأهل طاعته وولايته هم عبيدُ إلهيَّته، ولا يجيءُ في القرآن إضافةُ العبادِ إليه مطلقًا إلَّا لهؤلاء.

وإنَّما انقسمت العبوديَّة إلى خاصَّة وعامَّة؛ لأنَّ أصل معنى اللَّفظة: الذلُّ والخضوع؛ يُقال: (طريقٌ مُعبَّد)؛ إذا كان مُذلَّلًا بوطء الأقدام، و(فلانٌ عبَّده الحبُّ)؛ إذا ذلَّله. لكنْ أولياؤه خضعوا له وذلُّوا طوعًا واختيارًا وانقيادًا لأمرِه ونهيِه، وأعداؤه خضعوا له قهرًا ورغمًا»(١).

وأشار المُؤلِّف بقولِه: «**والعبدُ هوَ المُؤمنُ والكافِرُ**...» إلى قوله: «**وللعِبادِ قُدرةٌ على أعمالِهِمْ ولهُم إرادَةٌ**»، إلى الردِّ على الجبريَّة الذين يقولون: (إنَّ العبدَ لا قدرةَ له ولا إرادةَ، وإنَّه مجبورٌ على أعماله لا اختيارَ له).

---

(١) "مدارج السالكين" (١/ ١٠٥ - ١٠٦) بتلخيص.

وأشارَ بقولِه: «**واللهُ خالِقُ قُدرَتِهِم وإرادتِهِم**» إلى الردِّ على القدريَّة النُّفاة الذين يقولون: (إنَّ العبد هو الذي يخلُق فعلَه)، وكذَّب عامَّةُ القدريَّة بهذه الدرجة من القَدَر؛ ولذا سُمُّوا: (مجوسَ هذه الأُمَّة).

أحاديث ذمِّ القدريَّة

وروى أبو داود عن ابن عمر عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**القدريَّة مجوسُ هذه الأُمَّة؛ إن مَرِضُوا فلا تَعُودُوهم، وإن ماتوا فلا تَشهَدُوهُم**»[(١)]؛ قال المُنذِرِيُّ: «هذا حديث مُنقَطِع، وقد رُوِيَ هذا الحديثُ من طرقٍ عن ابن عمر ليس فيها شيءٌ يثبُت». اهـ.

وروى أبو داود أيضًا عن حُذَيفَة بن اليَمان؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لكلِّ أُمَّة مجوسٌ، ومجوسُ هذه الأُمَّة الذين يقولون: لا قدرَ، مَن ماتَ منهم فلا تشهدوا جنازته، ومَن مَرِضَ منهم فلا تَعُودُوهم، وهم شِيعةُ الدجَّالِ، وحقٌّ على الله أن يُلحِقَهم بالدجَّال**»[(٢)]؛ وهو حديثٌ ضعيفٌ، ورُوِي من طريق أخرى ولا يثبُت، وقد رُوي هذا المعنى عن جابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، ورافع بن خَدِيج.

وقد رُوي في ذمِّ القدريَّة أحاديث أُخر تكلَّم أهلُ الحديثِ في صحَّة

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٩١) وسنده منقطع.
وفي الباب عن حذيفة مرفوعًا: «**لكلِّ أمَّة مجوسٌ، ومجوسُ هذه الأمَّة الذين يقولون: لا قدر، مَن مات منهم فلا تشهدوا جنازته، ومَن مرض منهم فلا تعودوهم، وهم شيعةُ الدجَّال، وحقٌّ على الله أن يُلحقهم بالدجَّال**»؛ أخرجه أبو داود (٦٤٩٢)، وأحمد (٥/ ٤٠٦- ٤٠٧)، وابن أبي عاصم في "السُّنَّة" (٣٢٩). وفي الباب أيضًا عن جابر مرفوعًا: «**إنَّ مجوس هذه الأمَّة المُكذِّبون بأقدار الله تعالى؛ إن مرِضُوا فلا تعودُوهم، وإن لقيتموهم فلا تسلِّموا عليهم، وإن ماتوا فلا تُصلُّوا عليهم**»؛ أخرجه ابن ماجه (٩٢)، والطبراني في "المعجم الصغير" (٦٠٦)، والآجرِّي في "الشريعة" (ص١٧٨)، وابن أبي عاصم في "السُّنَّة" (٣٢٨).

(٢) تقدَّم قبله.

رفعِها، والصحيحُ أنَّها موقوفةٌ»[١]، «**والذي صحَّ عن النبيِّ ﷺ ذمُّهم من أهل البِدَعِ هم الخوارج**؛ فإنَّه قد ثبت فيهم الحديثُ من وجوهٍ كلُّها صِحاح؛ لأنَّ مقالتهم حدثت في زمنِ النبيِّ ﷺ وكلَّمه رئيسُهم.

حدوث البدع

وأمَّا الإرجاءُ، والرَّفْضُ، والقدرُ، والتجهُّمُ، والحلولُ، وغيرها من البِدَعِ - فإنَّها حدثت بعد انقراضِ عصرِ الصَّحابة، وبدعةُ القدرِ أدركَتْ آخرَ عصرِ الصحابةِ فأنكرها مَن كان منهم حيًّا كعبد الله بن عمر وابن عبَّاسٍ وأمثالهما ﷺ، وأكثرُ ما يجيء من ذمِّهم فإنَّما هو موقوفٌ على الصحابةِ من قولهم فيه.

ثم حدثت **بدعةُ الإرجاءِ** بعد انقراضِ عصرِ الصحابةِ فتكلَّمَ فيها كبارُ التابعين الذين أدركُوها، ثم حدثت **بدعة التجهُّم** بعد انقراض عصر التابعين، واستفحلَ أمرُها واستطارَ شرُّها في زمن الأئمَّة كالإمام أحمد وذَوِيهِ.

ثم حدثت **بدعةُ الحُلولِ** وظهرَ أمرُها في زمن الحُسين الحلَّاج، وكلَّما أظهر الشيطانُ بدعةً من هذه البِدَع وغيرِها أقامَ الله لها من حِزْبِه وجُندِه من يردُّها ويُحذِّر المسلمين منها»[٢].

وسُمِّي **القدريَّة** مجوسَ هذه الأُمَّة؛ «لمُضاهاة مذهبهم مذهبَ المجوسِ؛ في قولهم بالأَصْلَين وهما: النُّور والظُّلمة، يزعمون أنَّ الخيرَ من فعل النُّور، والشرَّ من فعل الظُّلمة فصاروا ثنويَّة. وكذلك القدريَّة يُضيفون الخيرَ إلى الله ﷻ والشرَّ إلى غيرِه، والله ﷻ خالقُ الخيرِ والشرِّ، لا يكونُ شيءٌ منهما إلَّا بمشيئته»[٣].

---

(١) "شرح الطحاويَّة" (ص٤٥٠).
(٢) "تهذيب السُّنن" (٧/ ٦١).
(٣) "معالم السنن" (ص٥٦ - ٥٨).

وقابلَ هؤلاء **طائفةُ الجبريَّة**، الذين غَلَوا في إثبات القَدَرِ حتى سلبوا العبدَ قُدرتَه واختيارَه، ولأجل ذلك نفَوا الحكمةَ والتعليلَ، فالقدريَّةُ النُّفاةُ قصَّروا وهؤلاء غلَوا، وأهل السُّنَّة وَسَطٌ بين طرفين، فلا إفراطَ ولا تفريطَ، على إثبات الأمرين الكتابُ والسُّنَّةُ؛ كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾ [التكوير: ٢٨ - ٢٩].

مشيئة العبد بعد مشيئة الله

«**فقوله**: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨﴾ [التكوير: ٢٨] ردٌّ على الجبريَّة القائلين بأنَّ العبدَ لا مشيئةَ له أو: أنَّ مشيئته مجرَّد علامةٍ على حصول الفعل، لا ارتباطَ بينها وبينه إلَّا مجرَّد اقترانٍ عاديٍّ من غير أن يكون سببًا فيه.

وقوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾ [التكوير: ٢٩] ردٌّ على القدريَّة القائلين بأنَّ مشيئةَ العبدِ مُستقلَّةٌ بإيجادِ الفعل من غير توقُّف على مشيئة الله، بل متى شاء العبدُ الفعلَ وَجَد، ويستحيلُ عندهم تعلُّق مشيئة الله بفعل العبدِ بل هو يفعلُه بدون مشيئة الله(١)؛ فالآيتان مُبطلتان لقول الطائفتين.

والذي دلَّت عليه الآيةُ مع سائرِ أدلَّة التوحيد وأدلَّة العقلِ الصريح أنَّ مشيئةَ العباد من جُملةِ الكائنات التي لا توجدُ إلَّا بمشيئة الله ﷻ، فما لم يشأ لم يكن البتَّة، كما أنَّ ما شاء كان ولا بدَّ، وهاتان الآيتان مُتضمِّنتان إثباتَ الشَّرع والقَدَرِ، والأسبابِ والمُسبَّبات، وفعلِ العبدِ واستنادِه إلى فعل الرَّبِّ، ولكلٍّ منهما عبوديَّةٌ مُختصَّةٌ بها؛ **فعبوديَّةُ الآية الأولى**: الاجتهادُ، واستفراغُ الوُسعِ، والاختيارُ، والسَّعي.

(١) قال ابن القيِّم في "تهذيب السنن" (٧/ ٨٠): «وقد نظرتُ في أدلَّة إثبات القَدَرِ والردِّ على القدريَّة المجوسيَّة، فإذا هي تُقارب خمسمئة دليل، وإن قدَّر الله تعالى أفردتُّ لها مُصنَّفًا مستقلًّا».

وعبوديَّة الثانية: الاستعانةُ بالله، والتوكُّل عليه، واللَّجأُ إليه، واستنزال التوفيق والعون، والعلم بأنَّ العبدَ لا يمكنُه أن يشاءَ ولا يفعلَ حتى يجعله الله كذلك، وقوله: ﴿رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التّكوير: ٢٩] ينتظم ذلك كلَّه ويتضمَّنه، فمَن عطَّل أحدَ الأمرين فقد جحدَ كمالَ ربوبيَّته وعطَّلها»(١).



(١) "التبيان، في أقسام القرآن" (ص٤٧ - ٤٨) بتلخيص.

فَصلٌ في الإيمان

«ومن أُصولِ أهلِ السُّنَّةِ أنَّ الدِّينَ والإيمانَ قولٌ وعَمَلٌ؛ قولُ القَلبِ واللِّسانِ، وعَمَلُ القَلبِ واللِّسانِ والجَوارِحِ، وأنَّ الإيمانَ يزيدُ بالطَّاعَةِ ويَنقُصُ بالمعصيةِ.

وهُم معَ ذلكَ لا يُكفِّرونَ أهلَ القِبلَةِ بمُطلَقِ المَعاصِي والكَبائِرِ، كما يفعلهُ الخَوارِجُ؛ بلِ الأُخوَّةُ الإيمانيَّةُ ثابتَةٌ معَ المَعاصِي؛ كما قالَ سُبحانَهُ في آيةِ القِصاصِ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وقالَ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ﴾ [الحجرات: ٩ - ١٠].

ولا يسلُبونَ الفاسِقَ المِلِّيَّ اسمَ الإيمانِ بِالكُلِّيَّةِ ولا يُخلِّدُونَهُ فِي النَّارِ، كما تقُولُهُ المُعتَزِلَةُ؛ بلِ الفاسِقُ يدخلُ في اسم الإيمانِ؛ كما في قولهِ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، **وقد لا يدخلُ في اسم الإيمانِ المُطلَقِ؛ كما في قولهِ تعالى:** ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢].

وقولهِ ﷺ: «لا يَزنِي الزَّانِي حينَ يزنِي وهُوَ مُؤمِنٌ، ولا يَسرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسرِقُ وهوَ مُؤمِنٌ، ولا يشربُ الخمرَ حِينَ يشرَبُها وهُوَ مُؤمِنٌ، ولا ينتَهِبُ نُهْبَةً ذاتَ شَرَفٍ يرفعُ النَّاسُ إليهِ فِيها أبصارَهُم حينَ ينتَهِبُها وهوَ مُؤمِنٌ».

ونقولُ: هوَ مُؤمِنٌ ناقِصُ الإيمانِ، أو مُؤمِنٌ بِإيمانهِ فاسِقٌ بكَبِيرَتِهِ؛ فَلا يُعطَى الاسمَ المُطلَقَ ولا يُسلَبُ مُطلَقَ الاسمِ بِكبِيرَتِه».

الشَّرح

الإيمان لغةً: التصديق؛ ومنه: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]؛ أي: بمُصدِّقٍ لنا.

وشرعًا: تصديقٌ خاصٌّ.

عبارات السَّلف في تعريف الإيمان

وقد تنوَّعت عبارات السَّلف فيه؛ فتارةً يقولون: هو قولٌ، وعملٌ، ونيَّةٌ، واتِّباع السُّنَّة، **وتارةً يقولون**: قولٌ باللِّسان، واعتقادٌ بالجَنان، وعملٌ بالجوارح، **وتارةً يقولون**: هو قولٌ، وعملٌ، ونيَّةٌ، **وتارةً يقولون**: هو قولٌ وعملٌ.

وكلُّ هذا صحيحٌ؛ فإذا قالوا: هو قولٌ وعملٌ، فإنَّه يدخُل في القول: قولُ القلبِ واللِّسان جميعًا، وهذا هو المفهومُ من لفظِ (القولِ) و(الكلامِ) ونحو ذلك إذا أُطلق.

فإنَّ الذي عليه السَّلف والفُقهاء والجمهور يتناولُ اللفظَ والمعنى جميعًا؛ **فمَن قال من السَّلف**: الإيمانُ قولٌ وعملٌ، أرادَ: قولَ القلبِ واللِّسان، وعملَ القلبِ والجوارح، ومَن أرادَ الاعتقاد رأى أنَّ لفظَ (القولِ) لا يُفهم منه إلَّا القولُ الظاهرُ أو خافَ ذلك؛ فزادَ (الاعتقادَ بالقلب).

ومَن قال: قولٌ، وعملٌ، ونيَّةٌ، قال: القولُ يتناولُ الاعتقادَ وقولَ اللِّسان، وأمَّا العملُ فقد لا يُفهم منه النيَّة؛ فزادوا ذلك.

ومَن زادَ (اتِّباعَ السُّنَّة)، فلأنَّ ذلك كلَّه لا يكونُ محبوبًا لله إلَّا باتِّباع السُّنَّة، وأولئك لم يُريدوا كلَّ قولٍ وعملٍ، إنَّما أرادوا ما كان مشروعًا من الأقوال والأعمال، ولكن كان مقصودُهم الردَّ على المُرجئة الذين جعلوه قولًا فقط، فقالوا: بل هو قولٌ وعمل.

والذين جعلوه أربعةً فسَّروا مُرادَهم؛ كما سُئل سهلُ بن عبد الله التُّسْتَريُّ عن الإيمان: ما هو؟ فقال: قولٌ، وعملٌ، ونيَّةٌ، وسنَّةٌ؛ لأنَّ الإيمان إذا كان قولًا بلا عملٍ فهو كفر، وإذا كان قولًا وعملًا بلا نيَّةٍ فهو نِفاق، وإذا كان قولًا وعملًا ونيَّةً بلا سُنَّة فهو بدعة»[(١)].

«وهنا أصلٌ آخر؛ وهو **أنَّ حقيقةَ الإيمان مُركَّبةٌ من قولٍ وعمل، والقول قسمان: قولُ القلبِ** وهو الاعتقاد، **وقولُ اللِّسان** وهو التكلُّم بكلمة الإسلام.

والعمل قسمان: عملُ القلبِ وهو نيَّةٌ وإخلاص، **وعملٌ بالجوارح**.

فإذا زالت هذه الأربعةُ زالَ الإيمانُ بكماله، وإذا زالَ تصديقُ القلبِ لم تنفَعْ بقيَّةُ الأجزاء؛ فإنَّ تصديقَ القلبِ شرطٌ في اعتقادِها وكونها نافعة، وإذا زالَ عملُ القلبِ مع اعتقادِ المُصدِّق فهذا موضعُ المعركةِ بين المُرجِئَة وأهل السُّنَّة؛ فأهلُ السُّنَّة مُجمعون على زوالِ الإيمانِ وأنَّه لا ينفعُ التصديقُ مع انتفاءِ عملِ القلب - وهو محبَّتُه وانقيادُه - كما لم ينفَعْ إبليسَ وفرعونَ وقومَه، واليهودَ، والمشركينَ الذين كانوا يعتقدون صدقَ الرسولِ، بل ويقرُّون به سرًّا وجهرًا، ويقولون: ليس بكاذبٍ، ولكن لا نتبعُه ولا نؤمنُ به.

وإذا كان الإيمانُ يزولُ بزوالِ عمل القلب، فغيرُ مُستنكرٍ أن يزولَ بزوالِ أعمالِ الجوارح، ولا سيَّما إذا كان ملزومًا لعدمِ محبَّةِ القلبِ وانقيادِه، الذي هو ملزومٌ لعدمِ التصديقِ الجازمِ، كما تقدَّم تقريرُه، فإنَّه يلزمُ منه عدمُ طاعةِ الجوارحِ، ويلزمُ من عدم طاعتِه وانقيادِه عدمُ التصديقِ المُستلزمِ للطاعةِ، وهو حقيقةُ الإيمان؛ فإنَّ الإيمانَ ليس مجرَّدَ التصديقِ، وإنَّما هو التصديقُ المُستلزِمُ للطاعة والانقياد»[(٢)].

---

(١) "كتاب الإيمان" لشيخ الإسلام (ص٩٠ - ٩١).
(٢) "كتاب الصلاة" لابن القيِّم (ص٥١٤ - ٥١٥) ضمن "مجموعة الحديث النجديَّة".

مدلول الإيمان عند الإطلاق والتقييد

«وقد تبيَّن أنَّ لفظَ (الإيمانِ) حيثُ أُطلِقَ في الكتاب والسُّنَّة دخل فيه الأعمالُ، وإنَّما يُدَّعى خروجُها منه عند التقييد»(١)؛ فإذا قُيِّد الإيمانُ فقُرِنَ بالإسلام أو بالعمل الصالح، فإنَّه قد يُرادُ به ما في القلبِ من الإيمانِ باتِّفاق النَّاس، وهل يُراد به أيضًا المعطوفُ عليه ويكون من باب عطفِ الخاصِّ على العامِّ؟ أو لا يكون حينَ الاقترانِ داخلًا في مسمَّاه؛ بل يكون لازمًا له على مذهب أهل السُّنَّة؟ أو لا يكون بعضًا ولا لازمًا؟ هذا فيه ثلاثةُ أقوالٍ للناس، وهذا موجودٌ في عامَّة الأسماء؛ يتنوَّع مُسمَّاه بالإطلاق والتقييد»(٢).

والإيمانُ أصلُه الإيمانُ الذي في القلب، **ولا بدَّ فيه من شيئين: تصديقُ القلبِ، وإقرارُه ومعرفتُه**، ويُقال لهذا: قولُ القلب، قال الجُنَيدُ بن محمَّد: «التوحيدُ قولُ القلبِ، والتوكُّل عملُ القلب»؛ فلا بدَّ فيه من قولِ القلبِ وعمله، **ثمَّ قولُ البدنِ وعملُه**، ولا بدَّ فيه من عملِ القلبِ؛ مثلِ حبِّ الله ورسوله، وخشيةِ الله، وحبِّ ما يحبُّه الله ورسوله، وبغضِ ما يُبغضه الله ورسولُه، وإخلاصِ العمل لله وحدَه، وتوكُّلِ القلبِ على الله وحدَه، وغيرِ ذلك من أعمال القلوب التي أوجبها اللهُ ورسولُه وجعلها من الإيمان.

ثمَّ القلبُ هو الأصل؛ فإذا كان فيه معرفةٌ وإرادةٌ سَرَى ذلك إلى البَدَنِ بالضرورةِ، لا يُمكن أن يتخلَّف البدنُ عمَّا يُريد القلب، فإذا كان صالحًا بما فيه من الإيمان علمًا وعملًا قلبيًّا لَزِمَ ضرورةً صلاحُ الجسدِ بالقولِ الظاهرِ والعمل، فالإيمانُ المُطلق - كما قال أهل الحديث - قولٌ وعملٌ؛ قولٌ باطنٌ وظاهر، وعملٌ باطنٌ وظاهر، والظاهرُ تابعٌ للباطنِ لازمٌ له؛ فمتى صلَحَ الباطنُ صلَحَ الظاهر، وإذا فَسَدَ فَسَد.

---

(١) "كتاب الإيمان" (ص٦٢).

(٢) "كتاب الإيمان" (ص٨٦).

مذهب الجهميَّة والمرجئة في الإيمان

ومن هنا يظهرُ خطأُ قولِ جَهْمٍ ومَنِ اتَّبعه؛ حيث ظنُّوا أنَّ الإيمانَ مجرَّدُ التصديق، ولم يجعلوا أعمالَ القلبِ من الإيمان، فالكفرُ عندهم شيءٌ واحدٌ وهو الجهل، والإيمانُ شيءٌ واحدٌ وهو العلم، أو: تكذيبُ القلبِ وتصديقُه؛ فإنَّهم متنازعون: هل تصديقُ القلبِ شيءٌ غيرُ العلمِ؟ أو هو هو؟

وهذا القولُ مع أنَّه أفسدُ قولٍ قيلَ في الإيمان، فقد ذهبَ إليه كثيرٌ من أهل الكلام المُرجِئَة، وقد كفَّر السَّلفُ - كوكيع بن الجرَّاح، وأحمد بن حنبل، وأبي عُبيد، وغيرِهم - مَن يقول بهذا القول، وقالوا: فإبليسُ كافرٌ بنصِّ القرآن، وإنَّما كفرَ باستكباره وامتناعِه عن السجودِ لآدم، لا لكونِه كذَّبَ خبرًا، وكذلك فرعونُ وقومُه، قال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤] وقال موسى عليه السلام لفرعون: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴿١٠٢﴾﴾ [الاسراء: ١٠٢]، بعد قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴿١٠١﴾﴾ [الاسراء: ١٠١]؛ فدلَّ على أنَّ فرعون كان عالمًا بأنَّ الله أنزلَ هذه الآيات، وهو من أكبرِ خلقِ الله عِنادًا وبَغيًا؛ لفسادِ إرادته وقصدِه لا لعدم علمه، وكذلك اليهودُ الذين قال الله فيهم: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٠]، وكذلك كثيرٌ من المشركين الذين قال الله فيهم: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]»[1].

الفرق بين الإسلام والإيمان

«**وهل يستلزمُ الإسلامُ الإيمانَ؟**

هذا فيه نِزاع، والوعدُ الذي في القرآن بالجنَّة وبالنَّجاة من العذاب إنَّما هو مُعلَّقٌ باسمِ (الإيمان)، وأمَّا اسمُ (الإسلام) مُجرَّدًا فما علَّق به في القرآن

(١) "كتاب الإيمان" (ص٩٨ - ١٠٠).

دخولَ الجنَّة، لكن فرضَه وأخبرَ أنَّه دينُه الذي لا يقبلُ من أحدٍ سواه، وبالإسلامِ بعثَ الله جميعَ النبيِّين.

وحقيقةُ الفرق: أنَّ الإسلامَ دين، والدِّينُ مصدرُ: دانَ، يَدِين، دينًا؛ إذا خضعَ وذلَّ، ودينُ الإسلام الذي ارتضاهُ الله وبعثَ به رسلَه هو الاستسلام لله وحدَه، وأصلُه في القلبِ هو الخضوعُ لله وحدَه بعبادتِه وحدَه دونَ ما سواه، فمَن عبدَه وعبدَ معه إلهًا آخرَ لم يكن مُسلمًا، ومَن لم يعبُده بل استكبرَ عن عبادته لم يكن مُسلمًا.

والإسلامُ هو الاستسلامُ لله والخضوعُ له والعبوديَّة؛ هكذا قال أهل اللغة: أسلمَ الرجلُ إذا استَسْلَم؛ فالإسلامُ في الأصلِ من بابِ العمل؛ عملِ القلبِ والجوارح.

وأمَّا الإيمان، فأصلُه تصديقٌ وأقوالٌ ومعرفةٌ، فهو من بابِ قولِ القلبِ المُتضمِّن عملَ القلب، والأصلُ فيه التصديق، والعملُ تابعٌ له؛ فلهذا فسَّره النبيُّ ﷺ بإيمانِ القلبِ وبخضوعه، وهو الإيمانُ بالله وملائكته وكُتبه ورُسُله.

وفُسِّرَ الإسلامُ باستسلامٍ مخصوصٍ وهو المباني الخمس، وهكذا في سائر كلام النبيِّ ﷺ؛ يُفسَّرُ الإيمانُ بذلك النَّوع، ويفسَّرُ الإسلامُ بهذا، وذاك النوع أعلى.

وكلُّ مؤمنٍ لا بدَّ أن يكون مسلمًا؛ فإنَّ الإيمانَ يستلزمُ الأعمال، وليس كلُّ مسلمٍ مؤمنًا هذا الإيمان المطلق؛ لأنَّ الاستسلامَ لله والعملَ لا يتوقَّفُ على هذا الإيمان الخاصِّ، وهذا الفرقُ يجدُه الإنسانُ من نفسِه ويعرفُه من غيرِه، فعامَّة النَّاسِ إذا أسلموا بعد كفرٍ، ووُلِدُوا على الإسلامِ، والتزمُوا شرائعَه، وكانوا من أهلِ الطاعةِ لله ورسولِه - فهم مسلمون ومعهم إيمانٌ مُجمَل، ولكنَّ حقيقةَ الإيمانِ في قلوبهم إنَّما يحصُل شيئًا فشيئًا، إن أعطاهم الله ذلك، وإلَّا

فكثيرٌ من النَّاسِ لا يصلُون لا إلى اليقين ولا إلى الجهاد، ولو شُكِّكوا لشكُّوا، ولو أمِرُوا بالجهادِ لما جاهدوا، وليسوا كفَّارًا ولا منافقين؛ ليس عندهم من علمِ القلبِ ومعرفته ويقينه ما يدرَأُ الرَّيبَ، ولا عندهم من قوَّةِ الحبِّ لله ولرسوله ما يقدِّمونه على الأهلِ والمال، وهؤلاءِ إن عُوفوا من المِحنَةِ وماتوا دخلوا الجنَّة، وإنِ ابتُلوا بمَن يُوردُ عليهم شبهاتٍ تُوجبُ رَيبَهم؛ فإن لم يُنعِم الله عليهم بما يُزيل الرَّيبَ، وإلَّا صاروا مُرتابينَ وانتقلُوا إلى نوعٍ من النِّفاق، وكذلك إذا تعيَّن عليهم الجهادُ ولم يُجاهدوا كانوا من أهلِ الوَعِيد.

وكلُّ ما تقولُه الخوارجُ والمُرجئةُ في معنى الإيمان يُعلمُ بالاضطرارِ أنَّه مُخالفٌ للرسول، ويُعلمُ بالاضطرارِ أنَّ طاعةَ الله ورسولِه من تمامِ الإيمان، وأنَّه لم يكن يجعلُ كلَّ مَن أذنبَ ذنبًا كافرًا»[١].

لفظ الإيمانِ ليس مرادفًا للتصديق

وليس لفظُ (الإيمانِ) مرادفًا للتصديق؛ فإنَّه يُقال للمُخبِرِ إذا صدَّقته: (صدَّقه)، ولا يُقال: (آمَنَه)، و(آمنَ به)، بل يُقال: (آمنَ له)؛ كما قال: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، ولا يُقال: (صدَّقت له).

وهذا بخلافِ لفظِ (الإيمان)؛ فإنَّه يتعدَّى إلى الجرِّ باللام دائمًا، لا يُقال: (آمنتُه) قطُّ، وإنَّما يُقال: (آمنتُ له)، كما يُقال: (أقررتُ)، فكان تفسيرُه بلفظِ (الإقرارِ) أقربَ من تفسيرِه بلفظِ (التصديق)، مع أنَّ بينهما فرقًا، وليسَ مُرادفًا للفظِ (التصديقِ) في المعنى؛ فإنَّ كلَّ مُخبرٍ عن مُشاهدةٍ أو غيبٍ يُقال له في اللُّغة: (صَدَقْتَ) كما يُقال: (كَذَبْتَ)، فمَن قال: (السَّماء فوقَنا). قيل له: (صَدَقَ)، كما يُقال له: (كَذَبَ).

وأمَّا لفظُ (الإيمانِ) فلا يُستعمل إلَّا في الخبرِ عن غائبٍ، ولم يوجد في الكلامِ أنَّ من أخبرَ عن مُشاهدةٍ كقوله: (طلعت الشَّمس) و(غربت)، أن يُقال:

---

(١) "كتاب الإيمان" (ص١٢٦ - ١٤٢) بتلخيص.

(آمنَّاه) كما يُقال: (صدَّقناه)، ولهذا المُحدِّثون والشهودُ ونحوهم يُقال: (صدَّقناهم)، ولا يُقال: (آمنَّا لهم)؛ فإنَّ (الإيمانَ) مُشتقٌّ من الأمنِ، وإنَّما يُستعملُ في خبرٍ يؤتمَنُ عليه المُخبِر، كالأمرِ الغائبِ الذي يؤتمَنُ عليه المُخبِر.

ولهذا لم يوجد قطُّ في القرآن وغيرِه لفظُ (آمنَ له) إلَّا في هذا النَّوع، والاثنانِ إذا اشتركا في معرفةِ الشيءِ يُقال: (صدَّق أحدُهما صاحبَه)، ولا يُقال: (آمنَ له)؛ لأنَّه لم يكن غائبًا عن شيءٍ ائتمنَه عليه، فاللفظُ يتضمَّن مع التصديقِ معنى الائتمانِ والأمانةِ؛ كما يدلُّ عليه الاستعمالُ والاشتقاق، ولفظُ (الإيمانِ) في اللغة لم يُقابَل بالتكذيب؛ فلا يُقال: (أنت مؤمن له، أو مُكذِّب له)؛ بل المعروفُ في مُقابلة الإيمان لفظ (الكفر)؛ يُقال: (هو مؤمن أو كافر)، والكفر لا يختصُّ بالتكذيب.

وممَّا ينبغي أن يُعرف أنَّ أكثر التنازُعِ بين أهل السُّنَّة في هذه المسألةِ هو نزاعٌ لفظيٌّ؛ وإلَّا فالقائلون بأنَّ: (الإيمانَ قولٌ) من الفُقهاء - كحمَّاد بن أبي سُليمان، وهو أوَّل مَن قال ذلك، ومَنِ اتَّبعه من أهل الكوفة وغيرهم - مُتَّفقون مع جميع عُلماءِ السُّنَّة على أنَّ أصحابَ الذنوبِ داخلون تحتَ الذمِّ والوعيد.

ويقولون أيضًا بأنَّ من أهلِ الكبائرِ مَن يدخلُ النارَ كما تقولُه الجماعة، والذين ينفون عنِ الفاسقِ اسمَ الإيمانِ من أهل السُّنَّة متَّفقون على أنَّه لا يُخلَّد في النَّار، فليسَ بين فُقهاء المِلَّة نزاعٌ في أصحاب الذُّنوب إذا كانوا مُقرِّين باطنًا وظاهرًا بما جاءَ به الرسولُ وما تواترَ عنه؛ أنَّهم من أهل الوعيد، وأنَّه يدخلُ النارَ مَن أخبرَ الله ورسولُه بدخوله إيَّاها، ولا يخلُد منهم فيها أحد، ولا يكونون مرتدِّين مُباحي الدِّماء، ولكنَّ الأقوالَ المُنحرفةَ قولُ مَن يقول بتخليدهم في النَّار كالخوارج والمُعتزِلة، وقولُ غُلاةِ المُرجئة الذين يقولون: (ما نعلم أنَّ أحدًا منهم يدخلُ النارَ، بل نقفُ في هذا كلِّه)، وحُكِيَ عن بعض غُلاةِ المرجئةِ الجزمُ بالنَّفي العامِّ.

ويُقال للخوارج: الذي نفى عنِ السَّارقِ والزَّاني والشَّارِب وغيرهم الإيمانَ هو لم يجعلهم مُرتدِّين عن الإسلام؛ بل عاقبَ هذا بالجَلْدِ، وهذا بالقَطْع، ولم يقتُل أحدًا إلَّا الزانيَ المُحصَن، ولم يُقتَل قتلَ المُرتدِّ؛ فإنَّ المُرتدَّ يُقتل بالسيفِ بعدَ الاستتابة، وهذا يُرجم بالحجارةِ بلا استتابة؛ فدلَّ على أنَّه - وإن نَفى عنهمُ الإيمانَ - فليسوا عندَه مُرتدِّين عنِ الإسلامِ مع ظهورِ ذُنوبِهم.

سبب الكلام في مسألة الإيمان

وسببُ الكلامِ في مسألةِ الإيمانِ تنازعُ النَّاسِ؛ هل في اللُّغة أسماءٌ شرعيَّةٌ نقلها الشَّارعُ عن مسمَّاها في اللُّغة، أو أنَّها باقيةٌ في الشَّرع على ما كانت عليه في اللغة؟

فذهبتِ الخوارجُ والمُعتزِلةُ إلى أنَّها منقولة، **وذهبتِ المُرجئةُ** إلى أنَّها باقيةٌ على ما كانت عليه في اللُّغة، لكنَّ الشارعَ زادَ في أحكامها لا في معنى الأسماء؛ مقصودهم أنَّ الإيمانَ هو مجرَّد التصديقِ، وذلك يحصُلُ بالقلبِ واللِّسان، وذهبت طائفةٌ ثالثةٌ إلى أنَّ الشَّارعَ تصرَّفَ فيها تصرُّفَ أهل العُرْف، فهي بالنسبة إلى اللُّغة مجازٌ وبالنِّسبة إلى عُرف الشَّارع حقيقة.

والتحقيقُ أنَّ الشارع لم ينقُلها ولم يغيِّرها، لكن استعملَها مُقيَّدةً لا مُطلقةً كما يستعمِلُ نظائرَها.

والمقصود أنَّ مَن نفى عنه الرسولُ اسمَ الإيمانِ والإسلامِ فلا بدَّ أن يكون قد تركَ بعضَ الواجباتِ وإن بقي بعضُها»[(١)].

زيادة الإيمان ونقصانه

«**ولهذا كان أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ** على أنَّه يتفاضَل، **وجمهورُهم يقولون**: (يزيد وينقُص)، ومنهم مَن يقول: (يزيد ولا ينقُص).

(١) "كتاب الإيمان" (ص١٥١ - ١٥٥) بتلخيص.

وقد ثبت لفظُ (الزيادة والنُّقصان) عن الصحابة، ولم يُعرف فيه مُخالِفٌ من الصحابة؛ فعن عُمير بن حبيب الخَطْمِي؛ قال: الإيمانُ يزيد وينقص، قيل: وما زيادتُه وما نُقصانُه؟ قال: إذا ذكرنا الله وحمِدناه وسبَّحناه فتلكَ زيادتُه، وإذا غفلنا ونسينا فتلك نُقصانه.

وقال أبو الدرداء: الإيمان يزيدُ وينقُص، وقال: إنَّ من فِقهِ الرَّجلِ أن يتعاهَد إيمانَه وما نقصَ منه، ومن فقهِ العبدِ أن يعلمَ أيُزادُ هو أم يُنقَص؟ وإن من فقه الرجلِ أن يعلمَ نزغاتِ الشيطانِ أين تأتيه؟

وقال أبو هريرة: الإيمانُ يزيدُ وينقُص. وكذا قال غيرُ واحدٍ من الصحابة، وهذه الزيادةُ أثبتها الصحابةُ بعد موتِ النبيِّ ﷺ ونزولِ القرآنِ كلِّه.

والزيادةُ قد نطقَ بها القرآنُ في عدَّةِ آياتٍ كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]، وهذه الزيادةُ إذا تُلِيت عليهمُ الآياتُ؛ أي: وقتَ تُلِيَت، ليس هو تصديقَهم بها عندَ النُّزول، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: ١٧٣]؛ فهذه الزيادةُ عند تخويفهم بالعدوِّ، وقال: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٤-١٢٥]؛ وهذه الزيادةُ ليست مجرَّد التصديقِ بأنَّ الله أنزلَها؛ بل زادتهم إيمانًا بحَسَبِ مُقتضاها؛ فإن كانت أمرًا بالجهادِ أو غيرِه ازدادوا رغبة، وإن كانت نهيًا عن شيء انتهوا عنه فكَرِهُوه، وقال: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر: ٣١]، وقال: ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، وقال:

﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]»[١].

قولُه: «**ولا يُكفِّرونَ أهلَ القِبلَةِ بمُطلَقِ المعاصي والكبائر...**» إلخ.

فالكبائرُ دونَ الكفرِ والشِّرك لا يخرجُ مرتكبُها من المِلَّة، كما قال المُؤلِّف: «**ولا يسلُبونَ الفاسِقَ المِلِّيَّ**»؛ أي: المُنتسِبَ للمِلَّة الإسلاميَّة، ولم يوجد منه ما يُوجب ردَّته.

مسألة التكفير، والردُّ على الخوارج والمعتزلة

ومسألةُ التكفيرِ من أكبرِ المسائل التي حصلَ فيها الاختلافُ في الأُمَّة، وتفرَّقوا فيها شِيعًا، «وكان النَّاسُ في قديمِ الزمان قد اختلفوا في الفاسقِ المِلِّيِّ - وهو أوَّلُ اختلافٍ حدثَ في المِلَّة -: هل هو مؤمنٌ أو كافر؟

فقالت الخوارج: (إنَّه كافر)، **وقالت الجماعة**: (إنَّه مؤمن)، **وقالت طائفة**: (نقول: هو فاسقٌ لا مؤمنٌ ولا كافر، نُنزِّله منزلةً بين المنزلتين)، وخلَّدوه في النار واعتزلوا حَلْقَة الحسنِ البَصْرِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأصحابَه؛ فسُمُّوا **مُعتزِلة**، فأوَّلُ بدعةِ المُعتزِلة تكلُّمهم في مسائل الأحكام والوعيد»[٢].

والأدلَّة في القرآن والسُّنَّة صريحةٌ في إبطالِ قولِ الخوارجِ والمُعتزِلة؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩]، إلى قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]؛ فسمَّاهم إخوةً مع تقاتُلهم، وكذلك قولِه: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨]؛ فسمَّى القاتلَ أخًا للمقتولِ وهي الأخوَّة الإيمانيَّة مع قوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ [النساء: ٩٣]؛ فدلَّ على أنَّ مُرتَكِبَ الكبيرةِ مُتوعَّدٌ بالعقابِ إذا لم يتُبْ، وأنَّه لا يخرجُ من الإسلامِ ما لم يرتكِبْ ما يقتضي كفرَه.

---

(١) "كتاب الإيمان" (ص١١٨ - ١٢٠) ملخَّص.

(٢) "المناظرة في العقيدة" للشيخ.

«**ولا يجوزُ تكفيرُ المسلمِ بذنبٍ فعلَه ولا بخطأ أخطأ فيه**، كالمسائل التي تنازعَ فيها أهلُ القبلة، والخوارجُ المارقون الذين أمرَ النبيُّ ﷺ بقتالهم، قاتلهم أميرُ المؤمنين عليُّ بن أبي طالب أحدُ الخلفاء الراشدين، واتَّفق على قتالهم أئمَّةُ الدِّين من الصحابة والتابعين ومَن بعدهم، ولم يُكفِّرهم عليُّ بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرُهما من الصحابة؛ بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يُقاتلهم عليٌّ حتى سفكوا الدمَ الحرامَ، وأغاروا على أموال المسلمين؛ فقاتلهم لدفع ظُلمهم وبغيهم، لا لأنَّهم كفَّار؛ ولهذا لم يسبِ حريمَهم، ولم يغنَم أموالَهم.

وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالُهم بالنصِّ والإجماع لم يكفَّروا مع أمرِ الله ورسوله ﷺ بقتالهم - فكيف بالطوائف المُختلفين الذين اشتبه عليهم الحقُّ في مسائلَ غَلِطَ فيها مَن هو أعلمُ منهم؟! فلا يحلُّ لإحدى هذه الطوائف أن تُكفِّر الأخرى ولا تستحلَّ دمَها ومالَها، وإن كانت فيها بدعةٌ مُحقَّقة، فكيف إذا كانت المُكفِّرةُ لها مُبتدِعةً أيضًا، وقد تكون بدعةُ هؤلاء أغلظ؟! والغالبُ أنَّهم جميعًا جهَّالٌ بحقائق ما يختلفون فيه، والأصل أنَّ دماءَ المسلمين وأموالَهم وأعراضَهم مُحرَّمةٌ من بعضهم على بعض، لا تحلُّ إلَّا بإذنِ الله ورسوله.

وإذا كان المسلم مُتأوِّلًا في القتالِ أو التكفيرِ لم يكفَّر بذلك؛ كما قال عمر بن الخطَّاب لحاطب بن أبي بَلْتَعَة: يا رسولَ الله، دعني أضربْ عُنقَ هذا المُنافق! فقال النبيُّ ﷺ: «**إنَّه قد شهِدَ بدرًا؛ وما يُدريكَ لعلَّ الله اطَّلعَ على أهل بدرٍ فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرتُ لكم**»[(١)]؛ وهذا في الصحيحين، وفيهما أيضًا من حديث الإفك أن أُسَيدَ بن الحُضَير قال لسعد

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٧) و(٤٢٧٤) و(٤٨٩٠)، ومسلم (٢٤٩٤) مطولًا.

ابن عُبادة: إنَّك مُنافقٌ تُجادل عن المنافقين، واختصمَ الفريقان، فأصلحَ النبيُّ ﷺ بينهم .

فهؤلاء البدريُّون فيهم مَن قال لآخر منهم: (إنَّك مُنافق)، ولم يكفِّر النبيُّ ﷺ لا هذا ولا هذا، بل شهِدَ للجميع بالجنَّة.

فهكذا السَّلف قاتلَ بعضُهم بعضًا من أهل الجَمَل وصِفِّين ونحوهم، وكلُّهم مسلمون مؤمنون؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾﴾ [الحجرات: ٩]؛ فقد بيَّن الله تعالى أنَّهم مع اقتتالهم وبَغْيِ بعضِهم على بعضٍ إخوةٌ مؤمنون، وأمرَ بالإصلاح بينهم بالعدل، ولهذا كان السَّلفُ مع الاقتتالِ يُوالي بعضُهم بعضًا موالاةَ الدِّين، لا يُعادون كمُعاداةِ الكفَّار، فيقبلُ بعضُهم شهادةَ بعض، ويأخذُ بعضُهم العلمَ من بعض، ويتوارثون ويتناكحون، ويتعامَلون بمُعاملةِ المسلمين بعضهم مع بعض، مع ما كان بينهم من القتال والتلاعُن وغير ذلك»[١].

اضطراب الناس في تكفير أهل الأهواء والتحقيق في ذلك

والنَّاسُ مُضطربون في تكفيرِ أهل الأهواء، وقد حُكي عن **مالكٍ** فيها روايتان، وعن **الشافعي** فيها قولان، وعن **الإمام أحمد** أيضًا فيها روايتان، وكذلك **أهلُ الكلام**؛ فذكروا **للأشعريِّ** فيها قولين، وغالبُ مذاهبِ الأئمَّة فيها تفصيل، وحقيقةُ الأمرِ في ذلك أنَّ القول قد يكون كفرًا فيُطلق القولُ بتكفيرِ صاحبه، ويُقال: (مَن قال هذا فهو كافر)، لكنَّ الشخصَ المُعيَّن الذي قاله لا يُحكم بكفرِه، حتى تقومَ عليه الحُجَّة التي يكفُر تاركُها، وهذا كما في نصوص الوعيد؛ فإنَّ الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ

(١) "مجموعة الرسائل والمسائل" (٥/ ١٩٩ - ٢٠١) بتلخيص.

ﭐلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا ﴿١٠﴾﴾ [النساء: ١٠]؛ فهذا - ونحوُه - من نصوص الوعيد حقٌّ، لكنَّ الشخصَ المُعيَّن لا يُشهد عليه بالوعيد، فلا يُشهد على مُعيَّنٍ من أهل القبلة بالنَّار؛ لجوازِ ألَّا يلحقَه الوعيدُ لفواتِ شرطٍ أو ثبوتِ مانع، **فقد** لا يكون التحريمُ بلغَه، **وقد** يتوبُ من فعل المُحرَّم، **وقد** تكون له حسناتٌ عظيمةٌ تمحو عقوبةَ ذلك المُحرَّم، **وقد** يُبتلى بمصائبَ تُكفِّر عنه، **وقد** يشفع فيه شفيع مطاع.

وهكذا الأقوالُ التي يُكفَّر قائلُها قد يكون الرجلُ لم تبلغْهُ النصوصُ المُوجبةُ لمعرفة الحقِّ، **وقد** يكون بلغَه ولم يثبُتْ عندَه أو لم يتمكَّن من فهمها، وقد يكون عرضَتْ له شبهاتٌ يعذرُه الله بها، **فمَن كان من المؤمنين مُجتهدًا في طلبِ الحقِّ وأخطأ، فإنَّ الله يغفرُ له خطأه كائنًا ما كان، سواءٌ كان في المسائل النظريَّة والعلميَّة أو المسائل الفرعيَّة العمليَّة؛ هذا الذي عليه أصحابُ النبيِّ ﷺ وجماهيرُ أئمَّة الإسلام.**

وأمَّا تفريقُ المسائلِ إلى مسائلَ أصولٍ يُكفَّر بإنكارها، ومسائلَ فروعٍ لا يُكفَّر بإنكارها، فهذا التفريقُ ليس له أصلٌ عن الصحابة، ولا عن التابعين لهم بإحسانٍ، ولا أئمَّةِ الإسلام، وإنَّما هو مأخوذٌ عن المُعتزِلة وأمثالهم من أهل البدع، وعنهم تلقَّاه مَن ذكَره من الفُقهاء في كُتبهم، وهو تفريقٌ مُتناقض؛ فإنَّه يُقال لمَن فرَّق بين النوعين: ما حدُّ مسائل الأصول التي يُكفَّر المُخطئ فيها؟ وما الفاصلُ بينها وبين مسائلِ الفروع؟

فإن قال: مسائلُ الأصولِ هي مسائلُ الاعتقاد، والفروعُ مسائلُ العمل، **قيلَ له**: فتنازُع النَّاسِ في محمَّد ﷺ هل رأى ربَّه أم لا؟ وفي أنَّ عثمانَ أفضلُ أم عليٌّ أفضل؟ وفي كثيرٍ من معاني القرآن، وتصحيحِ بعضِ الأحاديثِ... هي من المسائلِ الاعتقاديَّة لا العمليَّة، ولا كُفرَ فيها

بالاتِّفاق، ووجوبُ الصَّلاة، والزكاة، والصِّيام، والحجِّ، وتحريم الفواحش، والخمر... هي مسائلُ عمليَّة والمُنكِرُ لها يكفُر بالاتِّفاق.

وإن قال: الأصولُ هي المسائل القطعيَّة، **قيلَ له**: كثيرٌ من مسائل العملِ قطعيَّةٌ، وكثيرٌ من مسائل النَّظر ليست قطعيَّة، وكون المسألة قطعيَّة أو ظنيَّة هو من الأمور الإضافيَّة، وقد تكون المسألةُ عندَ رجلٍ قطعيَّة؛ لظهور الدليلِ القاطعِ له، كمَن يسمعُ النصَّ من رسولِ الله ﷺ وتيقَّن مُرادَه منه، وعند رجلٍ لا تكونُ ظنيَّةً فضلًا عن أن تكونَ قطعيَّة؛ لعدم بلوغ النصِّ إيَّاه، أو لعدمِ ثبوته عندَه، أو لعدم تمكُّنه من العلمِ بدلالته.

ومذاهبُ الأئمَّة مبنيَّةٌ على هذا التفصيل بين النَّوع والعين؛ ولهذا حكى طائفةٌ عنهم الخلافَ في ذلك ولم يفهموا أغوارَهم؛ فطائفةٌ تحكي عن أحمدَ في تكفيرِ أهلِ البدع روايتين مُطلقًا، حتى تجعلَ الخلافَ في تكفيرِ المُرجئة والشِّيعة المُفضِّلة لعليٍّ، وربَّما رجَّحت التكفيرَ والتخليد!

وليس هذا مذهبَ أحمدَ ولا غيرِه من أئمَّة الإسلام، بل لا يختلفُ قولُه: إنَّه لا يُكفِّر المُرجئة الذين يقولون: الإيمانُ قولٌ بلا عمل، ولا يُكفِّر مَن فضَّل عليًّا على عثمان، بل نصوصُه صريحةٌ بالامتناعِ من تكفير الخوارج، والقدريَّة وغيرهم، وإنَّما كان يكفِّر الجهميَّة المُنكرِين لأسماء الله وصفاته؛ لأنَّ مُناقضةَ أقوالهم لما جاء به الرسولُ ﷺ ظاهرةٌ بيِّنةٌ، ولأنَّ حقيقةَ قولِهم تعطيلُ الخالق، وكان قد ابتُلِيَ بهم حتى عرفَ حقيقةَ أمرِهم، وأنَّه يدورُ على التَّعطيل.

وتكفير الجهميَّة مشهورٌ عن السَّلف والأئمَّة، لكن ما كان يُكفِّر أعيانَهم، فإنَّ الذي يدعو إلى القولِ أعظمُ من الذي يقولُ به، والذي يُعاقِب مُخالفَه أعظمُ من الذي يدعو فقط، والذي يُكفِّر مُخالِفَه أعظمُ من الذي يُعاقبه.

ومع هذا فالذين كانوا من ولاةِ الأمورِ يقولون بقولِ الجهميَّة: (إنَّ القرآن مخلوق)، و(إنَّ الله لا يُرى في الآخرة)... وغير ذلك، ويدعونَ النَّاسَ إلى ذلك، ويمتحنونَهم ويُعاقبونَهم إذا لم يُجيبوهم، ويُكفِّرون مَن لم يُجبهم حتى إنَّهم إذا افتكُّوا الأسيرَ لا يُطلقونه حتى يُقرَّ بقول الجهميَّة: (إنَّ القرآنَ مخلوق..)، وغير ذلك، ولا يُولُّون مُتولِّيًا، ولا يُعطون رزقًا من بيت المال، إلَّا لمَن يقول ذلك، ومع هذا **فالإمام أحمد** ﵁ ترحَّم عليهم واستغفرَ لهم؛ لعلمه بأنَّهم لم يتبيَّن لهم أنَّهم مُكذِّبون للرسولِ ﷺ ولا جاحدونَ لما جاء به، لكن تأوَّلوا فأخطؤوا وقلَّدوا مَن قال لهم ذلك.

وكذلك **الشَّافعي** لمَّا قال لحَفْصٍ الفَرْدِ حين قال: «**القرآن مخلوق**»: «**كفرتَ بالله العظيم**»، بيَّن له أنَّ هذا القول كفر، ولم يحكُم بردَّةِ حَفْصٍ بمجرَّد ذلك؛ لأنَّه لم يتبيَّن له بعدُ الحجَّةُ التي يكفُر بها، ولو اعتقدَ أنَّه مُرتدٌّ لسعى في قتلِه، وقد صرَّح في كُتبه بقَبولِ شَهادة أهلِ الأهواء، والصَّلاةِ خلفَهم، وكذلك قال **مالك والشافعي وأحمد** في القدريِّ: «**إن جحدَ علمَ الله كفَر**»، ولفظُ بعضِهم: «**ناظِروا القدريَّة بالعلم؛ فإن أقرُّوا به خُصِموا، وإن جحدوه كفروا**»، وسُئل **أحمدُ** ﵀ عن القدريِّ هل يكفُر؟ قال: «**إن جحدَ العلمَ كفر**»؛ وحنيئذٍ فجاحدُ العلمِ هو من جنس الجهميَّة.

وأمَّا قتلُ الداعية إلى البدع فقد يُقتل لكفِّ ضررِه عن النَّاس، كما يُقتل المُحارِب وإن لم يكن في نفسِ الأمرِ كافرًا، فليسَ كلُّ مَن أُمِرَ بقتله يكونُ قتلُه لردَّته؛ وعلى هذا قتلُ غَيْلانَ القَدريِّ وغيرِه قد يكون على هذا الوجه»[١].

تفصيل القول في الرافضة

وأمَّا الرافضةُ وتفصيلُ القولِ فيهم، «فمَنِ اقترن بسبِّه[٢] دعوى أنَّ عليًّا

---

(١) "الرسالة الماردينيَّة" للشيخ.
(٢) يعني سبَّ الصحابة ﵃.

إلٰه، أو أنَّه هو النبيُّ وإنَّما غَلِطَ جبريلُ في الرِّسالة - فهذا لا شكَّ في كُفرِه، بل لا شكَّ في كُفرِ مَن توقَّفَ في تكفيره، وكذلك مَن زعمَ منهم أنَّ القرآنَ نُقِصَ منه آياتٌ وكُتِمت، أو زعمَ أنَّ له تأويلاتٍ باطنةً تُسقِط الأعمالَ المشروعةَ ونحو هذا، وهؤلاء يسمَّون القرامطةَ والباطنيَّة، ومنهم التناسُخِيَّة، وهؤلاء لا خلافَ في كُفرِهم.

وأمَّا مَن سبَّهم سبًّا لا يقدَحُ في عدالتهم ولا في دينهم؛ مثلَ وصفِ بعضهم بالبُخلِ، أو الجُبنِ، أو قلَّة العلم، أو عدم الزُّهد. . ونحو ذلك - فهذا هو الذي يستحقُّ التأديبَ والتعزير، ولا نحكُم بكُفرِه بمجرَّد ذلك، وعلى هذا يُحمل كلامُ مَن لم يكفِّرهم من أهل العلم.

وأمَّا مَن لعن وقبَّح مُطلقًا فهذا مَحَلُّ الخلافِ فيهم؛ لتردُّد الأمرِ بين لعنِ الغيظِ ولعنِ الاعتقاد.

وأمَّا مَن جاوزَ ذلك إلى أن زعمَ أنَّهم ارتدُّوا بعدَ رسولِ الله ﷺ إلَّا نفرًا قليلًا لا يبلُغون بضعةَ عشرَ نفسًا أو أنَّهم فسقوا عامَّتهم، فهذا لا ريبَ أيضًا في كُفرِه؛ لأنَّه مُكذِّبٌ لما نصَّه القرآنُ في غيرِ موضع من الرضى عنهم، والثناءِ عليهم، بل مَن يشكُّ في كفرِ مثلِ هذا فإنَّ كفرَه مُتعيِّن؛ فإنَّ مضمونَ هذه المقالةِ أنَّ نَقَلَةَ الكتابِ والسُّنَّة كفَّار، أو فسَّاق، وأنَّ هذه الأُمَّة التي هي ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] - وخيرُها هو القرنُ الأوَّل - كان عامَّتهم كفَّارًا أو فسَّاقًا، ومضمونها أنَّ هذه الأُمَّة شرُّ الأُمم، وأنَّ سابقي هذه الأُمَّة هم شرارها.

وكفر هذا ممَّا يُعلم بالاضطرارِ من دينِ الإسلام، ولهذا نجدُ عامَّة مَن ظهر عليه شيءٌ من هذه الأقوالِ فإنَّه يتبيَّن أنَّه زِنْدِيق، وعامَّة الزَّنادِقة إنَّما يستترون بمذهبهم وقد ظهرت فيهم مَثُلات، وتواتر النَّقلُ بأنَّ وجوهَهم تُمسخ

خنازيرَ في المحيا والممات، وجمعَ العلماءُ ما بلغهم في ذلك[١]، وبالجُملة فمِن أصنافِ السابَّة مَن لا ريبَ في كُفرِه، ومنهم مَن تُردِّد فيه»[٢].

نفي الإيمان عن الزاني

وقولُه ﷺ: «**لا يَزنِي الزَّانِي حينَ يَزنِي وهوَ مُؤمِنٌ...**»[٣] إلخ؛ هذا الحديثُ خرَّجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة، وفي آخرِه: «**والتَّوبةُ معروضةٌ بعدُ**»[٤]، وزاد مسلم: «**ولا يَغُلُّ حينَ يَغُلُّ وهو مؤمنٌ؛ فإيَّاكم إيَّاكم!**»[٥]، وزاد أبو بكر البزَّار في "المسند" منه: «**يُنزَعُ الإيمانُ من قلبِه، فإن تابَ تابَ الله عليه**»[٦].

الخلاف في تسمية مرتكب الكبيرة وحكمه

فهذا الحديثُ يردُّ قولَ المُرجئة والجهميَّة ومَنِ اتَّبعهم من الكَرَّاميَّة والأشعريَّة؛ الذين يقولون: إنَّ مُرتكِبَ الكبيرةِ مؤمنٌ كاملُ الإيمان، ويزعمون أنَّ الإيمانَ لا يتفاضَل، وهو إمَّا أن يزولَ بالكلِّيَّة أو يبقى كاملًا.

وقولُهم ظاهر البطلان؛ فقد دلَّ الحديثُ على أنَّ الزانيَ والسَّارقَ وشاربَ الخمرِ حينَ فعلهم المعصيَّة قد انتفى الإيمانُ عنهم، وقد دلَّت النُّصوصُ الكثيرةُ من الكتاب والسُّنَّة على أنَّهم غير مُرتدِّين بذلك؛ فعُلِمَ أنَّ الإيمانَ المنفيَّ في هذا الحديث وغيرِه إنَّما هو كمالُ الإيمان الواجب.

---

(١) قال: وممَّن صنَّف الحافظ الصالح أبو عبد الله بن عبد الواحد المقدسي كتابه في: "النهي عن سبِّ الأصحاب، وما جاء فيه من الإثم والعقاب".

(٢) "الصارم المسلول" (ص٥٩١ - ٥٩٢).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٧٥) و(٥٥٧٨) و(٦٧٧٢) و(٦٨١٠)، ومسلم (٥٧).

(٤) أخرجه البخاري (٦٨١٠)، ومسلم (٥٧) (١٠٤).

(٥) رواية مسلم (٥٧) (١٠٣).

(٦) ذكره الهيثمي في "المجمع" (١/ ٣٦٩) من حديث أبي سعيد الخُدري مرفوعًا، وقال: «رواه الطبراني في "الأوسط" والبزَّار، وفي إسناد الطبراني: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وثَّقه العِجْلي، وضعَّفه أحمد وغيرُه لسوءِ حفظه». اهـ. والحديث في "الأوسط" للطبراني (٥٣٨) وقال: «لم يروِ هذا الحديث عن أبي حمزة إلا ابن أبي ليلى، تفرَّد به ولدُه عنه». اهـ.

«فإنَّ أصلَ الإيمانِ التصديقُ والانقِياد؛ فهذا أصلُ الإيمانِ الذي مَن لم يأتِ به فليس بمؤمن، وقد تواترَ في الأحاديث: «أخرجوا منَ النَّار مَن كان في قلبِه مثقالُ ذَرَّةٍ من خير»[1]، و: «الإيمانُ بضعٌ وستُّون - أو بضعٌ وسبعون - شُعبةً، أعلاها: قول (لا إله إلَّا الله)، وأدناها: إماطةُ الأذى عنِ الطريق، والحياءُ شُعبةٌ من الإيمان»[2]؛ فعُلِمَ أنَّ الإيمانَ يقبلُ التبعيضَ والتجزِئَة، وأنَّ قليلَه يخرجُ به صاحبُه من النَّار وإن دخلَها، وليس كما يقولُ الخارجون عن مَقالَةِ أهلِ السُّنَّة: إنَّه لا يقبلُ التبعيضَ والتجزِئةَ بل هو شيءٌ واحد، إمَّا أن يحصل كلُّه وإمَّا ألَّا يحصُلَ منه شيء.

وقولُه ﷺ: «لا يَزنِي الزَّانِي حِينَ يَزنِي وَهُوَ مُؤمِنٌ...» الحديث؛ نفى الإيمانَ الواجبَ عنه الذي يستحقُّ به الجنَّة، ولا يستلزمُ ذلك نفيَ أصلِ الإيمان وسائرِ أجزائه وشُعَبِه؛ هذا معنى قولِهم: نفيُ كمالِ الإيمان.

وحقيقة ذلك: أنَّ الكمالَ الواجبَ ليس هو الكمالَ المُستحبَّ المذكورَ في قولِ الفُقهاء: (الغُسْلُ كاملٌ ومُجزِئ)، ومنه قولُه عليه السلام: «مَن غشَّنا فليسَ منَّا»؛ ليس المُرادُ به أنَّه كافرٌ كما تأوَّلته **الخوارج**، ولا أنَّه ليس من خِيارِنا كما تأوَّلته **المُرجِئَة**، ولكنَّ المُضمرَ يُطابِقُ المُظهَر، والمُظهَرُ هم المؤمنون، المُستحقُّون للثواب، السَّالمون من العذاب، والفاسقُ ليس منَّا لأنَّه متُعرِّض لعذابِ الله وسَخَطِه»[3].

«فإنَّ الله ورسولَه لا ينفي اسمَ مُسمًّى أمرَ الله به ورسولُه إلَّا إذا تُرِكَ واجباتُه؛ كقولِه: «لا صلاةَ إلَّا بأمِّ القرآن»، وقولِه: «لا إيمانَ لمَن لا أمانةَ

(١) أخرجه البخاري (٧٤١٠)، ومسلم (١٨٣).
(٢) أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥).
(٣) "مجموعة الرسائل والمسائل" (٣/ ٩ - ١١) بتلخيص.

له، ولا دينَ لمَن لا عهدَ له»، ونحو ذلك.

فأمَّا إذا كان الفعلُ مُستحَبًّا في العبادةِ لم ينفِها لانتفاءِ المُستحَبِّ، فإنَّ هذا لو جازَ لجازَ أن ينفيَ من جمهورِ المؤمنين اسمَ (الإيمانِ) و(الصَّلاةِ) و(الزَّكاة)؛ لأنَّه ما من عملٍ إلَّا وغيرُه أفضلُ منه، ليس أحدٌ يفعلُ أفعالَ النبيِّ ﷺ، بل ولا أبو بكرٍ ولا عمر، فلو كان مَن لم يأتِ بكمالها المُستحَبِّ يجوزُ نفيُها عنه، لجازَ أن يُنفَى عن جمهور المسلمين من الأوَّلين والآخرين، وهذا لا يقولُه عاقل.

فمَن قال: إنَّ المنفيَّ هو الكمالُ، فإن أرادَ الكمالَ الذي يُذمُّ تاركُه ويتعرَّض للعقوبة، فقد صدق، وإن أرادَ أنَّه نفيُ الكمالِ المُستحبِّ، فهذا لم يقع قطُّ في كلامِ الله ورسوله، ولا يجوزُ أن يقع، فإنَّ مَن فعلَ الواجبَ كما وجبَ عليه ولم ينتقِصْ من واجبه شيئًا، لم يَجُز أن يُقال: ما فعلتَه لا حقيقةً ولا مجازًا، فاسمُ (الإيمانِ) إذا أُطلِقَ في كلامِ الله ورسوله، فإنَّه يتناولُ فعلَ الواجباتِ وتركَ المُحرَّمات، ومَن نفى الله ورسولُه عنه الإيمانَ فلا بدَّ أن يكون قد تركَ واجبًا أو فعلَ مُحرَّمًا؛ فلا يدخلُ في الاسمِ الذي يستحقُّ أهلُه الوعدَ دونَ الوعيد، بل يكونُ من أهلِ الوعيد»[(١)].

«والخوارجُ - ومَن يذهبُ مذهبَهم ممَّن يكفِّر المسلمين بالذُّنوب - يحتجُّون بالحديث، ويتأوَّلونه على غيرِ وجهه؛ **وتأويلُه عند العلماءِ على وجهين**:

أحدهما: أنَّ معناه النَّهي، وإن كانت صورتُه الخبر؛ يريدُ: لا يزنِ الزاني - بحذف الياء - ولا يسرقِ السَّارق - بكسر القاف - على معنى النهي؛ يقول: إذْ هو مؤمنٌ لا يزني ولا يسرِقُ ولا يشربُ الخمر؛ فإنَّ هذه الأفعالَ لا تليقُ بالمؤمنين، ولا تُشبه أوصافَهم.

---

(١) "كتاب الإيمان" (ص٧ - ١٩) بتلخيص.

والوجه الآخر: أنَّ هذا كلامُ وعيدٍ لا يُرادُ به الإيقاع؛ وإنَّما يُقصد به الرَّدعُ والزَّجر، كقولِه ﷺ: «**المسلمُ مَن سَلِمَ المُسلمون من لسانِه ويدِه**»؛ هذا كلُّه على معنى الزَّجر والوعيد، أو نفي الفضيلة وسَلبِ الكمالِ، دونَ الحقيقة في رفعِ الإيمانِ وإبطاله»[(١)].

قولُه: «**ولا يَنتَهِبُ نُهْبَةً ذاتَ شَرَفٍ...**» إلخ؛ «(النُّهبةُ) بضمِّ النُّون: المنهوب، وقولُه: «ذاتَ شَرَفٍ» - بالشين المُعجمة - قال النووي: ومعناهُ ذاتُ قدرٍ عظيم.

وقيل: ذات استِشْراف؛ يستشرفُ النَّاسُ لها، ناظرينَ إليها، رافعين أبصارَهم.

قال عياضٌ وغيرُه: ورواه إبراهيم الحربي بالسِّين المُهمَلة، وكذا قيَّده بعضُهم في "كتاب مسلم"، وقيل: معناه أيضًا ذاتُ قدرٍ عظيم؛ فالروايتان حينئذٍ بمعنى واحد»[(٢)].

بل الفاسقُ يدخلُ في اسمِ الإيمانِ المُطلَقِ؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ﴾ [النساء: ٩٢]، وقد لا يدخلُ في اسم الإيمان المُطلقِ؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾ [الأنفال: ٢].

فإنَّ مَن أعتقَ رقبةً مؤمنةً وإن كان المُعتَقُ فاسقًا، فيما يُشترطُ في العتقِ فيه إيمانُ الرقبةِ؛ ككفَّارة الظِّهار والقتل واليمين - أجزأت باتِّفاق العُلماء؛ فقد دخلت في اسم الإيمانِ المُطلقِ، وإن لم تكن من أهل الإيمانِ الكاملِ الذي يستحقُّ صاحبُه الثناءَ والمدحَ، وهم المؤمنون حقًّا.

---

(١) قاله الخطَّابي في "معالم السُّنن" (٧/ ٥٣/ تهذيب السُّنن).
(٢) قاله العراقي في "طرح التثريب" (٧/ ٢٦٢).

فالفاسقُ ليسَ من المؤمنين الذين وُصِفُوا بأنَّهم: ﴿إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾ [الأنفال: ٢].

«**واختُلِفَ في مُرتكِبِ الكبيرةِ - قولانِ لأهلِ السُّنَّة -: هل يُسمَّى مؤمنًا ناقصَ الإيمان؟ أو يُقال: ليس بمؤمنٍ لكنَّه مسلم؟ على قولين،** وهما روايتان عن أحمد»[(١)].

«وحقيقةُ الأمرِ أنَّ مَن لم يكن من المؤمنين حقًّا يُقال فيه: إنَّه مسلمٌ ومعه إيمانٌ يمنعُه الخلودَ في النَّار.

وهذا متَّفقٌ عليه بين أهل السُّنَّة، **لكن هل يُطلقُ عليه اسمُ الإيمان؟**

هذا هو الذي تنازعوا فيه؛ **فقيل**: يُقال مسلم، ولا يُقال مؤمن، **وقيل**: بل يُقال مؤمن.

والتحقيقُ أن يُقال: إنَّه مؤمنٌ ناقصُ الإيمان؛ مؤمنٌ بإيمانه فاسقٌ بكبيرته، ولا يُعطى الاسمَ المُطلق؛ فإنَّ الكتابَ والسُّنَّة نفيَا عنه الاسمَ المُطلق، واسمُ (الإيمانِ) يتناولُه فيما أمرَ الله به ورسولُه؛ لأنَّ ذلك إيجابٌ عليه وتحريمٌ عليه، وهو لازمٌ له كما يلزمُ غيرَه، وإنَّما الكلامُ في المدحِ المُطلق.

وعلى هذا فالخطابُ بالإيمانِ يدخلُ فيه ثلاثُ طوائف:

فيدخلُ فيه **المؤمنُ حقًّا**.

ويدخل فيه **المُنافق** في أحكامه الظاهرة - وإن كانوا في الآخرةِ في الدَّرْكِ الأسفلِ من النَّار - وهو في الباطنِ يُنفَى عنه الإسلامُ والإيمان، وفي الظاهر يُثبتُ له الإسلامُ والإيمانُ الظاهر.

---

(١) "شرح الخمسين" (ص٢٠).

ويدخل فيه **الذين أسلموا ولم تدخُل حقيقةُ الإيمان في قلوبهم، لكن معهم جزءٌ من الإيمان وإسلامٌ يُثابون عليه.**

ثمَّ قد يكونون مُفرِّطين فيما فُرِضَ عليهم، وليس معهم من الكبائرِ ما يُعاقَبون عليه كأهل الكبائر، لكن يُعاقبون على تركِ المَفروضات، وهؤلاء كالأعراب المذكورين في الآيةِ وغيرهم؛ فإنَّهم قالوا: «**آمنا**» من غير قيام منهم بما أُمروا به باطنًا وظاهرًا، فلا دخلَتْ حقيقةُ الإيمانِ في قلوبِهم، ولا جاهدوا في سبيلِ الله، وكان قد دعاهُم النبيُّ ﷺ إلى الجهاد.

وقد يكونونَ من أهل الكبائرِ المُعرَّضين للوعيد، كالذين يُصلُّون ويذكرُون ويُجاهدون ويأتونَ الكبائر، وهؤلاء لا يخرجونَ من الإسلامِ؛ بل هم مسلمون، ولكن بينهم نزاعٌ لفظيٌّ؛ هل يُقال: (إنَّهم مؤمنون)؟

وأمَّا الخوارجُ والمُعتزِلةُ فيُخرجونهم من اسمِ (الإيمانِ) و(الإسلام)؛ فإنَّ (الإسلامَ) و(الإيمانَ) عندهم واحد، فإذا خرجوا من (الإيمانِ) خرجوا من (الإسلامِ) عندهم، لكنَّ **الخوارجَ** تقول: هم كفَّار، **والمُعتزِلَة** تقول: لا مسلمون ولا كفَّار، ويُنزلونَهم منزلةً بين المَنزِلَتين»[١].



---

(١) "كتاب الإيمان" (ص١٢٥ - ١٢٦).

فصلٌ في فضائلِ الصَّحابة

«ومن أُصولِ أهلِ السُّنَّةِ والجَماعَةِ: سَلامَةُ قُلوبِهِمْ وألسنَتِهِمْ لأصحابِ رَسولِ اللهِ ﷺ؛ كما وصَفَهُمُ اللهُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر: ١٠]. وطاعةُ النَّبيِّ ﷺ في قولِهِ: «لا تَسُبُّوا أصحابِي، فوَالَّذي نَفسِي بِيَدِهِ لو أنَّ أحدَكُم أنفقَ مثلَ أُحُدٍ ذَهَبًا ما بلغَ مُدَّ أحدِهِم ولا نَصِيفَه».

الشَّرح

قال تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٧ لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ٨ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةٗ مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٩ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ ...﴾ الآية [الحشر: ٧ - ١٠]؛ ففي ذلك بيانُ فضيلةِ الصحابة والردُّ على الرافضة، «فهذه الآيةُ تتضمَّنُ الثناءَ على المُهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاؤوا من بعدهم، يستغفرونَ لهم ويسألونَ الله ألَّا يجعلَ في قلوبهم غلًّا لهم، وتتضمَّن أنَّ هؤلاء الأصنافَ هم المُستحِقُّون للفيء، ولا ريبَ أنَّ هؤلاء الرافضةَ خارجون من الأصنافِ الثلاثة؛ فإنَّهم لم يستغفروا للسَّابقين، وفي قلوبهم غلٌّ عليهم؛ ففي هذه الآيات الثناءُ على الصحابة وعلى أهل السُّنَّة الذين يتولَّونهم، وإخراجُ الرافضة من ذلك.

لا نصيب للرافضة في الفيء

وروى ابن بَطَّة بإسنادِه عن مالك بن أنس؛ أنَّه قال: مَن سبَّ الصحابةَ فليس له في الفَيءِ نصيبٌ؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَالَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ ...﴾ الآية، وهذا معروفٌ عن مالكٍ وغيرِه من أهل العلم، كأبي عُبيد القاسم بن سلَّام، وكذا ذكره أبو حكيم النَّهرواني من أصحاب أحمد، وغيرُه من الفُقهاء، وروي أيضًا عن ابن عبَّاسٍ قال: أمرَ الله بالاستغفارِ لأصحابِ النبيِّ ﷺ وهو يعلمُ أنَّهم يقتتلون.

قال عُروة: قالت عائشة: يا ابنَ أختي، أُمِروا بالاستغفارِ لأصحاب النبيِّ ﷺ فسبُّوهم.

وفي "صحيح مسلم" عن جابر بن عبد الله؛ قال: قيلَ لعائشةَ: إنَّ ناسًا يتناولون أصحابَ رسولِ الله ﷺ حتى أبا بكر وعمر! فقالت: ما تعجبون من هذا؟ انقطعَ عنهم العمل؛ فأحبَّ الله ألَّا يقطعَ عنهمُ الأجر.

وروى ابن بطَّة عن ابن عمر؛ قال: لا تسبُّوا أصحابَ محمَّد؛ فلمقامُ أحدِهم - يعني مع النبيِّ ﷺ - خيرٌ من عملِ أحدِكم أربعينَ سنة، وفي رواية وكيع: خيرٌ من عبادةِ أحدِكم عمرَه.

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: سألت أبا أُمامة: أيُّهما كان أفضلَ مُعاويةُ أو عمر بن عبد العزيز؟ فقال: لا تعدِل بأصحابِ محمَّدٍ ﷺ أحدًا.

وقال ابن عبَّاسٍ لرجلٍ سَمِعَه يقولُ كلامًا يثلِبُ به الصَّحابة؛ فقال: أمِنَ المُهاجرينَ الأوَّلين أنت؟ قال: لا، قال: فمِنَ الأنصارِ أنت؟ قال: لا، قال: فأنا أشهدُ بأنَّك لستَ منَ التَّابعين لهم بإحسان»[1].

قوله: «**وطاعَةُ النَّبِيِّ ﷺ في قولِهِ: «لا تَسُبُّوا أصحابي...»** إلخ؛ هذا

(١) "المنهاج" (١/١٥٣ - ١٥٤).

الحديث خرَّجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة وأبي سعيد، وعن أبي سعيد الخدري قال: كان بينَ خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف شيءٌ، فسبَّه خالد؛ فقال رسولُ الله ﷺ: «**لا تَسبُّوا أصحابي، فلو أنَّ أحدكم أنفقَ مثلَ أُحُدٍ ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفَه**»[1]؛ رواه مسلم.

تعريف الصحابي

«و(الأصحابُ) جمعُ صاحب، والصاحبُ اسمُ فاعلٍ من: صَحِبَه، يَصحَبُه؛ وذلك يقعُ على كثيرِ الصُّحبة وقليلها، وممَّا يُبيِّن هذا أنَّ لفظَ (الصُّحبة) فيه عمومٌ وخصوص، فإنَّه يُقال: صَحِبتُه ساعة، وصَحِبتُه شهرًا، وصَحِبتُه سنة، وهذا قولُ جماهيرِ العُلماء من الفُقهاء وأهل الكلام وغيرهم؛ يعدُّون في أصحابِ رسول الله ﷺ مَن قلَّت صحبتُه ومَن كثُرت، وفي ذلك خلافٌ ضعيف، وكذلك قال الإمامُ أحمدُ وغيرُه: كلُّ مَن صَحِبَ النبيَّ ﷺ؛ سنةً، أو شهرًا، أو يومًا، أو رآه مؤمنًا به - فهو من أصحابه، له من الصُّحبةِ بقَدرِ ذلك.

ولا ريبَ أنَّ مُجرَّد رؤيةِ الإنسان لغيرِه لا تُوجب أن يُقال: قد صَحِبَه، ولكن إذا رآه على وجهِ الاتِّباع له والاقتداءِ به دونَ غيرِه والاختصاصِ به.

ولهذا لم يُعتدَّ برؤيةِ مَن رأى النبيَّ ﷺ من الكفَّار والمُنافقين؛ فإنَّهم لم يروه رؤيةَ مَن قصدَ أن يؤمنَ به، ويكونَ من أتباعِه وأعوانِه، المُصدِّقين له فيما أخبر، المُطيعين له فيما أَمَر، المُوالين له، المُعادين لمَن عاداه، الذي هو أحبُّ إليهم من أنفسِهم وأموالهم وكلِّ شيء.

وامتازَ [أبو بكر] عن سائرِ المؤمنين بأنَّه رآه وهذه حالُه معه، فكان صاحبًا له بهذا الاعتبار، ويدلُّ لذلك ما ثبتَ في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبيِّ ﷺ؛ أنَّه قال: «**وَددتُّ أنِّي رأيتُ إخواني**»، قالوا: يا رسولَ الله،

(١) أخرجه مسلم (٢٥٤١).

أوَلَسنا إخوانَك؟ فقال: «**بل أنتُم أصحابي، وإخواني الذين يأتونَ بعدِي، يُؤمنونَ بي ولم يَرَونِي**»(١)؛ فدلَّ على أنَّ مَن آمنَ به ورآه فهو من أصحابه، لا من هؤلاءِ الإخوانِ الذين لم يَرَهُم ولم يَرَوه»(٢).

ولمَّا كان لفظُ (الصُّحبة) فيه عموم، كان مَنِ اختصَّ بالصُّحبة بما يتميَّز به عن غيرِه فوقَ مَن لم يشترِك معَه فيها، كما قال النبيُّ ﷺ في حديث أبي سعيدٍ لخالد بن الوليد رضي الله عنهم أجمعين؛ لمَّا اختصمَ هو وعبد الرحمن: «**يا خالدُ، لا تسبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيدِه، لو أنفقَ أحدُكم مثلَ أُحُدٍ ذهبًا ما بلغَ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفَه**»(٣).

نهي النبي ﷺ خالدًا أن يَسُبَّ أصحابه

فعبد الرحمن بن عوف وأمثالُه رضي الله عنهم من السَّابقين الأوَّلين الذين أنفقوا قبل الفتح فتحِ الحُدَيبِيَة، وخالد بن الوليد وغيرُه ممَّن أسلمَ بعد الحُدَيبِيَة وأنفقوا وقاتلوا دونَ أولئك؛ قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟﴾ [الحديد: ١٠]، والمُراد بالفتحِ فتحُ الحُدَيبِيَة؛ لمَّا بايعَ النبيُّ ﷺ أصحابَه تحت الشَّجرة، و«**سورة الفتح**» التي أنزلَها الله قبلَ فتحِ مكة، بل قبلَ أن يعتمرَ النبيُّ ﷺ عُمرةَ القَضيَّة، وكانت بيعةُ الرِّضوانِ عامَ الحُدَيبِيَة، سنةَ ستٍّ من الهِجْرَة، وصالحَ المشركين صلحَ الحُدَيبِيَة المشهور، وبذلك الصُّلح حصلَ من الفتحِ والخيرِ ما لا يعلمُه إلَّا الله.

والمقصودُ أنَّ الذين صَحِبُوا النبيَّ ﷺ قبلَ الفتحِ واختصُّوا من الصُّحبةِ بما استحقُّوا به التَّبريزَ على مَن بعدَهم، حتى قال لخالدٍ رضي الله عنه: «**لا تَسُبُّوا**

(١) أخرجه مسلم (٢٥٠).
(٢) "الصارم المسلول" (ص٥٨٠)، و"المنهاج" (٤/ ٢٤٣ - ٢٤٥).
(٣) تقدَّم تخريجه.

أصحابي»؛ فإنَّهم صَحِبوه قبلَ أن يصحبَه خالدٌ وأمثالُه»[١].

«فإن قيل: فلِمَ نهى خالدًا عن أن يسُبَّ أصحابَه إذا كان من أصحابه أيضًا، وقال: «**لو أنَّ أحدَكم أنفقَ مثلَ أُحُدٍ ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفَه**؟» قُلنا: لأنَّ عبد الرحمن بن عوف ونظراءه من السَّابقين الأوَّلين، الذين صَحِبوه في وقتٍ كان خالدٌ وأمثالُه يُعادونه فيه، وأنفقوا أموالَهم قبلَ الفتحِ وقاتلوا، وكلًّا وعدَ الله الحُسنى؛ فقد انفردُوا من الصُّحبةِ بما لم يَشْرَكهم فيه خالدٌ ونُظراؤه، ممَّن أسلم بعد الفتح - الذي هو صلح الحُدَيبِيَة - وقاتل، فنُهِيَ أن يَسُبَّ أولئكَ الذين صَحِبوه قبلَه، ومَن لم يَصحَبه قطُّ نِسبتُه إلى مَن صَحِبَه كنسبة خالدٍ إلى السَّابقين وأبعد.

وقولُه: «**لا تَسُبُّوا أَصْحابِي**»؛ خِطابٌ لكلِّ أحدٍ أن يسبَّ[٢] مَن انفردَ عنه بصُحبته ﷺ»[٣].

قولُه: «**ما بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ ولا نَصِيفَهُ**»؛ (المُدُّ) بضمِّ الميم: مكيالٌ معروف، و(النَّصيف) لغةٌ في النِّصف؛ وهو مكيالٌ دونَ المُدِّ.

قال الخطَّابي: (النَّصيفُ) بمعنى النِّصف، كما قالوا: الثَّمِين بمعنى الثُّمُن، قال الشاعر:

فَما طارَ لي في القَسْمِ إلَّا ثَمِينُها

---

(١) "مختصر الفتاوي" (ص٤٧٩ - ٤٨٠).

(٢) كذا وردت العبارة في "الصارم المسلول"؛ وهي محمولة على نحو ما حُمل عليه قولُه تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النِّسَاء: ١٧٦]، وفيها وجوه أظهرها: أنَّ المصدر المؤوَّل مفعول لأجله على حذف مضاف، فيكون التقدير هنا: خطابٌ لكلِّ أحدٍ مخافة أن يسُبَّ مَنِ انفرد عنه بصحبته ﷺ؛ انظر: "الدر المصون" للسمين الحلبي (٤/ ١٧٦).

(٣) "الصارم المسلول" (ص٥٨١).

وقال آخر:

لَمْ يَغْذُها مُدٌّ وَلا نَصِيفُ

والمعنى: أنَّ جُهدَ المُقِلِّ منهم واليسيرَ من النَّفقةِ الذي أنفقَه في سبيل الله مع عُسرةِ العيشِ والضِّيقِ الذي كانوا فيه - أوفى عند الله، وأزكى من الكثيرِ الذي يُنفقه مَن بعدهم[(١)]. اهـ.

«وذلك أنَّ الإيمانَ الذي كان في قلوبهم حينَ الإنفاقِ في أوَّل الإسلام وقلَّة أهلِه، وكثرةِ الصوارف عنه، وضعف الدواعي إليه - لا يُمكن أحدًا أن يحصُلَ له مثلُه ممَّن بعدَهم، وهذا يعرف بعضَه مَن ذاقَ الأمور، وعرفَ المِحنَ والابتلاءَ الذي يحصُل للنَّاس، وما يحصلُ للقلوبِ من الأحوال المُختلِفَة، وهذا ممَّا يُعرف به أنَّ أبا بكر رضي الله عنه لن يكونَ أحدٌ مثلَه، فإنَّ اليقينَ والإيمانَ الذي كان في قلبه لا يُساويه أحد، قال أبو بكر بن عيَّاش: ما سبقهم أبو بكرٍ بكثرةِ صلاةٍ ولا صيام، ولكن بشيءٍ وَقَرَ في قلبِه.

وهكذا سائر الصحابة؛ حصلَ لهم بصُحبتهم للرَّسول مؤمنين به مجاهدين معه- إيمانٌ ويقينٌ لم يَشْرَكهُم فيه مَن بعدَهم.

وقد ثبت في "صحيح مسلم" عن أبي موسى عن النبيِّ ﷺ أنَّه رفع رأسه إلى السَّماء - وكان كثيرًا ما يرفعُ رأسَه إلى السَّماء - فقال:

«**النُّجومُ أَمَنَةٌ للسَّماء، فإذا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أتى السَّماءَ ما تُوعَد، وأنا أَمَنَةٌ لأصحابِي، فَإذا ذَهَبْتُ أتى أَصْحابِي ما يُوعَدُون، وأصحابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي، فَإذا ذَهَبَ أصحابِي أتى أُمَّتِي ما يُوعَدُون**»[(٢)]، وقد ثبتَ ثناءُ النبيِّ ﷺ على

---

(١) "معالم السُّنن" (٧/ ٣٤/ تهذيب السُّنن).
(٢) أخرجه مسلم (٢٥٣١).

القُرون الثلاثة في عدَّة أحاديث صحيحة؛ من حديث ابن مسعود، وعمران ابن حُصين، يقول فيها: «**خَيرُ القُرونِ قَرْنِي، ثُمَّ الذين يَلُونَهم، ثُمَّ الذين يَلُونَهم**». وشكَّ بعض الرُّواة: هل ذكرَ بعد قَرنِه قرنين أو ثلاثة؟

والمقصود أنَّ فضلَ الأعمالِ وثوابَها ليس لمُجرَّد صُورِها الظاهرة؛ بل لحقائِقها التي في القُلوب، والنَّاسُ يتفاضلون في ذلك تفاضُلًا عظيمًا، وهذا ممَّا يحتجُّ به مَن رجَّحَ كلَّ واحدٍ من الصَّحابة على كلِّ واحدٍ ممَّن بعدَهم، فإنَّ العُلماء مُتَّفقون على أنَّ جُملةَ الصَّحابةِ أفضلُ من جُملةِ التَّابعين، لكن **هل يفضُلُ كلُّ واحدٍ من الصَّحابةِ كلَّ واحدٍ ممَّن بعدَهم؟ ويُفضَّلُ مُعاويةُ على عمرَ بن عبد العزيز؟**

أفراد الصحابة أفضل من كلِّ فرد بعدهم

ذكر القاضي عياضٌ وغيرُه في ذلك قولين، وأنَّ **الأكثرين** يُفضِّلون كلَّ واحدٍ من الصحابة، وهذا مأثورٌ عن ابن المُبارك وأحمد بن حنبل وغيرهم، ومن حُجَّة هؤلاء أنَّ أعمالَ التَّابعين وإن كانت أكثر - وعدلُ عمر بن عبد العزيز أظهرُ من مُعاوية، وهو أزهدُ من مُعاوية - لكنَّ الفضائلَ عند الله بحقائقِ الإيمانِ الذي في القُلوب، وقد قالَ النبيُّ ﷺ: «**لو أنَّ أحدَكُمْ أنفَقَ مثلَ أُحُدٍ ذَهَبًا ما بَلَغَ مُدَّ أحَدِهِمْ ولا نَصِيفَه**»[1]، قالوا: فنحن قد نعلم أنَّ أعمالَ بعضِ مَن بعدَهم أكثرُ من أعمالِ بعضهم، لكن من أينَ نعلمُ أنَّ ما في قلبه من الإيمانِ أعظمُ ممَّا في قلبِ ذلك؟

والنبيُّ ﷺ يخبرُ أنَّ جبلَ أُحُدٍ ذهبًا من التَّابعين الذين أسلمُوا بعد الحُدَيبِيَةِ لا يُساوي نصفَ مُدٍّ من السَّابقين، ومعلومٌ فضلُ النَّفعِ المُتعدِّي بعمرَ بن عبد العزيز؛ أعطى النَّاسَ حُقوقَهم، وعدلَ فيهم، فلو قُدِّرَ أنَّ الذي أعطاهم مَلَكَه وتصدَّق به عليهم، لم يعدِلْ ذلكَ ما أنفقَه السَّابقون، إلَّا شيئًا

(١) تقدَّم تخريجه.

يسيرًا، وأين مثلُ جبلِ أُحُدٍ ذهبًا حتى يُنفقَه الإنسان؟ وهو لا يصيرُ مثلَ نِصف مُدٍّ؛ ولهذا يقول مَن يقول من السَّلف: غُبارٌ دخلَ في أنفِ مُعاويةَ مع رسولِ الله ﷺ أفضلُ من عمرَ بن عبد العزيز»[(١)].

عقوبة من سبَّ أحدًا من الصحابة

«ومَن لعنَ أحدًا من أصحابِ رسولِ الله ﷺ رضي الله عنهم؛ كمُعاويةَ وعمرو بن العاص، أو مَن هو أفضلُ من هؤلاء؛ كأبي موسى الأشعريِّ وأبي هُريرة، أو مَن هو أفضلُ من هؤلاء كطلحةَ والزُّبيرِ وعثمان، أو عليٍّ أو أبي بكر أو عمر أو عائشة، أو نحوِ هؤلاءِ من أصحابِ النبيِّ ﷺ رضي الله عنهم - فإنَّه يستحقُّ العقوبةَ البليغةَ باتِّفاق المسلمين، وتنازعوا هل يُعاقبُ بالقتلِ أو ما دونَ القتل؟

وقد ثبتَ في "الصحيح" أنَّه ﷺ قال: «**لا تَسُبُّوا أصحابي...**» الحديث؛ واللَّعنةُ أعظمُ من السَّبِّ؛ فقد قال النبيُّ ﷺ: «**لَعْنُ المُؤمنِ كَقَتْلِه**»[(٢)]، وأصحابه خيارُ المؤمنين؛ كما قال: «**خَيرُ القُرونِ قَرْنِي ثُمَّ الذِينَ يَلُونَهُم**»، **وكلُّ مَن رآهُ وآمنَ به فلهُ من الصُّحبةِ بقَدرِ ذلك**»[(٣)].



---

(١) "المنهاج" (٣/ ١٨٣).
(٢) رواه البخاري (٦٠٤٧) و (٦١٠٥) و (٦٦٥٢)، ومسلم (١١٠) (١٧٦) من حديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه.
(٣) "مختصر الفتاوى" (ص٤٧٨ - ٤٧٩).

مَراتبُ الصَّحابَة

«**ويقبَلُونَ ما جاءَ بِهِ الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ من فَضائِلِهِمْ ومَراتبِهِمْ، ويُفضِّلونَ مَن أنفقَ من قبلِ الفتحِ - وهُوَ صُلحُ الحُدَيبِيَةِ - وقاتَلَ على مَن أنفقَ من بعدهِ وقاتلَ، ويُقدِّمونَ المُهاجرينَ على الأنصارِ، ويُؤمنونَ بأنَّ اللهَ قالَ لأهل بدرٍ - وكانُوا ثَلاثَمِئَةٍ وبضعةَ عَشَرَ: «اعمَلُوا ما شئتُمْ فقد غَفَرتُ لَكُمْ»، وبأَنَّهُ لا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بايَعَ تحتَ الشَّجرةِ؛ كما أخبرَ بِهِ النَّبيُّ ﷺ، بل قد ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾، وكانوا أكثرَ من ألفٍ وأربعِمِئَةٍ**».

الشَّرح

قال تعالى: ﴿لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ...﴾ الآية [الحديد: ١٠].

«**ويُقدِّمون المُهاجرين على الأنصارِ**»؛ كما قدَّمهم الله في قوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ويُنزِلون الصَّحابةَ جميعًا مراتبهم ويترضَّون عنهم كلِّهم.

«فالذين أسلموا قبلَ الفتح - وهم أهلُ بيعةِ الرِّضوان - أفضلُ وأخصُّ بصُحبته ﷺ ممَّن أسلمَ بعد بيعةِ الرِّضوان؛ وهم الذين أسلموا بعد الحُدَيبِيَةِ ومُصالحة النبيِّ ﷺ أهلَ مكة، ومنهم: خالد، وعمرو بن العاص، وعثمان ابن أبي طلحة وأمثالهم، وهؤلاء أسبقُ ممَّن تأخَّر إسلامُهم إلى أن فُتِحَتْ مكة وسُمُّوا الطُّلقاء؛ مثل: سُهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، وأبي سُفيان بن حرب، وابنيه: يزيد ومُعاوية، وأبي سفيان بن الحارث، وعكرمة ابن أبي جهل، وصفوان بن أُميَّة وغيرهم، مع أنَّه قد يكون في هؤلاء مَن برَّزَ بعملِه على بعضِ مَن تقدَّمه كثيرًا؛ كالحارث بن هشام، وأبي سُفيان بن

الحارث، وسُهيل بن عمرو، على بعض مَن أسلمَ قبلهم ممَّن أسلمَ قبل الفتحِ وقاتل، وكما برَّزَ عمرُ بن الخطَّاب على أكثر الذين أسلموا قبلَه»[١].

وقوله: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ...﴾ الآية [الحديد: ١٠]؛ «**ففضَّلَ المُنفِقين المُقاتلين قبلَ الفتح؛ والمُراد بالفتح هنا: صلح الحُدَيبِيَةِ، ولهذا سُئِل النبيُّ ﷺ: أَوَفتحٌ هو؟ فقال:** «**نعم**»، وأهلُ العلم يعلمون أنَّ فيه أنزل الله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ۝٢ وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ۝٣﴾ [الفتح: ١ - ٣]؛ فقالَ بعضُ المسلمين: يا رسول الله، هذا لكَ، فما لنا يا رسول الله؟ فأنزلَ الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤].

وهذه الآيةُ نصٌّ في تفضيلِ المُنفقين المُقاتلين قبلَ الفتحِ على المُنفقين بعدَه؛ ولهذا ذهبَ جمهورُ العلماءِ إلى أنَّ السَّابقين في قوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠] هم هؤلاء الذين أنفقوا من قبلِ الفتحِ وقاتلوا، وأهلُ بيعةِ الرِّضوان كلُّهم منهم، وكانوا أكثر من ألف وأربعمئة.

القول الصحيح في (السابقين الأولين)

وقد ذهبَ بعضُهم إلى أنَّ (السَّابقين الأوَّلينَ) هم مَن صلَّى إلى القبلتين، وهذا ضعيف؛ لأنَّ التفضيلَ بالصلاةِ إلى القبلتين لم يدلَّ عليه دليلٌ شرعيٌّ، كما دلَّ على التفضيلِ بالسَّبقِ إلى الإنفاقِ والجهادِ والمُبايعةِ تحتَ الشجرة، ولكن فيه سبقُ الذين أدركوا ذلك على مَن لم يُدرِكْه، كما أنَّ الذين أسلموا قبلَ أن تُفرضَ الصَّلواتُ الخمسُ هم سابقون على مَن تأخَّر إسلامُه عنهم، والذين أسلموا قبلَ أن تُجعل صلاةُ الحَضَرِ أربعَ ركعاتٍ هم سابقون على مَن تأخَّر إسلامُه عنهم، والذين أسلموا قبل أن يُؤذَنَ في الجهادِ أو قبل أن

(١) "المنهاج" (٤/٢٥٦).

يُفرضَ هم سابقون على مَن أسلم بعدَهم، والذين أسلموا قبلَ أن يُفرضَ صيام شهرِ رمضانَ هم سابقون على مَن أسلمَ بعدَهم، والذين أسلموا قبل أن يُفرضَ الحجُّ هم سابقون على مَن تأخَّر عنهم، والذين أسلموا قبلَ تحريم الخمرِ هم سابقون على مَن أسلمَ بعدَهم، والذين أسلموا قبلَ تحريمِ الرِّبا كذلك؛ فشرائعُ الإسلامِ مَن الإيجابِ والتحريمِ كانت تنزلُ شيئًا فشيئًا، وكلُّ مَن أسلمَ قبلَ أن تُشرعَ شريعةٌ فهو سابقٌ على مَن تأخَّر عنه وله بذلك فضيلة؛ ففضيلةُ مَن أسلمَ قبل نسخِ القبلةِ على مَن أسلمَ بعدَه هي من هذا الباب.

وليسَ مثلَ هذا ممَّا يتميَّز به السَّابقون الأوَّلون عنِ التَّابعين؛ إذ ليس بعضُ هذه الشَّرائعِ بأولَى بجعلِهِ خيرًا من بعض، ولأنَّ القرآنَ والسُّنَّةَ قد دلَّا على تقديمِ أهلِ الحُدَيبِيَةِ؛ فوجبَ أن تفسَّر هذه الآيةُ بما يُوافقُ سائرَ النُّصوص.

وقد عُلِمَ بالاضطرارِ أنَّه كانَ في هؤلاءِ السَّابقين الأوَّلين: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليٌّ، وطلحة، والزُّبير، وبايع النبيُّ ﷺ بيدِه عن عثمان؛ لأنَّه قد كان غائبًا قد أرسله إلى أهل مكة ليُبلِغَهم رسالتَه، وبسببِه بايعَ النبيُّ ﷺ النَّاسَ لمَّا بلغه أنَّهم قتلوه، وقد ثبت في "صحيح مسلم" عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنَّه قال: «**لا يدخلُ النَّارَ أحدٌ بايعَ تحتَ الشَّجَرَةِ**»[1][2].

«وسُمِّيَ صلحُ الحُدَيبِيَةِ فتحًا لأنَّ (الفتحَ) في اللُّغة عبارةٌ عن فتح المُغلَق، والصُّلحُ الذي حصلَ مع المشركين بالحُدَيبِيَة كان بابُه مسدودًا مُغلقًا حتى فتحَه الله»[3].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٩٦).

(٢) "المنهاج" (١/ ١٥٤ - ١٥٥).

(٣) "زاد المعاد" (٣/ ٣١٨).

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وفي الصحيحين عن جابر؛ قال: «**كُنَّا يومَ الحُدَيبِيَةِ ألفًا وأربعمئة**»[١]، وفيهما عنه أنَّهم كانوا: «**خمسَ عشرةَ مئة**»[٢].

وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يدخلُ مَن بايعَ تحتَ الشَّجرةِ كلُّهم الجنَّة إلَّا صاحبَ الجَمَلِ الأحمر**»، قال: فانطلقنا نبتدره؛ فإذا رجلٌ قد أضلَّ بَعِيرَه، فقلنا: تعالَ فبايِعْ رسولَ الله ﷺ! قال: أُصيب بَعِيري أحبُّ إليَّ من أن أُبايع[٣]؛ رواه ابن أبي حاتم، وأصلُه في "مسلم".

وروى مسلم عن جابر؛ قال: أخبرتني أمُّ مُبَشِّرٍ أنَّها سمعت رسولَ الله ﷺ يقولُ عند حفصة رضي الله عنها: «**لا يدخلُ النَّارَ - إن شاء الله - من أصحابِ الشَّجرةِ الذين بايعوا تحتَها أحدٌ**»، قالت: بلى يا رسول الله، فانتهرَها، فقالت حفصة رضي الله عنها: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١]، فقال النبيُّ ﷺ: «**قد قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ۝٧٢﴾ [مريم: ٧٢]**»[٤].

والصحيح في عدَّة أهل بيعةِ الرِّضوان أنَّهم أكثرُ من ألف وأربعمئة، وروي عن جابر تارةً أنَّهم «**أربعمئة**»، وتارة: «**خمسمئة**»، فمَن قال: ألف وخمسمئة جبرَ الكسر، ومَن قال: ألف وأربعمئة ألغاه، ويؤيِّده قولُه في الرواية الثالثة من حديث البراء: «**ألف وأربعمئة أو أكثر**»، واعتمد على هذا

(١) أخرجه البخاري (٤١٥٤) و(٤٨٤٠)، ومسلم (١٨٥٦).
(٢) أخرجه البخاري (٤١٥٤).
(٣) أخرجه مسلم (١٨٥٦) عن جابر قال: «كنَّا أربع عشرة مئة فبايعناه، وعمر آخذٌ بيدِه تحت الشجرة - وهي سَمُرة - فبايعناه غيرَ جدِّ بن قيسٍ الأنصاري؛ اختبأ تحتَ بطنِ بعيرِه».
وأخرجه الترمذي (٣٨٦٣) من حديث خداش عن أبي الزبير عن جابر مرفوعًا: «**ليدخلنَّ الجنة مَن بايع تحت الشجرة إلَّا صاحب الجمل الأحمر**». وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».
(٤) أخرجه مسلم (٢٤٩٦).

الجمع النَّوويُّ.

وأمَّا البيهقيُّ فمالَ إلى الترجيح، وقال: إنَّ رواية مَن قال: ألف وأربعمئة أصحُّ»[١].

فضيلة من شهد بدرًا والحديبية

قولُه: «**ويؤمنونَ بأنَّ اللهَ قالَ لِأَهْلِ بَدْرٍ: اعْمَلُوا ما شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**»؛ روى مسلم في "صحيحه" أنَّ غلامًا لحاطبِ بن أبي بَلْتَعَةَ شكاه إلى رسول الله ﷺ، وقال: والله يا رسول الله، ليدخُلنَّ حاطبُ النار! فقال: «**كذبتَ، إنَّه قد شَهِدَ بدرًا والحُدَيبِيَةَ**»[٢].

وروى البخاري عن البراء بن عازِب؛ قال: «**كنَّا نتحدَّثُ أنَّ أصحابَ محمَّد ﷺ الذين كانوا معه يومَ بدرٍ ثلاثُمئةٍ وبضعةَ عَشَرَ، على عدَّة أصحاب طالوتَ الذين جازوا معه النَّهر، وما جاوزَه معه إلَّا مؤمن**»[٣].

وفي الصحيحين وغيرهما عن عليٍّ؛ قال: بعثني رسولُ الله ﷺ أنا والزُّبير والمِقْداد بن الأسود؛ قال: «**انطلِقوا حتى تأتوا رَوضَةَ خاخ**[٤]**؛ فإنَّ بها ظَعِينةً ومعها كتابٌ فخذُوه منها**»، فانطلقنا تتعادَى بنا خيلُنا حتى انتهينا إلى الرَّوضة، فإذا نحن بالظَّعينةِ، فقلنا: أخرِجي الكتاب، فقالت: ما معي كتاب! فقُلنا: لتُخرِجنَّ الكتاب، أو لنُلقِينَّ الثياب! قال: فأخرجتِ الكتابَ من عِقاصِها، فأخذنا الكتابَ فأتينا به رسولَ الله ﷺ، فقالَ رسولُ الله ﷺ:

---

(١) "الفتح" (٧/ ٣٥٤).
(٢) أخرجه مسلم (٢١٩٥).
(٣) أخرجه البخاري (٣٩٥٩).
(٤) موضع بين الحرمين بقُربِ حمراءِ الأسَدِ من المدينة، وذُكِرَ في أحماء المدينة؛ جمع حِمًى، .. وقد أكثرتِ الشُّعراء من ذكره، وذكره ابن الفقيه في حدود العقيق وقال: هو بين الشَّوْطَى والنَّاصِفَة؛ "معجم البُلدان".

«**ما هذا يا حاطِبُ؟!**» قال: لا تعجَلْ عليَّ، إنِّي كنتُ امرأً مُلصَقًا في قريشٍ ولم أكن من أنفُسِهم، وكان مَن معكَ من المُهاجرين لهم قراباتٌ يحمون أهليهم وأموالهم بمكة، فأحببتُ إذ فاتني ذلك من النَّسبِ فيهم أن أتَّخذَ فيهم يدًا يحمُون بها قرابتي، وما فعلتُ ذلك كُفرًا ولا ارتدادًا من ديني ولا رضًى بالكفرِ بعد الإسلام، فقال رسولُ الله ﷺ: «**إنَّه صدَقكم**»، فقال عمر: دعني أضرِبْ عُنقَ هذا المُنافق، فقال رسولُ الله ﷺ: «**إنَّه قد شَهِدَ بدرًا، وما يُدريكَ لعلَّ الله اطَّلعَ على أهلِ بدرٍ فقال: اعملُوا ما شِئتُمْ فقد غفرتُ لكم؟**»[(١)].

وذكر يحيى بن سلَّام في "تفسيره" أنَّ لفظ الكتاب: «**أمَّا بعدُ؛ يا معشرَ قُريش، فإنَّ رسولَ الله ﷺ جاءكم بجيشٍ كالليل، يسيرُ كالسَّيل، فوَالله لو جاءكم وحدَه لنصرَهُ الله وأنجَز لهُ وعدَه؛ فانظُروا لأنفسكم، والسلام**»؛ كذا ذكره السُّهيلي[(٢)].

وظاهر الحديثِ أنَّ العلَّةَ في تركِ قتلِه كونُهُ من أهل بدر، ولولا ذلك لكان مُستحقًّا للقتل، والحديثُ دليلٌ على فضيلةِ أهل بدر؛ فقولُه: «**إنَّ الله اطَّلعَ على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شِئتُم فقد غفرتُ لكم**» - «فيه بشارةٌ عظيمةٌ لم تقعْ لغيرِهم، ووقعَ الخبرُ بألفاظٍ؛ منها: «**فقد غفرتُ لكم**»، ومنها: «**فقد وجَبَتْ لكم الجنَّة**»، ومنها: «**لعلَّ الله اطَّلع**»، لكن قال العلماء: إنَّ الترجِّي في كلامِ الله وكلام رسولِه للوقوع.

وعند أحمد وابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة بالجزم، ولفظُه: «**إنَّ الله اطَّلع على أهل بدرٍ فقال: اعملوا ما شئتُم؛ فقد غفرت لكم**»، وعندَ أحمد بإسنادٍ على شرط مسلم من حديث جابر مرفوعًا: «**لن يدخلَ النَّارَ**

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٧) و(٤٢٧٤) و(٤٨٩٠)، ومسلم (٢٤٩٤).
(٢) "الروض الأنف" للسهيلي (٤/ ٩٧).

أحدٌ شَهِدَ بدرًا»[١].

معنى حديث «إنَّ الله اطَّلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتُم»

وقد **استُشكِل** قولُه: «**اعمَلوا ما شِئتُم**»؛ فإنَّ ظاهرَه أنَّه للإباحة، وهذا خلافُ عَقدِ الشَّرع!

وأُجيب: بأنَّه إخبارٌ عن الماضي؛ أي: كلُّ عملٍ كانَ لكم فهو مغفور، ويُؤيِّده أنَّه لو كان لما يستقبلونَه من العملِ لم يقَعْ بلفظِ الماضي، ولقال: فسأغفِرُه لكم.

وتُعقِّب بأنَّه لو كان للماضي لما حسُنَ الاستدلالُ به في قصَّةِ حاطبٍ؛ لأنَّه خاطبَ به عمر مُنكِرًا عليه ما قالَ في أمرِ حاطب، وهذه القصَّة كانت بعد بدرٍ بستِّ سنين؛ فدلَّ على أنَّ المُراد ما سيأتي، وأوردَه بلفظِ الماضي مُبالغةً في تحقيقه.

وقِيلَ: إنَّ صيغةَ الأمرِ في قولِه: «**اعْمَلُوا**» للتشريف والتكريم، والمُراد عدمُ المُؤاخذةِ بما يصدُر منهم بعد ذلك، وأنَّهم خصُّوا بذلك لما حصلَ لهم من الحالِ العظيمةِ التي اقتضَتْ محوَ ذُنوبهم السَّابقة، وتأهَّلوا لأن يغفِرَ الله لهم الذنوبَ اللاحقةَ إن وقعت؛ أي: كلُّ ما عمِلتُموه بعدَ هذه الواقعةِ من أيِّ عملٍ كان فهو مغفور.

وقِيل: هي بشارةٌ بعدمِ وقوعِ الذنوبِ منهم، وفيه نظر؛ لما سيأتي في قصَّة قُدامةَ بن مَظْعُونٍ حين شرِبَ الخمرَ في أيَّام عمر، وحدَّه عمر فيها فهاجرَ بسببِ ذلك، فرأى عمرُ في المنامِ مَن يأمُره بمُصالحتِه، وكان

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٩٦) عن جابر وزاد: «والحديبية». وأخرج مسلم (٢٤٩٥) من حديث الليث عن أبي الزبير عن جابر؛ أنَّ عبدًا جاء رسول الله ﷺ يشكو حاطبًا، فقال: يا رسول الله، ليدخلنَّ حاطبٌ النار، فقال رسول الله ﷺ: «**كذبت، لا يدخلها؛ فإنَّه شهد بدرًا والحُديبية**».

قُدامةُ بدريًّا.

والذي يُفهم من سياقِ القصَّة الاحتمالُ الثاني، وهو الذي فَهِمَه أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ التابعيُّ الكبير؛ حيث قال لحسَّان بن عطيَّة: قد علمتُ الذي جرَّأ صاحبَك على الدِّماء، وذكر هذا الحديث.

واتَّفقوا على أنَّ البِشارةَ المذكورةَ فيما يتعلَّق بأحكامِ الآخرةِ، لا بأحكامِ الدُّنيا من إقامة الحُدود وغيرِها(١).

فالذي يُظنُّ في ذلك - والله أعلم - أنَّ هذا خطابٌ لقوم عَلِمَ الله سبحانه أنَّهم لا يُفارقون دينَهم؛ بل يموتونَ على الإسلام، وأنَّهم قد يُقارفونَ بعضَ ما يُقارِفُه غيرُهم من الذنوبِ، ولكن لا يترُكهم سبحانه مُصرِّين عليها؛ بل يُوفِّقهم لتوبةٍ نَصوحٍ واستغفارٍ وحسناتٍ تمحو أثرَ ذلك، ويكون تخصيصُهم بهذا دونَ غيرهم؛ لأنَّه قد تحقَّق ذلك فيهم وأنَّه مغفورٌ لهم.

ولا يمنعُ ذلك كونَ المغفرةِ حصلت بأسبابٍ تقومُ بهم؛ كما لا يقتضي ذلك أن يُعطِّلوا الفرائضَ وثوقًا بالمغفرة، فلو كانت قد حصلت بدونِ الاستمرارِ على القيامِ بالأوامرِ، لما احتاجوا بعد ذلك إلى صلاةٍ ولا صيام ولا حجٍّ ولا زكاةٍ ولا جهاد، وهذا مُحال، ومن أوجبِ الواجباتِ التوبةُ بعد الذنبِ، فضمانُ المغفرةِ لا يُوجبُ تعطيلَ أسبابِ المغفرة.

ونظيرُ هذا قولُه في الحديث الآخر: «**أذنبَ عبدٌ ذنبًا فقال: أيْ ربِّ، أذنبتُ ذنبًا فاغفِرْهُ لي! فغفرَ له، ثم مكثَ ما شاءَ الله أن يمكُث، ثم أذنبَ ذنبًا آخر، فقال: أيْ ربِّ، أصبتُ ذنبًا فاغفِرْهُ لي! فغفرَ له، ثمَّ مكثَ ما شاءَ الله أن يمكُثَ، ثمَّ أذنبَ ذنبًا آخر، فقال: ربِّ، أصبتُ ذنبًا فاغفِرْهُ لي!**

(١) "الفتح" (٧/ ٢٤٤).

فقال الله: عَلِمَ عبدِي أنَّ له ربًّا يغفِرُ الذنبَ ويأخُذُ به؛ قد غفرتُ لعبدِي فليعمَلْ ما شاء»[(١)]؛ فليس في هذا إطلاقٌ وإذنٌ منه سبحانه له في المُحرَّمات والجرائم؛ وإنَّما يدلُّ على أنَّه يغفرُ له ما دامَ كذلك؛ إذا أذنبَ تاب.

واختصاصُ هذا العبدِ بهذا لأنَّه قد عَلِمَ أنَّه لا يُصرُّ على ذنب، وأنَّه كلَّما أذنبَ تاب - حكمٌ يعُمُّ كلَّ مَن كانت حالُه حالَه، لكنَّ ذلك العبدَ مقطوعٌ له بذلك، كما قُطِعَ به لأهل بدر، وكذلك كلُّ مَن بشَّره رسولُ الله ﷺ بالجنَّة، أو أخبَره بأنَّه مغفورٌ له، لم يفهم منه هو ولا غيرُه من الصَّحابة إطلاقَ الذنوبِ والمعاصي له، ومُسامحتَه بتركِ الواجبات؛ بل كان هؤلاء أشدَّ اجتهادًا وحذرًا وخوفًا بعد البشارة منهم قبلَها، كالعَشَرَةِ المشهودِ لهم بالجنَّة.

وقد كان الصدِّيق شديدَ الحذرِ والمَخافةِ، وكذلك عمر؛ فإنَّهم علِموا أنَّ البِشارةَ المُطلقةَ مُقيَّدةٌ بشروطها، والاستمرارِ عليها إلى الموت، ومُقيَّدةٌ بانتفاءِ موانعها، ولم يفهم أحدٌ منهم من ذلك الإطلاقِ الإذنَ فيما شاؤوا من الأعمال»[(٢)].



(١) أخرجه مسلم (٢٧٥٨).

(٢) "الفوائد" لابن القيِّم (ص١٦ - ١٧)، وانظر: "مختصر الفتاوى" (ص٢٥٨).

الشَّهادةُ بالجنَّة

«ويشهدونَ بالجَنَّةِ لمَن شَهِدَ لهُ رسولُ اللهِ ﷺ؛ كالعَشَرَةِ، وثابِتِ بنِ قَيسِ بنِ شَمَّاسٍ، وغَيرِهِم مِنَ الصَّحابَةِ».

الشَّرح

العَشَرَةُ هم: أبو بكر الصدِّيق، وعمرُ بن الخطَّاب، وعثمانُ بن عفَّان، وعليُّ بن أبي طالب، وطلحةُ بن عُبيد الله، والزُّبير بن العوَّام، وسعدُ بن أبي وقَّاص، وسعيدُ بن زيدِ بن عمرِو بن نُفيل، وعبدُ الرحمن بن عوف، وأبو عُبيدةَ بن الجرَّاح ﷺ أجمعين، وقد صحَّت الأحاديثُ بالشَّهادة لهم بالجنَّة، وكذلك الشَّهادةُ لثابتِ بن قيس، وعُكَّاشةَ بن مِحصَن، وعبد الله بن سلَام... وغيرِهم.

وروى أحمد في "المسند" عن سعيد بن زيد؛ أنَّه سمع النبيَّ ﷺ يقول: **«أبو بكرٍ في الجنَّة، وعمرُ في الجنَّة، وعليٌّ في الجنَّة، وعثمانُ في الجنَّة، وطلحةُ في الجنَّة، والزُّبيرُ في الجنَّة، وعبدُ الرحمنِ في الجنَّة، وسعدُ بن مالك في الجنَّة، وتاسعُ المؤمنين في الجنَّة، لو شئتُ أن أُسمِّيه لسمَّيتُه، ثمَّ أخبرَهم أنَّه تاسعُ المؤمنين، ورسول الله ﷺ العاشر، ثمَّ أتبعَ ذلك يمينًا، ثم قال: والله لمشهدٌ شهِدَه رجلٌ يَغبَرُّ فيه وجهُهُ مع رسولِ الله ﷺ أفضلُ من عُمرِ أحدكم لو عُمِّرَ عُمرَ نُوح»**[1]؛ ورواه ابن ماجه، والترمذي وصحَّحه، وروى الإمام أحمد والترمذي، من حديث عبد الرحمن

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ١٨٨)، وأبو داود (٤٦٤٩)، والترمذي (٣٧٥٧)، والنسائي في "فضائل الصحابة" (١٠٦)، وابن ماجه (١٣٣)، وابن أبي عاصم في "السنَّة" (١٤٣١) و (١٤٣٣) و (١٤٣٧)، من طُرق عن رباح بن الحارث، عن سعيد بن زيد مرفوعًا، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

ابن عوف أيضًا نحوه[١].

وعن أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ على حِراءٍ هو وأبو بكر وعمرُ وعثمانُ وعليٌّ وطلحةُ والزُّبير، فتحرَّكت الصَّخرة فقال رسولُ الله ﷺ: «**اهدَأْ فما عليكَ إلَّا نبيٌّ، أو صِدِّيق، أو شَهِيد**»[٢]؛ رواه مسلم.

وعن أبي موسى قال: كنتُ مع النبيِّ ﷺ في حائطٍ من حيطان المدينة، فجاء رجلٌ فاستَفتَح، فقال النبيُّ ﷺ: «**افتَحْ لهُ وبشِّرْهُ بالجنَّة**»، ففتحتُ له فإذا هو أبو بكر، فبشَّرتُه بما قال النبيُّ ﷺ، فحَمِدَ الله، ثم جاء رجلٌ فاستَفتَح، فقال النبيُّ ﷺ: «**افتَحْ له وبَشِّرْه**»، ففتحتُ له فإذا هو عمر، فأخبرتُه بما قال النبيُّ ﷺ فحمِدَ الله، ثم استَفتَحَ رجل، فقال لي: «**افتَحْ لَهُ وبَشِّرْهُ بالجنَّةِ على بَلوَى تُصِيبُه**»، فإذا هو عثمان، فأخبرتُه بما قال النبيُّ ﷺ، فحمِدَ الله ثم قال: الله المُستعان؛ رواه مسلمٌ بمعناه[٣].

وفي الصحيحين من حديث حُذيفةَ بن اليَمانِ؛ قال: جاء أهل نَجْرانَ إلى النبيِّ ﷺ، فقالوا: يا رسولَ الله، ابعَثْ إلينا رجلًا أمينًا! فقال: «**لأبعثنَّ إليكم رجلًا أمينًا حقَّ أمين**»، فاستَشرَفَ لها النَّاس، قال: فبعثَ أبا عُبيدةَ ابن الجرَّاح[٤].

وروى الشيخان عن جابر؛ قال: ندبَ رسولُ الله ﷺ النَّاسَ يومَ الخَندَق، فانتَدَبَ الزُّبير، ثم ندبَهم فانتَدَبَ الزُّبير، فقال النبيُّ ﷺ: «**لكلِّ نبيٍّ حَوارِيٌّ، وحَوارِيَّ الزُّبير**»[٥]؛ وهذا لفظ مسلم.

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ١٩٤)، والترمذي (٣٧٤٧) و (٣٧٤٨)، والنسائي في "الكبرى" (٨١٩٤)، وأبو يعلى (٨٣٥)، وابن أبي عاصم في "السنَّة" (١٤٣٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٤١٧).

(٣) أخرجه مسلم (٢٤٠٣).

(٤) أخرجه البخاري (٣٧٤٥) و(٤٣٨٠) و(٤٣٨١) و(٢٧٥٤)، ومسلم (٢٤٢٠) (٥٥).

(٥) أخرجه البخاري (٢٨٤٦) و(٢٨٤٧) و(٢٢٩٩٧) و(٣٧١٩)، ومسلم (٢٤١٥).

وروى البخاري عن أنس؛ أنَّ النبيَّ ﷺ افتقدَ ثابتَ بن قيس رضي الله عنه، فقال رجل: يا رسولَ الله، أنا أعلمُ لك عِلمَهُ، فأتاه فوجدَه في بيته مُنكِّسًا رأسَه، فقال له: ما شأنُك؟ فقال: شرٌّ؛ كان يرفعُ صوتَه فوقَ صوتِ النبيِّ ﷺ؛ فقد حَبِطَ عملُه، وهو من أهلِ النَّار، فأتى الرجلُ النبيَّ ﷺ فأخبَره أنَّه قال كذا وكذا، فرجعَ إليه المرَّةَ الآخِرَةَ ببِشارةٍ عظيمةٍ؛ فقال: «**اذهَبْ إليه فقُل له: إنَّك لستَ من أهلِ النَّار، ولكنَّك من أهلِ الجنَّة**»[1]، ولمسلم عن أنس... فذكر الحديث، وزاد: «**فكُنَّا نراهُ يمشِي بينَ أظهُرِنا رجلٌ من أهلِ الجنَّة**»[2].

وفي الصحيحين عن عامر بن سعد عن أبيه؛ قال: ما سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ لأحدٍ يمشي على الأرض: إنَّه من أهل الجنَّة، إلَّا لعبدِ الله بن سلَام، قال: وفيه نزلت: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ﴾ [الأحقاف: ١٠][3].

ولهما عن ابن عبَّاس، في قصَّة السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنَّة بغيرِ حسابٍ ولا عذاب: فقام عُكَّاشة بن مِحصَن، فقال: ادْعُ الله أن يجعلنِي مِنْهُم! قال: «**أنتَ مِنْهُم**»[4].

فقد شهِدَ النبيُّ ﷺ لهؤلاء بالجنَّة؛ فيُشْهَدُ لهم بها، وكذلك مَن شهِدَ له غيرهم، فيُشهد لعمومِ المؤمنين بالجنَّة.

«وأمَّا الشَّهادة لرجلٍ بعينه بأنَّه من أهل النَّار أو الجنَّة، فليس لأحدٍ ذلك إلَّا بنصٍّ صحيحٍ يُوجب؛ كالعَشَرَةِ الذين بشَّرَهم الصادقُ ﷺ بالجنَّة، ومنهم مَن جوَّزَ ذلك لمَنِ استفاضَ في الأُمَّة الثناءُ عليه كعمرَ بن عبد العزيز رضي الله عنه

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦١٣) و(٤٨٤٦)، ومسلم (١١٩).
(٢) رواية مسلم (١١٩) (١٨٨).
(٣) أخرجه البخاري (٣٨١٢)، ومسلم (٢٤٨٣).
(٤) رواه البخاري (٣١٠) و(٥٧٠٥) و(٥٧٥٢) و(٦٤٧٢) و(٦٥٤١)، ومسلم (٢٢٠).

وأمثالِه.

وقد كان بعضُ السَّلفِ يمنعُ أن يُشهَدَ بالجنَّة لغيرِ الرسولِ ﷺ، حتى ناظرَ عليُّ بن المَدِينيِّ أحمدَ في هذه المسألة، وقال: أقول: إنَّهم في الجنَّة ولا أشهد لمُعيَّن؟ قال أحمد: متى قلتَ: إنَّهم في الجنَّة، فقد شهدتَّ أنَّهم في الجنَّة[(١)].

وأمَّا توقُّف النَّاسِ في القَطْع بالجنَّةِ فلخوفِ الخاتمة، ومع هذا فنرجُو للمُحسِنِ ونخافُ على المُسِيء»[(٢)].

«وإنَّما قد نقِفُ في الشَّخص المُعيَّن، فلا نشهدُ له بجنَّةٍ ولا نارٍ إلَّا عن علم؛ لأنَّ حقيقةَ باطنِه وما ماتَ عليه لا نُحيط به، ولكن نرجُو للمُحسِنِ ونخافُ على المُسِيء.

أقوال أهل السنَّة في ذلك

ولهم في الشَّهادةِ بالجنَّة ثلاثةُ أقوال:

منهم مَن لا يشهدُ بالجنَّة لأحدٍ إلَّا للأنبياء؛ وهذا قول محمَّد بن الحنفيَّة، والأوزاعي.

والثاني: أنَّه يُشهَدُ بالجنَّةِ لكلِّ مؤمنٍ جاء فيه نصٌّ؛ وهذا قولُ كثيرٍ من أهل الحديث.

والثالث: يُشهَدُ بالجنَّة لهؤلاء، ولمَن شهدَ له المؤمنون؛ كما قال النبيُّ ﷺ: «**أنتُمْ شُهداءُ اللهِ في الأرض**»[(٣)]، وقال: «**يُوشِكُ أن تعلموا أهلَ الجنَّةِ من أهل النَّار**»، قالوا: بمَ يا رسولَ الله؟ قال: «**بالثَّناءِ الحَسَن، والثَّناءِ**

---

(١) وقال في "المنهاج" (٣/ ١٧٨): «والصوابُ أنَّا نشهدُ لهم بالجنَّة كما استقرَّ على ذلك مذهبُ أهل السنَّة، وهذا معلومٌ عندنا بخبرِ الصادق». اهـ.
(٢) "مختصر الفتاوى" (ص٢٥٧).
(٣) أخرجه البخاري (١٣٦٧) و(٢٦٤٢)، ومسلم (٩٤٩) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

السيِّئِ»[(١)]؛ فأخبرَ أنَّ ذلك ممَّا يُعلمُ به أهلُ الجنَّةِ وأهلُ النَّار، وكان أبو ثَوْرٍ يقول: أشهدُ أنَّ أحمدَ بن حنبلٍ في الجنَّة؛ ويحتجُّ بهذا»[(٢)].

كراهة الرافضة للفظ (العشرة)

ومَن حماقاتِ الرَّافِضَةِ أنَّهم يكرهون التكلُّم بلفظِ (العَشَرَةِ) أو فعل شيءٍ يكون (عَشَرَة)، حتى في البناءِ؛ لا يبنون على عَشَرَةِ أعمُد، ولا بعَشَرَةِ جُذوعٍ ونحو ذلك؛ لكونهم يُبغضون خيارَ الصَّحابة وهم العَشَرَةُ المشهودُ لهم بالجنَّةِ، يُبغضونَهم إلَّا عليَّ بن أبي طالب رضي الله عنه، ويُبغضون السَّابقين الأوَّلين من المُهاجرين والأنصار، الذين بايعوا رسول الله ﷺ تحت الشجرة، وقد أخبر الله أنَّه قد رضي عنهم.

وأنَّهم يتبرَّؤون من جمهور هؤلاء، بل يتبرَّؤون من سائرِ أصحاب رسولِ الله ﷺ إلَّا نفرًا قليلًا نحو بضعةَ عشرَ، ومعلومٌ أنَّه لو فُرِضَ في العالم عَشَرَةٌ من أكفرِ النَّاس لم يجِبْ هجرُ الاسم بذلك، كما أنَّه سبحانه لما قال: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [النمل: ٤٨]، لم يجب هجرُ اسم (التِّسعة) مطلقًا، بل اسمُ (العَشَرَةِ) قد مدحَ الله مُسمَّاه في مواضع؛ كقوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقال: ﴿وَٱلْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾﴾ [الفجر: ١ - ٢]، وقد ثبت في "الصحيح" أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**ما من أيام العملُ فيهنَّ أحبُّ إلى الله من هذه الأيَّامِ العَشْر**»[(٣)]. . . ونظائرُ ذلك متعدِّدة، ومَن العجبِ أنَّهم يُوالون لفظَ

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٢٢١)، والحاكم (١/ ١٢٠)، والبيهقي (١٠/ ١٢٣) من حديث أبي زهير الثقفي به.
وقال الحاكم: «وإسناد الحديث صحيح»، ووافقه الذهبي، وقال في "الزوائد": «إسناده صحيح، رجاله ثقات، وليس لأبي زهير - هذا - عند ابن ماجه، سوى هذا الحديث، وليس له شيءٌ في بقيَّة الكتب الستَّة».
(٢) "المنهاج" (٣/ ٧٥).
(٣) أخرجه البخاري (٩٦٩) عن ابن عباس. وفي الباب عن جابر.

التِّسعة، وهم يُبغضون لفظَ التِّسعةِ من العَشَرَة؛ فإنَّهم يُبغضونهم إلَّا عليًّا.

وكذلك هجرُهم لاسمِ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمان، ولمَن تسمَّى بذلك، حتى يكرهون مُعاملتَه، ومعلومٌ أنَّ هؤلاء لو كانوا من أكفرِ النَّاسِ، لم يُشرع ألَّا يتسمَّى الرجلُ بمثلِ أسمائهم؛ فقد كان في الصَّحابة من اسمُه (الوليد)، وكان النبيُّ ﷺ يقنُتُ في الصَّلاةِ ويقول: «**اللهمَّ أنجِ الوليدَ بنَ الوليدِ بن المُغيرَةِ**»[1]، وأبوه كان أعظمَ النَّاسِ كفرًا، وهو الوحيدُ المذكورُ في قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾﴾ [المدثر: ١١]، وفي الصَّحابة مَن اسمُه (عمرو)، وفي المشركين مَن اسمُه (عمرو)، وفي الصَّحابة مَن اسمُه (خالد)، وفي المشركين مَن اسمُه (خالد)، وفي الصَّحابة مَن اسمُه (هشام)، وفي المُشركين مَن اسمُه (هشام)، وفي الصَّحابة مَن اسمه (عُقْبَة)، وفي المُشركين (عُقْبَة)، وفي الصَّحابة (عليٌّ)، و(عثمان)، وكان في المُشركين مَن اسمُه (عليٌّ)، ومَن اسمُه (عثمان)... ومثل هذا كثير؛ فلم يكن النبيُّ ﷺ والمؤمنون يكرهون اسمًا من الأسماءِ لكونِه قد تسمَّى به كافرٌ من الكفَّار.

فلو قُدِّرَ أنَّ المُسمَّين بهذه الأسماء كفَّار، لم يُوجب ذلك كراهةَ هذه الأسماء، مع العلمِ لكلِّ أحدٍ بأنَّ النبيَّ ﷺ كان يدعوهم بها، ويُقِرُّ النَّاسَ على دُعائهم بها، وكثيرٌ منهم يزعُم أنَّهم كانوا مُنافقين، وكان النبيُّ ﷺ يعلم أنَّهم مُنافقون، وهو مع هذا يدعوهم بها، وعليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه قد سمَّى بها أولادَه.

فعُلِمَ أنَّ جوازَ الدُّعاء بهذه الأسماء سواءٌ كان ذلك المُسمَّى بها مسلمًا أو كافرًا أمرٌ معلومٌ من دين الإسلام، فمَن كرِهَ أن يدعوَ أحدًا بها كان من

---

(١) أخرجه البخاري (٨٠٤) و(٦٩٤٠) و(١٠٠٦) و(٢٩٣٢) و(٣٣٨٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أظهرِ النَّاسِ مُخالفةً لدينِ الإسلام، ثم مع هذا إذا تسمَّى الرجلُ عندَهم باسم (عليٍّ) أو (جعفرٍ) أو (حسنٍ) أو (حُسينٍ) أو نحو ذلك عاملُوه وأكرموه، ولا دليلَ لهم في ذلك على أنَّه منهم، والتسميةُ بتلك الأسماءِ قد تكونُ فيهم فلا يدلُّ على أنَّ المُسمَّى من أهل السُّنَّة، لكنَّ القومَ في غاية الجهلِ والهوى»[١].

الأئمَّة الاثنا عشر الذين تواليهم الرافضة

«والرافضة تُوالي بدلَ العَشَرَةِ المُبشَّرين بالجنَّة اثني عشر إمامًا؛ أوَّلهم عليُّ بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ويدَّعون أنَّه وصيُّ النبيِّ ﷺ، دعوى مُجرَّدة عنِ الدليل، ثمَّ الحسنُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ثم الحُسينُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ثم عليُّ بن الحُسين زين العابدين، ثم محمَّدُ بن عليٍّ الباقر، ثم جعفرُ بن محمدٍ الصَّادق، ثم موسى ابن جعفرٍ الكاظم، ثم عليُّ بن موسى الرِّضى، ثم محمَّدُ بن عليٍّ الجواد، ثم عليُّ بن محمَّدٍ الهادي، ثم الحسنُ بن عليٍّ العَسْكَرِيُّ، ثم محمَّدُ بن الحسنِ المُنتظَرُ، ويُغالون في محبَّتهم ويتجاوزون الحدَّ.

ولم يأتِ ذكرُ الأئمَّة الاثني عشر إلَّا على صفةٍ تردُّ قولَهم وتُبطِلُه، وهو ما خرَّجاه في الصحيحين عن جابر بن سَمُرَةَ؛ قال: دخلتُ مع أبي على النبيِّ ﷺ، فسمعتُه يقول: «**لا يزالُ أمرُ النَّاسِ ماضيًا ما وَلِيَهم اثنا عشرَ رجلًا**»، ثم تكلَّم النبيُّ ﷺ بكلمةٍ خَفِيَت عنِّي؛ فسألتُ أبي: ماذا قال النبيُّ ﷺ؟ قال: «**كلُّهم من قُريشٍ**»[٢]، وفي لفظ: «**لا يزالُ الإسلامُ عزيزًا إلى اثني عشرَ خَليفةً**».

وكان الأمرُ كما قال النبيُّ ﷺ، والاثنا عشر: الخُلفاء الرَّاشدون الأربعة، ومعاوية، وابنه يزيد، وعبد الملك بن مروان، وأولادُه الأربعة،

---

(١) "المنهاج" (١/ ٩ - ١٠) بتلخيص.
(٢) أخرجه البخاري (٧٢٢٢) و(٧٢٢٣)، ومسلم (١٨٢١).

وبينهم عمر بن عبد العزيز، ثم أخذَ الأمرُ في الانحلال.

وعند الرَّافضةِ أنَّ أمرَ الأُمَّةِ لم يزل في أيَّام هؤلاء فاسدًا، يتولَّى عليهم الظالمون المُعتدون، بل المُنافقون الكافرون، وأهلُ الحقِّ أذلُّ من اليهود.

وقولُهم ظاهرُ البُطلان؛ بل لم يزلِ الإسلامُ عزيزًا في ازديادٍ في أيَّامِ هؤلاء»[١].



(١) "شرح الطحاويَّة" (ص٤١٦) وغيره.

الخُلفاءُ الرَّاشدون

«ويُقِرُّونَ بما تَواتَرَ بِهِ النَّقلُ عن أميرِ المُؤمِنينَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ وغيرِهِ؛ من أنَّ خيرَ هذهِ الأُمَّةِ بعدَ نَبِيِّها: أبو بكرٍ، ثمَّ عمرُ، ويُثلِّثونَ بعُثمانَ، ويُرَبِّعونَ بعليٍّ ﷺ؛ كما دلَّتْ عليهِ الآثارُ، وكما أجمعَ الصَّحابَةُ عَلَى تقديم عُثمانَ في البَيعَةِ معَ أنَّ بعضَ أهلِ السُّنَّةِ كانُوا قَدِ اختلفوا في عُثمانَ وعليٍّ ﷺ، بعدَ اتِّفاقِهِمْ على تقديمِ أبي بكرٍ وعُمرَ؛ أيُّهما أفضلُ؟ فقدَّمَ قومٌ عُثمانَ وسكتوا، أو رَبَّعوا بعليٍّ، وقدَّمَ قومٌ عَلِيًّا، وقومٌ توقَّفوا، لكنِ استقرَّ أمرُ أهلِ السُّنَّةِ على تقديم عُثمانَ ثمَّ عَلِيٍّ، وإن كانت هذهِ مسألةً - مسألةَ عُثمانَ وعليٍّ -ليسَتْ منَ الأُصولِ التي يُضلَّلُ المُخالِفُ فيها عندَ جُمهورِ أهلِ السُّنَّةِ، لَكنِ التي يُضلَّلُ المُخالِفُ فيها مسألةُ الخِلافَةِ؛ وذلكَ أنَّهم يُؤمنونَ أنَّ الخليفةَ بعدَ رسولِ اللهِ ﷺ: أبو بكرٍ، ثمَّ عُمرُ، ثمَّ عُثمانُ، ثمَّ عليٌّ.

ومَن طَعَنَ في خِلافَةِ أحدٍ من هؤلاءِ فهوَ أضلُّ من حمارِ أهلِهِ».

الشَّرح

هنا مسألتان:

إحداهما: مسألةُ الخِلافَة.

والثانية: مسألةُ التفضيل.

فقد أجمعَ أهلُ السُّنَّة على أنَّ الخليفةَ بعد رسولِ الله ﷺ: أبو بكرٍ، ثمَّ عمرُ، ثمَّ عثمانُ، ثم عليٌّ، واتَّفقوا على أنَّ أفضلَ الصَّحابة هو أبو بكرٍ الصدِّيق، وهو الأحقُّ بالخِلافَة، ثم يليه في الأفضليَّة عمرُ بن الخطَّاب، ثم اختلفوا في عثمانَ وعليٍّ أيُّهما أفضل؟ واستقرَّ أمرُهم أخيرًا على تفضيلِ

عثمان، فترتيبُهم في الفضلِ كترتيبِهم في الخِلافَة.

وروى البخاري عن ابن عمر؛ قال: «كنَّا نقولُ في زمنِ النَّبيِّ ﷺ: لا نعدِلُ بأبي بكرٍ أحدًا، ثم عمرَ، ثم عثمانَ، ثم نتركُ أصحابَ النبيِّ ﷺ لا نُفاضِلُ بينهم»(١).

وروى أبو داود عنه: «كنَّا نقولُ ورسول الله ﷺ حيٌّ: أفضلُ أُمَّةِ النبيِّ ﷺ بعدَه: أبو بكر، ثم عمرُ، ثم عثمانُ، رضي الله عنهم أجمعين»(٢)، زاد الطبراني في رواية: «فيسمعُ رسولُ اللهِ ﷺ ذلكَ فلا يُنكِرُ»(٣).

وقال سُفيان الثَّوري: مَن زعمَ أنَّ عليًّا كان أحقَّ بالولايةِ منهما فقد خطَّأ أبا بكرٍ وعمرَ والمُهاجرين والأنصار، وما أُراهُ يرتفعُ له معَ هذا عملٌ إلى السَّماء؛ ذكره أبو داود.

وقال شَرِيكُ بن أبي نَمِر: والله لقد رَقِيَ عليٌّ هذه الأعوادَ فقال: «ألا إنَّ خيرَ هذه الأُمَّةِ بعد نبيِّها أبو بكرٍ وعمر»، أفكُنَّا نَرُدُّ قولَه؟ أفكُنَّا نُكذِّبُه؟ والله ما كان كذَّابًا.

وقال مالكُ بن أنس: «ما رأيتُ أحدًا يشكُّ في تقديمِهما»؛ يعني: أبا بكر وعمرَ.

وقال الشافعي: لم يختلفِ الصَّحابةُ والتابعونَ في تقديمِ أبي بكرٍ وعمر.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة؛ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ:

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٥٥) و (٣٦٩٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٢٨)، وابن أبي عاصم في "السنَّة" (١١٩٠) و(١١٩١)، وإسنادُه صحيح.

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في "السنَّة" (١١٩٣)، قال الشيخ الألباني في تخريج "السنَّة" (١١٩٣): «إسناده صحيح». وانظر: "تهذيب الكمال" (٣٢/ ١٠٢ - ١٠٦).

«**بينا أنا نائمٌ رأيتُني على قَليبٍ عليها دَلْوٌ فَنَزَعتُ منها ما شاء الله، ثمَّ أخذَها ابنُ أبي قُحافةَ فنزعَ منها ذَنُوبًا أو ذَنُوبَينِ، وفي نَزْعِهِ ضعفٌ، والله يغفِرُ له، ثمَّ استحالت غَرْبًا، فأخذَها ابنُ الخطَّابِ، فلم أرَ عَبقَرِيًّا**[١] **منَ النَّاسِ يَفْرِي فَرْيَهُ حتى ضربَ النَّاسُ بعَطَنٍ**»[٢].

وفي "سنن أبي داود" وغيرِه عن أبي بَكْرَةَ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال ذاتَ يوم: «**مَن رأى منكم رُؤيا؟**»، فقال رجل: أنا؛ رأيتُ ميزانًا أُنزِلَ من السَّماء فوُزِنتَ أنتَ وأبو بكر، فرجحتَ أنتَ بأبي بكر، ثم وُزِنَ أبو بكرٍ بعمرَ، فرجحَ أبو بكرٍ بعمرَ، ثم وُزِنَ عمرُ وعثمان، فرجحَ عمرُ ثمَّ رُفِعَ، فرأيتُ الكراهيةَ في وجه النبي ﷺ فقال: «**خلافةُ نُبوَّةٍ ثم يُؤتي الله المُلكَ مَن يشاء**»[٣]؛ فبيَّن ﷺ أنَّ ولايةَ هؤلاءِ خلافةُ نبوَّةٍ، ثمَّ بعد ذلك مُلكٌ، وليس فيه ذكرُ عليٍّ رضي الله عنه؛ لأنَّه لم يجتمعِ النَّاسُ في زمانه، بل كانوا مُختلفينَ لم ينتظِم فيه خلافةُ النبوَّةِ ولا المُلكُ.

وروى أبو داود أيضًا عن جابر رضي الله عنه؛ أنَّه كان يُحدِّث أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**رأى الليلةَ رجلٌ صالحٌ أنَّ أبا بكرٍ نِيطَ برَسُولِ الله ﷺ، ونِيطَ عمرُ بأبي بكرٍ، ونِيطَ عثمانُ بعُمر**»، قال جابر: فلمَّا قُمنا من عند رسول الله ﷺ قلنا: أمَّا الرجلُ الصالحُ فرسولُ الله ﷺ، وأمَّا المَنوطُ بعضُهم ببعضٍ فهم وُلاةُ هذا الأمرِ الذي بعثَ الله به نبيَّه»[٤].

---

(١) العَبقَرِيُّ: النافذُ الماضي، الذي لا شيءَ يفوقُه؛ قال أبو عمرو: عبقريُّ القوم سيِّدهم وقَيِّمُهُم وكَبِيرُهم.
(٢) أخرجه البخاري (٣٦٦٤) و(٧٠٢١) و(٧٤٧٥)، ومسلم (٢٣٩٢)، وفي الباب عن ابن عمر عند الشيخين.
(٣) أخرجه أحمد (٥/ ٤٤)، وأبو داود (٤٦٣٥).
(٤) أخرجه أحمد (٣/ ٣٥٥)، وأبو داود (٤٦٣٦).

وعن سعيد بن جُهْمان، عن سَفِينَةَ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**خلافةُ النُّبوَّةِ ثلاثون سنةً، ثم يُؤتي الله مُلكَه مَن يشاءُ، أو المُلكَ**»، قال سعيد: قال لي سَفِينَةُ: أمْسِك؛ مدَّة أبي بكر سنتان، وعمرُ عشر، وعثمانُ اثنتا عشرة، وعليٌّ كذا[١].

خلافة أبي بكر بالنصِّ أو الاختيار؟

«وقد ذهبت طوائفُ من أهل السُّنَّةِ إلى أنَّ إمامةَ أبي بكر ثبتَت بالنصِّ، والنِّزاعُ في ذلك معروفٌ في مذهب أحمد وغيرِه من الأئمَّة، **وقد ذكر القاضي أبو يَعْلَى وغيرُه في ذلك روايتين عن الإمام أحمد:**

إحداهما: أنَّها ثبتَت بالاختيار؛ قال: وبهذا قال جماعةٌ من أهل الحديث والمُعتزلِة والأشعريَّة، وهذا اختيارُ القاضي أبي يَعْلَى وغيرِه.

والثانية: أنَّها ثبتَت بالنصِّ الخفيِّ والإشارة؛ قال: وبهذا قال الحسنُ البصريُّ وجماعةٌ من أهل الحديث والبيهسيَّة من الخوارج.

وقال شيخه أبو عبد الله بن حامد: فأمَّا الدليلُ على استحقاقِ أبي بكرٍ الخلافةَ دونَ غيرِه من أهل البيت والصَّحابة، فمن كتابِ الله وسنَّة نبيِّه.

قال: واختلفَ أصحابُنا في الخلافةِ هل أُخِذَت من حيثُ النصُّ أو الاستدلال؟ فذهبَ طائفةٌ من أصحابنا إلى أنَّ ذلك بالنصِّ، وأنَّه ﷺ ذكر ذلك نصًّا وقطع البيانَ على عينِه حتمًا، **ومن أصحابنا من قال**: إنَّ ذلك بالاستدلالِ الجليِّ.

وقال أبو محمَّد بن حَزم: **اختلفَ النَّاسُ في الإمامةِ بعد رسولِ الله ﷺ؛ فقالت طائفة**: إنَّ النبيَّ ﷺ لم يستخلِفْ أحدًا، **ثم اختلفوا؛ فقال بعضهم**:

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٢١)، وأبو داود (٤٦٤٦) و (٤٦٤٧)، والترمذي (٢٢٢٦)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن».

لكن لمَّا استخلفَ أبا بكرٍ على الصلاةِ كان ذلك دليلًا على أنَّه أولاهُم بالإمامة والخلافةِ على الأمر؛ **وقال بعضُهم**: لا؛ ولكن كان أثبتَهم فضلًا؛ فقدَّموه لذلك، **وقالت طائفة**: بل نصَّ رسولُ الله ﷺ على استخلافِ أبي بكرٍ بعدَه على أمور النَّاس نصًّا جليًّا، قال أبو محمَّد: وبهذا نقول.

والمقصودُ أنَّ كثيرًا من أهل السُّنَّة يقولون: إنَّ خلافةَ أبي بكرٍ ثبتت بالنصِّ، وهم يُسنِدون ذلك إلى أحاديثَ صحيحةٍ معروفة.

ولا ريبَ أنَّ قولَ هؤلاء أوجهُ من قولِ مَن يقول: إنَّ خلافةَ عليٍّ أو العبَّاس ثبتت بالنصِّ؛ فإنَّ هؤلاء ليس معهم إلَّا مُجرَّدُ الكذبِ والبُهتان الذي يعلم بطلانَهُ بالضرورةِ كلُّ مَن كان عارفًا بأحوال الإسلام، أو الاستدلالِ بألفاظٍ لا تدلُّ على ذلك؛ كحديث استخلافه في غزوة تَبُوكَ ونحوِه.

التحقيق في ذلك

والتحقيق أنَّ النبيَّ ﷺ دلَّ المسلمين على استخلافِ أبي بكر، وأرشدَهم إليه بأمورٍ مُتعدِّدةٍ من أقواله وأفعاله، وأخبرَ بخلافته إخبارَ راضٍ بذلك حامدٍ له، وعزمَ على أن يكتبَ بذلك عهدًا، ثم علم أنَّ المسلمين يجتمعون عليه؛ فتركَ الكتابَ اكتفاءً بذلك، ثم عزمَ على ذلك في مرضِهِ يومَ الخميس، ثم لمَّا حصلَ لبعضِهم شكٌّ هل ذلك القول من جهة المرض، أو هو قولٌ يجبُ اتباعُه - تركَ الكتابةَ اكتفاءً بما علمَ أنَّ الله يختارُه والمؤمنون من خلافة أبي بكرٍ رضي الله عنه.

فلو كان التعيينُ ممَّا يشتبهُ على الأُمَّة، لبيَّنه رسولُ الله ﷺ بيانًا قاطعًا للعُذر، لكن لما دلَّهم دلالاتٍ مُتعدِّدةً على أنَّ أبا بكر هو المُتعيِّن، وفهموا ذلك - حصلَ المقصود؛ ولهذا قال عمر بن الخطَّاب في خُطبته التي خطبَها بمَحضَرٍ من المُهاجرين والأنصار: «**وليسَ فيكم مَن تُقطَعُ إليه أعناقُ الإبلِ مثلُ أبي بكر**»؛ رواه البخاري ومسلم، وفي الصحيحين أيضًا عنه أنَّه قال - يومَ السَّقِيفَةِ بمَحضَرٍ من المُهاجرين والأنصار -: «**أنتَ خيرُنا وأحبُّنا إلى**

رسولِ الله ﷺ»[١]، ولم يُنكِر ذلكَ منهم أحدٌ، ولا قال أحدٌ من الصَّحابة: إنَّ غيرَ أبي بكرٍ أحقُّ بالخلافة منه.

ولم يُنازِع أحدٌ في خلافته إلَّا بعضُ الأنصارِ؛ طمعًا في أن يكونَ من الأنصارِ أميرٌ ومَن المُهاجرين أمير، وهذا ممَّا ثبتَ بالنُّصوصِ المُتواترةِ عن النبيِّ ﷺ بطلانُه، ثم الأنصارُ جميعُهم بايعوا أبا بكرٍ إلَّا سعدَ بن عُبادة؛ لكونه هو الذي كان يطلُبُ الوِلايةَ.

ولم يقُلْ أحدٌ من الصَّحابة قطُّ: إنَّ النبيَّ ﷺ نصَّ على غيرِ أبي بكر، لا على العبَّاس، ولا على عليٍّ، ولا على غيرهما، ولا ادَّعى العباسُ، ولا عليٌّ، ولا أحدٌ ممَّن يُحبُّهما الخلافةَ لواحدٍ منهما، ولا أنَّه منصوصٌ عليه، بل ولا قال أحدٌ من الصَّحابةِ: إنَّ في قريشٍ مَن هو أحقُّ بها من أبي بكر، لا من بني هاشم، ولا من غيرِ بني هاشم.

وهذا كلُّه ممَّا يعلمُهُ العلماءُ العالمون بالآثارِ والسُّننِ والحديث، وهو معلومٌ عندهم بالاضطرار، وقد نُقِلَ عن بعض بني عبد مَنافٍ - مثل أبي سُفيان، وخالد بن سعيد - أنَّهم أرادوا ألَّا تكون الخلافةُ إلَّا في بني عبد مَنافٍ وأنَّهم ذكروا ذلك لعثمان وعليٍّ فلم يلتفتا إلى مَن قال ذلك؛ لعلمِهما وعلمِ سائرِ المسلمين أنَّه ليس في القومِ مثلُ أبي بكر.

ففي الجُملةِ جميعُ مَن نُقِلَ عنه من الأنصارِ أنَّه طلبَ توليةَ غيرِ أبي بكر لم يذكُر حُجَّةً دينيَّةً شرعيَّةً، ولا ذكرَ أنَّ غيرَ أبي بكرٍ أحقُّ بها وأفضلُ من أبي بكر؛ وإنَّما نشأ كلامُه عن حبٍّ لقومِهِ وقبيلتِهِ، وإرادةٍ منه أن تكون الإمامةُ في قبيلتِه، ومعلومٌ أنَّ مثلَ هذا ليس من الأدلَّةِ الشرعيَّة، ولا الطرقِ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٦٨).

الدينيَّة، ولا هو ممَّا أمرَ الله ورسولُه المؤمنين باتِّباعِه، بل هو شُعبةٌ جاهليَّةٌ ونوعُ عصبيَّةٍ للأنسابِ والقبائل، وهذا ممَّا بعثَ الله محمَّدًا ﷺ بهَجرِهِ وإبطالِه.

وأمَّا كونُ الخلافةِ في قريشٍ، فلمَّا كان هذا من شرعه ودينه، كانت النصوصُ بذلك معروفةً منقولةً مأثورةً تذكرُها الصَّحابة؛ بخلافِ كونِ الخلافةِ في بطنٍ من قريشٍ أو غيرِ قريش، فإنَّه لم ينقُل أحدٌ من الصَّحابةِ فيه نصًّا، بل ولا قال أحدٌ: إنَّه كان في قريش مَن هو أحقُّ بالخلافةِ في دينِ الله وشرعِهِ من أبي بكر، ومثلُ هذه الأمور كلَّما تدبَّرها العالمُ وتدبَّرَ النُّصوصَ الثابتةَ وسِيَرَ الصَّحابةِ، حصلَ له علومٌ ضروريَّةٌ لا يُمكنه دفعُها عن قلبِه، أنَّه كان من الأمورِ المشهورةِ عند المسلمين أنَّ أبا بكرٍ مُقدَّمٌ على غيرِه، وأنَّه كان عندَهم أحقَّ بخلافةِ النبوَّة، وأنَّ الأمر في ذلك بيِّنٌ ظاهرٌ عندَهم ليس فيه اشتباهٌ عليهم.

ولهذا قال رسولُ الله ﷺ: «**يَأبى اللهُ والمؤمنونَ إلَّا أبا بكرٍ**»(١)، ومعلومٌ أنَّ هذا العلمَ الذي عندَهم بفضلِهِ وتقدُّمهِ إنَّما استفادوه من النبيِّ ﷺ بأمورٍ سمعُوها وعاينُوها، وحصلَ بها لهم من العلم ما علموا به أنَّ الصدِّيقَ أحقُّ الأُمَّةِ بخلافة نبيِّهم، وأفضلُهم عند نبيِّهم، وأنَّه ليس فيهم مَن يُشابِهُه حتى يحتاجَ في ذلك إلى مُناظرَةٍ، ولم يقُل أحدٌ مَن الصَّحابة: إنَّ عمر بن الخطَّاب، أو عثمان، أو عليًّا، أو غيرَهم - أفضلُ من أبي بكرٍ، أو أحقُّ بالخلافة منه، وكيف يقولُ ذلك، وهم دائمًا يرونَ من تقديم النبيِّ ﷺ لأبي بكرٍ على غيرِه، وتفضيلِهِ له، وتخصيصِهِ بالتعظيم - ما قد ظهرَ للخاصِّ والعامِّ؟! حتى إنَّ أعداءَ النبيِّ ﷺ من المشركين وأهلِ الكتابِ والمُنافقين

---

(١) يأتي بعده.

يعلمونَ أنَّ لأبي بكرٍ من الاختصاصِ ما ليسَ لغيرِه.

فقد ظهرَ لعامَّةِ الخلائقِ أنَّ أبا بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان أخصَّ النَّاسِ بمحمَّدٍ ﷺ، فهذا النبيُّ وهذا صدِّيقُه، فإذا كان محمَّدٌ أفضلَ النبيِّين، فصدِّيقُه أفضلُ الصدِّيقين.

فخلافةُ أبي بكرٍ دلَّت النُّصوصُ الصَّحيحةُ على صحَّتها وثبوتِها ورضى الله ورسولِهِ له بها، وانعقدَتْ بمُبايعةِ المسلمين له، واختيارِهم إيَّاهُ اختيارًا استندوا فيه إلى ما علِمُوه من تفضيلِ الله ورسولِه، وأنَّه أحقُّهم بهذا الأمرِ عند الله ورسولِه؛ فصارت ثابتةً بالنصِّ والإجماعِ جميعًا، لكنَّ النصَّ دلَّ على رضى الله ورسولِهِ بها، وأنَّها أحقُّ، وأنَّ الله أمرَ بها وقدَّرها، وأنَّ المؤمنين يختارُونها.

وكان هذا أبلغَ من مُجرَّدِ العَهد بها؛ لأنَّه حينئذٍ يكونُ طريقُ ثبوتها مجرَّدَ العَهد، وأمَّا إذا كان المسلمونَ قد اختارُوه من غيرِ عَهد، ودلَّت النُّصوصُ على صوابهم فيما فعلُوه ورضى الله ورسوله بذلك - كان ذلك دليلًا على أنَّ الصدِّيقَ كان فيه من الفضائلِ التي بانَ بها عن غيرِهِ ما علمَ المسلمون به، وأنَّه أحقُّهم بالخِلافَة، فإنَّ ذلك لا يُحتاجُ فيه إلى عهدٍ خاصٍّ؛ كما قال النبيُّ ﷺ لمَّا أرادَ أن يكتبَ لأبي بكرٍ، فقالَ لعائشة: «**ادْعِي لي أباكِ وأخاكِ حتى أكتبَ لأبي بكرٍ كتابًا، فإنِّي أخافُ أن يتمنَّى مُتمنٍّ ويقولَ قائلٌ: أنا أولى! ويأبى الله والمؤمنونَ إلَّا أبا بكرٍ**»؛ أخرجاه في الصحيحين[1].

فبيَّن ﷺ أنَّه يُريدُ أن يكتبَ كتابًا خوفًا، ثم عَلِمَ أنَّ الأمرَ واضحٌ ظاهرٌ

(١) أخرجه البخاري (٥٦٦٦) و(٧٢١٧)، ومسلم (٢٣٨٧).

ليس ممَّا يُقبلُ النِّزاعُ فيه، والأُمَّة حديثةُ عهدٍ بنبيِّها، وهم خيرُ أمَّةٍ أُخرِجَت للنَّاسِ وأفضلُ قرونِ الأُمَّة؛ فلا يتنازعون في هذا الأمرِ الواضحِ الجليِّ، فإنَّ النِّزاعَ إنَّما يكونُ لخفاءِ العلم، أو لسُوءِ القَصدِ، وكلا الأمرين مُنتفٍ؛ فإنَّ العلمَ بفضيلةِ أبي بكرٍ الصدِّيقِ واستخلافِه لهذا الأمرِ يُغني عن العَهد؛ فلا يُحتاجُ إليه، فتركُه لعدمِ الحاجةِ وظهورِ فضيلة الصدِّيقِ واستحقاقِه، وهذا أبلغُ من العَهد.

والإمامة تثبت بموافقة أهل الشوكة

والإمامةُ عند أهلِ السُّنَّةِ تثبُتُ بِمُوافَقةِ أهلِ الشَّوكةِ عليها، ولا يصيرُ الرجلُ إمامًا حتى يُوافقَهُ أهلُ الشَّوكةِ الذين يحصُلُ بطاعتِهم له مقصودُ الإمامة، فإنَّ المقصودَ بالإمامةِ إنَّما يحصُل بالقُدرةِ والسُّلطان، فإذا بُويعَ بيعةً حصلت بها القدرةُ والسُّلطانُ صارَ إمامًا، **والكلامُ هنا في مقامين**:

أحدهما: في كونِ أبي بكرٍ كان هو المستحقَّ للإمامة، وأنَّ مُبايعتَهم له ممَّا يحبُّه الله ورسولُه؛ فهذا ثابتٌ بالنصِّ والإجماع.

والثاني: أنَّه متى صارَ إمامًا فذلك بمُبايعة أهل القُدرةِ له.

وكذلك عمرُ لمَّا عَهِدَ إليه أبو بكر، إنَّما صارَ إمامًا لمَّا بايعوه وأطاعوه، ولو قُدِّرَ أنَّهم لم يُنفِذوا عهدَ أبي بكرٍ ولم يُبايعوه لم يَصِر إمامًا، سواءٌ كان ذلك جائزًا أو غيرَ جائز؛ فالحِلُّ والحُرمةُ مُتعلِّقٌ بالأفعال، وأمَّا نفسُ الولايةِ والسُّلطان فهو عبارةٌ عن القُدرةِ الحاصِلَة.

ثم قد تحصُلُ على وجهٍ يحبُّه الله ورسولُه؛ كسُلطانِ الخُلفاءِ الرَّاشدين، وقد تحصُلُ على وجهٍ فيه معصية؛ كسُلطان الظالمين.

ولو قُدِّرَ أنَّ عمر وطائفةً معه بايعوه وامتنعَ سائرُ الصَّحابةِ عن البيعةِ لم يصِر إمامًا بذلك، وإنَّما صارَ إمامًا بمُبايعةِ جُمهورِ الصَّحابةِ الذين هم أهلُ القُدرةِ والشَّوكة، ولهذا لم يضرَّ تخلُّفُ سعدِ بن عُبادة؛ لأنَّ ذلك لا يقدَحُ

في مقصودِ الوِلاية؛ فإنَّ المقصودَ حصولُ القُدرةِ والسُّلطان اللذين بهما تحصُلُ الإمامة، وذلك قد يحصلُ بمُوافقةِ الجمهور على ذلك؛ فمَن قال: إنَّه يصيرُ إمامًا بمُوافقةِ واحدٍ أو اثنينِ أو أربعةٍ وليسوا هم ذوي القُدرةِ والشَّوكةِ - فقد غَلِط، كما أنَّ مَن ظنَّ أنَّ تخلُّفَ الواحدِ أو الاثنينِ والعشرةِ يضرُّ فقد غَلِط.

بيعة عمر وعثمان وعليٍّ

وأمَّا عمر، فإنَّ أبا بكرٍ عهِدَ إليه وبايعَه المسلمون بعد موتِ أبي بكر؛ فصارَ إمامًا لمَّا حصلت له القُدرةُ والسُّلطانُ بمُبايعتهم.

وأمَّا عثمانُ، فإنَّما صارَ إمامًا بمُبايعةِ النَّاسِ له، وجميعُ المسلمين بايعوا عثمانَ بن عفَّان، لم يتخلَّف عن بيعته أحد؛ قال الإمام أحمد في رواية حمدان بن علي: ما كان في القومِ أوكدَ بيعةً من عثمان؛ كانت بإجماعهم، فلمَّا بايعَه ذوو الشَّوكةِ والقُدرةِ صارَ إمامًا، وإلَّا لو قُدِّر أنَّ عبد الرحمن بايعَه ولم يُبايِعهُ عليٌّ ولا غيرُه من الصَّحابةِ أهلِ الشَّوكةِ لم يصِر إمامًا، لكنَّ عمرَ جعلَها شُورى في ستَّةٍ: عثمانُ، وعليٌّ، وطلحةُ، والزُّبيرُ، وسعدٌ، وعبدُ الرحمن بن عوف، ثم إنَّه خرج طلحةُ والزُّبير وسعدٌ باختيارهم، وبقي عثمانُ وعليٌّ وعبدُ الرحمن بن عوف، واتفقَ الثلاثةُ باختيارهم على أنَّ عبد الرحمن بن عوف لا يتولَّى، ويولِّي أحدَ الرَّجلَين.

وأقامَ عبدُ الرحمن ثلاثًا - حلفَ أنَّه لم يغتمِضْ فيها بكبيرِ نومٍ - يُشاورُ السَّابقين الأوَّلين والتَّابعين لهم بإحسان، ويُشاورُ أُمراءَ الأجناد - وكانوا قد حجُّوا مع عمر ذلك العام - فأشارَ عليه المسلمون بوِلايةِ عُثمان، وذكرَ أنَّهم كلَّهم قدَّموا عثمان فبايعوه، لا عن رغبةٍ أعطاهم إيَّاها، ولا عن رهبةٍ أخافَهم بها[1].

---

(١) انظر: "الصحيح" للبخاري (٧٢٠٧).

ولهذا قال غيرُ واحدٍ من السَّلفِ والأئمَّة؛ كأيوبَ السَّخْتِيانيِّ، وأحمدَ ابن حنبل، والدَّارقُطْنِي. . . وغيرِهم: مَن قدَّم عليًّا على عثمانَ، فقد أزْرَى بالمُهاجرين والأنصار.

وهذا من الأدلَّة الدالَّة على أنَّ عثمانَ أفضلُ؛ لأنَّهم قدَّموه باختيارِهم واشتوارِهم.

وأمَّا عليٌّ رضي الله عنه، فإنَّه بُويِعَ عقبَ قتلِ عثمان رضي الله عنه، والقلوبُ مُضطربةٌ مُختلفة، وأكابرُ الصحابةُ مُتفرِّقون، وأُحضِرَ طلحةُ إحضارًا، وكان لأهلِ الفِتنةِ بالمدينةِ شَوكةٌ لمَّا قتلوا عثمان، وماجَ النَّاسُ لقتلِه موجًا عظيمًا، وكثيرٌ من الصَّحابةِ لم يبايع عليًّا؛ كعبد الله بن عمر وأمثاله، **وكان النَّاسُ معه ثلاثةَ أصناف**: صنفٌ قاتلوا معه، وصنفٌ قاتلوه، وصنفٌ لم يُقاتلوه ولم يُقاتلوا معه.

اضطراب الناس في خلافة عليٍّ

ولهذا اضطربَ النَّاسُ في خلافة عليٍّ على أقوال:

فقالت طائفة: إنَّه إمامٌ وإنَّ مُعاويةَ إمام، وإنَّه يجوزُ نصبُ إمامين في وقتٍ إذا لم يُمكن الاجتماعُ على إمامٍ واحد؛ وهذا يُحكى عن الكَرَّاميَّة وغيرِهم.

وقالت طائفة: لم يكن في ذلك الزمانِ إمامٌ عامٌّ، بل كان زمانَ فتنةٍ، وهذا قولُ طائفةٍ من أهلِ الحديث البَصْريِّين وغيرِهم.

ولهذا لمَّا أظهرَ الإمامُ أحمدُ التَّربيعَ بعليٍّ في الخِلافة، وقال: مَن لم يُربِّعْ بعليٍّ في الخِلافةِ فهو أضلُّ من حمارِ أهلِه - أنكرَ ذلك طائفةٌ من هؤلاء، وقالوا: قد أنكرَ خلافتَه مَن لا يُقالُ: هو أضلُّ من حمارِ أهلِه؛ يريدون مَن تخلَّفَ عنها من الصَّحابة.

واحتجَّ أحمدُ وغيرُه على خلافةِ عليٍّ بحديثِ سفينةَ عن النبيِّ ﷺ:

«تكونُ خلافةُ النبوَّةِ ثلاثينَ سنةً، ثم تصيرُ مُلكًا»(١).

وقالت طائفة ثالثة: بل عليٌّ هو الإمام، وهو مصيبٌ في قِتاله لمَن قاتلَه، وكذلك مَن قاتلَه من الصَّحابةِ كطلحةَ والزُّبيرِ، كلُّهم مُجتهدون مُصيبون.

وهذا قولُ مَن يقول: كلُّ مُجتهدٍ مُصيبٌ؛ كقولِ البَصْرِيِّين من المُعتزِلَة؛ أبي الهُذَيلِ، وأبي عليٍّ، وأبي هاشم، ومَن وافقَهُم من الأشعريَّة؛ كالقاضي أبي بكر، وأبي حامد، وهو المشهور عن أبي الحسن الأشعريِّ، وهؤلاء أيضًا يجعلون مُعاويةَ مُجتهدًا مُصيبًا في قتالِه كما أنَّ عليًّا مُصيبٌ.

وهذا قولُ طائفةٍ من الفُقهاءِ من أصحابِ أحمدَ وغيرِهم؛ ذكره أبو عبد الله بن حامد؛ **ذكرَ لأصحابِ أحمدَ في المُقتَتِلِين يومَ الجملِ وصِفِّينَ ثلاثةَ أوجُه**:

أحدها: كلاهُما مُصيبٌ، **والثاني**: المُصيبُ واحدٌ لا بِعَيْنِه، **والثالث**: أنَّ عليًّا هو المُصيبُ ومَن خالفَه مُخطئ.

والمنصوصُ عن أحمدَ وأئمَّةِ السُّنَّةِ أنَّه لا يُذَمُّ أحدٌ منهم؛ وأنَّ عليًّا أولى بالحقِّ من غيرِه.

وأمَّا تصويبُ القتالِ فليسَ هو قولَ أئمَّةِ السُّنَّةِ؛ بل هم يقولون: إنَّ تركَهُ كان أولَى.

وطائفة رابعة: تجعل عليًّا هو الإمامَ، وكان مُجتهدًا مُصيبًا في القتال، ومَن قاتلَه كانوا مُجتهِدين مُخطِئين؛ وهذا قولُ كثيرٍ من أهلِ الكلامِ والرأي؛ من أصحابِ أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد... وغيرهم.

---

(١) تقدَّم تخريجه.

وطائفة خامسة: تقول: إنَّ عليًّا مع كونه خليفةً، وهو أقربُ إلى الحقِّ من مُعاوية - فكان تركُ القتالِ أولَى، وينبغي الإمساكُ عن القتالِ لهؤلاءِ وهؤلاء؛ وعلى هذا جمهورُ أئمَّةِ الحديثِ والسُّنَّة، وهو مذهبُ مالكٍ، والثَّوري، وأحمد. . . وغيرهم.

وهذه أقوالُ مَن يُحسِنُ القولَ في عليٍّ وطلحةَ والزُّبيرِ ومُعاوية، **ومَن سوى هؤلاءِ من الخوارجِ والروافضِ والمُعتزِلَة**، فمقالاتُهم في الصَّحابةِ لونٌ آخر؛ **فالخوارجُ** تكفِّرُ عليًّا وعثمانَ ومَن والاهما، **والروافضُ** تُكفِّرُ جميعَ الصَّحابةِ كالثلاثة ومَن والاهم وتُفسِّقُهم، ويُكفِّرون مَن قاتَل عليًّا، ويقولون: هو إمامٌ معصوم، **وطائفةٌ** من المَرْوانيَّة تُفسِّقُه وتقول: إنَّه ظالم، **وطائفةٌ من المُعتزِلَة** تقول: قد فسقَ إمَّا هو وإمَّا مَن قاتلَه، لكن لا يُعلَمُ عينُه، **وطائفةٌ** منهم تفسِّقُ مُعاويةَ وعمرًا، دون طلحةَ والزُّبيرِ وعائشةَ»[١].

«**وأهل السُّنَّة** يُثبتون خلافةَ الخُلفاءِ الأربعةِ كلِّهم، ويستدلُّون على صحَّة خلافتِهم بالنُّصوص الدالَّة عليها، ويقولون: إنَّها انعقدَت بمُبايعةِ أهلِ الشَّوكةِ لهم، وعليٌّ بايعَه أهلُ الشَّوكة، وإن كانوا لم يجتمعوا عليهِ كما اجتمعوا على مَن قبلَه، لكن لا ريبَ أنَّه كان له سُلطانٌ وقوَّةٌ بمُبايعةِ أهل الشَّوكةِ له، وقد دلَّ النصُّ على أنَّ خلافتَه خلافةُ نبوَّة»[٢].

ترتيب الصحابة في الفضل

«ويعلمون مع هذا مراتبَ السَّابقينَ الأوَّلين؛ فيعلمون أنَّ لأبي بكرٍ وعمر من التقدُّمِ والفضائل، ما لم يشرَكْهُما فيه أحدٌ من الصَّحابة، لا عثمان، ولا عليٌّ، ولا غيرُهما، وهذا كان متَّفقًا عليه في الصَّدرِ الأوَّل، إلَّا أن يكونَ خلافٌ شاذٌّ لا يُعبأ به، حتى إنَّ الشِّيعةَ الأُولَى أصحابَ عليٍّ لم

---

(١) "المنهاج" (١/ ١٣٤ - ١٤٥) بتلخيص.
(٢) "المنهاج" (٢/ ٢٠٤).

يكونوا يرتابون في تقديمِ أبي بكرٍ وعمرَ عليه؛ كيفَ وقد ثبتَ عنه من وجوهٍ مُتواترةٍ أنَّه كان يقول: خيرُ هذه الأُمَّةِ بعد نبيِّها أبو بكرٍ وعمر؟!

ولكن كانت طائفةٌ من شيعةِ عليٍّ تُقدِّمه على عثمان، وهذه المسألةُ أخفَى من تلك.

ولهذا كان أئمَّةُ أهلِ السُّنَّةِ مُتَّفقينَ على تقديمِ أبي بكرٍ وعمر؛ كما هو مذهبُ أبي حنيفةَ، والشَّافعي، ومالك، وأحمدَ بن حنبل، والثَّوري، والأَوزاعِي، والليث بن سعد، وسائر أئمَّةِ المسلمين؛ من أهل الفقه، والحديث، والزُّهد، والتفسير، من المُتقدِّمين والمُتأخِّرين، وأمَّا عثمان وعليٌّ فكان طائفةٌ من أهل المدينةِ يتوقَّفون فيهما، وهي إحدى الرِّوايتَينِ عن مالك، وكان طائفةٌ من الكُوفيِّين يُقدِّمون عليًّا، وهي إحدى الرِّوايتَينِ عن سفيانَ الثَّوري، ثم قيل: إنَّه رجعَ عن ذلك لمَّا اجتمعَ به أيُّوب السَّخْتِياني؛ وقال: مَن قدَّم عليًّا على عثمانَ فقد أزرى بالمُهاجرين والأنصار.

وسائرُ أئمَّةِ السُّنَّةِ على تقديم عثمان، وهو مذهبُ جماهيرِ أهلِ الحديث، وعليه يدلُّ النصُّ والإجماعُ والاعتبار، وأمَّا ما يُحكى عن بعض المُتقدِّمين من تقديم جعفر، أو تقديم طلحة، أو نحو ذلك - فذلك في أمورٍ مخصُوصة، لا تقديمًا عامًّا، وكذلك ما يُنقَلُ عن بعضِهم في عليٍّ»[1].



(١) "المنهاج" (١/ ١٦٥ - ١٦٦).

فضيلةُ أهلِ بيتِ النبيِّ وأزواجِه

«ويُحبُّونَ أهلَ بيتِ رسولِ اللهِ ﷺ، ويَتولَّونَهُمْ، ويحفَظُونَ فيهم وَصيَّةَ رسولِ اللهِ ﷺ؛ حيثُ قالَ يومَ (غَدِيرِ خُمٍّ): «أُذكِّرُكُمُ اللهَ في أَهْلِ بيتي»، وقالَ أيضًا للعبَّاسِ عَمِّهِ، وقدِ اشتَكَى إليهِ أنَّ بعضَ قُريشٍ يَجفُو بني هاشم؛ فقالَ: **«والذي نفسي بيدِهِ، لا يُؤمنونَ حتَّى يُحبُّوكُم للهِ ولقرابَتِي»**، وقالَ: **«إنَّ اللهَ اصطَفَى بني إسماعيلَ، واصطَفَى من بني إسماعيلَ كنانَةَ، واصطَفَى من كِنانَةَ قُرَيشًا، واصطَفَى من قُرَيشٍ بني هاشِمٍ، واصطَفانِي من بني هاشِمٍ»**.

ويَتوَلَّونَ أزواجَ رسولِ اللهِ ﷺ أُمَّهاتِ المُؤمنينَ، ويُؤمنونَ بأنَّهُنَّ أزواجُهُ في الآخرةِ، خُصوصًا خَدِيجَةَ ﵂ أُمَّ أكثرِ أولادِهِ، وأوَّلَ مَن آمَنَ بهِ وعاضَدَهُ على أمرِهِ، وكانَ لَها منهُ المنزلةُ العاليةُ، والصِّدِّيقَةَ بنتَ الصِّدِّيقِ ﵂ التي قالَ فِيها النَّبِيُّ ﷺ: «فضلُ عائِشَةَ على النِّساءِ كفضلِ الثَّرِيدِ عَلَى سائِرِ الطَّعام».

الشَّرح

قولُه: «**يَوْمَ (غَدِيرِ خُمٍّ)**»؛ خُمٌّ بضمِّ الخاء المُعجَمة وفتحِها، وتشديدِ الميم: اسمُ رجلٍ صبَّاغ، أُضيفَ إليه الغديرُ الذي بين مكة والمدينة، قريبٌ من الجُحْفَةِ، وقِيلَ: إنَّه اسمٌ لغَيْضَةٍ هناك - وهي الشجر المُلتفُّ - وبها غديرٌ نُسِبَ إليها.

وخُطبةُ النبيِّ ﷺ في (غَدِيرِ خُمٍّ) كانت في طريقِ عودته إلى المدينة في الثامنَ عشرَ من ذي الحِجَّة، مُنْصَرَفَهُ من حِجَّةِ الوداع.

وروى مسلم في "صحيحه" عن زيد بن أرقَم؛ قال: قامَ فينا رسولُ الله ﷺ يومًا خطيبًا بماءٍ يُدعى (خُمًّا) بين مكة والمدينة؛ فحمِدَ الله تعالى وأثنى عليه، ووعظَ وذكَّر، ثم قال: «**أمَّا بعد: ألا أيُّها النَّاسُ، فإنَّما أنا بَشَرٌ يُوشِكُ أن يأتِيَ رَسولُ ربِّي فأُجِيب، وأنا تارِكٌ فيكُم ثَقَلَيْنِ: أوَّلُهُما كِتابُ اللهِ تعالَى؛ فيهِ الهُدَى والنُّور؛ فخُذُوا بكتابِ الله، واسْتَمْسِكوا به**»، فحثَّ على كتابِ الله ﷻ ورغَّبَ فيهِ، ثم قال: «**وأهلُ بَيتِي، أُذكِّرُكُمُ اللهَ فِي أهلِ بَيتِي، أُذكِّرُكُمُ اللهَ في أهلِ بَيتِي، أُذكِّرُكُمُ اللهَ في أهلِ بَيتِي**»، فقال له حُصَينٌ: ومَنْ أهلُ بَيتِه يا زيدُ؟ أليسَ نِساؤُهُ من أهلِ بَيتِه؟ قال: نساؤُهُ من أهلِ بَيتِهِ، ولكنْ أهلُ بَيتِهِ مَن حُرِمَ الصدقةَ بعدَه. قال: ومَن هم؟ قال: هم آلُ عليٍّ، وآلُ عَقِيلٍ، وآلُ جعفرٍ، وآلُ عبَّاسٍ ﭬ، قال: كلُّ هؤلاء حُرِمَ الصَّدقةَ؟ قال: نعم[1].

وعن العبَّاس بن عبد المُطَّلب؛ قال: قلتُ: يا رسولَ الله، إنَّ قريشًا إذا لَقِيَ بعضُهم بعضًا لقُوهم ببِشْرٍ حسنٍ، وإذا لقُونا لقُونا بوجوهٍ لا نعرِفُها! فغضِبَ ﷺ غضبًا شديدًا، وقال: «**والذي نفسِي بيدِهِ، لا يدخلُ قلبَ رَجلٍ الإيمانُ حتَّى يُحبَّكم للهِ ولرسولِهِ**»[2]؛ رواه أحمد، وفي لفظٍ ثم قال: «**يا أيُّها النَّاسُ، مَن آذى عمِّي فقد آذاني؛ فإنَّما عمُّ الرجُلِ صِنْوُ أبِيهِ**»[3]؛ وقال الترمذي: حسن صحيح.

ولمسلم عن واثِلَةَ بن الأَسقَعِ؛ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**إنَّ الله اصطفَى كِنانَةَ من ولدِ إسماعيلَ، واصطَفى قُريشًا من كِنانَة،**

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٠٨) (٣٧).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢٠٧) (١٧٧٢)، والحاكم (٣/ ٣٣٣) والبيهقي في "دلائل النبوة" (١/ ١٦٧).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٧٥٨)، وقال: «حسن صحيح».

واصطَفى من قُريشٍ بني هاشِمٍ، واصطَفانِي من بني هاشِمٍ»[١].

ورواه أحمد والترمذي من طريق أخرى ولفظه: «**إنَّ الله اصطَفى من وَلَدِ إبراهيمَ إسماعيلَ؛ واصطَفى من وَلَدِ إسماعيلَ بني كِنانَةَ...**» [٢] الحديث؛ قال الترمذي: هذا حديث صحيح.

فضل العرب وسبب ذلك

«والذي عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ اعتقادُ أنَّ جنسَ العَرَبِ أفضلُ من جنسِ العجمِ عِبرانيِّهم وسُريانيِّهم، رُومِهِم وفُرْسِهم... وغيرهم، وأنَّ قُريشًا أفضلُ العَرَبِ، وأنَّ بني هاشم أفضلُ قريشٍ، وأنَّ رسولَ الله ﷺ أفضلُ بني هاشم؛ فهو أفضلُ الخلق نفسًا وأفضلُهم نسبًا، وليس فضلُ العَرَبِ ثمَّ قُريشٍ ثمَّ بني هاشم بمُجرَّدِ كونِ النبيِّ ﷺ منهم، وإن كان هذا من الفضل؛ بل هم في أنفُسِهم أفضل، وبذلك ثبتَ لرسولِ الله ﷺ أنَّه أفضلُ نَفْسًا ونَسَبًا، وإلَّا لَزِمَ الدَّوْر.

ولهذا ذكرَ أبو محمَّد حَرْبُ بن إسماعيلَ بن خَلَفٍ الكَرْمانيُّ - صاحبُ الإمامِ أحمدَ - في وصفِه للسُّنَّة قولَه: ونعرفُ للعربِ حقَّها وفضلَها وسابقتَها، ونُحبُّهم لحديثِ رسولِ الله ﷺ: «**حُبُّ العربِ إيمانٌ وبُغضُهم نِفاقٌ**»[٣]، ولا نقولُ بقولِ الشُّعوبيَّةِ وأراذلِ المَوالي؛ الذين لا يُحبُّونَ العربَ ولا يُقِرُّونَ بفضلهم؛ فإنَّ قولَهم بدعةٌ وخلافٌ؛ هذا قولُ أحمدَ وعامَّةِ أهل العِلْم.

وذهبت فرقةٌ من النَّاسِ إلى أنَّه لا فضلَ لجنسِ العربِ على جنسِ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٧٦).

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٠٧)، والترمذي (٣٦٠٥)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

(٣) أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣/ ٢٥٧).

العَجَمِ، وهؤلاء يُسمَّون (الشُّعوبيَّة)؛ لانتصارهم للشُّعوبِ التي هي مُغايرةٌ للقبائلِ، كما قِيل: القبائلُ للعَرَب، والشُّعوبُ للعَجَم.

ومن النَّاس مَن قد يُفضِّلُ بعضَ أنواعِ العجمِ على العَرَب، والغالبُ أنَّ مثلَ هذا الكلامِ لا يصدُرُ إلَّا عن نِفاقٍ؛ إمَّا في الاعتقاد، وإمَّا في العملِ المُنبَعِثِ عن هوى النَّفسِ مع شُبهاتٍ اقتضَت ذلك.

والدليلُ على فضلِ جنسِ العَرَب، ثمَّ جنسِ قُريش، ثم جنسِ بني هاشم - ما رواه التِّرمذي عن العبَّاس بن عبد المُطَّلبِ؛ قال: قلتُ: يا رسولَ الله، إنَّ قُريشًا جلسوا فتذاكروا أحسابَهم بينَهُم، فجعلوا مَثلَكَ كمَثَلِ نَخْلَةٍ في كَبْوَةٍ[1] من الأرض! فقال النبيُّ ﷺ: «**إنَّ الله خلقَ الخلقَ فجعلَنِي من خيرِ فِرَقِهِم، ثم خيَّرَ القبائلَ فجعلَنِي في خيرِ قَبيلَةٍ، ثم خيَّرَ البيوتَ فجعلَنِي في خيرِ بُيوتِهِم، فأنا خيرُهم نفسًا وخيرُهم بيتًا**»[2]؛ قال الترمذي: هذا حديث حسن.

ورواه التِّرمذي أيضًا عن المُطَّلب بن أبي وَداعَة؛ قال: جاء العبَّاس إلى رسول الله ﷺ، فكأنَّه سَمِعَ شيئًا، فقامَ النبيُّ ﷺ على المِنبَر فقال: «**مَن أنا؟**» فقالوا: أنتَ رسولُ الله ﷺ، قال: «**أنا محمَّد بنُ عبد الله بنِ عبدِ المُطَّلب**»، ثم قال: «**إنَّ الله خلقَ الخلقَ فجعلَنِي في خَيرِهم، ثم جعلَهم فِرقَتينِ، فجعلَنِي في خيرِ فِرقَةٍ، ثم جعلَهم قبائلَ، فجعلَنِي في خيرِهم قَبيلةً، ثم جعلَهم بيوتًا، فجعلَنِي في خيرِهم بيتًا وخيرِهم نفسًا**»[3]؛ رواه أحمد في "المسند".

---

(١) الكَبوة: الكُناسة والتُّراب الذي يُكنَس من البيت؛ والمعنى: أنَّ النَّخلةَ طيِّبةٌ في نفسِها وإن كان أصلُها ليس بذاك.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٢١٠)، والترمذي (٣٦٠٧) وحسَّنه.

(٣) تقدَّم قبله.

والحديثُ صريحٌ في تفضيلِ العربِ على غيرِهم؛ وقد بيَّنَ النبيُّ ﷺ أنَّ هذا التفضيلَ يُوجبُ المحبَّة لبني هاشمٍ ثمَّ لقريشٍ ثمَّ للعربِ.

واعلم أنَّ الأحاديثَ في فضلِ قريشٍ ثمَّ في فضلِ بني هاشمٍ فيها كَثرَةٌ، وهي تدلُّ أيضًا على ذلك؛ إذ نسبةُ قريشٍ إلى العربِ كنسبةِ العربِ إلى النَّاس، وهكذا جاءتِ الشَّريعة؛ فإنَّ الله تعالى خصَّ العربَ ولسانَهم بأحكامٍ تميَّزوا بها، ثم خصَّ قريشًا على سائرِ العربِ بما جعلَ فيهم من خلافةِ النبوَّة، وغير ذلك من الخصائص، ثم خصَّ بني هاشمٍ بتحريم الصَّدقةِ واستحقاقِ قِسْطٍ من الفَيء... إلى غيرِ ذلك منَ الخصائص، فأعطى الله سبحانه كلَّ درجةٍ من الفضلِ بحَسَبِها، والله عليم حكيم؛ ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وعنِ ابنِ عمرَ؛ قال: إنَّا لجلوسٌ بفِناءِ النبيِّ ﷺ إذ مرَّت بنا امرأة، فقال بعضُ القوم: هذه ابنةُ رسولِ الله ﷺ، فقال أبو سُفيان: مَثَلُ محمَّدٍ في بني هاشمٍ مَثَلُ الرَّيحانَةِ في وَسَطِ النَّتْن، فانطلقتِ المرأةُ فأخبرَتِ النبيَّ ﷺ، فجاءَ النبيُّ ﷺ يُعرَفُ في وجهِه الغضبُ، فقال: «**ما بالُ أقوالٍ تبلُغُني عن أقوام؟! إنَّ الله خلقَ السَّماواتِ سبعًا، فاختارَ العُليا منها، وأسكنَها مَن شاءَ من خلقِهِ، ثمَّ خلقَ الخلقَ، فاختارَ منَ الخلقِ بني آدم، واختارَ من بني آدمَ العربَ، واختارَ من العربِ مُضَرَ، واختارَ من مُضَرَ قُريشًا، واختار من قريشٍ بني هاشم، واختارَني من بني هاشِم؛ فأنا خيارٌ من خيارٍ من خيارٍ، فمَن أحبَّ العربَ فبِحُبِّي أحبَّهم، ومَن أبغضَ العربَ فبِبُغضِي أبغضَهم**»[1].

وروى الترمذيُّ وغيرُه عن سلمان؛ قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) أخرجه الحاكم (٤/ ٧٣)، وقال الذهبي في "الميزان" (٣/ ٥٤٣): «قال أبو حاتم: هذا حديثٌ مُنكر».

«**يا سلمانُ، لا تُبغِضْنِي فتُفارقَ دينَك**»، قلت: يا رسولَ الله، كيف أبغِضُكَ وبكَ هداني الله؟! قال: «**تُبغضُ العربَ فتُبغِضُنِي**»[(١)]؛ قال الترمذي: حسن غريب.

فقد جعل النبيُّ ﷺ بُغضَ العربِ سببًا لفراقِ الدِّين، وجعلَ بُغضَهم مُقتضيًا لبُغضِه، ويُشبه أن يكونَ النبيُّ ﷺ خاطبَ سلمانَ بهذا - وهو سابقُ الفُرسِ ذو الفضائلِ المأثورةِ - تنبيهًا لغيرِه من سائرِ الفُرس؛ لما أعلمَه الله من أنَّ الشَّيطانَ قد يدعو النُّفوسَ إلى شيءٍ من هذا.

وهذا دليلٌ على أنَّ بُغضَ جنسِ العربِ ومُعاداتَهم كُفْرٌ أو سببٌ للكُفْر، مُقتضاه: أنَّهم أفضلُ من غيرِهم، وأنَّ محبَّتهم سببُ قوَّةِ الإيمان؛ لأنَّه لو كان تحريمُ بُغضِهم كتحريمِ بُغضِ سائرِ الطَّوائف، لم يكن ذلك سببًا لفراقِ الدِّين؛ ولا لبُغضِ الرَّسول، بل كان يكون ذلك نوعَ عُدوانٍ، فلمَّا جعلَه سببًا لفراقِ الدِّين وبُغضِ الرسول، دلَّ على أنَّ بُغضَهم أعظمُ من بُغضِ غيرِهم؛ وذلك دليلٌ على أنَّهم أفضلُ؛ لأنَّ الحُبَّ والبُغضَ يتبعُ الفَضل، فمَن كان بغضُه أعظمَ دلَّ على أنَّه أفضل، ودلَّ حينئذٍ على أنَّ محبَّته دِينٌ؛ لأجلِ ما فيه من زيادةِ الفضل، ولأنَّ ذلك ضدُّ البُغض، ومَن كان بُغضُه سببًا للعذابِ لخُصوصِه، كان حبُّه سببًا للثواب؛ وفي ذلك دليلٌ على الفضل.

وأيضًا فإنَّ عمرَ بن الخطَّاب رضي الله عنه لمَّا وضعَ ديوانَ العطاء، كتبَ النَّاس على قدرِ أنسابِهم، فبدأَ بأقربِهم نسبًا إلى رسولِ الله ﷺ، فلمَّا انقضتِ

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٤٤٠)، والترمذي (٣٩٢٧)، والحاكم (٤/ ٨٦)، وقال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا نعرِفُه إلَّا عن حديث أبي بدرٍ شجاعِ بن الوليد...»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد». اهـ.

العربُ ذكرَ العَجَمَ، هكذا كان الدِّيوانُ على عهدِ الخُلفاءِ الرَّاشدين، وسائر الخُلفاء من بني أُميَّةَ ووَلَدِ العبَّاس، إلى أن تغيَّرَ الأمرُ بعدَ ذلك.

وسببُ هذا الفضلِ - والله أعلم - ما اختُصُّوا به في عقُولِهم وألسِنَتِهم وأخلاقِهم وأعمالِهم؛ وذلك أنَّ الفضلَ: إمَّا بالعلمِ النَّافع، وإمَّا بالعملِ الصَّالح، والعلمُ له مبدأٌ وهو: قوَّةُ العقلِ؛ الذي هو الحفظُ والفَهمُ، وتمامٌ وهو: قوَّةُ المَنطِقِ؛ الذي هو البَيانُ والعِبارَة، ولسانهم أتمُّ الألسنةِ بيانًا وتمييزًا للمعاني جمعًا وفرقًا.

وأمَّا العملُ فإنَّ مبناه على الأخلاقِ؛ وهي الغرائزُ المخلوقةُ في النَّفس، وغرائِزُهُم أطوعُ للخيرِ من غيرِهم، فهم أقربُ للسَّخاءِ والحِلْمِ والشَّجاعةِ والوَفاءِ وغيرِ ذلك من الأخلاقِ المحمودة، لكن كانوا قبلَ الإسلام طبيعةً قابلةً للخيرِ مُعطَّلةً عن فِعْلِه، ليس عندَهم علمٌ مُنزَّلٌ من السَّماءِ ولا شريعةٌ موروثةٌ عن نبيٍّ، ولا هم أيضًا مُشتغِلُون ببعضِ العلومِ العقليَّةِ المَحْضَة؛ كالطبِّ والحسابِ ونحوهما، إنَّما علمُهم ما سمحَتْ به قرائِحُهُمْ من الشِّعرِ والخُطَب، وما حَفِظُوه من أنسابِهم وأيَّامِهم؛ وما احتاجوا إليه في دُنياهم من الأنواءِ والنُّجومِ أو منَ الحُروب.

فلمَّا بعثَ الله محمَّدًا ﷺ بالهُدى - الذي ما جعلَ الله في الأرضِ ولا يجعلُ أعظمَ منه قدرًا - وتلقَّوه عنه بعدَ مُجاهدَتِهِ الشَّديدةِ لهم، ومُعالجَتِهم على نَقلِهم عن تلك العاداتِ الجاهليَّةِ والظُّلماتِ الكُفريَّة، التي كانت قد أحالت قلوبَهم عن فِطرَتها، فلمَّا تلقَّوا عنه ذلكَ الهُدى العظيم، زالَت تلك الرُّيُونُ عن قُلوبِهم، واستنارت بهُدى الله الذي أنزلَ على عبدِهِ ورسولِه، فأخذوا هذا الهُدى العظيمَ بتلك الفِطرَةِ الجيِّدة، فاجتمعَ لهم الكمالُ بالقوَّةِ المخلوقةِ فيهم، والكمالُ الذي أنزلَ الله إليهم، بمنزلةِ أرضٍ جيِّدةٍ في نفسِها هي مُعطَّلةٌ عن

الحَرْثِ، أو قد نبتَ فيها شجرُ العضاهِ والعَوْسَجِ وصارت مأوى الخنازير والسِّباع، فإذا طُهِّرت عن المؤذي من الشَّجر والدوابِّ وازدُرِعَ فيها أفضلُ الحبوبِ والثِّمار جاء فيها من الحرثِ ما لا يُوصف مثلُه، فصار السَّابقون الأوَّلون من المُهاجرين والأنصار أفضلَ خلقِ الله بعدَ الأنبياء، وصار أفضلُ النَّاسِ بعدَهم مَن تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يوم القيامة من العرب والعجم.

وأيضًا فإنَّ الله لمَّا أنزل كتابَه باللِّسان العربي، وجعل رسولَه مُبلِّغًا عنه الكتابَ والحكمة بلسانه العربي، وجعلَ السَّابقين إلى هذا الدِّين مُتكلِّمين به - لم يكن سبيلٌ إلى ضبطِ الدِّين ومعرفته إلَّا بضبطِ هذا اللِّسان، وصارت معرفتُه من الدِّين، وصار اعتيادُ التكلُّم به أسهلَ على أهل الدِّين في معرفة دينِ الله وأقربَ إلى إقامة شعائرِ الدِّين، وأقربَ إلى مُشابهتهم للسَّابقين الأوَّلين من المُهاجرين والأنصارِ في جميع أُمورهم.

واللِّسان تُقارِنُه أمورٌ أُخرى من العلومِ والأخلاق، فإنَّ العادات لها تأثيرٌ عظيمٌ فيما يحبُّه الله، وفيما يكرهه؛ فلهذا أيضًا جاءت الشَّريعة بلزوم عاداتِ السَّابقين في أقوالهم وأعمالهم؛ وكراهة الخروج عنها إلى غيرِها من غيرِ حاجة»[١].

«وجمهورُ العُلماء على أنَّ جنسَ العربِ خيرٌ من غيرِهم، وجنسَ بني هاشم خيرٌ من غيرهم، وقد ثبتَ في "الصحيح" عنه ﷺ أنَّه قال: «**النَّاس معادنُ كمعادنِ الذَّهب والفضَّة؛ خيارُهم في الجاهليَّة خيارُهم في الإسلام إذا فَقُهُوا**»[٢]. لكنَّ تفضيلَ الجُملةِ على الجُمَلة لا يستلزمُ أن يكونَ كلُّ فردٍ أفضلَ من كلِّ فرد، فإنَّ في غير العرب خلقًا كثيرًا خيرٌ من أكثر العرب،

---

(١) "اقتضاء الصراط المستقيم" (ص ١٤٨ - ١٦٣) بتلخيص.

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٩٣)، ومسلم (٢٥٢٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وفي غير قُريشٍ من المهاجرين والأنصار مَن هو خيرٌ من قريش، وفي غير بني هاشمٍ من قُريش وغير قُريشٍ مَن هو خيرٌ من أكثرِ بني هاشم؛ كما قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ خيرَ القرونِ القَرْنُ الذي بُعِثتُ فيهم، ثم الذين يلُونَهم، ثم الذين يلُونَهم**»[(١)].

وفي القرون المُتأخِّرة مَن هو خيرٌ من كثيرٍ من القرنِ الثاني والثالث، ومع هذا فلم يخصَّ النبيُّ ﷺ القرنَ الثانيَ والثالثَ بحُكمٍ شرعي، كذلك لم يخصَّ العربَ بحكمٍ شرعي، بل ولا خصَّ بعضَ أصحابه بحكمٍ دونَ سائر أمَّته، ولكنَّ الصحابة لما كان لهم من الفضلِ أخبرَ بفضلهم، وكذلك السَّابقون الأوَّلون لم يخصَّهم بحكم، ولكن أخبرَ بما لهم من الفضل لما اختصُّوا به من العمل، وذلك لا يتعلَّق بالنَّسب»[(٢)].

أمَّهات المؤمنين

قولُه: «**ويَتوَلَّونَ أزواجَ رسولِ اللهِ ﷺ، أُمَّهاتِ المُؤمنينَ...**» إلخ.

قال تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ۗ﴾ [الأحزاب: ٦]؛ «وذلك أنَّه من المعلوم أنَّ كلَّ واحدةٍ من أزواج النبيِّ ﷺ يُقال لها: أمُّ المؤمنين؛ عائشة، وحَفْصَة، وزينب بنت جَحْش، وأمُّ سلَمة، وسَودَة بنت زَمْعَة، ومَيمُونَة بنت الحارث الهلاليَّة، وجُويريَة بنت الحارث المُصْطَلِقِيَّة، وصَفِيَّة بنت حُييٍّ بن أخْطَبَ الهارونيَّة رضي الله عنهنَّ، وقد قال تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ۗ﴾ [الأحزاب: ٦]، وهذا أمرٌ معلومٌ للأُمَّة علمًا عامًّا.

---

(١) ورد من حديث عبد الله بن مسعود وعمران بن حُصين رضي الله عنهما؛ فأمَّا حديث ابن مسعود فأخرجه البخاري (٦٤٢٨) و (٦٦٥٨)، ومسلم (٢٥٣٣).
وأمَّا حديث عمران بن حُصين فأخرجه الترمذي (٢٢٢١)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) رسالة "إيضاح الدلالهْ، في عموم الرسالهْ" (ص١٩).

وقد أجمع المسلمون على تحريم نكاحِ هؤلاء بعد موته على غيرِه، وعلى وجوب احترامهنَّ، فهنَّ أمهاتُ المؤمنين في الحُرمة والتحريم، ولسنَ أمهاتِ المؤمنين في المحرميَّة؛ فلا يجوزُ لغيرِ أقاربهنَّ الخَلوةُ بهنَّ كما يخلو الرجل ويُسافر بذوات محارمه؛ ولهذا أُمرن بالحجاب فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓاْ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٣]»[١].

«ولا خلافَ أنَّه ﷺ تُوفِّي عن تسعٍ وكان يقسِمُ منهنَّ لثمان: عائشة، وحفصة، وزينب بنت جَحْش، وأمُّ سلَمة، وصفيَّة، وأمُّ حَبيبَة، ومَيْمُونة، وسَوْدَة، وجُويريَة، وأوَّل نسائه لحوقًا به بعد وفاته: زينبُ بنتُ جحشٍ، سنةَ عشرين، وآخرهنَّ موتًا: أمُّ سلمة، سنة اثنتين وستِّين في خلافة يزيد»[٢].

التفضيل بين خديجة وعائشة

وأفضلُ نساءِ النبيِّ ﷺ: خديجةُ وعائشة؛ وخديجةُ هي ابنة خُوَيلدٍ الأَسَديِّ، تزوَّجها قبل النبوَّة ولها أربعون سنة، ولم يتزوَّج عليها حتى ماتت، وأولاده كلُّهم منها إلَّا إبراهيم، وهي التي آزَرَتهُ على النبوَّة، وجاهدت معه، وواسَتهُ بنفسِها ومالِها، وأرسلَ الله تعالى إليها السَّلامَ مع جبريل - وهذه خاصَّة لا تُعرفُ لامرأةٍ سواها - وماتت قبل الهجرة بثلاث سنين.

وعائشة هي أمُّ عبد الله الصدِّيقة بنتُ الصدِّيق، المُبرَّأةُ من فوق سبع سماوات، حبيبةُ رسولِ الله ﷺ، عرضَها عليه المَلَكُ قبل نكاحها في سَرَقَةٍ

---

(١) "المنهاج" (٢/ ١٩٨ - ١٩٩).
(٢) "زاد المعاد" (١/ ٥٧ - ٥٨).

من حرير[١]، وقال: «**هذه زوجتُك**»[٢]، تزوَّج بها في شوَّال وعمرُها ستُّ سنين، وبنى بها في شوَّال في السنة الأولى من الهجرة وعمرُها تسعُ سنين، ولم يتزوَّج بكرًا غيرَها، وما نزلَ عليه الوحيُ في لحافِ امرأةٍ غيرِها، وكانت أحبَّ الخلقِ إليه، ونزل عُذرُها من السَّماء، واتَّفقت الأُمَّة على كفرِ قاذفها، وهي أفقهُ نسائه وأعلمهنَّ، بل أفقهُ نساءِ الأُمَّةِ وأعلمهنَّ على الإطلاق، وكان الأكابرُ من أصحابِ النبيِّ ﷺ يرجعون إلى قولها ويستفتونها»[٣].

وعن أبي هُريرة قال: أتى جبريلُ النبيَّ ﷺ فقال: «**يا رسول الله، هذه خديجةُ قد أتت معها إناءٌ فيه إدامٌ أو طعامٌ أو شراب، فإذا هي أتتكَ فاقرأْ عليها السلامَ من ربِّها ومنِّي، وبشِّرها ببيتٍ في الجنَّة من قَصَب، لا صخبَ فيهِ[٤] ولا نَصَب**»[٥]؛ رواه البخاري ومسلم.

وعن عائشةَ قالت: «ما غِرتُ على امرأةٍ للنبيِّ ﷺ ما غِرتُ على خديجة، هلكَتْ قبل أن يتزوَّجني؛ لما كنتُ أسمعُه يذكرُها، وأمرَه الله أن يبشِّرها ببيتٍ من قَصَب، وإن كان ليذبحُ الشاةَ فيُهدي في خلائِلها منها ما يسعُهنَّ»[٦]؛ رواه البخاري ومسلم.

---

(١) في قطعة من جيِّد الحرير وأحسنه، بفتح السِّين والرَّاء والقاف، جمعها: سَرَق، قال الأخطل:

يَرْفُلْنَ فِي سَرَقِ الحَرِيرِ وَقَزِّه ... يَسْحَبْنَ مِنْ هُدَّابِهِ أذْيالا

والكلمة فارسيَّة معرَّبة، أصلُها: (سرة) بمعنى: جيِّدة.

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٩٥) و(٥٠٧٨) و(٥١٢٥) و(٧٠١٢)، ومسلم (٢٤٣٨).

(٣) "زاد المعاد" (١/ ٥١).

(٤) «**من قصب**» المُراد به: لؤلؤةٌ مُجوَّفةٌ واسعةٌ كالقصر المُنيف، والصَّخَب: الصِّياح والمُنازعة برفع الصوت.

(٥) أخرجه البخاري (٣٨٢٠) و(٧٤٩٧)، ومسلم (٢٤٣٢).

(٦) أخرجه البخاري (٣٨١٨)، ومسلم (٢٤٣٥).

وفي رواية: فربَّما قلتُ له: كأن لم يكن في الدُّنيا امرأةٌ إلَّا خديجةُ! فيقول: «**إنَّها كانت، وكانت، وكان لي منها ولد**»[(١)]، وفي الصحيحين عن عليٍّ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**خيرُ نسائِها خديجة، وخيرُ نسائِها مريم**»[(٢)]، وزاد مسلم: وأشار وكيعٌ إلى السَّماء والأرض.

وأخرج النسائيُّ بإسنادٍ صحيح والحاكم من حديث ابن عبَّاس مرفوعًا: «**أفضلُ نساءِ أهلِ الجنَّة خديجة، وفاطمة، ومريم، وآسية**»[(٣)(٤)].

وفي الصحيحين عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «**هذا جبريلُ يُقرِئُك السَّلام**»، قالت: وعليه السَّلام ورحمةُ الله وبركاتُه، ترى ما لا أرى! تريدُ رسولَ الله ﷺ[(٥)].

وعن أبي موسى الأشعري؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**كمَلَ منَ الرِّجال كثير، ولم يكمُل من النِّساء إلَّا مريمُ بنت عِمران، وآسيةُ امرأةُ فرعون، وفضلُ عائشةَ على النِّساء كفضلِ الثَّريد على سائرِ الطَّعام**»[(٦)].

وقد اختلفَ العُلماء في خديجةَ وعائشةَ أيُّهما أفضل؛ «قال السُّبكي: الذي نَدِينُ الله به أنَّ فاطمةَ أفضلُ ثم خديجةُ ثم عائشة، والخلافُ شهيرٌ

---

(١) رواية البخاري (٣٨١٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣٨١٥)، ومسلم (٢٤٣٠).

(٣) أخرجه أحمد (١/ ٢٩٣، ٣١٦)، وأبو يعلى (٢٧٢٢)، وابن حبَّان (٧٠١٠)، والنسائي في "الكبرى" (٨٣٥٥)، والحاكم (٣/ ١٨٥)، وقال: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

(٤) ومال الحافظ إلى تفضيل خديجة على عائشة وقال في "الفتح" (٧/ ١٠١)، بعد هذا الحديث: «وهذا نصٌّ صريحٌ لا يحتملُ التأويل»، وقال (ص١٠٤): «لا جرمَ كانت أفضلَ نسائه على الراجح»؛ يعني: خديجة.

(٥) أخرجه البخاري (٣٢١٧) و(٣٧٦٨) و(٦٢٠١) و(٦٢٥٣)، ومسلم (٢٤٤٧).

(٦) أخرجه البخاري (٣٤١١) و(٣٤٣٣) و(٣٧٦٩) و(٥٤١٨) من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

ولكنَّ الحقَّ أحقُّ أن يتَّبع.

وقال ابن تيميَّة: جهاتُ التفضيل بين خديجةَ وعائشةَ متقاربة. وكأنَّه رأى التوقُّف.

وقال ابن القيِّم: إن أُريد بالتفضيلِ كثرةُ الثَّواب عندَ الله فذلك أمرٌ لا يُطَّلعُ عليه؛ فإنَّ عمل القلوبِ أفضلُ من عملِ الجوارح، وإن أُرِيدَ كثرةُ العلم فعائشةُ لا محالة، وإن أُرِيدَ شرفُ الأصلِ ففاطمةُ أيضًا لا محالة، وهي فضيلةٌ لا يشرَكُها فيها غيرُ أخواتها، وإن أُرِيدَ شرفُ السِّيادة فقد ثبتَ النصُّ لفاطمةَ وحدَها»[1].

«**وأهل السُّنَّة ليسوا مُجمعين على أنَّ عائشة أفضلُ نسائه**، بل قد ذهب إلى ذلك كثيرٌ من أهل السُّنَّة؛ واحتجُّوا بما في الصحيحين عن أبي موسى وعن أنس رضي الله عنهما؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**فضلُ عائشةَ على النِّساءِ كفضل الثَّرِيدِ على سائرِ الطَّعام**»[2]؛ والثَّريد هو أفضلُ الأطعمة لأنَّه خبزٌ ولحم، كما قال الشاعر:

إذا ما الخُبزُ تأدِمُهُ بلَحمٍ ... فذاكَ أمانةَ اللهِ الثَّرِيدُ

وذلك أنَّ البُرَّ أفضلُ الأقوات، واللَّحمَ أفضلُ الإدام، كما في الحديث الذي رواه ابن قُتيبةَ وغيرُه عن النبيِّ ﷺ؛ أنَّه قال: «**سيِّدُ إدامِ أهلِ الدُّنيا والآخرة اللَّحم**»[3]؛ فإذا كان اللَّحمُ سيِّدَ الإدام، والبُرُّ سيِّدَ القُوتِ

---

(١) "الفتح" (٧/ ٨٧).

(٢) تقدَّم حديث أبي موسى، وأمَّا حديث أنس بن مالك، فأخرجه أيضًا البخاري (٣٧٧٠) و(٥٤١٩)، ومسلم (٢٤٤٦).

(٣) رواه ابن قتيبة في "غريب الحديث" (١/ ٢٩٨)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٨/ ٢٣٢)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥/ ٩٢).

ومجموعُهما الثَّريد كان الثريدُ أفضلَ الطعام، وقد صحَّ من غير وجهٍ عن الصَّادق المصدوق أنَّه قال: «**فضلُ عائشةَ على النِّساء كفضل الثَّريدِ على سائر الطَّعام**»[١].

وفي "الصحيح" عن عمرو بن العاص رضي الله عنه؛ قال: قلت: يا رسول الله، أيُّ النِّساء أحبُّ إليك؟ قال: «**عائشة**»، قلت: ومنَ الرِّجال؟ قال: «**أبوها**» قلت: ثمَّ مَن؟ قال: «**عمر**» وسمَّى رجالًا[٢].

«**وهؤلاء يقولون: قولُه لخديجة: «ما أبدلني الله خيرًا منها»** - إن صحَّ - معناه: ما أبدلني الله خيرًا لي منها؛ فإنَّ خديجة نفعته في أوَّل الإسلام نفعًا لم يقُم غيرُها فيه مقامَها، فكانت خيرًا له من هذا الوجه؛ لكونها نفعته وقتَ الحاجة، وعائشةُ صحِبَتْهُ في آخر النبوَّة، وكمال الدِّين، فحصل لها من العلم والإيمان ما لم يحصُل لمَن لم يُدرك إلَّا أوَّل النبوَّة؛ فكانت أفضلَ لهذه الزيادة، فإنَّ الأُمَّة انتفعت بها أكثرَ ممَّا انتفعت بغيرها، وبلغت من العلم والسُّنَّة ما لم يبلُغه غيرُها.

فخديجة كان خيرُها مقصورًا على نفس النبيِّ ﷺ لم تبلِّغ عنه شيئًا، ولم تنتفع بها الأُمَّة كما انتفعوا بعائشة، ولأنَّ الدِّين لم يكن قد كَمَلَ حتى تعلمَهُ ويحصلَ لها من كمالاته ما حصلَ لمَن علِمَ وآمنَ به بعد كماله.

ومعلومٌ أنَّ مَنِ اجتمع همُّه على شيءٍ واحدٍ كان أبلغَ فيه ممَّن تفرَّق همُّه في أعمالٍ متنوِّعة، فخديجةُ رضي الله عنها خيرٌ له من هذا الوجه، لكنَّ أنواعَ البرِّ لم تنحصر في ذلك»[٣].

---

(١) تقدَّم قبله.
(٢) أخرجه البخاري (٣٦٦٢) و(٤٣٥٨)، ومسلم (٢٣٨٤).
(٣) "المنهاج" (٢/ ١٨٢ - ١٨٣).

وقال ابن القيِّم[١]: «**واختُلِفَ في تفضيلها على عائشةَ ﵂ على ثلاثة أقوال، ثالثها**: الوقف.

وسألتُ شيخَنا ابن تيميَّة فقال: اختصَّ كلٌّ واحدةٍ منهما بخاصَّة؛ فخديجةُ كان تأثيرُها في أوَّل الإسلام، وكانت تُسلِّي رسولَ الله ﷺ وتثبِّته وتسكِّنه، وتبذُل دونَه مالها، فأدركت غُرَّةَ الإسلام، واحتملت الأذى في الله وفي رسوله، وكان نصرتُها للرسولِ في أعظمِ أوقات الحاجة؛ فلها من النُّصرة والبَذلِ ما ليس لغيرها.

وعائشة ﵂ تأثيرُها في آخر الإسلام، فلها من التفقُّه في الدِّين، وتبليغه إلى الأُمَّة، وانتفاع بَنِيها بما أدَّت إليهم منَ العلمِ ما ليس لغيرها.

هذا معنى كلامه». اهـ.



(١) "جلاء الأفهام" (ص١٥٤).

قولُ أهلِ السُّنَّة في الصَّحابة

«ويتبرَّؤونَ من طريقةِ الرَّوافضِ الذينَ يُبغِضونَ الصَّحابةَ ويَسبُّونَهُم، ومن طريقةِ النَّواصبِ الذينَ يُؤذونَ أهلَ البيتِ بقولٍ أو عَمل.

ويُمسكُونَ عمَّا شَجَرَ بينَ الصَّحابةِ، ويقولونَ: إنَّ هَذِهِ الآثارَ المَروِيَّة في مَساويهم: - منها ما هُوَ كَذِبٌ.

- ومنها ما قد زِيدَ فيهِ ونُقِصَ وغُيِّرَ عن وجههِ.

والصَّحيحُ منهُ هُم فيهِ معذورونَ؛ إمَّا مُجتهدونَ مُصيبونَ، وإمَّا مُجتهدونَ مُخطِئونَ.

وهُم معَ ذلكَ لا يعتقدونَ أنَّ كُلَّ واحدٍ منَ الصَّحابَةِ معصومٌ عن كبائرِ الإثم وصغائرهِ؛ بل تجوزُ عليهمُ الذُّنوبُ في الجُملةِ، ولهم منَ السَّوابقِ والفضائلِ ما يُوجبُ مغفرةَ ما يصدُرُ منهم - إن صَدَرَ - حتَّى إنَّهُم يُغفَرُ لهُم منَ السَّيِّئاتِ ما لا يُغفَرُ لمَن بعدَهُم؛ لأنَّ لهُم منَ الحسناتِ التي تمحُو السَّيِّئاتِ ما ليسَ لمَن بعدَهُم.

وقد ثَبَتَ بقولِ رسولِ اللهِ ﷺ أنَّهُم خيرُ القُرونِ، وأنَّ المُدَّ من أحَدِهِم إذا تصدَّقَ بهِ كانَ أفضلَ من جَبَلِ أُحُدٍ ممَّن بعدَهُم.

ثمَّ إذا كانَ قد صَدَرَ من أحدٍ منهُم ذنبٌ؛ فيكونُ: قد تابَ منهُ.

- أو أتى بحسناتٍ تمحُوهُ.

- أو غُفِرَ لهُ بفضلِ سابِقَتِهِ، أو بشفاعَةِ مُحمَّدٍ ﷺ؛ الذي هُم أحقُّ الناس بشَفاعَتهِ.

- أوِ ابتُلِيَ ببَلاءٍ في الدُّنيا كُفِّرَ بهِ عنهُ.

فإذا كانَ هذا في الذُّنوبِ المُحقَّقةِ؛ فكيفَ بالأُمورِ التي كانُوا فيها مُجتَهِدِينَ: إن أصابُوا؛ فلهُم أجرانِ، وإن أخطَؤوا؛ فلهُم أجرٌ واحدٌ، والخطأُ مغفورٌ؟!

ثمَّ القَدْرُ الذي يُنكَرُ من فعلِ بعضِهِم قَليلٌ نَزْرٌ مَغفورٌ في جَنْبِ فَضائِلِ القومِ ومحاسنِهِم؛ مِنَ الإيمانِ باللهِ ورَسولِهِ، والجِهادِ في سبيلِهِ، والهجرةِ والنُّصرةِ، والعلمِ النَّافع والعملِ الصَّالحِ.

ومَن نَظَرَ في سيرَةِ القومِ بعلم وبصيرةٍ، وما مَنَّ اللهُ عليهِم بهِ منَ الفَضائلِ- عَلِمَ يَقِينًا أنَّهُم خيرُ الخلقِ بعدَ الأنبياءِ؛ لا كانَ ولا يكونُ مثلُهُم ﵃، وأنَّهُمُ الصَّفوةُ من قُرونِ هذهِ الأُمَّةِ الَّتي هيَ خيرُ الأُمَمِ وأكرمُها على اللهِ».

الشَّرح

«فأهلُ السُّنَّة وَسَطٌ بينَ **النَّواصِب**؛ الذين ينصِبون العداوةَ لأهل البيت، ويُكفِّرونهم ويطعُنون فيهم، وكذلك **الخوارج والمُعتزِلة**؛ الذين يُكفِّرون كثيرين من الصَّحابة ويُفسِّقونهم، وبين **الروافض**؛ الذين يغلُون في أهل البيت، ويُكفِّرون جمهورَ الصَّحابة».

وأمَّا أهل السُّنَّة فيتولَّون جميعَ المؤمنين، ويتكلَّمون بعلمٍ وعدل، ليسوا من أهل الجهل، ولا من أهل الأهواء، ويتبرَّؤون من طريقة **الروافض والنَّواصب** جميعًا، ويتولَّون السَّابقين الأوَّلين كلَّهم، ويعرفون قدرَ الصَّحابة وفضلَهم ومناقبهم، ويرعَون حقوقَ أهلِ البيت التي شرَعها الله لهم، ولا يرضَون بما فعلَه المُختارُ ونحوه من الكذَّابين، ولا ما فعل الحجَّاج ونحوه من الظالمين»[1].

(١) "المنهاج" (١/ ١٦٥).

الإمساك عمَّا شجر بين الصحابة

«**ويُمسِكونَ عمَّا شَجَرَ بينَ الصَّحابةِ**»؛ أي: ما وقعَ بينهم منِ اختلافٍ، ومُنازعة؛ قال ابن الأثير: فيه: «**إيَّاكم وما شَجَرَ بين أصحابي**»؛ أي: ما وقعَ بينهم منَ الاختلاف، يُقال: شَجَرَ الأمرُ يشجُر شُجورًا، إذا اختلط، واشتجرَ القومُ وتشاجروا، إذا تنازعوا واختلفوا. اهـ.

وذلك مثلُ ما وقع بين عليٍّ ومُعاوية، كما حصل في موقعتي الجمل وصِفِّين؛ فإنَّ عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لمَّا قُتِلَ كثُر الكذب والافتراء على عثمان وعليٍّ، وكان بالمدينة من أكابر الصَّحابة كعليٍّ وطلحةَ والزُّبير، وعظُمت الشُّبهة عند مَن لم يعرفِ الحال، وقوِيَتْ الشَّهوة في نُفوس ذوي الأهواء والأغراض، ممَّن بعُدت دارُه من أهل الشَّام، وكان في عسكر عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من أولئك الخوارج الذين قتلوا عثمانَ مَن لم يُعرَف بعينه، ومَن تنتصِرُ له قبيلتُه، ومَن لم يقُم عليه حجَّةٌ بما فعلَه، ومَن في قلبه نفاقٌ لم يتمكَّن من إظهاره كلِّه، ورأى طلحةُ والزُّبير أنَّه إن لم يُنتصَرْ للشَّهيد المظلوم، ويُقمَعْ أهلُ الفسادِ والعُدوان، وإلا استوجبوا غضبَ الله وعقابَه، فجرت فتنةُ الجَمَلِ على غيرِ اختيارٍ من عليٍّ، ولا من طلحةَ والزُّبير، وإنَّما أثارها المُفسدون بغير اختيارِ السَّابقين.

ثم جرت فتنةُ صِفِّينَ لرأي؛ وهو أنَّ أهل الشَّام لم يُعدَل عليهم، أو لا يُتمكَّنُ من العدل عليهم، وهم كافُّون حتى تجتمع الأُمَّة، وأنَّهم يخافون طُغيان مَن في المُعسكر كما طغَوا على الشَّهيد المظلوم، وعليٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هو الخليفةُ الراشد المهدي، الذي تجب طاعتُه ويجب أن يكونوا مُجتمعين عليه؛ فاعتقدَ أنَّه يحصُل به أداءُ الواجب، ولم يعتقِدْ أنَّ التأليف لهم - كتأليف المُؤلَّفة قلوبُهم على عهد النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والخليفتين من بعده - ممَّا يسوغ.

فحملَه ما رآه - من أنَّ الدِّين إقامةُ الحدِّ عليهم، ومنعُهم من الإثارة دونَ تأليفهم - على القتال، وقعدَ عن القتال أكثرُ الأكابر؛ لما سَمِعُوه من

النُّصوص في الأمر بالقُعود في الفتنة، ولما رأوه من الفتنة التي تربو مفسدتُها على مصلحتها»[(١)].

قولُه: «**ويقولونَ: إنَّ هذهِ الآثارَ المَروِيَّةَ في مَساوِيهم منها ما هو كذبٌ**»؛ المَساوي: هي المعايب والنَّقائص.

قولُه: «**وقد ثَبَتَ بقولِ رسولِ اللهِ ﷺ أنَّهُم خيرُ القُرونِ**»؛ كما في الصحيحين عن عِمران بن حُصين؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**خيرُ أمَّتي قَرْنِي، ثمَّ الذين يلونَهم، ثم الذين يلونَهم** - قال عِمران: فلا أدري أذكرَ بعد قَرْنِه مرَّتين أو ثلاثة! - **ثم يظهرُ قومٌ يشهدون ولا يُستشهدون، ويخونون ولا يُؤتمنون، وينذِرُون ولا يُوفون، ويظهرُ فيهم السِّمَن**»[(٢)].

وهذا الحديثُ قد رُوي من حديث عِمران بن حُصين، وعبد الله بن مسعود، وأبي هُريرة، وعائشة، والنُّعمان بن بشير[(٣)].

و(القَرْن) أهلُ زمانٍ واحدٍ مُتقارب، اشتركوا في أمرٍ من الأمور المقصودة. ويُقال: إنَّ ذلك مخصوصٌ بما إذا اجتمعوا في زمن نبيٍّ أو رئيس، يجمعهم على مِلَّةٍ واحدةٍ أو مذهبٍ أو عمل.

تحديد القَرْن

ويُطلق (القرنُ) على مُدَّةٍ من الزمان، واختلفوا في تحديدها من عشرة أعوامٍ إلى مئةٍ وعشرين، ولكن لم أرَ مَن صرَّح بالسبعين، ولا بمئة وعشرة، وما عدا ذلك فقد قال به قائل، وذكر الجوهري بين الثلاثين والثمانين، ووقع في حديث عبد الله بن بُسْرٍ ما يدلُّ على أنَّ القرن مئة، وهو المشهور، وقال صاحب "المطالع": (القرن) أُمَّة هلكت فلم يبقَ منهم أحد.

---

(١) "شرح الطحاويَّة" (ص٤١٠ - ٤١١) ملخص.
(٢) أخرجه البخاري (٢٦٥١) و(٢٦٥٠) و(٦٦٩٥)، ومسلم (٢٥٣٥).
(٣) "تهذيب السُّنن" (٧/ ٣٢).

وثبتت المئة في حديث عبد الله بن بُسْرٍ عند مسلم، وهي ما عند أكثر أهل العراق، ولم يذكر صاحب "المُحكم" الخمسين، وذكر من عشر إلى سبعين، ثم قال: هذا هو القدر المتوسِّط من أعمار أهل كلِّ زمان، وهذا أعدلُ الأقوال، وبه صرَّح ابنُ الأعرابي، وقال: إنَّه مأخوذٌ من الاقتران، ويُمكن أن يُحمل عليه المُختلِفُ من الأقوال المُتقدِّمة ممَّن قال: إنَّ القرن أربعون فصاعدًا، أمَّا من قال: إنَّه دون ذلك. فلا يلتئِم على هذا القول، والله أعلم.

والمُراد بقرنِ النبيِّ ﷺ في هذا الحديث: الصحابة، وقد ظهر أنَّ الذي بين البعثة وآخرِ مَن ماتَ من الصَّحابة مئة وعشرون سنة أو دونها أو فوقها بقليل؛ على الاختلاف في وفاة أبي الطُّفَيل، إن اعتُبِرَ ذلك من بعد وفاته ﷺ فيكون مئة سنة أو تسعين أو سبعًا وتسعين.

واقتضى هذا الحديثُ أن تكون الصَّحابةُ أفضلَ من التابعين، والتابعون أفضلَ من تابعي التابعين، **لكن هذه الأفضليَّة بالنِّسبة إلى المجموع أو الأفراد؟** محلُّ بحث، **والأوَّل** قول ابن عبد البَرِّ، **والثاني** قول الجمهور.

والظاهر أنَّ مَن قاتل مع النبيِّ ﷺ، أو في زمانه بأمرِه، أو أنفق شيئًا من ماله بسببه، لا يعدِلُه في الفضل أحدٌ بعدَه كائنًا مَن كان، وأمَّا مَن لم يقع له ذلك فهو محلُّ البحث.

واستدلَّ ابن عبد البَرِّ بحديث: «**أمَّتي مثل المَطَرِ لا يُدرى أوَّله خيرٌ أم آخره**»[1]، وهو حديثٌ حسنٌ له طُرق قد يرتقي بها إلى الصحَّة؛ وروى أبو داود والترمذي من حديث أبي ثعلبةَ رَفَعَه: «**يأتي أيَّامٌ للعامل فيهنَّ أجرُ**

(١) "الاستذكار" لابن عبد البَرِّ (١/ ٢٣٩).

خمسين»، قيل: منهم أو منَّا؟ قال: «**بل منكم**»[١]، وهو شاهد لحديث: «**مَثَلُ أمَّتي مَثَلُ المطر**»، واحتجَّ ابنُ عبد البَرِّ أيضًا بحديث عمر رَفَعَه: «**أفضل الخلقِ إيمانًا قومٌ في أصلابِ الرجال يؤمنون بي ولم يروني**»[٢]؛ أخرجه الطيالسيُّ وغيرُه، لكنَّ إسنادَه ضعيفٌ؛ فلا حجَّة فيه.

الجمع بين الأحاديث

وروى أحمد والطَّبراني والدارميُّ من حديث أبي جمعة؛ قال: قال أبو عُبيدة: يا رسولَ الله، أحدٌ خيرٌ منَّا؛ أسلمنا معك وجاهدنا معك؟ قال: «**قومٌ يكونون من بعدِكم يؤمنون بي ولم يروني**»[٣]؛ وإسناده حسن، وقد صحَّحه الحاكم.

واحتجَّ أيضًا بأنَّ السَّبب في كون القرون الأولى خيرَ القرون أنَّهم كانوا غُرباء في إيمانهم؛ لكثرة الكفَّار حينئذ، وصبرهم على أذاهم وتمسُّكهم بدينهم، قال: وكذلك أواخرهم إذا أقاموا الدِّين وتمسَّكوا به، وصبَرُوا على الطَّاعة عند ظهور المعاصي والفتن - كانوا أيضًا عند ذلك غُرباء، وزكَت أعمالُهم في ذلك الزمان كما زكَت أعمالُ أولئك.

---

(١) أخرجه البخاري في "خلق أفعال العباد" (١٧٠) باختصار: «**فإنَّ من ورائكم**»، وأبو داود (٤٣٤١)، والترمذي (٣٠٥٨)، وابن ماجه (٤٠١٤) وابن حِبَّان (٣٨٥)، والبغوي في "شرح السنَّة" (١٤/ ٣٤٧)، والحاكم (٤/ ٣٢٢)، وحسَّنه الترمذي، وصحَّحه الحاكم، ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه الحاكم (٤/ ٨٥ - ٨٦) من حديث عمر وصحَّحه، وردَّه الذهبي بقوله: «بل محمد ضعفوه»؛ يعني: محمد بن أبي حميد راويه عن زيد بن أسلم، اتَّهمه البُخاري بقوله: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة».

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ١٠٦)، والحاكم (٤/ ٨٥) وصحَّحه، ووافقه الذهبي، ويشهد له حديث أبي هريرة، المتَّفق عليه مرفوعًا: «**وددتُّ أنِّي رأيتُ إخواني**»، قالوا: يا رسول الله، أوَلسنا إخوانك؟! فقال: «**بل أنتم أصحابي، وإخواني الذين يأتون بعد؛ يؤمنون بي ولم يروني**».

ويشهدُ له ما روى مسلم عن أبي هُريرة رَفَعَه: «**بدأ الإسلامُ غريبًا وسيعودُ غريبًا كما بدأ، فطُوبي للغُرباء**»(١).

وقد تُعقِّب ابنُ عبد البَرِّ بأنَّ مُقتضى كلامِه أن يكون فيمَن يأتي بعد الصَّحابة مَن يكونُ أفضلَ من بعض الصَّحابة، وبذلك صرَّح القُرطبي، لكنَّ كلام ابن عبد البَرِّ ليس على الإطلاق في حقِّ جميع الصَّحابة؛ فإنَّه صرَّح في كلامه باستثناء أهل بدرٍ والحُدَيبِيَة منهم.

والذي ذهبَ إليه الجمهور أنَّ فضيلة الصُّحبة لا يعدِلُها عمل؛ لمُشاهدة رسول الله ﷺ، وأمَّا مَنِ اتَّفق له الذَّبُّ عنه، والسَّبقُ إليه بالهجرة أو النُّصرة، وضبطُ الشَّرع المُتلقَّى عنه وتبليغُه لمَن بعده - فإنَّه لا يعدِلُه أحدٌ ممَّن يأتي بعدَه؛ لأنَّه عَمِلَ بها من بعده، فظهر فضلُهم.

ومحلُّ النِّزاع يتمحَّض فيمَن لم يحصُل له إلَّا مُجرَّدُ المُشاهدة كما تقدَّم، فإن جُمِعَ بين مُختلِف الأحاديث المذكورة كان مُتَّجهًا على أنَّ حديث: «**للعامل أجرُ خمسين منكم**» لا يدلُّ على أفضليَّة غير الصَّحابة؛ لأنَّ مُجرَّد زيادة الأجر لا يستلزمُ ثبوتَ الأفضليَّة المُطلقة، وأيضًا فالأجرُ إنَّما يقعُ تفاضلُه بالنِّسبة إلى ما يُماثله في هذا العمل، فأمَّا ما فاز به مَن شاهدَ النبيَّ ﷺ من زيادة فضيلةِ المُشاهدة فلا يعدِلُه فيها أحد، فبهذا الطريق يُمكن تأويلُ الأحاديث المُتقدِّمة»(٢).

وقولُه ﷺ: «**بدأ الإسلامُ غريبًا وسيعودُ غريبًا كما بدأ**» يحتمل شيئين:

أحدهما: أنَّه في أمكنةٍ وأزمنةٍ يعود غريبًا بينهم، ثم يظهرُ كما كان في أوَّل الأمر غريبًا ثم ظهر، ولهذا قال: «**سيعود غريبًا كما بدأ**»؛ وهو لمَّا بدأ

---

(١) أخرجه مسلم (١٤٥).
(٢) "الفتح" (٧/ ٤ - ٥) بتلخيص.

كان غريبًا لا يُعرف، ثم ظهر وعُرِف، فكذلك يعود حتى لا يُعرف، ثم يظهر ويُعرف؛ فيقِلُّ مَن يعرفُه في أثناء الأمر كما كان مَن يعرِفُه أوَّلًا.

ويحتمل: أنَّه في آخر الدُّنيا لا يبقى مُسلمًا إلَّا قليل، وهذا إنَّما يكون بعد الدجَّال ويأجوج ومأجوج عند قُرب السَّاعة، وحينئذٍ يبعثُ الله ريحًا تقبِضُ رُوح كلِّ مؤمن ومؤمنة، ثمَّ تقوم القيامة، وأمَّا قبل ذلك فقد قال ﷺ: «**لا تزالُ طائفةٌ من أمَّتي ظاهرين على الحقِّ، لا يضرُّهم مَن خالفهم ولا مَن خذلَهم حتَّى تقوم السَّاعة**»[1]؛ وهذا الحديث في الصحيحين، ومثله من عدَّة أوجه.

فقد أخبرَ الصَّادق المصدوق أنَّه لا تزال طائفةٌ مُمتنعةٌ من أُمَّته على الحقِّ أعزَّاء لا يضرُّهم المُخالف، ولا خلافُ الخاذل، فأمَّا بقاءُ الإسلام غريبًا ذليلًا في الأرض كلِّها قبل السَّاعة فلا يكون هذا.

وقولُه ﷺ: «**كما بدأ**»؛ أعظم ما تكون غُربته إذا ارتدَّ الداخلون فيه عنه، وقد قال تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]؛ فهؤلاء يُقيمونه إذا ارتدَّ عنه أولئك، وكذلك بدأ غريبًا ولم يزل يقوى حتى انتشر، فهكذا يتغرَّب في كثيرٍ من الأمكنة والأزمنة، ثم يظهر حتى يُقيمَه الله ﷻ؛ كما كان عمر بن عبد العزيز لمَّا وَلِي قد تغرَّب كثيرٌ من الإسلام على كثير من النَّاس، حتى كان منهم مَن لا يعرف تحريمَ الخمر! فأظهرَ الله به في الإسلام ما كان غريبًا.

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٢٠) عن ثوبان، وأخرجه البخاري (٣٤٦١)، و(٧٣١٢) و(٧٤٦٠)، ومسلم (١٠٣٧) و (٧٤٥٩) عن المُغيرة بن شُعبة، وأخرجه مسلم (١٧٤) عن جابر بن سمرة، وأخرجه مسلم (١٩٢٣) عن جابر بن عبد الله، وأخرجه مسلم (١٩٢٤) عن عقبة بن عامر.

وفي "السُّنن": «**إنَّ الله يبعثُ لهذه الأُمَّة في رأسِ كلِّ مئة سنة مَن يُجدِّد لها دينَها**»[١]؛ والتجديد إنَّما يكون بعد الدُّروس، وذاك هو غُربة الإسلام، وقد تكون الغُربة في بعض شرائعه، وقد يكون ذلك في بعض الأمكِنَة، ففي كثير من الأمكِنَة يخفى عليهم من شرائعه ما يصيرُ غريبًا بينهم لا يعرفه منهم إلَّا الواحدُ بعد الواحد.

ومع هذا فطُوبَى لمَن تمسَّك بتلك الشَّريعة كما أمر الله ورسوله، فإنَّ إظهارَه والأمرَ به والإنكارَ على مَن خالفَه هي بحسَب القوَّة والأعوان، وقد قال النبيُّ ﷺ: «**مَن رأى منكم مُنكرًا فليغيِّرهُ بيدِه، فإن لم يستطِع فبِلسانِه، فإن لم يستَطِع فبِقَلبِه، ليس وراءَ ذلك من الإيمان حبَّةُ خَرْدَل**»[٢][٣].

ليس من شرط أهل الجنَّة سلامتهم عن الخطأ

والمقصود أنَّ للصَّحابة من الفضائل ما ليس لمَن بعدَهم، وأهل السُّنَّة يقولون: إنَّ أهل الجنَّة ليس من شرطهم سلامتُهم عن الخطأ، بل ولا عن الذَّنب؛ بل يجوز أن يُذنبَ الرجلُ منهم ذنبًا صغيرًا أو كبيرًا ويتوبَ منه، وهذا متَّفقٌ عليه بين المسلمين، ولو لم يتُب منه فالصغائر تُمحى باجتناب الكبائر عند جماهيرهم، وعند الأكثرينَ منهم أنَّ الكبائر تُمحى بالحسنات التي هي أعظمُ منها وبالمصائبِ المُكفِّرة وغير ذلك.

وإذا كان هذا أصلَهم فيقولون: ما ذُكر عن الصَّحابة من السيِّئات كثيرٌ منه كذب، وكثيرٌ منه كانوا مُجتهدين فيه، ولكن لا يعرِفُ كثيرٌ من النَّاس وجهَ اجتهادهم، وما قُدِّر أنَّه كان فيه ذنبٌ من الذُّنوب لهم فهو مغفور لهم؛

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٩١)، والحاكم (٤/ ٥٢٢) من حديث أبي هريرة به.
وقال الألباني في "الصحيحة" (٢/ ١٤٨): «والسند صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم» اهـ.
(٢) أخرجه مسلم (٥٠).
(٣) "مجموعة تفسير شيخ الإسلام ابن تيميَّة" (ص١٤٠ - ١٤٣).

إمَّا بتوبة، وإمَّا بحسناتٍ ماحية، وإمَّا بمصائبَ مُكفِّرة، وإمَّا بغير ذلك؛ فإنَّه قد قام الدَّليل الذي يجب القولُ بموجَبِه أنَّهم من أهل الجنَّة؛ فامتنع أن يفعلوا ما يوجِبُ النَّار لا محالة، وإذا لم يمُتْ أحدُهم على موجِب النَّار لم يقدح ما سوى ذلك في استحقاقهم للجنَّة.

ونحن قد علمنا أنَّهم من أهل الجنَّة، ولو لم يُعلم أنَّ أولئك المُعيَّنين في الجنَّة، لم يجُزْ لنا أن نقدَح في استحقاقهم للجنَّة بأمور لا نعلم أنَّها تُوجب النَّار، فإنَّ هذا لا يجوز في آحادِ المؤمنين الذين لم يُعلم أنَّهم يدخلون الجنَّة، وليس لنا أن نشهد لأحدٍ منهم بالنَّار لأمورٍ مُحتمِلَةٍ لا تدلُّ على ذلك، فكيف يجوزُ ذلك في خيار المؤمنين؟!

والعلمُ بتفاصيل أحوال كلِّ واحدٍ منهم باطنًا وظاهرًا، وحسناته وسيِّئاته، واجتهاداته - أمرٌ يتعذَّر علينا معرفتُه، فكان كلامُنا في ذلك كلامًا فيما لا نعلمُه، والكلام بلا علم حرامٌ لو لم يكن فيه هوًى ومعارضةُ الحقِّ المعلوم، فكيف إذا كان كثيرٌ من الخوض في ذلك أو أكثرُه كلامًا بلا علم؟! وهذا حرام.

فلهذا كان الإمساكُ عمَّا شَجَرَ بين الصَّحابة خيرًا من الخوض في ذلك بغير علم بحقيقة الأحوال؛ إذ كان كثيرٌ من الخوض في ذلك - أو أكثرُه - كلامًا بلا علم، وهذا حرامٌ لو لم يكن فيه هوًى ومعارضةُ الحقِّ المعلوم، فكيف إذا كان كلامًا لهوًى يُطلب فيه دفعُ الحقِّ المعلوم؟!

وقد قال النبيُّ ﷺ: «**القُضاة ثلاثة: قاضيان في النَّار، وقاضٍ في الجنَّة؛ رجلٌ عَلِمَ الحقَّ وقضى به؛ فهو في الجنَّة، ورجلٌ عَلِمَ الحقَّ وقضى بخلافه؛ فهو في النَّار، ورجلٌ قضى للنَّاس على جهل؛ فهو في النَّار**»[1]؛

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٧٣)، والترمذي (١٣٢٢)، وابن ماجه (٢٣١٥)، والحاكم =

فإذا كان هذا في قضاءٍ بين اثنين في قليلِ المال أو كثيرهِ، فكيف القضاءُ بين الصَّحابة في أمورٍ كثيرة؟!

فمَن تكلَّم في هذا الباب بجهلٍ أو بخلافِ ما يعلم - كان مُستوجبًا للوعيد، ولو تكلَّم بحقٍّ لقصدِ الهوى لا لوجهِ الله تعالى، أو يُعارض به حقًّا آخر - لكان أيضًا مُستوجبًا للذمِّ والعقاب.

ومَن علم ما دلَّ عليه القرآن والسُّنَّة من الثناء على القوم ورضا الله عنهم، واستحقاقهم الجنَّة، وأنَّهم خير هذه الأُمَّة التي هي خير أُمَّة أُخرِجت للنَّاس - لم يُعارض هذا المُتيقَّنَ المعلومَ بأمورٍ مُشتبِهَة، منها ما لا يُعلم صحَّتُه، ومنها ما يُتبيَّن كذبُه، ومنها ما لا يُعلم كيف وقع، ومنها ما يُعلم عُذرُ القومِ فيه، ومنها ما يُعلم توبتُهم منه، ومنها ما يُعلم أنَّ لهم من الحسنات ما يغمُره.

فمَن سلك سبيلَ أهل السُّنَّة استقامَ قولُه وكان من أهل الحقِّ والاستقامة والاعتدال، وإلَّا حصلَ في جهلٍ ونقصٍ وتناقُض حال، كهؤلاء (الروافض) الضُّلَّال»[(١)].

أسباب المغفرة

فإنَّ الذنوب مُطلقًا من جميع المؤمنين هي سببُ العذاب، **لكنَّ العقوبةَ بها في الآخرة تندَفِعُ بعشَرة أسباب:**

الأوَّل: التوبة؛ فإنَّ التائب من الذَّنب كمَن لا ذنبَ له، والتوبة مقبولةٌ من جميع الذنوب، وعُثمان بن عفَّان رضي الله عنه تاب توبةً ظاهرةً من الأمور التي صاروا يُنكرونها ويظهر له أنَّها مُنكر، وهذا مأثورٌ مشهورٌ عنه، وكذلك عائشةُ رضي الله عنها نَدِمَتْ على مسيرِها إلى البَصْرَة، وكانت إذا ذكرته تبكي حتى تبُلَّ

= (٤/ ٩٠)، من طرق عن ابن بُريدة عن أبيه مرفوعًا.

(١) "المنهاج" (٢/ ١٨٣ - ١٨٤).

خِمارَها، وكذلك طلحةُ نَدِمَ على ما ظَنَّ من تفريطه في نصرِ عُثمانَ وعلى غيرِ ذلك، والزُّبير نَدِمَ على مسيرِه يومَ الجَمَل، وعليُّ بن أبي طالب نَدِمَ على أمورٍ فعلَها؛ من القتال وغيره، وكان يقول:

لَقَدْ عَجَزْتُ عَجْزَةً لا أَعْتَذِرْ سَوفَ أَكِيسُ بَعْدَهَا وَأَسْتَمِرْ
وَأَجْمَعُ الرَّأْيَ الشَّتِيتَ المُنْتَشِرْ

وكان يقول لياليَ صِفِّين: لله درُّ مقامٍ قامه عبد الله بن عمر، وسعد بن مالك! إن كان برًّا إنَّ أجرَه لعظيم، وإنْ كان إثمًا إنَّ خطرَه ليسير، وكان يقول: يا حسنُ، يا حسنُ، ما ظنَّ أبوك أنَّ الأمر يبلغ إلى هذا، ودَّ أبوكَ لو مات قبل هذا بعشرين سنة!

ولمَّا رجع من صِفِّين تغيَّر كلامُه، وكان يقول: لا تكرهوا إمارَة مُعاوية؛ فلو قد فقدتُّموه لرأيتُم الرؤوس تتطايرُ عن كواهِلِها، وتواترت الآثارُ بكراهته الأحوالَ في آخر الأمر، ورؤيته اختلافَ النَّاس وتفرُّقهم، وكثرةَ الشرِّ الذي أوجبَ أنَّه لو استقبلَ من أمرِه ما استدبرَ ما فعل ما فعل.

وبالجُملة ليس علينا أن نعرِفَ أنَّ كلَّ واحدٍ تاب، ولكن نعلم أنَّ التوبةَ مشروعةٌ لكلِّ عبد، للأنبياء ولمَن دونهم، وأنَّ الله سبحانه يرفع عبدَه بالتَّوبة، وإذا ابتلاه ممَّا يتوبُ منه فالمقصودُ كمالُ النِّهاية لا نقصُ البداية.

الثاني: الاستغفار؛ فإنَّ (الاستغفارَ) هو طلبُ المغفرة، وهو من جنس الدُّعاء والسُّؤال، وهو مقرونٌ بالتوبة في الغالب، ومأمورٌ به، لكن قد يتوب الإنسان ولا يدعو، وقد يدعو ولا يتوب، والتوبة تمحو جميع السيِّئات، وليس شيء يغفِرُ جميعَ الذنوب إلَّا التوبة، وأمَّا الاستغفارُ بدون التوبة فهذا لا يستلزم المغفرة، ولكن هو سببٌ من الأسباب.

الثالث: الأعمال الصالحة؛ فإنَّ الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ﴾ [هود: ١١٤]، وفي "الصحيح" عنه ﷺ؛ أنَّه قال: «**الصلواتُ الخمسُ، والجمعةُ إلى الجمعةِ، ورمضانُ إلى رمضانَ - مُكفِّراتٌ لما بينهنَّ إذا اجتُنِبَت الكبائر**»[1]، وليس كلُّ حسنةٍ تمحو كلَّ سيِّئة؛ بلِ المحوُ يكون للصغائر تارةً ويكونُ للكبائرِ تارة، باعتبار المُوازنة، والنَّوعُ الواحدُ من العمل قد يفعلُه الإنسان على وجهٍ يكمُل فيه إخلاصُه وعبوديَّته لله فيُغفر له به كبائر، والمقصود هنا أنَّ الله سبحانه ممَّا يمحو به السيِّئات: الحسنات، وأنَّ الحسناتِ تتفاضلُ بحسَب ما في قلبِ صاحبها من الإيمان والتقوى، وحينئذٍ فيُعرف أنَّ مَن هو دون الصَّحابة قد تكون له حسناتٌ تمحو مثل ما يُذَمُّ من أحدهم، فكيف الصحابة؟!

الرابع: الدُّعاء للمؤمنين؛ فإنَّ صلاة المؤمنين على الميِّت ودعاءهم له من أسباب المغفرة، وكذلك دعاؤهم واستغفارهم في غير صلاة الجنازة، والصحابة ما زال المسلمون يدعون لهم.

الخامس: دُعاء النبيِّ ﷺ واستغفارُه في حياته وبعد مماته؛ كشفاعته يومَ القيامة؛ فإنَّهم أخصُّ النَّاس بدُعائه وشفاعته في محياه ومماته.

السادس: ما يُفعل بعد الموت من عمل صالح يُهدى له؛ مثل من يتصدَّق عنه، ويحجُّ عنه، ويصوم عنه؛ فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أنَّ ذلك يصل إلى الميِّت وينفعُه.

وهذا غيرُ دُعاء وَلَدِه؛ فإنَّ ذلك من عملِه، بخلاف دُعاء غير الوَلَدِ؛ فإنَّه ليس محسوبًا من عمله والله ينفعُه به.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٣٣).

السابع: المصائب الدُّنيويَّة، التي يُكفِّر الله بها الخطايا؛ كما في "الصحيح" عن النبيِّ ﷺ؛ أنَّه قال: «**ما يُصيب المؤمنَ من وَصَبٍ ولا نَصَب، ولا غمٍّ ولا حزنٍ ولا أذًى حتى الشَّوكةِ يُشاكها - إلَّا كفَّر الله بها من خطاياه**»[١].

وهذا المعنى مُتواترٌ عن النبيِّ ﷺ في أحاديثَ كثيرة، والصَّحابة رضوان الله عليهم كانوا يُبتلَون بالمصائب الخاصَّة، وابتُلوا بمصائبَ مُشتركةٍ كالمصائب التي حصلت في الفتن، ولو لم يكن إلَّا أنَّ كثيرًا منهم قُتلوا، والأحياء أُصيبوا بأهليهم وأقاربهم، وهذا أُصيب في ماله، وهذا أُصيب بجراحته، وهذا أُصيب بذهابِ وِلايته وعزِّه... إلى غير ذلك؛ فهذه كلُّها ممَّا يُكفِّر الله بها ذنوب المؤمنين من غير الصَّحابة، فكيف الصَّحابة؟ وهذا ممَّا لا بدَّ منه.

والمقصودُ أنَّ الفتن التي بين الأُمَّة والذنوب التي لها بعد الصَّحابة أكثر وأعظم، ومع هذا فمُكفِّرات الذنوب موجودةٌ لهم، وأمَّا الصَّحابة فجُمهورهم وجُمهور أفاضلهم ما دخلوا في الفتنة، قال محمَّد بن سِيرِين: هاجتِ الفتنةُ وأصحابُ رسول الله ﷺ عشرة آلاف، ما حضرَ منهم مئة بل لم يبلُغوا ثلاثين.

الثامن: ما يُبتلَى به المؤمن في قَبرِه من الضَّغطة وفِتنة المَلَكَين.

التاسع: ما يحصُل في الآخرة من أهوال يوم القيامة.

العاشر: ما ثبت في الصحيحين: «**أنَّ المؤمنين إذا عبروا الصِّراط وُقِفُوا على قَنطرةٍ بين الجنَّة والنَّار، فيُقتَصُّ لبعضهم من بعض، فإذا هُذِّبوا ونُقُّوا أُذن لهم في دخول الجنَّة**»[٢].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤١) و(٥٦٤٢)، ومسلم (٢٥٧٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البخاري (٢٤٤٠) و(٦٥٣٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

فهذه الأسباب لا تفوتُ كلُّها من المؤمنين إلَّا القليل، فكيف بالصَّحابة رضوان الله عليهم الذين هم خيرُ قرون الأُمَّة؟ وهذا في الذُّنوب المُحقَّقة، فكيف بما يُكذَب عليهم؟ فكيف بما يُجعَل من سيِّئاتهم وهو من حسناتهم؟!

وهذا كما ثبت في "الصحيح" أنَّ رجلًا أراد أن يطعُن في عثمان عند ابن عمر؛ فقال: إنَّه فرَّ يوم أُحُد، ولم يشهد بدرًا، ولم يشهد بيعة الرِّضوان.

فقال ابن عمر: «أمَّا يوم أُحُدٍ فإنَّ الله عفا عنه - وفي لفظ: فرَّ يوم أُحُدٍ فعفا الله عنه، وأذنبَ عندَكم فلم تعفوا عنه - وأمَّا يوم بدر فإنَّ النبيَّ ﷺ استخلفه على ابنته وضربَ له بسَهمِه، وأمَّا بيعة الرِّضوان فإنَّما كانت بسببِ عثمانَ بن عفَّان؛ فإنَّ النبيَّ ﷺ بعثَه إلى مكة وبايَع عنه بيدِه، ويدُ النبيِّ ﷺ خيرٌ من يدِ عثمان»[1].

فقد أجابَ ابن عمر: بأن ما تجعلونه عيبًا فقد عفا الله عنه، والباقي ليس بعيب؛ بل هو من الحسنات، وهكذا عامَّة ما يُعاب به الصَّحابة هو إمَّا حسنة، وإمَّا معفوٌّ عنه»[2].

وفي الصحيحين عن عمرو بن العاص؛ أنَّه سمِعَ رسول الله ﷺ يقول: «**إذا حكمَ الحاكمُ فاجتهدَ ثمَّ أصابَ فله أجران، وإذا حكمَ فاجتهدَ ثمَّ أخطأ فله أجر**»[3]، وفيهما من حديث أبي هريرة نحوه[4].

المصيب في نفس الأمر واحد

«**والنَّاس مُتنازِعون هل يُقال: كلُّ مُجتهدٍ مُصيب؟ أمِ المُصيب واحد؟**

وفصلُ الخِطاب أنَّه إن أُريد بالمُصيب: المُطيع لله ورسوله، فكلُّ مُجتهدٍ

(١) أخرجه البخاري (٣٦٩٨).
(٢) "المنهاج" (٣/ ١٧٩ - ١٨٧) بتلخيص.
(٣) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) (١٥).
(٤) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ولم يسُق لفظه، ومسلم (١٧١٦) كذلك.

اتَّقى الله ما استطاعَ فهو مُطيعٌ لله ورسوله؛ فإنَّ الله لا يُكلِّف نفسًا إلَّا وُسعها، وهذا عاجزٌ عن معرفة الحقِّ في نفس الأمر؛ فسقطَ عنه.

وإن عُني بالمُصيب: العالمُ بحُكمِ الله في نفس الأمر، فالمُصيب ليس إلَّا واحدًا؛ فإنَّ الحقَّ في نفس الأمر واحد، وهذا كالمُجتهدين في القِبلَة؛ إذا أفضى اجتهادُ كلِّ واحدٍ منهم إلى جهةٍ، فكلٌّ منهم مُطيعٌ لله ورسوله، والفرضُ ساقطٌ عنه بصلاته إلى الجهة التي اعتقد أنَّها الكعبة، ولكنَّ العالم بالكعبة المُصلِّي إليها في نفس الأمر واحد، وهذا قد فضَّله الله بالعلمِ والقُدرةِ على معرفة الصَّواب والعملِ به؛ فأجرُه أعظم.

كما أنَّ «**المؤمنَ القويَّ خيرٌ وأحبُّ إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كلٍّ خير**»؛ رواه مسلم في "صحيحه"[1] عن النبي ﷺ[2]، فهكذا يُقال فيما شَجَرَ بين الصَّحابة رضي الله عنهم، فكلُّهم مُجتهدون مُثابون على اجتهادهم.



(١) "صحيح مسلم" (٢٦٦٤).
(٢) "المنهاج" (٣/ ١٣٦).

فصلٌ في كراماتِ الأوْلِياء

«ومن أُصولِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: التَّصديقُ بكَراماتِ الأولِياءِ، وما يُجري اللهُ على أيديهِم من خوارقِ العاداتْ؛ في أنواعِ العُلومِ والمُكاشَفاتْ، وأنواعِ القُدرةِ وَالتَّأثيراتْ، كالمَأثورِ عن سالِفِ الأُمَمِ في «سُورَةِ الكهفِ» وغيرِها، وعن صَدرِ هذهِ الأُمَّةِ مِنَ الصَّحابَةِ والتَّابعينَ وسائرِ فِرَقِ الأُمَّةِ، وهيَ موجودَةٌ فيها إلى يومِ القِيامَةِ».

الشَّرح

«كراماتُ الأولياءِ حقٌّ باتِّفاق أئمَّة الإسلام والسُّنَّة والجماعة، وقد دلَّ عليها القرآنُ في غيرِ موضع، والأحاديثُ الصحيحة، والآثارُ المُتواترة عنِ الصَّحابة والتَّابعين، وإنَّما أنكرَها أهلُ البِدَعِ من المُعتزِلة والجهميَّة ومَن تابعهم، لكنَّ كثيرًا ممَّن يدَّعيها أو تُدَّعى له يكون كذَّابًا أو ملبوسًا عليه»[١].

وما أحسن ما قال السفَّارينيُّ في "عقيدته" يذكُر الكرامات:

وَمَنْ نَفاها مِنْ ذَوِي الضَّلالِ فَقَدْ أَتَى فِي ذاكَ بِالمُحالِ
لِأَنَّها شَهِيرَةٌ وَلَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ عَصْرٍ، يا شَقا أَهْلِ الزَّلَلْ!

اسم (المُعجِزة) يعمُّ كل خارق للعادة

واسمُ (المُعجِزة) يعمُّ كلَّ خارقٍ للعادة في اللُّغة وعُرف الأئمَّة المُتقدِّمين؛ كالإمام أحمد بن حنبل وغيره، ويُسمُّونها (آيات)، لكنَّ كثيرًا من المُتأخِّرين يُفرِّق في اللَّفظ بينهما؛ فيجعلُ (المُعجِزَة) للنبيِّ، و(الكرامةَ) للوليِّ.

وجِماعُها: الأمرُ الخارقُ للعادة، **وذلك يرجع إلى ثلاثة: العلم، والقُدرة، والغِنَى.**

(١) "مختصر الفتاوى" (ص٦٠٠).

وهذه الثلاثةُ لا تصلُح على الكمال إلَّا لله وحدَه، فإنَّه الذي أحاطَ بكلِّ شيء علمًا، وهو على كلِّ شيء قدير، وهو غنيٌّ عن العالمين، وإنَّما ينال العبدُ من تلك الثلاثة بقدر ما يُعطيه الله تعالى؛ فيعلمُ منه ما علَّمه إيَّاه، ويقدِرُ منه على ما أقدَرَه الله عليه، ويستغني عمَّا أغناه الله عنه من الأُمور المُخالفة للعادةِ المطَّردة أو عادةِ أغلب النَّاس.

فما كان من الخوارق من **باب العلم** فتارةً بأن يسمعَ العبدُ ما لا يسمعُه غيرُه، وتارةً بأن يرى ما لا يراهُ غيرُه يقظةً ومنامًا، وتارةً بأن يعلمَ ما لا يعلمُ غيرُه وحيًا وإلهامًا، أو إنزال علم ضروريٍّ أو فِراسةٍ صادقة، ويُسمَّى: كشفًا، ومُشاهدات، ومُكاشفات، ومُخاطبات؛ فالسَّماعُ مُخاطبات، والرُّؤيةُ مُشاهدات، والعلمُ مُكاشفة، ويُسمَّى ذلك كلُّه كشفًا ومُكاشفة؛ أي: كُشِفَ له عنه.

وما كان من **باب القُدرة** فهو التأثير، وقد يكون هِمَّةً وصدقًا ودعوةً مُجابة، وقد يكون من فعل الله الذي لا تأثير له فيه بحال؛ مثل: هلاك عدوِّه بغير أثرٍ منه، كقوله: «**مَن عادى لي وَلِيًّا فقد بارزني بالمُحاربة، وإنِّي لأثأرُ لأوليائي كما يثأر الليثُ الحَرِبُ**»[1]، ومثل: تذليلِ النُّفوس له، ومحبَّتها إيَّاه ونحو ذلك.

وكذلك ما كان من **باب العلم والكشف** قد يُكشف لغيرِه من حاله بعضُ أمور؛ كما قال النبيُّ ﷺ في المُبشِّرات: «**هي الرؤيا الصادقة؛ يراها الرجل الصالح، أو تُرى له**»[2]، وكما قال النبيُّ ﷺ: «**أنتم شُهداء الله**

---

(١) الشطر الأول من الحديث أخرجه البخاري (٦٥٠٢)، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٢/ ٤٤٧) وهو بلفظ البيهقي أشبه، أمَّا الشطر الثاني فقد رواه الحكيم الترمذي في "نوادر الأصول" (٤/ ١٤٥ - ١٤٦/ ط. دار النوادر) بلفظ: «.. وإنِّي لأسرع شيءٍ إلى نُصرة أوليائي، إنِّي لأغضب لهم كما يغضب الليثُ الحَرِبُ..».

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٩٠) من حديث أبي هريرة، وعنده: «**الرؤيا الصالحة**».

في الأرض»[١].

ذكر بعض المُعجزات والخوارق

وقد جُمِعَ لنبيِّنا محمَّد ﷺ جميعُ أنواع المُعجِزات والخوارق؛ أمَّا العلم والأخبار الغيبيَّة والسَّماع والرُّؤية، فمثلُ: إخبار نبيِّنا ﷺ عن الأنبياء المُتقدِّمين، وأُمَمِهم، ومُخاطباته لهم، وأحواله معهم، وغيرِ الأنبياء من الأولياء وغيرهم بما يُوافِق ما عند أهل الكتاب الذين وَرِثُوه بالتواتر أو بغيرِه، من غير تعلُّم له منهم، وكذلك إخبارُه عن أمور الربوبيَّة، والملائكة، والجنَّة والنَّار، بما يُوافِق الأنبياءَ قبلَه من غير تعلُّم منه، ويُعلم أنَّ ذلك مُوافقٌ لنقولِ الأنبياءِ؛ تارةً بما في أيديهم من الكُتب الظاهرة ونحو ذلك من الكتب المُتواترة، وتارةً بما يعلمه الخاصَّة من عُلمائهم.

فإخبارُه عن الأمورِ الغائبةِ - ماضيها وحاضرِها - هو من باب العلم الخارق، وكذلك إخبارُه عن الأمور المُستقبلَة؛ مثلُ مملكة أمَّته، وزوال مملكة فارس والروم، وقتال التُّرك، وألوف مُؤلَّفة من الأخبار التي أخبر بها.

وأمَّا القُدرة والتَّأثير، فكانشقاق القمر، وكذا مِعراجُه إلى السَّماوات، وكثرة الرَّمي بالنُّجوم عند ظهوره، وكذلك إسراؤه من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، وكاهتزاز الجبل تحته، وتكثير الماء في عين تبوك، وعين الحُدَيبِيَة، ونبع الماء من بين أصابعه غيرَ مرَّة، وكذا تكثيره للطَّعام غيرَ مرَّة.

وكذلك من باب القدرة: عصا موسى ﷺ، وفلق البحر، والقُمَّل، والضَّفادِع، والدم، وناقة صالح، وإبراءُ الأكمَهِ والأبرص، وإحياء الموتى لعيسى، كما أنَّ من بابِ العلم إخبارَهم بما يأكلون وما يدَّخرون في بيوتهم.

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٦٧) و(٢٦٤٢)، ومسلم (٩٤٩).

وأمَّا المُعجِزات التي لغير الأنبياء من باب الكشف والعلم، فمثل: قول عمر في قصَّة سارية[١]، وإخبار أبي بكر بأنَّ ببطن زوجته أُنثى، وإخبار عمر بمَن يخرج من ولده فيكون عادلًا، وقصَّة صاحب موسى في علمه بحال الغُلام، والقُدرة مثل: قصَّة الذي عندَه علمٌ من الكتاب، وقصَّة أهل الكهف، وقصَّة مريم، وقصَّة خالد بن الوليد، وسَفِينَةَ مولى رسول الله، وأبي مسلم الخَولاني... وأشياء يطول شرحُها.

وأمَّا القُدرة التي لم تتعلَّق بفعلِه فمثل: نصر الله لمَن ينصرُه، وإهلاكه لمَن يشتُمه.

والخارقُ - كشفًا كان أو تأثيرًا - إن حصل به فائدةٌ مطلوبةٌ في الدِّين، كان من الأعمال الصالحة المأمور بها دينًا وشرعًا إمَّا واجب وإمَّا مُستحبٌّ، وإن حصلَ به أمرٌ مباح، كان من نِعَمِ الله الدُّنيويَّة التي تقتضي شكرًا، وإن كان على وجهٍ يتضمَّن ما هو منهيٌّ عنه نهيَ تحريمٍ أو نهيَ تنزيه، كان سببًا للعذاب أو البُغض؛ كقصَّة الذي أُوتي الآياتِ فانسلخ منها: بلعام بن باعوراء.

لكن قد يكون صاحبُها معذورًا لاجتهادٍ أو تقليدٍ أو نقصِ عقلٍ أو علم أو غلبةِ حالٍ أو عجزٍ أو ضرورة؛ فيكون من جنس برخ العابد.

والنهي قد يعودُ إلى سبب الخارق وقد يعود إلى مقصوده.

فالأوَّل مثل: أن يدعو الله دعاءً منهيًّا عنه اعتداء عليه، وقد قال تعالى: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الأعراف: ٥٥]، ومثل الأعمال المنهي عنها إذا أورثت كشفًا أو تأثيرًا.

(١) سارية أحد قوَّاد عمر، قال له عمر: «يا ساريةُ، الجبلَ!»؛ فانحازَ إلى الجبل، وسَلِمَ من هزيمة مُتوقَّعة، وكان عمر قال ذلك وهو يخطُب في المدينة.

والثاني: أن يدعوَ على غيرِه بما لا يستحقُّ، أو يدعوَ للظالمِ بالإعانة ويعينه بهمَّته؛ كخُفراء العدوِّ، وأعوان الظَّلمة من ذوي الأحوال.

فتلخَّص أنَّ الخارق ثلاثة أقسام: محمودٌ في الدِّين، ومذمومٌ في الدِّين، ومباحٌ لا محمودٌ ولا مذمومٌ في الدِّين.

فإن كان المُباح فيه منفعةٌ كان نعمة، وإن لم يكن فيه منفعةٌ كان كسائر المُباحات التي لا منفعةَ فيها؛ كاللَّعب والعبث.

واعلم أنَّ عدمَ الخوارقِ علمًا وقدرةً لا يضرُّ المسلم في دينه؛ فمَن لم ينكشف له شيءٌ من المُغيَّبات، ولم يُسخَّر له شيءٌ من الكونيَّات لا ينقصُه ذلك في مرتبته عندَ الله، بل قد يكونُ عدمُ ذلك أنفعَ له في دينه، إذا لم يكن وجودُ ذلك في حقِّه مأمورًا به أمرَ إيجاب، ولا استحباب.

فإنَّ الكشفَ أو التأثيرَ إنِ اقترنَ به الدِّين وإلَّا هلك صاحبُه في الدُّنيا والآخرة، ثمَّ إنَّ الدِّين علمًا وعملًا إذا صحَّ، فلا بدَّ أن يُوجب خرقَ العادة إذا احتاجَ إلى ذلك صاحبُه؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾ [الطلاق: ٢ - ٣]، وقال رسول الله ﷺ: «**اتَّقوا فِراسةَ المؤمن؛ فإنَّه ينظرُ بنورِ الله**»، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُتَوَسِّمِينَ ۝٧٥﴾» [الحجر: ٧٥][1].

والخوارقُ قد تكون مع الدِّين، وقد تكون مع عدمِهِ أو فسادِهِ أو نقصِه، وأنفعُ الخوارق الخارقُ الدينيُّ، وهو حال نبيِّنا محمد ﷺ؛ قال ﷺ: «**ما من نبيٍّ إلَّا وقد أُعطِي من الآيات ما آمنَ على مثلِه البشر، وإنَّما كان الذي أُوتيتُه**

---

(١) أخرجه الترمذي (٣١٢٧)، وابن جرير في "التفسير" (٧/ ٥٢٨) من حديث أبي سعيد، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب»، وفي الباب عن ابن عمر؛ أخرجه ابن جرير في "التفسير" (٧/ ٥٢٨).

وحيًا أوحاه الله إليَّ، فأرجو أن أكونَ أكثرَهم تابعًا يومَ القيامة»[١].

الخوارق النافعة تابعةٌ للدِّين

فظهرَ بذلك أنَّ الخوارق النافعةَ تابعةٌ للدِّين خادمةٌ له، كما أنَّ الرِّياسة النافعة هي التَّابعة للدِّين، وكذلك المالُ النافع؛ كما كان السُّلطان والمال بيد النبيِّ ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فمَن جعلَها هي المقصودةَ وجعلَ الدِّين تابعًا لها ووسيلةً إليها، لا لأجل الدِّين في الأصل - فهو يُشبِهُ مَن يأكلُ الدُّنيا بالدِّين، وليست حالُه كحالِ مَن تديَّن خوفَ العذابِ أو رجاءَ الجنَّة؛ فإنَّ ذلك مأمورٌ به وهو على سبيل نجاةٍ وشريعةٍ صحيحة.

والعجبُ أنَّ كثيرًا ممَّن يزعم أنَّه قد ارتفع وارتقى عن أن يكون دينه خوفًا من النَّار أو طلبًا للجنَّة - يجعل همَّه بدينه أدنى خارقٍ من خوارق الدُّنيا، ولعلَّه يجتهدُ اجتهادًا عظيمًا في مثله، ولكنَّ منهم مَن يكون قصدُه بهذا تثبيتَ قلبه وطُمأنينتَه، وإيقانَه بصحَّة طريقته وسُلوكه، فهو يطلبُ الآيةَ علامةً وبرهانًا على صحَّة دينه، ولهذا لمَّا كان الصَّحابة رضي الله عنهم مُستغنين في علمهم بدينهم وعملهم به عن الآيات؛ بما رأوه من حالِ الرسول ونالُوه من علم - صار كلُّ مَن كان عنهم أبعدَ مع صحَّة طريقته يحتاجُ إلى ما عندَهم في علمِ دينه وعمله»[٢].



(١) أخرجه البخاري (٤٩٨١) و(٧٢٧٤)، ومسلم (١٥٢) من حديث أبي هريرة.
(٢) "قاعدة في المعجزات"؛ "مجموعة الرسائل والمسائل" (٥/ ٢ - ٢٧) (ملخَّص).

فصلٌ في طريقة أهلِ السُّنَّة والجماعة

«ثمَّ من طريقةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ: اتِّباعُ آثارِ رسولِ اللهِ ﷺ باطنًا وظاهرًا، واتِّباعُ سبيلِ السَّابقينَ الأوَّلينَ منَ المُهاجرينَ والأنصارِ، واتِّباعُ وصيَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ؛ حيثُ قالَ: «عليكُمْ بسُنَّتي وسُنَّةِ الخُلفاءِ الرَّاشدينَ المهديِّينَ من بعدي؛ تمسَّكوا بها، وعَضُّوا عليها بالنَّواجذِ، وإيَّاكُمْ ومُحدَثاتِ الأُمورِ؛ فإنَّ كُلَّ بِدعَةٍ ضَلالَةٌ».

ويعلمونَ أنَّ أصدقَ الكلام كلامُ اللهِ، وخيرَ الهَديِ هَديُ مُحمَّدٍ ﷺ، ويُؤثِرُونَ كلامَ اللهِ على غيرِهِ من كَلامِ أصنافِ النَّاسِ، ويُقدِّمونَ هَديَ مُحمَّدٍ ﷺ على هَدي كلِّ أحدٍ؛ ولهذا سُمُّوا: أهلَ الكتابِ والسُّنَّةِ، وسُمُّوا: أهلَ الجماعَةِ؛ لأنَّ الجماعةَ هيَ الاجتماعُ، وضِدُّها: الفُرقَةُ، وإن كانَ لفظُ (الجماعةِ) قد صارَ اسمًا لنفسِ القومِ المُجتمِعِينَ، والإجماعُ هوَ الأصلُ الثَّالثُ الذِي يُعتمَدُ عليهِ في العلمِ والدِّينِ.

وهُم يزِنونَ بهذهِ الأُصولِ الثَّلاثَةِ جميعَ ما عليهِ النَّاسُ من أقوالٍ وأعمالٍ - باطِنَةٍ أو ظاهِرَةٍ - ممَّا لهُ تَعَلُّقٌ بالدِّينِ.

والإجماعُ الذِي ينضَبِطُ: هوَ ما كانَ عليهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ؛ إذ بعدَهُمْ كثُرَ الاختلافُ، وانتشرتِ الأُمَّةُ».

الشَّرح

ثبت في "مسند الإمام أحمد" و"جامع الترمذي" عن حُذيفة؛ قال: كنَّا عند النبيِّ ﷺ فقال: **«إنِّي لا أدري ما بقائي فيكم؛ فاقتدوا باللَّذين من بعدي: أبي بكر وعمر، وتمسَّكوا بعَهْدِ عمَّار، وما حدَّثكم ابنُ مسعودٍ فصدِّقوه»**[١]،

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٩٩، ٤٠٢)، والترمذي (٣٦٦٢)، و(٣٦٦٣)، =

وفي رواية: «**فتَمَسَّكوا بعَهدِ ابن أمِّ عَبد، واهتدوا بهَديِ عمَّار**»[١].

وعن العِرْباضِ بن سارِيَةَ؛ قال: صلَّى بنا رسولُ الله ﷺ ذاتَ يومٍ ثم أقبلَ علينا، فوعظَنا موعظةً بليغة، ذَرَفَتْ منها العُيون، ووَجِلَتْ منها القُلوب؛ فقال قائل: يا رسولَ الله، كأنَّ هذه موعظةُ مُودِّع؛ فماذا تَعْهَدُ إلينا؟ فقال: «**أُوصِيكُم بتقوى الله، والسَّمع والطَّاعة، وَإِنْ عبدٌ حبشيٌّ؛ فإنَّه مَن يعِشْ منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا؛ فعليكُم بسُنَّتي، وسُنَّة الخُلفاء الراشدين المهديِّين من بعدي، تمسَّكوا بها، عَضُّوا عليها بالنَّواجِذ، وإيَّاكُم ومُحدَثات الأُمور؛ فإنَّ كلَّ مُحدثةٍ بدعة، وكلَّ بدعةٍ ضَلالَة**»[٢]؛ رواه أحمد، والترمذي وصحَّحه، ورواه ابن ماجه وزاد: «**فقد تركتُكم على المَحَجَّةِ البيضاء، ليلُها كنهارِها، لا يَزِيغُ عنها بعدي إلَّا هالك**»[٣].

وقال عبد الله بن مسعود: اتَّبعوا ولا تبتدعوا؛ فقد كُفِيتُم.

وقال ابن الماجِشُون: سمعت مالكًا يقول: مَنِ ابتدَعَ في الإسلام بدعةً يراها حسنةً فقد زعمَ أنَّ محمَّدًا خانَ الرِّسالة؛ لأنَّ الله يقول: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣]؛ فما لم يكن يومئذ دينًا لا يكونُ اليومَ دينًا.

وقال الشَّافعي: مَنِ استحسنَ - يعني: بدعة - فقد شَرَع.

= وابن ماجه (٩٧)، وابن أبي عاصم في "السنَّة" (١١٤٨)، و(١١٤٩)، وابن حبَّان (٦٩٠٢)، من طُرق عن رِبْعيِّ بن حِراش عن حُذيفة به.

(١) رواية الحاكم (٣/ ٧٥) بتقديم وتأخير، وتقدَّم قبله.

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٢٦ - ١٢٧)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، و(٤٣)، والدَّارمي (١/ ٤٤)، وابن حبَّان (٥)، والحاكم (١/ ٩٥ - ٩٧) من حديث العِرْباضِ بن سارية رضي الله عنه، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وصحَّحه أيضًا الحاكم، ووافقه الذهبي.

(٣) رواية ابن ماجه (٤٣)، وتقدَّم قبله.

تعريف السنَّة

فأمرَ ﷺ بلزوم سُنَّته وسُنَّة الخُلفاء الرَّاشدين عندَ وقوعِ الاختلافِ في الأُمَّة في أصول الدِّين وفُروعه؛ **والسُّنَّة** هي الطريق المسلوك؛ فيشملُ ذلك التمسُّك بما كان عليه هو وخُلفاؤه الرَّاشدون، منَ الاعتقاداتِ والأعمالِ والأقوال، وهذه هي السُّنَّة الكاملة؛ ولهذا كان السَّلف قديمًا لا يُطلقون اسمَ (السُّنَّة) إلَّا على ما يشمل ذلك كلَّه، وكثيرٌ من المُتأخِّرين يخصُّ اسمَ (السُّنَّة) بما يتعلَّق بالاعتقاد؛ لأنَّها أصلُ الدِّين، والمُخالف فيها على خطرٍ عظيم.

وفي أمرِه ﷺ باتِّباع سنَّته وسنَّة الخُلفاء الراشدين من بعدِه، وأمرِه بالسَّمع والطاعة لوُلاة الأُمور عمومًا - دليلٌ على أنَّ سنَّةَ الخُلفاء الراشدين مُتَّبعةٌ كاتِّباع السُّنَّة، بخلاف غيرهم من وُلاة الأُمور.

والخُلفاء الراشدون الذين أُمِرنا بالاقتداء بهم هم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم؛ فإنَّ في حديث سَفِينَةَ عن النبيِّ ﷺ: «**الخلافة ثلاثون سنة، ثمَّ تكون مُلْكًا**»[1]؛ وقد صحَّحه الإمام أحمدُ واحتجَّ به الأئمَّة الأربعة، ونصَّ كثيرٌ من الأئمَّة على أنَّ عمر بن عبد العزيز خليفةٌ راشدٌ أيضًا.

اختلف العُلماء في اجتماع الخُلفاء الأربعة: هل هو إجماع أو هو حُجَّة مع مُخالفة غيرهم من الصحابة؟ أو لا؟ وفيه روايتان عن الإمام أحمد.

ولو خالف أحدُ الخُلفاء غيرَه من الصَّحابة، فهل يقدَّم قولُه على قول غيره؟ فيه أيضًا قولان للعلماء، والمنصوصُ عن الإمام أحمد أنَّه يُقدَّم قولُه على قول غيرِه من الصَّحابة، وكلام أكثر السَّلف يدلُّ على ذلك.

(١) تقدَّم تخريجه.

وإنَّما وصفَ الخُلفاء بالراشدين لأنَّهم عرفوا الحقَّ وقضَوا به؛ و(الراشد) ضدُّ الغاوي، و(الغاوي) مَن عرف الحقَّ وعمِلَ بخلافه.

وفي رواية: «**المَهْدِيِّين**»؛ يعني: أنَّ الله يهديهم للحقِّ ولا يُضلُّهم عنه، و(الضالُّ): الذي لم يعرفِ الحقَّ بالكُلِّيَّة.

فالأقسام ثلاثة: راشدٌ، وغاوٍ، وضالٌّ، وكلُّ راشدٍ فهو مُهتد، وكلُّ مُهتدٍ هدايةً تامَّةً فهو راشد؛ لأنَّ الهدايةَ إنَّما تتمُّ بمعرفةِ الحقِّ والعمل به أيضًا.

قولُه: «**عَضُّوا عليها بالنَّواجِذِ**»؛ كنايةٌ عن شدَّة التمسُّك بها، و(النَّواجِذ): الأضراس.

قولُه: «**وإيَّاكم ومُحدَثاتِ الأُمور**»؛ تحذيرٌ للأُمَّة من اتِّباع المُبتدِعة، وأكَّدَ ذلك بقوله: «**كلَّ بدعةٍ ضلالَة**»، والمُراد بـ(البِدعَة): ما أُحدِثَ ممَّا لا أصلَ له في الشَّريعة يدلُّ عليه، وأمَّا ما كان له أصلٌ منَ الشَّرع يدلُّ عليه فليس ببدعةٍ شرعًا، وإن كان بدعةً لغةً.

فكلُّ مَن أحدثَ شيئًا ونسبه إلى الدِّين، ولم يكن له أصلٌ من الدِّين يرجع إليه - فهو ضلالة، والدِّين بريءٌ منه، وسواءٌ في ذلك مسائلُ الاعتقادات أو الأعمال أو الأقوال الظاهرة والباطنة.

البدعة اللغويَّة

وأمَّا ما وقعَ من استحسانِ بعضِ البِدَع، فإنَّما ذلك في البِدَعِ اللُّغويَّة لا الشرعيَّة؛ فمَن ذلك قولُ عمر ﷺ - لمَّا جمع النَّاسَ في قيام رمضان على إمامٍ واحدٍ في المسجد، وخرجَ ورآهم يُصلُّون كذلك - قال: نعمتِ البدعةُ هذه، ورُوِيَ أنَّ أُبَيَّ بن كعب قال له: إنَّ هذا لم يكن، فقال عمر: قد علمتُ ولكنَّه حسن.

ومُرادُه أنَّ هذا الفعل لم يكن على هذا الوجهِ قبلَ الوقت، ولكن له أصلٌ في الشَّريعة يرجِعُ إليها.

وروى ابن مهديٍّ عن مالك؛ قال: لم يكن شيءٌ من هذه الأهواء في عهدِ النبيِّ ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان.

وكأنَّ مالكًا يُشير بالأهواءِ إلى ما حدثَ من التفرُّق في أصول الدِّيانات؛ من أمور الخوارج والروافض والمُرجئة، ونحوهم ممَّن يتكلَّم في تكفير المسلمين، واستباحةِ دمائهم وأموالهم، أو في تخليدهم في النَّار، أو في تفسيقِ خواصِّ هذه الأُمَّة، أو عكسِ ذلك ممَّن زعمَ أنَّ المعاصي لا تضرُّ أهلَها، وأنَّه لا يدخلُ النارَ من أهل التوحيد أحد، وأصعبُ من ذلك ما أُحدِثَ من الكلام في أفعال الله تعالى في قضائه وقدره، وقد كذَّبَ بذلك مَن كذَّبَ وزعمَ أنَّه نزَّه الله بذلك عن الظُّلم، وأصعبُ من ذلك ما حدثَ من الكلامِ في ذاتِ الله وصفاته، ممَّا سكتَ عنه النبيُّ ﷺ والصَّحابة والتَّابعون، والكلامِ في الحلال والحرام بمُجرَّد الرأي، وردِّ كثيرٍ ممَّا وردت به السُّنَّة في ذلك لمُخالفته الرأيَ والأقيسةَ العقليَّة.

وممَّا حدثَ بعد ذلك: الكلامُ في الحقيقة بالذَّوقِ والكَشْف، وزعمُ أنَّ الحقيقةَ تُنافي الشَّريعة، وأنَّ المعرفةَ وحدَها تكفي مع المحبَّة، وأنَّه لا حاجةَ إلى الأعمال، وأنَّها حِجاب، وأنَّ الشَّريعة إنَّما يحتاجُ إليها العوامُّ، وربُّما انضمَّ إلى ذلك الكلامُ في الذات والصِّفات ممَّا يُعلم قطعًا مُخالفتُه الكتابَ والسُّنَّةَ وإجماعَ سَلَفِ الأُمَّة(١).

وروى مسلم في "صحيحه" عن جابر بن عبد الله؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا خطبَ احمرَّت عيناه، وعلا صوتُه، واشتدَّ غضبُه، حتى كأنَّه مُنذرُ

---

(١) "شرح الخمسين" لابن رجب (ص١٩٠ - ١٩٥).

جيشٍ يقولُ: صبَّحكم ومسَّاكم، ويقول: «**أمَّا بعدُ، فإنَّ خيرَ الحديثِ كتابُ الله، وخيرَ الهَدي هَديُ محمَّد ﷺ، وشرَّ الأُمورِ مُحدثاتُها، وكلَّ بدعةٍ ضلالة**»(١)، وفي رواية له: «**مَن يهدِهِ اللهُ فلا مُضلَّ له، ومَن يُضلل فلا هاديَ له**»(٢)، وللنَّسائي: «**وكلَّ ضلالةٍ في النَّار**»(٣).

و(الهَدْي) بفتح الهاء وسكون الدال: السَّمْتُ والطَّريقة والهيئة؛ أي: أحسن الطُّرق طريقتُه وسَمْتُه وسِيرَتُه، من (هَدَى هَديَه)؛ سارَ بسيرَتِه وجَرَى على طريقته، ويُقال: فلانٌ حسنُ الهَدي؛ أي: الطَّريقة والمذهب، ومنه خبر: «**اهتدوا بهَدي عمَّار**»، وبضَمٍّ ففتحٍ فيهما؛ وهو بمعنى: الدُّعاء والرَّشاد، وقال القاضي: هو من (تهادت المرأةُ في مِشْيَتِها)؛ إذا تَبَخْتَرَت، ولا يكاد يُطلقُ إلَّا على طريقةٍ حسنةٍ وسُنَّةٍ مَرضِيَّة، ولامُه للاستِغراق؛ لأنَّ أفعل التفضيل لا يُضاف إلَّا إلى مُتعدِّد وهو داخلٌ فيه، ولأنَّه لو لم يكن للاستغراق لم يُفِدِ المعنى المقصود؛ وهو تفضيلُ دينه وسُنَّته على جميع السُّنن والأديان»(٤).

الإجماع

قولُه: «**والإجماعُ هوَ الأصلُ الثَّالثُ**»؛ (الإجماعُ) في اللُّغة: العزمُ والاتِّفاق، يُقال: أجمعَ فلانٌ رأيَه على كذا؛ إذا صمَّم وعزمَ عليه، قال تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس: ٧١]، واصطلاحًا: اتِّفاقُ مُجتهدِي الأُمَّة في عصرٍ واحدٍ على أمرٍ دينيٍّ، وهو حُجَّةٌ قاطعة، **فهذه الأصولُ الثلاثةُ - التي هي: الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماع** - هي التي يُعتمَدُ عليها في العلم والدِّين عند أهل السُّنَّة والجماعة.

---

(١) أخرجه مسلم (٨٦٧)، (٤٣).

(٢) أخرجه مسلم (٨٦٧)، (٤٥).

(٣) أخرجه النسائي (٣/ ١٨٨)، وصحَّحه ابن خزيمة (١٧٨٥).

(٤) "شرح الجامع الصغير للمُناوي" (٢/ ١٧١ - ١٧٢).

وهناك **أصلٌ رابعٌ** اختلفوا فيه وهو: **القياس**، وبعضهم ذكر: **الاستحسان والمصالح المُرسَلة**، وهذه الأبحاثُ مبسوطةٌ في كُتب أُصول الفقه.

بطلان آراء المبتدعة

وقد زعمَ **كثيرٌ من القدريَّة والمُعتزِلَة** أنَّه لا يصحُّ الاستدلالُ بالقرآن على حكمة الله وعدلِه، وأنَّه خالقُ كلِّ شيء وقادرٌ على كلِّ شيء، وتزعُم **الجهميَّة** من هؤلاء ومَنِ اتَّبعهم من **بعض الأشعريَّة** وغيرِهم أنَّه لا يصحُّ الاستدلالُ بذلك على علم الله وقُدرته وعبادته وأنَّه مستوٍ على العرش.

ويزعُم **قومٌ من غالِيَةِ أهل البِدَعِ** أنَّه لا يصحُّ الاستدلالُ بالقرآنِ والحديثِ على المسائل القطعيَّة مُطلقًا؛ بناءً على أنَّ الدلالة اللفظيَّة لا تُفيد اليقينَ بما زعموا.

ويزعُم **كثيرٌ من أهل البدع** أنَّه لا يُستدلُّ بالأحاديث المُتلقَّاة بالقَبول على مسائل الصِّفات والقدر ونحوهما، ممَّا يُطلب فيه القطعُ واليقين.

ويزعم **قومٌ من غالية المُتكلِّمين** أنَّه لا يُستدلُّ بالإجماع على شيء، ومنهم مَن يقول: لا يصحُّ الاستدلال به على الأمور العلميَّة؛ لأنَّه ظنيٌّ.

أمَّا طُرق الأحكام الشرعيَّة فهي بإجماع المسلمين: الكتاب؛ لم يختلِف أحدٌ من الأئمَّة في ذلك، كما خالفَ بعضُ أهل الضلال في الاستدلالِ على بعض المسائل الاعتقاديَّة.

والثاني: السُّنَّة المُتواترة التي لا تُخالف ظاهرَ القرآن بل تُفسِّره؛ مثل أعداد الصَّلاة وأعداد ركعاتها، ونُصُبِ الزكاة وفرائضها، وصفة الحجِّ والعُمرة... وغير ذلك من الأحكام التي لم تُعرف إلَّا بتفسير السُّنَّة.

وأمَّا السُّنَّة المُتواترة التي لا تُفسِّر ظاهر القرآن، أو يُقال: **تُخالف ظاهرَه**؛ كالسُّنَّة في تقدير نصاب السَّرقة، ورجم الزاني وغير ذلك - فمذهبُ

جميع السَّلف العملُ بها أيضًا إلَّا **الخوارج**؛ فإنَّ من قولهم أو قول بعضهم مُخالفة السُّنَّة؛ حيثُ قال أوَّلُهم للنبيِّ ﷺ في وجهه: «**إنَّ هذه لقِسْمةٌ ما أُريد بها وجهُ الله**»[١].

ويُحكى عنهم أنَّهم لا يتَّبعونه ﷺ إلَّا فيما بلَّغه عن الله من القرآن والسُّنَّة المُفسِّرة له، وأمَّا ظاهرُ القرآن إذا خالفَه الرسولُ فلا يعملون إلَّا بظاهره، وقد يُنكر هؤلاء كثيرًا من السُّنن طعنًا في النَّقل لا ردًّا للمنقول، كما يُنكر كثيرٌ من أهل البدع السُّننَ المُتواترةَ عند أهل العلم؛ كالشَّفاعة والحوض والصِّراط والقَدَر وغير ذلك.

الطريق الثالث: السُّنن المُتواترة عن رسول الله ﷺ إمَّا مُتلقَّاة بالقَبول بين أهل العلم بها أو برواية الثِّقات لها، وهذه أيضًا ممَّا اتَّفق أهل العلم على اتِّباعها، من أهل الفقه والحديث والتصوُّف وأكثر أهل العلم، وقد أنكرَها **بعضُ أهل الكلام**، وأنكرَ **كثيرٌ منهم** أن يحصُل العلمُ بشيءٍ منها، وإنَّما يُوجب العمل؛ فلم يُفرِّقوا بين المُتلقَّى بالقَبول وغيره.

وكثيرٌ من أهل الرأي قد يُنكر كثيرًا منها بشروطٍ اشترطها، ومُعارضات دفعَها بها ووضعَها؛ كما يردُّ بعضُهم بعضًا؛ لأنَّه بخلافِ ظاهر القرآن فيما زعم، أو لأنَّه خلافُ الأصول، أو قياسِ الأصول، أو لأنَّ عملَ مُتأخِّري أهل المدينة على خلافه، أو غيرِ ذلك من المسائل المعروفة في كُتب الفقه والحديث وأصول الفقه.

الطريق الرابع: الإجماع، وهو مُتَّفقٌ عليه بين **عامَّة المسلمين من الفُقهاء والصُّوفية وأهل الحديث والكلام** وغيرهم في الجُملة، وأنكرَه **بعضُ**

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٠٥) و(٦١٠٠) و(٦٣٣٦)، ومسلم (١٠٦٢) (١٤١) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

أهل البدع من المُعتزِلَة والشِّيعة، لكنَّ المعلومَ منه ما كان عليه الصَّحابة، وأمَّا بعد ذلك فتعذَّر العلمُ به غالبًا؛ ولهذا اختلفَ أهلُ العلم فيما يُذكر من الإجماعات الحادثة بعد الصحابة.

واختُلِفَ في مسائل منه؛ كإجماعِ التَّابعين على أحدِ قولي الصحابة، والإجماعِ الذي لم ينقرِضْ عصرُ أهلِه حتى خالفَهم بعضُهم، والإجماعِ السُّكوتي... وغير ذلك[١].

كلُّ ما أجمع عليه المسلمون فهو مستنِدٌ إلى نصٍّ

وكلُّ ما أجمعَ عليه المسلمون فإنَّه يكون منصوصًا، فالمُخالِف لهم مُخالِفٌ للرسول، كما أنَّ المُخالِف للرسول مُخالِفٌ لله، وهذا يقتضي أنَّ كلَّ ما أُجمِعَ عليه قد بيَّنه الرسول، وهذا هو الصواب؛ فلا يوجدُ قطُّ مسألةٌ مُجمعٌ عليها إلَّا وفيها بيانٌ من الرسول، ولكن قد يخفى ذلك على بعض النَّاس ويعلمُ الإجماع فيستدلُّ له.

وهو دليلٌ ثانٍ مع النَّصِّ، وكلٌّ من هذه الأصول يدلُّ على الحقِّ مع تلازُمها؛ فإنَّ ما دلَّ عليه الإجماع فقد دلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّة، وما دلَّ عليه القرآن فعن الرسول أُخِذ، فالكتابُ والسُّنَّةُ كلاهما مأخوذٌ عنه، ولا يوجد مسألةٌ يُتَّفقُ عليها إلَّا وفيها نصٌّ.

والمسائلُ المُجمعُ عليها قد تكونُ طائفةٌ من المُجتهدين لم يعرفوا فيها نصًّا فقالوا فيها باجتهادِ الرأي المُوافق للنصِّ، لكن كان النصُّ عند غيرهم.

وابنُ جَريرٍ وطائفةٌ يقولون: لا ينعقِدُ الإجماعُ إلَّا عن نصٍّ نقلُوه عن الرسول، مع قولهم بصحَّة القياس، ونحن لا نشترط أن يكونوا كلُّهم علموا النصَّ فنقلوه بالمعنى كما تُنقل الأخبار، لكن استقرينا مواردَ الإجماعِ

---

(١) "مجموعة الرسائل والمسائل" (٥/١٨ - ٢١) ملخَّص.

فوجدناها كلَّها منصوصة.

ومَن قال من المُتأخِّرين: إنَّ الإجماع مُستنَدُ معظمِ الشَّريعة، فقد أخبر عن حاله؛ فإنَّه لما نقصَتْ معرفتُه بالكتاب والسُّنَّة احتاجَ إلى ذلك.

وهذا كقولِهم: إنَّ أكثرَ الحوادثِ يُحتاجُ فيها إلى القياس؛ لعدمِ دلالةِ النُّصوص عليها، فإنَّما هذا قولُ مَن لا معرفةَ له بالكتاب والسُّنَّة ودلالتها على الأحكام، وقد قال الإمام أحمد رضي الله عنه: إنَّه ما من مسألةٍ إلَّا وقد تكلَّم فيها الصَّحابة أو في نظيرها.

فإنَّه لمَّا فُتِحَتِ البلادُ وانتشرَ الإسلام حدثت جميعُ أجناسِ الأعمال، فتكلَّموا فيها بالكتاب والسُّنَّة، وإنَّما تكلَّم بعضُهم بالرأي في مسائلَ قليلة، والإجماعُ لم يكن يحتجُّ به عامَّتُهم، ولا يحتاجون إليه؛ إذ هم أهلُ الإجماع فلا إجماعَ قبلَهم.

لكن لمَّا جاءَ التَّابعون، قال عمر وابن مسعود وابن عبَّاس: يُقضى بما في الكتاب والسُّنَّة، ثم بما فعلَه الصَّالحون كسُنَّة أبي بكر، وهذه آثارٌ ثابتةٌ عن عمر وابن عبَّاس وابن مسعود، وهم من أشهر الصحابة بالفُتيا والقضاء، وهذا هو الصواب[1].



(١) "مجموع ابن رميح" (ص٢٠٩).

فصلٌ في محاسنِ أهلِ السُّنَّة

«ثمَّ هُم معَ هذهِ الأحوالِ يأمُرونَ بالمعروفِ وينهَونَ عنِ المُنكرِ على ما توجِبُهُ الشَّريعةُ، ويرَونَ إقامةَ الحَجِّ والجهادِ والجُمَعِ والأعيادِ معَ الأُمراءِ، أبرارًا كانوا أو فُجَّارًا، ويُحافِظونَ على الجماعاتِ، ويَدينونَ بالنَّصيحةِ للأُمَّةِ، ويعتقِدونَ معنى قولهِ ﷺ: «المُؤمنُ للمُؤمنِ كالبُنيانِ يشُدُّ بعضُهُ بعضًا»؛ وشبَّكَ بينَ أصابعهِ[1].

وقولهِ ﷺ: «مَثَلُ المُؤمنينَ في توادِّهِم وتراحُمِهِم وتعاطُفِهِم كمَثَلِ الجَسَدِ؛ إذا اشتكى منهُ عُضوٌ تداعَى لَهُ سائرُ الجَسَدِ بالحُمَّى والسَّهَرِ»[2].

ويأمُرونَ بالصَّبرِ عندَ البَلاءِ، والشُّكرِ عندَ الرَّخاءِ، وَالرِّضا بمُرِّ القَضاءِ.

ويدعُونَ إلى مكارمِ الأخلاقِ، ومحاسنِ الأعمالِ، ويعتقِدونَ معنى قولهِ ﷺ: «أكملُ المُؤمنينَ إيمانًا أحسَنُهُم خُلُقًا»[3].

ويندُبُونَ إلى أن تَصِلَ مَن قَطَعَكْ، وتُعطِيَ مَن حَرَمَكْ، وتعفُوَ عمَّن ظَلَمَكْ.

ويَأمُرونَ ببرِّ الوالدَينِ، وصِلَةِ الأرحامِ، وحُسنِ الجِوارِ، والإحسانِ إلى اليَتامى والمَساكِينِ وابنِ السَّبيلِ، والرِّفقِ بِالمَملوكِ، وينهَونَ عنِ الفخرِ والخُيَلاءِ، والبَغيِ والاِستِطالَةِ على الخلقِ بِحَقٍّ أو بغيرِ حَقٍّ، ويأمُرونَ بمَعالِي الأخلاقِ، وينهَونَ، عن سَفْسَافِها».

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠٢٦)، ومسلم (٢٥٨٥) (٦٥) من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٠١١)، ومسلم (٢٥٨٦) (٦٦) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٢٥٠، ٢٧٢، ٥٢٧)، وأبو داود (٤٦٨٢)، والترمذي (١١٦٢)، وابن حبَّان (٤٧٩)، والحاكم (١/ ٣)، وقال الترمذي: «حسن صحيح».

الشَّرح

الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر

كما دلَّ القرآن والسُّنَّة على ذلك؛ قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال النبيُّ ﷺ: «**مَن رأى منكُم مُنكرًا فليغيِّرْهُ بِيَدِه...**»(١) الحديث.

وإذا كان جِماعُ الدِّين وجميعِ الوِلايات هو أمرٌ ونهي، فالأمرُ الذي بعثَ الله به رسولَه هو الأمرُ بالمعروف، والنَّهيُ الذي بعثَه به هو النَّهي عن المُنكر، وهذا نعتُ النبيِّ ﷺ والمؤمنين.

وهذا واجبٌ على كلِّ مسلمٍ قادر، وهو فرضٌ على الكفاية، ويصيرُ فرضَ عينٍ على القادرِ الذي لم يقُم به غيرُه، والقُدرة هي السُّلطان والوِلاية؛ فذوو السُّلطان أقدرُ من غيرِهم، وعليهم من الوجوب ما ليسَ على غيرِهم، فإنَّ مناطَ الوجوب القُدرة، فيجبُ على كلِّ إنسانٍ بحسَب قُدرته؛ قال الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وجميعُ الوِلاياتِ الإسلاميَّة مقصودُها الأمرُ بالمعروف والنَّهي عن المُنكر(٢).

وإذا كان هو من أعظمِ الواجبات، فالواجباتُ والمُستحبَّاتُ لا بدَّ وأن تكون المُصلحةُ فيها راجحةً على المفسدة؛ إذ بهذا بُعِثَتِ الرُّسل ونزلتِ الكُتب، والله لا يحبُّ الفساد، بل كلُّ ما أمرَ الله به فهو صلاح.

وقد أثنى الله على الصَّلاح والمُصلحين، والذين آمنوا وعمِلوا الصالحات، وذمَّ المُفسدين في غير موضع؛ فحيثُ كانت مفسدةُ الأمرِ والنَّهي أعظمَ من مصلحته لم تكن ممَّا أمرَ الله به، وإن كان قد ترك واجبًا وفعل مُحرَّمًا؛ إذِ المؤمنُ عليه أن يتَّقي الله في عباده، وليس عليه هُداهُم،

---

(١) تقدَّم تخريجه.

(٢) رسالة "الحسبة" للشيخ (ص٢٣٢/ من "مجموع ابن رميح").

وهذا معنى قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ١٠٥]، والاهتداءُ إنَّما يتمُّ بأداءِ الواجب؛ فإذا قام المسلمُ بما يجبُ عليه من الأمرِ بالمعروف والنَّهي عنِ المُنكر كما قامَ بغيرِه من الواجبات - لم يُضرَّه ضلالُ الضُّلَّال.

وذلك يكونُ بالقلبِ تارة، وباللِّسان تارة، وتارةً باليد، فأمَّا القلبُ فيجبُ بكلِّ حال؛ إذ لا ضررَ في فعله، ومَن لم يفعله فليس بمؤمن؛ كما قال النبيُّ ﷺ: «**وذلك أدنى - أو أضعف - الإيمان**»، وقال: «**وليسَ وراءَ ذلك من الإيمانِ حبَّةُ خَرْدَلٍ**»، وقيلَ لابن مسعود: مَن ميِّتُ الأحياء؟ فقال: الذي لا يعرِفُ معروفًا ولا يُنكِرُ مُنكرًا.

ولهذا غَلِطَ فريقان من النَّاس: فريقٌ يتركُ ما يجبُ من الأمر والنَّهي تأويلًا لهذه الآية: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ١٠٥]؛ كما قال أبو بكر الصدِّيق رضي الله عنه: إنَّكم تقرؤون هذه الآية: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وإنَّكم تضعونها في غيرِ موضعِها، وإنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «**إنَّ النَّاس إذا رأوا المُنكرَ فلم يُغيِّروه أوشكَ أن يعُمَّهمُ الله بعقابٍ منه**»[(١)].

والفريق الثاني: مَن يُريد أن يأمُرَ وينهى إمَّا بلسانه، وإمَّا بيده، مُطلقًا من غيرِ فقهٍ وحلمٍ وصبر، ونظرٍ فيما يصلُح من ذلكم وما لا يصلُح، وما يقدرُ عليه وما لا يقدرُ عليه؛ كما في حديث أبي ثعلبة الخُشَنِيِّ: سألتُ عنها رسولَ اللهِ ﷺ، فقال: «**ائْتَمِرُوا بالمعروفِ وتناهَوا عنِ المُنكرِ، حتى إذا رأيتُم شُحًّا مُطاعًا وهوًى مُتَّبعًا وإعجابَ كلِّ ذي رأيٍ برأيِهِ، ورأيتَ أمرَ**

(١) أخرجه أحمد (١/ ٢، ٥، ٧، ٩)، و أبو داود (٤٣٣٨)، والترمذي (٢١٦٨)، و(٣٠٥٧)، وابن ماجه (٤٠٠٥)، وأبو بكر المروزي في "مسند أبي بكر الصدِّيق" (٨٨)، وقال الترمذي: «حسن صحيح».

النَّاس لا يَدَانِ لكَ به، فعليكَ بخاصَّة نفسِك، ودَعْ عنكَ أمرَ العَوامِّ، فإنَّ من ورائكَ أيامًا الصَّبرُ فيهنَّ على مثلِ قبضٍ على الجَمر، للعاملِ فيهنَّ أجرُ خمسين رجلًا يعملون مثل عملِه»[١].

فيأتي بالأمرِ والنَّهي مُعتقدًا أنَّه مُطيعٌ في ذلك الله ورسولَه وهو مُعتدٍ في حدوده، كما انتصبَ كثيرٌ من أهل البدع والأهواء كالخوارج والمعتزلة والرافضة وغيرهم ممَّن غَلِطَ فيما أتاه من الأمر والنَّهي والجهاد على ذلك، وكان فسادُه أعظمَ من صلاحِه؛ ولهذا أمر النبيُّ ﷺ بالصَّبرِ على جَورِ الأئمَّة، ونهى عن قتالهم ما أقاموا الصلاة، وقال: «**أدُّوا إليهم حقَّهم، وسلُوا اللهَ حُقوقَكم**»[٢].

اعتبار المصالح والمفاسد

ولهذا كان من أُصولِ أهل السُّنَّة والجماعة لزومُ الجماعة، وتركُ قتالِ الأئمَّة، وتركُ القتال في الفتنة، وأمَّا أهلُ الأهواءِ كالمُعتزِلَة فيرونَ القتالَ للأئمَّةِ من أُصول دينهم، وجِماعُ ذلك داخلٌ في القاعدةِ العامَّة فيما إذا تعارضتِ المصالحُ والمفاسدُ والحسناتُ والسيِّئاتُ أو تزاحمت، فإنَّه يجب ترجيحُ الراجحِ منها فيما إذا ازْدَحَمَتِ المصالح والمفاسد وتعارضت، فإنَّ الأمرَ والنَّهيَ وإن كان مُتضمِّنًا لتحصيل مصلحةٍ ودفعِ مفسدة، فيُنظر في المُعارِض فإن كان الذي يفوتُ من المصالح أو يحصُلُ من المفاسدِ أكثرَ لم يكن مأمورًا به، بل يكون مُحرَّمًا إذا كانت مفسدتُه أكثرَ من مصلحته.

لكنَّ اعتبارَ مقاديرِ المصالح والمفاسد هو بميزان الشَّريعة، فمتى قدَرَ الإنسانُ على اتِّباع النُّصوص لم يعدِل عنها، وإلَّا اجتهدَ برأيه لمعرفةِ الأشباهِ والنَّظائر، وقلَّ أن تُعوِزَ النُّصوصُ مَن يكون خبيرًا بها وبدَلالتها على الأحكام.

---

(١) تقدَّم تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٧٠٥٢) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وعلى هذا **إذا كان الشخصُ أو الطائفةُ جامعين بين معروفٍ ومنكرٍ** بحيثُ لا يُفرِّقون بينهما، بل إمَّا أن يفعلوهما جميعًا أو يتركوهما جميعًا - لم يجُزْ أن يُؤمروا بمعروفٍ بل ولا أن يُنهوا عن مُنكر، **بل يُنظر فإن كان المعروفُ أكثرَ** أُمر به وإنِ استلزمَ ما هو دونَه من المُنكر، ولم يُنه عن مُنكرٍ يستلزمُ تفويتَ معروفٍ أعظمَ منه؛ بل يكون النَّهي حينئذٍ من باب الصدِّ عن سبيل الله، والسَّعي في زوال طاعته وطاعة رسوله، وزوال فعل الحسنات.

وإن كان المُنكرُ أغلبَ نُهِيَ عنه وإنِ استلزمَ فواتَ ما هو دونَه من المعروف، ويكون الأمرُ بذلك المعروفِ المُستلزمِ للمُنكرِ الزائد عليه - أمرًا بمُنكرٍ وسعيًا في معصية الله ورسوله.

وإن تكافأ المعروفُ والمُنكرُ المُتلازمان لم يُؤمَر بهما ولم يُنه عنهما، فتارةً يصلُحُ الأمر، وتارةً يصلُحُ النَّهي، وتارةً لا يصلُح أمرٌ ولا نهي، حيث كان الأمر والنَّهي مُتلازمين، وذلك في الأمور المُعيَّنة الواقعة.

وأمَّا من جهةِ النَّوع فيُؤمر بالمعروفِ مطلقًا ويُنهى عن المُنكرِ مطلقًا، وفي الفاعل الواحد والطائفة الواحدة يُؤمر بمعروفها ويُنهى عن مُنكرِها، ويُحمدُ محمودُها ويُذمُّ مذمومُها؛ بحيثُ لا يتضمَّن الأمرُ بالمعروف فواتَ أكثر منه أو حصولَ مُنكرٍ فوقَه، ولا يتضمَّن النَّهي عن المُنكرِ حصولَ أنكر منه، أو فواتَ معروفٍ أرجح منه.

وإذا اشتبه الأمرُ استبانَ المؤمنُ حتى يتبيَّن له الحقُّ، فلا يُقدِم على الطاعة إلَّا بعلمٍ ونيَّة، وإذا تركها كان عاصيًا؛ فتركُ الأمرِ الواجبِ معصية، وفعلُ ما نُهِيَ عنه من الأمر معصية.

ومن هذا البابِ إقرارُ النبيِّ ﷺ لعبد الله بن أُبَيٍّ وأمثاله من أئمَّة النِّفاق والفجور؛ لما لهم من أعوان، فإزالةُ مُنكرِهِ بنوعٍ من عقابه مُستلزمةٌ إزالةَ

معروفٍ أكثرَ من ذلك بغضبِ قومه وحميَّتهم، وبنفورِ النَّاس إذا سمعوا أنَّ محمدًا يقتُل أصحابَه»[١].

وقال ابن القيِّم[٢]: «**وقد شرعَ النبيُّ ﷺ لأُمَّته إيجابَ إنكارِ المُنكر؛ ليحصُلَ بإنكارِه من المعروفِ ما يحبُّه الله ورسوله، فإذا كان إنكارُ المُنكرِ يستلزمُ ما هو أنكرُ منه وأبغضُ إلى الله ورسوله فإنَّه لا يسوغُ إنكارُه، وإن كان الله يُبغِضُه ويمقُت أهلَه.**

وهذا كالإنكارِ على المُلوكِ والوُلاةِ بالخروج عليهم؛ فإنَّه أساسُ كلِّ شرٍّ وفتنةٍ على آخر الدَّهر، وقد استأذنَ الصحابةُ رسولَ الله ﷺ في قتال الأُمراء الذين يؤخِّرون الصلاةَ عن وقتها، وقالوا: أفلا نُقاتِلُهم؟ فقال: «**لا، ما أقاموا الصَّلاة**»، وقال: «**مَن رأى من أميرِه ما يكرهُه فليصبِرْ ولا ينزِعنَّ يدًا من طاعة**».

ومَن تأمَّل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصِّغار رآها من إضاعة هذا الأصل، وعدم الصبرِ على مُنكر، فطلبَ إزالته، فتولَّد منه ما هو أكبرُ منه، فقد كان رسولُ الله ﷺ رأى بمكَّة أكبرَ المُنكرات ولا يستطيعُ تغييرها، بل لمَّا فتحَ الله مكَّة وصارت بلدَ إسلامٍ عزمَ على تغيير البيت وردِّه على قواعد إبراهيم، ومنعَه من ذلك - مع قُدرته عليه - خشيةُ وقوعِ ما هو أعظم منه.

فإنكارُ المُنكرِ أربعُ درجات:

الأولى: أن يزولَ ويخلُفَه ضِدُّه.

الثانية: أن يقلَّ وإن لم يزُل بجُملتِه.

---

(١) "رسالة الحسبة" (مجموع ابن رميح/ ص٢٨٣) ملخَّصًا.
(٢) "أعلام الموقِّعين" (٣/ ٢ - ٣).

الثالثة: أن يخلُفَه ما هو مثلُه.

الرابعة: أن يخلُفَه ما هو شرٌّ منه.

فالدرجتان الأُوليان مشروعتان، **والثالثة** موضعُ اجتهاد، **والرابعة** مُحرَّمة.

فإذا رأيتَ أهلَ الفُجورِ والفُسوقِ يلعبون بالشِّطْرَنْجِ كان إنكارُك عليهم من عدم الفقه والبصيرة، إلَّا إذا نقلتَهم منه إلى ما هو أحبُّ إلى الله ورسوله؛ كرمي النُّشَّاب، وسبق الخيل ونحو ذلك.

وإذا رأيتَ الفُسَّاق قد اجتمعوا على لهوٍ ولعبٍ أو سماع مُكاءٍ وتَصدِيَة، فإن نقلتَهم عنه إلى طاعةِ الله فهو المُراد، وإلَّا كان تركُهم على ذلك خيرًا من أن تُفرِّغهم لما هو أعظم من ذلك، فكان ما هم فيه شاغلًا لهم عن ذلك، وكما إذا كان الرجل مُشتغِلًا بكتبِ المُجونِ ونحوها وخِفْتَ من نقلِه عنها انتقالَه إلى كتبِ البدع والضَّلال والسَّحرة فدَعْهُ وكتبَه الأولى، وهذا باب واسع.

وسمعتُ شيخَ الإسلام ابن تيميَّة - قدَّس الله رُوحه، ونوَّر ضريحَه - يقول: مررتُ أنا وبعضُ أصحابي في زمن التتار بقوم منهم يشربون الخمر، فأنكر عليهم مَن كان معي، فأنكرتُ عليه، وقلتُ: إنَّما حرَّم الله الخمرَ لأنَّها تصدُّ عن ذكر الله وعنِ الصلاة، وهؤلاء يصدُّهم الخمرُ عن قتل النُّفوس وسبي الذُّرِّيَّة وأخذ الأموال، فدعهُم». اهـ.

الصلاة خلف أهل البدع والفسق

«**ومن أُصولِ أهل السُّنَّة والجماعة** أنَّهم يُصلُّون الجُمَعَ والأعيادَ والجماعات، لا يدعونَ الجُمعةَ والجماعةَ كما فعل أهلُ البدعِ من الرافضة وغيرهم، فإن كان الإمامُ مستورًا لم يظهَر منه بدعةٌ ولا فجورٌ صلَّى خلفَه الجمعةَ والجماعةَ باتِّفاق الأئمَّة الأربعة وغيرِهم من أئمَّة المسلمين.

ولم يقُل أحدٌ من الأئمَّة: إنَّه لا تجوز الصلاةُ إلَّا خلفَ مَن عُلِمَ باطنُ أمرِه؛ بل ما زال المسلمون من بعد نبيِّهم يُصلُّون خلفَ المسلم المستور، ولكن إذا ظهر من المُصلِّي بدعةٌ أو فجورٌ وأمكنَ الصلاةُ خلفَ مَن يعلمُ أنَّه مُبتدعٌ أو فاسقٌ مع إمكان الصلاة خلفَ غيرِه - فأكثرُ أهل العلم يُصحِّحون صلاة المأموم، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وهو أحدُ القولين في مذهب مالك وأحمد.

وأمَّا إذا لم يُمكنِ الصلاةُ إلَّا خلفَ المُبتدعِ أو الفاجرِ كالجُمعة التي إمامُها مبتدعٌ أو فاجرٌ وليس هناك جُمعةٌ أخرى - فهذه تُصلَّى خلفَ المُبتدعِ والفاجرِ عند عامَّة أهل السُّنَّة والجماعة، وهذا مذهبُ الشَّافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أئمَّة أهل السُّنَّة بلا خلافٍ عندَهم.

وكان بعضُ النَّاسِ إذا كثُرت الأهواءُ يحبُّ ألَّا يصلِّي إلَّا خلفَ مَن يعرفُه على سبيل الاستحباب؛ كما نُقِلَ ذلك عن أحمد أنَّه ذكرَ ذلك لمَن سأله، ولم يقُل أحدٌ: إنَّه لا تصحُّ إلَّا خلفَ مَن عُرِفَ حالُه؛ فالصلاةُ خلفَ المستورِ جائزةٌ باتِّفاق عُلماء المسلمين.

ومَن قال: إنَّ الصلاةَ مُحرَّمةٌ أو باطلةٌ خلفَ مَن لا يُعرف حالُه، فقد خالفَ إجماع أهل السُّنَّة والجماعة، وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يُصلُّون خلف مَن يعرفون فُجورَه؛ كما صلَّى عبد الله بن مسعود وغيرُه من الصحابة خلفَ الوليد بن عُقبة بن أبي مُعَيط، وقد كان يشرب الخمر، وصلَّى مرةً الصبحَ أربعًا وجلدَه عثمان بن عفَّان على ذلك، وكان عبد الله بن عمر وغيرُه من الصحابة يصلُّون خلفَ الحجَّاج بن يوسف، وكان الصحابةُ والتابعون يصلُّون خلفَ ابن أبي عُبيد، وكان مُتَّهمًا بالإلحاد وداعيًا إلى الضلال»[1].

(١) "مجموعة الرسائل والمسائل" (٥/ ١٩٨ - ١٩٩).

وكذلك إقامةُ الجهادِ مع الأئمَّة وإن فسقوا؛ لأنَّ المصلحةَ الحاصلةَ بالقتالِ معهم في سبيل الله أعظمُ من مفسدةِ فِسْقِهم، وقد خالفَ في ذلك الرافضة فقالوا: لا جهادَ في سبيل الله حتى يخرجَ الإمامُ المُنتظَر، ويشترطون أن يكونَ الإمامُ معصومًا، وقولهم في غاية البُطلان.

النصيحة والتعاون

وطريقةُ أهل السُّنَّة أنَّهم يدينون بالنَّصيحة للأُمَّة؛ لقوله ﷺ: «**الدِّين النَّصيحة**»، قالوا: لمَن يا رسولَ الله؟ قال: «**للهِ ولكتابهِ ولرسولهِ، ولأئمَّةِ المسلمين وعامَّتهم**»[1]؛ رواه مسلم.

وفي "صحيح مسلم" عن أنس بن مالك؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**ثلاثٌ لا يَغِلُّ عليهنَّ قلبُ امرئٍ مسلم: إخلاصُ العملِ لله، ومناصحةُ ولاةِ الأُمور، ولزومُ جماعةِ المسلمين**»[2].

وفي الصحيحين عن مَعقِلِ بن يسار عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**ما من عبدٍ يسترعيه الله رعيَّةً ثمَّ لم يَحُطْها بنصيحتِهِ إلَّا لم يدخلِ الجنَّة**»[3].

قال الخطَّابي: النَّصيحةُ كلمةٌ يُعبَّر بها عن جملة: هي إرادةُ الخيرِ للمَنصوحِ له.

---

(١) رواه مسلم (٥٥).

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٤٣٦)، والحميدي (٨٨)، والترمذي (٢٦٥٨)، والبغوي في "شرح السنَّة" (١/ ٢٣٥ - ٢٣٦) من حديث عبد الله بن مسعود، وفي الباب عن زيد ابن ثابت؛ أخرجه أحمد (٥/ ١٨٣)، وابن ماجه (٢٣٠)، والدارمي (١/ ٧٥)، وصحَّحه الحافظ وغيره، وعن جُبير بن مُطعِم؛ عند أحمد (٤/ ٨١)، والدارمي (١/ ٧٤)، وعن أبي الدرداء؛ عند الدارمي (١/ ٧٥ - ٧٦)، ولم نجده عند مسلم.
بل رواه الطبراني في "الأوسط" (٩٤٤٤) عن أنس بن مالك بتمامه؛ وفي سنده: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم؛ قال الهيثمي في "المجمع" (١/ ٣٥٦): «وهو ضعيف» والله أعلم.

(٣) أخرجه البخاري (٧١٥٠) و(٧١٥١)، ومسلم (١٤٢).

قال: وأصلُ النُّصح في اللُّغة: الخُلوص؛ يُقال: نصحتُ العسلَ، إذا خلَّصتَه من الشَّمع، والنَّصيحة لعامَّة المسلمين إرشادُهم إلى مصالحهم. اهـ.

وفي الصحيحين عن أبي موسى الأشعري؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**المؤمنُ للمؤمنِ كالبُنيانِ المرصوصِ يشُدُّ بعضُه بعضًا**»؛ وشبَّك بين أصابعه... وفي آخرِه: وكان النبيُّ ﷺ جالسًا إذ جاءَه رجلٌ يسألُ حاجةً - أو يطلبُ حاجة - أقبلَ علينا بوجهِه فقال: «**اشْفَعُوا تُؤجَروا ويقضِي الله على لسانِ رسولِهِ ما شاءَ**»[1].

«**قولُه**: «**المُؤْمِنُ للمُؤمِنِ كَالبُنيانِ**»؛ اللام فيه للجنس، والمُراد: بعض المؤمنين لبعض، وقوله: «**يَشُدُّ بَعضُهُ بَعضًا**»؛ بيانٌ لوجه التَّشبيه؛ قال ابن بطَّال: والمُعاونةُ في أمورِ الآخرةِ، وكذا في الأمور المُباحة من الدُّنيا - مندوبٌ إليها.

وقد ثبتَ حديثُ أبي هريرة: «**واللهُ في عَونِ العَبدِ ما دامَ العبدُ في عَونِ أخيه**»[2].

قولُه: «ثُمَّ شَبَّكَ بينَ أصابعهِ»؛ هو بيانٌ لوجهِ التَّشبيه أيضًا؛ أي: يشُدُّ بعضُهم بعضًا مثلَ هذا الشَّدِّ.

وفي الحديثِ: الحضُّ على الخيرِ بالفعلِ وبالتسبُّبِ إليه بكلِّ وجه، والشَّفاعةُ إلى الكبير في كشفِ كُربَة ومعونة ضعيف؛ إذ ليس كلُّ أحدٍ يقدِرُ على الوصول إلى الرئيس ولا التمكُّن منه ليُلِحَّ عليه، أو يوضِّح له مُرادَه ليعرفَ حالَه على وجهه، وإلَّا فقد كان النبيُّ ﷺ لا يحتَجِب.

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٣١) و(٦٠٢٧) و(٦٠٢٨)، ومسلم (٢٦٢٧) من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٩٩).

وقال القُرطبيُّ: هذا تمثيلٌ يُفيد الحضَّ على مُعاونةِ المؤمن ونُصرته، وأنَّ ذلك أمرٌ مُتأكِّد؛ فإنَّ البناءَ لا يتمُّ ولا تحصلُ فائدته إلَّا بأن يكونَ بعضُه يُمسِك بعضًا ويُقوِّيه، وإن لم يكن ذلك انحطَّت أجزاؤه وخَرِبَ بناؤه، وكذلك المؤمنُ لا يستقلُّ بأمرِ دنياهُ ودينهِ إلَّا بمُعاونةِ أخيه ومُعاضدتِهِ ومُناصرتِه، فإن لم يكن ذلك عجَزَ عن القيام بكلِّ مصالحِهِ وعن مُقاومةِ مُضادِّه، فحينئذٍ لا يتمُّ انتظامُ دُنياهُ ولا دينِه ولا آخرتِه»[1].

وفي الصحيحين عن النُّعمان بن بشير؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**مَثَلُ المؤمنين في توادِّهم وتراحُمهم وتعاطُفهم مثلُ الجسدِ؛ إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائرُ الجسدِ بالسَّهر والحُمَّى**»[2].

وفي رواية لمسلم: «**المسلمون كرجلٍ واحدٍ؛ إنِ اشتكَى عينُهُ اشتكَى كلُّهُ، وإنِ اشتكَى رأسُهُ اشتكَى كلُّهُ**»[3].

الصبر وأقسامه

«**ويأمُرونَ بالصَّبرِ عندَ البَلاء**»؛ قال الله تعالى: ﴿... وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [البقرة: ١٥٥ - ١٥٧]، وقد ذكر الله الصبرَ في القرآن في نحو تسعين موضعًا، مرَّةً أمرَ به، ومرَّةً أثنى على أهلِه، ومرَّةً أمرَ نبيَّه ﷺ أن يُبشِّرَ أهلَه، ومرَّةً جعلَه شرطًا في حصولِ النَّصرِ والكِفايَة، ومرَّةً أخبرَ الله أنَّه مع أهلِه، وأثنى به على صَفوَتِهِ من العالمين وهم أنبياؤه، وقد ورد في السُّنَّة في غيرِ ما موضع ذكرُ الصَّبر، وعن سعد ابن أبي وقَّاص؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**واعَجَبًا للمؤمنِ؛ إن أصابَهُ خيرٌ**

(١) "فتح الباري" (١٠/ ٣٦٩ - ٣٧٠) بتلخيص.
(٢) تقدَّم تخريجه.
(٣) رواية مسلم (٢٥٨٦) (٦٧).

حَمِدَ الله وشكرَه، وإن أصابتهُ مُصيبةٌ حَمِدَ الله وصبرَ! فالمؤمنُ يُؤجَرُ في كلِّ شيء، حتى يُؤجَرُ في اللُّقمةِ يرفعُها إلى فِي امرأتِهِ»[(١)].

وفي الصحيحين: «**ما أُعطِيَ أحدٌ عطاءً خيرًا وأوسعَ من الصَّبر**».

وقال عمر رضي الله عنه: وجدنا خيرَ عَيشِنا بالصَّبر.

وقال عليٌّ رضي الله عنه: إنَّ الصبرَ من الإيمانِ بمنزلةِ الرَّأسِ من الجسد، ثمَّ رفعَ صوتَه فقال: ألا إنَّه لا إيمانَ لمَن لا صبرَ له[(٢)].

وأصلُ هذه الكلمة هو: المَنْعُ والحَبْس؛ فالصَّبرُ: حبسُ النَّفس عن الجَزَع، واللِّسان عن التشكِّي، والجوارحِ عن لَطمِ الخُدودِ وشَقِّ الجُيوبِ ونحوهما»[(٣)].

«و(الصبرُ) في اللُّغة: الحبسُ والكفُّ، ومنه: قُتِلَ فلانٌ صبرًا؛ إذا أُمسِكَ وحُبِس، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الكهف: ٢٨]؛ أي: احبِس نفسَك معهم، فالصبرُ: حبسُ النَّفسِ عن الجَزَعِ والتسَخُّط، وحبسُ اللِّسانِ عن الشكوى، وحبسُ الجوارحِ عن التشويش.

وهو ثلاثة أنواع: صبرٌ على طاعةِ الله، وصبرٌ عن معصيةِ الله، وصبرٌ على امتحانِ الله.

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ١٧٣، ١٧٧، ١٨٢)، والبغوي في "شرح السنة" (٥/ ٤٤٨)، والبيهقي (٣/ ٣٧٥، ٣٧٦)، وأورده الهيثمي في "المجمع" (٧/ ٤٢٦) وقال: «رواه أحمد بأسانيدَ، ورجالُها كلِّها رجالُ الصحيح».
وأخرجه مسلم (٢٩٩٩) عن صهيب عدا قوله: «**فالمؤمن يؤجر. . .**».

(٢) "مدارج السالكين" (٢/ ١٥٣) باختصار.

(٣) "عدَّة الصابرين" (ص١١).

فالأوَّلان صبرٌ على ما يتعلَّقُ بالكَسْب، **والثالث** صبرٌ على ما لا كَسْبَ للعبدِ فيه.

وكان شيخ الإسلام ابن تيميَّة - قدَّس الله رُوحَه - يقول: الصبرُ على أداءِ الطاعاتِ أكملُ من الصَّبرِ على اجتنابِ المُحرَّماتِ وأفضل؛ فإنَّ مصلحةَ فعلِ الطاعةِ أحبُّ إلى الشَّارعِ من مصلحةِ تركِ المعصية، ومفسدةُ عدمِ الطاعةِ أبغضُ إليه وأكرهُ من مفسدةِ وجودِ المعصية»[١].

«فالصَّبرُ على طاعته والصَّبرُ عن معصيته، أكملُ من الصبرِ على أقدارِه»[٢].

«والصَّبرُ على المصائبِ واجبٌ باتِّفاق الأئمَّة، ولا يلزمُ الرِّضا بمرضٍ وفقرٍ وعاهَة، وهو الصَّحيح من المذهب»[٣].

«والمصائبُ نعمة؛ لأنَّها مُكفِّرات للذنوب، وتدعو إلى الصَّبرِ فيُثاب عليها، وتقتضي الإنابةَ إلى الله والذُّلَّ له والإعراضَ عن الخلق، إلى غيرِ ذلك من المصالح العظيمة.

فنفسُ البلاءِ يُكفِّرُ الله به الذنوبَ والخطايا، وهذا من أعظم النِّعم؛ فالمصائبُ رحمةٌ ونعمةٌ في حقِّ عمومِ الخلق، إلَّا أن يدخلَ صاحبُها بسببها في معاصٍ أعظمَ ممَّا كان قبلَ ذلك فيكون شرًّا عليه من جهةِ ما أصابَه في دينِه؛ فإنَّ من النَّاسِ مَن إذا ابتُلِيَ بفقرٍ أو مرضٍ أو وَجَعٍ حصلَ له من النِّفاق، وجزَعِ القلبِ ومرضِه، والكفرِ الظاهر، وتركِ بعضِ الواجبات، وفعلِ بعضِ المُحرَّمات - ما يُوجِبُ له الضَّررَ في دينه.

فهذا كانت العافيةُ خيرًا له من جهةِ ما أورَثَتْهُ من المعصية، لا من جهةِ نفسِ المصيبة، كما أنَّ مَن أوجبت له المصيبةُ صبرًا وطاعةً كانت في

---

(١) "مدارج السالكين" (٢/ ١٥٥ - ١٥٧).

(٢) "مدارج السالكين" (٢/ ١٦٩). (٣) "الاختيارات" (ص٨٥).

حقِّه نعمةً دينيَّة، فهي بعينها فعلُ الرَّبِّ ﷻ ورحمةٌ للخلق، والله تعالى محمودٌ عليها، فمَنِ ابتُلِيَ فرُزِقَ الصبرَ كان الصبرُ عليه نعمةً في دينه، وحصل له بعد ما كُفِّرَ من خطاياه رحمة، وحصل له بثنائِهِ على ربِّه صلاةُ ربِّه عليه؛ قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ﴾ [البقرة: ١٥٧]، وحصل له غفرانُ السيِّئات ورفعُ الدرجات، فمَن قامَ بالصبرِ الواجبِ حصلَ له ذلك»[1].

وفي الصحيحين عن النبيِّ ﷺ؛ أنَّه قال: «**أشدُّ النَّاسِ بلاءً الأنبياءُ، ثمَّ الأمثلُ فالأمثلُ، يُبتلَى الرجلُ على حَسَبِ دِينِهِ؛ فإن كان في دينِهِ صلابةٌ ابتُلِيَ على قَدْرِ ذلك، وإن كان فيه رِقَّةٌ هُوِّنَ عليه، فما يزالُ البلاءُ بالرجلِ حتى يدعَهُ يمشِي على الأرضِ وليسَ عليه خطيئةٌ**»[2].

وسُئِلَ الإمامُ الشافعيُّ: أيُّما أفضلُ للرجل: أن يُمكَّن أو يُبتلَى؟ فقال: لا، حتى يُبتلى؛ فإنَّ الله ابتلى نوحًا وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمَّدًا ﷺ، فلمَّا صبروا مكَّنهم، فلا تظنَّ أنَّ أحدًا يخلُصُ من البلاءِ البتَّة.

وفي الصحيحين أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إنَّما الصبرُ عندَ الصدمةِ الأُولى**»[3].

---

(١) نقله في "فتح المجيد" (ص٣٦٥) مُلخَّصًا له عن الشيخ.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ١٧٢، ١٧٣ - ١٧٤، ١٨٠، ١٨٥)، والترمذي (٢٣٩٨)، وابن ماجه (٤٠٢٣)، والحاكم (١/ ٤١)، والدارمي (٢/ ٣٢٠)، والبيهقي (٣/ ٣٧٢) من حديث سعد بن أبي وقَّاص. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» اهـ.
وفي الباب عن أبي هريرة، أخرجه أحمد (٢/ ٤٥٠)، والحاكم (١/ ٣٤٦) وصحَّحه، ووافقه الذهبي.
والحديث لم يُخرِّجه الشيخان كما ترى، وإنَّما أورده البخاري في "الصحيح" ترجمة لحديث عبد الله بن مسعود (٥٦٤٨) فقال (٧/ ٥): «باب: أشدُّ النَّاس بلاءً الأنبياءُ ثم الأمثل فالأمثل».

(٣) أخرجه البخاري (١٢٥٢) و(١٢٨٣) و(١٣٠٢) و(٧١٥٤)، ومسلم (٦٢٦) (١٤) (١٥).

وقد اختُلِفَ في الصَّبرِ على الطاعة، والصبر عن المعصية، أيُّهما أفضل؟

«**وفَصْلُ النِّزاعِ** في ذلك أنَّ هذا يختلفُ باختلافِ الطاعة والمعصية؛ فالصبرُ على الطاعةِ المُعظَّمةِ أفضلُ من الصبرِ عنِ المعصيةِ الصغيرة الدنيَّة، والصبرُ عنِ المعصيةِ الكبيرةِ أفضلُ من الصَّبر على الطاعةِ الصغيرة، وصبرُ العبدِ على الجهادِ - مثلًا - أفضلُ وأعظمُ من صبرِه على كثيرٍ من الصغائر، وصبرُه عن كبائرِ الإثم والفواحشِ أعظمُ من صبرِه على ركعتي صلاة الصُّبح، وصومِ يومٍ تطوُّعًا ونحوه، فهذا فصلُ النِّزاع في المسألة»[(١)].

«والصبرُ واجبٌ باتِّفاق العُلماء، وأعلى من ذلك الرِّضا بحُكم الله، والرِّضا قيل: إنَّه واجب، وقيل: هو مستحبٌّ، وهو الصحيح، وأعلى من ذلك أن يشكُرَ الله على المُصيبة؛ لما يرى من إنعام الله عليه بها، حيثُ جعلهَا سببًا لتكفيرِ خطاياه، ورفعِ درجاتِه، وإنابتِهِ وتضرُّعِهِ إليه، وإخلاصِهِ له في التوكُّل عليه، ورجائه دونَ المخلوقين»[(٢)].

وكان من دُعاء النبيِّ ﷺ: «**أسألُكَ الرِّضا بعد القضاء**»[(٣)].

وقال ابن مسعود: إنَّ الله بقِسْطِهِ وعدلِهِ جعلَ الرَّوحَ والفرحَ في اليقينِ والرِّضا، وجعلَ الهمَّ والحزنَ في الشكِّ والسَّخَط.

وقال ابن القيمِّ في (الرِّضا)[(٤)]:

---

(١) "طريق الهجرتين" (ص٣٥٥).
(٢) "الفرقان" (ص٦٥).
(٣) أخرجه ابن خزيمة في "التوحيد" (١/ ٢٩ - ٣٠)، وأحمد (٤/ ٢٦٤)، والنسائي (٣/ ٥٤، ٥٥)، وأبو يعلى (١٦٢٤)، وابن حبَّان (١٩٧١) من حديث عمَّار بن ياسر رضي الله عنه مطولًا، وصحَّحه الحاكم (١/ ٥٢٤ - ٥٢٥)، ووافقه الذهبي.
(٤) "المدارج" (٢/ ١٧٣ - ١٧٥) باختصار.

استحباب الرضا بالقضاء

«وقد أجمعَ العُلماءُ على أنَّه مُستحبٌّ مُؤكَّدٌ استحبابُه، واختلفوا في وجوبِه على قولين، وسمعتُ شيخَ الإسلام ابن تيميَّة - قدس الله رُوحَه - يحكيهما قولَين لأصحابِ أحمد، وكان يذهبُ إلى القولِ باستحبابه، قال: ولم يجئِ الأمرُ به كما جاءَ الأمرُ بالصَّبر، وإنَّما جاءَ الثَّناءُ على أصحابه ومدحُهم.

واختُلِفَ فيه: هل هو مكتسبٌ أو موهوبٌ؟ والتحقيق في المسألة أنَّ الرِّضا كسبيٌّ باعتبارِ سببه، موهبيٌّ باعتبار حقيقته؛ فيُمكنُ أن يُقالَ بالكسبِ لأسبابه، فإذا تمكَّن من أسبابه، وغرسَ شجرته، اجتنى منها ثمرةَ الرِّضا؛ فإنَّ الرِّضا آخرُ التوكُّل، فمَن رسخَ قدمُه في التوكُّل والتسليم والتفويض - حصل له الرِّضا ولا بدَّ، ولكن لعزَّتِه وعدمِ إجابةِ أكثرِ النُّفوس له وصعوبته عليه - لم يُوجِبهُ الله على خلقه؛ رحمةً بهم وتخفيفًا عنهم، لكن ندبَهُمْ إليه، وأثنى على أهلِه، وأخبرَ أنَّ ثوابَه رضاهُ عنهم؛ الذي هو أعظمُ وأكبرُ وأجلُّ من الجِنانِ وما فيها. فمَن رضيَ عن ربِّه رضي الله عنه، بل رضا العبدِ عن الله من نتائج رضا الله عنه؛ فهو محفوفٌ بنوعين من رضاه عن عبده: رضًا قبلَه أوجبَ له أن يرضى عنه، ورضًا بعدَه وهو ثمرةُ رضاه عنه.

وليس من شرطِ الرِّضا أن يُحِسَّ بالألمِ والمكاره، بل ألَّا يعترضَ على الحُكمِ ولا يتسخَّطَه، ولهذا أشكلَ على بعضِ النَّاس الرِّضا بالمكروه، وطعنوا فيه، وقال: هذا ممتنعٌ على الطبيعة، وإنَّما هو الصَّبر، وإلَّا فكيف يجتمع الرِّضا والكراهة وهما ضدَّان؟! **والصواب**: أنَّه لا تناقُضَ بينهما، وأنَّ وجود التألُّم وكراهةِ النَّفس له، لا يُنافي الرِّضا؛ كرضا المريض بشُربِ الدواء الكريه، ورضا الصائمِ في اليوم الشَّديد الحرِّ بما ينالُه من ألمِ الجوعِ والظمأ، ورضا المُجاهدِ بما يحصُلُ له في سبيلِ الله من ألمِ الجراحِ وغيرِها». اهـ.

والصوابُ التفصيل في مسألة الرِّضا بالقضاء، وأنَّ الفعلَ غيرُ المفعولِ والقضاءَ غيرُ المقضيِّ، وأنَّ الله لم يأمُرْ عبادَه بالرِّضا بكلِّ ما خلقَه وشاءه؛ «فالرضا بالقضاءِ الدينيِّ الشرعيِّ واجب؛ وهو أساس الإسلام، وقاعدة الإيمان؛ فيجب على العبد أن يكون راضيًا به، بلا حرج ولا مُنازعةٍ ولا معارضةٍ ولا اعتراض؛ قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥].

والرِّضا بالقضاء الكوني القدري المُوافق لمحبَّةِ العبدِ وإرادته ورضاهُ من الصحَّة والغنى والعافية واللذَّة - أمرٌ لازمٌ بمقتضى الطبيعة؛ لأنَّه ملائمٌ للعبدِ محبوبٌ له، فليس في الرِّضا به عبوديَّة، بل العبوديَّة في مُقابلتِهِ بالشُّكر، والاعترافِ بالمِنَّة، ووضع النِّعمة مواضِعَها التي يحبُّ الله أن تُوضَعَ فيها، وألَّا يُعصى المُنعِمُ بها، وأن يرى التقصيرَ في جميع ذلك.

والرِّضا بالقضاء الكونيِّ القدريِّ الجاري على خلاف مُرادِ العبد ومحبَّته ممَّا لا يُلائمه ولا يدخلُ تحتَ اختيارِه - مُستحبٌّ، وهو من مقامات أهل الإيمان، وفي وجوبه قولان، وهذا كالمرض والفقر وأذى الخلق له والحَرِّ والبرد والآلام... ونحو ذلك.

والرِّضا بالقدر الجاري عليه باختيارِه ممَّا يكره الله ويسخطُه وينهى عنه؛ كأنواع الظلم والفسوق والعصيان - حرامٌ يُعاقَب عليه، وهو مخالفةٌ لربِّه تعالى؛ فإنَّ الله لا يرضى بذلك ولا يحبُّه، فكيف تتَّفقُ المحبَّة ورضا ما يسخطُه الحبيبُ ويُبغِضُه؟! فعليك بالتفصيل في مسألة الرِّضا بالقضاء»[1] اهـ.

---

(١) "المدارج" (٢/ ١٩٢ - ١٩٣)، وانظر: "المنهاج" (٢/ ٤٠ - ٤١).

ويأمرُ أهل السُّنَّة بالشُّكر عند الرخاء؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ۝٧﴾ [ابراهيم: ٧]؛ «فمنزلة (الشُّكر) من أعلى المنازل، وهي فوقَ منزلةِ (الرِّضا) وزيادة، فالرِّضا مُندرجٌ في الشُّكر؛ إذ يستحيلُ وجودُ الشُّكرِ بدونه، وهو نصفُ الإيمان؛ فإنَّ الإيمان نصفان: نصفٌ شُكر، ونصفٌ صبر.

وقد أمرَ الله به، ونهى عن ضدِّه، وأثنى على أهله، ووصفَ به خواصَّ خلقِهِ، وجعلَه غايةَ خلقِهِ وأمرِه، ووعدَ أهلَه بأحسنِ جزائِه، وجعلَه سببًا للمزيد من فضلِه، وحارسًا وحافظًا لنعمتِه، وأخبر أنَّ أهلَه هم المنتفعون بآياته، واشتقَّ لهم اسمًا من أسمائه؛ فإنَّه سبحانه هو الشكور، وهو يُوصِل الشاكرَ إلى مشكوره، بل يُعيدُ الشاكرَ مشكورًا، وهو غايةُ الرَّبِّ من عبدِه، وأهلُه هم القليل من عبادِه، وسمَّى نفسَه شاكرًا وشكورًا، وسمَّى الشاكرين بهذين الاسمين؛ فأعطاهم من وصفِه، وسمَّاهم باسمِه، وحسبُكَ بهذا محبَّةً للشاكرين وفضلًا، وإعادته للشاكر مشكورًا كقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَآءً وَكَانَ سَعْيُكُم مَّشْكُورًا ۝٢٢﴾ [الانسان: ٢٢]، ورضا الرَّبِّ عن عبدِه كقوله: ﴿وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]، وقلَّةُ أهلِه في العالمين تدلُّ على أنَّهم خواصُّه كقوله: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

وفي الصحيحين عن النبيِّ ﷺ أنَّه قامَ حتى تورَّمت قدماه؛ فقيلَ له: تفعلُ هذا وقد غفرَ الله لكَ ما تقدَّم من ذنبِكَ وما تأخَّر؟! فقال: «**أفلا أكونُ عبدًا شكورًا**»[1].

(١) أخرجه البخاري (١١٣٠)، و(٤٨٣٦)، و(٦٤٧١)، ومسلم (٢٨١٩) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، وأخرجه البخاري (٤٨٣٧)، ومسلم (٢٨٢٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

اشتقاق الشكر وذكر قواعده

وأصلُ (الشُّكر) في وضع اللِّسان: ظهورُ أثرِ الغذاء في أبدان الحيوان ظهورًا بيِّنًا، يقال: شَكِرَتِ الدابَّةُ، تَشْكَرُ، شَكَرًا - على وزن: سَمِنَت، تَسْمَنُ سمنًا[١]- إذا ظهرَ بها أثرُ العَلْف، ودابَّةٌ شكور؛ إذا ظهرَ عليها من السِّمَنِ فوقَ ما تأكُل وتُعطَى من العَلَف، وفي "صحيح مسلم": «**حتى إنَّ الدوابَّ لتَشْكَرُ من لُحُومِهم**»[٢]؛ أي: لتَسْمَنُ من كثرةِ ما تأكلُ منها، وكذلك حقيقته في العبوديَّة؛ وهو ظهورُ أثرِ نعمةِ الله على لسانِ عبدِهِ ثناءً أو اعترافًا، وعلى قلبِهِ شهودًا ومحبَّة، وعلى جوارحِهِ انقيادًا وطاعة.

والشُّكرُ مبنيٌّ على خمس قواعد: خضوعُ الشاكرِ للمشكور، وحبُّه له، واعترافُه بنعمته، وثناؤه عليه بها، وألَّا يستعمِلَها فيما يكرَه.

فهذه الخمسُ هي أساسُ الشُّكرِ وبناؤه عليها، فمتى عُدِمَ واحدةٌ منها اختلَّ من قواعد الشُّكرِ قاعدة، وكلُّ مَن تكلَّم في الشُّكرِ وحَدِّهِ فكلامُه إليها يرجع، وعليها يدور»[٣].

والشُّكرُ يكون في مُقابلةِ نعمة، ويكونُ باليدِ واللِّسانِ والقلب؛ كما قال الشاعر:

أَفادَتكُمُ النَّعْماءُ مِنِّي ثَلاثَةً ... يَدِي وَلِسانِي وَالضَّمِيرَ المُحَجَّبا

«**ومذهبُ أهلِ السُّنَّة**: أنَّ الشُّكرَ يكون بالاعتقادِ والقولِ والعمل؛ قال الله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ﴾ [سبأ: ١٣]، وقد صرَّحَ من شاءَ الله من العلماء المعروفين بالسُّنَّة أنَّ الشُّكرَ يكون بالاعتقادِ والقولِ والعمل، وقد دلَّ

---

(١) كذا!

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٧٧)، وابن ماجه (٤٠٧٩) بإسناد حسن من حديث أبي سعيد الخدري مطولًا، ورواه مسلم (٢٩٣٧) من حديث النوَّاس بن سمعان، بمعناه دون حروفه.

(٣) "مدارج السالكين" (٢/ ٢٤٢ - ٢٤٤) بتلخيص.

على ذلك الكتاب والسُّنَّة.

ومَن قال: إنَّ الشُّكرَ يكون بالاعتقادِ فقط ونسبَه إلى أهل السُّنَّةِ فقد أخطأ، والنَّقلُ عن أهل السُّنَّةِ خطأ؛ فإنَّ القولَ إذا تبيَّن ضعفُه كيف يُنسَب إلى أهل الحقِّ؟!»[١].

«**وتكلَّم النَّاسُ في الفرقِ بين (الحمدِ) و(الشُّكرِ) أيُّهما أعلى وأفضل؟**

وفي الحديث: «**الحمدُ رأسُ الشُّكرِ؛ فمَن لم يحمدِ اللهَ لم يشكُرْهُ**»[٢]. **والفرقُ بينهما**: أنَّ (الشُّكرَ) أعمُّ من جهةِ أنواعِهِ وأسبابِه، وأخصُّ من جهةِ مُتعلَّقاتِه، و(الحمدُ) أعمُّ من جهة المُتعلَّقات، وأخصُّ من جهةِ الأسباب؛ ومعنى هذا أنَّ (الشُّكرَ) يكونُ بالقلبِ خضوعًا واستكانة، وباللِّسانِ ثناءً واعترافًا، وبالجوارحِ طاعةً وانقيادًا، ومُتعلَّقُه النِّعَمُ دون الأوصاف الذاتيَّة؛ فلا يُقال: شكرنا الله على حياتِهِ وسمعِهِ وبصرِهِ وعلمِه، وهو المحمودُ عليها كما هو محمودٌ على إحسانه وعدله، و(الشُّكرُ) يكون على الإحسانِ والنِّعَم.

فكلُّ ما يتعلَّقُ به (الشُّكر) يتعلَّقُ به (الحمدُ) من غير عكس، وكلُّ ما يقعُ به (الحمدَ) يقعُ به (الشُّكرُ) من غير عكس؛ فإنَّ (الشُّكرَ) يقعُ بالجوارح، و(الحمدَ) يقعُ بالقلبِ واللِّسان»[٣].

الفقير الصابر والغنيُّ الشاكر

«**وقد تنازعَ النَّاسُ أيُّهما أفضلُ: الفقيرُ الصابرُ أو الغنيُّ الشَّاكر؟**

والصحيحُ أنَّ أفضلهُما أتقاهُما لله، فإنِ استويا في التَّقوى استويا في الدَّرجة، فإنَّ الفُقراءَ يسبقون الأغنياءَ إلى الجنَّة لخفَّة الحساب، ثم إذا دخلَ

---

(١) نقله عن الشيخ صاحب "العقود الدرِّيَّة" (ص٩٦) بمعناه.
(٢) أخرجه البغوي في "شرح السنَّة"، والخطابي في "غريب الحديث" من طريق قتادة عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا به.
(٣) "المدارج" (٢/ ٢٤٦).

الأغنياءُ الجنَّة، فكلٌّ واحدٍ يكون في منزلتِهِ على قدرِ حسناتِهِ وأعمالِه»[١].

فضل حسن الخلق

وكذلك أهل السُّنَّة يدعون إلى مكارمِ الأخلاق؛ لقولِهِ ﷺ: «**أكملُ المؤمنينَ إيمانًا أحسنُهم خُلُقًا**»[٢]؛ رواه الإمام أحمد، وأبو داود، والترمذي وقال: «حسن صحيح»، من حديث أبي هريرة، وتمامُه: «**وخيارُكم خيارُكم لنسائهم**»، واقتصر أبو داود على قوله: «**أكملُ المؤمنينَ إيمانًا أحسنُهم خُلقًا**»؛ ورواه ابن حبَّان.

وقال النبيُّ ﷺ: «**إنَّ حُسنَ الخُلقِ أثقلُ ما يُوضعُ في الميزان، وإنَّ صاحبَه أحبُّ النَّاسِ إلى الله وأقربُهم من النَّبيِّينَ مجلسًا**»[٣].

وأخرج ابن حبَّان في "صحيحه" عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا: «**ألا أُخبِرُكم بأحبِّكُم إلى الله، وأقرَبِكُم منِّي مجلسًا يومَ القيامة؟**»، قالوا: بلى، قال: «**أحسنُكم خُلُقًا**»[٤].

ولأحمد، والتِّرمذي وصحَّحه، عن أبي ذرٍّ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**اتَّقِ الله حيثُما كنتَ، وأتْبِعِ السيِّئةَ الحسنةَ تمحُها، وخالقِ النَّاسَ بخُلُقٍ حسن**»[٥].

---

(١) "مختصر الفتاوى" (ص٥٧٢).
(٢) تقدم (ص٥٢٨) رقم (٣).
(٣) أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٢٧٣)، وأحمد (٦/ ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٤٨، ١٥١)، والترمذي (٢٠٠٢)، و(٢٠٠٣)، وابن حبَّان (٤٨١) من حديث أبي الدرداء بغير هذا السياق، وقال الترمذي: «حسن صحيح» اهـ.
(٤) أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٢٧٤)، وأحمد (٢/ ١٨٥، و٢١٧، ٢١٨)، وأورده الهيثمي في "المجمع" (٨/ ٢١)، وقال: «رواه أحمد وإسناده جيِّد».
(٥) أخرجه أحمد (٥/ ١٥٣، ١٥٨، ١٧٧)، والترمذي (١٩٨٧) من حديث أبي ذرٍّ به، وقال الترمذي: «حسن صحيح».

«فقد جمعَ النبيُّ ﷺ بين تقوى الله وحسنِ الخلق؛ فتقوى الله تُصلِحُ ما بينَ العبدِ وبينَ ربِّه، وحسنُ الخُلقِ يُصلِحُ ما بينه وبين خَلقِه، فتقوى الله توجبُ له محبَّةَ الله، وحسنُ الخُلقِ يدعو النَّاسَ إلى محبَّته»(١).

وروى البيهقيُّ عن ابن عبَّاس، عن النبيِّ ﷺ؛ أنَّه قال: «**بُعِثتُ لأُتَمِّمَ مكارمَ الأخلاقِ**»(٢).

وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو بن العاص؛ قال: لم يكُن رسولُ الله ﷺ فاحشًا ولا مُتفحِّشًا، وكان يقول: «**إنَّ من خيارِكُمْ أحسنَكُم أخلاقًا**»(٣).

قوله: «**أحسنُهُم خُلُقًا**»؛ أي: ألينُهم وألطفُهم وأجملُهم، و(الخُلُقُ) بضمِّ الخاء واللام بمعنى: طبيعة الإنسانِ وسجيَّته، قال الجوهريُّ: الخُلْقُ والخُلُقُ: السَّجِيَّة، وفلان يتخلَّق بغير خُلُقِه؛ أي: يتكلَّف؛ قال الشاعر:

يا أَيُّها المُتَحَلِّي غَيرَ شِيمَتِهِ ... إنَّ التَّخَلُّقَ يَأتِي دُونَهُ الخُلُقُ

وفي "نهاية" ابن الأثير: (الخُلُق) بضمِّ اللام وسكونها: الدِّين، والطَّبعُ، والسَّجِيَّة؛ وحقيقته أنَّه لصُورةِ الإنسانِ الباطنةِ، وهي نفسُه وأوصافُها ومعانيها المُختصَّةُ بها - بمنزلة (الخَلْقِ) لصُورته الظاهرة وأوصافها ومعانيها، ولهما أوصافٌ حسنةٌ وقبيحة، والثَّواب والعقاب يتعلَّقان بأوصافِ الصُّورة الباطنة أكثرَ ممَّا يتعلَّقان بأوصاف الصُّورة الظاهرة؛ ولذا

---

(١) "الفوائد" لابن القيِّم (ص٥٤).

(٢) أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٧٩٧٧، ٧٩٧٨)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٢٧٦)، والحاكم (٢/ ٦١٣) من حديث أبي هريرة، وصحَّحه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه البخاري (٣٥٥٩) و(٣٧٥٩) و(٦٠٢٩) و(٦٠٣٥)، ومسلم (٢٣٢١).

تكرَّرت الأحاديثُ في مدحِ حُسن الخُلُق وذمِّ سُوئِه»[١]. اهـ.

قال الحسن وقد سُئِلَ: ما حُسنُ الخُلق؟ قال: بذلُ النَّدَى، وكفُّ الأذى، وطلاقةُ الوجه.

وقال مرَّة: حسنُ الخُلُقِ: الكرمُ والبذلُ والاحتمالُ.

قولُه: «**ويندُبونَ إلى أن تَصِلَ مَن قَطَعَكَ. . .**» إلخ؛ قال في "المصباح المنير": ندبتُه إلى الأمرِ نَدْبًا - من باب قتل -: دعوتُه، والفاعلُ: نادب، والمفعولُ: مندوب، والأمر: مندوب إليه، والاسم: النُّدْبَة - مثل: غُرْفَة - ومنه: المندوب في الشَّرع؛ والأصلُ: المندوبُ إليه، لكن حُذِفَتِ الصِّلةُ منهم لفهم المعنى، وانتَدَبتُه للأمرِ فانتَدَب، يُستعمل لازمًا ومُتعدِّيًا. اهـ.

وفي "البخاري" من حديث عبد الله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**ليس الواصلُ بالمُكافئ؛ ولكنِ الواصلُ الذي إذا قُطِعَتْ رَحِمُه وصلَها**»[٢].

وفي "المسند" عن مُعاذِ بن أنس الجُهنيِّ، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**أفضلُ الفضائلِ: أن تَصِلَ مَن قطعَكْ، وتُعطِيَ مَن حَرَمَكْ، وتصفحَ عمَّن شَتَمَكْ**»[٣].

وروى ابن جرير وابنُ أبي حاتم عن أُمَيٍّ؛ قال: لمَّا أنزلَ الله على نبيِّه ﷺ: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ۝١٩٩﴾، قال رسولُ الله ﷺ: «**ما هذا يا جبريلُ؟**»، **قال**: «**أن تَصِلَ مَن قَطعَكْ، وتعفوَ عمَّن ظلمَكْ، وتُعطي مَن حَرَمَكْ**»[٤].

ورُوي نحوُ ذلك من حديث عليٍّ، وأبي هريرة، وأمِّ سلمة، وجابر،

---

(١) "النهاية" (٢/ ٧٠).
(٢) أخرجه البخاري (٥٩٩١).
(٣) أخرجه أحمد (٣/ ٤٣٨).
(٤) أخرجه ابن جرير في "التفسير" (٦/ ١٥٤).

وعُقبةَ بن عامر، وقيس بن سعد بن عُبادة رضي الله عنهم.

وقد قال تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡجَارِ ٱلۡجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلۡجَنۢبِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخۡتَالٗا فَخُورًا ٣٦﴾ [النساء: ٣٦]؛ و(الفَخارُ) هو الافتخارُ وعدُّ المآثرِ القديمة تعظُّمًا، قال في "المصباح": المُفاخرةُ: المُباهاةُ بالمكارم والمناقب؛ من حَسَبٍ ونَسَبٍ وغير ذلك، إمَّا في المُتكلِّم أو في آبائه. اهـ.

و(الخُيَلاء) بضم الخاء المعجمة وفتح الياء ممدودًا هو: الكِبرُ، والإعجابُ، واحتقارُ النَّاس، والبغيُ، والعُدوانُ، والظُّلم.

وكلُّ ذلك ممَّا نهى الله ورسولُه عنه؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ إِنَّكَ لَن تَخۡرِقَ ٱلۡأَرۡضَ وَلَن تَبۡلُغَ ٱلۡجِبَالَ طُولٗا﴾ [الاسراء: ٣٧].

وفي "صحيح مسلم" عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ أنَّه قال: «**الكِبرُ بَطَرُ الحقِّ وغَمْطُ النَّاس**»(١).

وفي "صحيح مسلم" أيضًا عن عِياضِ بن حِمارٍ المُجاشِعِيِّ؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إنَّه أُوحِيَ إليَّ أن تَواضَعُوا، حتى لا يفخرَ أحدٌ على أحدٍ، ولا يبغي أحدٌ على أحدٍ**»(٢).

النهي عن الظلم والجَور

فنهى سبحانه على لسانِ رسوله صلى الله عليه وسلم عن نَوعَي الاستطالةِ على الخلق وهي: الفخرُ والبغيُ؛ لأنَّ المُستطيلَ إن استطالَ بحقٍّ فقد افتخر، وإن كان بغيرِ حقٍّ فقد بَغَى، فلا يحِلُّ لا هذا ولا هذا»(٣).

---

(١) أخرجه مسلم (٩١) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.
(٢) أخرجه مسلم (٢٨٦٥) مطولًا من حديث عِياضِ بن حِمارٍ المُجاشِعِيِّ رضي الله عنه.
(٣) "اقتضاء الصراط المستقيم" (ص١٦٤).

«وأمورُ النَّاسِ تستقيمُ في الدُّنيا مع العدلِ الذي فيه الاشتراكُ في أنواع الإثم، أكثرَ ممَّا تستقيمُ مع الظُّلم في الحقوق وإن لم تشترِك في إثم؛ ولهذا قِيلَ: إنَّ الله يُقيمُ الدولةَ العادلةَ وإن كانت كافرة، ولا يُقيمُ الظالمةَ وإن كانت مُسلِمَة، ويُقالُ: الدُّنيا تدومُ مع العدلِ والكفر، ولا تدومُ مع الظلمِ والإسلام.

وقد قال النبي ﷺ: «**ليسَ ذنبٌ أسرعَ عقوبةً من البَغْيِ وقَطِيعةِ الرَّحِم**»(١)؛ فالباغي يُصرَعُ في الدُّنيا وإن كان مغفورًا له، ومرحومًا في الآخرة؛ وذلك أنَّ العدل نظامُ كلِّ شيء، فإذا أُقيمَ أمرُ الدُّنيا بعدلٍ قامت وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق، ومتى لم تَقُم بعدلٍ لم تَقُم وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يُجزَى به في الآخرة»(٢).

وروى الخلَّال عن سهل بن سعد مرفوعًا: «**إنَّ الله كريمٌ يحبُّ الكرمَ ومعالي الأخلاق ويكره سَفْسافَها**»(٣)؛ قال ابن الأثير في "النهاية": (السَّفْسافُ): الأمرُ الحقير، والرَّدِيء من كلِّ شيء، وهو ضدُّ العالي، وفيه: «**إنَّ الله يحبُّ معاليَ الأخلاقِ ويُبغِضُ سَفْسافَها**»، وأصلُه: ما يطيرُ من غُبارِ الدَّقيق إذا نُخِل. اهـ.



---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٦، ٣٨)، وابن حبان (٤٥٥)، وأبو داود (٤٩٠٢)، والترمذي (٢٥١١)، وابن ماجه (٤٢١١) من حديث أبي بكرة، وصححه الحاكم (٢/ ٢٥٦) ووافقه الذهبي.

(٢) "رسالة الحسبة" (ص٧٥).

(٣) أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٨٠١١)، والحاكم (١/ ٤٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٢٥٥) من حديث سهل بن سعد.

أوصاف أهل السنَّة

«وكلُّ ما يقُولونَهُ ويفعَلونَهُ من هذا وغيرِهِ، فإنَّما هُم فيهِ مُتَّبعونَ للكِتابِ والسُّنَّةِ.

وطريقتُهُمْ هيَ دينُ الإسلامِ الذي بَعَثَ اللهُ بهِ محمَّدًا ﷺ، لكنْ لمَّا أخبرَ النَّبيُّ ﷺ أنَّ أُمَّتَهُ ستفترقُ على ثلاثٍ وسبعينَ فِرقَةً، كلُّها في النَّارِ إلَّا واحدةً؛ وهيَ الجماعَةُ، وفي حديث عنهُ أنَّهُ قالَ: «هُم مَن كانَ على مثلِ ما أنا علَيهِ اليومَ وأصحابِي» - صارَ المُتمسِّكونَ بالإسلام المَحْضِ الخالِصِ عنِ الشَّوائِبِ هُم أهلَ السُّنَّةِ والجَماعَةِ، وفيهِمُ الصِّدِّيقونَ، والشُّهَداءُ، والصَّالحُونَ، ومنهُم أعلامُ الهُدَى، ومصابيحُ الدُّجَى، أُولو المَناقِبِ المأثورَة، والفَضائلِ المَذكُورَة، وفيهمُ الأَبْدالُ، وفيهِم أئمَّةُ الدِّينِ الذينَ أجمعَ المسلِمُونَ على هِدايَتِهِم، وهُمُ الطَّائفةُ المنصورَةُ الذينَ قالَ فيهمُ النَّبيُّ ﷺ: «لا تزالُ طائفةٌ من أُمَّتي على الحَقِّ منصورةً لا يضرُّهُم مَن خالفَهُم ولا مَن خذلَهُم حتَّى تقومَ السَّاعَةُ».

فنسألُ اللهَ أن يجعلَنا منهُم، وألَّا يُزِيغَ قُلوبَنا بعدَ إذ هدانا، وأن يَهَبَ لنا من لَدُنهُ رحمةً؛ إنَّهُ هوَ الوَهَّابُ.

واللهُ أعلمُ، وصلَّى اللهُ على مُحمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا».

الشَّرح

«اعلم أنَّ أهل السُّنَّة والجماعة هم أهلُ الإسلام والتوحيد، المُتمسِّكون بالسُّنن الثابتة عن رسول الله ﷺ في العقائد والنِّحَل، والعبادات الباطنة والظاهرة، التي لم يشوبوها ببِدَعِ أهل الأهواء وأهل الكلام في أبوابِ العلم والاعتقادات، ولم يخرجوا عنها في باب العملِ والإرادات، كما عليه جُهَّالُ أهلِ الطرائق والعبادات.

فإنَّ السُّنَّة في الأصل تقعُ على ما كان عليه رسولُ الله ﷺ، وما سنَّه أو أمرَ به من أُصول الدِّين وفُروعه حتى الهَدْي والسَّمْت، ثمَّ خُصَّتْ في بعض الإطلاقات بما كان عليه أهل السُّنَّة من إثبات الأسماء والصِّفات؛ خلافًا للجهميَّةِ المُعطِّلةِ النُّفاة، وخُصَّتْ بإثباتِ القَدَرِ ونفي الجَبْرِ؛ خلافًا للقدريَّةِ النُّفاة، وللقَدرِيَّةِ الجبريَّةِ العُصاة، وتُطلق أيضًا على ما كان عليه السَّلفُ الصَّالحُ في مسائل الإمامة والتفضيل، والكفِّ عمَّا شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ.

وهذا من إطلاقِ الاسم على بعض مُسمَّياته، هم يُريدون بمثل هذا الإطلاق التنبيهَ على أنَّ المُسمَّى ركنٌ أعظمُ وشرطٌ أكبر؛ كقوله: «**الحَجُّ عَرَفَة**»، أو لأنَّه الوصفُ الفارق بينهم وبين غيرهم؛ ولذلك سمَّى العلماءُ كُتبَهم في هذه الأصول كُتب السُّنَّة؛ ككتاب: "السُّنَّة" للَّالَكائِيِّ، و"السُّنَّة" لأبي بكر الأَثْرَم، و"السُّنَّة" للخَلَّال، و"السُّنَّة" لابن خُزَيمَة، و"السُّنَّة" لعبد الله بن الإمام أحمد، و"منهاج السُّنَّة" لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، وغيرهم»[(١)].

وروى أبو داود، والتِّرمذي وصحَّحه، عن أبي هُريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**افتَرَقَتِ اليهودُ على إحدى** - أو ثِنتَينِ - **وسَبعينَ فِرْقةً، وتفرَّقتِ النَّصارى على إحدى** - أو ثِنتَينِ - **وسبعينَ فِرْقةً، وتفتَرِقُ أُمَّتي على ثلاثٍ وسبعينَ فِرْقةً**»[(٢)].

وروى الإمام أحمد عن أبي عامر عبد الله بن يحيى؛ قال: حججنا مع مُعاوية بن أبي سُفيان، فلمَّا قَدِمنا مكةَ قامَ حينَ صلَّى صلاة الظهر فقال: إنَّ

---

(١) "غاية الأماني، في الردِّ على النبهاني" (١/ ٣٨٩).
(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٣٢)، وأبو يعلى (٥٩١٠) و(٥٩٧٨) و(٦١١٧١)، وأبو داود (٤٥٩٦)، وابن ماجه (٣٩٩١).

رسولَ الله ﷺ قال: «**إنَّ أهلَ الكتابَينِ افترقُوا في دينهم على ثِنتَينِ وسبعينَ مِلَّةً، وإنَّ هذه الأُمَّة ستفترقُ على ثلاثٍ وسبعينَ مِلَّةً** - يعني: الأهواء - **كلُّها في النَّار إلَّا واحدةً؛ وهي الجماعة، وإنَّه سيخرجُ في أُمَّتي أقوامٌ تتجارَى بهِمُ الأهواءُ كما يتجارَى الكَلَبُ**[١] **بِصاحِبِهِ، لا يبقَى منهُ عِرْقٌ ولا مِفصَلٌ إلَّا دخلَه، والله يا مَعْشَرَ العربِ، لئِن لم تقوموا بما جاء به نبيُّكم** ﷺ، **لغيرُكم من النَّاس أحرى ألَّا يقومَ به**»[٢]؛ ورواه أبو داودَ وغيره.

«فبيَّنَ النبيُّ ﷺ أنَّ عامَّة المُختلِفينَ هالكون من الجانبين، إلَّا فرقةً واحدةً وهم أهلُ السُّنَّة والجماعة»[٣].

وفي حديث عبد الله بن عمرو؛ عند الترمذي: قالوا: مَن هيَ يا رسولَ الله؟ قال: «**ما أنا عليهِ اليومَ وأصحابي**»[٤]، وقد رُوي معنى ذلك عن جماعةٍ من الصحابة؛ منهم: ابنُ مسعود، وأنس، وسعدُ بن أبي وقَّاص، وشَدَّادُ بن أَوْس، وعمرو بن عَوف.

قولُه: «**المُتمَسِّكونَ بالإسلام المَحْضِ**»؛ (المَحْضُ): الخالصُ من كلِّ شيء، ومنه سُمِّي اللبنُ الخالصُ الذي لم يُخالطه ماءٌ محضًا، ومنه: أمْحَضَ فلانٌ فلانًا الوُدَّ ومَحَضَه: أخلَصَه الوُدَّ، والشَّوب: المُخالِط، وكلُّ ما خُلِطَ بغيره فهو مَشُوب، فأهلُ السُّنَّة تمسَّكوا بالإسلام الخالص من شوائب البِدَع

---

(١) (الكَلَب) بالفتح: داءٌ عظيمٌ يُصيب الإنسانَ من عضَّة الكلب، إذا تمادى بالإنسان أهلكه.

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٠٢)، وأبو داود (٤٥٩٧)، والدارمي (٢/ ٢٤١) من طُرق عن صفوان قال: حدثني أزهر بن عبد الله الحرازي، عن أبي عامر، فذكره.

(٣) "اقتضاء الصراط المستقيم" (ص٣٧).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، والحاكم (١/ ١٢٩) من حديث عبد الله بن عمرو. وقال الترمذي: «هذا حديثٌ مُفسَّرٌ غريبٌ لا نعرفُه مثلَ هذا إلَّا من هذا الوجه».

وطُرق الضَّلال.

«**وفِيهِمُ الصِّدِّيقونَ، والشُّهَداءُ، والصَّالحونَ**»؛ فقال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ [الحديد: ١٩].

و(الصِّدِّيقُ): كثيرُ الصِّدقِ والتَّصديق، وأفضل الصِّدِّيقِينَ هو أبو بكر رضي الله عنه، «ومرتبةُ الصِّدِّيقين فوقَ مرتبةِ الشُّهداء؛ ولهذا قدَّمهم عليهم في الآيتين هنا وفي (سورة النساء)، وهكذا جاءَ ذكرُهم مُقدَّمًا على الشُّهداءِ في كلام النبيِّ ﷺ في قوله: «**اُثبُتْ أُحُدُ؛ فإنَّما عليكَ نبيٌّ، أو صِدِّيقٌ، أو شَهيدٌ**»[1].

ولهذا كان نعتُ الصدِّيقيَّة وصفًا لأفضل الخلقِ بعد الأنبياء والمرسلين: أبي بكر الصدِّيق، ولو كان بعد النُّبوَّة درجةٌ أفضلُ من الصدِّيقيَّة لكانت نعتًا له»[2].

«**ومنهُم أَعلامُ الهُدَى ومَصابِيحُ الدُّجَى**»؛ تشبيهٌ لعُلماءِ السُّنَّة المُهتدين وأهلِ الخيرات من المُصلِّين في الأُمَّة بالجبال الشَّاهقة والعلامات الواضحة، التي يُعرف بها طريقُ الفلاحِ والفوز، وبالمصابيحِ النيِّرةِ التي تُضيء السَّبيلَ للسَّالكين.

قال الراغب: (العَلَم): الأثر الذي يُعلَمُ به الشيء؛ كعَلَم الطريق، وعَلَم الجيش، وسُمِّي الجبل عَلَمًا لذلك، وجمعه: أعلام، وقرئ: (وَإِنَّه

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٧٥) و(٣٦٨٦) و(٣٦٩٩) من حديث أنس.
وفي الباب عن سهل بن سعد؛ أخرجه أحمد (٥/ ٣٣١)، وأبو يَعْلَى (٧٥١٨)، وابن حبان (٦٤٩٢). وأورده الهيثمي في "المجمع" (٩/ ٤٤) وقال: «رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح».
(٢) "طبقات المُكلَّفين" (ص٤٥٦).

لعَلَمٌ للسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٦١]، وقال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ﴿٣٢﴾﴾ [الشورى: ٣٢]، والشَّقُّ في الشَّفَةِ العُليا: عَلَم، وعَلَمُ الثوب، ويُقال: فلان عَلَم، أي: مشهور؛ يُشبَّه بعَلَمِ الجيش، وأعلمتُ كذا: جعلتُ له عَلَمًا، ومعالم الطريق والدِّين، الواحد: مَعْلَم، وفلانٌ مَعْلَمٌ للخيرِ. اهـ.

وقالت الخنساء:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ ... كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

وروى ابن عبد البَرِّ من حديث مُعاذ بن جبل، عن النبيِّ ﷺ: «**إنَّ العِلمَ حياةُ القلوبِ من الجهلِ، ومصابيحُ الأبصارِ من الظُّلَمِ**»[(١)].

وروى ابن عبد البر من حديث أبي الدَّرداء، عن النبيِّ ﷺ: «**وإنَّ فضلَ العالمِ على العابدِ كفضلِ القمرِ ليلةَ البدرِ على سائرِ الكواكب، وإنَّ العلماءَ ورثةُ الأنبياءِ، وإنَّ الأنبياءَ لم يُورِّثوا دينارًا ولا دِرْهمًا، وإنَّما وَرَّثوا العلمَ؛ فمَن أخذَه أخذَ بحظٍّ وافرٍ**»[(٢)].

ورُوي عن عبد الله بن جعفرٍ أنَّه كان يقول: العلماءُ منارُ البلادِ، منهُم يُقتبَسُ النُّورُ الذي يُهتدى به.

وما أحسنَ ما قال العلَّامةُ ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ في وصف العلماء:

وَلَولاهُمُو كادَتْ تَمِيدُ بِأَهْلِها ... وَلَكِنْ رَواسِيها وَأَوتادُها هُمُو
وَلَولاهُمُو كانَتْ ظَلامًا بِأَهْلِها ... وَلَكِنْ هُمُو فِيها بُدُورٌ وَأَنْجُمُ

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (١/ ٥٥) مطولًا، وقال: «وهو حديث حسن، ولكن ليس له إسناد قوي».

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ١٩٦)، وأبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، والدارمي (١/ ٩٨)، وابن حبَّان (٨٨).

و(المَناقِبُ) جمعُ مَنْقَبَة؛ وهي الخَصْلَةُ الحميدة، والخُلُقُ الجميل، و(الفضائل) جمعُ فَضِيلَة؛ وهي المَزِيَّةُ، والدرجة الرفيعة، ضدُّ الرَّذِيلَة والنَّقِيصَة.

الكلام على الأبدال

قوله: «**وفيهِمُ الأَبدالُ**»؛ (الأبدالُ) جمع: بَدَل؛ وهم قومٌ صالحون.

قال ابن الأثير: قولُه في حديث عليٍّ: «**الأَبدالُ بالشَّام**»؛ هم أولياء الرحمن، الذين أخلصوا له العبادة، والواحد: بِدْل؛ كحِمْلٍ وأَحْمَال، وبَدَلٌ كجَمَل؛ سمُّوا بذلك لأنَّه كلَّما مات واحدٌ منهم أُبدِلَ بآخر.

وقال الراغب: الأبدالُ قومٌ صالحون يجعلهمُ الله مكانَ آخرين مثلِهم ماضين، وحقيقته: هم الذين بدَّلوا أحوالَهم الذميمةَ بأحوالِهم الحميدةِ، وهم المُشارُ إليهم بقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٖۗ﴾ [الفرقان: ٧٠].

وروى ابن مَرْدوَيهِ عن ثوبان، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**لا يزالُ فيكم سبعةٌ؛ بهم تُنصرون، وبهم تُمطرون، وبهم تُرزقون، حتَّى يأتيَ أمرُ الله**»[(١)].

وروى ابن مَرْدوَيه أيضًا عن عُبادةَ بن الصَّامت؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الأبدالُ في أُمَّتي ثلاثون؛ بهم تُرزقون، وبهم تُمطرون، وبهم تُنصرون**»[(٢)]، قال قتادةُ: إنِّي لأرجو أن يكونَ الحسنُ منهم.

وقد قال تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وروى الإمام أحمد في "مسنده" عن شُريح بن عُبيد؛ قال: ذُكِرَ أهلُ الشَّام عند عليِّ بن أبي طالب وهو بالعراق، فقالوا: العَنْهُم يا أميرَ

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في "المصنف" (٢٠٤٥٧) عن معمر، عن أيوب عن أبي قِلابَة؛ قال: قال النبي ﷺ... فذكره، وفي الباب عن عُبادة وعليٍّ كما يأتي بعده.

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣٢٢) من حديث عُبادةَ بن الصامت بنحوه، قال الإمام أحمد عَقِبَه: «هو منكر».

المؤمنين، قال: لا؛ إنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**الأبدالُ يكونونَ بالشَّام، وهم أربعون رجلًا كلَّما ماتَ رجلٌ أبدلَ الله مكانَه رجلًا يُسقَى بهم الغيثُ، ويُنتصرُ بهم على الأعداء، ويُصرَفُ عن أهل الشَّامِ بهم العذاب**»(١)؛ وإسنادُه مُنقطع.

وسُئِل الإمامُ أحمد عن الأبدال؟ فقال: هم أهل الحديث، وكان يقول في إبراهيم بن هانئ النَّيسابُوري: إن كان في هذا البلد رجلٌ من الأبدال فأبو إسحاق.

«وأمَّا الأسماءُ الدائرةُ على ألسنة كثيرٍ من النُّسَّاك والعامَّة؛ مثل: (الغَوْث) الذي يكون بمكة، و(الأوتاد الأربعة)، و(الأقطاب السَّبعة)، و(الأبدال الأربعين)، و(النُّجباء الثلاثمئة) - فهذه الأسماءُ ليست موجودةً في كتابِ اللهِ، ولا هي أيضًا مأثورةٌ عن النبيِّ ﷺ لا بإسنادٍ صحيح ولا ضعيفٍ مُحتمِل، إلَّا لفظ (الأبدال)؛ فقد رُوِي فيهم حديثٌ شاميٌّ منقطعُ الإسناد عن عليِّ بن أبي طالب مرفوعًا إلى النبيِّ ﷺ؛ أنَّه قال: «**إنَّ فيهم** - يعني: أهلَ الشَّام - **الأبدالَ، أربعين رجلًا كلَّما ماتَ رجلٌ أبدلَ الله مكانَه رجلًا**»(٢).

ولا توجدُ هذه الأسماءُ في كلامِ السَّلف كما هي على هذا الترتيب، ولا هي مأثورةٌ على هذا الترتيب والمعاني عن المشايخ المقبولين عند الأُمَّة

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ١١٢)، وقال ابن القيِّم في "المنار المنيف" (ص١٣٦): «أحاديث الأبدال، والأقطاب، والأغواث، والنُّقباء والنُّجباء، والأوتاد - كلها باطلة على رسول الله ﷺ، وأقرب ما فيها: «**لا تسبُّوا أهل الشام؛ فإن فيهم البُدلاء، كلَّما مات رجلٌ منهم أبدل الله مكانه رجلًا آخر**»؛ ذكره أحمد، ولا يصح؛ فإنَّه منقطع».

(٢) تقدَّم تخريجه.

قبولًا عامًّا، وإنَّما توجد على هذه الصورة عن بعض المُتوسِّطين من المشايخ، وقد قالها إمَّا آثرًا لها عن غيرِه أو ذاكرًا.

وهذا الجنسُ ونحوُه من العلمِ الذي قد التبسَ على أكثر المُتأخِّرين حقُّه بباطلِه؛ فصارَ فيه من الحقِّ ما يُوجبُ قَبولَه، ومَن الباطلِ ما يُوجبُ ردَّه؛ فإنَّ هذه الأسماءَ على هذا العددِ والترتيبِ والطَّبقات ليست حقًّا في كلِّ زمان، بل يجبُ القطعُ بأنَّ هذا على عُمومِه وإطلاقه باطل، فإنَّ المؤمنين يقلُّون تارةً ويكثُرون أخرى، ويقلُّ فيهم السَّابقون المُقرَّبون تارةً ويكثُرون أُخرى، وينتقلون في الأمكنة، ليس من شرطِ أولياءِ الله أهلِ الإيمانِ والتقوى ومَن يدخلُ منهم في السَّابقين المُقرَّبين - لزومُ مكانٍ واحدٍ في جميعِ الأزمنة.

ولفظُ (البَدَلِ) جاء في كلام كثيرٍ منهم، فأمَّا الحديثُ المرفوعُ فالأشبهُ أنَّه ليس من كلامِ النبيِّ ﷺ؛ فإنَّ الإيمانَ كان بالحجازِ واليمنِ قبلَ فتوح الشَّام، وكانت الشامُ والعراقُ دارَ كُفرٍ، ثمَّ في خلافة عليٍّ قد ثبت عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**تمرُقُ مارقةٌ على حينِ فُرقةٍ من المسلمينَ يقتُلهم أَوْلَى الطائفتينِ بالحقِّ**»[(١)]؛ فكان عليٌّ وأصحابُه أَوْلَى بالحقِّ ممَّن قاتلهم من أهل الشَّام.

ومعلومٌ أنَّ الذين كانوا مع عليٍّ من الصَّحابة - مثل عمَّار، وسهل بن حُنيف ونحوهما - كانوا أفضلَ من الذين مع مُعاوية، وإن كان سعدُ بن أبي وقَّاص ونحوه من القاعدين أفضلَ ممَّن كان معهما، فكيف يُعتقَدُ مع هذا أنَّ الأبدال جميعَهم الذين هم أفضلُ الخلقِ كانوا في أهل الشَّام؟! هذا باطلٌ قطعًا، وإن كان قد وردَ في الشَّامِ وأهلِه فضائلُ معروفة، فقد جعلَ الله لكلِّ

---

(١) أخرجه مسلم (١٠٦٤) (١٥٠).

شيء قَدْرًا.

والذين تكلَّموا باسم (البدل) أفردوه بمعان منها: أنَّهم أبدال، ومنها: أنَّهم كلَّما ماتَ منهم رجلٌ أبدلَ الله مكانه رجلًا، ومنها: أنَّهم أبدلُوا السَّيئات من أخلاقهم وأعمالهم وعقائدهم بالحسنات، وهذه الصِّفات كلُّها لا تختصُّ بأربعين، ولا بأقلَّ ولا أكثر، ولا تُحصر بأهل بُقعةٍ من الأرض.

وبهذا التحريرِ يظهرُ المعنيُّ باسم (النُّجباء)، فالغرضُ أنَّ هذه الأسماءَ تارةً تُفسَّر بمعانٍ باطلةٍ بالكتاب والسُّنَّة وإجماع السَّلف؛ مثل تفسير بعضهم بأنَّ (الغوث) هو الذي يُغيث الله به أهلَ الأرض من رِزْقِهم ونصرهم؛ فإنَّ هذا نظيرُ ما تقولُه النَّصارى في الباب، وهو معدومُ العين والأثَر، وتشبيهٌ بحالِ المُنتظَر.

وكذلك مَن فسَّر (الأربعين الأبدال) بأنَّ النَّاس إنَّما يُنصرون ويُرزقون بهم، فذلك باطل؛ بل النَّصرُ والرِّزق يحصُل بأسباب، من أوكدها: دُعاء المسلمين المؤمنين وصلاتُهم وإخلاصُهم، ولا يتقيَّد ذلك لا بأربعين ولا بأقلَّ، وقد يكون للنَّصر والرزق أسبابٌ أُخر»[1].

«**وفِيهِم أئمَّةُ الدِّينِ، الذينَ أجمعَ المسلِمونَ على هِدايَتِهِم**»؛ ومنهم: الأئمَّةُ الأربعة أصحاب المذاهب المُقلَّدون، وسفيانُ الثَّوري، وسُفيان بن عُيينة، والشَّعبي، والزُّهري، وأصحابُ الصِّحاح والسُّنن والمسانيد، وكشيخ الإسلام ابن تيميَّة، وتلميذه العلَّامة ابن القيِّم، والشيخ المُصلِح محمد بن عبد الوهاب... وكثيرون غيرُهم من أئمَّة الهُدى، الذين حَفِظَ الله بهم دينَه، وجعل لهم في الأُمَّة لسانَ صدق.

---

(١) "مجموعة الرسائل والمسائل" (١/ ٤٦) (ملخص)، وانظر: "مختصر الفتاوى" (ص١٩٧ - ١٩٩)، و"الفرقان" (ص٨ - ٩)، و"المنهاج" (١/ ٢٢).

وقد روي عن النبيِّ ﷺ من وجوهٍ مُتعدِّدةٍ وطُرقٍ كثيرةٍ أنَّه قال: «**يحمِلُ هذا العِلمَ من كُلِّ خَلَفٍ عُدولُه، ينفونَ عنه تحريفَ الغالين، وانتحالَ المُبطِلين، وتأويلَ الجاهلين**»(١)؛ فأخبرَ ﷺ أنَّ العلمَ الذي جاءَ به يحملُه عُدولُ أُمَّته من كلِّ خَلَفٍ؛ حتى لا يضيعَ ويذهب.

وهذا يتضمَّن تعديلَه ﷺ لحَمَلَةِ العلم الذي بُعِثَ به، وهو المُشار إليه في قولِه: «**هذا العلمَ**»؛ فكلُّ مَن حملَ العلمَ المُشارَ إليه لا بدَّ وأن يكونَ عدلًا؛ ولهذا اشتهرَ عند الأُمَّةِ عدالةُ نقلته وحملته، اشتهارًا لا يقبلُ شكًّا ولا امتراءً.

ولا ريبَ أنَّ مَن عدَّله رسولُ الله ﷺ لا يُسمعُ فيه جرح؛ فالأئمَّة الذين اشتهروا عند الأُمَّة بنقلِ العلم النبويِّ وميراثه كلُّهم عدولٌ بتعديلِ رسولِ الله ﷺ؛ ولهذا لا يُقبل قدحُ بعضهم في بعض، وهذا بخلافِ مَنِ اشتهرَ عند الأُمَّة جرحُه والقدحُ فيه؛ كأئمَّة البِدَعِ ومَن جرى مَجراهم من المُتَّهمين في الدِّين؛ فإنَّهم ليسوا عند الأُمَّة من حَمَلَةِ العلم، فما حملَ علمَ رسولِ الله ﷺ إلَّا العَدْل.

ولكن قد يُغلَط في مُسمَّى (العدالة)؛ فيُظنُّ أنَّ المُراد بالعدل مَن لا ذنبَ له، وليس كذلك؛ بل هو عدلٌ مُؤتمنٌ على الدِّين وإن كان منه ما يتوبُ إلى الله منه؛ فإنَّ هذا لا يُنافي العدالة، كما لا يُنافي الإيمانَ والوَلايَة»(٢).

أعذار الأئمة

وإذا وُجِدَ لأحدٍ من الأئمَّة قولٌ قد جاء حديثٌ صحيحٌ بخلافه، فلا بدَّ له في تركِه من عُذر، وجِماعُ الأعذارِ ثلاثة:

---

(١) رواه ابن عدي في "الكامل" (١/ ١٥٢، ١٥٣)، و(٣/ ٩٠٤)، والعُقيلي في "الضعفاء" (١/ ٩، ١٠) و(٤/ ٢٥٦)، والخطيب البغدادي في "شرف أصحاب الحديث" (١٤، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٦).

(٢) "مفتاح دار السعادة" (ص١٨٧ - ١٨٨).

أحدها: عدمُ اعتقادِه أنَّ النبيَّ ﷺ قاله.

الثاني: عدمُ اعتقادِه أنَّه أرادَ تلكَ المسألةَ بذلك القول.

الثالث: اعتقادُه أنَّ ذلك الحُكمَ منسُوخ.

فلهم الفضلُ على مَن بعدَهم بالسَّبقِ والحفظِ لهذا العلم وغير ذلك، وإذا اجتهدَ أحدُهم فأخطأَ فله أجرٌ واحدٌ لاجتهاده، وإذا اجتهدَ وأصابَ فله أجران؛ أجرٌ لاجتهادِه وأجرٌ لإصابته؛ كما في قوله ﷺ: «**إذا اجتهدَ الحاكمُ فأصابَ فله أجران، وإذا اجتهدَ فأخطأَ فله أجرٌ واحدٌ**»[1]؛ فتبيَّن أنَّ المُجتهدَ مع خطئه له أجر، وذلك لأجلِ اجتهادِه، وخطؤُه مغفور؛ لأنَّ دَرَكَ الصَّواب في جميعِ أعيانِ الأحكام إمَّا مُتعذِّر وإمَّا مُتعسِّر»[2].

قولُه: «**وهُمُ الطَّائفَةُ المنصُورَةُ الذينَ قالَ فيهِم النَّبيُّ ﷺ: «لا تَزالُ طائِفَةٌ من أُمَّتي على الحَقِّ ظاهرِينَ، لا يضُرُّهُم مَن خَذَلَهُم ولا مَن خالَفَهُم حتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»[3]؛ هذا الحديث خرَّجاه في الصحيحين من حديث المُغِيرَةِ بن شُعبة، ومُعاوية بن أبي سُفيان، وأخرجه مسلم وغيرُه من حديث ثَوْبان، وجابر بن سَمُرة، وجابر بن عبد الله ﷺ.

وفي رواية: «**لا يضرُّهم مَن خَذَلَهُم ولا مَن خالفَهُم، حتَّى يأتي أمرُ الله وهم على ذلك**»[4]، وفي رواية: «**حتَّى يُقاتِلوا الدجَّالَ**»[5]، وفي رواية: «**حتَّى ينزلَ عيسى ابنُ مريمَ وهم ظاهرون**»[6]، وكلُّ هذه رواياتٌ صحيحةٌ

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) عن أبي هريرة.

(٢) رسالة "رفع الملام" (مجموع ابن رميح / ص٨٢).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) رواية مسلم أقرب (١٩٢١) (١٧٠)، وعنده: «وهم كذلك».

(٥) سيأتي.

(٦) أخرجه ابن عساكر من حديث أبي هريرة وابن عباس؛ كما في "كنز العمال" (١٤/ ٦١٨)!

ولا تعارُضَ بينها.

وقولُه: «**حتَّى يَأتِيَ أمرُ اللهِ وهُم ظاهِرُونَ**»؛ أي: على مَن خالفَهُم؛ أي: غالبون، أو المُراد بالظهور أنَّهم غيرُ مُستترين بل مشهورون، والأوَّل أولى.

وقد وقع عند مسلم من حديث جابر بن سمُرة: «**لن يَبرَحَ هذا الدِّينُ قائمًا تُقاتِلُ عليهِ عصابةٌ من المسلمينَ حتَّى تقومَ السَّاعةُ**»(١)، وله في حديثِ عُقبةَ بن عامر: «**لا تزالُ عصابةٌ من أُمَّتي يُقاتِلونَ على أمرِ الله، قاهرين لعدوِّهم، لا يضرُّهم مَن خالفَهُم حتَّى تأتِيهُمُ السَّاعةُ**»(٢).

الطائفة المنصورة

وقد اختُلِفَ في (الطائفة المنصورة) ما هي؟ قال البخاري في "صحيحه": هم أهل العلم.

وقال يزيد بن هارون وأحمد بن حنبل: إن لم يكونوا أهلَ الحديثِ فلا أدري مَن هم؟

وقال ابن المُبارك، وعليُّ بن المَدِينيِّ، وأحمد بن سِنان، والبُخاري وغيرهم: إنَّهم أهلُ الحديث.

وعن ابن المدينيِّ رواية: هم العرب؛ واستدلَّ برواية مَن روى: «**هم أهلُ الغَرْبِ**»، وفسَّر (الغربَ) بالدَّلوِ العظيمة؛ لأنَّ العربَ همُ الذين يستقُون بها.

وقال النووي: فيه أنَّ الإجماعَ حُجَّة، ثم قال: يجوزُ أن تكون الطائفةُ جماعةً متعدِّدةً من أنواع المؤمنين، ما بينَ شُجاعٍ وبصيرٍ بالحرب، وفقيهٍ

---

(١) رواه مسلم (١٩٢٢).
(٢) رواه مسلم (١٩٢٤).

ومُحدِّثٍ ومُفسِّر، وقائمٍ بالأمرِ بالمعروفِ والنَّهي عن المُنكر، وزاهدٍ وعابد، ولا يلزمُ أن يكونوا مُجتمعين في بلدٍ واحد، بل يجوزُ اجتماعُهم في قُطرٍ واحدٍ وافتراقُهم في أقطارِ الأرض، ويجوز أن يجتمعوا في البلدِ الواحد، وأن يكونوا في بعضٍ منه دونَ بعضٍ منه، ويجوزُ إخلاءُ الأرضِ من بعضهم أوَّلًا فأوَّلًا إلى ألَّا يبقى إلَّا فرقةٌ واحدةٌ ببلد واحد، فإذا انقرضوا جاء أمر الله؛ انتهى مُلخَّصًا مع زيادةٍ فيه.

ونظيرُ هذا - ما نبَّه عليه - ما حملَ عليه بعضُ الأئمَّةِ حديث: «**إنَّ الله يبعَثُ لهذه الأُمَّةِ على رأسِ كلِّ مئة سنةٍ مَن يُجدِّد لها دينَها**»[(١)]؛ أنَّه لا يلزمُ أن يكون في رأس كلِّ مئة سنةٍ واحدٌ فقط، بل يكون الأمرُ فيه كما ذُكِرَ في الطائفة، وهو مُتَّجه؛ فإنَّ اجتماع الصِّفاتِ المُحتاجِ إلى تجديدها لا ينحصِرُ في نوعٍ من أنواع الخير، ولا يلزمُ أنَّ جميعَ خصالِ الخيرِ كلِّها في شخصٍ واحد، إلَّا أن يُدَّعى ذلك في عمر بن عبد العزيز، فإنَّه كان القائمَ بالأمرِ على رأس المئة الأولى باتِّصافه بجميع صفاتِ الخيرِ وتقدُّمه فيها؛ ومن ثَمَّ أطلقَ أحمدُ أنَّهم كانوا يحمِلُون الحديثَ عليه؛ فعلى هذا كلُّ مَن كان مُتَّصفًا بشيءٍ من ذلك عند رأس المئة هو المُراد سواءٌ تعدَّد أم لا»[(٢)].

وفي "الصحيح" عن أبي هريرة؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لا تقومُ السَّاعةُ حتَّى تَضطَرِبَ أَلَياتُ نِساءِ دَوْسٍ حَولَ ذي الخَلَصَة**»؛ وكانت صنمًا تعبُدها دَوسٌ في الجاهلية بتَبَالَة[(٣)].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) "فتح الباري" (٣/ ٢٥٠ - ٢٥٢) بتلخيص، و"فتح المجيد" (ص٢٧٦).

(٣) رواه مسلم (٢٩٠٦)، و(أَلَيات) بفتح الهمزة واللام ؛ أي: تضطرب أعجازُ نساءِ دَوْسٍ حولَ صنمهم؛ لرجوعهم إلى عبادة الأصنام والطواف بها. =

الجمع بين الأحاديث

قال ابن بطَّال: هذا الحديث وما أشبهه ليس المُرادُ به أنَّ الدِّينَ ينقطعُ كلُّه في جميعِ أقطارِ الأرضِ حتى لا يبقى منه شيء؛ لأنَّه ثبتَ أنَّ الإسلامَ يبقى إلى قيام السَّاعة، إلَّا أنَّه يضعُفُ ويعود غريبًا كما بدأ - ثمَّ ذكرَ حديث «**لا تزالُ طائفةٌ من أُمَّتِي يُقاتلون على الحقِّ...**» الحديث - قال: فتبيَّن في هذا الحديثِ تخصيصُ الأخبارِ الأُخرى، وأنَّ الطائفةَ التي تبقى على الحقِّ تكون ببيتِ المقدسِ إلى أن تقومَ السَّاعة، قال: فبهذا تأتلِفُ الأخبار.

قال الحافظ: ليس فيما احتجَّ به تصريحٌ ببقاءِ أولئك إلى قيام السَّاعة، وإنَّما فيه: «**حتى يأتيَ أمرُ الله**»؛ فيحتمِلُ أن يكون المُرادُ بأمرِ الله ما ذُكِرَ من قبض مَن بقي من المؤمنين، وظواهرُ الأخبارِ تقتضي أنَّ الموصوفين بكونهم ببيتِ المَقدِسِ أنَّ آخرَهم مَن كان مع عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

ثمَّ إذا بعثَ الله الرِّيحَ الطيِّبةَ فقبضت رُوحَ كلِّ مؤمن، لم يبقَ إلَّا شِرارُ النَّاس، وقد أخرج مسلم من حديث ابن مسعودٍ رَفَعَه: «**لا تقومُ السَّاعةُ إلَّا على شِرارِ النَّاس**»[1]، وذلك إنَّما يقعُ بعد طُلوع الشَّمس من مَغرِبها، وخروجِ الدابَّة، وسائر الآيات العِظام، وقد ثبت أنَّ الآياتِ العِظامَ مثلُ السِّلْكِ إذا انقطعَ تناثرَ الخَرَزُ منه بسُرعة.

وقد أورد مسلم عقب حديث أبي هُريرة - من حديث عائشة - ما يُشير إلى بيانِ الزمان الذي يقعُ فيه ذلك، ولفظُه: «**لا يذهبُ الليلُ والنَّهارُ حتى تُعبدَ اللَّاتُ والعُزَّى**»[2]، وفيه: «**يبعثُ الله ريحًا طيِّبةً، فتَوَفَّى كُلَّ مَن في قلبِهِ**

= و(تَبَالَة): قرب بيشة، وهي غير تَبَالَة التي يُضرب بها المَثَلُ فيُقال: أهونُ على الحجَّاج من تَبَالَة؛ وكان قد ولي عليها ثم رجعَ قبل أن يدخلَها لمَّا قيلَ له: تسترُها أَكَمَة، فقال: لا خيرَ في بلدةٍ تسترُها أَكَمَة، وهي قرية من الطائف.

(١) رواه مسلم (٢٩٤٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٠٧).

مِثْقالُ حَبَّةٍ من خَرْدَلٍ من إيمانٍ، فيبقَى مَن لا خيرَ فيه، فيرجِعُونَ إلى دينِ آبائِهِم»[1]، وعنده في حديث عبد الله بن عمرو رَفَعَه: «**يخرجُ الدجَّالُ في أُمَّتي...**» الحديث، وفيه: «**فيبعثُ اللهُ عيسى ابنَ مريمَ فيُبطِلُهُ فيُهلِكُهُ، ثم يمكثُ النَّاسُ سبعَ سنين، ثمَّ يُرسِلُ الله ريحًا باردةً من قِبَلِ الشَّامِ، فلا يبقى على وجهِ الأرضِ أحدٌ في قلبِهِ مثقالُ حبَّةٍ من خيرٍ - أو إيمانٍ - إلَّا قَبَضَتهُ**»، وفيه: «**يبقَى شِرارُ النَّاسِ في خِفَّةِ الطَّير وأحلامِ السِّباع، لا يعرفون معروفًا ولا يُنكرون منكرًا، فيتمثَّل لهم الشَّيطانُ فيأمُرُهُم بعبادةِ الأوثان، ثم يُنفَخُ في الصُّورِ**»[2].

فيظهرُ بذلك أنَّ المُرادَ بأمر الله في حديث: «**لا تزال طائفةٌ...**» - وقوعُ الآياتِ العِظامِ التي يعقُبها قيامُ السَّاعة ولا يتخلَّفُ عنها إلَّا شيئًا يسيرًا، ويؤيِّدُه حديثُ عِمران بن حُصين رَفَعَه: «**لا تزالُ طائفةٌ من أُمَّتي يُقاتِلون على الحقِّ، ظاهرين على مَن ناوأهُم حتى يُقاتِلَ آخرُهم الدجَّال**»[3]؛ أخرجه أبو داود والحاكم، ويُؤخَذ منه صحَّةُ ما تأوَّلتُه؛ فإنَّ الذين يُقاتِلون الدجَّالَ يكونون بعد قتلِه مع عيسى، ثم يُرسَلُ عليهم الرِّيحُ الطيِّبةُ فلا يبقى بعدَهم إلَّا الشِّرارُ كما تقدَّم.

ووجدتُّ في هذا مناظرةً لعقبةَ ابن عامرٍ ومحمَّدِ بن مَسْلَمَة، فأخرجَ الحاكم من رواية عبد الرحمن بن شَماسَةَ؛ أنَّ عبد الله بن عمرو قال: لا تقومُ السَّاعةُ إلَّا على شِرار الخلق، هم شرٌّ من أهل الجاهليَّة، فقال عُقبة بن عامر: عبدُ الله أعلمُ ما يقول، وأمَّا أنا فسمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ:

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٠٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٤٠).

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٤٣٧)، وأبو داود (٢٤٨٤)، الحاكم (٤/ ٤٥٠) ووافقه الذهبي.

«**لا تزالُ عصابةٌ من أُمَّتي يُقاتلون على أمرِ الله ظاهرينَ، لا يضرُّهم مَن خالفهم، حتَّى تأتيهمُ السَّاعةُ وهم على ذلك**»، فقال عبد الله بن عمرو: أجل؛ ويبعثُ الله ريحًا ريحُها ريحُ المِسْك ومَسُّها مَسُّ الحرير، فلا تتركُ أحدًا في قلبِه مثقالُ حبَّةٍ من إيمانٍ إلَّا قبضَتْهُ، ثم يبقى شِرارُ النَّاسِ، فعليهم تقومُ السَّاعة»[1]؛ فعلى هذا فالمُراد بقولِه في حديث عُقبة: «**حتَّى تأتِيَهُمُ السَّاعةُ**»: ساعتُهم هم؛ وهي وقتُ موتِهم بهُبوب الرِّيح، والله أعلم»[2].

«**ولا يأبى هذا كلَّ الإباءِ ما وردَ في بعضِ الرِّوايات مكانَ «أمرُ اللهِ»: «يَومُ القِيامَة»**؛ لأنَّ ما قاربَ الشيءَ يُعطى حُكمَه، فهذا الوقتُ لقُربِهِ من القيامة يُطلقُ عليه القيامة، وجمعُه هنا أحسنُ من جمعِ غيرِه بأن يكفُرَ بعضُ النَّاسِ ويبقى بعضُهم؛ لمُنافاتِه للكُلِّيَّاتِ الواردةِ كما لا يخفَى»[3].

وجوَّزَ الطَّبريُّ أن يُضمَرَ في كلٍّ من الحديثين المحلُّ الذي يكون فيه تلك الطائفة؛ فالموصوفون بشِرارِ النَّاسِ الذين يبقَون بعد أن تَقبِضَ الرِّيحُ من تَقبِضُهُ يكونون مثلًا ببعض البلاد، كالشَّرق الذي هو أصلُ الفِتَن، والموصوفون بأنَّهم على حقٍّ يكونون مثلًا ببعضِ البلاد، كبيت المَقدِس؛ لقوله في حديث مُعاذ: «**إنَّهم بالشَّام**»[4]، وفي لفظ: «**ببيت المَقدِس**»[5].

وما قالَه - وإن كان مُحتمَلًا - يردُّه قولُه في حديث أنس في "صحيح

---

(١) أخرجه الحاكم (٤/ ٤٥٦ - ٤٥٧) وصحَّحه، ووافقه الذهبي.

(٢) "فتح الباري" (١٣/ ٦٥- ٦٦).

(٣) "الإشاعةْ، في أشراط الساعةْ" (ص١٨٠).

(٤) أخرجه أحمد (٤/ ١٠٤) من حديث سلمةَ بن نُفيل، وعنده: «**ألا إنَّ عُقرَ دارِ المؤمنين بالشَّام**».

(٥) أخرجه عبد الله بن أحمد (٥/ ٢٦٩) من حديث أبي أمامة، وجادةً عن خطِّ أبيه، وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٧٦٤٣).

مسلم" : «**لا تقومُ السَّاعةُ حتَّى لا يُقالَ في الأرض: اللهُ اللهُ**»[١]، إلى غيرِ ذلك من الأحاديث التي تقدَّم ذكرُها في معنى ذلك، والله أعلم[٢].

«فعلَى هذا فهذه الطائفةُ قد تجتمِع، وقد تتفرَّق، وقد تكونُ في الشَّام، وقد تكونُ في غيرِه، فإنَّ حديثَ أبي أُمامة وقولَ مُعاذ لا يُفيد حصرَها بالشَّام، وإنَّما يُفيد أنَّها تكونُ في الشَّام بعضَ الأزمان، لا في كلِّها»[٣].



---

(١) أخرجه مسلم (١٤٨).

(٢) "فتح الباري" (١٣/ ٢٤٤)، وتقدَّم (ص٥٦٢-٥٦٣) كلام شيخ الإسلام.

(٣) "فتح المجيد" (ص٢٧٩).

قولُه: «**فنَسألُ اللهَ أن يجعَلَنا منهُم، وألَّا يُزِيغَ قُلوبَنا بعدَ إذ هَدانا، وأن يَهَبَ لنا من لَدُنْهُ رحمةً إنَّهُ هوَ الوَهَّابُ**».

الشَّرح

ختمَ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ هذه العقيدةَ المُباركةَ بدُعاء الراسخين في العلم الذين يقولون: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]، وهو من أنفسِ الدُّعاء وأجلِّه، وكلُّ النَّاسِ مُحتاجون له.

أدعية نبوية

وروى الإمام أحمد عن عائشة؛ قالت: دعواتٌ كان رسولُ الله ﷺ يدعو بها: «**يا مُقلِّبَ القُلوبِ، ثَبِّتْ قلبي على دينك**»، قالت: فقلتُ: يا رسول الله، إنَّك تُكثِرُ أن تدعو بهذا الدُّعاء! فقال: «**إنَّ قلبَ الآدميِّ بينَ إصبَعَينِ من أصابعِ الله؛ فإذا شاءَ أزاغَهُ، وإذا شاءَ أقامَه**»[1].

وروى الإمام أحمد أيضًا عن شَهْر: سمعتُ أمَّ سلمة تُحدِّث أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُكثِرُ في دُعائه أن يقول: «**اللهمَّ مُقلِّبَ القُلوبِ، ثَبِّتْ قلبي على دينِكَ**»، قالت: فقلتُ: يا رسول الله، أوَ إنَّ القلوبَ لتتقلَّبُ؟ قال: «**نعم؛ ما خلقَ الله من بَشَرٍ من بني آدم إلَّا أنَّ قلبَه بينَ إصبَعَينِ من أصابع الله عَزَّ وَجَلَّ؛ فإن شاءَ أقامَه، وإن شاءَ أزاغَه؛ فنسألُ الله ربَّنا ألَّا يُزيغَ قُلوبَنا بعدَ إذ هدانا، ونسألُه أن يهبَ لنا من لَدُنهُ رحمةً؛ إنَّه هو الوهَّاب**»، قالت: فقلت: يا رسولَ الله، ألا تُعلِّمني دعوةً أدعو بها لنفسي؟ قال:

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٩١، ٢٥١)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٢٢٤، ٢٣٣) من حديث عائشة، وفي الباب عن النوَّاس بن سَمْعان، عند أحمد (٤/ ١٨٢)، وابن ماجه (١٩٩)، وابن أبي عاصم في "السنَّة" (٢١٩)، وعن أنس عند الترمذي (٢١٤٠) وحسَّنه، وابن ماجه (٢٨٣٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢٢٥). وعن أم سلمة، وهو الآتي بعده.

«بلى؛ قولي: اللهمَّ ربَّ النبيِّ محمَّد، اغفِر لي ذنبي، وأذهِب غيظَ قلبي، وأجِرني من مُضِلَّات الفِتَنِ ما أحيَيْتَنا»(١).

فنسألُ الله ربَّنا أن يُثبِّت قلوبَنا، وأن يهدِيَنا صراطَه المُستقيم، وصلَّى الله على خيرِ خلقهِ محمَّد وآله وصحبه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا.



---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٢٩٤، ٣٠٢، ٣١٥)، وابن أبي عاصم في "السنَّة" (٢٢٣)، وأخرجه الآجري في "الشريعة" (٧٧٥) من طريق الحسن عن أمِّه؛ قالت: سمعت أمَّ سلمة. . . مختصرًا.

هذه العقيدة

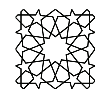
تُسمَّى بـ"العقيدة الواسطيَّة" ؛ نسبةً إلى بلد واسِط؛ وذلك لأنَّ الذي سألَ الشيخَ أن يكتُبَ له هذه العقيدةَ السلفيَّةَ رجلٌ من أهل واسِط.

والمُسمَّى بواسِط بُلدانٌ كثيرةٌ أهمُّها: واسِطُ الحجَّاج؛ ويقول ياقوت الحَمَوي: وسُمِّيت (واسطًا) لأنَّها مُتوسِّطةٌ بين البَصْرةِ والكُوفَة؛ لأنَّ منها إلى كلِّ واحدةٍ منهما خمسين فرسخًا، ونقل عن يحيى بن مَهديٍّ بن كُلال قولَه: شرعَ الحجَّاجُ في عِمارة واسِط في (سنة ٨٣)، وفرَغَ من عِمارتها في (سنة ٨٦)، فكان عِمارتُها في عامين. اهـ.

وقد جرت في هذه العقيدة مناظراتٌ بين الشيخ وبعض مُعاصِريه.

وانتهت بمُوافقةِ خُصومِهِ على صَوابِه فيما ذكرَه، وقد ذكرَ ذلك ابنُ كثير في "تاريخه"، وابنُ عبد الهادي في "العقودُ الدرِّيَّهْ، في مناقبِ شيخِ الإسلامِ ابن تيميَّهْ" وكتبَها الشيخُ إجابةً لمَن طلبَ منه ذلك؛ وذكرَها غيرُ واحد.





المناظرة في العقيدة الواسطيَّة

كان نصر المَنْبِجِيُّ والقاضي ابن مَخْلُوفٍ وغيرُهما قد تكلَّموا عند السُّلطان في مصر في عقيدة الشيخ، وقد استعانوا بركن الدِّين بِيبَرْسَ الجاشَنْكِير، وأرسل السُّلطان محمَّد بن قلاوون مرسومًا لنائب السَّلطنة الأفرَم في دمشق؛ لإحضار الشيخِ وجماعةٍ من الفُقهاءِ والقُضاةِ لدى نائب السَّلطنة؛ ليتناظروا في العقيدة.

وفي يوم الاثنين ثامن رجب (سنة **٧٠٥**) حضروا، وكان من بين الحاضرين: تقيُّ الدين الهِندِيُّ، والشيخ كمال الدين ابن الزَّمْلَكانِيِّ، اللذان ناظرا الشيخ، وبعد ثلاث جَلَساتٍ اتَّفقَ المُجتمعون على قَبولِ "العقيدة الواسطيَّة" والرضا بما جاء فيها.

ويقول الشيخ(١): أمَّا بعد، فقد سُئِلتُ غيرَ مرَّةٍ أن أكتُبَ ما حضرني ممَّا جرى في المجالس الثلاثة، المعقودةِ للمُناظرةِ في أمرِ الاعتقاد؛ بمقتضى ما وردَ من كتابِ ذي السُّلطان من الدِّيار المصريَّة إلى نائبِه أميرِ البلادْ، لمَّا سعى إليه قومٌ من الجهميَّةِ والاتِّحاديَّةِ والرافضة وغيرهم من ذوي الأحقادْ؛ فأمرَ الأميرُ بجمعِ القُضاةِ الأربعة - قضاة المذاهب الأربعة - وغيرِهم من نُوَّابِهم، والمُفتين، والمشايخ ممَّن لهم حرمةٌ وبهم اعتدادْ، وهم لا يدرون ما قُصِدَ بجَمْعِهِم في هذا المِيعادْ؛ وذلك يومَ الاثنين ثامن رجبٍ المُبارك، عام خمس وسبعمئة، **فقال لي**: هذا المجلسُ عُقِدَ لك؛ فقد وردَ

(١) في "المناظرة" وهي مطبوعة مع "العقيدة الواسطيَّة" المطبوعة بالمطبعة السلفيَّة ومكتبتها (ص **٣٩** - **٤٧**) وغيرها.

مرسومُ السُّلطانِ بأن أسألَكَ عن اعتقادِك، وعمَّا كتبتَ به إلى الدِّيارِ المصريَّةِ من الكُتُبِ التي تدعو بها النَّاسَ إلى الاعتقاد، **وأظنُّهُ قال**: وأن أجمعَ القُضاةَ والفُقهاءَ ويتباحثون في ذلك.

فقلتُ: أمَّا الاعتقادُ فلا يُؤخذُ عنِّي، ولا عمَّن هو أكبرُ منِّي؛ بل يُؤخَذُ عن الله ورسولِه ﷺ، وما أجمعَ عليه سلفُ الأُمَّة؛ فما كان من القرآنِ وجبَ اعتقادُه، وكذلك ما ثبتَ في الأحاديث الصحيحة مثل "صحيح البخاري" و"مسلم"...

إلى أن قال: ثم قلتُ للأميرِ والحاضرين: وأنا أعلمُ أنَّ أقوامًا يكذِبُونَ عليَّ، كما قد كذبوا عليَّ غيرَ مرَّةٍ، وإن أمليتُ الاعتقادَ من حِفْظِي ربَّما يقولون: كتمَ بعضَه، أو داهنَ ودارَى، فأنا أُحضِرُ عقيدةً مكتوبةً من نحو سبع سنين، قبلَ أن يجيءَ التَّتَرُ إلى الشَّام، **وقلتُ بعد حُضورِها وقِراءتِها**: ما ذكرتُ فيها فصلًا إلَّا وفيه مُخالِفٌ من المُنتسِبينَ إلى القِبلَة، وكلُّ جُملةٍ فيها خلافٌ لطائفةٍ من الطوائف.

ثمَّ أرسلتُ مَن أحضرَها ومعه كراريسُ بخطِّي من المنزل، فحضرت "العقيدة الواسطيَّة"، **وقلتُ لهم**: هذه كان سببُ كتابتها أنَّه قَدِمَ عليَّ من أرض واسط بعضُ قُضاةِ نواحيها، شيخٌ يُقال له: رضيُّ الدِّينِ الواسطيُّ، من أصحاب الشافعيِّ، قَدِمَ علينا حاجًّا، وكان من أهل الخيرِ والدِّينِ والعلم، وسألني أن أكتُبَ له عقيدةً تكونُ عمدةً له ولأهلِ بيته.

فاستعفيتُ من ذلك، **وقلت**: قد كتبَ النَّاسُ عقائدَ مُتعدِّدةً، فخُذ بعضَ عقائدِ أئمَّةِ السُّنَّة.

فألحَّ في السُّؤال، **وقال**: ما أُحِبُّ إلَّا عقيدةً تكتبُها أنتَ؛ فكتبتُ له هذه العقيدة وأنا قاعدٌ بعد العصر، وقد انتشرَت بها نُسخٌ كثيرةٌ في مصر

والعراق وغيرهما، فأشارَ الأميرُ بألَّا أقرأها أنا؛ دفعًا للرِّيبة، وأعطاها لكاتبه الشيخ كمال الدين، فقرأها على الحاضرين حرفًا حرفًا، والجماعةُ الحاضرون يسمعونها ويُورِدُ المُورِدُ ما شاء، ويُعارِضُ فيما شاء، والأميرُ أيضًا سأل عن مواضعَ فيها. انتهى ما أردنا ذكرَه هنا.

وقد اقتطفنا من هذا المُناظرات ما رأينا لذكرِه فائدة، وذكرناها في مواضعِها من الكتاب بحَمدِ الله تعالى.



نماذجُ من اهتمام العُلماء وطلبة العلم بكتاب

" الرَّوضةِ النديَّة، شرح العقيدةِ الواسطيَّة "

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

المكتب الخاص

للمفتي ورئيس قضاة نجد وتوابعها

والكليات والمعاهد العلمية

الرقم [illegible]

التاريخ [illegible]

المشفوعات ....

حضرة الاستاذ الكريم الاخ زيد بن عبدالعزيزبن فياض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ٠ ولقد وصلنا خطابكم الكريم واني اشكركم على ما تضمنه من التهنئة باكمال مناسك الحج وحلول عيدالاضحى اعادكم الله لامثاله ٠ وما اشرتم اليه نحو المعاملة الخاصة بكتاب الروضة النديه فاحيطكم علما ان جواب سماحة الشيخ في هذا الخصوص قد صدر الى جلالة الملك المعظم ايده الله برقيا برقم ٣٥٢٣ـ في ٨/١٢/٧٨هـ وهو جواب طيب ولاندرى ماذا تم في المعاملة بعد ذلك وقد حررنا لكم رقم البرقية اذا اردتم تراجعون بن دغيثر به ٠ ونحن على اتم استعداد لما يلزم لكم ونتشرف باى خدمة ـ والله يحفظكم ؟؟؟؟ اخوكم الخاص

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الأستاذ الكريم الأخ زيد بن عبد العزيز بن فيَّاض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ولقد وصلنا خطابكم الكريم، وإنِّي أشكرُكم على ما تضمَّنه من التهنئة بإكمال مناسك الحجِّ وحلول عيد الأضحى، أعادَكم الله لأمثاله.

وما أشرتُم إليه نحو المعاملة الخاصَّة بكتاب "الروضة النديَّة" فأُحيطكم علمًا أنَّ جواب سماحة الشيخ في هذا الخصوص قد صدر إلى جلالة الملك المعظم أيَّده الله برقيًّا برقم **(٣٥٣٣)** في ٨/ ٢/ ٧٨هـ، وهو جوابٌ طيِّب، ولا ندري ماذا تمَّ في المُعاملة بعد ذلك، وقد حرَّرنا لكم رقم البرقية أعلاه إذا أردتُّم تُراجعون ابن دغيثر به.

ونحن على أتمِّ استعدادٍ لما يلزمُ لكم، ونتشرَّفُ بأيِّ خدمة.

والله يحفظكم.



الخطاب الصادر		مسودات		
عدده		المحكمة الشرعية ب........	عدده	
تاريخه			تاريخه	
مشفوعاته			قيده	

بسم الله الرحمن الرحيم ١٨/٢

من عبد الله بن محمد بن حميد إلى حضرة الأخ المكرم المحترم الأستاذ الفاضل الشيخ زيد بن
عبد العزيز الفياض حفظه الله وتولاه آمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
أما بعد فقد وصلني كتابكم المكرم وسرني حيث أشعر بصحتكم وعافيتكم
الحمد لله على نعمه أحوال أخيكم بحمد الله على أحسن حال وأنعم بال والحمد
لله المهيمن المتعال تابع الله على الجميع وافر نعمه وصرف عنا وعنكم
أسباب نقمه ثم تلقيت هديتكم الثمينة الروضة الندية وحلت
[illegible] علومكم وأكثر من أمثالكم غير أننا منذ مدة
فاته مجيئها تلك النقول المفيدة ووضعها في مواضعها
اللائقة بها ولعلنا نتمكن في بعض الأوقات من قراءتها
وإذا رأينا بعد ذلك في الكتاب المذكور إن شاء الله
إنكم بذلتم جهودًا جبارة في تحريره وضبطه وهو واف
في بابه جزاكم الله خيرًا هذا ما لزم مع إبلاغ السلام
الشيخ محمد والشيخ عبد اللطيف والشيخ عبد العزيز وجميع العائلة
الأشياء لكم منا العيال والإخوان بخير ويحيونه والسلام عليكم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

من عبد الله بن محمد بن حميد إلى حضرةِ الأخ المُكرَّم الأحشَم، الأستاذ الفاضل الشيخ: زيد بن عبد العزيز الفيَّاض، حفظه الله وتولَّاه آمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فقد وصلني كتابكم المُكرَّم، وسرَّني حيث أشعر بصحَّتكم وعافيتكم؛ الحمد لله على نعمه، أحوالُ أخيكم بحمد الله على أحسنِ حال، وأنعمِ بال، والحمد للمُهيمن المُتعال، تابع الله على الجميع وافرَ نِعَمِه، وصرفَ عنهم أسبابَ سَخَطِهِ ونِقَمِه.

هديَّتكم الثمينة "الروضة النديَّة" وصلت؛ بارك الله فيكم وفي علومكم، وأكثرَ من أمثالكم، قرأتُ منها مواضيع، فأعجبتني تلك النقولات المفيدة ووضعها في مواضعها اللائقة بها، ولعلَّنا نتمكَّن في بعض الأوقات من قراءتها، وإبداء رأينا بعد ذلك في الكتاب المذكور إن شاء الله.

إنَّكم بذلتم جهودًا جبَّارة في تحريره وضبطه، وهو وافٍ في بابه؛ جزاكم الله خيرًا.

هذا ما نرجو، مع إبلاغ السَّلام على الشيخ محمد والشيخ عبد اللطيف والشيخ عبد العزيز وحمود العُقلا الأساتذة، كما أنَّ العيال والإخوان بخير وعافية.

والسَّلام عليكم.



بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
رئاسة هيئات الأمر بالمعروف بالحجاز

الرقم .. [illegible]
التاريخ ٥/ /١
المشفوعات

حضرة المكرم الاستاذ زيد بن فياض وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد ارجو الله انكم بخير وعافية . استلمنا الصندوق المرسل منكم وبباطنه ثمانون نسخة من الروضة الندية فنشكركم على ذلك . والحقيقة ان تاليفكم هذا الكتاب يعد مجهودا عظيما في ميدان نشر العلم النافع فنسأل الله تعالى ان يثيبكم على عملكم هذا ويرزقكم السداد والتوفيق نامل ارسال المتبقي من المئة النسخة من الكتاب مع ارسال فاتورة الحساب والله يتولاكم برعايته

الرئيس العام لهيئات الامر بالمعروف بالحجاز

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

حضرة المُكرَّم الأستاذ زيد بن فياض وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد، أرجو الله أنَّكم بخير وعافية، استلمنا الصندوق المُرسلَ منكم، وباطنه ثمانون نسخة من "الروضة النديَّة"؛ فنشكركم على ذلك.

والحقيقة أنَّ تأليفكم هذا الكتاب يعدُّ مجهودًا عظيمًا في ميدان نشر العلم النافع؛ فنسأل الله تعالى أن يُثيبكم على عملكم هذا، ويرزقكم السَّداد والتوفيق.

نأمُل إرسال المُتبقِّي من المئة النسخة من الكتاب، مع إرسال فاتورة الحساب.

والله يتولَّاكم برعايته.

الرئيس العام
لهيئات الأمر بالمعروف بالحجاز
عبد الملك بن إبراهيم آل الشيخ



الصفحة (٨) القصيم ـ العدد ١٣٧٩هـ





الشيخ: حمود بن عقلا الشعيبي

لا شك ان العقيدة الواسطية لها مكانة مرموقة بين العلماء المحققين ولها ميزاتها الخاصة من حيث اختصار اللفظ ودقة المعنى وسهولة التعبير ، فقد جمعت من ادلة اصول الدين العقلية والنقلية الكثير واشتملت على اصول وقواعد قطعية قلما توجد في غيرها ،من ذلك فقد ظلت ردحا من الزمن بدون شرح يجلو غوامضها ويكشف ما خفي من عباراتها، الى ان وفق لشرحها فضيلة الاستاذ الجليل الشيخ زيد ابن فياض فجاء شرحه وافيا بالمقصود حافلا بالمسائل والبحوث الممتعة متحليا بحسن الترتيب للنقول ، اذ قد سلك في النقل طريقة لائقة ، فقد راعى الامانة في التاليف فنسب كل نقل الى مصدره مشيرا الى الكتاب والصفحة التي نقل منها ، وهي طريقة لا شك مستحسنة ، كما ان لفضيلة الشيخ العالم العلامة عبدالرحمن بن ناصر بن سعدي حاشية على الواسطية لم تطبع حتى الان ٠

الثمار الشهيَّة

لا شكَّ أنَّ "العقيدة الواسطيَّة" لها مكانةٌ مرموقةٌ بين العُلماء المُحقِّقين، ولها مِيزاتُها الخاصَّة من حيثُ اختصارُ اللفظ، ودقَّة المعنى، وسهولة التعبير، فقد جمعت من أدلَّة أُصولِ الدِّينِ العقليَّةِ والنَّقليَّةِ الكثير، واشتملت على أصول وقواعد قطعيَّة قلَّما تُوجد في غيرِها.

مع ذلك فقد ظلَّت رَدَحًا من الزمن بدون شرحٍ يجلو غوامضها، ويكشفُ ما خَفِيَ من عباراتها، إلى أن وُفِّق لشرحها فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ زيد بن فيَّاض، فجاء شرحُه وافيًا بالمقصود، حافلًا بالمسائل والبحوث المُمتعة، مُتحلِّيًا بِحُسنِ الترتيب للنُّقول، إذ قد سلكَ في النَّقل طريقةً لائقة؛ فقد راعى الأمانةَ في التأليف فنسبَ كلَّ نقلٍ إلى مصدرِه، مُشيرًا إلى الكتاب والصفحة التي نقلَ منها، وهي طريقةٌ لا شكَّ مُستحسَنة، كما أنَّ لفضيلةِ الشيخ العالم العلَّامة عبد الرحمن بن ناصر بن سِعدي حاشية على "الواسطيَّة" لم تُطبَع حتى الآن.

الشيخ: حمود بن عُقلا الشعيبي



بسم الله الرحمن الرحيم

إلى حضرة الشيخ الفاضل والأستاذ الجليل زيد بن عبد العزيز آل فياض حفظه الله تعالى وسدد خطاه ووفقه لما يحبه ويرضاه آمين سلامًا عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد أرجو أنكم في تمام الصحة والعافية محبكم ولله الحمد على ما تودون ثم إنه سرنا ما قرأناه في جريدة اليمامة من إعلان إصدار كتابكم الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية ولذا نحمد الله تعالى على ما منَّ به عليكم من إكمال هذا الكتاب وطبعه جعل الله نافعًا لمؤلفه وقارئه وسامعه آمين. كما نرجو أنه يكون بالكمية [illegible] كثير ونوزع مجانًا لما نستطيعه ونعم المؤلفات نافعة أخي أرجو أنه تجزلنا خمس نسخ مع الشكر لفضيلتكم وهذا وأقرأ سلامًا والدكم وأبناء إخوانكم والمشايخ عندنا كافة إخوانكم يهدونكم السلام ويباركون لكم في إبراز هذا الكتاب إلى حيز الوجود وهذا ونقبل فائق تحياتنا

والسلام

أخوك صالح بن [illegible]

١٣٧٨/٣/٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إلى حضرةِ الشَّيخ الفاضل والأستاذ الجليل: زيد بن عبد العزيز آل فيَّاض حفظه الله تعالى وسدَّد خطاه، ووفَّقه لما يحبُّه ويرضاه، آمين.

سلامًا عليكم ورحمةُ الله وبركاته

وبعد، أرجو أنَّكم بأتمِّ الصحَّة والعافية، مُحبُّكم ولله الحمد على ما تودُّون، ثمَّ إنَّه سرَّنا ما قرأناه في "جريدة اليمامة" من إعلان إصدار كتابكم "الروضة النديَّهْ، شرح العقيدة الواسطيَّهْ"، وإنَّا نحمَد الله تعالى على ما منَّ به عليكم من إكمال هذا الكتاب وطبعه، جعلَ الله نفعَه لمؤلِّفه وقرَّائه وسامعيه آمين.

كما نرجو أن يكون باكورةَ خيرٍ أو نموذجًا صالحًا لما سيتلُوه من مُؤلَّفات نافعة.

أخي، أرجو أن تُنجِزوا لنا خمس نسخ مع الشُّكر لفضيلتكم، وهذا وأقرِئ سلامي والدَكم والإخوان، والمشائخُ عندنا وكافَّة الإخوان يُهدونكم السَّلام، ويباركون لكم في إبراز هذا الكتاب إلى حيِّز الوجود.

وهذا، وتقبَّل فائق تحيَّاتي، والسَّلام.

أخوك

فالح بن مهدي

٦/ ٣/ ١٣٧٨هـ



من الأخ محمد الصالح العثيمين إلى الشيخ المكرم الأخ زيد بن عبد العزيز بن فياض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ثم نهنئكم بشهر رمضان المبارك سائلين المولى أن يجعلنا وإياكم ممن صامه وقامه إيماناً واحتساباً وأن يتقبل من الجميع وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ثم إنني اطلعت على كتابكم الروضة الندية وسررت بحسن ترتيبه واستيعابه وأرجو الله تعالى أن ينفعك به في الدنيا والآخرة وأن يجزيك عن المؤلف وقارئي شرحك خيراً وقد عرفت بعض من يشتري لي نسخة فقال إنه لم يجدها. لكن من فضلكم تعطوننا نسخة وتأخذون قيمتها من الأخ محمد السليمان العثيمين وهو حامل الكتاب إليكم وفق الجميع لما فيه الخير والصلاح آمين. هذا ولازم تشرفونا بما يلزم بلغوا سلامنا العزيز ندية والمشائخ كما منا الجميع بخير والباري يحفظكم والسلام عليكم ورحمة الله.

بسم الله الرحمن الرحيم

من عنيزة في ٢/ ٩/ ١٣٧٨هـ.

من الأخ: محمد الصالح العثيمين إلى الشيخ المكرَّم الأخ:

زيد بن عبد العزيز بن فيَّاض حفظه الله

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ثم نُهنِّئكم بشهر رمضان المُبارك، سائلين المولى أن يجعلنا وإيَّاكم ممَّن صامه وقامه إيمانًا واحتسابًا، وأن يتقبَّل من الجميع، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّد، وعلى آله وصحبه وسلَّم.

ثم إنَّني اطَّلعت على كتابكم "الروضة النديَّة" وسُرِرتُ بحُسنِ ترتيبه واستيعابه، وأرجو الله تعالى أن ينفعكَ به في الدُّنيا والآخرة، وأن يجزيكَ عن المُؤلِّف وقارئي شرحِك خيرًا، وقد عرفت بعض مَن يشتري لي نسخة فقال: إنَّه لم يجدها، ولكن من فضلكم تُعطوننا نسخة وتأخذون قيمتها من الأخ/ محمد السُّليمان العثيمين، وهو حامل الكتاب إليكم.

وفَّقَ الله الجميعَ لما فيه الخيرُ والصلاح، آمين.

هذا، وبلِّغوا سلامنا العزيزَ لديكم والمشائخ، كما هنا الجميع بخير.

والباري يحفظُكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.



بسم الله الرحمن الرحيم

الى حضرة جناب المكرم الافخم الاخ الشيخ زيد بن فياض مدير صحيفة اليمامة الغراء المحترم

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته على الدوام مع السؤال عن الاحوال احال الله عنكم ما تكرهون وعنا من كرم الله بخير وسرور نحمد الله لا نحصي ثناء عليه . بعد

مدح لنا بعض الاخوان مؤلفكم الكريم شرح العقيدة الواسطية واثنى عليها ونحب ان نراه وعسى ان يكون فوق ما قيل فان تكرمتم علينا منه بنسختين واحدة لنا والثانية للاخ عبد الكريم فالرجا تسليمها بيد الاخ صالح بن مصيبيح جزيتم عنا احسن الجزا وشكر سعيكم وتقبل عملكم وان بدى لازم محبكم رهين الاشارة ومنا السلام على الاولاد والمشايخ والاخوان ومن عز كامنا الاولاد والمشايخ بخير ويهدون السلام

ودمتم محروسين سالمين

محبكم الداعي
علي الصالح السالم

محبكم المخلص
عبد الكريم الصالح السالم

١٣٨١/١٢/١١

العنوان حائل [illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إلى حضرة جناب المُكرَّم الأفخَم الأخ الشيخ: زيد بن فيَّاض مدير صحيفة اليمامة الغرَّاء المُحترم.

سلامٌ عليكم ورحمة الله وبركاته على الدوام، مع السُّؤال عن الأحوال، أحال الله عنكم ما تكرهون، وعنَّا من كرم الله بخيرٍ وسرور.

نحمَد الله لا نُحصي ثناء عليه.

بعده: مدحَ لنا بعضُ الإخوان مُؤلَّفكم الكريم "شرح العقيدة الواسطيَّة" وأثنى عليها، ونُحبُّ أن نراه، وعسى أن يكون فوقَ ما قيل، فإن تكرَّمتم علينا منه بنسختين؛ واحدة لنا والثانية للأخ عبد الكريم فالرجاء تسليمهما بيد الأخ صالح بن مصيبيح، جُزيتم عنَّا أحسنَ الجزاء، وشُكر سعيُكم وتُقبِّلَ عملُكم.

وإن بدا لازمٌ مُحبُّكم رهينُ الإشارة، ومنَّا السَّلامُ على الأولاد والمشائخ والإخوان ومَن عزَّ، كما منَّا الأولاد والمشايخ بخيرٍ ويُهدون السلام.

ودُمتم محروسين، والسَّلام.

١٣/ ١١/ ١٣٨١هـ

محبكم *الداعي*

علي الصالح السالم

محبكم *المخلص*

عبد الكريم الصالح السالم

العنوان: حائل ثم ....



فهرس تفصيلي



آثار الشيخ زيد الفياض

تمتازُ بالجمع بين العلم الشرعيِّ الموثوق والثقافة الإسلاميَّة الأصيلة، مصوغةً بأسلوب سهل ومشرق، يُقنع العقلَ ويُلامس الوجدان.. كيف لا وصاحبُها فارسٌ من فرسان الميدان؟!

إنه الشيخُ زيد بن عبد العزيز الفياض رحمه الله؛ نمطٌ فذٌّ بين علماء عصره، جمعَ بين التحصيل الشرعيِّ المتين والاطِّلاع على ما يروجُ في زمنه من أفكار وثقافة طارئة، فامتاز ببصيرة نافذة ناقدة لما يدورُ حوله من حوادث، وما يُلمَّع من فكر دخيل وفلسفات ومذاهبَ وافدة! فانتضى قلمَه بجَراءة، وبذل وُكدَه في كشف كلِّ ما يتهدَّد أمَّة الإسلام بصراحة، فغدت كتاباتُه وثائقَ تاريخيَّة مدوَّنة بيد خبير ثقة مقتدر.

وما خلَّفه الشيخ من تراث علميٍّ وفكريٍّ نافع، يتوزَّع بين كتب طُبعت ونَفِدَت، ومقالات نُشرت في الصحف قديمًا ولم تُجمَع، ومُسوَّدات بحوثٍ وكتب عاجلته المنيَّة قبل تحريرها وإخراجها.

ويُسعدنا في دار الأوراكة للنشر أن نميطَ اللثامَ عن هذا التراث الرصين بتقديمه لأبناء عصرنا لينتفعوا بما فيه من علم ونصح وغَيرة. هذا ولم نألُ جهدًا في التصحيح والتحرير والعناية. ونسأله سبحانه التوفيقَ والقَبول، وأن يجعلَ هذا العِلمَ النافعَ في صحيفة صاحبه وناشره.



توزيع مؤسسة الجريسي - الرياض - هاتف ٤٠٢٢٥٦٤